

طرح أسهم للاكتتاب العام في دولة الإمارات العربية المتحدة فقط
نشرة الاكتتاب للطرح العام لأسهم شركة أدنوك للحفر ش.م.ع ("الشركة")



بتاريخ 6 سبتمبر 2021

(شركة مساهمة عامة مؤسسة بدولة الإمارات العربية المتحدة)

بيع عدد 1,200,000,000 من الأسهم العادية بقيمة اسمية 0.10 درهم لكل سهم (تمثل نسبة 7.5% من إجمالي الأسهم المصدرة في رأس مال الشركة) ("أسهم الطرح") في اكتتاب عام في دولة الإمارات العربية المتحدة ("دولة الإمارات")، ويحتفظ المساهم البائع بحق زيادة حجم الطرح في أي وقت قبل نهاية فترة الاكتتاب وفقاً لتقديره المطلق، ووفقاً للقوانين المعمول بها وموافقة هيئة الأوراق المالية والسلع. يتم تحديد سعر البيع من خلال نطاق سعري للطرح والذي سوف يتم الإعلان عنه في إعلان الإدراج الذي سيتم نشره في نفس يوم بداية فترة الاكتتاب في 13 سبتمبر 2021 ("النطاق السعري للطرح"). سيتم إصدار أسهم الطرح على النحو الواجب والصحيح في تاريخ إدراج أسهم الطرح ("الإدراج") في سوق أبوظبي للأوراق المالية ("سوق أبوظبي للأوراق المالية")

سيتم الإعلان عن السعر النهائي للسهم ("سعر الطرح النهائي") وحجم الطرح النهائي ("حجم الطرح النهائي") بعد غلق باب الاكتتاب. يرجى الاطلاع على الجزء الخاص بـ "سعر الطرح النهائي" في القسم الأول من هذه النشرة والذي يوضح كيفية احتساب سعر الطرح النهائي.

وحيث أن هذه النشرة سوف يتم نشرها بغرض الاكتتاب في أسهم الطرح في دولة الإمارات العربية المتحدة فقط، فإنه لم ولن يتم اتخاذ أي إجراء في أي دولة أخرى يُسمح فيها بالاكتتاب العام في أسهم الطرح وفقاً لهذه النشرة؛ أو حيازة أو تداول أو توزيع هذه النشرة في أي دولة أخرى. وبناءً على ذلك، لن يتم بيع أو عرض أسهم الطرح، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، ولا يجوز توزيع أو نشر هذه النشرة أو أي مواد أخرى متعلقة بالطرح أو الإعلان عن الطرح أو أي مستند آخر يتعلق بالأسهم، في أي دولة/ اختصاص ولائي إلا وفقاً للقوانين واللوائح المعمول بها في هذه الدولة أو الاختصاص الولائي.

فترة الطرح

تكون فترة الطرح للشريحة الأولى والشريحة الثانية والشريحة الثالثة (على النحو الموضح في هذه النشرة)، حيث تبدأ فترة الطرح لكل شريحة في 13 سبتمبر 2021 وتنتهي للشريحة الأولى والشريحة الثالثة في 23 سبتمبر 2021، وتنتهي للشريحة الثانية في 26 سبتمبر 2021

هذا هو الطرح العام الأولي ("الطرح")، بما في ذلك الطرح المخصص لجهاز الإمارات للاستثمار، لعدد 60,000,000 (ستون مليون) من أسهم رأس مال الشركة، وهي شركة مساهمة عامة ("ش.م.ع") مؤسسة في دولة الإمارات، إذ سيتم طرحها للبيع من قبل المساهم البائع (على النحو الموضح في هذه النشرة). تمثل أسهم الطرح عدد 1,200,000,000 (مليار ومائتي مليون) سهم سيتم بيعها من قبل المساهم البائع وسيتم تحديد سعر الطرح النهائي من خلال اتباع آلية البناء السعري للسهم حيث يتم إنشاء سجل أوامر الاكتتاب من خلال طلبات الاكتتاب المقدمة فقط من المكتتبين في الشريحة الثانية.

في حال تم الاكتتاب في وتخصيص جميع أسهم الطرح فإن أسهم الطرح ستمثل نسبة 7.5% (سبعة ونصف بالمئة) (من إجمالي الأسهم العادية المصدرة في رأس مال الشركة ("الأسهم")، ويحتفظ المساهم البائع بحق زيادة حجم الطرح في أي وقت قبل نهاية فترة الاكتتاب وفقاً لتقديره المطلق، ووفقاً للقوانين المعمول بها وموافقة هيئة الأوراق المالية والسلع. قبل هذا الطرح، لم يتم إدراج الأسهم في أي سوق مالي ولم يتم ولم يحدث أي تسويق عام للأسهم. وبعد غلق باب الاكتتاب أمام الشريحة الأولى والشريحة الثانية والشريحة الثالثة والانتهاء من عملية الاكتتاب سوف تتقدم الشركة بطلب لإدراج أسهم الشركة في سوق أبوظبي للأوراق المالية.

تاريخ اعتماد النشرة من قبل هيئة الأوراق المالية والسلع 2 سبتمبر 2021

تحتوي نشرة الطرح هذه على بيانات تم تقديمها وفقاً لقواعد الإصدار والإفصاح الصادرة من هيئة الأوراق المالية والسلع بدولة الإمارات العربية المتحدة ("الهيئة")، وقد تم اعتماد هذه النشرة من الهيئة بتاريخ 2 سبتمبر 2021 ولا يعد اعتماد الهيئة للنشرة بمثابة اعتماد لجدوى الاستثمار ولا توصية بالاكتتاب بالأسهم، وإنما يعني فقط أن النشرة تتضمن الحد الأدنى من المعلومات المطلوبة وفقاً لقواعد الإصدار والإفصاح عن المعلومات والمعمول بها في نشرات الاكتتاب والصادرة عن الهيئة، ولا تعتبر الهيئة مسؤولة عن دقة أو اكتمال أو كفاية المعلومات الواردة في هذه النشرة ولا تتحمل أي مسؤولية عن أية أضرار أو خسائر تلحق بأي شخص نتيجة الاعتماد على هذه النشرة أو أي جزء منها، ويتحمل أعضاء مجلس إدارة الشركة مجتمعين ومنفردين كامل المسؤولية فيما يتعلق بصحة المعلومات والبيانات الواردة في نشرة الطرح، ويؤكدون حسب علمهم واعتقادهم وبعد بذل العناية اللازمة وإجراء الدراسات الممكنة، بعدم

¹ تستمر فترة الاكتتاب لشريحة الأفراد لمدة عشرة أيام بما في ذلك أيام السبت وذلك لغايات قبول طلبات الاكتتاب.

وجود أية وقائع أخرى أو معلومات جوهرية يؤدي عدم تضمينها بالنشرة إلى جعل أي إفادة واردة فيها مضللة أو مؤثرة في القرار الاستثماري للمكتتبين.

طريقة إصدار وبيع أسهم الطرح في اكتتاب عام

تمثل أسهم الطرح عدد 1,200,000,000 (مليار ومائتي مليون) سهم، سيتم بيعها من قبل المساهم البائع في اكتتاب عام وسيتم تحديد سعر الطرح النهائي من خلال اتباع آلية البناء السعري للسهم حيث يتم إنشاء سجل أوامر الاكتتاب من خلال طلبات الاكتتاب المقدمة فقط من المكتتبين في الشريحة الثانية. يحتفظ المساهم البائع بحق زيادة حجم الطرح في أي وقت قبل نهاية فترة الاكتتاب وفقاً لتقديره المطلق، ووفقاً للقوانين المعمول بها وموافقة هيئة الأوراق المالية والسلع.

عند إنشاء سجل أوامر الاكتتاب، سوف تمثل أسهم الطرح المكتتب فيها من قبل المكتتبين في الشريحة الثانية كامل أسهم الطرح المستخدمة عند احتساب سعر الطرح النهائي لكل سهم من أسهم الطرح. ويتعين لنجاح الاكتتاب، ألا تقل نسبة المكتتبين في الشريحة الثانية عن 60% وألا تزيد نسبة المكتتبين في الشريحة الأولى الشريحة والثالثة مجتمعين عن 40% من أسهم الطرح.

إذا لم يتم الاكتتاب بالكامل في أسهم الشريحة الأولى، يتم تخصيص الأسهم المتبقية إلى الشريحة الثانية. وإذا لم يتم الاكتتاب بالكامل في أسهم الشريحة الثالثة، يتم تخصيص الأسهم المتبقية إلى الشريحة الأولى. ويلتزم بنوك تلقي الاكتتاب برد مبالغ الاكتتاب الفائضة المستلمة من المكتتبين من الشريحة الأولى والشريحة الثالثة لغرض الاكتتاب في أسهم الطرح بالإضافة إلى الأرباح المترتبة على تلك المبالغ بعد يوم واحد من تاريخ غلق باب الاكتتاب وحتى يوم قبل تاريخ ردها للمكتتبين من الشريحة الأولى والشريحة الثالثة، على ألا يتجاوز تاريخ رد المبالغ (الفائض) مدة (5) خمسة أيام عمل من التاريخ المحدد لتخصيص أسهم الطرح إلى المكتتبين من جميع الشرائح.

ولا يجوز للمؤسسين، سواءً بشكل مباشر أو غير مباشر أو من خلال أي من شركاتهم التابعة، الاكتتاب في أسهم الطرح.

آلية البناء السعري

آلية البناء السعري هي آلية يتم بمقتضاها تحديد سعر السهم عند إصداره أو طرحه للاكتتاب العام، وتتضمن آلية البناء السعري الخطوات التالية:

1. تعيين الشركة المصدرة بنكاً استثمارياً واحداً أو أكثر ليكونوا بمثابة مديري الاكتتاب ويتم تكليفهم بمساعدة الشركة على تحديد النطاق السعري للورقة المالية إضافة إلى صياغة نشرة الاكتتاب لإرسالها إلى المستثمرين.
2. تقوم البنوك الاستثمارية التي تم تعيينها من قبل الشركة بدعوة بعض المستثمرين المؤهلين (وهم عادة وليس حصراً من كبار المشترين من ذوي الخبرة ومديري الصناديق الاستثمارية)، إلى تقديم عطاءات بشأن عدد الأسهم التي يرغبون في شرائها والأسعار التي يرغبون في دفعها مقابل تلك الأسهم وتسجيل استطلاعات آراء المستثمرين المؤهلين في السجل الخاص بأوامر الاكتتاب في الأسهم المطروحة.

3. يتم تحديد السعر وفقاً لآلية البناء السعري من خلال تقييم حجم الطلب الكلي على الاصدار من العروض المقدمة. يقوم مديري الاكتتاب بتحليل المعلومات وعليه يتم تحديد السعر النهائي لأسهم الطرح من قبل الشركة المصدرة والمساهم البائع، والذي يطلق عليه السعر النهائي لأسهم الطرح.
4. يتم تخصيص الأسهم بعد ذلك لمقدي العروض من المستثمرين المؤهلين المقبولين بالشريحة الثانية بناءً على تقدير الشركة المصدرة والمساهم البائع.

يتضمن القسم المعنون بـ "التعريفات والاختصارات" قائمة بالتعريفات والاختصارات الواردة في هذه النشرة.

هيكلية الشرائح

أ. الشريحة الأولى

سوف يتم طرح أسهم للشريحة الأولى وفقاً لهذه النشرة، ويتم تخصيص نسبة 8% (ثمانية بالمائة) من أسهم الطرح والتي تمثل 96,000,000 (ستة وتسعون مليون) سهم للشريحة الأولى والتي تقتصر على الأشخاص التالي وصفهم:

• المكتتبين من الأفراد

الأشخاص الطبيعيين (بما في ذلك الأفراد المؤهلين ذو الملاءة المالية الذين لا يشاركون في الشريحة الثانية أو الشريحة الثالثة) الذين يمتلكون حساب بنكي فيما عدا أي شخص مقيم في الولايات المتحدة الأمريكية كما هو معرف في قانون الأوراق المالية للولايات المتحدة الأمريكية لسنة 1933، وتعديلاته ("قانون الأوراق المالية الأمريكي"). ولا يوجد أي متطلبات أو قيود أخرى على الجنسية أو مكان الإقامة ليكون كأحد المكتتبين الأفراد المؤهلين.

يجوز للقصر التقدم بطلبات للاكتتاب في أسهم الطرح وفقاً للإجراءات المعمول بها لدى بنوك تلقي الاكتتاب والقوانين السارية والمطبقة في هذا الشأن.

• المستثمرين الآخرين

المستثمرين الآخرين (الشركات والمؤسسات) الذين لا يشاركون في الشريحة الثانية أو الشريحة الثالثة والذين يمتلكون رقم حساب بنكي (فيما عدا أي شخص مقيم في الولايات المتحدة الأمريكية كما هو معرف في قانون الأوراق المالية الأمريكي، وتعديلاته).

يجب أن يمتلك كافة المكتتبين من الشريحة الأولى رقم مستثمر في سوق أبوظبي للأوراق المالية.

إذا لم يتم الاكتتاب في جميع أسهم الطرح للشريحة الأولى، سوف تكون الأسهم الغير مكتتب فيها متاحة للاكتتاب من قبل المكتتبين في الشريحة الثانية، أو يمكن للمساهم البائع كحل بديل (وبالتشاور مع هيئة الأوراق المالية والسلع) (1) أن يقوموا بتمديد تاريخ غلق باب الاكتتاب في الشرائح الأولى والثانية والثالثة و/أو (2) غلق الطرح عند الحد المستلم من الطلبات (الاكتفاء بالحد المستلم من الطلبات).

يحتفظ المساهم البائع بحق زيادة حجم الشريحة الأولى في أي وقت قبل نهاية فترة الاكتتاب وفقاً لتقديره المطلق، وذلك بعد الحصول على موافقة هيئة الأوراق المالية والسلع. أي زيادة في حجم الشريحة الأولى سيؤدي إلى انخفاض في حجم الشريحة الثانية و/أو الشريحة الثالثة (حسب

الاقترضاء)، شريطة ألا تقل نسبة المكتتبين في الشريحة الثانية عن 60% من أسهم الطرح وألا تزيد نسبة المكتتبين في الشريحة الأولى والشريحة الثالثة مجتمعين عن 40% من أسهم الطرح.

الحد الأدنى لحجم طلبات الاكتتاب في هذه الشريحة هو 5,000 درهم مع أي طلبات زيادة بقيمة 1,000 درهم أو مضاعفات ذلك.

لا يوجد حد أقصى لحجم طلبات الاكتتاب في هذه الشريحة.

ب. الشريحة الثانية

سوف يتم طرح أسهم للشريحة الثانية وفقاً للوثيقة المتعلقة بالطرح للشريحة الثانية، ويتم تخصيص نسبة 90% (تسعون بالمائة) من أسهم الطرح والتي تمثل 1,080,000,000 (مليار وثمانون مليون) سهم للشريحة الثانية والتي يقتصر الاكتتاب فيها على الأشخاص التالي وصفهم:

المستثمرين المؤهلين

أولاً: المكتتبون من الشركات والمؤسسات المؤهلة

الأشخاص الاعتبارية القادرة على القيام باستثماراتها بنفسها، والتي تتوافر فيه أيّاً من الشروط الآتية:

(1) الحكومة الاتحادية والحكومات المحلية، والجهات والمؤسسات والهيئات الحكومية، أو الشركات المملوكة بالكامل لأي منهم.

(2) الحكومات الأجنبية، والجهات والمؤسسات والهيئات الخاصة بها، أو الشركات المملوكة بالكامل لأي منها.

(3) المنظمات/الهيئات والكيانات الدولية.

(4) الجهات المرخصة من الهيئة أو من جهة رقابية مماثلة لها.

(5) الشخص الاعتباري المستوفي في تاريخ آخر بيانات مالية له لاثنين على الأقل من المتطلبات الآتية:

أ- إجمالي أصوله بقيمة (75) مليون درهم إماراتي.

ب- صافي إيرادات سنوية بقيمة (150) مليون درهم إماراتي.

ج- يملك صافي حقوق ملكية أو رأس مال مدفوع بحد أدنى (7) مليون درهم إماراتي.

وهم الذين تتم الموافقة عليهم في جميع الأحوال من قبل الشركة والمساهم البائع بالتشاور مع مديري الاكتتاب المشتركين وتنطبق عليهم أي من المواصفات التالية: (أ) أن يكون شخص في الولايات المتحدة الأمريكية ومشتري من المؤسسات المؤهلة ممن يجوز تقديم عرض لهم استناداً إلى القاعدة 144أ من قانون الأوراق المالية الأمريكي ("القاعدة 144 أ") وممن يجوز تقديم عرض لهم وفقاً للقاعدة 144 أ، (ب) أن يكون شخص خارج الولايات المتحدة الأمريكية ممن يجوز تقديم عرض لهم استناداً للائحة س (S)، أو (ج) أن يكون شخص في سوق أوظيفي العالمي يجوز تقديم عرض له وفقاً للإعفاء من التسجيل بموجب نموذج قواعد السوق الموجودة في الدليل الإرشادي لسطة دبي للخدمات المالية؛ أو (د) أن يكون شخص في سوق أوظيفي

العالمي ممن يجوز تقديم عرض له وفقاً للإعفاء من التسجيل بموجب قواعد الخدمات المالية والأسواق ومن الأشخاص الذين تنطبق عليهم معايير العميل ذو الاحترافية (Professional Client) وفقاً لقواعد سير العمل الصادرة من قبل سلطة تنظيم الخدمات المالية في سوق أبوظبي العالمي.

ثانياً: الشخص الطبيعي الذي تتم الموافقة عليه من قبل الشركة والمساهم البائع، بالتشاور مع مديري الاكتتاب المشتركين (باستثناء بنك إتش إس بي سي الشرق الأوسط المحدود) والذين تم اعتماده من قبل هيئة الأوراق المالية والسلع أو سلطة تنظيمية مماثلة للقيام بأي مهام مرتبطة بالأنشطة أو الخدمات المالية.

ثالثاً: الشخص الطبيعي الذي تتم الموافقة عليه من قبل الشركة والمساهم البائع، بالتشاور مع مديري الاكتتاب المشتركين (باستثناء بنك إتش إس بي سي الشرق الأوسط المحدود) الذي تتوافر فيه الشروط الآتية:

- 1- يملك صافي حقوق ملكية-باستثناء مسكنه الرئيسي-مبلغ (4) مليون درهم إماراتي.
 - 2- دخله السنوي لا يقل عن (1) مليون درهم إماراتي سنوياً.
 - 3- أن يقر بأن لديه المعرفة والخبرة الكافيتين في مجال الاستثمار المُقدم عليه ومخاطره، أو تمثله جهة مرخصة من قبل الهيئة بما لا يتعارض مع شروط ترخيصها.
- يجب أن يمتلك كافة المكتتبين في الشريحة الثانية رقم مستثمر في سوق أبوظبي للأوراق المالية. إذا لم يتم الاكتتاب في جميع أسهم الطرح للشريحة الثانية سوف يتم سحب عملية الطرح. الحد الأدنى لطلبات الاكتتاب المقدمة للشريحة الثانية بقيمة 1,000,000 درهم. لا يوجد حد أقصى لحجم طلبات الاكتتاب في الشريحة الثانية.

ت. الشريحة الثالثة

سوف يتم طرح أسهم للشريحة الثالثة وفقاً لهذه النشرة، ويتم تخصيص نسبة 2% (اثنان بالمائة) من أسهم الطرح والتي تمثل 24,000,000 (أربعة وعشرون مليون) سهم للشريحة الثالثة والتي تقتصر على الأشخاص التالية وصفهم:

- **موظفي شركات مجموعة أدنوك وموظفي شركات مجموعة أدنوك المتقاعدين من الجنسية الإماراتية**

الأشخاص الطبيعيين (بما في ذلك المكتتبين المؤهلين الأفراد أصحاب الثروات الكبيرة (على النحو الموضح في الشريحة الثانية) الذين لديهم حساب مصرفي والذين لا يشاركون في الشريحة الأولى وهم:

- موظفي شركات مجموعة أدنوك (باستثناء أي شخص مقيم في الولايات المتحدة ضمن المعنى المقصود في قانون الأوراق المالية الأمريكي، بصيغته المعدلة)؛ أو

- موظفي شركات مجموعة أدنوك المتقاعدين من الجنسية الإماراتية ("المتقاعدين من مواطني الدولة") (باستثناء أي شخص مقيم في الولايات المتحدة ضمن المعنى المقصود في قانون الأوراق المالية الأمريكي، بصيغته المعدلة). فيما عدا ضرورة أن يكون الموظفون المتقاعدين من شركات مجموعة أدنوك من مواطني دولة الإمارات العربية المتحدة وغير المتمتعين بالجنسية الأمريكية لا يوجد أي متطلبات أو قيود أخرى على الجنسية أو مكان الإقامة.

إذا لم يتم الاكتتاب في جميع أسهم الطرح للشريحة الثالثة، سوف تكون الأسهم الغير مكتتب فيها متاحة للاكتتاب من قبل المكتبتين في الشريحة الأولى، أو يمكن للمساهم البائع كحل بديل (وبالتشاور مع هيئة الأوراق المالية والسلع) (1) أن يقوموا بتمديد تاريخ غلق باب الاكتتاب في الشرائح الأولى والثانية والثالثة و/أو (2) غلق الطرح عند الحد المستلم من الطلبات (الاكتفاء بالحد المستلم من الطلبات).

ويحتفظ المساهم البائع بحق زيادة حجم الشريحة الثالثة في أي وقت قبل نهاية فترة الاكتتاب وفقاً لتقديره المطلق، وذلك بعد الحصول على موافقة هيئة الأوراق المالية والسلع. أي زيادة في حجم الشريحة الثالثة سيؤدي إلى انخفاض في حجم الشريحة الأولى و/أو الشريحة الثانية (حسب الاقتضاء)، شريطة ألا تقل نسبة المكتبتين في الشريحة الثانية عن 60% من أسهم الطرح. وألا تزيد نسبة المكتبتين في الشريحة الأولى والشريحة الثالثة مجتمعين عن 40% من أسهم الطرح.

يجب أن يحمل جميع مكتبي الشريحة الثالثة رقم مستثمر وطني لدى سوق أبوظبي للأوراق المالية. الحد الأدنى لحجم الطلب للمكتبتين في هذه الشريحة هو 5,000 درهم إماراتي على أن يكون أي طلب إضافي بزيادات قدرها 1,000 درهم إماراتي. لا يوجد حد أقصى لحجم الطلب للمكتبتين في هذه الشريحة.

ث. جهاز الإمارات للاستثمار

يتم حجز عدد من أسهم الطرح والتي تمثل 5% من كامل أسهم الطرح ليتم الاكتتاب بها من قبل جهاز الإمارات للاستثمار، وفقاً للمادة رقم 127 من القانون الاتحادي رقم (2) لسنة 2015 في شأن الشركات التجارية وتعديلاته ("قانون الشركات"). وسوف يتم خصم أسهم الطرح المخصصة لجهاز الإمارات للاستثمار بموجب هذه الحقوق التفضيلية من الشريحة الثانية. وإذا لم يمارس جهاز الإمارات للاستثمار هذه الحقوق التفضيلية للتقدم للاكتتاب في أسهم الطرح سوف تكون هذه الأسهم متاحة للاكتتاب فيها من قبل المكتبتين من الشريحة الثانية.

يتعين على كل مكتتب أن يمتلك رقم مستثمر في سوق أبوظبي للأوراق المالية ورقم حساب بنكي لكي يكون مؤهلاً للتقدم بطلب للاكتتاب في أسهم الطرح. يجوز للمكتبتين التقدم بطلبات الاكتتاب في أسهم الطرح في شريحة واحدة فقط. وفي حالة تقدم أي شخص للاكتتاب في أكثر من شريحة، يحق لبنوك تلقي الاكتتاب ومديري الاكتتاب المشتركين صرف النظر عن أحد أو كلا الطلبين.

تم الحصول على موافقة الهيئة على إعلان نشرة طرح الأسهم للاكتتاب العام في دولة الإمارات العربية المتحدة (خارج سوق أبوظبي العالمي ومركز دبي المالي العالمي) ولم يتم تسجيل الأسهم لدى أي هيئة رقابية أخرى في أي اختصاص ولائي/دولة أخرى.

تمت الموافقة على نشر النسخة العربية لهذه النشرة من قبل الهيئة طبقاً لأحكام قانون الشركات. وسوف يتوفر على الموقع الإلكتروني التالي: adnoc.ae/drillingIPO نسخة من الوثيقة المتعلقة بالطرح للشريحة الثانية (باللغة الإنجليزية فقط) (يشار إليها بـ "الوثيقة المتعلقة بالطرح للشريحة الثانية")، والتي لم يتم المصادقة عليها من قبل الهيئة ولا تشكل هذه الوثيقة جزءاً من هذه النشرة ولا تدرج المعلومات الواردة فيها في هذه النشرة.

وتقع مسؤولية صحة البيانات الواردة في هذه النشرة على عاتق الأطراف المشاركة في عملية الطرح (كما هو معرف أدناه) بما في ذلك المساهم البائع وأعضاء مجلس الإدارة وفقاً لما جاء في نص المادة 121 من قانون الشركات وذلك في نطاق عمل وتخصص كل طرف من الأطراف المشاركة.

ينطوي الاستثمار في أسهم الطرح على درجة عالية من المخاطرة؛ لذا، يتعين على المكتتبين المُحتَمَلِينَ قراءة الجزء الذي يحمل عنوان "المخاطر المتعلقة بالاستثمار" ضمن هذه النشرة بعناية وذلك بغرض الحصول على المعلومات الكافية عن العوامل التي ينبغي عليهم أخذها بعين الاعتبار قبل الاكتتاب في أسهم الطرح.

تم إصدار هذه النشرة بتاريخ 2 سبتمبر 2021. هذه النشرة متاحة على الموقع الإلكتروني الخاص بالشركة adnoc.ae/DrillingIPO

أسماء وبيانات الاتصال الخاصة بالأطراف المشاركة في عملية الطرح

مديري الاككتاب المشتركين

<p>بنك إتش إس بي سي الشرق الأوسط المحدود</p> <p>مبنى إتش إس بي سي، الطابق 17، داون تاون</p> <p>ص.ب 66 دبي، الإمارات العربية المتحدة</p>	<p>بنك أبوظبي الأول ش.م.ع</p> <p>مبنى بنك أبوظبي الأول، مجمع خليفة الأعمال، القرم</p> <p>ص.ب 6316</p> <p>أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة</p>	<p>الإمارات دبي الوطني كابيتال شركة مساهمة خاصة</p> <p>الطابق الأول، مبنى الإمارات دبي الوطني - المقر الرئيسي، بني ياس، ديرة، ص.ب 2336، دبي، الإمارات العربية المتحدة</p>
---	---	---

بنك تلقي الاككتاب الرئيسي

<p>بنك أبوظبي الأول ش.م.ع</p> <p>مبنى بنك أبوظبي الأول، مجمع خليفة الأعمال، القرم</p> <p>ص.ب 6316</p> <p>أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة</p>

بنوك تلقي الاككتاب

<p>بنك الإمارات دبي الوطني ش.م.ع</p> <p>العنوان: المقر الرئيسي لبنك الإمارات دبي الوطني، بني ياس، ديرة،</p> <p>ص.ب 777،</p> <p>دبي، الإمارات العربية المتحدة</p>	<p>مصرف أبوظبي الإسلامي ش.م.ع</p> <p>العنوان: شارع الشيخ راشد بن سعيد</p> <p>ص.ب 313</p> <p>أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة</p>	<p>بنك أبوظبي التجاري ش.م.ع</p> <p>شارع الشيخ زايد بن سلطان</p> <p>ص.ب 939</p> <p>أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة</p>
--	--	--

المستشارون القانونيون لعملية الطرح

<p>المستشار القانوني للشركة فيما يخص قانون الإمارات العربية المتحدة والقانون الإنجليزي والأمريكي</p> <p>شيرمن وستيرلنغ – ذات مسؤولية محدودة</p> <p>أبراج الاتحاد، برج المكاتب رقم 3، الطابق 21، شارع الكورنيش</p> <p>ص.ب 2948</p> <p>أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة</p>	<p>المستشار القانوني للشركة فيما يخص قانون الإمارات العربية المتحدة</p> <p>إبراهيم ومشاركوه</p> <p>الطابق 24، برج السلع</p> <p>هاتف رقم: +971 2694 8668</p> <p>البريد الإلكتروني: Info@inp.legal</p> <p>ص.ب 5100746</p> <p>أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة</p>
<p>المستشار القانوني لمديري السجل المشتركين فيما يخص القانون الأمريكي</p> <p>كليفورد تشانس</p> <p>1 شارع دستورغ، CS 60058</p> <p>75477 باريس سيدكس 8فرنسا</p>	<p>المستشار القانوني لمديري السجل المشتركين فيما يخص قانون المملكة المتحدة والقانون الإنجليزي والإماراتي</p> <p>كليفورد تشانس</p> <p>برج ضمان، الطابق 15، شارع السعادة</p> <p>مركز دبي المالي العالمي</p> <p>دبي، الإمارات العربية المتحدة</p>

مدققي الحسابات للشركة

<p>فيما يخص البيانات المالية للسنوات المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2019 (مع الأرقام المقارنة في 31 ديسمبر 2018)</p> <p>برايس ووترهاوس كوبرز (فرع أبوظبي)</p>	<p>فيما يخص البيانات المالية للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2020 وفترة الستة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2021</p> <p>ديلويت آند توش (الشرق الأوسط)</p>
--	---

الطابق 11، برج السلع، مربعة سوق أبوظبي العالمي ص.ب. 990 أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة	برج الخاتم، الطابق 25، جزيرة المارية مربعة سوق أبوظبي العالمي ص.ب. 45263 أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة
---	--

مدققي حسابات طرح الأسهم

إرنست ويونغ الشرق الأوسط (فرع أبوظبي). الطابق 26، نيشن تاور 2، الكورنيش هاتف رقم: +97124174400 ص.ب. 136 البريد الإلكتروني: raed.ahmad@ae.ey.com أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة

مسؤول علاقات المستثمرين

كاثرين ل. زيك نائبة الرئيس، علاقات المستثمرين هاتف رقم: (+971) 2 698 3499 البريد الإلكتروني: czych@adnoc.ae أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة
--

تم إصدار هذه النشرة بتاريخ 2 سبتمبر 2021

إشعار هام

(يتعين على جميع المكتتبين قراءة هذا الإشعار بعناية)

- تهدف هذه النشرة إلى تزويد المكتتبين المحتملين بمعلومات من شأنها أن تساعدهم على اتخاذ القرار المناسب فيما يتعلق بعملية الاكتتاب في أسهم الطرح، والذين ينبغي عليهم، عند اتخاذهم لقرار الاستثمار في الشركة، قراءة هذه النشرة والنظام الأساسي للشركة بشكل كامل ومراجعة وفحص والنظر في جميع البيانات والمعلومات الواردة فيها بعناية قبل اتخاذ أي قرار بالاكتتاب في أسهم الطرح وعلى الأخص القسم رقم 11 تحت عنوان ("**المخاطر المتعلقة بالاستثمار**") بالإضافة إلى النظام الأساسي للشركة.
- عند اتخاذ قرار بالاستثمار، يجب على كل مكتتب محتمل في أسهم الطرح الاعتماد على دراسته وتحليله للشركة وشروط الطرح، بما في ذلك ما ينطوي عليه هذا الطرح من مزايا ومخاطر، كما ينبغي على مقدمي طلبات الاكتتاب الحصول على المشورة اللازمة والضرورية من مستشاريهم القانونيين والماليين بشأن الاستثمار. سينطوي الاستثمار في أسهم الطرح على مخاطر كبيرة، لذلك لا ينبغي على المكتتبين المحتملين التقدم بطلب للاكتتاب في أسهم الطرح إلا إذا كانت لديهم القدرة على تحمل خسارة كل أو جزء من استثماراتهم.
- يعتبر المستلمين لهذه النشرة مفوضين لاستخدامها لغرض النظر في الاكتتاب في أسهم الطرح فقط، ولا يجوز نسخ أو توزيع هذه النشرة أو أي جزء منها، ولا يجوز استخدام أي من المعلومات الواردة بها لأي غرض آخر باستثناء اتخاذ القرار المناسب بشأن الاكتتاب في أسهم الطرح ضمن الشريحة الأولى والشريحة الثالثة. ويوافق مستلموا هذه النشرة على الشروط السابقة بمجرد الموافقة على استلام هذه النشرة.
- ينبغي ألا يتم تفسير محتويات هذه النشرة على أنها مشورة قانونية أو مالية أو ضريبية.
- المعلومات الواردة في هذه النشرة لا تخضع لأي مراجعة أو إضافة دون الحصول على موافقة الهيئة وإبلاغ الجمهور بهذه المراجعة أو الإضافة وذلك بالنشر في صحيفتين يوميتين وفقاً للقواعد الصادرة من قبل الهيئة. يحتفظ المساهم البائع بحق إلغاء الطرح في أي وقت من الأوقات ووفقاً لتقديره المطلق شريطة الحصول على موافقة خطية مسبقة من هيئة الأوراق المالية والسلع.
- أسهم الطرح المعروضة للبيع بموجب هذه النشرة مقدمة بغرض الاكتتاب في دولة الإمارات العربية المتحدة فقط. ولا تشكل هذه النشرة أو تعتبر جزء من أي عرض أو دعوة لبيع أو إصدار أو حث على أي عرض لشراء أو الاكتتاب في أي أوراق مالية أخرى غير أسهم الطرح أو أي عرض أو دعوة لبيع أو إصدار، أو حث على شراء أو الاكتتاب في أسهم الطرح من قبل أي شخص في أي اختصاص ولائي خارج دولة الإمارات العربية المتحدة (بما في ذلك سوق أبوظبي العالمي ومركز دبي المالي العالمي).
- لن يتم نشر أو توزيع هذه النشرة ويجب ألا يتم إرسالها أو نقلها إلى أي دولة أخرى بخلاف دولة الإمارات العربية المتحدة (بما في ذلك سوق أبوظبي العالمي ومركز دبي المالي العالمي). لم يتم تسجيل أسهم الطرح في أي هيئة تنظيمية في أي دولة أخرى بخلاف الهيئة.

- إذا تم طرح أسهم الطرح في ولاية قضائية خارج دولة الإمارات العربية المتحدة، تقوم الشركة بطرح أسهم الطرح بطريقة تتماشى مع القوانين والأنظمة السارية والمقبولة للهيئات المختصة في الولاية القضائية المعنية.
- ليس المقصود من هذه النشرة أن تكون بمثابة ترويج مالي، أو عرض أو بيع أو تسليم لأية أسهم أو أوراق مالية أخرى وفقاً لقواعد سلطة تنظيم الخدمات المالية في سوق أبوظبي العالمي ولقانون الأسواق الخاص بمركز دبي المالي العالمي أو بموجب قواعد الأسواق الخاصة بمركز دبي المالي العالمي.
- لم يتم الموافقة على هذا الطرح أو ترخيصه من جانب الهيئة التنظيمية للخدمات المالية أو سلطة دبي للخدمات المالية، كما أنه لا يُعد أي عرضاً لأي أوراق مالية في سوق أبوظبي العالمي وفقاً لقواعد الأسواق لدى الهيئة التنظيمية للخدمات المالية أو في مركز دبي المالي العالمي وفقاً لقانون الأسواق أو قواعد الأسواق في مركز دبي المالي العالمي.
- تمت الموافقة على إعلان هذه النشرة من قبل الهيئة، ولا يجوز اعتبار موافقة الهيئة على إعلان هذه النشرة بمثابة اعتماد أو موافقة على جدوى الإستثمار ولا توصية بالاككتاب، ولكن يعني فقط أنه قد تم استيفاء الحد الأدنى من متطلبات قواعد الإصدار والإفصاح عن المعلومات المطبقة على نشرات الاككتاب والصادرة عن هيئة الأوراق المالية والسلع. ولا تتحمل الهيئة ولا سوق أبوظبي للأوراق المالية أي مسؤولية عن دقة أو اكتمال أو كفاية المعلومات الواردة في هذه النشرة، ولا تتحمل أي مسؤولية عن أي أضرار أو خسارة يتعرض لها أي شخص بسبب الاعتماد على نشرة الاككتاب هذه أو أي جزء منها.

اعتمدت هذه النشرة بتاريخ 2 سبتمبر 2021

عرض البيانات المالية والمعلومات الأخرى

معلومات مالية تاريخية

تتضمن هذه النشرة البيانات المالية المدققة للشركة للسنوات المنتهية في 31 ديسمبر 2019 (مع البيانات المالية المقارنة في 31 ديسمبر 2018) و31 ديسمبر 2020 والبيانات المالية المراجعة المرحلية لفترة الستة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2021 ("البيانات المالية"). استمدت المعلومات المالية لفترة الستة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2020 من أرقام المقارنة المراجعة المرحلية للبيانات المالية للشركة كما في نهاية فترة الستة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2021. إن البيانات المالية كما في وللسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2018 هي مستمدة من البيانات المالية المقارنة غير المدققة لسنة 2018 في البيانات المالية المعاد إصدارها للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019. وقد تم إعداد البيانات المالية المدققة وفقاً لمتطلبات المعايير الدولية للتقارير المالية ("المعايير المحاسبية العالمية") الصادرة عن مجلس المعايير المحاسبية الدولية. وقد تم إعداد البيانات المالية المرحلية الغير مدققة وفقاً لمتطلبات المعيار المحاسبي رقم 34 "التقارير المالية المرحلية". وقد تم إعادة إصدار البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019 كما هو موضح في إيضاح 2 وإيضاح 27 من البيانات المالية للسنة (الرجوع إلى فقرة 7: مدققوا الحسابات المستقلون تحت القسم الخامس).

تعريفات بعض عمليات القياس المالية التي لم يتم تحديدها أو إدراجها بموجب المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، أو أية مبادئ محاسبية أخرى مقبولة بشكل عام، بما في ذلك الأرباح قبل الفوائد والضرائب والاستهلاك والإطفاء وصافي الدين ("عمليات القياس الواقعة خارج نطاق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية") إلى جانب شرح مدى صلتها والتسويات مع عمليات القياس الأكثر قابلية للمقارنة بشكل مباشر التي تم احتسابها وعرضها وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، في قسم "الإفصاحات المالية". وإن عمليات القياس الواقعة خارج نطاق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية مشتقة من البيانات المالية الواردة في البيانات المالية للشركة.

العملة

ما لم يذكر خلاف ذلك، فإن جميع الإشارات الواردة في هذه الوثيقة إلى:

- "الدرهم الإماراتي" أو "درهم" هي إشارة إلى العملة الرسمية لدولة الإمارات العربية المتحدة؛ و
- "الدولار الأمريكي" أو "دولار" هي إشارة إلى العملة الرسمية للولايات المتحدة الأمريكية.

تم ربط قيمة الدرهم الإماراتي بالدولار الأمريكي بمعدل 3.6725 درهم إماراتي لكل دولار أمريكي واحد منذ عام 1997. وقد تم احتساب جميع تحويلات الدرهم الإماراتي / الدولار الأمريكي في هذه نشرة الاكتتاب على أساس هذا المعدل. ابتداءً من سنة 2020 فإنه يتم إعداد/ عرض حساباتنا بالدولار الأمريكي. وفي السنوات السابقة فإن حساباتنا كانت تعد/ تعرض بالدرهم الإماراتي.

التقريب

تم تقريب بعض البيانات في هذه الوثيقة، بما في ذلك البيانات المالية والإحصائية، والتشغيلية، ونتيجةً لهذا التقريب، فإن مجموع البيانات الواردة في هذه الوثيقة قد يختلف قليلاً عن مجموع الحساب الفعلي لهذه البيانات. لقد تم تقريب النسب المئوية في الجداول وبناءً على ذلك فإنها قد لا تصل في مجموعها إلى 100%.

البيانات ذات النظرة التطلعية

تحتوي هذه النشرة على بعض البيانات التي تحمل نظرة تطلعية، تهدف البيانات ذات النظرة التطلعية الواردة في هذه النشرة إلى استعراض الرؤية المستقبلية كما هي في تاريخ هذه النشرة، وتنطوي تلك البيانات على المخاطر والشكوك المعلومة وغير المعلومة والتي قد يكون الكثير منها خارج عن سيطرة الشركة وجميعها مبني على توقعاتنا الحالية وكذلك الأحداث المستقبلية. تعرف تلك البيانات في بعض الأحيان باستخدام مصطلحات النظرة التطلعية مثل "يعتقد" أو "يتوقع" أو "يمكن" أو "سوف" أو "قد" أو "ينبغي" أو "ينطوي" أو "يقدر" أو "مخاطرة" أو "يهدف" أو "يخطط" أو "يتنبأ" أو "يستمر" أو "يفترض" أو "يتمركز" أو "من المتوقع" أو ما يفيد السلب من هذه المصطلحات أو مرادفاتها المختلفة أو ما يماثلها. تتضمن هذه البيانات كافة الأمور التي لا تشكل حقائق تاريخية. وتوجد هذه البيانات في عدد من الفقرات في هذه النشرة والتي تشمل بيانات حول النوايا والتوقعات الحالية بخصوص - من بين العديد من الأمور الأخرى - نتائج عمليات الشركة، ووضعها المالي، والسيولة، والتوقعات، والنمو، والاستراتيجيات، وسياسة الأرباح، والقطاع الذي تعمل به الشركة.

إن هذه البيانات ذات النظرة التطلعية والبيانات الأخرى المتضمنة في هذه النشرة فيما يتعلق بالأمور التي لا تعتبر حقائق تاريخية وكما في تاريخ هذه النشرة قد تشتمل على تنبؤات. ولا يمكن التأكيد أنه سوف يتم تحقيق هذه النتائج المستقبلية. ولا يوجد أي التزام أو تعهد بتحديث أيًا من هذه البيانات لتعكس أي تغيير في توقعاتهم أو أي تغيير في الأحداث، أو الأوضاع أو الظروف التي تستند عليها هذه البيانات إلا إذا كان ذلك ضرورياً في حالة: (أ) وجود تغيير مهم في أمور جوهرية واردة في هذه النشرة، أو (ب) بموجب القوانين المعمول بها في الدولة. قد تختلف الأحداث الفعلية أو النتائج اختلافاً جوهرياً نتيجة المخاطر أو الأمور غير المؤكدة التي تواجهها الشركة. وقد تتسبب هذه المخاطر في نتائج فعلية تباين بشكل جوهري النتائج المستقبلية المشار إليها، أو المنصوص عليها صراحة أو المذكورة بشكل ضمني في البيانات ذات النظرة التطلعية. وللمزيد من المعلومات في هذا الصدد، يرجى الاطلاع على الجزء رقم 11 تحت عنوان ("المخاطر المتعلقة بالاستثمار").

معلومات هامة

لا تشكل أو تمثل هذه النشرة أي عرض أو دعوة لبيع أو إصدار أو التشجيع على أي عرض لشراء أو الاستثمار في أي أوراق مالية أخرى غير الأوراق المالية موضوع هذه النشرة. كما أنها لا تشكل أي عرض أو دعوة لبيع أو إصدار أو تشجيع أو توصية على أي عرض لشراء أو الاستثمار في تلك الأوراق المالية من قبل أي شخص تحت أي ظرف يكون بموجبها هذا العرض غير قانوني.

يكون مستلمي هذه النشرة مفوضين باستخدامها فقط لغايات النظر في جدوى الاستثمار في أسهم الطرح ولا يجوز لهم نسخ أو توزيع هذه النشرة سواء بشكل كلي أو جزئي كما لا يجوز لهم استخدام المعلومات الواردة بها لأي غرض غير النظر في جدوى الإستثمار في أسهم الطرح. ويوافق المستلمين لهذه النشرة على ما سبق وقت استلامهم لهذه النشرة، علما بأنه يجب على المكتتبين الراغبين في الاستثمار قبل اتخاذ أي قرار بالاستثمار في أسهم الطرح قراءة هذه النشرة بأكملها (وبالتحديد القسم المعنون بـ "المخاطر المتعلقة بالاستثمار") عند التفكير بالاستثمار في أسهم الشركة بالإضافة إلى النظام الأساسي للشركة. عند اتخاذ قرار الاكتتاب، يجب على المكتتبين الاعتماد على تحرياتهم وتحليلاتهم واستفساراتهم الخاصة عن الشركة وشروط الطرح بما في ذلك ما ينطوي عليه من المزايا والمخاطر.

لا يوجد أي شخص مفوض بتقديم أية معلومات أو تعهدات أو ضمانات غير تلك الواردة في هذه النشرة فيما يتعلق بالطرح أو أسهم الطرح. وفي حال تقديم أي منها فإنه لا يجوز الاعتماد على هذه المعلومات أو التعهدات والضمانات على أنها مقدمة من قبل الشركة أو المساهم البائع أو غيرهم من المشاركين في عملية الطرح. ويقر المكتتب بأنه (1) يعتمد على المعلومات الواردة في هذه النشرة فقط وبأنه (2) لا توجد أية معلومات أخرى مقدمة من قبل الشركة أو المساهمين البائع أو غيرهم من المشاركين في عملية الطرح أو أي من مستشاري الشركة ("المستشارون").

لا يشارك أي شخص أو مستشار بخلاف مديري الاكتتاب المشتركين وبنوك تلقي الاكتتاب المذكورين في الصفحات رقم 10 و 11 و 12 في عملية الطرح أو يتلقون أي أموال اكتتاب من الطرح العام أو يديرون الطرح العام لأسهم الطرح في دولة الإمارات العربية المتحدة. ولا يتحمل بنك إتش إس بي سي الشرق الأوسط المحدود ولا أي من الشركات التابعة له مسؤولية المشاركة في أي جانب من جوانب الطرح للأشخاص الطبيعيين (بما في ذلك المكتتبون المؤهلون من الأفراد ذوي الملاءة المالية) أو تسويقه أو إدارته.

لا تعتبر محتويات الموقع الإلكتروني للشركة أو أي موقع إلكتروني آخر أو أي موقع الكتروني يمكن الوصول إليه من الروابط الموجودة على أي من هذه المواقع الإلكترونية، بأنها من محتويات هذه النشرة أو جزء منها. كما لا تتحمل أو تقبل الشركة أو المساهم البائع أو المشاركين في عملية الطرح أو أي من المستشارون، أية مسؤولية عن محتويات أو ما تضمنه هذه المواقع الإلكترونية.

لا تقبل الشركة أو المساهم البائع أو أي من المشاركين في عملية الطرح أو مديري الاكتتاب المشتركين أو مديري السجل المشتركين أو المستشارين أية مسؤولية عن دقة أو كفاية أي من المعلومات المقدمة من قبل الصحافة أو وسائل الإعلام الأخرى ولا عن نزاهة أو مصداقية أو ملاءمة أية توقعات أو وجهات نظر أو آراء أدلت بها الصحافة أو وسائل الإعلام الأخرى فيما يتعلق بالشركة أو الطرح أو أسهم الطرح. لا تقدم الشركة أو المساهم البائع للأسهم أو غيرهم من المشاركين في عملية الطرح أو أي من المستشارون أي تعهد أو ضمان بشأن ملاءمة أو دقة أو كفاية أو مصداقية أي من تلك المعلومات أو النشرات.

كما لا تقدم الشركة أو المساهم البائع أو المشاركين في عملية الطرح أية ضمانات أو تعهدات بشأن الأداء المستقبلي للشركة أو عائدات الاستثمارات التي تتم بموجب هذه النشرة.

تم تقديم البيانات الواردة في هذه النشرة كما هي في تاريخ إصدارها، ما لم يتم تحديد وقت سابق يتعلق بهذه البيانات. ولا يعني نشر هذه النشرة (أو أي إجراء يُتخذ وفقاً لها) بأنه تفسير على أنه لم يطرأ أي تغيير على وضع الشركة أو الحقائق الخاصة بها أو شؤونها منذ ذلك التاريخ.

قد تخضع هذه النشرة للتنقيح والمراجعة بعد الحصول على موافقة خطية مسبقة من الهيئة. ولن تسري أية تعديلات على هذه النشرة إلا بعد الإعلان عنها في صحيفتين يوميتين تصدران في دولة الإمارات. ويحتفظ المساهم البائع بحقه في سحب النشرة وإلغاء الطرح في أي وقت وفق تقديره وذلك شريطة الحصول على موافقة مسبقة بذلك من الهيئة. لا يعتبر تسليم هذه النشرة أو أي بيع يتم بموجبها، تحت أي ظرف من الظروف، بمثابة إشارة ضمنية إلى عدم وجود أي تغيير في شؤون الشركة منذ تاريخ إعداد هذه النشرة كما لا يعني أن المعلومات الواردة بها صحيحة في أي وقت لاحق لتاريخ النشر.

وقد تم تعيين بنك أبوظبي الأول ش.م.ع، وبنك إتش إس بي سي الشرق الأوسط المحدود، الإمارات دبي الوطني كابيتال شركة مساهمة خاصة كمديري الاكتتاب المشتركين (يُشار إليهم مجتمعين فيما يلي باسم "مديري الاكتتاب المشتركين") وسيتم إصدار أسهم الطرح وتسويقها والترويج ل طرح الأسهم والتنسيق مع كل من الشركة والهيئة والأطراف المشاركة في عملية الطرح فيما يتعلق بعملية الاكتتاب العام في دولة الإمارات. كما تم تعيين بنك أبوظبي الأول ش.م.ع أيضاً كبنك تلقي الاكتتاب الرئيسي ("بنك تلقي الاكتتاب الرئيسي") وبناءً على هذه الصفة، سوف يكون مسؤول عن تلقي أموال الاكتتاب المحددة بهذه النشرة وفقاً للقواعد والقوانين المعمول بها بالدولة وذلك داخل دولة الإمارات العربية المتحدة للشريحة الأولى أو الشريحة الثالثة.

يتحمل كل طرف من الأطراف المشاركة في عملية الطرح المسؤولية عن مشاركتهم في إجراءات الطرح بما في ذلك المساهم البائع وأعضاء مجلس الإدارة فيما يتعلق بالمسؤولية عن صحة البيانات الواردة في هذه النشرة وذلك في نطاق عمل وتخصص كل طرف من الأطراف المشاركة في عملية الطرح.

لا يشارك بنك إتش إس بي سي الشرق الأوسط المحدود أو أي من شركائه الحليفة في تلقي أموال الاكتتاب أو سجلات الاكتتاب ولا يشارك أو يدير بصورة أخرى في أي جانب من جوانب الطرح للأشخاص الطبيعيين (بما في ذلك الأفراد المؤهلين ذو الملاءة المالية).

يعمل مديري الاكتتاب المشتركين بشكل حصري لصالح الشركة والمساهم البائع وليس لصالح أي شخص آخر فيما يتعلق بالطرح، ولا يعتبر أي شخص آخر (سواء كان أحد مستلمي هذه الوثيقة أم لا) كعميل لأي من الأطراف المشاركة في عملية الطرح فيما يتعلق بعملية الطرح. حيث يتحمل كل مشارك في عملية الطرح المسؤولية، بما في ذلك المساهم البائع وأعضاء مجلس الإدارة، فيما يتعلق باكتمال ودقة المعلومات الواردة في هذه النشرة ضمن حدود نطاق عمل وخبرة كل طرف مشارك في عملية الطرح.

قد يكون مديري الاكتتاب المشتركين والأطراف المشاركة في عملية الطرح قد اشتركوا (مباشرة أو من خلال الشركات التابعة لهم) في معاملات مع الشركة والمساهم البائع وقدموا خدمات أعمال مصرفية استثمارية متنوعة وخدمات استشارية مالية وغيرها من الخدمات لهم، وقاموا بتحصيل الرسوم المعتادة لقاءها ولا تشكل المعاملات السابقة بين مدير الاكتتاب والأطراف المشاركة في عملية الطرح والشركة ثمة أي تعارض مصالح بينهما.

يتحمل أعضاء مجلس إدارة الشركة الواردة أسماؤهم في هذه النشرة المسؤولية الفردية والتضامنية عن دقة واكتمال وصحة محتويات هذه النشرة. ويقرون، بعد إجراء تحقيقات العناية الواجبة، بأن المعلومات الواردة في هذه النشرة كما هي في تاريخ إصدارها، هي معلومات واقعية ودقيقة، وكاملة وصحيحة ولم يتم إغفال أية معلومات من شأنها أن تجعل أية بيانات في هذه النشرة مضللة.

تحتوي هذه النشرة على بيانات مقدمة وفقاً لقواعد الإصدار والإفصاح الصادرة عن الهيئة.

عند اتخاذ قرار الاستثمار، يجب أن يعتمد كل من المكتتبين المحتملين على تشخيصهم وتحليلهم معتمدين على مراجعة وقراءة المعلومات الواردة في النشرة (في مجملها) والتي تم تزويدها من قبل المساهم البائع وأعضاء مجلس إدارة الشركة الوارد أسماؤهم في هذه النشرة.

لم ولن يُتخذ أي إجراء في أي بلد (بخلاف دولة الإمارات العربية المتحدة) من شأنه أن يسمح بالاككتاب العام أو بيع أسهم الطرح أو حيازة هذه النشرة أو نشرها أو توزيعها أو حيازة أو نشر أو توزيع أية مواد أخرى متعلقة بالشركة أو أسهم الطرح في أي بلد أو منطقة حيثما يلزم اتخاذ إجراء لذلك الغرض. وبناءً عليه، لا يتم طرح الأسهم أو بيعها بشكل مباشر أو غير مباشر، ولا يجوز توزيع هذه النشرة أو أي إعلان أو مواد اككتاب أخرى أو مستندات أو معلومات أخرى متعلقة بأسهم الطرح أو نشرها في أو من أية دولة أو ولاية قضائية باستثناء الحالات التي تسمح بها القواعد والأنظمة السارية في تلك الدولة أو الولاية القضائية. يجب على الأشخاص الذين حصلوا على هذه النشرة أن يحيطوا أنفسهم علمًا بهذه القيود وأن يحرصوا على مراعاتها.

لا تتحمل الشركة ولا المساهم البائع ولا غيرهم من المشاركين في عملية الطرح أو مديري الاككتاب المشتركين، أو مديري السجل المشتركين أو مديري السجل المشتركين ولا أي من المستشارين الآخرين أي مسؤولية قانونية عن أي انتهاك لأية قيود متعلقة بالطرح أو عرض البيع أو حث أي شخص لشراء أسهم الطرح، سواء كان مشتركياً محتملاً لتلك الأسهم في أية ولاية قضائية خارج دولة الإمارات (بما في ذلك سوق أبوظبي العالمي ومركز دبي المالي العالمي)، وسواء تم هذا العرض أو الحث شفويًا أو كتابيًا، بما في ذلك البريد الإلكتروني. كما لا تقدم الشركة ولا المساهم البائع ولا أي من المشاركين في عملية الطرح أو مديري الاككتاب المشتركين، أو مديري السجل المشتركين أو من المستشارين (أو ممثليهم) أية تعهدات لأي من المكتتبين المحتملين فيما يتعلق بمدى قانونية تقدمه للاككتاب في أسهم الطرح بموجب القوانين السارية والمطبقة عليهم.

باستثناء المسؤوليات والالتزامات، إن وجدت، والتي قد يتم فرضها على أي من مديري الاككتاب المشتركين ومديري السجل المشتركين بموجب القوانين والأنظمة المطبقة في أي بلد حيثما يكون استثناء المسؤولية بموجب القوانين والأنظمة المعمول بها غير قانوني أو باطل أو غير قابل للتنفيذ، لا يتحمل أي من مديري الاككتاب المشتركين ومديري السجل المشتركين والشركات التابعة والشقيقة لكل منهم وأعضاء مجلس إدارتهم (أو مجالس إدارة الشركات التابعة أو الشقيقة لهم) أو مسؤوليهم أو موظفيهم أو وكلائهم أية مسؤولية سواء كانت ناشئة عن المسؤولية التقصيرية أو التعاقدية أو خلافه، كما لا يقدم أي منهم أي تعهد أو ضمان، صريح أو ضمني، بشأن دقة محتويات هذه النشرة أو استيفائها أو التحقق منها، أو أي بيان آخر صدر أو يُزعم صدوره من جانبه، أو نيابة عنه، فيما يتعلق بالشركة أو أسهم الطرح أو الطرح، كما أنه لا يجوز الاعتماد على أي شيء يرد في نشرة الاككتاب الماثلة باعتباره وعدًا أو تعهدًا في هذا الصدد، سواء كان يتعلق بالماضي أو المستقبل. وبناءً عليه، لا يتحمل كل من مديري الاككتاب المشتركين ومديري السجل المشتركين وكل من شركاتهم التابعة والشقيقة وأعضاء مجلس إدارة كل منهم (أو شركاتهم التابعة أو الشقيقة) أو مسؤوليهم أو موظفيهم أو وكلائهم

أي مسؤولية عن جميع الالتزامات، سواء كانت ناجمة عن المسؤولية التقصيرية أو التعاقدية أو خلافه (باستثناء ما هو مشار إليه أعلاه)، والتي قد يتحملونها خلافاً لذلك فيما يتعلق بهذه النشرة أو أي بيان أو طرح عام لأسهم الطرح في دولة الإمارات العربية المتحدة بشكل عام.

اعتمدت هذه النشرة بتاريخ 2 سبتمبر 2021

التعريفات والاختصارات

أدنوك	شركة بترول أبوظبي الوطنية.
أدنوك البحرية (ADNOC Offshore)	قطاع الاستكشاف وتطوير انتاج النفط والغاز من الحقول البحرية في إمارة أبوظبي لشركة أدنوك.
أدنوك البرية (ADNOC Onshore)	قطاع الاستكشاف وتطوير انتاج النفط والغاز من الحقول البرية في إمارة أبوظبي لشركة أدنوك.
أدنوك للغاز الحامض	شركة أدنوك للبترول الحامض ذ.م.م، وهي شركة ذات مسؤولية محدودة وتحمل رخصة رقم CN-4008583.
بيكر هيويز	شركة بيكر هيويز هولدينج اس بي في ليمتد، شركة التوصية بالأسهم مؤسسة في إمارة أبوظبي وفق قوانين أسواق أبوظبي العالمية.
درهم أو درهم إماراتي	العملة الرسمية في دولة الإمارات العربية المتحدة.
سوق أبوظبي العالمي	سوق أبوظبي العالمي.
شركات مجموعة أدنوك	شركة أدنوك ومجموعة الشركات المملوكة من قبل شركة أدنوك.
موظفي شركات مجموعة أدنوك	الموظفين المعيّنين من قبل أي شركة من شركات مجموعة أدنوك.
الهيئة	هيئة الأوراق المالية والسلع في دولة الإمارات العربية المتحدة.
المجلس/مجلس الإدارة	مجلس إدارة الشركة.
تاريخ غلق باب الاكتتاب	23 سبتمبر 2021 للشريحة الأولى والثالثة و26 سبتمبر 2021 للشريحة الثانية.
قانون الشركات	القانون الاتحادي رقم (2) لسنة 2015 في شأن الشركات التجارية وتعديلاته.
الشركة	شركة أدنوك للحفر ش.م.ع، شركة مساهمة عامة في إمارة أبوظبي وفقاً للقوانين ذات الصلة في دولة الإمارات العربية المتحدة.
سوق أبوظبي للأوراق المالية	سوق أبوظبي للأوراق المالية في دولة الإمارات العربية المتحدة.
سلطة دبي للخدمات المالية	سلطة دبي للخدمات المالية المتعلقة بمركز دبي العالمي.
مركز دبي المالي العالمي	مركز دبي المالي العالمي.
أعضاء مجلس الإدارة	أعضاء مجلس الإدارة التنفيذيين وغير التنفيذيين.

نسبة صافي الربح قبل خصم الفائدة والضرائب والإهلاك والاستهلاكات.	EBITDA
الطلبات المقدمة إلكترونياً عبر تطبيقات الخدمات المصرفية عبر الإنترنت أو من خلال الخدمات البنكية المصرفية الهاتفية/ الهاتف المحمول، وأجهزة الصراف الآلية على النحو الذي توفره بنوك تلقي الاكتتاب للمكتتبين من الشريحة الأولى والشريحة الثالثة.	طلبات الاكتتاب الإلكتروني
أعضاء مجلس الإدارة التنفيذيين للشركة.	أعضاء مجلس الإدارة التنفيذيين
المنصة المخصصة لتسجيل الرغبة في المشاركة بال طرح من قبل موظفي شركات مجموعة أدنوك والمتقاعدين من مواطني الدولة لكي يكونوا مؤهلين ليتم تخصيص أسهم لهم في الشريحة الثالثة.	إبداء الاهتمام/الرغبة في المشاركة بال طرح Expression of Interest (EOI)
سوف يكون سعر الطرح الذي يشتري به المكتتبون في الشريحة الأولى والشريحة الثانية والشريحة الثالثة كل سهم من أسهم الطرح هو سعر الطرح النهائي. يتم تحديد سعر الطرح النهائي لكل سهم من أسهم الطرح بعد انتهاء عملية البناء السعري لشريحة المستثمرين المؤهلين (الشريحة الثانية)، بعد التشاور بين مديري الاكتتاب المشتركين والمساهمين البائع والشركة. ويجب أن تكون أسهم المكتتبين من الشريحة الثانية ممثلة لكامل أسهم الطرح المستخدمة في احتساب سعر الطرح النهائي لكل سهم من أسهم الطرح. عقب إغلاق الشريحة الثانية، سوف تقوم الشركة بنشر إعلان ينص على سعر الطرح النهائي للسهم ("إعلان سعر الطرح النهائي") والذي سينشر في صحيفتين يوميتين محليتين تصدران باللغة العربية وأخرى تصدر باللغة الإنجليزية في دولة الإمارات العربية المتحدة وعلى الموقع الإلكتروني adnoc.ae/DrillingIPO	سعر الطرح النهائي
العدد النهائي لأسهم الطرح التي سيتم عرضها للبيع من قبل المساهم البائع والذي سيتم تحديده عقب إغلاق الشريحة الثانية.	حجم الطرح النهائي
البيانات المالية للشركة وهي مذكورة في الملحق رقم 1 كما في السنوات المنتهية في 31 ديسمبر 2019 (مع البيانات المالية المقارنة في 31 ديسمبر 2018)، و31 ديسمبر 2020 والستة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2021. وقد تم إعادة إصدار البيانات المالية المنتهية في 31	البيانات المالية

ديسمبر 2019 كما هو موضح في إيضاح رقم 2 وإيضاح رقم 27 من البيانات المالية لتلك السنة.	
البيانات المالية المدققة ديسمبر 2019 و31 ديسمبر 2020.	البيانات المالية المدققة
تبدأ السنة المالية للشركة في الأول من يناير وتنتهي في 31 ديسمبر من كل عام.	السنة المالية
عرض أسهم الطرح في دولة الإمارات على المكتتبين في الشريحة الأولى.	الشريحة الأولى
المكتتبون من الأفراد والمستثمرين الآخرين (بما في ذلك الأشخاص الطبيعيين والشركات والمؤسسات) الذين لم يشاركوا في الشريحة الثانية أو الشريحة الثالثة والذين يمتلكون رقم مستثمر وطني في سوق أبوظبي للأوراق المالية وحساب بنكي.	المكتتبون في الشريحة الأولى
شركة بترول أبوظبي الوطنية ("أدنوك") وشركة بيكر هيوز هولدينج اس بي في ليمتد.	المؤسسين
نظام التحويلات النقدية لدى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي ("FTS").	نظام التحويلات النقدية (FTS)
سلطة تنظيم الخدمات المالية في سوق أبوظبي العالمي.	سلطة تنظيم الخدمات المالية
لوائح وقواعد الخدمات المالية والأسواق المطبقة بسوق أبوظبي العالمي.	قواعد الخدمات المالية والأسواق
الاكتتاب العام في أسهم الشركة المتعلق بالمستثمر المؤهل وللأفراد بدولة الإمارات العربية المتحدة.	الطرح العام
دولة الإمارات العربية المتحدة، المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان ودولة الكويت ودولة قطر ومملكة البحرين.	دول مجلس التعاون الخليجي
مجموعة شركات أدنوك.	المجموعة
ما لم ينص على خلاف ذلك، الحكومة الاتحادية لدولة الإمارات العربية المتحدة وحكومة أبوظبي وأي جهاز أو هيئة لأي منهما، بما في ذلك القيادة العامة للقوات المسلحة لدولة الإمارات العربية المتحدة.	الحكومة
قرار رئيس مجلس إدارة الهيئة رقم (3/ر.م) لسنة 2020 بشأن اعتماد دليل حوكمة الشركات المساهمة العامة.	قواعد الحوكمة
الأشخاص الطبيعيين الذين يمتلكون رقم مستثمر وطني في سوق أبوظبي للأوراق المالية، وحساب بنكي (بما في ذلك الأفراد المؤهلين ذو الملاءة	المكتتبين من الأفراد

المالية). ولا يوجد أي متطلبات أو قيود أخرى على الجنسية أو مكان الإقامة.	
الإمارات دبي الوطني كابيتال شركة مساهمة خاصة، بنك أبوظبي الأول ش.م.ع، وبنك إتش إس بي سي الشرق الأوسط المحدود، وبعض البنوك الاستثمارية الإقليمية والدولية.	مديري السجل المشتركين (Joint Bookrunners)
الإمارات دبي الوطني كابيتال شركة مساهمة خاصة، بنك أبوظبي الأول ش.م.ع؛ وبنك إتش إس بي سي الشرق الأوسط المحدود.	مديري الاكتتاب المشتركين
عقب غلق باب الاكتتاب والتخصيص للمكثبين الذين قبلت طلباتهم، سوف تتقدم الشركة لإدراج جميع أسهم الشركة في سوق أبوظبي للأوراق المالية. وسيتتم تفعيل تداول الأسهم في سوق أبوظبي للأوراق المالية من خلال سجل الأسهم بسوق أبوظبي للأوراق المالية.	إدراج الأسهم
بنك أبوظبي الأول ش.م.ع	بنك تلقي الاكتتاب الرئيسي
إدراج الأسهم في سوق أبوظبي للأوراق المالية.	الإدراج
شيك مصرفي (شيك مدير) مصدق مستحق الصرف من بنك مرخص ويعمل في دولة الإمارات العربية المتحدة.	شيك المدير (المصدق)
لا يوجد حد أقصى للاكتتاب في أسهم الطرح.	الحد الأقصى للاستثمار
النظام الأساسي للشركة.	النظام الأساسي
تم تحديد الحد الأدنى للاستثمار في أسهم الطرح للشريحة الأولى والشريحة الثالثة بقيمة 5,000 درهم، على أن يكون أي استثمار إضافي يتم بزيادات بقيمة 1,000 درهم أو مضاعفات ذلك. وتم تحديد الحد الأدنى للاستثمار لأسهم الطرح في الشريحة الثانية بقيمة 1,000,000 درهم (لمزيد من التفاصيل يرجى الاطلاع على الجزء الخاص بـ "مبالغ الاكتتاب" في القسم الأول من هذه النشرة لمزيد من التفاصيل).	الحد الأدنى للاستثمار
رقم مستثمر وطني موحد يجب أن يمتلكه أو يحصل عليه المكتتب من سوق أبوظبي للأوراق المالية وذلك ليقوم بالاكتتاب.	رقم المستثمر
الاكتتاب العام في عدد أسهم 1,200,000,000 (مليار ومائتي مليون) سهم من إجمالي أسهم الشركة يتم طرحها للبيع من قبل المساهم البائع. يحتفظ المساهم البائع بحق زيادة حجم الطرح في أي وقت قبل نهاية فترة الاكتتاب وفقاً لتقديره المطلق، ووفقاً للقوانين المعمول بها وموافقة هيئة الأوراق المالية والسلع.	الطرح / الاكتتاب العام

نطاق سعر الطرح	سوف يتم عرض أسهم الطرح من خلال نطاق سعري سوف يتم نشره والإعلان عنه ونشره في اليوم الأول من بداية فترة الاكتتاب.
المشاركين في عملية الطرح	الكيانات المدرجة في الصفحات 10 و 11 و 12 من هذه النشرة.
فترة الطرح/ الاكتتاب	سوف تبدأ فترة الاكتتاب للشريحة الأولى والشريحة الثالثة في 13 سبتمبر 2021 وتنتهي في 23 سبتمبر 2021. وسوف تبدأ فترة الاكتتاب للشريحة الثانية في 13 سبتمبر 2021 وتنتهي في 26 سبتمبر 2021.
أسهم الطرح	عدد 1,200,000,000 (مليار ومائتي مليون) سهم من الأسهم التي يبيعها المساهم البائع في اكتتاب عام. يحتفظ المساهم البائع بحق زيادة حجم الطرح في أي وقت قبل نهاية فترة الاكتتاب وفقاً لتقديره المطلق، ووفقاً للقوانين المعمول بها وموافقة هيئة الأوراق المالية والسلع.
أوبك (OPEC)	منظمة الدول المصدرة للنفط تتكون من الأعضاء التاليين: دولة الجزائر ودولة أنغولا ودولة الغابون ودولة إيران ودولة العراق ودولة الكويت ودولة ليبيا ودولة نيجيريا و جمهورية الكونغو ودولة السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة ودولة فنزويلا.
أوبك+ (OPEC+)	منظمة الدول المصدرة للنفط والتي تشمل دول إضافية لمنظمة أوبك (OPEC).
قيود الملكية	لا يجوز أن يمتلك غير مواطني دول مجلس التعاون الخليجي نسبة تزيد عن 49% من أسهم الشركة.
العميل المحترف (Professional Client)	الأشخاص ممن تنطبق عليهم معايير العميل المحترف (Professional Client) وفقاً للقاعدة 2.3.2 من قواعد سير العمل الصادرة من قبل سلطة دبي للخدمات المالية.
المكتتبون المؤهلون من الأفراد ذوي الملاءة المالية	الأشخاص الطبيعيين الذين تتم الموافقة عليهم من قبل الشركة والمساهم البائع، بالتشاور مع مديري الاكتتاب المشتركين (باستثناء بنك إتش إس بي سي الشرق الأوسط المحدود) الذين: أ- تم اعتمادهم من قبل الهيئة أو سلطة تنظيمية مماثلة للقيام بأي مهام مرتبطة بالأنشطة أو الخدمات المالية؛ أو ب- تتوافر فيهم الشروط الآتية: (i) يملك صافي حقوق ملكية - باستثناء مسكنه الرئيسي - مبلغ (4) مليون درهم إماراتي. (ii) دخله السنوي لا يقل عن (1) مليون درهم إماراتي سنوياً.

<p>(iii) أن يقر بأن لديه المعرفة والخبرة الكافيتين في مجال الاستثمار المُقدم عليه ومخاطره، أو تمثله جهة مرخصة من قبل الهيئة بما لا يتعارض مع شروط ترخيصها.</p>	
<p>الأشخاص الاعتباريين القادرين على القيام باستثماراتهم بأنفسهم، والتي تتوافر فيهم أيّاً من الشروط الآتية:</p> <p>(1) الحكومة الاتحادية والحكومات المحلية، والجهات والمؤسسات والهيئات الحكومية، أو الشركات المملوكة بالكامل لأي منهم؛ أو</p> <p>(2) الحكومات الأجنبية، والجهات والمؤسسات والهيئات الخاصة بها، أو الشركات المملوكة بالكامل لأي منها.</p> <p>(3) المنظمات / الهيئات والكيانات الدولية؛ أو</p> <p>(4) الجهات المرخصة من الهيئة أو من جهة رقابية مثيلة لها؛</p> <p>(5) الشخص الاعتباري المستوفي في تاريخ آخر بيانات مالية له لاثنين على الأقل من المتطلبات الآتية:</p> <p>أ- إجمالي أصوله بقيمة (75) مليون درهم إماراتي.</p> <p>ب- صافي إيرادات سنوية بقيمة (150) مليون درهم إماراتي.</p> <p>ج- يملك صافي حقوق ملكية أو رأس مال مدفوع بحد أدنى (7) مليون درهم إماراتي.</p> <p>وهم الذين تتم الموافقة عليهم في جميع الأحوال من قبل الشركة والمساهم البائع بالتشاور مع مديري الاكتتاب المشتركين وتنطبق عليهم أي من المواصفات التالية: (أ) أن يكون شخص في الولايات المتحدة الأمريكية ومشتري من المؤسسات المؤهلة ممن يجوز تقديم عرض لهم استناداً إلى القاعدة 144أ، (ب) أن يكون شخص خارج الولايات المتحدة الأمريكية ممن يجوز تقديم عرض لهم استناداً للائحة س (S)، أو (ج) أن يكون شخص في مركز دبي المالي العالمي يجوز تقديم عرض له وفقاً للإعفاء من التسجيل بموجب نموذج قواعد السوق الموجودة في الدليل الإرشادي لسلطة دبي للخدمات المالية؛ أو (د) أن يكون شخص في سوق أبوظبي العالمي ممن يجوز تقديم عرض له وفقاً للإعفاء من التسجيل بموجب قواعد الخدمات المالية والأسواق ومن الأشخاص الذين تنطبق عليهم معايير العميل ذو الاحترافية (Professional Client) وفقاً لقواعد سير العمل الصادرة من قبل سلطة تنظيم الخدمات المالية في سوق أبوظبي العالمي.</p>	<p>المكتتبون من الشركات والمؤسسات المؤهلة</p>
<p>قبل إدراج أسهم الشركة، قمنا بزيادة عدد أسهم الشركة من 4,000,000 إلى 16,000,000,000 من خلال رسملة 1,200,000,000 درهم من</p>	<p>إعادة الرسملة</p>

الأرباح المحتجزة وتخفيض القيمة الاسمية للسهم الواحد من 100 درهم إلى 0.10 درهم (ويشار إلى هذه العملية بـ "إعادة الرسملة"). لن تؤثر إعادة الرسملة على إجمالي النقد أو إجمالي حقوق المساهمين للشركة.	
هي مجموعة من البنوك المشاركة في عملية الطرح بقيادة بنك تلقي الاكتتاب الرئيسي— في حين أن بنوك تلقي الاكتتاب الأخرى هم بنك أبوظبي التجاري ش.م.ع ومصرف أبوظبي الإسلامي ش.م.ع. وبنك الإمارات دبي الوطني ش.م.ع.	بنوك تلقي الاكتتاب
اللائحة س/س - لائحة قانون الولايات المتحدة الاتحادي للأوراق المالية.	اللائحة س/س
هي القاعدة 144أ من قانون الولايات المتحدة الاتحادي للأوراق المالية والتي تسمح للمشتريين من المؤسسات المؤهلة (كما هو معرف في القاعدة 144أ) في الولايات المتحدة الأمريكية بشراء الأوراق المالية في المعاملات المعفاة من متطلبات التسجيل لدى قانون الولايات المتحدة للأوراق المالية.	القاعدة 144أ
عرض أسهم الطرح في الشريحة الثانية للمكتتبين من الشركات والمؤسسات المؤهلة والمكتتبين المؤهلين من الأفراد ذوي الملاءة المالية.	الشريحة الثانية
هي مذكرة عرض تم صياغتها بشكل خاص وحصري للمستثمرين المؤهلين ضمن الشريحة الثانية وبطريقة تتماشى مع القوانين والأنظمة السارية والمقبولة للهيئات المختصة في الولاية القضائية المعنية، ولم يتم المصادقة عليها من قبل الهيئة ولا تشكل هذه الوثيقة جزء من هذه النشرة ولا تدرج المعلومات الواردة فيها في هذه النشرة. وستكون الوثيقة المتعلقة بالطرح للشريحة الثانية متوفرة على الموقع الإلكتروني adnoc.ae/DrillingIPO	الوثيقة المتعلقة بال طرح للشريحة الثانية
المكتتبين من المؤسسات المؤهلة والمكتتبين المؤهلين من الأفراد ذوي الملاءة المالية.	المكتتبين في الشريحة الثانية
شركة بترول ابوظبي الوطنية ("أدنوك").	المساهم البائع
أسهم الشركة العادية، بقيمة اسمية 0.10 درهم (10 فلس) للسهم الواحد.	الأسهم
مالك الأسهم.	المساهم
أي شخص طبيعي أو اعتباري يتقدم بطلب للاكتتاب في أسهم الطرح.	المكتتب
عرض أسهم الطرح على المكتتبين في الشريحة الثالثة.	الشريحة الثالثة

المكتتبين في الشريحة الثالثة	موظفي شركات مجموعة أدنوك وموظفي شركات مجموعة أدنوك المتقاعدين من مواطني الدولة.
المصرف المركزي	مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي.
المتقاعدين من مواطني الدولة	موظفي شركات مجموعة أدنوك المتقاعدين من مواطني دولة الإمارات العربية المتحدة.
المملكة المتحدة	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية.
قانون الأوراق المالية الأمريكي	قانون الأوراق المالية للولايات المتحدة الأمريكية لسنة 1933، وتعديلاته (US Securities Act).
الولايات المتحدة الأمريكية (United States or US)	الولايات المتحدة الأمريكية، أراضيها وممتلكاتها، أي ولاية من الولايات المتحدة الأمريكية ومقاطعة كولومبيا.

القسم الأول:

شروط وأحكام الاكتتاب

التفاصيل الرئيسية للأسهم المطروحة للجمهور

- اسم الشركة: شركة أدنوك للحفر ش.م.ع
- رأس المال: حُدد رأس مال الشركة في تاريخ الإدراج ليكون بقيمة 1,600,000,000 (مليار وستمائة مليون) درهم إماراتي موزع على عدد 16,000,000,000 (16 مليار) سهم نقدياً مدفوعة بالكامل، بقيمة اسمية (0.10 درهم إماراتي) (عشرة فلوس) لكل سهم.
- نسبة وعدد ونوع أسهم الطرح: عدد 1,200,000,000 (مليار ومائتي مليون) سهم، وجميعها أسهم عادية. في حال تخصيص جميع أسهم الطرح، ستمثل أسهم الطرح نسبة 7.5% من إجمالي الأسهم. ويحتفظ المساهم البائع بحق زيادة حجم الطرح في أي وقت قبل نهاية فترة الاكتتاب وفقاً لتقديره المطلق، ووفقاً للقوانين المعمول بها وموافقة هيئة الأوراق المالية والسلع.
- نطاق سعر الطرح لكل سهم: سيتم نشر النطاق السعري للطرح والإعلان عنه في اليوم الأول من فترة الاكتتاب الموافق 13 سبتمبر 2021.
- أهلية الفئات المؤهلة من المكتتبين للتقدم بطلب الحصول على أسهم الطرح:

- **الشريحة الأولى:** يتم فتح باب الاكتتاب للشريحة الأولى أمام المكتتبين وفقاً لما هو موضح (في صفحة الغلاف) والجزء الخاص بـ "التعريفات والاختصارات" الواردة في هذه النشرة. ويجب على جميع المكتتبين في الشريحة الأولى أن يكون لديهم رقم مستثمر في سوق أبوظبي للأوراق المالية ورقم حساب بنكي. يتم تخصيص نسبة 8% (ثمانية بالمائة) من أسهم الطرح والتي تمثل 96,000,000 (ستة وتسعون مليون) سهم للشريحة الأولى. ويحتفظ المساهم البائع بحق زيادة حجم الشريحة الأولى في أي وقت قبل نهاية فترة الاكتتاب وفقاً لتقديره المطلق، وذلك بعد الحصول على موافقة هيئة الأوراق المالية والسلع وأي زيادة في حجم الشريحة الأولى سيؤدي إلى انخفاض في حجم الشريحة الثانية أو الشريحة الثالثة (حسب الاقتضاء)، شريطة ألا تقل نسبة المكتتبين في الشريحة الثانية عن 60% من أسهم الطرح وألا تزيد نسبة المكتتبين في الشريحة الأولى والثالثة مجتمعين عن 40% من أسهم الطرح.

- **الشريحة الثانية:** يتم فتح باب الاكتتاب الخاص بالشريحة الثانية أمام المكتتبين وفقاً لما هو موضح في صفحة الغلاف والجزء الخاص بـ "التعريفات والاختصارات" في هذه النشرة، ويجب على جميع المكتتبين في الشريحة الثانية أن يكون لديهم رقم مستثمر في سوق أبوظبي للأوراق المالية. يتم تخصيص نسبة 90% (تسعون بالمائة) من أسهم الطرح والتي تمثل 1,080,000,000 (مليار وثمانون مليون) سهم للشريحة الثانية.

- **الشريحة الثالثة:** يتم فتح باب الاكتتاب الخاص بالشريحة الثالثة أمام المكتتبين وفقاً لما هو موضح في صفحة الغلاف والجزء الخاص بـ "التعريفات والاختصارات" في هذه النشرة، ويجب على جميع المكتتبين في الشريحة الثالثة أن يكون لديهم رقم مستثمر في سوق أبوظبي للأوراق المالية ورقم حساب بنكي. يتم تخصيص نسبة 2% (اثنان بالمائة) من أسهم الطرح والتي تمثل 24,000,000 (أربعة وعشرون مليون) سهم للشريحة الثالثة. ويحتفظ المساهم البائع بحق زيادة حجم الشريحة الثالثة في أي وقت قبل نهاية فترة الاكتتاب وفقاً لتقديره المطلق، وذلك بعد الحصول على موافقة

هيئة الأوراق المالية والسلع. أي زيادة في حجم الشريحة الثالثة سيؤدي الى انخفاض في حجم الشريحة الأولى و/أو الشريحة الثانية (حسب الاقتضاء)، شريطة ألا تقل نسبة المكتتبين في الشريحة الثانية عن 60% من أسهم الطرح وألا تزيد نسبة المكتتبين في الشريحة الأولى والثالثة مجتمعين عن 40% من أسهم الطرح.

- **يُحظر الاكتتاب من قبل الجمهور في أسهم الطرح كما هو مبين أدناه:** يُحظر الاكتتاب العام على أي مكتتب تكون عملية شراؤه للأسهم مقيدة بموجب القوانين المعمول بها في موطن إقامته أو بموجب قوانين الدولة/الاختصاص الولائي التي ينتمي إليها. ويتحمل المكتتب المسؤولية عن تحديد ما إذا كانت عملية الشراء التي قام بها تتوافق مع قوانين الدولة/الاختصاص الولائي المعمول بها أم لا.
- **الحد الأدنى للاستثمار:** الحد الأدنى للاكتتاب في أسهم الطرح للشريحة الأولى والشريحة الثالثة هو 5,000 درهم، على أن يكون أي استثمار إضافي بمبلغ 1,000 درهم ومضاعفاته. وتم تحديد الحد الأدنى للاكتتاب في أسهم الطرح الخاصة بالشريحة الثانية بقيمة 1,000,000 درهم.
- **الحد الأقصى للاستثمار:** لا يوجد حد أقصى للاستثمار في أسهم الطرح.
- **اكتتاب المؤسسين:** لا يجوز للمؤسسين الاكتتاب في أسهم الطرح سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة أو من خلال شركاتهم التابعة.
- **فترة الحظر:** بعد الانتهاء من عملية الطرح، تخضع الأسهم التي بحوزة المؤسسين لفترة حظر مدتها 12 شهر (إثنا عشر شهراً) تبدأ من تاريخ إدراج الأسهم.
- **ملكية شركة أدنوك:** يجب أن تستمر ملكية 51% على الأقل من أسهم الشركة من قبل شركة أدنوك.
- **استخدام حصيلة عوائد الطرح**
- لن تتلقى الشركة أي عائدات من الطرح. هذا ويكمن الهدف الرئيسي من الطرح من بين أمور أخرى - السماح للمساهمين البائع ببيع جزء من حصته مع توفير سيولة تداول متزايدة على الأسهم إضافة إلى رفع مكانتنا لدى مجتمع الاستثمار الدولي.
- **نفقات/ مصاريف الطرح**
- سيتحمل المساهم البائع جميع نفقات/ مصاريف الطرح (بما في ذلك عمولات الاكتتاب وأي رسوم تقديرية).

المزيد من المعلومات حول الشريحة الأولى والشريحة الثالثة

1. طلبات الاكتتاب

يتعين على مكتبي الشريحة الأولى والشريحة الثالثة تقديم طلب اكتتاب واحد فقط (1) باسمه الشخصي، في حالة إذا تم تقديم طلب الاكتتاب بواسطة شخص طبيعي (ما لم يكن وكيلاً لمكتب آخر) في هذه الحالة سيتم تقديم طلب الاكتتاب باسم المكتب؛ أو (2) باسم شخص اعتباري، في حالة ما إذا تم تقديم طلب الاكتتاب بواسطة أي كيان مؤسسي. وإذا قدم أحد المكتبتين أكثر من طلب اكتتاب واحد باسمه الشخصي أو باسم شخص اعتباري، يحتفظ بنوك تلقي الاكتتاب ومديري الاكتتاب المشتركين بالحق في قبول جميع الطلبات أو استبعاد كل أو بعض طلبات الاكتتاب المقدمة من هذا المكتب وعدم تخصيص أي أسهم لهذا المكتب.

على المكتبتين استكمال كافة البيانات المطلوبة في طلب الاكتتاب وإرفاق كافة المستندات المطلوبة وتقديمها إلى أي من بنك تلقي الاكتتاب مع مبلغ الاكتتاب وذلك خلال فترة الاكتتاب المتعلقة بالشريحة الأولى والشريحة الثالثة.

يجب أن يكون طلب الاكتتاب المستوفي للبيانات واضحاً وبخط مقروء، وفي حال مخالفة هذا الشرط، سيرفض بنك تلقي الاكتتاب استلام الطلب من المكتب لحين قيام المكتب باستكمال البيانات والمستندات المطلوبة قبل غلق باب الاكتتاب.

يتعين على جميع موظفي شركات مجموعة أدنوك والمتقاعدين من مواطني الدولة المهتمين بالمشاركة في الشريحة الثالثة تقديم ما يفيد إبداء اهتمامهم بالإضافة إلى تفاصيل رقم المستثمر الوطني الخاصة بهم من خلال المنصات التي توفرها شركة أدنوك. وسيتم إرسال قائمة موظفين شركات مجموعة أدنوك والمتقاعدين من مواطني الدولة الذين قدّموا مستند إبداء الاهتمام/ الرغبة إلى بنك تلقي الاكتتاب الرئيسي قبل يوم من بدء فترة الاكتتاب وسيتم تقديم أي إضافات أخرى إلى قائمة الموظفين إلى بنك تلقي الاكتتاب الرئيسي بصورة يومية حتى الساعة 12:00 ظهراً في 22 سبتمبر 2021. وأي مُقدّم لمستند إبداء الاهتمام/ الرغبة يتم استلامه بعد ذلك التوقيت لن يكون مؤهلاً لتخصيص الشريحة الثالثة.

إذا لم يقدم أيّ من موظفي شركات مجموعة أدنوك أو المتقاعدين من مواطني الدولة المشاركين في الشريحة الثالثة إبداء الاهتمام/ الرغبة للاكتتاب قبل التاريخ والوقت المذكورين أعلاه، فسيتم تحويل اكتتابهم إلى الشريحة الأولى. في حالة قيام موظفي شركات مجموعة أدنوك بإبداء الاهتمام للاشتراك قبل التاريخ والوقت المذكورين أعلاه، واكتتبوا في الشريحة الأولى فسيتم ترحيل اشتراكهم إلى الشريحة الثالثة.

ويترتب على الاكتتاب في أسهم الطرح الموافقة على النظام الأساسي للشركة والالتزام بكافة القرارات الصادرة عن الجمعية العمومية للشركة وتعد أي شروط تُضاف إلى الطلب كأن لم تكن، ولا تُقبل أي نسخ ضوئية من طلبات الاكتتاب. ويجب استكمال طلب الاكتتاب فقط بعد قراءة نشرة الاكتتاب والنظام الأساسي للشركة بإمعان ويقدم الطلب بعد ذلك لأي فروع تابعة لبنك تلقي الاكتتاب الوارد ذكرها في هذه النشرة، ويقر المكتتبون أو وكلائهم بصحة المعلومات الواردة بطلب الاكتتاب بحضور

ممثّل عن البنك الذي قُدم الاكتتاب إليه ويُوقع المكتتب أو من ينوب عنه على طلب الاكتتاب أو يُصدق عليه بصورة واضحة.

يحق لبنك تلقي الاكتتاب عدم قبول طلبات الاكتتاب المقدمة من أي مكتتب في الشريحة الأولى والشريحة الثالثة لأي من الأسباب التالية:

- إذا كان الطلب غير كامل أو غير صحيح فيما يتعلق بالمبلغ المدفوع أو المستندات المقدمة (ولا يتحمل أي من المشاركين في عملية الطرح أي مسؤولية عن عدم استلام ما تم تخصيصه من أسهم الطرح إذا لم يتم ملء عنوان المكتتب بشكل صحيح ومقروء)؛ أو
- إذا تم تقديم مبلغ الاكتتاب بطريقة مغايرة لطرق الدفع المسموحة؛ أو
- إذا لم يتطابق مبلغ الاكتتاب المبين في الطلب أو مبلغ الاكتتاب المقدم مع الطلب مع شروط الحد الأدنى المطلوب للاستثمار أو الزيادات المحددة لطرح الشريحة الأولى والشريحة الثالثة؛ أو
- إذا كان طلب الاكتتاب المقدم غير واضح أو غير مقروء؛ أو
- إذا ارتجع شيك المدير (المصدق) لأي سبب من الأسباب؛ أو
- إذا كان المبلغ المتواجد في الحساب البنكي المذكور في طلب الاكتتاب المقدم غير كافي لسداد مبلغ الاكتتاب المذكور في نموذج طلب الاكتتاب المقدم أو عدم مقدرة بنك تلقي الاكتتاب على تحصيل المبلغ مقابل الطلب سواءً كان ذلك لعدم تطابق التوقيع أو لأي أسباب أخرى؛ أو
- إذا كان رقم المستثمر من سوق أبوظبي للأوراق المالية غير ساري أو غير صحيح؛ أو
- إذا كان طلب الاكتتاب مكرراً أو متعدداً (وتعود الموافقة على مثل هذه الطلبات إلى السلطة التقديرية للمساهم البائع فقط)؛ أو
- إذا وُجد أن طلب الاكتتاب يخالف شروط الطرح؛ أو
- إذا تبين أن المكتتب قد قدم أكثر من طلب اكتتاب واحد (غير مسموح بالتقدم بطلبات للإكتتاب في أي من الشرائح الأولى أو الثانية أو الثالثة معاً)؛ إن أي قبول لمثل هذا الطلب يخضع لتقدير المساهم البائع المطلق؛ أو
- إذا كان المكتتب شخص طبيعي وتبين أنه لم يتقدم بطلب الاكتتاب باسمه الشخصي (إلا إذا كان وكيلاً أو ممثلاً عن مكتتب آخر)؛ أو
- عدم التزام المكتتب بالقواعد المعمول بها في الطرح الخاص بالشريحة الأولى أو الشريحة الثانية أو الشريحة الثالثة؛ أو
- وُجد أنه من الضروري رفض طلب الاكتتاب لضمان الامتثال لأحكام قانون الشركات والنظام الأساسي وهذه النشرة أو متطلبات المصرف المركزي أو الهيئة أو سوق أبوظبي للأوراق المالية؛
- إذا فشل تحويل الأموال من خلال نظام المصرف المركزي للتحويلات المالية/ نظام السويفت/ قنوات أموال إلكترونية أخرى أو في حالة عدم كفاية المعلومات المطلوبة في الحقول الخاصة للمضي قدماً في التعامل مع الطلب؛ أو

يجوز لبنوك تلقي الاكتتاب وبنك تلقي الاكتتاب الرئيسي رفض الطلب لأي من تلك الأسباب المذكورة أعلاه في أي وقت حتى تخصيص أسهم الطرح كما أنهم غير ملزمين بإخطار المكتتب المرفوض قبل إرسال إشعار تخصيص الأسهم.

المستندات المرفقة بطلبات الاكتتاب

يجب على جميع المكتتبين تقديم المستندات التالية مع طلبات الاكتتاب الخاصة بهم:

فيما يتعلق بالأفراد من مواطني دولة الإمارات ودول مجلس التعاون الخليجي أو أي دولة أخرى:

- أصل وصورة من جواز السفر ساري المفعول أو بطاقة الهوية الإماراتية سارية المفعول.
 - في حالة كان الموقع شخصاً آخر بخلاف المكتتب، يجب تقديم ما يلي:
 - سند وكالة مصدق حسب الأصول لصالح الشخص المخول له بالتوقيع أو صورة معتمدة من إحدى الجهات/ الهيئات التنظيمية في دولة الإمارات مثل الكاتب العدل أو حسب الأصول المرعية في الدولة؛
 - أصل جواز سفر/ بطاقة الهوية الإماراتية للشخص المخول له بالتوقيع للتحقق من توقيعه وصورة من جواز السفر /بطاقة الهوية الإماراتية؛ و
 - صورة جواز سفر /بطاقة الهوية الإماراتية للشخص المكتتب للتحقق من توقيعه.
 - في حال كان الموقع وصي على قاصر، يتم تقديم ما يلي:
 - أصل وصورة من جواز السفر /بطاقة الهوية الإماراتية للشخص الوصي بالتوقيع للتحقق من توقيعه؛
 - أصل وصورة من جواز سفر القاصر؛ و
 - في حال كان الوصي معيناً من قبل المحكمة، أصل وصورة عن سند وصاية مصدق من المحكمة ومن أي جهات مختصة أخرى (مثل كاتب العدل).
- فيما يتعلق بالأشخاص الاعتبارية بما في ذلك المصارف والمؤسسات المالية وصناديق الاستثمار، وغيرها من الشركات والمؤسسات:
- بخصوص الأشخاص الاعتبارية المسجلين في دولة الإمارات العربية المتحدة:
 - أصل وصورة من الرخصة التجارية أو السجل التجاري للتحقق أو صورة معتمدة من إحدى الجهات/ الهيئات التنظيمية في الإمارات مثل الكاتب العدل أو حسب الأصول المرعية في الدولة؛

- أصل وصورة من المستند الذي يُجيز للمفوض بالتوقيع نيابة عن المكتب وتقديم طلب الاكتتاب نيابة عنه وقبول الشروط والأحكام المنصوص عليها في نشرة الاكتتاب ونموذج الاكتتاب؛ و
- أصل وصورة من جواز سفر /بطاقة الهوية الإماراتية للشخص المفوض بالتوقيع.
- بخصوص الأشخاص الاعتبارية الأجنبية فإن المستندات المطلوبة ستختلف بناءً على طبيعة الشركة ومكان تسجيلها، ولذا فإنه يرجى مراجعة مديري الاكتتاب المشتركين للحصول على قائمة بالمستندات المطلوبة.
- فيما يتعلق بالأفراد من موظفي شركات مجموعة أدنوك أو المتقاعدين من مواطني الدولة المشاركين في الشريحة الثالثة:
- تسليم ابداء الاهتمام/ الرغبة في المشاركة بالطرح مصحوباً بتفاصيل رقم المستثمر الوطني من خلال المنصة المتاحة لذلك.
- أصل وصورة من بطاقة الهوية الإماراتية؛ و
- في حالة كان الموقع شخصاً آخر بخلاف المكتب، يجب تقديم ما يلي:
- سند وكالة مصدق حسب الأصول لصالح الشخص المخول له بالتوقيع أو صورة معتمدة من إحدى الجهات/ الهيئات التنظيمية في دولة الإمارات مثل الكاتب العدل أو حسب الأصول المرعية في الدولة؛
- أصل جواز سفر/ بطاقة الهوية الإماراتية للشخص المخول له بالتوقيع للتحقق من توقيعه وصورة من جواز السفر /بطاقة الهوية الإماراتية؛ و
- صورة جواز سفر /بطاقة الهوية الإماراتية للشخص المكتتب للتحقق من توقيعه.

2. طريقة الاكتتاب والدفع للشريحة الأولى والشريحة الثالثة

طريقة الدفع للشريحة الأولى والشريحة الثالثة

- يتعين على المكتب تقديم طلب الاكتتاب إلى أي بنك من بنوك تلقي الاكتتاب المذكورة في هذه النشرة وتقديم رقم المستثمر لدى سوق أبوظبي للأوراق المالية ورقم حسابه المصرفي بالإضافة إلى سداد قيمة أسهم الطرح التي يرغب بالاكتتاب بها، ويتم الدفع بإحدى الطرق التالية:
- شيك مصرفي (شيك مدير) مصدق مستحق الصرف من بنك مرخص ويعمل في دولة الإمارات العربية المتحدة لصالح الشركة تحت اسم " شركة أدنوك للحفر ش.م.ع- طرح عام أولي " / "ADNOC Drilling Company PJSC – IPO"؛ أو

- الخصم من حساب المکتب لدى بنك تلقي الاکتتاب؛ أو
 - الاکتتاب الإلكتروني (يرجى الاطلاع على الجزء الخاص بالاکتتاب الإلكتروني الموضح أدناه).
- يجب أن يتم تعبئة التفاصيل الخاصة بالحساب البنكي للمکتب في طلب الاکتتاب حتى لو كان سيتم سداد مبلغ الاکتتاب عن طريق شيك مدير. لا يجوز، ولن يتم قبول سداد قيمة أسهم الطرح المرغوب الاکتتاب فيها من قبل بنك تلقي الاکتتاب بأي من الطرق التالية:
- نقدًا؛ أو
 - شيك (غير مصدق)؛ أو
 - أي طريقة دفع أخرى تخالف ما هو مذكور أعلاه.
- يرجى الرجوع إلى ملحق رقم 3 للاطلاع على الفروع المشاركة لبنوك تلقي الاکتتاب.
- بالإضافة إلى ذلك، يمكن لموظفي شركات مجموعة أدنوك والمتقاعدين من مواطني الدولة تقديم طلباتهم في مراكز الاستلام الموجودة في مكاتب أدنوك التالية:
- المقر الرئيسي لشركة أدنوك - شارع الكورنيش - أبوظبي - الإمارات العربية المتحدة؛
 - مكتب الشركة (شركة أدنوك للحفر ش.م.ع.) الرئيسي مبنى اتش كيو اس كي أي سي (HQ, SKEC-2)، مبنى رقم 112- طريق الكورنيش، منطقة الدانة، شارع فاطمة بنت مبارك - ص.ب 4017 - أبوظبي - الإمارات العربية المتحدة؛
 - مجمع الشيخ خليفة للطاقة - منطقة 1E9-01 - أبوظبي - الإمارات العربية المتحدة؛ و
 - مجمع الرويس لشركة أدنوك - الرويس.

الاكتتاب الإلكتروني

يجوز لبنوك تلقي الاکتتاب أن يكون لها قنوات إلكترونية خاصة بها (تطبيقات الخدمات المصرفية عبر الإنترنت، تطبيقات الخدمات المصرفية عبر الهواتف المحمولة، أجهزة الصراف الآلي، الخ) والتي يتم ربطها بنظام سوق أبوظبي للأوراق المالية "اكتتاب" للاكتتابات العامة الأولية. ويعتبر تقديم العميل لطلب الاکتتاب الإلكتروني بمثابة موافقة منه على شروط وأحكام الطرح نيابة عن المکتب، كما يعتبر ذلك تفويضاً لبنك تلقي الاکتتاب بدفع إجمالي قيمة الأسهم التي يرغب بالإكتتاب فيها، وذلك عن طريق خصم المبلغ من حساب العميل المصرفي ذا الصلة وتحويل المبلغ لحساب عملية الطرح لصالح "شركة أدنوك للحفر ش.م.ع طرح عام اولي" المفتوح في بنوك تلقي الاکتتاب، وذلك على النحو الموضح في طلب الاکتتاب. ويعد تقديم الطلبات إلكترونياً كافياً فيما يتعلق بالوفاء بمتطلبات تعريف الهوية وعليه، فإن أي مستندات داعمة مطلوبة في أي موضع آخر في هذه النشرة لن تطبق على طلبات الاکتتاب الإلكتروني المعنية في هذه الفقرة. يجب أن يتم الإخطار بالتخصيص النهائي لأسهم الطرح ورد عائدات أسهم الطرح التي لم تخصص (إن وجدت) مع الأرباح المترتبة عليها عقب إغلاق فترة الاکتتاب،

ويتم تنفيذ هذا الأمر والتعامل معه بواسطة بنوك تلقي الاككتاب التي تم تقديم طلب الاككتاب إليها؛ أو

كما يمكن أن يتم استلام طلبات الاككتاب عن طريق نظام التحويلات المالية للمصرف المركزي ("التحويلات المالية") إلى الحد المتاح للاستفادة منه من قبل كل بنك من بنوك تلقي الاككتاب. وعلى المستثمرين الذين يختارون استخدام نظام التحويلات المالية تقديم رقم مستثمر وطني في سوق أبوظبي للأوراق المالية بالإضافة إلى قيمة أسهم الطرح المكتتب فيها في حقل التعليمات الخاصة.

الاككتاب الإلكتروني

الاككتاب الإلكتروني من خلال بنك أبوظبي الأول ش.م.ع

يجب على المكتتبين الذين يختارون قنوات نظام التحويلات النقدية/ نظام السويقت الخاصة ببنك أبوظبي الأول ش.م.ع الالتزام بما يلي، وذلك لتحويل مبلغ الاككتاب:

1. التحويل الإلكتروني عبر خدمة السداد عن طريق نظام التحويلات النقدية/ الخدمات المصرفية عبر الإنترنت أو عبر الهاتف المحمول لدى بنك أبوظبي الأول ش.م.ع

- الخطوات (داخل دولة الإمارات العربية المتحدة).

يُرجى إدخال "طرح عام أولي" في حقل "رمز الغرض من الدفع" أو غيرها مع إدخال رقم المستثمر الوطني.

يقوم المكتتب بتحويل الأموال بالكامل دون خصم أي رسوم خاصة ببنوك أجنبية.

يُرجى ذكر "رقم المستثمر الوطني واسم الوسيط ورقم الهاتف المحمول في حقل "تعليمات التحويل" أو حقل "الملاحظات"

2. خطوات السداد عن طريق نظام السويقت (خارج دولة الإمارات العربية المتحدة)

اختر رسالة السداد MT103

اختر في الحقل 70 رقم المستثمر الوطني واسم الوسيط ورقم الهاتف المحمول والمبلغ المطلوب الاككتاب به"

ملاحظة مهمة: الموعد النهائي لاستلام الحوالات عن طريق نظام التحويلات النقدية /نظام السويقت/ القنوات الخاصة ببنك أبوظبي الأول ش.م.ع هو يوم 22 سبتمبر 2021 في تمام الساعة

12:00 ظهرًا. يُرجى العلم أنه إذا تم استلام الأموال بعد التاريخ والوقت المذكورين، فسيتم رفضها وإعادتها. يُرجى الانتظار لمدة تتراوح من 12 إلى 24 ساعة حتى يتم تحويل الأموال إلى حساب المستفيد. يُرجى الترتيب لعملية اكتتابك مبكرًا بناءً على ذلك.

3. تفاصيل تحويل مبالغ الاكتتاب:

اسم البنك: بنك أبوظبي الأول ش.م.ع.

رقم الحساب المصرفي الدولي: AE470354031000000001141

اسم حساب المستفيد: شركة أدنوك للحفر ش.م.ع - طرح عام أولي

العملة: الدرهم الإماراتي

رقم الحساب: 4031000000001141

رمز السويفت: NBADAEAASSD

بعد إتمام عملية تحويل الأموال إلى حساب بنك أبوظبي الأول على النحو المشار إليه أعلاه، يرجى الدخول إلى الموقع الإلكتروني <https://www.bankfab.com/en-ae/cib/iposubscription>

والقيام باستكمال طلب الاكتتاب (يرجى الاطلاع على صفحة "كيفية التقدم بطلب اكتتاب" وذلك لمزيد من التوضيح)

بعد الانتهاء من طلب الاكتتاب، قم بتحميل إيصال دفع مبلغ الاكتتاب وتقديم الطلب.

كما يمكن أيضًا تحميل طلب الاكتتاب ونشرة الاكتتاب من الموقع الإلكتروني: adnoc.ae/DrillingIPO

في حال مواجهة أي مشاكل أو الحاجة إلى الحصول على أي مساعدة، يُرجى التواصل مع بنك أبوظبي الأول ش.م.ع عبر البريد الإلكتروني التالي: IPO.online@bankfab.com

في حال كانت التفاصيل المقدمة غير كافية أو غير صحيحة ولم يتم استلام الدفعة أو تم استلام جزء منها، فسيتم رفض الاكتتاب وإخطار المكتتب بذلك ورد المبلغ الذي تم تحويله، إن وجد، إلى المكتتب.

الاكتتاب الإلكتروني من خلال مصرف أبوظبي الإسلامي ش.م.ع

قنوات الاككتاب الإلكترونية لمصرف أبوظبي الإسلامي ش.م.ع، بما في ذلك الخدمات المصرفية عبر الإنترنت يمكن الوصول إليها من خلال الموقع الرسمي لمصرف أبوظبي الإسلامي www.adib.ae وتطبيق الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول، يتم ربطها على النحو الواجب بقاعدة بيانات سوق أبوظبي للأوراق المالية وهي متاحة فقط لأصحاب حسابات مصرف أبوظبي الإسلامي.

سيتم إصدار تطبيقات الاككتاب الإلكتروني من خلال نظام **eIPO** على شبكة الانترنت الخاصة بمصرف أبو ظبي الإسلامي والخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول.

نظرًا لأن أصحاب حسابات مصرف أبوظبي الإسلامي الراغبين في الاككتاب في الطرح سيصلون إلى قنوات الاككتاب الإلكترونية الخاصة بمصرف أبوظبي الإسلامي من خلال اسم المستخدم وكلمة المرور ذات الصلة كما هو معتاد في المعاملات المصرفية الإلكترونية، فسيُعتبر هذا كافيًا لأغراض الوفاء بمتطلبات تحديد الهوية وبالتالي لن تنطبق المستندات الداعمة المتعلقة بالطلبات الموضحة في مكان آخر في نشرة الاككتاب على التطبيقات الإلكترونية بموجب هذا القسم.

يجب على أصحاب الحسابات في مصرف أبوظبي الإسلامي بعد ذلك إكمال نموذج الطلب الإلكتروني ذي الصلة بشريحتهم، مع تقديم جميع التفاصيل المطلوبة بما في ذلك رقم المستثمر الوطني المحدث، ورقم الحساب النشط لدى مصرف أبوظبي الإسلامي، والمبلغ الذي يرغبون في الاككتاب به، واختيار حساب الوساطة المعين (بخلاف ذلك، سيتم تسجيل الأسهم الجديدة من خلال إدارة المقاصة والتسوية في سوق أبوظبي للأوراق المالية).

يرجى ملاحظة انه يجب على أصحاب حسابات بنك أبوظبي الإسلامي تقديم كلاً من رقم المستثمر بسوق أبوظبي للأوراق المالية ورقم الحساب المصرفي وإلا فإنهم لن يكونوا مؤهلين للاككتاب من خلال القنوات الإلكترونية الخاصة بمصرف أبوظبي الإسلامي.

من خلال تقديم نموذج الاككتاب الإلكتروني، يوافق صاحب حساب مصرف أبوظبي الإسلامي على شروط وأحكام الطرح ويفوض مصرف أبوظبي الإسلامي بدفع إجمالي مبلغ الاككتاب عن طريق خصم المبلغ من صاحب الحساب المعني في مصرف أبوظبي الإسلامي وتحويله إلى حساب الاككتاب لصالح حساب الشركة المصدرة المودع في مصرف أبوظبي الإسلامي، كما هو موضح بالتفصيل في طلب الاككتاب.

ستتلقى الاككتابات الناجحة تلقائيًا إشعارًا بالاستلام. يتعين على صاحب حساب مصرف أبوظبي الإسلامي الاحتفاظ به حتى استلام إشعار التخصيص.

الاكتتاب الإلكتروني من خلال بنك أبوظبي التجاري ش.م.ع

يمكن فقط لعملاء بنك أبوظبي التجاري الاكتتاب من خلال الرابط أدناه بواسطة رقم المستثمر الوطني الخاص بهم:

<https://www.adcb.com/ADNOCDrilling>

ستحتوي هذه الصفحة على موجز تسويقي ونسخة قابلة للتحميل من نشرة الاكتتاب والأسئلة الشائعة ورابط الاكتتاب.

خطوات عملية الاكتتاب:

الخطوة رقم 1 لعملاء بنك أبوظبي التجاري زيارة الموقع الإلكتروني: <https://www.adcb.com/ADNOCDrilling> والنقر على رابط الاكتتاب.

رابط الاكتتاب:

الخطوة رقم 2 أكمل مصادقة تسجيل الدخول باستخدام (اسم المستخدم ورقم الهاتف المحمول والرقم السري المتغير OTP)

الخطوة رقم 3 أدخل رقم المستثمر الوطني

الخطوة رقم 4 حدد الوسيط، أدخل مبلغ الاكتتاب، حدد الحساب ثم تقديم.

يمكن استخدام نفس الرابط من أي جهاز محمول للمشاركة في الاكتتاب.

الاكتتاب الإلكتروني من خلال بنك الإمارات دبي الوطني ش.م.ع:

للعلماء الحاليين لبنك الإمارات دبي الوطني ش.م.ع المشاركة بالاكتتاب من خلال قنوات الخدمات المصرفية عبر الانترنت ومن خلال أجهزة الصراف الآلي، إذ يمكن للأشخاص المؤهلين استخدام جهاز الصراف الآلي من خلال بطاقة الخصم والخدمات المصرفية عبر الانترنت بواسطة اسم المستخدم وكلمة السر (كما هو متعارف عليه للتعامل من خلال هذه القنوات) وسيكون ذلك كافياً لأغراض التحقق لغايات الاكتتاب المتعلقة بهم.

الخطوات المتعلقة بالاكتتاب من خلال الخدمات المصرفية عبر الإنترنت:

1. الدخول إلى رابط الدخول إلى الموقع الإلكتروني لبنك الإمارات دبي الوطني:
www.emiratesnbd.com
 2. قم بتسجيل الدخول إلى حسابك المصرفي عبر الإنترنت.
 3. اضغط على خيار الدفع والتحويل.
 4. حدد خيار "دفع الاككتاب".
 5. أدخل رقم المستثمر الساري لسوق أبوظبي للأوراق المالية.
 6. أدخل تفاصيل الاككتاب.
 7. التأكيد من خلال رمز التفويض.
 8. سيظهر طلب الاككتاب والرقم المرجعي فور التأكيد.
-

الخطوات المتعلقة بالاككتاب من خلال أجهزة الصراف الآلي:

1. أدخل بطاقة الخصم والرقم السري.
 2. حدد خيار الاككتاب، على الشاشة الرئيسية واسم الاككتاب.
 3. أدخل رقم مستثمر ساري لدى سوق أبوظبي للأوراق المالية.
 4. اختيار رقم الحساب المراد خصم مبلغ الاككتاب منه.
 5. اختيار المبلغ المراد الاستثمار به.
 6. اختيار الوسيط إن وجد.
 7. سيظهر طلب الاككتاب والرقم المرجعي فور التأكيد.
-

المكتتبين الذين لا يملكون حساب بنكي في بنك الإمارات دبي الوطني سواء من داخل دولة الإمارات العربية المتحدة أو خارجها يمكنهم أيضاً المشاركة في الاككتاب من خلال نظام تحويل الأموال (FTS) أو التحويلات البنكية العالمية (SWIFT) وفقاً للتالي:

من داخل دولة الإمارات العربية المتحدة: من خلال التحويلات البنكية الالكترونية (الخدمات البنكية عبر الانترنت / الخدمات البنكية عبر الهاتف المحمول).

- 1- يرجى استخدام "رمز الغرض من الدفع" الطرح العام الأول " أن وجد او أخرى.
- 2- يرجى تحويل المبالغ المالية أولاً بالكامل دون خصم أي رسوم بنكية.

3- يرجى توضيح اسم ورقم المستثمر لدى سوق أبوظبي للأوراق المالية، واسم الوسيط، ورقم الهاتف المحمول في حقل " تعليمات التحويل " أو "ملاحظات".

من خارج دولة الإمارات العربية المتحدة: خطوات الدفع من خلال التحويلات البنكية العالمية (SWIFT)

- 1- اختيار رسالة الدفع كـ **MT103**.
 - 2- يرجى إضافة رقم المستثمر بسوق أبوظبي للأوراق المالية وأسم الوسيط، ورقم الهاتف المحمول في الحقل رقم 70.
-

ملاحظة هامة: آخر يوم لتلقي التحويلات من خلال قنوات نظام تحويل الأموال (FTS) أو التحويلات البنكية العالمية (SWIFT) هو 22 سبتمبر 2021 في تمام الساعة 12:00 ظهرًا . يرجى ملاحظة أنه في حال تلقي أي مبالغ مالية بعد التاريخ والوقت المحددين، فسيتم رفضها وإعادتها. يُرجى الانتظار لمدة 12 إلى 24 ساعة لكي يتم تحويل المبالغ المالية إلى حساب المستفيد. وبناءً عليه يرجى التكرم بتحويل مبلغ الاككتاب قبل الوقت المحدد بوقت كافي.

بعد تحويل المبالغ المالية إلى حساب بنك الإمارات دبي الوطني الموضح أعلاه، يرجى زيارة adnoc.ae/DrillingIPO لتحميل نموذج الطلب مع ضرورة تعبئة جميع البيانات والتوقيع على الطلب وإرسال صورة ضوئية لطلب الاككتاب الخاص بك.

ثم أرسل طلب الاككتاب مع المستندات ذات الصلة كما هو موضح أدناه، وكما ينطبق على عنوان البريد الإلكتروني الآتي: ADNOC@EmiratesNBD.com

1. تعبئة وتوقيع طلب الاككتاب.
2. نسخة من بطاقة رقم المستثمر من سوق أبوظبي للأوراق المالية أو الصفحة الأولى من كشف الحساب من سوق أبوظبي للأوراق المالية.
3. نسخة من بطاقة الهوية الإماراتية أو جواز السفر.
4. نسخة من إيصال الدفع.
5. رقم الهاتف المحمول.

يمكن الحصول على طلب الاككتاب ونشرة الاككتاب من خلال الرابط الإلكتروني للشركة (الموقع الإلكتروني للجهة المصدرة)

في حال وجود اي استفسارات او في حال الحاجة إلى الدعم، يرجى التواصل مع الفريق المختص من بنك الإمارات دبي الوطني على البريد الإلكتروني: ADNOC@EmiratesNBD.com أو من خلال الاتصال على مركز خدمة العملاء على الرقم التالي: **+9714 316 0066**

في حال وجود أي نواقص في البيانات المقدمة أو في حال عدم صحتها أو عدم استلام المبالغ المستحقة أو جزء منها، سيتم رفض الاكتتاب وسيتم إبلاغ المكتتب وفي حال دفع أي مبالغ مالية سيتم اعادتها إلى المكتتب.

الاكتتاب الإلكتروني من خلال المنصة الإلكترونية لسوق أبوظبي للأوراق المالية:

للتقدم بطلب الاكتتاب من خلال المنصة الإلكترونية لسوق أبوظبي للأوراق المالية يرجى الدخول على الروابط التالية:

للغة العربية: <https://www.adx.ae/Arabic/Pages/ProductsandServices/ipo.aspx>

للغة الإنجليزية:

<https://www.adx.ae/English/Pages/ProductsandServices/ipo.aspx>

يرجى مراجعة صفحة "تعليمات الاكتتاب الإلكتروني من خلال المنصة الإلكترونية لسوق أبوظبي للأوراق المالية". يرجى النقر على رابط الاكتتاب المتاح للمكتتبين في الشريحة الأولى والشريحة الثالثة. (وهذا ينطبق فقط على المكتتبين الذين ليس لديهم حسابات في بنوك تلقي الاكتتاب).

مواعيد هامة لطرق سداد قيمة الاكتتاب

- في حالة سداد مبلغ الاكتتاب عن طريق شيك، يجب أن يتم تقديم ذلك الشيك بحلول الساعة الثانية عشر ظهراً من يوم 21 سبتمبر 2021.
- في حالة الاكتتاب عن طريق الاكتتاب الإلكتروني عبر الانترنت أو الخدمات المصرفية الهاتفية / نظام التحويلات المالية / نظام السويفت يجب أن يتم تقديم طلبات الاكتتاب قبل الساعة الثانية عشر ظهراً من يوم 22 سبتمبر 2021.

مبالغ الاكتتاب

يتعين على المكتتبين في الشريحة الأولى والشريحة الثالثة تقديم طلبات شراء أسهم الطرح بمبلغ 5,000 درهم أو أكثر، على أن يكون أي استثمار يزيد عن 5,000 درهم بزيادات لا تقل عن 1,000 درهم أو مضاعفاتها. وبناءً عليه، يتقدم المكتتبون للاكتتاب في الشريحة الأولى والشريحة الثالثة بمبلغ بالدرهم الإماراتي والذي سيتم استعماله لشراء أسهم الطرح بسعر الطرح النهائي بدلاً من التقدم للاكتتاب في عدد معين من أسهم الطرح.

سعر الطرح النهائي

سعر الطرح الذي سيشتري به كافة المكتتبين أسهم الطرح سيكون هو سعر الطرح النهائي. سيتم بيع أسهم الطرح في طرح عام أولي وسوف يتم تحديد سعر الطرح النهائي من خلال اتباع آلية البناء السعري للسهم حيث يتم بناء سجل أوامر الاكتتاب من خلال طلبات الاكتتاب المقدمة من المكتتبين في الشريحة الثانية (لمزيد من التفاصيل يرجى الإطلاع على من يحق له التقدم بطلب للاكتتاب في أسهم الشريحة الثانية). سوف يتم دعوة المكتتبين في الشريحة الثانية لتقديم عطاءات لأسهم الطرح ضمن نطاق سعر الطرح باستخدام طلبات ذات سعر دقيق (price sensitive orders)، (من خلال الإشارة إلى مبلغ الطلب والذي سيختلف عن حجمه). وسوف يوصي مديري الاكتتاب المشتركين إلى الشركة والمساهمين البائع بسعر الطرح النهائي (الذي يجب أن يكون في النطاق السعري للطرح) المتعلق بكافة المشاركين في عملية الطرح. ويجب أن تكون أسهم المكتتبون من المؤسسات المؤهلة ممثلة لغالبية أسهم الطرح المستخدمة لاحتساب السعر النهائي لأسهم الطرح.

عملية الاكتتاب

يجب على المكتتبين تعبئة نموذج الطلب الخاص بشريحتهم، وتوفير كافة البيانات المطلوبة. إذا لم يتم تقديم رقم مستثمر ساري في سوق أبوظبي للأوراق المالية ورقم حساب بنكي ففي هذه الحالة لن يكون هؤلاء المكتتبين مؤهلين لشراء الأسهم ولن يتم تخصيص أي أسهم لهم.

يجب على المكتتبين التقدم بطلبات الاكتتاب في شريحة واحدة فقط. في حالة تقدم شخص للاكتتاب في أكثر من شريحة، يحق لبنك تلقي الاكتتاب ومديري الاكتتاب المشتركين صرف النظر عن أحد أو كلا الطلبين.

سوف يقوم بنك تلقي الاكتتاب والذي تتم من خلاله عملية الشراء بإصدار إقرار بالاستلام إلى المكتتب والذي يتعين على المكتتب الحفاظ عليه حتى تلقيه اشعار التخصيص. وتعتبر نسخة طلب الشراء عند تقديمها موقعة ومختومة من قبل بنك تلقي الاكتتاب اقراراً باستلام طلب الاكتتاب. يجب أن يتضمن إيصال الشراء بيانات المكتتب وعنوانه والمبلغ المدفوع وطريقة الدفع وتاريخ شراء أسهم الطرح المرغوب الاكتتاب فيها. وسوف يتضمن الإقرار/الإيصال، في حالة الطلبات المقدمة إلكترونياً عن طريق الخدمات المصرفية عبر الإنترنت وأجهزة الصراف الآلي، على المعلومات الأساسية للطلب مثل رقم المستثمر والمبلغ والتاريخ ورقم حساب العميل.

وفي حالة عدم تسجيل عنوان المكتتب بشكل صحيح، فإن الشركة والمساهمين البائع ومديري الاكتتاب المشتركين وبنوك تلقي الاكتتاب لا يتحملون أي مسؤولية عن عدم تلقي المكتتب إشعار التخصيص الخاص به.

3. المزيد من المعلومات حول عدد من الأمور المرتبطة بالطرح

مدة الطرح

تبدأ في 13 سبتمبر 2021 للشرائح الأولى والثانية والثالثة وتنتهي بتاريخ 23 سبتمبر 2021 للشريحة الأولى والثالثة وبتاريخ 26 سبتمبر 2021 للشريحة الثانية.

بنك تلقي الاكتتاب الرئيسي: بنك أبو ظبي الأول ش.م.ع

بنوك تلقي الاكتتاب:

بنك أبو ظبي التجاري ش.م.ع، مصرف أبو ظبي الإسلامي ش.م.ع، بنك الإمارات دبي الوطني ش.م.ع.

طريقة التخصيص لفئات المكتتبين المختلفة

(بموجب قرار رئيس مجلس إدارة الهيئة رقم (11 ر.م) لسنة 2016 بشأن النظام الخاص بطرح وإصدار أسهم الشركات المساهمة العامة وتعديلاته).

في حالة تجاوز الحجم الكلي للاكتتاب التي تم استلامها عدد أسهم الطرح سيقوم المساهم البائع بتخصيص أسهم الطرح وفقاً لسياسة التخصيص المبينة أدناه وسيقومون أيضاً برد مبالغ الاكتتاب الفائضة والأرباح المترتبة عليها للمكتتبين.

الإشعار بالتخصيص

سوف يتم إرسال إشعار إلى المكتتبين في الشريحة الأولى والشريحة الثالثة الذين تم تخصيص الأسهم لهم عن طريق رسالة نصية قصيرة تؤكد لهم قبول طلب الاكتتاب وعدد الأسهم المطروحة المخصصة لهم، وسوف يعقب هذا الأمر إشعارات مفصلة تحدد الأسهم المخصصة لكل مكتتب، وسيتم إرسال هذا الإشعار عن طريق البريد المسجل إلى كل مكتتب في الشريحة الأولى والشريحة الثالثة.

طريقة إعادة المبالغ الفائضة للمكتتبين

في موعد أقصاه 30 سبتمبر 2021 (أي خلال خمسة أيام عمل من تاريخ غلق باب الاكتتاب للشريحة الثانية)، يتعين تخصيص أسهم الطرح للمكتتبين، ويجب، خلال خمسة أيام من تاريخ التخصيص، رد المبالغ الفائضة والأرباح المترتبة عليها إلى المكتتبين الذين لم يتم تخصيص أسهم لهم في الشريحة الأولى والشريحة الثالثة وكذلك رد قيمة الاكتتاب والأرباح المترتبة عليها للمكتتبين في الشريحة الأولى والشريحة الثالثة الذين رفضت طلباتهم للأسباب المذكورة أعلاه. ويتم إعادة المبلغ الفائض والأرباح المترتبة عليها إلى نفس حساب المكتتب الذي تم من خلاله دفع المبلغ الأصلي للطلب، وفي حال قيام المكتتب بدفع مبلغ الاكتتاب من خلال شيك مصرفي معتمد، سيتم إعادة تلك المبالغ من خلال شيك مرسل عن طريق بريد مسجل إلى عنوان المكتتب الموضح على طلب الاكتتاب.

وفقاً لبنود نشرة الاكتتاب هذه، سوف يسترد المكتتب الفرق، (إن وجد) بين سعر الاكتتاب الذي تمت الموافقة عليه من قبل الشركة والمساهم البائع ومبلغ طلب الاكتتاب المسدد من قبل ذلك المكتتب.

الاستعلام والشكاوى

على المكتتبين الذين يرغبون في الاستفسار أو تقديم شكاوى حول الأمور المتعلقة بالطلبات المرفوضة أو التخصيص أو رد الأموال الفائضة الاتصال ببنك تلقي الاكتتاب الذي تم الاكتتاب من خلالها، وإذا لم يستطع بنك تلقي الاكتتاب التوصل إلى حل فإنه يتعين على بنك تلقي الاكتتاب إحالة الموضوع إلى مسؤول علاقات المستثمرين وإبلاغ المكتتب بما يتم التوصل إليه وتبقى علاقة المكتتب مستمرة مع بنك تلقي الاكتتاب فقط.

إدراج وتداول الأسهم

عقب تخصيص أسهم الطرح، سوف يتم إدراج جميع أسهمها في سوق أبوظبي للأوراق المالية وفقاً للقوانين والإجراءات السارية في تاريخ الإدراج 3 أكتوبر 2021. وسيتم تفعيل التداول على الأسهم وفقاً لأنظمة التداول الإلكترونية من خلال سجل الأسهم بسوق أبوظبي للأوراق المالية، مع التداول المتوقع أن يبدأ عقب الانتهاء من التسجيل.

حقوق التصويت

تنتمي جميع الأسهم لنفس الفئة وتتمتع بحقوق تصويت متساوية ويتعين تصنيفها بالتساوي في جميع الحقوق والالتزامات الأخرى. ويمنح كل سهم لحامله الحق في الإدلاء بصوت واحد (1) فيما يتعلق بجميع قرارات المساهمين.

المخاطر

هناك بعض المخاطر الخاصة بالاستثمار في هذا الطرح. ولقد تمت مناقشة هذه المخاطر في الجزء المعنون بـ "المخاطر المتعلقة بالاستثمار" في هذه النشرة ويجب أن تؤخذ بعين الاعتبار قبل اتخاذ أي قرار بالاكتتاب في أسهم الطرح.

جهاز الإمارات للاستثمار

يحق لجهاز الإمارات للاستثمار الاكتتاب في نسبة خمسة بالمائة (5%) من أسهم الطرح، ويجب أن يتم تخصيص النسبة المخصصة للاكتتاب فيها من قبل جهاز الإمارات للاستثمار قبل بداية التخصيص. سوف يتم خصم الأسهم المخصصة، في ظل نظام الحقوق التفضيلية هذا، لجهاز الإمارات للاستثمار من الشريحة الثانية. وفي حالة عدم ممارسة جهاز الإمارات للاستثمار للحقوق التفضيلية الخاصة به فإن النسبة المحجوزة له تكون متاحة للاكتتاب من قبل المكتتبين في الشريحة الثانية.

4. الجدول الزمني للاكتتاب والإدراج

توضح التواريخ المذكورة أدناه الجدول الزمني المتوقع للاكتتاب. ومع ذلك، تحتفظ الشركة بالحق في تغيير أي من تواريخ/مواعيد الاكتتاب، أو تقصير أو تمديد الفترات الزمنية المحددة عقب الحصول على موافقة السلطات المعنية ونشر ذلك التعديل خلال فترة الطرح في الصحف اليومية.

التاريخ	الحدث	
13 سبتمبر 2021	تاريخ بداية الاكتتاب (تستمر فترة الاكتتاب لمدة عشرة أيام للشريحة الأولى والثالثة ولمدة اثنا عشر يوماً للشريحة الثانية بما في ذلك أيام السبت وذلك لغايات قبول طلبات الاكتتاب)	(أ)
23 سبتمبر 2021	تاريخ غلق باب الاكتتاب للشريحة الأولى والشريحة الثالثة	(ب)
26 سبتمبر 2021	تاريخ غلق باب الاكتتاب للشريحة الثانية	(ج)
27 سبتمبر 2021	تاريخ إعلان سعر الطرح النهائي	(د)
27 سبتمبر 2021	تاريخ تخصيص الشريحة الأولى والشريحة الثالثة	(هـ)
30 سبتمبر 2021	الإخطار من خلال الرسائل النصية بالتخصيص النهائي في الشريحتين الأولى والثالثة	(و)
30 سبتمبر 2021	تبدأ عملية إعادة مبالغ الاكتتاب الفائضة مع الأرباح المترتبة عليها إلى المكتتبين من الشريحة الأولى والشريحة الثالثة، وإرسال إخطارات التخصيص من خلال البريد المسجل.	(ز)
3 أكتوبر 2021	التاريخ المتوقع لإدراج الأسهم في سوق أبوظبي للأوراق المالية	(ح)

5. الشرائح

سوف يتم تقسيم أسهم الطرح كما يلي:

الشريحة الأولى:

الحجم: يتم تخصيص نسبة 8% (ثمانية بالمائة) من أسهم الطرح والتي تمثل 96,000,000 (ستة وتسعون مليون) سهم للشريحة الأولى. ويحتفظ المساهم البائع بحق زيادة حجم الشريحة الأولى

في أي وقت قبل نهاية فترة الاكتتاب وفقاً لتقديره المطلق، وذلك بعد الحصول على موافقة هيئة الأوراق المالية والسلع. أي زيادة في حجم الشريحة الأولى سيؤدي إلى انخفاض في حجم الشريحة الثانية و/أو الشريحة الثالثة، شريطة ألا تقل نسبة المكتتبين في الشريحة الثانية عن 60% من أسهم الطرح. ولا تزيد نسبة المكتتبين بالشريحة الأولى والشريحة الثالثة مجتمعين عن 40% من أسهم الطرح.

الأهلية:

يتم فتح باب الاكتتاب للشريحة الأولى أمام المكتتبين وفقاً لما هو موضح (في صفحة الغلاف) والجزء الخاص بـ "التعريفات والاختصارات" الواردة في هذه النشرة.

الحد الأدنى لحجم الطلب 5,000 درهم، على أن يكون أي استثمار إضافي بقيمة 1,000 درهم ومضاعفات ذلك.

الحد الأقصى لحجم الطلب: لا يوجد حد أقصى لحجم طلبات الاكتتاب.

سياسة التخصيص: في حالة زيادة حجم الاكتتاب في أسهم الشريحة الأولى عن عدد الأسهم المخصص لها، سوف يتم تخصيص أسهم الطرح إلى المكتتبين في الشريحة الأولى بالتناسب مع مبلغ الاكتتاب المحدد في الطلب المقدم من كل مكتب وبناءً على سعر الطرح النهائي. وسيتم تقليص الطلبات بناءً على هذا الأساس في حالة زيادة حجم الاكتتاب في الشريحة الأولى وسيتم تقريب أي مستحقات جزئية ناتجة عن التوزيع التناسبي لأسهم الطرح إلى أقرب رقم صحيح. ستخصص الأسهم وفقاً لسياسة التخصيص سالف الذكر وبناءً على سعر الطرح النهائي.

الأسهم غير المكتتب فيها: إذا لم يتم الاكتتاب في جزء من أسهم الطرح للشريحة الأولى، سوف تكون الأسهم الغير مكتتب فيها متاحة للاكتتاب من قبل مقدمي طلبات الاكتتاب في الشريحة الثانية، أو يجوز للمساهمين البائعين كحل بديل (وبالتشاور مع الهيئة) أن يقوموا بتمديد تاريخ غلق باب الاكتتاب في الشرائح الأولى والثانية والثالثة. أو غلق الطرح عند الحد المستلم من الطلبات (الاكتفاء بالحد المستلم من الطلبات).

الشريحة الثانية:

الحجم: يتم تخصيص نسبة 90% (تسعون بالمائة) من أسهم الطرح والتي تمثل 1,080,000,000 (مليار وثمانون مليون) سهم للشريحة الثانية.

الأهلية: يتم فتح باب الاكتتاب للشريحة الثانية أمام المكتتبين وفقاً لما هو موضح (في صفحة الغلاف) والجزء الخاص بـ "التعريفات والاختصارات" الواردة في هذه النشرة.

الحد الأدنى لحجم الطلب: الحد الأدنى لحجم طلبات الاكتتاب 1,000,000 درهم.

الحد الأقصى لحجم الطلب: لا يوجد حد أقصى لحجم طلبات الاكتتاب.

سياسة التخصيص: سوف يتم تخصيص الأسهم الخاصة بالشريحة الثانية بواسطة الشركة والمساهمين البائع وذلك بالتشاور مع مديري الاكتتاب المشتركين (باستثناء بنك إتش إس بي سي الشرق الأوسط المحدود فيما يتعلق بأي طرح لأشخاص طبيعيين)، ولذلك فإنه من الممكن عدم

تخصيص أي أسهم للمكتتبين الذين يقدمون طلبات اكتتاب في الشريحة الثانية أو أن يخصص لهم عدد من أسهم الطرح أقل من العدد المذكور في طلب الاكتتاب الخاص بهم.

التخصيص الاختياري: يحتفظ كل من الشركة والمساهم البائع بالحق في تخصيص أسهم الطرح الخاصة بالشريحة الثانية بأي طريقة يرونها ضرورية. لذلك من الممكن ألا يتم تخصيص أي أسهم للمكتتبين الذين قدموا طلبات في هذه الشريحة أو تخصيص عدد من الأسهم لهم أقل من عدد الأسهم المذكورة في طلب الاكتتاب الخاص بهم.

أسهم الطرح الغير مكتتب فيها: إذا لم يتم الاكتتاب في جميع أسهم الطرح للشريحة الثانية سوف يتم سحب عملية الطرح.

الشريحة الثالثة:

الحجم: يتم تخصيص نسبة 2% (اثنان بالمائة) من أسهم الطرح والتي تمثل 24,000,000 (أربعة وعشرون مليون) سهم للشريحة الثالثة. ويحتفظ المساهم البائع بحق زيادة حجم الشريحة الثالثة في أي وقت قبل نهاية فترة الاكتتاب وفقاً لتقديره المطلق، وذلك بعد الحصول على موافقة هيئة الأوراق المالية والسلع. أي زيادة في حجم الشريحة الثالثة سيؤدي إلى انخفاض في حجم الشريحة الأولى و/أو الشريحة الثانية، شريطة ألا تقل نسبة المكتتبين في الشريحة الثانية عن 60% من أسهم الطرح. وألا تزيد نسبة المكتتبين في الشريحة الأولى والشريحة الثالثة مجتمعين عن 40% من أسهم الطرح.

الأهلية: يتم فتح باب الاكتتاب للشريحة الثالثة أمام المكتتبين وفقاً لما هو موضح (في صفحة الغلاف) والجزء الخاص ب"التعريفات والاختصاصات" الواردة في هذه النشرة.

الحد الأدنى لحجم الطلب: 5,000 درهم، على أن يكون أي استثمار إضافي بقيمة 1,000 درهم ومضاعفات ذلك.

الحد الأقصى لحجم الطلب: لا يوجد حد أقصى لحجم طلبات الاكتتاب.

سياسة التخصيص: في حالة زيادة حجم الاكتتاب في أسهم الشريحة الثالثة عن عدد الأسهم المخصص لها، سوف يتم تخصيص أسهم الطرح إلى المكتتبين في الشريحة الثالثة بالتناسب مع مبلغ الاكتتاب المحدد في الطلب المقدم من كل مكتتب وبناءً على سعر الطرح النهائي. وسيتم تقليص الطلبات بناءً على هذا الأساس في حالة زيادة حجم الاكتتاب في الشريحة الثالثة وسيتم تقريب أي مستحقات جزئية ناتجة عن التوزيع التناسبي لأسهم الطرح إلى أقرب رقم صحيح. ستخصص الأسهم وفقاً لسياسة التخصيص سالف الذكر وبناءً على سعر الطرح النهائي.

أسهم الطرح الغير مكتتب فيها: إذا لم يتم الاكتتاب في جزء من أسهم الطرح للشريحة الثالثة، سوف تكون الأسهم الغير مكتتب فيها متاحة للاكتتاب من قبل مقدمي طلبات الاكتتاب في الشريحة الأولى، أو يجوز للمساهمين البائعين كحل بديل (وبالتشاور مع الهيئة) أن يقوموا بتمديد تاريخ غلق باب الاكتتاب في الشرائح الأولى والثانية والثالثة. أو غلق الطرح عند الحد المستلم من الطلبات (الاكتفاء بالحد المستلم من الطلبات).

طلبات الاكتتاب المتعددة

يجب على المكتتبين التقدم بطلبات الاكتتاب في أسهم الطرح في شريحة واحدة فقط. سيتم تجميع التطبيقات المتعددة ضمن شريحة واحدة تحت رقم المستثمر الوطني واحد. وفي حالة تقدم أي مكتتب للاكتتاب في أكثر من شريحة، يحق لبنوك تلقي الاكتتاب ومديري الاكتتاب المشتركين اعتبار أحد أو كلا الطلبين غير صحيح أو غير ساري.

جهاز الإمارات للاستثمار

(حقوق التخصيص التفضيلية لما يعادل نسبة خمسة بالمائة (5%) من أسهم الطرح)

يتم حجز عدد من أسهم الطرح والتي تمثل خمسة بالمائة (5%) من إجمالي أسهم الطرح ليتم الاكتتاب بها من قبل جهاز الإمارات للاستثمار، وفقاً للمادة 127 من قانون الشركات. وسوف يتم تخصيص أسهم الطرح المخصصة لجهاز الإمارات للاستثمار بموجب هذه الحقوق التفضيلية من إجمالي حجم الشريحة الثانية. وإذا لم يمارس جهاز الإمارات للاستثمار هذه الحقوق التفضيلية للتقدم للاكتتاب في أسهم الطرح، سوف تكون هذه الأسهم متاحة للاكتتاب فيها من قبل المكتتبين من الشريحة الثانية.

ملاحظات هامة

سوف يتم إشعار المكتتبين في الشريحة الأولى والشريحة الثالثة عن طريق رسالة نصية قصيرة (SMS) من قبل سوق أبوظبي للأوراق المالية بقبول أو رفض طلب الاكتتاب المقدم منهم في أسهم الطرح.

بمجرد إدراج الأسهم في سوق أبوظبي للأوراق المالية سوف يتم تسجيل الأسهم في نظام إلكتروني وفقاً لما هو معمول به في سوق أبوظبي للأوراق المالية. وستكون المعلومات الواردة في هذا النظام الإلكتروني مُلزِمة وغير قابلة للإلغاء، ما لم يُنص على خلاف ذلك في القواعد والإجراءات واجبة التطبيق بسوق أبوظبي للأوراق المالية.

بعد الحصول على موافقة الهيئة، تحتفظ الشركة بالحق في تغيير النسبة المئوية لأسهم الطرح التي سيتم إتاحتها إما للشريحة الأولى أو الشريحة الثانية أو الشريحة الثالثة.

القسم الثاني: التفاصيل الرئيسية للشركة

1. نظرة عامة عن الشركة

اسم الشركة:

شركة أدنوك للحفر ش.م.ع

أغراض الشركة الأساسية:

تباشر الشركة الأغراض التالية:

- استيراد وشراء واستحواذ وامتلاك واستئجار وتأجير ونقل وبيع وتسويق وتشغيل وصيانة وتمويل الحفارات، والتصرف في جميع أعمال الحفر من تصليح وخدمات التنبيه والتسهيلات للصنادل، وكذلك أي معدات أو أصول، والمواد والآلات اللازمة لتحقيق غايات الشركة.
- القيام بأعمال الحفر وخدمات الآبار المرتبطة بها، وما يتعلق بتطوير ومعالجة الآبار البرية والبحرية وآبار الجزر، سواء آبار تقليدية أو غير تقليدية، من أجل استكشاف واستخراج النفط والغاز الطبيعي والماء.
- إنتاج وشراء وبيع وتوزيع وتسويق وإدارة وتخزين والحفاظ على المواد الكيميائية والمنتجات الأخرى المستخدمة أو المطلوبة في صناعات النفط والغاز، وشراء وبناء وامتلاك وتأجير وتحويل وبيع وتشغيل وصيانة وتمويل والتصرف في أي منشآت أو أصول مطلوبة لمثل هذه الأغراض، بالإضافة إلى توفير الأيدي العاملة.
- مباشرة كافة العمليات والتصرفات والأعمال والأنشطة التي تراها ضرورية لتحقيق أغراضها بما في ذلك تأسيس أو تملك شركات تابعة والدخول في اتفاقيات شراكة داخل الدولة أو خارجها.

- أي نشاط آخر يوافق عليه المجلس الأعلى (حاليًا المجلس الأعلى للشؤون المالية والاقتصادية) بناء على توصية مجلس الإدارة.
- تباشر الشركة نشاطاتها بنفسها أو من خلال الشركات المملوكة كلياً أو جزئياً لها أو عن طريق وسطاء أو وكلاء تقوم بتعيينهم.

4017، أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة.

المكتب الرئيسي:

رخصة تجارية رقم CN-2688881

تفاصيل السجل التجاري:

99 سنة.

مدة الشركة:

من 1 يناير إلى 31 ديسمبر.

السنة المالية:

ديلويت آند توش (الشرق الأوسط)

المدققون المستقلون:

- بنك أبوظبي الأول ش.م.ع؛
- بنك أبوظبي التجاري ش.م.ع؛
- وبنك أمريكا ميريل لينش الدولي المحدود؛
- سيتي بنك ان ايه (فرع دولة الإمارات العربية المتحدة)؛
- شركة ميزوهو بنك المحدود (Mizuho Bank LTD)؛
- شركة سوسايتيه جنرال بنك آند ترست انترناشونال (SGBTCI SA)؛
- مؤسسة سوميتومو ميتسوي للأعمال المصرفية - فرع مركز دبي المالي العالمي (Sumitomo Mitsui Banking Corporation Branch (DIFC – Dubai)؛

البنوك الرئيسية التي تتعامل مع الشركة:

- بنك يوني كريدت النمسة (Unicredit Bank Austria AG)؛ و
- بنك الاتحاد الوطني ش.م.ع.

تفاصيل مجلس الإدارة الحالي:

الاسم	تاريخ الميلاد	الجنسية	المنصب
معالي الدكتور سلطان أحمد الجابر	31/08/1973	الإمارات	رئيس
السيد/عبدالمنعم سيف حمود أحمد الكندي	31/12/1958	الإمارات	نائب الرئيس
السيد/ياسر سعيد أحمد عمران المزروعي	04/04/1973	الإمارات	عضو مستقل
السيد/أحمد جاسم يوسف ناصر الزعابي	16/10/1980	الإمارات	عضو مستقل
السيد/ محمد سيف علي عابد العرياني	01/03/1991	الإمارات	عضو مستقل
السيدة/ منى خليفة محمد هزيم المهيري	12/07/1975	الإمارات	عضو مستقل
السيد/ عمر أحمد حسن صوينع السويدي	04/07/1966	الإمارات	عضو مستقل

يشغل أعضاء مجلس الإدارة عضوية في مجالس إدارة الشركات المساهمة في الدولة كما يلي²:

الاسم	العضوية في مجالس إدارة الشركات المساهمة في الدولة
معالي الدكتور سلطان أحمد الجابر	يشغل معالي الدكتور سلطان أحمد الجابر عدد من المناصب في مجالس إدارة شركات مساهمة عدة في الدولة

² الشركة مستثناه من المادة 149 من قانون الشركات التجارية

لا يوجد	السيد/عبدالمنعم سيف حمود أحمد الكندي
• عضو مجلس إدارة شركة الجرافات البحرية الوطنية NMDC	السيد/ياسر سعيد أحمد عمران المزروي
• رئيس مجلس إدارة شركة خطوط أنابيب أبوظبي للنفط الخام ذ.م.م (أدكوب) Abu Dhabi Crude Oil Pipeline LLC (ADCOP) • عضو مجلس إدارة شركة بترول أبوظبي الوطنية للتوزيع ش.م.ع. ADNOC Distribution • عضو مجلس إدارة شركة أبوظبي للأعمال البحرية والخدمات ش.م.ع Abu Dhabi Marine Business and Services Company PJSC	السيد/أحمد جاسم يوسف ناصر الزعاي
لا يوجد	السيد/ محمد سيف علي عابد العرياني
لا يوجد	السيدة/ منى خليفة محمد هزيم المهيري
لا يوجد	السيد/ عمر أحمد حسن صوينع السويدي

لم يصدر حكم بالإفلاس أو ترتيب صلح واق من الإفلاس على أي عضو من أعضاء مجلس الإدارة أو أعضاء الإدارة التنفيذية للشركة.

لا يملك أي من أعضاء مجلس الإدارة أو الإدارة العليا وأقاربهم من الدرجة الأولى أي أسهم في الشركة.

ملخص عقود العمل الحالية لأعضاء مجلس الإدارة وكبار التنفيذيين.

بلغ إجمالي ما يتقاضاه فريق الإدارة التنفيذية في الشركة سنوياً ما مجموعه 16.5 مليون درهم (4.4 مليون دولار أمريكي).

2. وصف الأعمال:

يجب على المستثمرين قراءة هذا القسم بالاقتران مع المعلومات الواردة بمزيد من التفصيل في هذه النشرة بما في ذلك المعلومات المالية وغيرها من المعلومات. وتم استخلاص المعلومات المالية المدققة للشركة الموضحة في هذا القسم، أينما ذُكرت، من البيانات المالية للشركة.

نظرة عامة

نحن أكبر شركة وطنية للحفر في الشرق الأوسط من حيث حجم أسطول منصات الحفر، حيث أننا نمتلك 107 منصة حفر من بينها 96 منصة حفر مملوكة من قبلنا و 11 منصة حفر مستأجرة كما في 30 يونيو 2021، كما أننا المورد الوحيد لخدمات تأجير الحفارات وبعض الخدمات المرتبطة بالحفارات لمجموعة أدنوك وفقاً لشروط تعاقدية متفق عليها. ونحن نمد عملاءنا بمجموعة متكاملة من خدمات الحفر، بما في ذلك خدمات تأجير الحفارات وبعض الخدمات المرتبطة بالحفارات، والخدمات ذات الصلة بحقول النفط (مثل: خدمات الحفر المتكاملة، وكابلات الحفر، والحفر الموجه، والتثبيت بالإسمنت، وآلية الضخ بالضغط، وتسجيل بيانات سير الحفر ونتائجه والموائع، والتكسير الهيدروليكي). هذا وإن نصف أسطولنا يبلغ من العمر أقل من خمس سنوات تقريباً، وإن 29 من منصات الحفر لدينا توفر خدمات حفر متكاملة إلى عملائنا. ومنذ بدء أعمالنا وحتى 31 ديسمبر 2020، قمنا بحفر ما يزيد على 9,600 بئراً بإجمالي مسافة تزيد عن 70 مليون قدم. هذا وفي النصف الأول من عام 2021 قمنا بحفر 286 بئراً إضافياً.

ونرى أن ثمة عوامل تُسهم في نجاحنا من بينها ريادتنا في السوق، وقوة علامتنا التجارية، فضلاً عن دعم شركة أدنوك لنا، وهي شركتنا الأم. قمنا بتنظيم أعمالنا وتقسيمها إلى أربعة قطاعات واضحة:

- الخدمات البرية، حيث استأثرت هذه الخدمات بنسبة 51.3% ونسبة 50.5% من إيراداتنا ونسبة 53.1% ونسبة 53.6% من إجمالي أرباحنا عن العام المنتهي في 31 ديسمبر 2020 بالإضافة إلى فترة الستة أشهر المنتهية في 30 يونيو من العام 2021 على التوالي، ولتقديم تلك الخدمات نمتلك ونشغل 65 منصة حفر برية من بينها 5 منصات حفر متنقلة لصيانة الآبار. وتشمل الخدمات البرية التي نقدمها أعمال الحفر البري وصيانة الآبار؛
- حفارة قائمة البرج (jack up rigs)، حيث استأثرت بنسبة 28.4% ونسبة 26.1% من إيراداتنا إضافةً إلى نسبة 33.1% ونسبة 33.3% من إجمالي أرباحنا عن العام المنتهي في 31 ديسمبر 2020 بالإضافة إلى فترة الستة أشهر المنتهية في 30 يونيو من العام 2021 على التوالي، ولتقديم تلك الخدمات نمتلك ونشغل 21 منصة رفع بحرية وبارجة واحدة. وتشمل الخدمات التي نقدمها في هذا القطاع أعمال إنجاز منصات الحفر باستخدام منصات الرفع (jack-ups)، وخدمات صيانة الآبار، وخدمات صيانة البوارج ذاتية الدفع؛
- خدمات الجزر البحرية، حيث استأثرت بنسبة 9.7% و9.4% من إيراداتنا ونسبة 11.4% ونسبة 12.1% من إجمالي أرباحنا عن العام المنتهي في 31 ديسمبر 2020 بالإضافة إلى فترة الستة أشهر

المنتهية في 30 يونيو من العام 2021 على التوالي، ولتقديم تلك الخدمات نمتلك ونشغل 10 منصات حفر في الجزر. وتشمل الخدمات التي نقدمها في هذا القطاع خدمات الحفر في الجزر الاصطناعية؛ و

- خدمات حقول النفط، حيث استأثرت بنسبة 10.6% و14.0% من إيراداتنا إضافةً إلى نسبة 2.4% ونسبة 1.0% من إجمالي أرباحنا عن العام المنتهي في 31 ديسمبر 2020 بالإضافة إلى فترة الستة أشهر المنتهية في 30 يونيو من العام 2021 على التوالي، ونقدم في هذا القطاع مجموعة شاملة ومتكاملة من التخصصات ذات الصلة بخدمات حقول النفط من بينها سوائل الحفر وإنجاز الآبار، وخدمات الحفر، والخدمات المتكاملة، وكابلات الحفر، وتسجيل بيانات سير عملية الحفر، والتكسير الهيدروليكي. كما في 30 يونيو من عام 2021 فإن 29 منصة حفر توفر خدمات حفر متكاملة.

هذا وقد حققنا إيرادات بلغت 2,097.9 مليون دولار أمريكي عن العام المنتهي في 31 ديسمبر 2020، كما حققنا صافي ربح قبل الفوائد والضرائب والإستهلاكات والإطفاءات بقيمة 959.7 مليون دولار أمريكي وربحًا بقيمة 569.0 مليون دولار أمريكي. هذا وقد حققنا إيرادات بلغت 1,123.5 مليون دولار أمريكي لفترة الستة أشهر المنتهية في 30 يونيو من عام 2021 قبل الفوائد والضرائب والإستهلاكات والإطفاءات بقيمة 499.5 مليون وربحًا بقيمة 281.6 مليون دولار أمريكي.

تأسست شركتنا في عام 1972 بموجب مرسوم أميري بوصفها شركة الحفر الوطنية بأبوظبي، وهي شركة تابعة مملوكة كليًا لشركة أدنوك. وفي عام 2018، تم إعادة تنظيم شركتنا بموجب القانون الاتحادي رقم 21 لعام 2018 لنتحول إلى "شركة أدنوك للحفر ش.م.ع". وكان هذا الأمر جزءًا من مبادرة رامية إلى إعادة تنظيم شركتنا لتحسين كفاءتها وربحياتها. وبعد إعادة هيكلتنا وفي إطار المبادرة الرامية إلى تحسين كفاءة شركتنا وزيادة ربحيتها،

استثمرت شركة بيكر هيوز في شركتنا واتفقت مع شركة أدنوك على آلية الدفع المؤجل القائمة على النشاط والمراحل الرئيسية، ابتداءً من عام 2023، وتتعلق بوضع برنامج أدنوك الجديد لتطوير الموارد التقليدية وغير التقليدية. وستتم أي مدفوعات بموجب آلية الدفع المؤجل هذه بين أدنوك وبيكر هيوز، ولن ينتج عنها تقديم أو استلام أي مدفوعات من جانب الشركة. وقبل الطرح، أبرمت أدنوك اتفاقية مع بيكر هيوز ووافقت الشركتان بموجبها على قيود معينة على قدرتهما على نقل حصصهما في الشركة.

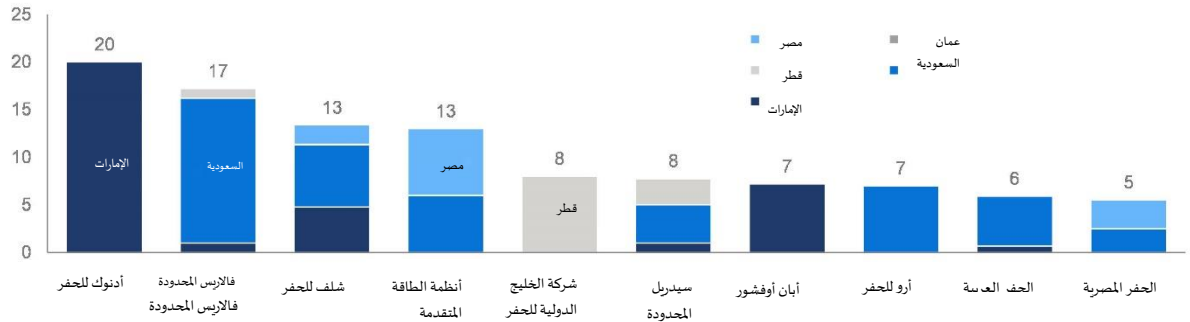
في 2018، أبرمت بيكر هيوز مجموعة من الاتفاقيات معنا لتمكيننا من أن نصبح المزود الأول لخدمات الحفر المتكاملة في المنطقة، ونعمل باعتبارنا المتعامل الوحيد مع العملاء. وقد أضاف التحالف الاستراتيجي مع بيكر هيوز قدرات معدات وخدمات وتقنيات خدمات حقول النفط والقوى العاملة الإضافية إلى قدراتنا الحالية الداخلية في تأجير منصات الحفر وإدارتها.

نقاط القوة التنافسية

نحن أكبر شركة وطنية للحفر في الشرق الأوسط من حيث حجم أسطول منصات الحفر.

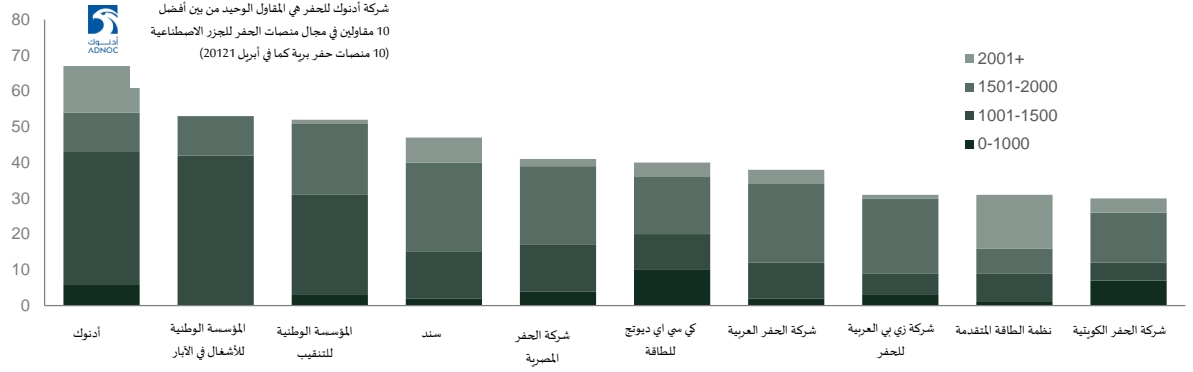
نحن أكبر شركة وطنية للحفر في الشرق الأوسط من حيث حجم أسطول منصات الحفر؛ حيث يضم أسطول منصات الحفر لدينا 107 منصة حفر من ضمنها 96 منصة حفر تقريباً مملوكة من قبلنا كما في 30 يونيو 2021 وهو تقريباً ضعف حجم أسطول ثاني أكبر شركة وطنية تقدم خدمات الحفر في المنطقة، والتي تشمل 53 منصة حفر. ونعتقد أن حجم أسطولنا وجودته، إلى جانب قدرتنا على تقديم مجموعة شاملة من خدمات الحفر المتكاملة - وهو أمر لا يضاهيه أي مقدم إقليمي لخدمات حفر - فضلاً عن ريادتنا في السوق الإماراتية، وضعنا في مكانة متميزة بوصفنا مقدم خدمات الحفر المفضل، كما نعتقد أننا سنساهم في تحقيق المزيد من النمو والتوسع على الصعيدين المحلي والدولي.

كما في 31 ديسمبر 2020، كنا أكبر شركة وطنية تقدم خدمات في أعمال الحفر بمنطقة الشرق الأوسط بإجمالي عدد 20 منصة رفع بحرية قياسية. يوضح الجدول الوارد أدناه أفضل 10 مقدمو خدمات في أعمال الحفر وأساطيل منصات الرفع (jack-ups) لديهم في المنطقة:



وبالمثل كما في 31 ديسمبر 2020، نُعد في قطاع الخدمات البرية مقدم خدمات صاحب النصيب الأكبر من منصات الحفر الموجودة في منطقة الشرق الأوسط. كما يتكون أسطول منصات الحفر البري لدينا من منصات حفر منتشرة على طول مجموعة التصنيف بأكملها، كما هو موضح في الجدول الوارد أدناه:

قوة حصان



نحن نستفيد من إطار تعاقدى تفضيلي مبرم مع شركة أدنوك والذي يوفر لنا حماية قوية من المجازفة السلبية.

تقوم شركات التشغيل الخاصة بالاستكشاف والانتاج في شركة أدنوك بالحصول على خدمات الحفر من قبلنا وفقاً للشروط التعاقدية المتفق عليها. ووفقاً للاتفاقية الاطارية لخدمات منصات الحفر، باستثناء ما قد يُنص عليه خلافاً لذلك في أي عقد من عقود شركات التشغيل الحالية التي تم إبرامها مع شركات الاستكشاف والانتاج التابعة لشركة أدنوك، خلال المدة الأساسية الأولية لمنصة الحفر (والتي تكون 15 عاماً) لأي منصة حفر برية أو بحرية، فإن الأسعار التي نعرضها مقابل خدمات منصة الحفر تتضمن رسوم استرداد معدل عائد داخلي مستهدف متفق عليه ("معدل العائد الداخلي") بنسبة من 11٪ إلى 13٪ للحفارات البحرية ومعدل عائد داخلي مستهدف متفق عليه بنسبة من 10٪ إلى 12٪ للحفارات البرية، على رأس مالنا والتكاليف التشغيلية المتكبدة خلال هذه الفترة. بمجرد انتهاء المدة الأساسية لمنصة الحفر، يتم تعيين هيكل السعر لتوفير استرداد تكاليف التشغيل لدينا على أساس التكلفة الزائدة للسماح بهامش أرباح قبل الفوائد والضرائب مستهدف بنسبة من 15 إلى 17٪ للحفارات البرية، وفيما يتعلق بالحفارات البحرية، أعلى من (أ) أساس التكلفة بالإضافة إلى السماح بهامش أرباح قبل الفوائد والضرائب مستهدف بنسبة من 15 إلى 17٪؛ و (ب) متوسط المعدل السعري لدول مجلس التعاون الخليجي لجميع العقود الجارية) على النحو المبين في قاعدة بيانات ريج لوجيكس (Rig-Logix) بعد خصم نسبة مئوية محددة. وفقاً للاتفاقية الاطارية لخدمات منصة الحفر، يحق لنا مراجعة الأسعار التي نعرضها على أي شركة تشغيل بموجب أي من عقود شركات التشغيل المستقبلية (سنويًا للحفارات البحرية وكل ثلاث سنوات للحفارات البرية) للتأكد من أنه تم تحقيق الهدف التعاقدى لمعدل العائد الداخلي والأرباح قبل الفوائد والضرائب. يرجى الرجوع إلى "معاملات الأطراف ذات العلاقة - الاتفاقية الاطارية لخدمات منصات الحفر".

بموجب اتفاقياتنا الرئيسية، في حالة الإنهاء غير المسبب، تسري أحكام الإنهاء المبكر والتعويضات المالية، والتي تشمل إمكانية تعويض النقص في صافي القيمة الدفترية للحفارات. تم توقيع الاتفاقية الاطارية لخدمات منصات الحفر في عام 2018، وتمتد مدتها إلى 40 عاماً، مما يوفر استقراراً كبيراً لأعمالنا. يرجى الرجوع إلى "معاملات الأطراف ذات العلاقة - الاتفاقيات الرئيسية".

بشكل عام نحن نعتقد أن هذا الإطار التعاقدى يوفر لنا حماية قوية من الجوانب السلبية.

نحن لدينا ملف مالي ملفت للانتباه كما أن لدينا هوامش ربح رائدة ومرنة.

نحن نستفيد من الإطار التعاقدى المميز بيننا وبين شركة أدنوك والذي يساعدنا على تحقيق هوامش ربحية رائدة مع أداء مرن واستقرار ضد التقلبات في أسعار السلع الأساسية.

حققنا هامشاً ربحي في المتوسط بنسبة 50٪ من الأرباح قبل الفوائد والضرائب والاهلاك والاستهلاك خلال فترة الثلاث سنوات الممتدة من عام 2018 إلى 2020 كما تم تحصيل عوائد مالية ضخمة من العمليات تتجاوز مليار دولار أمريكي في المتوسط خلال نفس الفترة على الرغم من الظروف الاقتصادية السلبية، وركود أسعار النفط في عام 2020 وجائحة فيروس كورونا. بالإضافة إلى ذلك، لدينا ميزانية عمومية قوية بفائدة مالية (صافي الدين بعد خصم الفائدة والضرائب والإهلاك والاستهلاكات) تبلغ 1.2 مرة اعتباراً من 30 يونيو 2021، وهي واحدة من أدنى المعدلات في القطاع. من المتوقع أن تمكننا هذه العوامل من تقديم أرباح ثابتة وعوائد جذابة لمساهميننا .

نحن نعتقد أننا في وضع جيد لتحقيق نمو قوي في كل من أنشطة الحفر والحفر المتكاملة وتوليد تدفقات نقدية متزايدة ومستقرة.

من المتوقع أن نشاط أعمال الحفر سوف يشهد زيادة على مدار الأعوام المقبلة في ضوء أهداف شركة أدنوك بزيادة قدرتها الاستكشافية والإنتاجية.

لقد حققنا تحسناً في الأداء التراكمي لأعمال الحفر بنسبة 36% في الفترة من عام 2018 إلى عام 2020، وتم احتساب هذه النسبة بمقارنة الأيام اللازمة فعلياً لتسليم أحد الآبار المحددة مقابل الأيام وفقاً للجدول الزمني لتسليم أحد الآبار. أكملنا تقديم خدمات الحفر المتكاملة لـ 86 بئراً من إجمالي 108 بئر قبل موعد تسليمها وبميزانية أقل من المتوقعة في العامين 2019 و2020. كما امتلكننا 29 منصة حفر كما في 30 يونيو 2020 وقدمنا بالاستعانة بها خدمات الحفر المتكاملة لشركتي أدنوك البرية وأدنوك البحرية، ونتوقع أن نمتلك 38 منصة حفر لتقديم خدمات الحفر المتكاملة بحلول نهاية عام 2021.

من المتوقع أن يستفيد قطاع خدمات الحفر المتكاملة لدينا من زيادة التواجد في السوق والتوسع القوي للنشاط خلال السنوات القادمة. هذا وتُمكننا عروض خدماتنا المتكاملة كلياً من كسب حصة سوقية في مجال خدمات حقول النفط، حيث حققنا نمواً متزايداً في سوق حلول الحفر المتكاملة (يرجى مراجعة قسم "نظرة عامة عن القطاع") من 10% في عام 2019 إلى 35% في عام 2020 ومن المتوقع أن تزداد إلى نسبة 45% مع نهاية عام 2021. نحن على يقين بأن هناك العديد من الفرص الكبيرة المتاحة لتوسعة عملياتنا في دولة الإمارات وعلى الصعيد الاقليمي.

نحن نعتقد أن لدينا حالياً أعمالاً مستقرة توفر أداءً ماليًا مرتناً، كما أن النمو القوي المتوقع في كل من أنشطة الحفر وخدمات الحفر المتكاملة يضعنا بشكل إيجابي في توليد تدفقات نقدية متنامية بشكل مستدام.

لدينا سجل حافل بالإنجازات في الأداء التشغيلي القوي طوال مدة 50 عامًا تقريبًا، مع أثر ملموس واسع النطاق إلى جانب بنية تحتية متطورة لأعمال الحفر في دولة الإمارات، فضلاً عن أسطول المعدات والأجهزة عالية الجودة والتي تخضع لصيانة جيدة، مع أعضاء يحظون بخبرة شاملة وعريقة في الإدارة العليا.

نتعاون جنباً إلى جنب مع عملائنا لتحسين كفاءة خدمات الحفر المقدمة إليهم، مما يترتب عليه عادةً اكتمال عمليات منصات الحفر قبل الموعد المحدد في الخطط الموضوعية، مما يؤدي بدوره إلى خفض تكلفة الخدمات لكل بئر لصالح عملائنا. نتميز بسرعة الاستجابة والمرونة فيما يتعلق بتلبية متطلبات عملائنا واحتياجاتهم المحددة، كما أننا نسعى للوصول إلى حلول تعاونية لتحقيق أهدافهم، فنحن نرى أن أداءنا التشغيلي القوي والمواءمة الوثيقة مع مصالح عملائنا يمنحنا ميزة تنافسية ويُسهّم في نجاح تعاقداتنا وارتفاع معدل استخدام أسطولنا.

لقد حققنا انخفاضاً بنسبة 30% في مدة انتاجية الآبار على مدار الأربع سنوات الممتدة (من عام 2016 إلى عام 2019 مقارنة بخط الأساس لعام 2015) ويرجع ذلك بشكل أساسي إلى مركز المراقبة في الوقت الفعلي، الذي يسمح لنا بمراقبة ما يصل إلى 120 بئراً في وقت واحد عن بُعد. كما أدت جهودنا لتحسين أدائنا التشغيلي بشكل مستمر إلى تقليل مدة البئر من متوسط 96 يوماً في 2018 عام ليصل إلى متوسط 58 يوماً في عام 2020، ومتوسط 46 يوماً في عام 2018 إلى متوسط 36 يوماً في قطاعنا البحري والقطاع البري لدينا، على التوالي. بالإضافة إلى ذلك، يتكون أسطولنا من منصات الحفر البرية التي يتم صيانتها بشكل جيد، ومنصات الرافعة وحفارات الجزر ذات التقنيات وقدرات التشغيل التي أثبتت كفاءتها. منذ بدايتنا، قمنا بتنفيذ برامج استراتيجية لترقية الأسطول وتجديده. إذ يبلغ عمر أكثر من نصف حفاراتنا البرية أقل من خمس سنوات. وبالمثل، فإن أكثر من نصف حفارات الرافعة لدينا تبلغ من العمر أقل من 10 سنوات إضافة إلى أن 70% من حفارات الجزيرة الخاصة بنا أقل من خمس سنوات من العمر. كما أننا نقوم باستمرار بتقييم وتحسين أسطولنا من خلال "الترقيات الذكية" حيثما كان ذلك مناسباً لتلبية متطلبات عملائنا، وفقاً لاستراتيجيتنا "الملائمة للغرض". نحن نعتقد أن الحفاظ على الحفارات عالية الجودة وصيانتها جيداً أمر أساسي لمواصلة الاستفادة من ثقة عملائنا وتأمين عقود حفر جديدة، والتي من المتوقع أن تؤدي بدورها إلى الزيادة في الإيرادات والربحية.

إلى جانب ذلك، يتمتع أعضاء فريق الإدارة العليا لدينا بمتوسط خبرة يبلغ 25 عامًا في مجال خدمات الحفر، وصيانة الآبار، والخدمات ذات الصلة بحقول النفط، وعليه فإن مجموع خبراتهم يبلغ 200 عام من الخبرة

في هذا المجال. كما يمتلك فريق الإدارة العليا سجلاً حافلاً بتحقيق الإيرادات والربحية المتزايدة وبالإنجازات في تنفيذ المبادرات الرامية إلى تحسين كفاءة التشغيل وزيادة هوامش الربح.

نلتزم بالمشاركة في تنفيذ المبادرات البيئية والاجتماعية

نلتزم بالمشاركة والمساهمة في تحقيق أهداف شركة أدنوك وهي: (1) تقليل كثافة غازات الاحتباس الحراري بنحو 25% بحلول عام 2030؛ (2) زيادة قدرتها على احتجاز واستخدام وتخزين الكربون بنحو 500% حتى تصل إلى 5 مليون طن من ثاني أكسيد الكربون سنويًا بحلول عام 2030؛ (3) الحد من استهلاك المياه العذبة لتتخفف إلى نسبة 0.5% من إجمالي استخدام المياه؛ (4) زراعة 10 مليون شتلة لأشجار المناجروف (القرم) في منطقة الظفرة. هذا وتتوافق أهداف شركة أدنوك مع أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة. كما أننا لا نألو جهدًا لتقليل الأثر البيئي في سلسلة القيمة الخاصة بنا.

استراتيجياتنا

الاستفادة من خطط شركة أدنوك في زيادة إنتاج النفط الخام بنسبة 25% حتى يصل إلى 5 مليون برميل يوميًا في عام 2030 من 4 مليون برميل يوميًا في عام 2020، وتحقيق اكتفاء ذاتي لدولة الإمارات العربية المتحدة من الغاز وإنتاج ما مقداره مليار متر مكعب من الغاز غير التقليدي يوميًا بحلول عام 2030.

بالنظر إلى مكانتنا القوية في السوق، والتكلفة المنخفضة لخدماتنا المتميزة في المجال وعلاقتنا طويلة الأمد مع مساهمنا الرئيسي، شركة أدنوك، إلى جانب شركات الاستكشاف والإنتاج التابعة لمجموعة أدنوك، نعتقد أننا نتبوء مكانة متميزة تمكننا من الاستفادة من زيادة مخطط لها لأنشطة الحفر لتحقيق هدف شركة أدنوك المتمثل في زيادة إنتاجها من النفط الخام ليصل إلى 5 مليون برميل يوميًا بحلول عام 2030. وبالإضافة إلى ذلك، تستكشف شركة أدنوك حاليًا الموارد غير التقليدية المحتملة للغاز كجزء من استراتيجيتها المتكاملة للغاز بما يتوافق مع هدف دولة الإمارات المتمثل في تحقيق اكتفائها الذاتي من الغاز بحلول عام 2030. وفي شهر نوفمبر 2019، أعلن المجلس الأعلى للبترول في ذلك الوقت (حاليًا المجلس الأعلى للشؤون المالية والاقتصادية) عن اكتشاف 160 تريليون قدم مكعب قياسي من موارد الغاز غير التقليدية القابلة للاسترداد، مما يوفر إمكانية إمداد دولة الإمارات العربية المتحدة بالغاز للسنوات المقبلة.

التحوّل إلى شركة إقليمية رائدة في مجال تطوير الموارد غير التقليدية والحيوية.

يُشكّل التحوّل إلى مقدم لخدمات الحفر المتكاملة جزءًا من الاستراتيجية الشاملة للتحوّل إلى شركة إقليمية رائدة في تطوير أعمال الحفر غير التقليدية والآبار الحيوية، والتوسّع خارج دولة الإمارات في المستقبل، والتقدم نحو تقديم المزيد من خدمات الحفر المتكاملة والخدمات ذات الصلة بحقول النفط. كما أننا نتطلع إلى امتلاك 20 منصة حفر بحلول عام 2030 تنفذ أعمال حفر غير تقليدية وتساهم في تطوير الموارد الحيوية. يتم إنتاج الغاز الحيوي في العادة على عمق ضحل وبجودة عالية، مما يجعل إنتاج هذا الغاز جاذبًا

من الناحية الاقتصادية. ونعتقد أن هذا سيفتح أمامنا مصادر أخرى للدخل وسيؤدي إلى الكشف عن المزيد من الموارد الطبيعية في دولة الإمارات.

تحقيق كفاءة التشغيل عن طريق زيادة مدة إنتاجية الآبار.

نحن نتطلع إلى مواصلة التركيز على زيادة كفاءتنا التشغيلية من خلال زيادة مدة إنتاجية الآبار باستهداف تحقيق تحسُّن سنوي من 5% إلى 10%، ويتمثل هدفنا في تمكيننا من بناء علاقات عمل طويلة المدى مع عملائنا والحفاظ عليها وزيادة معدل استخدام أسطولنا. وتساهم عوامل مثل ما تم إضافته من قدرات لإدارة المشاريع والخدمات ذات الصلة بحقول النفط المكتسبة في إطار التحالف الاستراتيجي مع شركة بيكر هيوز، علاوةً على قدراتنا الداخلية الحالية في إدارة منصات الحفر وتأجيرها في زيادة مدة إنتاجية الآبار.

إطلاق برنامج رئيسي لتوسعة أسطول منصات الحفر بهدف دعم خطط تنمية الاستكشاف والإنتاج.

نحن نعتقد أن نشاط أعمال الحفر سوف يشهد زيادة على مدار الأعوام المقبلة في ضوء التزام شركة أدنوك بزيادة قدرتها الإنتاجية من النفط الخام بنحو 25% لتصل إلى 5 مليون برميل يوميًا بحلول عام 2030. إضافةً إلى ذلك، وبينما نخطط لتوسعة أعمالنا خارج دولة الإمارات إلى جانب السعي وراء فرص العمل في المنطقة، نتوقع أن تكون هناك حاجة إلى زيادة أسطول منصات الحفر لدعم خططنا للنمو. وبالتالي، نخطط لزيادة أسطولنا من منصات الحفر على مدار فترة الخمسة إلى عشرة أعوام المقبلة وذلك بإضافة 23 منصة حفر بحلول عام 2030 إلى ما نملكه من 96 منصة حفر. كما نرى أن توسعة أسطولنا من منصات الحفر سيمكننا من زيادة النطاق الحالي لخدمات تأجير منصات الحفر، وخدمات أعمال الحفر والإنجاز وما يتصل بها من خدمات أخرى، بالإضافة إلى تقديم أعمال الحفر غير التقليدية والآبار الحيوية، وهو الأمر سيؤدي بدوره إلى زيادة الإيرادات والربحية.

السعي إلى توسعة الأعمال خارج إمارة أبوظبي فيما يتعلق بمنصات الحفر والخدمات.

إن تحوُّلنا مؤخراً إلى مقدم خدمات الحفر المتكاملة قد ساعد في ظهور احتمالية بأن نُصبح أحد مقدمي خدمات الحفر الإقليميين وأن نحرز تقدماً يتجاوز عملياتنا المحلية التقليدية. كما يجب أن يُسهم تحوُّلنا الحديث بوصفنا مقدم خدمات حفر متكاملة في تمكيننا من الدخول إلى أسواق جديدة حيث نتميز بتقديم الخدمات بتكلفة أساسية تنافسية مقارنةً بمنافسينا وبتقديم مجموعة خدمات مُطورة مقارنةً بمقدمي خدمات الحفر التقليدي الآخرين المتواجدين في السوق. يُشير تقدير تنبؤات السوق الحالية إلى حدوث نمو بنحو 4% بين عامي 2020 و2025 في عمليات الحفر البرية والبحرية وخدمات حقول النفط في منطقة

الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، مما يتيح الفرص أمامنا لدخول السوق الإقليمية، والتي نعتقد أنها ستتمكننا بدورها من تحقيق المزيد من النمو وتوسيع عملياتنا خارج دولة الإمارات العربية المتحدة.

الهدف نحو تحقيق سلامة معايير الصحة والسلامة والبيئة كليًا.

تم إطلاق برنامج "تحول ثقافة الصحة والسلامة والبيئة" الخاص بشركة أدنوك لتحويل سياسات الصحة والسلامة والبيئة إلى قيمة ثقافية أساسية يمكن لأي موظف في المؤسسة أن يكون جزءًا منها، بل وينبغي عليه أن يكون كذلك. يمثل أداؤنا في معايير الصحة والسلامة والبيئة على الدوام تحدّيًا لنا، ولا سيّما في ظل توسيع عملياتنا وزيادة الصعوبات. وحتى نظل في الطليعة ونحافظ على تركيزنا على هدفنا ذي الصلة بتحقيق سلامة معايير الصحة والسلامة والبيئة كليًا، نسعى إلى ترسيخ ثقافة سلامة التمكين والمسؤولية والمساءلة. اننا ندرك قيمة وأهمية صحة وسلامة موظفينا وغيرهم من أصحاب المصالح، بالإضافة إلى حماية بيئتنا، ولهذا فقد وضعنا نظامًا لإدارة سلامة أصولنا. ويُعد هذا النظام متوافقًا تمامًا مع قواعد الممارسات الخاصة بشركة أدنوك، والتي تقترّ دور سلامة الأصول المتمثل في منع تبعيات أي حوادث والحد منها والتحكم فيها، حيث أن تلك الحوادث قد ينتج عنها حالات كبرى تتعلق بالسلامة، وهو ما يؤثر على عدد كبير من القوى العاملة أو البيئة أو المجتمعات بوجه عام.

أثر جائحة فيروس كورونا

يستمر الأثر الناتج عن جائحة فيروس كورونا في التطور، مما يؤدي إلى خلق حالة من عدم التيقن على مستوى جميع عملياتنا، وفي هذا الشأن نتبع تدابير فعّالة لاستمرارية الأعمال صُممت لدعم الموظفين والعملاء وأصحاب المصالح في جميع قطاعات أعمالنا على النحو الأفضل، كما نلتزم تمامًا ببرتوكولات كوفيد-19 المعمول بها في إمارة أبوظبي.

لقد استجبنا إلى التحديات التي فرضتها جائحة فيروس كورونا استجابةً ديناميكية؛ حيث نفذنا سلسلة من التدابير الرامية إلى ضمان صحة الموظفين وسلامتهم مع التأكد من استمرارية تقديم الخدمات إلى عملائنا، واشتملت هذه التدابير على الترتيبات ذات الصلة بالعمل من المنزل لجميع موظفي الإدارة والدعم، والالتزام بالتباعد الاجتماعي واتباع إجراءات النظافة، وتقديم حملات التوعية بالفيروس، فضلاً عن ترتيبات إجراء فحص فيروس كورونا في جميع مواقعنا، وتقصي المخالطين وترتيبات العزل الذاتي، إلى جانب مراقبة الموردين، ومقدمي الخدمات من الباطن، والشركاء. كما أعدنا خطة لاستمرارية العمل على مستوى الدولة والعملاء، وأعدنا أدلة استرشادية للعودة إلى العمل لدعم ترتيبات العمل الجديدة. ومنذ 30 أبريل 2021، تلقى حوالي 93% من موظفينا الجرعة الأولى من اللقاح ضد فيروس كورونا و89% تلقوا الجرعة الثانية من اللقاح ضد فيروس كورونا. إلى جانب ذلك، نتأكد دومًا من أن موظفينا العاملين في المقر وفي المواقع

يخضعون بانتظام أسبوعيًا وكل أسبوعين لفحص التفاعل البوليميري المتسلسل (فحص "PCR") للكشف عن كوفيد-19.

أما فيما يتعلق بخدماتنا، لم يتأثر قطاع الخدمات البرية تأثرًا ملحوظًا بجائحة فيروس كورونا من حيث الإيرادات وتزايد التكاليف. ورغم ذلك، شهد قطاع الخدمات البرية ولا يزال يشهد معوقات تشغيلية مثل المشكلات ذات الصلة بدورة عمل فرق العمل حيث القيود على السفر، والحجر الصحي، والاختبارات والفحوصات، واشترطات الحصول على اللقاح، والتي من شأنها تأخير فترات تناوب فرق العمل، إلى جانب عدم قدرتنا على الاستعانة بموردين خارجيين بسبب القيود العامة وقيود السلامة المشددة ضد كوفيد-19. ومع ذلك، فقد تم التغلب على ذلك من خلال (1) إنشاء أطقم هيكلية واستخدام طاقم احتياطي، (2) اعتماد دورة عمل ديناميكية، (3) توفير معسكرات جديدة لحل مشكلة عدم القدرة على السفر، و (4) تسهيل إجراءات فحص تفاعل البوليميراز المتسلسل ("PCR") ودورات الحصول على اللقاح ضد كوفيد-19 لأعضاء فريقنا.

لم يتأثر قطاع خدمات حفارة قائمة البرج (jack-up rigs) تأثرًا ملحوظًا بجائحة فيروس كورونا من حيث الإيرادات وتزايد التكاليف إلا أنه شهد ولا يزال يشهد معوقات تشغيلية مثل المشكلات ذات الصلة بدورة عمل فرق العمل حيث القيود على السفر، والحجر الصحي، والاختبارات والفحوصات، واشترطات الحصول على اللقاح، والتي من شأنها تأخير فترات تناوب فرق العمل، إلى جانب عدم قدرتنا على الاستعانة بموردين خارجيين بسبب القيود العامة وقيود السلامة المشددة ضد كوفيد-19. ومع ذلك، فقد تم التغلب على ذلك من خلال (1) استخدام أطقم العمل الحالية (التي تضمنت أطقمًا هيكلية) والأطقم من مواقع منصات الحفر الأخرى كدعم احتياطي، (2) تزامم الحفارات لبعض المشاريع "غير الجوهريّة" للمساعدة في نقص الطاقم في المشاريع الهامة الأخرى، (3) إعطاء الأولوية لرفاهية الطاقم وسلامته من خلال تعزيز الإقامة في الموقع، وتوفير اللقاح ضد كوفيد-19 وإجراءات فحص تفاعل البوليميراز المتسلسل ("PCR") في مقرنا، و (4) تقليل متطلبات واستخدام الأطراف الغير/الأطراف الخارجية مع استخدام الموارد الداخلية بدلاً من ذلك.

تأثر قطاع خدمات الجزر البحرية بسبب جائحة فيروس كورونا من حيث تكدّس بعض الأصول؛ حيث شهد هذا القطاع من الخدمات معوقات تشغيلية على شاكلة وجود عدد كبير من الأصول المتكدسة من أجل الامتثال إلى متطلبات الإنتاج المعدلة من جانب عملائنا. كما أثرت اشتراطات الحجر الصحي على دورات العمل، وحدت القيود على السفر من قدرتنا على إدارة الدعم التشغيلي الخارجي. ورغم ذلك، فقد تم التغلب عن ذلك عن طريق (1) تشكيل فرق عمل أساسية والاستعانة بفرق عمل احتياطية، (2) اتباع دورة عمل

دينامية، (3) توفير معسكرات جديدة لحل مشكلة عدم القدرة على السفر، (4) تسهيل إجراءات فحص تفاعل البوليمراز المتسلسل ("PCR") ودورات الحصول على اللقاح ضد كوفيد-19 لأعضاء فريقنا.

لم يتأثر قطاع الخدمات ذات الصلة بحقول النفط تأثرًا ملحوظًا بجائحة فيروس كورونا من حيث الإيرادات وتزايد التكاليف. استمرت أعمال قطاع الخدمات ذات الصلة بحقول النفط إلى حد كبير كما هو معتاد إلا أنها شهدت معوقات تشغيلية مثل (1) قيود الحجر الصحي والتأخيرات في التعيين بسبب ما شكلته الجائحة من ضغط على الموارد الحالية، (2) إغلاق الأصول نتيجة لإجراءات الفحص وعدد الحالات المصابة بكوفيد-19. ومع ذلك، فقد تم التغلب على ذلك من خلال (1) تعديل دورة العمل الميداني لجميع موظفي قطاع الخدمات ذات الصلة بحقول النفط للتكيف مع إرشادات السفر، (2) اعتماد دورة عمل ديناميكية للعمليات المطورة، (3) زيادة الاعتماد على مركز العمليات عن بعد في مقرنا الرئيسي لتقليل حركة الأشخاص واختلاطهم وتجنب نقص الطاقم، (4) وضع فواصل ميدانية داخل المعسكرات لتقليل حركة الأشخاص واختلاطهم، (5) تسهيل إجراءات فحص تفاعل البوليمراز المتسلسل ("PCR") ودورات الحصول على اللقاح ضد كوفيد-19 لأعضاء فريقنا، و (v) التقليل إلى الحد الأدنى الاعتماد على أطراف ثالثة، عند الاقتضاء.

قطاعات خدماتنا

الخدمات البرية

يُعد قطاع الخدمات البرية هو القطاع الأكبر في أعمالنا، حيث أدرّ إيرادات بلغت 1,075.9 مليون دولار أمريكي و567.5 مليون، ممثلاً نسبة 51.3% و50.5% من إجمالي إيراداتنا، وحقق ربحًا إجماليًا بلغ 428.3 مليون دولار أمريكي و235.7 مليون دولار أمريكي، ممثلاً نسبة 53.1% ونسبة 53.6% من إجمالي أرباحنا عن العام المنتهي في 31 ديسمبر 2020 وفترة الستة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2021، على التوالي. ويشمل قطاع الخدمات البرية أعمال الحفر البري وخدمات الإنجاز وصيانة الآبار المقدمة إلى شركة أدنوك البرية، وأدنوك للغاز الحامض، وشركة الظفرة للخدمات البترولية المحدودة وغيرها من العملاء في إمارة أبوظبي في حقول مثل باب، وبوحصا، والضبعية، والساحل، وشاه. وفي إطار قطاع الخدمات البرية، نقدم خدمات تأجير منصات الحفر البرية ومعدات إصلاح الآبار، والأجهزة والخدمات وتوفير العاملين ذوي الصلة بذلك. وتشمل هذه الخدمات ذات الصلة (على سبيل المثال لا الحصر) توفير المواصلات لفرق العمل، والتموين، وإمدادات الديزل، وإمكانات نقل منصات الحفر، والسكن، وإنشاء معسكرات مركزية وإدارتها وأعمال البناء.

حفارة قائمة البرج (offshore jack-up rigs)

يمثل قطاع خدمات حفارة قائمة البرج (jack-up rigs) ثاني أكبر قطاع في أعمالنا، حيث أدرّ إيرادات بلغت 596.7 مليون دولار أمريكي و293.4 مليون دولار أمريكي، ممثلاً نسبة 28.4% ونسبة 26.1% من إجمالي إيراداتنا، وحقق ربحًا إجماليًا بلغ 266.4 مليون دولار أمريكي و146.3 مليون دولار أمريكي، ممثلاً نسبة

33.1% ونسبة 33.3% من إجمالي أرباحنا عن العام المنتهي في 31 ديسمبر 2020 وفترة الستة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2021، على التوالي.

فنحن نمتلك ونشغل 21 منصة رفع بحرية وبارجة واحدة، وتبلغ سنوات عمل سبع منصات حفر منها أقل من خمسة أعوام. تتميز حفارة قائمة البرج (jack-up rigs) بالقدرة على حفر الآبار بأقصى عمق يتراوح من 18,000 إلى 30,000 قدم، وفي أقصى عمق للمياه يتراوح من 110 إلى 350 قدم استنادًا إلى حجم منصة الحفر والموقع والمعدات المتوفرة. إن غالبية منصات الرفع البحرية الخاصة بنا تعمل بقوة 3000 حصان. ولدينا 1,836 موظفًا يعملون بدوام كامل كما في 31 ديسمبر 2020 بقطاع خدمات حفارة قائمة البرج (jack-up rigs).

خدمات الجزر البحرية

حقق قطاع خدمات الجزر البحرية إيرادات بلغت 202.6 مليون دولار أمريكي و105.6 مليون، ممثلاً نسبة 9.7% ونسبة 9.4% من إجمالي إيراداتنا، وحقق ربحًا إجماليًا بلغ 92.2 مليون دولار أمريكي و53.4 مليون دولار أمريكي، ممثلاً نسبة 11.4% ونسبة 12.1% من إجمالي أرباحنا عن العام المنتهي في 31 ديسمبر 2020 وفترة الستة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2021، على التوالي. يشمل قطاع خدمات الجزر البحرية خدمات الحفر في الجزر الاصطناعية بما يتضمن توفير منصات حفر ومعدات للإيجار وتقديم خدمات منصات الحفر في الجزر، مثل خدمات تأجير منصات الحفر ومعدات الإصلاح، وتوفير المواصلات، وخدمات التموين، وإمدادات الديزل، والمركبات الثقيلة، وإمكانات نقل منصات الحفر، والسكن، وإنشاء المعسكرات المركزية وإدارتها. نعمل مع عملاء في إمارة أبوظبي مثل شركة أدنوك البحرية وشركائها (مثل شركتي إكسون موبيل وإيني) في حقل زاكوم العلوي وحقل صرب.

نمتلك ونشغل أسطولاً مكوناً من 10 منصات حفر خاصة بالجزر، منها 9 منصات حفر تعمل بقوة 3000 حصان، أما المنصة المتبقية فتعمل بقوة 2500 حصان. علاوةً على ذلك، تبلغ سنوات عمل 7 منصات حفر من الـ 10 منصات الخاصة بالجزر أقل من خمس أعوام. ويعمل لدينا 708 موظفًا بدوام كامل كما في 31 ديسمبر 2020 في قطاع خدمات الجزر البحرية.

الخدمات ذات الصلة بحقول النفط

حققت قطاع الخدمات ذات الصلة بحقول النفط إيرادات بلغت 222.6 مليون دولار أمريكي و157.0 مليون دولار أمريكي، ممثلاً نسبة 10.6% ونسبة 14.0% من إجمالي إيراداتنا، وحقق ربحًا إجماليًا بلغ 19.0 مليون دولار أمريكي و4.4 مليون دولار أمريكي، ممثلاً نسبة 2.4% ونسبة 1.0% من إجمالي أرباحنا عن العام المنتهي في 31 ديسمبر 2020 وفترة الستة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2021، على التوالي. تعمل 22 منصة

حفر لدينا لتقديم خدمات الحفر المتكاملة لشركتي أدنوك البرية وأدنوك البحرية. ولدينا 489 موظفًا يعملون بدوام كامل كما في 31 ديسمبر 2020 في قطاع الخدمات ذات الصلة بحقول النفط.

في عام 2018، قامت شركة بيكر هيويز بالاستثمار في أعمالنا وتعاقدت معنا من خلال سلسلة من الاتفاقيات لتمكيننا من أن نصبح المزود الأول لخدمات الحفر المتكاملة في المنطقة، لنصبح الواجهة الوحيدة مع العملاء. وقد أدى تحالفنا الاستراتيجي مع شركة بيكر هيويز إلى زيادة المشاريع وزيادة تقديم الخدمات البترولية إلى خدماتنا الحالية في تأجير منصات الحفر وإدارتها. كان اعتماد خدمات الحفر المتكاملة بمثابة تعزيز رئيسي لعملياتنا. كما أدى التحالف الاستراتيجي مع شركة بيكر هيويز إلى إجراء تحسينات على عملياتنا من خلال الاستفادة من العديد من الخبرات والوصول إلى الحلول التقنية الرائدة. ونتيجة لذلك، فقد استطعنا خفض تكاليف الإنتاج ورفع مستوى الكفاءة من أجل عملائنا وتطوير تطبيقاتنا لتدبير معايير السلامة.

في يناير من عام 2019، قدمنا خدمات الحفر المتكاملة لأول بئر، وبحلول نهاية هذا العام، قدمت 10 منصات حفر من منصاتنا خدمات الحفر المتكاملة للآبار. أدى أداءنا إلى تحسين كفاءة الحفر بنسبة 26٪ مقارنةً بمعيار سنة 2018، وتوفير 402 يومًا وتقليل ملحوظ في التكاليف. وقد أدى أداءنا إلى تحسين كفاءة الحفر بنسبة 26٪ مقارنةً بمعيار 2018، وتوفير 402 يومًا وتقليل ملحوظ في التكاليف. وفي نهاية أكتوبر من عام 2020، استخدمنا 18 منصة حفر لتقديم خدمات الحفر المتكاملة، وقدمنا 70 منصة حفر مع تحقيق توفيرات وزيادة ملحوظة في كفاءة أعمال الحفر بنسبة 10% عند المقارنة مع عام 2019. تحسنت المدة الزمنية لخدمات الحفر المتكاملة لدينا للنصف الأول من عام 2021 بنسبة 12٪ مقارنةً بمعيار عام 2020. وفي النصف الأول من عام 2021، تمكن قطاع خدمات حقول النفط بالتوقيع على عقدين بقيمة إجمالية قدرها 229 مليون دولار أمريكي، وتم تمديد تقديم الخدمات مرتين بقيمة إجمالية قدرها 76 مليون دولار أمريكي.

عملياتنا

تتمثل عملياتنا الأساسية في حفر آبار النفط والغاز في أبوظبي في المواقع البرية، والبحرية، وفي الجزر الاصطناعية التابعة لعملائنا. كما تشمل أعمالنا عمليات تشغيل منصات الحفر البرية والبحرية وتقديم الخدمات والتقنيات الأخرى ذات الصلة بمنصات الحفر؛ إذ أننا نقدم لعملائنا خدمات حفر شاملة تتضمن أعمال الحفر والصيانة وخدمات صيانة وإنجاز الآبار. بدأنا علمنا في عام 2018، وبعد التحالف الاستراتيجي مع شركة بيكر هيويز، قدمنا أيضًا خدمات حفر متكاملة تغطي خطوط إنتاج كابلات الحفر، والحفر الموجه، والتثبيت بالأسمت، وآلية الضخ بالضغط، وتسجيل بيانات تقدم سير الحفر ونتائجه والموائع، والتكسير الهيدروليكي. تمثلت المحركات الرئيسية للطلب على منصات الحفر في الخطط والأهداف الخاصة بشركات

الاستكشاف والإنتاج التابعة لمجموعة أدنوك (يُرجى الاطلاع على "عملائنا" أدناه) المسؤولة عن جميع نواحي استكشاف النفط والغاز الطبيعي وتقييمهما وتطويرهما وإنتاجهما في أبوظبي.

عملاؤنا

تضم قائمة عملائنا مجموعة أدنوك وشركات الاستكشاف والإنتاج التابعة لمجموعة أدنوك، أي شركة أبوظبي للعمليات البترولية البرية المحدودة ("أدنوك البرية")، وشركة أبوظبي للعمليات البترولية البحرية المحدودة ("أدنوك البحرية")، وشركة أبوظبي لتطوير الغاز المحدودة ("أدنوك للغاز الحامض")، وشركة الياسات للعمليات البترولية المحدودة ("شركة الياسات")، والظفرة للعمليات البترولية المحدودة ("شركة الظفرة") (ويُشار إلى هذه الشركات مجتمعة باسم "شركات الاستكشاف والإنتاج التابعة لمجموعة أدنوك"). عملاؤنا الرئيسيون هم شركة أدنوك البرية، والتي مثلت 55.2% ونسبة 54.2% ونسبة 52.8% من إيراداتنا التشغيلية الاجمالية للأعوام المنتهية في 31 ديسمبر 2020، و2019، و2018 على التوالي، إلى جانب شركة أدنوك البحرية، والتي مثلت 42% ونسبة 45.7% ونسبة 47.1% من إيراداتنا التشغيلية الاجمالية للأعوام المنتهية في 31 ديسمبر 2020، و2019، و2018 على التوالي. يُرجى الاطلاع على القسم الوارد تحت عنوان "المخاطر المتعلقة بالاستثمار - المخاطر المتعلقة بالقطاع والأعمال الخاصة بنا نحقق حاليًا معظم إيراداتنا من عملاء اثنين رئيسيين في دولة الإمارات العربية المتحدة، لذا قد يكون لفقدان أيٍ منهما تأثير سلبي جوهري على أعمالنا ووضعنا المالي ونتائج عملياتنا".

خدمات منصات الحفر

بموجب اتفاقياتنا التعاقدية مع شركة أدنوك، فإننا نقدم إلى شركات الاستكشاف والإنتاج التابعة لمجموعة أدنوك الخدمات التالية: (1) خدمات تأجير منصات الحفر التي تشمل (أ) توفير أي منصة حفر أو معدات أو موظفين لازمين للقيام بأعمال الحفر، والاختبارات، والإنجاز، وصيانة أي من آبار النفط والغاز، (ب) تقديم الدعم التشغيلي، (ج) توفير أي معدات أو تقديم أي خدمات حسبما هو متفق عليه بيننا وبين شركة التشغيل المعنية ("خدمات تأجير منصات الحفر")، و(2) الخدمات ذات الصلة بمنصات الحفر، والتي تشمل (أ) توفير السكن و/أو البيوت المتنقلة (الكارافان)، (ب) تقديم خدمات التموين، (ج) توفير خزانات التخزين، (د) توفير أي معدات أو تقديم أي خدمات حسبما هو متفق عليه بيننا وبين شركة التشغيل المعنية ("الخدمات ذات صلة بمنصات الحفر" ويُشار إليها مع "خدمات تأجير منصات الحفر" بمصطلح "خدمات منصات الحفر"). يُرجى الاطلاع على "معاملات الأطراف ذات العلاقة - الاتفاقية الإطارية لخدمات منصات الحفر".

بموجب اتفاقياتنا التعاقدية مع شركة أدنوك، يتعين على شركة أدنوك التأكد من حصول شركات الاستكشاف والإنتاج لمجموعة أدنوك على خدمات منصات الحفر من شركتنا، شريطة أن نكون على استعداد لتقديم أو توفير خدمات منصات الحفر وفقًا لشروط وأحكام معينة واردة في الاتفاقية الإطارية لخدمات منصات

الحفر، والتي تبلغ مدتها 40 عامًا بدءًا من 2018 (يُرجى الاطلاع على "معاملات الأطراف ذات العلاقة - الاتفاقية الإطارية لخدمات منصات الحفر").

تواصل إدارتنا بصورة دورية مع عملائنا لفهم متطلباتهم القصيرة والطويلة المدى بشأن خدمات منصات الحفر، وتزودنا مجموعة أدنوك سنويًا بخطط أعمال الحفر ومتطلبات خدمات منصات الحفر مدتها 10 أعوام. إذا كانت إحدى شركات الاستكشاف والإنتاج التابعة لمجموعة أدنوك تتوقع أن طلبها المستدام لمنصة حفر جديدة سوف:

أ. يستمر لمدة لا تقل عن 15 عامًا، (1) في حالة منصات الحفر البحرية، وافقت شركة أدنوك ضمان قيام شركة الاستكشاف والإنتاج التابعة لمجموعة أدنوك بإصدار خطاب تعهد لنا لشراء المنصة أو بنائها وعلى أن تستخدم الشركة المذكورة المنصة البحرية الجديدة لمدة لا تقل عن 15 عامًا، و(2) في حالة منصات الحفر البرية، وافقت شركة أدنوك على ضمان قيام شركة الاستكشاف والإنتاج التابعة لمجموعة أدنوك بإصدار خطاب تكليف لنا لبناء منصة برية جديدة، لصالح استخدام الشركة المذكورة؛ أو

ب. يستمر لمدة تقل عن 15 عامًا، وافقت شركة أدنوك ضمان قيام شركة الاستكشاف والإنتاج التابعة لمجموعة أدنوك باستئجار منصة حفر من شركتنا بموجب الشروط والأحكام الواردة في الاتفاقية الإطارية لخدمات منصات الحفر.

في حالة تأجيرنا أي منصة حفر من مورّد خارجي لتأجيرها فيما بعد إلى إحدى شركات الاستكشاف والإنتاج التابعة لمجموعة أدنوك، فإن الأسعار التي نحتسبها على هذه الشركة يجب أن تقوم على أساس استرداد السعر المتفق عليه مقابل استئجارنا لمنصات الحفر من أي مورّد خارجي، إضافة إلى الهامش المحدد الوارد في الاتفاقية الإطارية لخدمات منصات الحفر.

خدمات الحفر المتكاملة

بموجب اتفاقياتنا التعاقدية مع شركة أدنوك، فإننا نقدم إلى شركات الاستكشاف والإنتاج التابعة لمجموعة أدنوك الخدمات التالية: (1) خدمات الحفر المتكاملة، والتي تشمل (أ) خدمات منصات الحفر، (ب) خدمات أعمال الحفر والإنجاز (من بينها خدمات طين الحفر و/أو خدمات سوائل الحفر والإنجاز، وخدمات التثبيت بالإسمنت، وخدمات معدات الأنابيب لأعمال الحفر، والأنابيب الملفوفة، والحفر الموجه، وتسجيل بيانات الكابلات الكهربائية، وخدمات تغليف الآبار بالأنابيب، والأسلاك الميكانيكية، ولقم الحفر، والتكسير/التحفيز)، (ج) خدمات إدارة المشاريع ذات الصلة بالتنسيق والتكامل الشامل لهذه الخدمات. يُرجى الاطلاع على "معاملات الأطراف ذات العلاقة - الاتفاقية الإطارية لخدمات الحفر المتكاملة". يتعين على مجموعة أدنوك التأكد من حصول شركات الاستكشاف والإنتاج التابعة لمجموعة أدنوك على خدمات الحفر المتكاملة (أو أي خدمات مكافئة أو مماثلة لها، أو القيام بنفس أعمال خدمات الحفر المتكاملة) من شركتنا بهدف تطوير الآبار التقليدية وغير التقليدية، شريطة أن نتمكّن من تقديم خدمات الحفر المتكاملة

المذكورة بموجب الأحكام الواردة في الاتفاقية الإطارية لخدمات الحفر المتكاملة، والتي تبلغ مدتها 40 عامًا بدءًا من 2018 (يُرجى الاطلاع على "معاملات الأطراف ذات العلاقة - الاتفاقية الإطارية لخدمات الحفر المتكاملة").

بموجب الاتفاقية الإطارية لخدمات الحفر المتكاملة، وافقت شركة أدنوك على التأكد من أن شركات الاستكشاف والإنتاج التابعة لمجموعة أدنوك سوف تطور الحد الأدنى المتفق عليه لكمية الآبار التقليدية والآبار غير التقليدية المحددة كنسبة مئوية متفق عليها (تزداد سنويًا) من إجمالي التكاليف المدرجة في الميزانية للحفر من قبل شركات الاستكشاف والإنتاج التابعة لمجموعة أدنوك واستكمال الآبار التقليدية والآبار غير التقليدية المحددة خلال السنة المالية المعنية. ومع ذلك، على عكس خدمات منصات الحفر، فإن شركات الاستكشاف والإنتاج التابعة لمجموعة أدنوك ليست ملزمة بشراء خدمات الحفر المتكاملة من شركتنا بصفة حصرية.

المبادرات البيئية والاجتماعية ومبادرات الحوكمة (ESG)

نحن ملتزمون بقوة بالمبادئ البيئية والاجتماعية ومبادئ الحوكمة ("ESG")، والتي تم دمجها تمامًا في أهدافنا الاستراتيجية. إذ تأتي هذه المبادئ في صميم أولوياتنا، وبوصفنا مقدم خدمات الحفر الرائد في دولة الإمارات، ندرك مسؤولياتنا المتمثلة في تشجيع اتباع الممارسات المستدامة في سياساتنا وعملياتنا ومجتمعنا. فقد عملنا على مواءمة أهدافنا الاستراتيجية لخلق قيمة مستدامة لجميع أصحاب المصالح المتمثلين في عملائنا، وموظفينا، ومجتمعنا، ومساهمينا.

المبادرات البيئية

نحن نرى أننا مسؤولين عن حماية صحة موظفينا وسلامتهم، وعن تقليل استهلاك الموارد والتحكم في الانبعاثات لضمان بناء نظام بيئي مستدام للأجيال القادمة. هذا وإننا نلتزم وسنلتزم دومًا بحماية البيئة وتعزيزها من خلال مراقبة أدائنا البيئي وإعداد تقارير به والاستمرار في تحسينه وتطويره في مجموعة من المجالات، من بينها: الطاقة، واستهلاك المواد، والانبعاثات، واستهلاك المياه، وإدارة النفايات.

المبادرات الاجتماعية

نحن ملتزمون بتعزيز ثقافة شاملة وتطبيق التنوع في القوى العاملة، فإن ضمان تحقيق العدالة، والمساواة، والتنوع في تعيين الأفراد، ومكافأة الموظفين، وتحفيزهم، والاحتفاظ بهم، وترقيتهم من الأمور الأساسية بالنسبة لنا.

الحوكمة

إن مجلس إدارتنا مسؤول مسؤولية تضامنية عن إدارتنا واستراتيجيتنا. كما يشرف مجلس الإدارة على مصالح أصحاب المصلحة، وعلى خلق ثقافة تهدف إلى إيجاد القيمة على المدى الطويل، إلى جانب وظيفة التدقيق

الداخلي، وفاعلية إدارة المخاطر الداخلية وأنظمة الرقابة. إن فريق الإدارة لدينا مكلف بأعمال الإدارة اليومية وهو مسؤول بشكل مستمر عن أعمالنا وعن تحسينها لخلق القيمة على المدى الطويل لمساهميننا.

أما فيما يتعلق بالأخلاقيات والامتثال، فإننا نسعى جاهدين لأداء جميع أنشطة الأعمال بمسؤولية وكفاءة وشفافية ونزاهة واحترام تجاه أصحاب المصلحة. حيث أنه من خلال القيام بذلك، فإننا نشجع ثقافة الأداء والتعاون والمسؤولية. هذا وتدعم هذه القيم كل ما نقوم به وتحدد التصرفات والسلوكيات اليومية لموظفينا.

الصحة والسلامة

يهدف نظام إدارة الصحة والسلامة لدينا إلى ضمان تشغيل جميع المنشآت والعمليات وفقاً لأعلى المعايير من أجل تحقيق التميز التشغيلي والسلامة. وبالفعل، فقد تم اعتماد نظام إدارة الصحة والسلامة لدينا لمطابقتها للمعايير وحصوله على شهادة الأيزو ISO 14001، وشهادة سلسلة تقييم الصحة والسلامة المهنية OHSAS 18001، وشهادة الأيزو ISO 50001. كما نفذ قسم الصحة والسلامة والبيئة لدينا ما يلي:

- برامج تدريبية مكثفة، وحملات وبرامج توعية لزيادة مستوى الوعي بالسلامة وتقليل إضاعة الوقت فيما يتعلق بالإصابات؛
- خطة مراجعة كل مدى خمس سنوات (2021-2025) لقياس مستوى الأداء في مجال الصحة والسلامة والبيئة (تشمل هذه الخطة عمليات تدقيق داخلية على الصحة والسلامة والبيئة، وعمليات تدقيق خارجية على الصحة والسلامة والبيئة، وعمليات تدقيق لمقدمي الخدمات).

يوضح الجدول التالي معلومات معينة فيما يتعلق بأداء قسم الصحة والسلامة والبيئة لدينا لكل من السنوات المالية الخمس الماضية:

إجمالي معدل الحوادث المسجلة (2)	معدل تكرار الإصابة المضبوطة للوقت (1)	الإصابة	السنة المنتهية في تاريخ 31 ديسمبر (ديسمبر)
1.21	0.29	0	2016
1.27	0.32	1	2017
1.12	0.33	2	2018
1.39	0.24	0	2019
1.66	0.51	0	2020

(1) يعكس معدل تكرار الإصابة المضيق للوقت للموظفين لكل مليون ساعة.

(2) يعكس إجمالي معدل الحوادث المسجلة للموظفين لكل مليون ساعة.

التأمين

لدينا وثائق تأمين -متى أمكن- توفر التغطية التأمينية لأصولنا وموظفينا، والتي نرى أنها تتوافق مع الممارسات العامة للأعمال في مجالنا ونرى أن مواصفات التأمين وحدود مبالغ التغطية التأمينية معقولة. هذا وتشمل المخاطر التي نقوم بالتأمين عليها وقوع خسائر أو أضرار بالممتلكات، وتوقف العمل بسبب عيوب في المواد، أو التصميم أو التركيب أو التجميع. وتطبق بعض الاستثناءات المتعارف عليها مثل الحروب، والأعمال الإرهابية، والتلوث البيئي. توفر وثائق التأمين الخاصة بنا تعويضًا مقابل المبالغ التي نُصبح ملتزمين بسدادها قانونًا كالتعويض عن الإصابة أو الخسارة أو الأضرار إلى طرف خارجي، والتي نتجت في إطار أعمالنا، ويجب أن يراعي التعويض مقابل إلحاق ضرر جوهري بممتلكاتنا والتعويض مقابل خسارة مخزون منتجاتنا، على أن يخضع ذلك في جميع الأحوال بمبالغ التحمل وحدود مبالغ التأمين التي نرى أنها معقولة. يُرجى الاطلاع على "المخاطر المتعلقة بالاستثمار- المخاطر المتعلقة بالقطاع والأعمال الخاصة بنا- قد تكون التغطية التأمينية الخاصة بنا غير كافية لتغطية الخسائر المحتملة التي قد نتكبدتها في حالة التوسع الإقليمي في الأسواق خارج دولة الإمارات العربية المتحدة".

الممتلكات

يوضح الجدول التالي معلومات بشأن ممتلكاتنا الأساسية، والتي تم تأجيرها جميعها مباشرة أو من الباطن من شركة أدنوك. يُرجى الاطلاع على "المخاطر المتعلقة بالاستثمار - المخاطر المتعلقة بالقطاع والأعمال الخاصة بنا - لا نمتلك الأرض التي تقع عليها أصولنا، وبالتالي نتعرض لاحتمال فقدان استخدام الأرض الضروري أو زيادة التكاليف للاحتفاظ بها والذي قد يؤثر سلبًا في نتائج عملياتنا ووضعنا المالي" و"معاملات الأطراف ذات العلاقة".

الموقع	الاسم	الوحدة	السعة	الملكية/الإدارة
1. أبو ظبي	مجمع الشيخ خليفة للطاقة 2	المقر الرئيسي	14,577.09 مترًا مربعًا	أدنوك
2. المصفح	MWH	مستودع	23,221 مترًا مربعًا	أدنوك
3. الظفرة	حبشان 14أ	المقر وورشة	543,038.16 مترًا	أدنوك

العمل	مربعًا	المعسكر المركزي	حباشان 1002	الظفرة	4.
المعسكر المركزي <td>90,000 متر مربع</td> <td>أدنوك</td> <td>حباشان 1002</td> <td>الظفرة</td> <td>4.</td>	90,000 متر مربع	أدنوك	حباشان 1002	الظفرة	4.
المعسكر المركزي <td>89,876 مترًا مربعًا</td> <td>أدنوك</td> <td>تعريفة تي 2</td> <td>الظفرة</td> <td>5.</td>	89,876 مترًا مربعًا	أدنوك	تعريفة تي 2	الظفرة	5.
المعسكر المركزي <td>90,000 متر مربع</td> <td>أدنوك</td> <td>مدينة زايد تي 1</td> <td>الظفرة</td> <td>6.</td>	90,000 متر مربع	أدنوك	مدينة زايد تي 1	الظفرة	6.
المعسكر المركزي <td>90,000 متر مربع</td> <td>أدنوك</td> <td>أصب تي 1005</td> <td>الظفرة</td> <td>7.</td>	90,000 متر مربع	أدنوك	أصب تي 1005	الظفرة	7.
المعسكر المركزي <td>90,000 متر مربع</td> <td>أدنوك</td> <td>حباشان تي 1025</td> <td>الظفرة</td> <td>8.</td>	90,000 متر مربع	أدنوك	حباشان تي 1025	الظفرة	8.
ورشة عمل <td>21,358.56 مترًا مربعًا</td> <td>أدنوك</td> <td>مخزن مركزي للمواد المتفجرة</td> <td>أبو الأبيض</td> <td>9.</td>	21,358.56 مترًا مربعًا	أدنوك	مخزن مركزي للمواد المتفجرة	أبو الأبيض	9.

الإيجار لمقرنا الرئيسي

وفقاً لاتفاقية تم توقيعها في 8 يونيو 2020 بخصوص إيجار مبنى تجاري، قمنا بتأجير مقرنا الرئيسي من شركة أدنوك والذي يقع في مجمع الشيخ خليفة للطاقة رقم 2 وذلك اعتباراً من 1 يناير 2020. هذا ويسري عقد الإيجار لمدة أولية مدتها سنة واحدة من تاريخ السريان وحيث أن هذه المدة قابلة للتجديد تلقائياً لفترات أخرى مدتها سنة واحدة.

العقارات الحكومية المؤجرة من قبل شركة أدنوك والمؤجرة لنا من الباطن

لقد أبرمنا اتفاقية إيجار سارية اعتباراً من 1 يناير 2020 فيما يتعلق بثمانية قطع أراضي (2-9 من قطع الأراضي في الجدول أعلاه) استأجرتها شركة أدنوك من حكومة أبوظبي وقامت بتأجيرها لنا من الباطن لمدة سنة واحدة، وهذه المدة قابلة للتجديد لفترات أخرى. هذا ويتم دفع مبلغ الإيجار السنوي للعقارات المؤجرة من قبلنا سنوياً بشكل كامل قبل بداية كل سنة من المدة المجددة لاتفاقية الإيجار المعنية.

بالإضافة إلى ذلك، فقد أبرمنا (1) اتفاقية إيجار بتاريخ 17 أغسطس من عام 2005 فيما يتعلق بأرض صناعية من دائرة البلدية والزراعة حيث قمنا بتأجير قطعة أرض رقم 7 تقع في منطقة المصفح بإمارة أبوظبي لمدة

30 سنة تنتهي في تاريخ 13 يناير 2025، و (2) اتفاقية إيجار لأرض صناعية مؤرخة 17 أغسطس 2005 حيث قمنا بتأجير قطعة أرض رقم 1 في منطقة المصفح بإمارة أبوظبي من دائرة البلدية والزراعة لمدة 30 عامًا تنتهي في تاريخ 26 مارس 2022.

عقارات شركة أدنوك المؤجرة من قبلنا

أبرمنا عقد إيجار وخدمات بتاريخ 1 مارس 2011 مع شركة الخدمات البترولية - إسناد ش.م.ع (وهي شركة تابعة مملوكة بالكامل لشركة أدنوك) للإقامة في واستخدام مساحة من الأرض داخل منطقة المصفح بإمارة أبوظبي، حيث أن الأرض والمرافق تتألف من: (أ) مستودع؛ (ب) مكتب؛ (ج) منطقة تخزين مفتوحة.

لقد أبرمنا اتفاقية منشأة تخزين بتاريخ 10 يوليو 2011 مع شركة أدنوك، نقوم بموجبها بتأجير مرافق تخزين لسجلاتنا المؤرشفة في شركة أدنوك لأرشيف الشركات في منطقة المصفح وفي المعهد البترولي ساس النخل. كما أن مدة هذه الاتفاقية هي سنة واحدة قابلة للتجديد تلقائيًا ما لم يتم إنهاء هذه الاتفاقية من قبل طرفي الاتفاقية.

الموظفون

بلغ عدد موظفي الشركة كما في 31 ديسمبر 2020 أكثر من 8,000 موظف، حيث يعمل 1,017 موظفًا منهم في كل من مكتبنا الرئيسي، والوظائف المؤسسية والإدارية وفي الدعم الميداني، كما يعمل 4,169 موظفًا منهم في قطاعنا البري. هذا ويعمل 1,836 موظف في قسم المنصات البحرية، إضافة إلى 708 من الموظفين في قطاع الجزر البحرية الاصطناعية إلى جانب 489 موظف يعمل في قطاع خدمات حقول النفط لدينا.

الملكية الفكرية

تم منحنا حقوق استخدام شعار مجموعة أدنوك وعلاماتها التجارية في بعض المواد الدعائية في بعض الدول. وبموجب الترتيبات والتعاملات التجارية المبرمة مع شركة بيكر هيوز، منحت شركة بيكر هيوز شركة أدنوك للحفر التراخيص اللازمة لاستخدام بضائعها ومعداتنا الخاصة، بما في ذلك البرامج المرخصة من قبل شركة بيكر هيوز مثل البرامج التجارية والبرامج الداخلية والبرامج غير التجارية. يُرجى الاطلاع على قسم "العقود الجوهرية - الاتفاقيات المبرمة مع شركة بيكر هيوز".

لا يوجد أي براءات اختراع مملوكة لنا أو مسجلة باسمنا في الوقت الحالي.

منحتنا مجموعة أدنوك ترخيصًا محدودًا غير حصريًا مقابل عوائد لاستخدام شعار مجموعة أدنوك، وعلاماتها التجارية والمواد الخاصة بها في كل من أفريقيا، وأوروبا، ودول مجلس التعاون الخليجي فيما يتصل بتقديم خدمات بعينها تتعلق بأعمال الحفر وما يرتبط بها من خدمات يتم تكليفنا بها. كما منحتنا مجموعة أدنوك الحق، رهنًا بمراعاة شروط وأحكام محددة واردة في اتفاقية استخدام العلامة التجارية، في التأجير من

الباطن للحقوق والتراخيص الممنوحة لنا بموجب اتفاقية استخدام العلامة التجارية إلى أطراف بعينها (بما يشمل شركاتها التابعة وأصحاب الامتياز). يُرجى الاطلاع على "معاملات الأطراف ذات العلاقة".

إن موقعنا الإلكتروني تحت اسم النطاق <https://adnoc.ae/adnoc-drilling> (مملوك من قبل مجموعة أدنوك).

تكنولوجيا المعلومات

يهدف قسم تكنولوجيا المعلومات لدينا إلى ضمان أن أنظمة تكنولوجيا المعلومات لدينا تعمل تتميز بأعلى المعايير التشغيلية. يتبع قسم تكنولوجيا المعلومات هيكلية تشغيلية والتي تهدف إلى ضمان التميز التشغيلي، وتتعلق هذه الهيكلية بما يلي: السياسات والإجراءات، والاستراتيجية، وأنظمة إدارة الخدمة، وإدارة المشاريع، وإدارة المخاطر، وإدارة أمن المعلومات. علاوة على ذلك، نفذ قسم تكنولوجيا المعلومات خطة التعافي من كوارث تكنولوجيا المعلومات التي تحدد إرشادات خطوة بخطوة لتطوير وصيانة وتنفيذ واستدعاء واستعادة خدمات تكنولوجيا المعلومات في حالة حدوث أي اضطراب في تكنولوجيا المعلومات. يُرجى الاطلاع على "معاملات الأطراف ذات العلاقة".

تمتلك شركة أدنوك، أو مجموعة شركات أدنوك، جميع البنية التحتية المادية لتكنولوجيا المعلومات التي توفر خدمات تكنولوجيا المعلومات لمستخدمي تكنولوجيا المعلومات في الشركات لدينا (بما في ذلك ثلاثة مراكز بيانات منفصلة). ومع ذلك، يتم استكمال / توفير بعض وظائف تكنولوجيا المعلومات من قبل مقاولين خارجيين، وهي: صيانة الأجهزة، ودعم الأنظمة، وتنفيذ الأنظمة، ودعم البرامج.

نظرة عامة عن القطاع

المقدمة

شركة ريستاد إنرجي (RE) ("ريستاد إنرجي")، شركة محدودة مؤسسة في النرويج تحت رقم السجل التجاري 887448892 وهي شركة مستقلة لأبحاث الطاقة واستقصاء معلومات الأعمال وتقدم البيانات والأدوات والتحليلات والخدمات الاستشارية للعملاء في مجال الطاقة. أعدت شركة ريستاد إنرجي النظرة العامة عن قطاع النفط والغاز العالمي بشكل مستقل وترى أن المعلومات التي يحتوي عليها هذا القسم تعتبر تمثيل حقيقي وواقعي ونزيه للقطاع والتوقعات ذات الصلة به ضمن الحدود المقبولة. ويعتبر هذا القسم مقدمة شاملة لسوق النفط والغاز العالمي، بما في ذلك قطاعات خدمات الحفر والآبار، مع التركيز بشكل خاص على منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. ولا يعتبر هذا القسم توصية بشراء أو عدم شراء أي أوراق مالية أو شركات معينة.

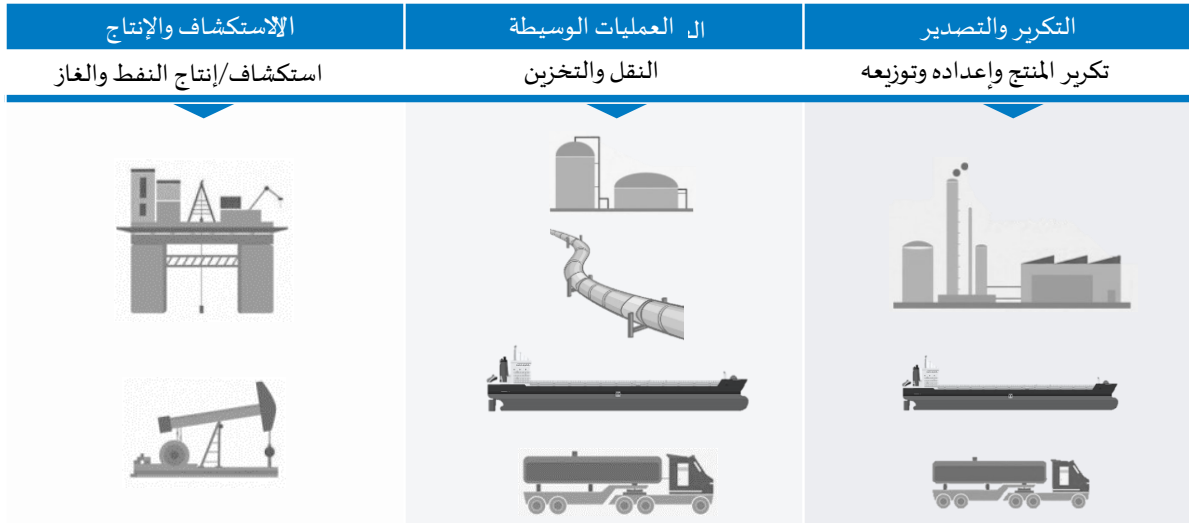
ولا تتحمل ريستاد إنرجي ولا الشركات التابعة لها تحت أي ظرف من الظروف المسؤولية عن أي أضرار مباشرة، أو غير مباشرة، أو عرضية، أو تبعية، أو خاصة تنشأ عن الوصول إلى المعلومات الواردة في هذا القسم أو فيما

يتعلق به، سواء كانت هذه الأضرار متوقعة أم لا وسواء تم إخطار ريستاد إنرجي بإمكانية حدوث مثل هذه الأضرار أم لا.

سلسلة القيمة للنفط والغاز (value chain)

غالبًا ما يتم تقسيم سلسلة القيمة (value chain) للنفط والغاز إلى ثلاث قطاعات رئيسية، ألا وهي: الاستكشاف والإنتاج (upstream)، والعمليات الوسيطة (midstream)، والتكرير والتصدير (downstream) كما هو موضح في الشكل 1. ويركز قطاع الاستكشاف والإنتاج بشكل أساسي على التنقيب عن حقول النفط الخام والغاز الطبيعي، فضلاً عن الإنتاج والمعالجة. وتُعرف هذه العملية بمرحلة الاستكشاف والإنتاج. ويركز قطاع خط العمليات الأوسط بصفة أساسية على تخزين ونقل النفط والغاز من مرحلة الاستكشاف والإنتاج إلى مرحلة التكرير والتصدير عبر شبكة من خطوط الأنابيب والشاحنات والسكك الحديدية وناقلات السفن والبواخر. وتركز المرحلة الأخيرة، ألا وهي التكرير والتصدير، على تكرير النفط الخام وتنقية الغاز الطبيعي. ويتم بيع وتسويق وتوزيع المنتجات وتجارة التجزئة للمنتجات النفطية، مثل الديزل والبنزين والنفثا في قطاع التكرير والتصدير. أدنوك للحفر هي مزود خدمة ضمن قطاع التنقيب/الإنتاج والاستكشاف.

الشكل 1: سلسلة القيمة للنفط والغاز



المصدر: ريستاد إنرجي

سلسلة القيمة لاستكشاف والإنتاج

يمكن تقسيم مرحلة الاستكشاف والإنتاج إلى مراحل أخرى من أنشطة النفط والغاز كما هو موضح في الشكل 2. وهي تعتبر المراحل الرئيسية لاستكشاف وإنتاج النفط والغاز.

تنقسم أنشطة الشركة إلى قسمين: الأنشطة البرية والبحرية. وبشكل عام، تخلق الأنشطة البحرية تحديات إضافية في جميع المراحل، مما يؤدي إلى تكاليف إضافية. وبالتالي، فإن الأنشطة البحرية هي أكثر استهلاكًا لرأس المال من الأنشطة البرية.

هناك قسم آخر في عمليات الشركة مرتبط باستخراج النفط التقليدي وغير التقليدي. يتم استخراج النفط التقليدي عن طريق استنفاد الضغط الطبيعي في الخزان، ربما بمساعدة الماء و / أو حقن الغاز. ان استخراج النفط غير التقليدي هو مصطلح مشترك لجميع طرق الاستخراج الأخرى.

الشكل 2: المراحل الرئيسية لنشاط الاستكشاف والإنتاج



المصدر: ريستاد إنرجي

وصف دورة الحياة

مرحلة الاستكشاف

تبدأ مرحلة الاستكشاف بالوصول إلى مساحات يُعتقد أنها تحتوي على ترسبات هيدروكربونية طبيعية. وهذا يمكن القيام به عن طريق مراحل الاستحواذ أو الاندماج أو تقديم العطاءات التي تتم في مراحل منح التراخيص من أصحاب الموارد. كما يمكن العثور على الهيدروكربونات على أعماق مختلفة في أماكن بأحجام مختلفة وخصائص متباينة. ولذلك يمكن أن يكون البحث عن الهيدروكربونات أمرًا صعبًا، وغالبًا ما تُستخدم التكنولوجيا المتقدمة لتحسين نتائج الاستكشاف. كما يمكن استخدام الدراسات السيزمية واستخدام الموجات الصوتية لرسم خريطة جيولوجية لمنطقة ما وكشف أهداف الحفر المحتملة.

يرتبط الاختلاف الرئيسي بين الاستكشاف البري والبحري بعناصر التكلفة الإضافية التي يتكبدها الاستكشاف البحري. وعادة ما يلزم أن تكون المعدات البحرية المتعلقة بنشاط الاستكشاف أكثر تقدمًا من الناحية التكنولوجية وأكثر قوة بالنسبة للعناصر مما يجعلها أكثر تكلفة في التشغيل من المعدات البرية.

مرحلة التطوير

يتم في مرحلة التطوير إعداد خطة حول أفضل طريقة لاستغلال الموارد الموجودة في مرحلة الاستكشاف. وبمجرد إنشاء الحقل، قد يدخل حيز الإنتاج لعدة سنوات. وبالتالي، يجب أخذ عدد كبير من العوامل في الاعتبار عند تطوير الحقل.

تتطلب مرحلة التطوير استثمارات رأسمالية كبيرة. وعادة ما تكون عمليات التطوير البحرية أكثر تكلفة من عمليات التطوير البرية، بسبب التحديات البيئية الإضافية والمتطلبات اللوجستية الأكثر تعقيدًا.

مرحلة الإنتاج

بمجرد اكتمال التطوير وبدء الحقل في الإنتاج، تبدأ مرحلة الحصاد لأنشطة التنقيب والاستكشاف. يزداد الإنتاج عادةً تدريجياً وصولاً إلى الذروة (غالباً ما يتم تقييد الإنتاج بواسطة قدرة المعالجة بالمنشأة) ثم يتم الإبقاء عليه عند هذا المستوى لعدة سنوات، قبل أن يبدأ الإنتاج بشكل طبيعي في الانخفاض مع استنفاد الأحجام وضغط المكامن.

مرحلة وقف التشغيل

يرتبط الجزء الأخير من دورة حياة الحقل بإيقاف تشغيل الحقل، حيث يتم ردم الآبار وتفكيك المرافق. واعتماداً على النظام التشريعي والمالي، قد يلزم رصد رأس مال لهجر الآبار. هذا وتتابين اللوائح المتعلقة بالهجر اختلافًا كبيرًا بين البلدان.

شركات الاستكشاف والإنتاج

إن الشركات العاملة، التي يشار إليها غالباً باسم شركات الاستكشاف والإنتاج، تحصل على تراخيص للتنقيب عن موارد النفط والغاز وإنتاجهما من الجهات التنظيمية.

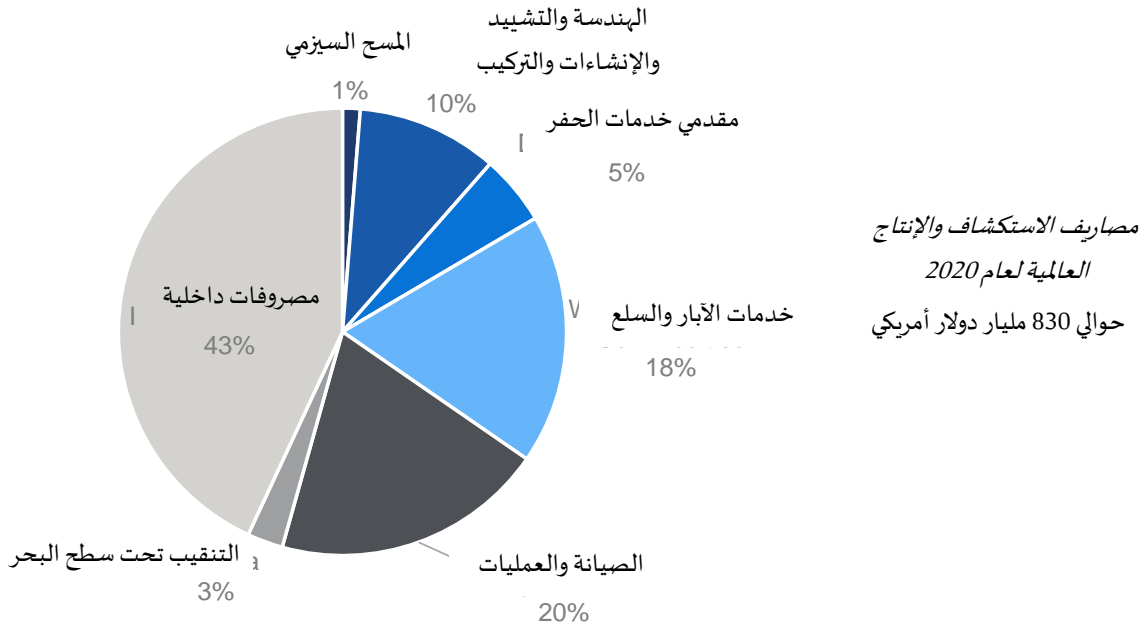
قطاعات خدمات حقول النفط وسلسلة القيمة

إن شركات خدمات حقول النفط تحقق إيراداتها من خلال تقديم الخدمات والأدوات إلى شركات الاستكشاف والإنتاج، فإن أحد العوامل الأساسية التي تحدد مستوى نشاط خدمات حقول النفط هو مستوى الإنفاق على الاستكشاف والإنتاج. تاريخياً، كان الإنفاق على الاستكشاف والإنتاج مدفوعاً بالقيمة الحالية وتوقعات أسعار النفط والغاز المستقبلية. يتم توزيع الإنفاق على الاستكشاف والإنتاج بين المراحل المعروضة في الشكل 2، مع احتفاظ الإنتاج بالجزء الأكبر.

ونظراً لأن مرحلة الإنتاج هي المرحلة التي تولد فيها الشركات العاملة تدفقاتها النقدية، فإن هذه الخدمات ذات الصلة تكون أكثر مرونة في مواجهة انخفاض أسعار النفط مقارنة بأنشطة الاستكشاف والتطوير.

الشكل 3 يوضح كيف يتم توزيع الإنفاق على الاستكشاف والإنتاج في عام 2020 بين هذه المجموعات.

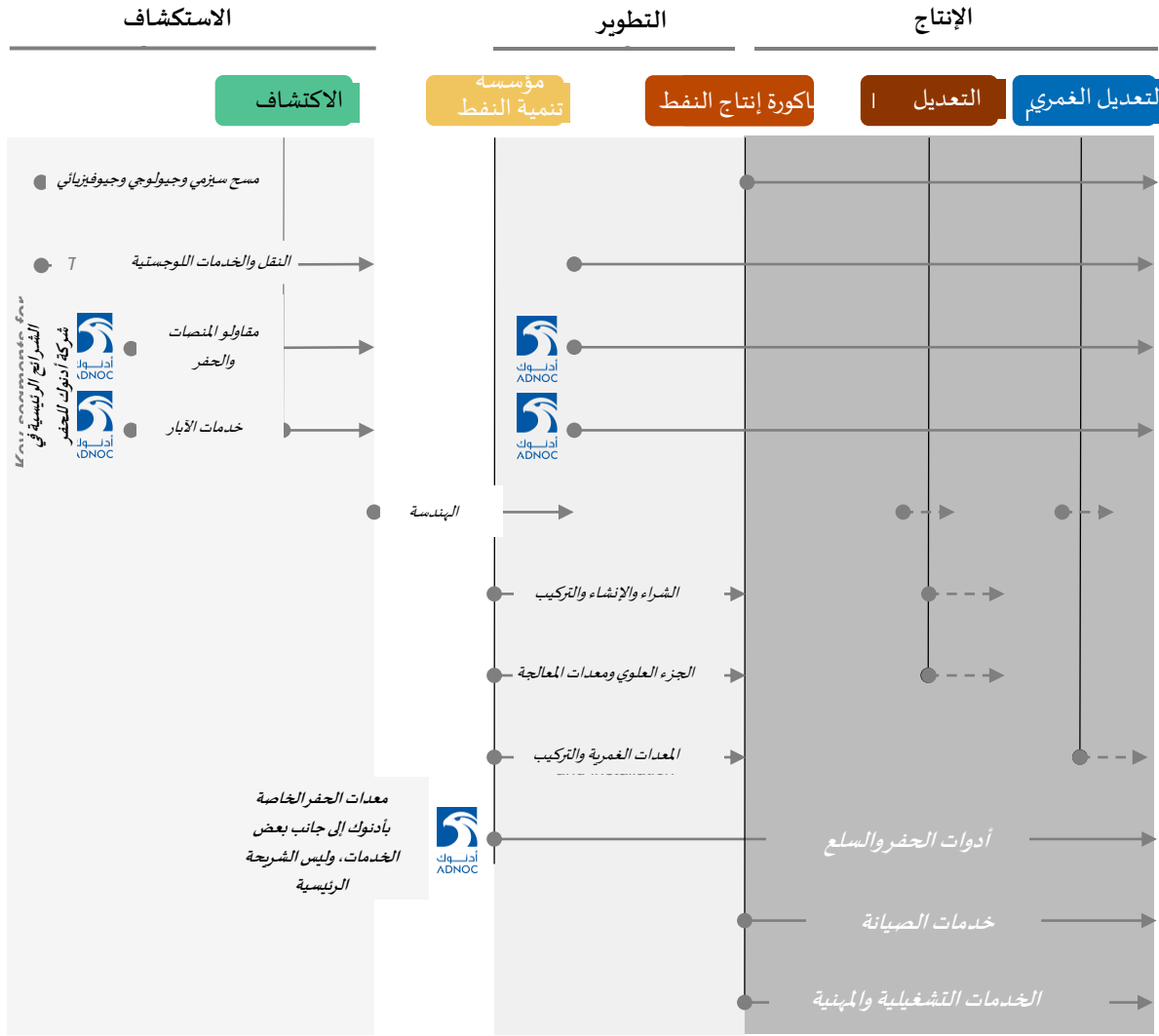
الشكل 3: الإنفاق العالمي على الاستكشاف والإنتاج 2020 حسب النوع



مصاريف الاستكشاف والإنتاج
العالمية لعام 2020
حوالي 830 مليار دولار أمريكي

المصدر: ريسناد إنرجي سيرفيس ديماند كيوب، أبريل 2021

الشكل 4 يوضح الجزء من دورة حياة الحقل الذي يتم فيه تقديم الخدمات المختلفة. الشكل 4: خدمات حقول النفط التي تحدد سلسلة القيمة لقطاع الاستكشاف والإنتاج



المصدر: ريستاد إنرجي

منصات الحفر وخدمات الآبار

تقدم شركة أدنوك للحفر خدمات لشركات الاستكشاف والإنتاج حيث تقوم بتأجير حفاراتها وتنفيذ خدمات الآبار.

مقدمة لعقود الحفر وخدمات الآبار

يغطي مقدمو خدمات الحفر وخدمات ومنتجات الآبار جميع خدمات حقول النفط المتعلقة بالآبار وهي تتباين طوال دورة حياة البئر.

بناء الآبار

يغطي قطاع بناء الآبار جميع الجوانب، سواء المعدات والخدمات اللازمة لإنشاء البئر وضمان سلامته الهيكلية. وبالإضافة إلى جهاز الحفر، فإن أنابيب الحفر ولقم الحفر هي بعض من المعدات الرئيسية المستخدمة في بناء الآبار.

استكمال بناء الآبار

يعمل قطاع بناء الآبار على تحضير البئر للإنتاج (أو الحقن) بطريقة تشغيلية منضبطة. ويمكن أن يتطلب استكمال البئر أدوات مثل مسدسات تنقيب لإنشاء فتحة داخل أنابيب الإنتاج للسماح بالاتصال بين الممكن وحفر الآبار والمقابس / الحشوات المستخدمة كحواجز لعزل السوائل والضغط داخل سلسلة الأنابيب.

التدخل في البئر

يغطي جزء التدخل في البئر أي عملية يتم إجراؤها على بئر نפט أو غاز خلال العمر الإنتاجي للبئر. تتمثل الأهداف الكامنة وراء هذه العمليات عادةً في إعادة تأكيد سلامة البئر أو تعزيز الإنتاجية.

ردم البئر وهجره

يعتبر ردم البئر وهجره من الأنشطة المتعلقة بإغلاق البئر بشكل دائم. وهذا يعني استعادة استكمال البئر وإنشاء حواجز لعزل التكوينات النفاذة والتشكيلات الحاملة للهيدروكربونات.

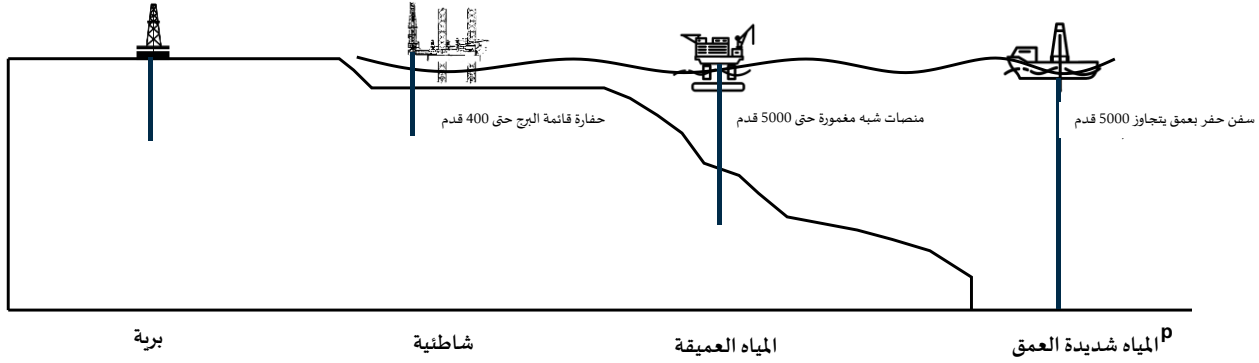
هياكل عقود الحفر

قد تختلف الاتفاقية التجارية بين الشركات التي تقدم الخدمات والمعدات وشركات الاستكشاف والإنتاج بشكل كبير، من حيث طريقة التعويض والخدمات المقدمة.

يمكن لمقدم خدمات الحفر تقديم خدمات الحفر فقط أو يمكنه إبرام عقد لخدمات الحفر المتكاملة. وتشمل عقود الحفر المتكاملة خدمات الآبار و / أو تخطيط وتصميم الآبار بالإضافة إلى الحفر. وفي هذه الاتفاقيات، يوفر مقدم خدمات الحفر الحفار والطاقم والمعدات والمواد وينظم جميع مساهمات الغير. منصات الحفر

يستخدم قطاع الحفر التعاقدية بشكل أساسي منصات الحفر البرية وحفارة قائمة البرج (jack-up rigs) ومنصات التنقيب شبه المغمورة من أجل توفير خدمات الحفر وبناء الآبار وصيانتها لشركات استكشاف وإنتاج النفط والغاز. يعتمد نوع وحدة الحفر التي سيتم استخدامها عادةً على الموقع وعمق المياه (راجع الشكل)، ولكن يتم تصنيف منصات الحفر (jack-ups) أيضًا بناءً على أبعاد مثل بيئة التشغيل والتنظيم والعمر / التوليد.

الشكل 5: فئات منصات الحفر الرئيسية



المصدر: ريستاد إنرجي

أنواع منصات الحفر

منصات الحفر البرية

يتم تصنيف منصات الحفر البرية على أساس قابلية النقل وأقصى عمق تشغيل. وغالبًا ما يعتمد الحد الأقصى لعمق التشغيل على الحجم الإجمالي لمنصة الحفر المقاس بالقدرة الحصانية.

ومن حيث قابلية النقل، يمكن تقسيم منصات الحفر البرية إلى منصات متحركة أو منصات تقليدية. ونظرًا لأنه يمكن نقل معظم منصات الحفر البرية (بما فيها التقليدية أيضًا)، فإن فئة قابلية النقل تشير إلى الجهد المبذول لتحريك نظام منصة الحفر بأكمله. يتم نقل منصات الحفر المتنقلة في شكل وحدات على عدة أجزاء معدودة (على سبيل المثال، نقل الصاري والهيك السفلي كوحدين كاملين). وهذه التصاميم شائعة في المناطق الصحراوية التي تنطوي على عمليات سريعة الحركة عبر المناطق المهجورة.

حفارة قائمة البرج (jack-up rigs)

حفارة قائمة البرج (jack-up rigs) عبارة عن وحدات ذاتية الرفع ومدعومة من الأسفل بثلاثة من بين أربعة قوائم فولاذية يمكن "رفعها" لأعلى وخفضها لأسفل لضبط سطح المنصة على أعماق المياه. تكون الوحدات متحركة ويمكن خفض قوائمها إلى أي قاع محيط طالما تم إنشاء أساس سفلي، وكان عمق المياه ضمن إمكانيات حفارة قائمة البرج (jack-ups).

السفن العائمة

تشمل السفن العائمة السفن شبه المغمورة وسفن الحفر. علمًا بأن وحدة الحفر شبه المغمورة عبارة عن وحدة عائمة بها عوامات كبيرة مغمورة توفر طفوًا لسطح الحفر الواقع فوق مستوى سطح البحر. وسطح الحفر والعوامات متصلة بأعمدة.

الفئات حسب عمق المياه

غالبًا ما يتم تصنيف وحدات الحفر البحرية من حيث قدرتها القصوى للوصول إلى أعماق المياه. لا يوجد معيار ثابت في القطاع لهذا التصنيف ولكن بشكل عام، تعمل حفارة قائمة البرج (jack-up rigs) عادة في المياه الضحلة والعوامات في المياه المتوسطة إلى فائقة العمق.

بيئة التشغيل

نادرًا ما تتعرض منصات الحفر التي تعمل في مناطق مثل البرازيل وغرب إفريقيا والخليج العربي وجنوب شرق آسيا وأجزاء من أستراليا لحالات طقس قاسية ويشار إليها على أنها مناطق معتدلة. ويُشار إلى منصات الحفر التي تعمل في المناطق ذات الرياح العاتية وحالات الطقس السيئة والبحر، والتي غالبًا ما تقترب بدرجات حرارة منخفضة كما هو ملاحظ على سبيل المثال في شمال غرب أوروبا وكندا، على أنها مناطق قاسية.

سوق النفط والغاز العالمي

الطلب على السوائل في ظل جائحة كوفيد-19

على مدى العقد الماضي، عززت المستويات المرتفعة من النمو الاقتصادي في جميع أنحاء الولايات المتحدة والصين والهند الطلب على السوائل في جميع القطاعات الرئيسية. ويمثل الطلب المرتبط بالنقل البري، سواء مركبات الركاب أو النقل الثقيل، قطاع النمو الرئيسي عبر مراكز الطلب الرئيسية. ومع ذلك، في عام 2019، أدت التوترات السياسية بين الولايات المتحدة والصين جنبًا إلى جنب مع التوقعات الاقتصادية السلبية إلى أدنى معدل نمو منذ الأزمة المالية. وقبل ظهور كوفيد-19، كانت التوقعات لعام 2020 تقترب من مستوى عام 2019.

وفي فبراير / مارس 2020، انتشر كوفيد-19 بسرعة في جميع أنحاء العالم. ومن أجل السيطرة على الوباء، نفذت الحكومات قيودًا بدرجات متفاوتة من الحدة، على سبيل المثال تدابير التباعد الاجتماعي وقيود السفر (إغلاق الحدود) وأنظمة الحجر الصحي وعمليات الإغلاق / حظر التجول. ولم تؤد هذه الإجراءات إلى خفض نشاط النقل بشكل كبير في جميع أنحاء العالم فحسب، بل أدت أيضًا إلى خفض النشاط في العديد من القطاعات الأخرى. وفي سوق النفط، كانت النتيجة انهيار الطلب على النفط على نحو لم نشهده من قبل بمعدل يصل إلى حوالي 10 ملايين برميل في اليوم.

توريد السوائل وأوجه التوازن

بعد انهيار الطلب على السوائل نتيجة لقيود كوفيد 19، انخفض سعر النفط، مدفوعًا أيضًا بصراع يتعلق بالعرض / الحصة السوقية بين روسيا والمملكة العربية السعودية. وفي أبريل 2020، اتفقت دول منظمة الأوبك + على تخفيضات إنتاج قياسية جديدة، وفيمايو، خفضت منظمة الأوبك + الإنتاج بنحو 10 ملايين برميل من إنتاج النفط الخام والمكثفات. وبالإضافة إلى ذلك، ساهمت قطاعات ومناطق التوريد الأخرى في انخفاض العرض، على سبيل المثال الولايات المتحدة (النفط الصخري / النفط الخفيف) وكندا. كما شهدت

العديد من البلدان الأخرى على مستوى العالم أيضًا مستويات إنتاج أقل خلال عام 2020 مقارنة بما كان متوقعًا قبل كوفيد 19. ومنذ يناير حتى مايو 2020، كانت السوق تعاني من فائض كبير في المعروض من السوائل، وتراكم المخزون من يناير حتى يونيو. وبعد خفض الإنتاج من قبل منظمة الأوبك + ودول أخرى، تحولت الأرصدة إلى عجز في منتصف عام 2020 مما أدى إلى زيادة أسعار النفط التي استقرت عند حوالي 40 دولارًا أمريكيًا للبرميل في النصف الثاني من العام. في يناير 2021، أعلنت المملكة العربية السعودية عن خفض آخر للإنتاج، وإلى جانب التفاؤل العام بشأن اللقاحات وعوامل إيجابية أخرى، ارتفع سعر النفط إلى مستويات ما قبل كوفيد 19. سوف يعتمد تعافي أسعار النفط في المستقبل على عدة أمور من بينها وضع فيروس كوفيد-19 والتعافي منه وسياسة الحصص لدى منظمة أوبك.

تأثير كوفيد-19 على سوق الغاز

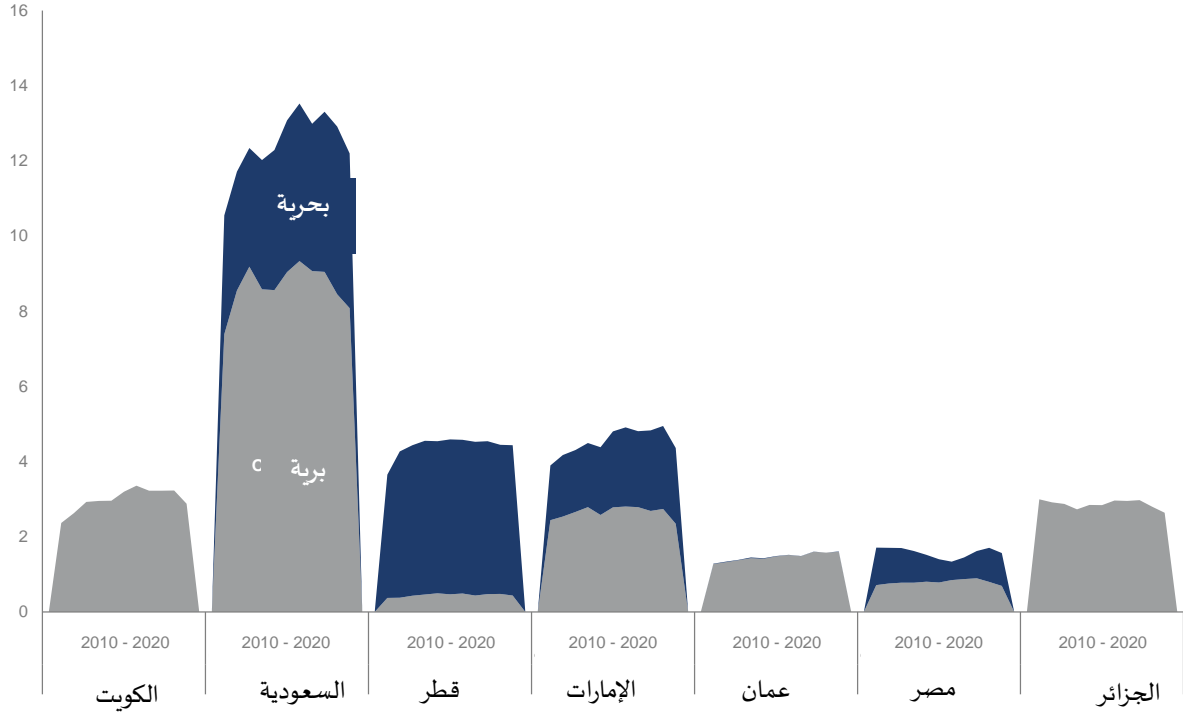
كانت أسواق الغاز العالمية تواجه بالفعل ظروفًا صعبة بالتزامن مع بدء انتشار جائحة كوفيد-19؛ فقد أدى الشتاء المعتدل وتزايد إمدادات الغاز الطبيعي المسال من الولايات المتحدة وروسيا، من بين دول أخرى، إلى انخفاض الأسعار لأدنى مستوياتها تاريخيًا خلال شتاء 2020/2019. ومع ذلك، أدى انخفاض الطلب على الغاز بسبب كوفيد-19 إلى انخفاض الأسعار بشكل أكبر خلال فصلي الربيع والصيف من عام 2020. ومع ذلك، على المستوى العالمي، فإن الطلب على الغاز في قطاع النقل (كوقود) يواجه مخاطر محدودة، وعلى هذا النحو تم حمايته إلى حد ما من خلال استخداماته الرئيسية، على سبيل المثال توليد الطاقة. وعلاوة على ذلك، فإن انخفاض أسعار الغاز يعني أن الغاز ظل قادرًا على المنافسة في قطاع الطاقة مقابل الفحم.

الاتجاهات العالمية للاستكشاف والإنتاج

في الفترة ما بين 2017-2019، زاد التدفق النقدي الحر لشركات الاستكشاف والإنتاج بشكل كبير، ويرجع ذلك بشكل أساسي إلى ارتفاع أسعار النفط وانخفاض مستوى التكلفة في الصناعة، وانخفاض نشاط تطوير الحقول الجديدة والحقول القائمة بشكل عام. ومع تحسن الظروف لشركات الاستكشاف والإنتاج، بالإضافة إلى توجهات السوق الأكثر إيجابية، ازداد نشاط الموافقات (قرارات الاستثمار النهائية) في الفترة 2017-2019.

سوق منصات الحفر في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

الشكل 6: إنتاج النفط والغاز في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، في البحر / البر مليون برميل نفط في اليوم



المصدر: ريسناد إنرجي يو كيوب، أبريل 2021

الإنتاج البري

يوضح الشكل 6 الرسم البياني أعلاه أن جميع البلدان السبعة الرئيسية لديها كميات كبيرة من الإنتاج البري، وبالتالي سيتم تضمينها جميعًا في هذا القسم.

الأسطول

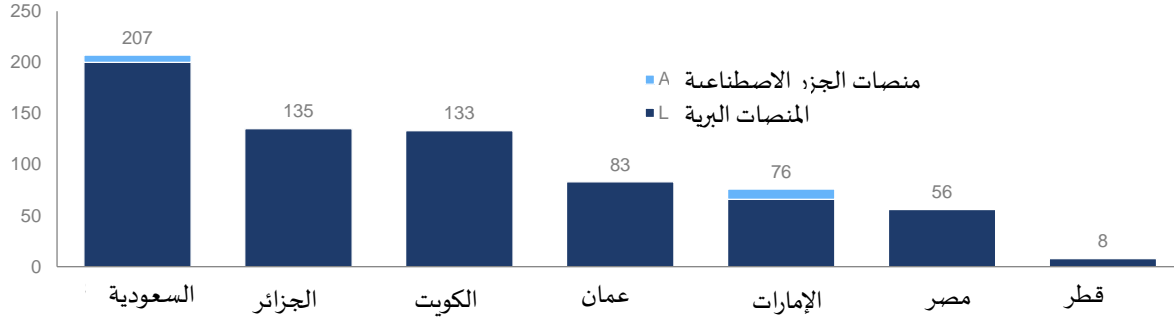
نظرة عامة

تستند بيانات إمدادات منصات الحفر البرية إلى تقارير الشركة. تشير البيانات إلى أن هناك حاليًا حوالي 700 منصة حفر أرضية في المنطقة، بما في ذلك منصات الحفر الأرضية العادية وتلك المستخدمة في الجزر الاصطناعية.

المنطقة

يوضح الشكل 7 المعروض من منصات الحفر لعام 2020 في كل دولة. ويقع معظم المعروض في المملكة العربية السعودية والكويت والجزائر. وتشير تقارير ريسناد إنرجي إلى وجود 5 منصات حفر برية فقط في قطر. كما أن الجزر الاصطناعية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لا توجد إلا في المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة.

الشكل 7: المعروض من منصات الحفر البرية 2020 في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا حسب الدولة عدد منصات الحفر



* لا يشمل منصات الحفر المتنقلة. المصدر: التقرير الصادر عن ريستاد إنرجي

النوع

تهيمن الوحدات بقوة 1000 إلى 2000 حصان على إمدادات الحفارات البرية في المنطقة، والتي شكلت في عام 2020 حوالي 79% من إجمالي العرض. وقد شكلت الوحدات الخفيفة (قوة 0 إلى 1000 حصان) والوحدات الثقيلة (قوة 2000+ حصان) شكلت 12% و9% على التوالي.

مالك / مقدم خدمات منصة الحفر

في القطاع البري، شركة سينوبك هي مقدم خدمات الذي لديه معظم الوحدات الموجودة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، تليها شركة أدنوك للحفر. يتكون أسطول أدنوك للحفر البري من وحدات ضمن أطراف تصنيف قوة الحصان بأكملها، ولكن يهيمن عليها القطاع 1001-1500. شركة أدنوك للحفر هي المشغل لمعظم الوحدات الموجودة في المنطقة. يتكون أسطول أدنوك للحفر البري من وحدات تقع ضمن أطراف التصنيف الكاملة، ولكن القطاع القياسي هو المهيمن.

يقع أسطول شركة أدنوك البري فقط في دولة الإمارات العربية المتحدة. وضمن القطاع البري، يركز عدد من المشاركين الآخرين في السوق نحو دولة واحدة، على سبيل المثال، المؤسسة الوطنية للأشغال في الآبار (الجزائر)، المؤسسة الوطنية للتنقيب (الجزائر)، وشركة أرامكو السعودية نابورس للحفر (السعودية).

العرض والطلب

تعتبر أرامكو السعودية إلى حد كبير المشغل الأعلى طلبًا على منصات الحفر، حيث تمثل حوالي 36% من طلب القطاع البري في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وتعد مؤسسة البترول الكويتية وشركة تنمية نفط عمان وشركة أدنوك البرية وشركة سوناطراك جهات التشغيل الأربعة الرئيسية الأخرى على مدار السنوات الخمس الماضية.

الحصة السوقية

على عكس سوق الإنتاج البحري حيث يتم احتساب الحصص السوقية على أساس التوريد المتعاقد عليه، يتم احتساب حصص السوق البرية على أساس إجمالي العرض لكل من مقدمي الخدمات. وتتميز الأسواق في قطر والإمارات العربية المتحدة ومصر بوجود مقدم خدمات منصات حفر رئيسي واحد يمتلك أكثر من 50٪ من المعروض من منصات الحفر في المنطقة، ويتمثل هؤلاء مقدمي الخدمات في الخليج العالمية للحفر (GDI) (100٪) والشركة (91٪) وشركة الحفر المصرية (EDC) (62٪) على التوالي. وفي الجزائر، تشكل المؤسسة الوطنية للأشغال في الآبار (ENTP) والمؤسسة الوطنية للتنقيب (ENAFOR) حوالي 85٪ من السوق. والحصص السوقية في المملكة العربية السعودية والكويت وعمان موزعة بالتساوي بين مقدمي الخدمات الموجودين في هذه البلدان.

المعدلات اليومية

من الصعب الحصول على البيانات الخاصة بالمعدلات اليومية كما في القطاع البري لأن العقود في هذا القطاع ليست بمثل شفافية القطاع البحري. وليس من غير المألوف أن يتم إبرام الاتفاقات من دون إتاحة التفاصيل، مثل الأسعار، للجمهور.

الإنتاج البحري

المملكة العربية السعودية وقطر والإمارات العربية المتحدة ومصر (من الدول الوحيدة ضمن بلاد محل التركيز بمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا) التي تمتلك إنتاجًا بحريًا كبيرًا، في حين تنتج الكويت والجزائر الهيدروكربونات البرية فقط، بينما تنتج عمان كمية ضئيلة من الإنتاج البحري. وبالتالي، سيركز قسم الإنتاج البحري على المملكة العربية السعودية وقطر والإمارات العربية المتحدة ومصر، مع إدراج عُمان في بعض أجزاء الأقسام الفرعية.

الأسطول

نظرة عامة

عند الحديث عن توريد منصات الحفر، فإن سنوات عمل منصات الحفر هي مقياس معروف. يتم احتساب سنوات عمل منصات الحفر على أنها عدد الأيام التي تكون فيها منصة الحفر جزءًا من التوريد ذي الصلة على مدار العام. وفي حال دخلت منصة حفر جديدة مثلًا إلى سوق معين في الأول من ديسمبر، فإن ذلك سيضيف $0.08 = 365/31$ سنوات عمل منصات الحفر إلى المعروض من منصات الحفر في ذلك العام. وفي حالة نقل منصة حفر بين المملكة العربية السعودية وسلطنة عُمان في منتصف العام، فستضيف منصة الحفر 0.5 سنة للمعروض في المملكة العربية السعودية و0.5 سنة للمعروض في عُمان.

ويتكون المعروض من الحفارات البحرية لعام 2020 في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا المحددة من 148 سنة منصة حفر، حيث إن 98٪ (144) منها عبارة عن منصات رفع و2٪ فقط (4) عبارة عن سفن عائمة. وتشمل هذه الأرقام جميع أجزاء المعروض، سواء منصات الحفر المتعاقد عليها أو منصات الحفر

المخزنة مع طاقم تشغيل أو من دون طاقم تشغيل. والحصة الكبيرة من منصات الرفع (jack-ups) هي نتيجة طبيعية لعمق المياه الضحلة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

المنطقة

تمتلك المملكة العربية السعودية الجزء الأكبر من المعروف تليها الإمارات العربية المتحدة. ويمتلك كلا البلدين مزيجًا بين منصات الحفر المستخدمة لفترات أقل وأكثر من 20 عامًا. كما تبرز قطر كدولة تهيمن عليها وحدات أحدث في حين أن العكس هو الحال بالنسبة لمصر.

النوع

يتم تصنيف غالبية أسطول منصات الرفع (jack-ups) (57%) في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا كوحدات قياسية. بينما يتم تصنيف 36% و7% كمنصات حفر ممتازة وذات مواصفات عالية على التوالي.

مالك / مقدم خدمات منصات الحفر

في عام 2020، كانت أدنوك للحفر أكبر شركة وطنية تقدم خدمات حفر منصات رفع (jack-ups) في المنطقة بإجمالي 20 وحدة منصة رفع قياسية. وتبرز شركتا "فالاريس" و "سي دريل" كمتعاقدتين تمتلكان أساطيل ذات مواصفات أعلى مقارنة بالجهات الفاعلة الأخرى.

العرض والطلب

أرامكو السعودية هي إلى حد كبير المشغل الأكثر طلبًا لمنصات الرفع (jack-ups) في المنطقة، حيث تمثل 46% من إجمالي الطلب في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وتعد أدنوك البحرية وقطر للبترول وشركة خليج السويس للبترول (جابكو) (GUPCO) وشركة نورث أويل آر إي (North Oil Company) شركات التشغيل الأربع الرئيسية الأخرى على مدار السنوات الخمس الماضية.

بعد الأزمة المالية، في الفترة من عام 2010 إلى عام 2014، عندما ارتفع سعر النفط ووصل إلى أكثر من 100 دولار أمريكي / برميل، زاد الطلب على منصات الرفع (jack-ups) في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بسرعة ووصل من حوالي 75 سنوات عمل المنصات في 2010 إلى أكثر من 100 سنوات عمل المنصات في 2014. في حين انخفض الطلب مرة أخرى في عامي 2016 و2017 في أعقاب تراجع أسعار النفط. وفي 2019، ازداد الطلب على منصات الرفع (jack-ups) في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا حيث وصل إلى حوالي 110 سنوات عمل المنصات واستمر كذلك في عام 2020.

الحصة السوقية

تتوزع الحصة السوقية والطلب على منصات الرفع (jack-ups) في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (الوحدات المتعاقد عليها) في الفترة من عام 2016 إلى عام 2020 بين المتعاقدين لكل دولة من الدول الرئيسية في قطاع التنقيب البحري؛ وهي السعودية، وقطر والإمارات ومصر. وتتوزع سوق مقدمي الخدمات منصات الرفع (jack-ups) في المملكة العربية السعودية على مجموعة من الشركات، حيث تعد شركة فالاريس أكبر مقدم خدمات ويمتلك أكبر 5 مقدمي الخدمات في المملكة العربية السعودية 3/2 إجمالي من الحصة السوقية وهي نسبة أصغر مقارنة بأكبر 5 مقدمي خدمات في الدول الأخرى. وفي مصر وقطر، تمتلك الجهات الفاعلة الخمس الأوائل أكثر من 80٪ من السوق بالكامل. وفي قطر، شركة الخليج الدولية للحفر هي الجهة الفاعلة الرئيسية بحصة 60٪ وفي مصر تهيمن شركة أنظمة الطاقة المتقدمة على السوق بحصة 45٪. وفي الإمارات العربية المتحدة، تمتلك شركة أدنوك للحفر حصة سوقية 100٪، ولكن نظرًا لأن الشركة تتعاقد من الباطن أيضًا مع موردين خارجيين، فإن حصتها التشغيلية / المباشرة في السوق تبلغ حوالي 63٪. كما أن أكبر 5 مقدمي الخدمات آخرين في الإمارات العربية المتحدة هم "شيلف للحفر" (Shelf Drilling (AUH)) وأوشن أويلفيلد" (Ocean Oilfield) و"نوبل دريلنج" (Noble Corporation) و"سايبم" (Saipem).

المعدلات اليومية

تحصل حاليًا منصات الرفع (jack-ups) المميزة والقياسية المتعاقد عليها في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا على معدل يومي يبلغ حوالي 60 ألف دولار أمريكي / يوم. ونظرًا لأن بيئة الحفر في هذه المنطقة تتميز عادةً بالمياه الضحلة والظروف المواتية، فإن غالبية منصات الرفع (jack-ups) المتعاقد عليها في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تعتبر قياسية ومتميزة.

حجم السوق في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

تتوقع ريستاد إنرجي أن يكون إجمالي نفقات الاستكشاف والإنتاج (باستثناء التكاليف الداخلية واستثمارات الغاز الطبيعي المسال البرية) في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (الجزائر، مصر، الكويت، عمان، قطر، المملكة العربية السعودية، الإمارات العربية المتحدة)، والتي يشار إليها غالبًا باسم سوق خدمات حقول النفط الإجمالية، حوالي 52 مليار دولار أمريكي في عام 2020. بلغت قيمة خدمات الآبار، التي تشمل جميع الخدمات المتعلقة بالحفر والتدخل وصيانة الآبار والردم والهجر، بالإضافة إلى أدوات وبيع الحفر، حوالي 11 مليار دولار أمريكي في عام 2020. حجم سوق الحفر

وتاريخياً، كانت قيمة السوق في حدود ما يقرب من 8-10 مليار دولار أمريكي سنويًا. ومقارنةً بالمناطق الأخرى على مستوى العالم، كان سوق الشرق الأوسط وشمال إفريقيا مستقرًا نسبيًا، حتى بعد الانكماش في عام 2014. وفي عام 2020، انخفضت قيمة سوق الحفر بنحو 25٪، لتصل إلى حوالي 7.5 مليار دولار أمريكي - وهو أدنى مستوى منذ عام 2011.

حجم سوق خدمات الآبار

على مدى السنوات العشر الماضية، كان سوق خدمات الآبار في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا مستقرًا مقارنة بالمناطق الأخرى على مستوى العالم. وفي عام 2020، خفضت دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وخاصة المملكة العربية السعودية، إنتاجها بسبب انهيار الطلب على السوائل بعد تفشي كوفيد - 19. وقد أدى ذلك بطبيعة الحال إلى تقليل نشاط الحفر وخدمة الآبار. وفي الفترة من عام 2019 إلى عام 2020، انخفض سوق خدمات الآبار في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بنسبة 25٪ تقريبًا، مقارنة بالمستوى العالمي البالغ نحو 35٪. وبحلول عام 2024 من المتوقع أن ترتفع القيمة الإجمالية لسوق خدمات الآبار في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بشكل معتدل في الفترة من عام 2021 إلى عام 2024.

3. بيان تطور رأس المال

الهيكل الحالي لرأس مال الشركة قبل بداية الطرح:

تأسست الشركة في 1972 برأس مال مقداره 100,000 (مئة ألف) دينار بحريني موزع على عدد 10,000 (عشرة ألف) سهم، قيمة كل سهم 10 (عشرة) دينار بحريني. وقد تم طرح الدرهم الإماراتي في التداول لأول مرة في 19 مايو 1973، ولذلك في وقت تأسيس الشركة في عام 1972، كانت عملة الدينار البحريني هي العملة الشائعة الاستخدام في أبوظبي. وقد تم زيادة رأس المال بموجب قانون رقم 4 لسنة 1981 ليصبح رأس مال الشركة بمبلغ 105,000,000 (مئة وخمسة مليون) درهم إماراتي موزع على عدد 100,050,000 (مئة مليون وخمسون ألف) سهم وقيمة كل سهم 100 (مئة) درهم إماراتي. ذلك وقد تم زيادة رأس المال بموجب قانون رقم 21 لسنة 2018 ليصبح رأس مال الشركة بمبلغ 400,000,000 (أربعمائة مليون) درهم إماراتي موزع على عدد 400,000,000 (أربعمائة مليون) أسهم عادية وقيمة كل سهم 100 (مئة) درهم إماراتي والتي تم اكتتابها بالكامل من قبل المساهم البائع وشركة بيكر هيويز.

قبل ادراج أسهم الشركة، ووفقاً لإعادة الرسملة قمنا بزيادة عدد أسهم الشركة من 4,000,000 إلى 16,000,000,000 من خلال رسملة 1,200,000,000 درهم من الأرباح المحتجزة وتخفيض القيمة الاسمية للسهم الواحد من 100 درهم إلى 0.10 درهم (ويشار إلى هذه العملية بـ "إعادة الرسملة"). لن تؤثر إعادة الرسملة على إجمالي النقد أو إجمالي حقوق المساهمين لدى الشركة.

سيقدم المساهم البائع 7.5% من رأس مال الشركة للبيع في الطرح ويحتفظ المساهم البائع بحق زيادة حجم الطرح في أي وقت قبل نهاية فترة الاكتتاب وفقاً لتقديره المطلق، وموافقة هيئة الأوراق المالية والسلع.

ويوضح الجدول التالي نسبة ملكية مساهمي الشركة من الأسهم (1) كما في تاريخ نشرة الاكتتاب بإجمالي 16,000,000,000 سهم بقيمة 0.10 درهم لكل سهم؛ و(2) بعد الطرح مباشرة على افتراض قيام المساهم البائع ببيع جميع الأسهم المعروضة

كما في تاريخ النشرة:

قبل الطرح

المؤسسون	عدد الأسهم	نسبة الملكية من رأس المال
----------	------------	---------------------------

شركة أدنوك	15,200,000,000	95%
شركة بيكر هيوز	800,000,000	5%

بعد الطرح³

المؤسسين	جنسية المؤسس	نوع الأسهم	عدد الأسهم	إجمالي قيمة الأسهم*	نسبة الملكية من رأس المال ⁴
شركة أدنوك	الإمارات العربية المتحدة	عادية	14,000,000,000	1,400,000,000	87.5%
شركة بيكر هيوز	سوق أبوظبي العالمي	عادية	800,000,000	80,000,000	5%

* استناداً على القيمة الاسمية

هيكل رأس مال الشركة عند الانتهاء من الطرح

عند الانتهاء من عملية الطرح، يصبح رأس مال الشركة المدفوع 1,600,000,000 موزع على 16,000,000,000 سهم بقيمة 0.10 درهم لكل سهم.

في حال تخصيص جميع أسهم الطرح، سيمتلك المؤسسين 92.5% (اثنا وتسعون ونصف بالمائة) من أسهم الشركة، على فرض قيام المساهم البائع ببيع كامل الأسهم المعروضة وعلى فرض أنه لم يتم زيادة حجم الطرح وقد قامت الشركة بتقديم خطتها إلى الهيئة حتى يطرح المساهم البائع 7.5% (سبعة ونصف بالمائة) من إجمالي رأس مال الشركة. يحتفظ المساهم البائع بحق زيادة حجم الطرح في أي وقت قبل نهاية فترة الاكتتاب وفقاً لتقديره المطلق، ووفقاً للقوانين المعمول بها وموافقة هيئة الأوراق المالية والسلع.

عدد أسهم المؤسسين	14,800,000,000 (أربعة عشر مليار وثمانمائة مليون)
إجمالي أسهم المكتتبين (على فرض تخصيص)	1,200,000,000 (مليار ومائتي مليون)

³ على فرض قيام المساهم البائع ببيع كامل الأسهم المعروضة وعلى فرض أنه لم يتم زيادة حجم الطرح.
⁴ على فرض قيام المساهم البائع ببيع كامل الأسهم المعروضة وعلى فرض أنه لم يتم زيادة حجم الطرح.

جميع أسهم الطرح وتتضمن جميع الشرائح المذكورة في هذه النشرة)	
المجموع	16,000,000,000 (ستة عشر مليار)

4. بيان بموقف القضايا والإجراءات والنزاعات المتعلقة بالشركة خلال الثلاث السنوات الأخيرة:

لا يوجد أي قضايا أو إجراءات جوهرية عالقة سواء كانت قانونية أو تحكيمية أو نزاعات ولا نعلم بأي إجراءات أو نزاعات عالقة أو قد تكون مصدر تهديد لنا.

5. بيان عدد وفئات موظفي الشركة:

بلغ عدد موظفي الشركة كما في 31 ديسمبر 2020 ما مجموعه 8,000 موظف، حيث يعمل 1,017 موظفاً منهم في كل من مكتبنا الرئيسي، والوظائف المؤسسية والإدارية وفي الدعم الميداني، كما يعمل 4,169 موظفاً منهم في قطاعنا البري، هذا ويعمل 1,836 موظف في قسم المنصات البحرية، إضافة إلى عدد 708 من الموظفين في قطاع الجزر البحرية الاصطناعية إلى جانب 489 موظف يعمل في قطاع خدمات حقول النفط لدينا.

6. السياسات المحاسبية المعتمدة والمعمول بها في الشركة:

تقوم الشركة بإعداد الحسابات الخاصة بها وفقاً للمعايير المحاسبية العالمية الصادرة عن مجلس المعايير المحاسبية الدولية ومتطلبات القوانين السارية في دولة الإمارات.

7. بيان بقروض الشركة والتسهيلات الائتمانية والمديونيات وأهم الشروط المتعلقة بها:

أبرمت الشركة عقد تمويل لأجل بقيمة 1,500,000,000 دولار أمريكي بتاريخ 8 نوفمبر 2018 ("اتفاقية التسهيلات") مع (1) بنك أبوظبي التجاري ش.م.ع، وبنك أمريكا ميريل لينش الدولي المحدود، وسيتي بنك ان ايه (فرع دولة الإمارات العربية المتحدة)، وبنك أبوظبي الأول التجاري ش.م.ع، وشركة ميزوهو بنك المحدود (Mizuho Bank LTD)، وشركة سوسايتيه جنرال بنك آند ترست انترناشونال (SGBTCI)، ومؤسسة سوميتومو ميتسوي للأعمال المصرفية - فرع مركز دبي المالي العالمي (Sumitomo SA)، ومؤسسة سوميتومو ميتسوي للأعمال المصرفية - فرع مركز دبي المالي العالمي (Mitsui Banking Corporation Branch DIFC - Dubai)، وبنك يوني كريدت النمسة (Unicredit Bank Austria AG)، وبنك الاتحاد الوطني ش.م.ع، بشكل مجتمع، (يشار إليهم بـ "المرتبتين")؛ (2) بنك أبوظبي الأول ش.م.ع، ومؤسسة سوميتومو ميتسوي للأعمال المصرفية فرع مركز دبي المالي العالمي - دبي (يشار إليهم مجتمعين بـ "المنسقين ومديري السجل")؛ (3) بنك أبوظبي الأول ش.م.ع ("وكيل التسهيلات")؛ و (4) بعض البنوك والمؤسسات المالية الأخرى.

حيث إن الغرض من اتفاقية التسهيلات هو لأغراض الشركة العامة (والتي تشمل، على سبيل المثال لا الحصر، دفع أرباح الأسهم، والمدفوعات مقابل المنتجات والخدمات لتطوير قدرات خدمات الحفر

المتكاملة ودفعت تكاليف المعاملات المرتبطة بالمنشأة). يجوز للشركة استخدام التسهيلات فقط عن طريق تسليم "طلب الاستخدام" مكتمل حسب الأصول إلى وكيل التسهيلات، في النموذج المرفق باتفاقية التسهيلات، وفقاً لشروط اتفاقية التسهيلات. ومع ذلك، فإن الشركة غير قادرة على تقديم "طلب الاستخدام" إذا كان نتيجة الاستخدام المقترح أكثر من خمسة قروض/ تمويلات ائتمانية مستحقة بموجب اتفاقية التسهيلات.

إن معدل الفائدة على كل قرض/تمويل ائتماني لكل فترة فائدة هو معدل النسبة المئوية سنويًا والذي يمثل إجمالي (1) الهامش البالغ نسبة 0.90٪ سنويًا؛ و (2) الليبور ("LIBOR").

يتعين على الشركة سداد مبلغ القرض/ التمويل الائتماني بعد خمس سنوات من تاريخ اتفاقية التسهيلات، ما لم تسدد الشركة القرض/ التمويل الائتماني قبل هذا التاريخ.

اتفاقية قرض المساهمين

لقد أبرمنا قرض للمساهمين بقيمة 1,250,000,000 دولار أمريكي (يُشار إليه بلفظ "التسهيل") مع شركة أدنوك بتاريخ 16 أغسطس 2021 (يُشار إليه بلفظ "اتفاقية قرض المساهمين"). ويتمثل الغرض من التسهيل في توفير التمويل لرأس المال العامل والأغراض المؤسسية العامة. ووفقاً لاتفاقية قرض المساهمين (1) سيكون تاريخ استحقاق التسهيل في 30 يونيو 2023، ما لم يتم تمديده أو إلغاؤه في حالة عدم الاستخدام أو سداد التسهيل وفقاً لشروط اتفاقية قرض المساهمين؛ و (2) تكون الفائدة هي إجمالي ستة (6) أشهر بمعدل فائدة الليبور بالإضافة إلى هامش بنسبة 1.2٪ سنويًا، وتُدفع مرتين سنويًا في 30 يونيو و31 ديسمبر من كل عام. ويُدفع المبلغ الأساسي للتسهيل عند الاستحقاق أو الإنهاء. ولا تحتوي اتفاقية قرض المساهمين على تعهدات الامتثال أو التحمل.

8. بيان الرهونات الحالية والأعباء الواقعة على أصول الشركة:

لا توجد رهونات أو أعباء حالية على أصول الشركة.

9. قرار مجلس الإدارة والجمعية العمومية بطرح الأسهم:

وافقت الجمعية العمومية للشركة بتاريخ 2 يونيو 2021 على:

- (1) طرح نسبة من أسهم الشركة للاكتتاب العام؛ و
- (2) تقديم طلب إدراج كافة أسهم الشركة في سوق أبوظبي للأوراق المالية.

10. لجنة المؤسسين:

عين المؤسسون لجنة ("لجنة المؤسسين") لتتولى إتخاذ كافة الخطوات والإجراءات الضرورية نيابةً عنه أو بالنيابة عن الشركة ولاستيفاء كافة الإجراءات اللازمة فيما يتعلق بعملية الطرح بما في ذلك التعامل مع الجهات المعنية.

تتألف لجنة المؤسسين من الأشخاص التالية أسماؤهم كممثلين لشركة أدنوك للحفر (ش.م.ع):

1. معالي الدكتور/ سلطان أحمد الجابر (رئيس)؛

2. السيد/ عبد المنعم الكندي (عضو)؛
3. السيد/ ياسر سعيد المزروعي (عضو)؛
4. السيد/ أحمد جاسم الزعابي (عضو)؛
5. السيد/ عبدالرحمن عبدالله الصيعري (عضو)؛
6. السيد/ سالم الدرعي (عضو)؛
7. السيد/ كلاوس فروليش (عضو)؛ و
8. السيد/ محمد سيف العرياني (عضو).

11. المخاطر المتعلقة بالاستثمار (مخاطر الاستثمار):

عوامل المخاطرة

ينطوي الاستثمار في الأسهم وحياتها على مخاطر مالية. ويتعين على المستثمرين المحتملين في هذه الأسهم مراجعة جميع المعلومات الواردة في هذه النشرة بعناية فائقة وينبغي عليهم الانتباه بشكل خاص للمخاطر التالية المرتبطة بالاستثمار في الشركة وفي الأسهم، والتي يجب أخذها جميعًا في الاعتبار مع جميع المعلومات الأخرى الواردة في هذه النشرة. هذا وفي حالة ظهور خطر واحد أو أكثر من المخاطر التالية، فقد يؤثر ذلك سلبيًا بشكل جوهري على أعمالنا أو وضعنا المالي أو نتائج عملياتنا أو سعر الأسهم وقد يخسر المستثمرون استثماراتهم بالكامل أو جزءًا منها. أن المخاطر الواردة فيما يلي قد لا تكون شاملة، ولا تتضمن بالضرورة جميع المخاطر المرتبطة بالاستثمار في شركتنا والأسهم الخاصة بها. قد تنشأ مخاطر وشكوك إضافية غير معلومة لنا حاليًا أو نعتبرها غير جوهرية في الوقت الحالي أو قد تصبح جوهرية في المستقبل وقد يكون لها تأثير جوهري سلبي على أعمالنا أو نتائج عملياتنا أو وضعنا المالي أو توقعاتنا أو سعر الأسهم.

المخاطر المتعلقة بالقطاع والأعمال الخاصة بنا

نحقق حاليًا معظم إيراداتنا من عملاء اثنين رئيسيين في دولة الإمارات العربية المتحدة، لذا قد يكون لفقدان أي منهما تأثير سلبي جوهري على أعمالنا ووضعنا المالي ونتائج عملياتنا.

نحقق حاليًا معظم إيراداتنا وتدفعاتنا النقدية من عملاء اثنين رئيسيين، هما شركة أدنوك البرية وشركة أدنوك البحرية، اللتين تشكلان جزءًا من شركات أدنوك العاملة في مجال الاستكشاف والإنتاج، وتخضعان أيضًا للسيطرة من قبل مساهمنا المسيطر. في الستة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2021، شاركت شركة أدنوك البرية بنسبة 55.7% بينما شاركت شركة أدنوك البحرية بنسبة 38.3% من إجمالي إيراداتنا. تنطوي جميع عقود الحفر الخاصة بنا على شروط ثابتة، ولكن قد يتم إنهاؤها مبكرًا بسبب أحداث معينة أو قد نفقدها في حالة حدوث تطورات غير متوقعة. يرجى الاطلاع على بند "تغطي ترتيباتنا التعاقدية مع شركة أدنوك البرية وشركة أدنوك البحرية عمومًا فترة أقصر من تلك المحددة في اتفاقية إطار خدمات منصة الحفر، وتحتوي على بنود وشروط لانتهاء العلاقة الاتفاقية، مما قد يؤدي إلى عقود قصيرة الأجل أكثر فاعلية لخدمات منصات الحفر ويمكن أن يكون لها تأثير سلبي جوهري على أعمالنا ووضعنا المالي وقرارات العمليات".

قد يكون لخسارة أي من هذين العميلين (أو عقود الحفر المبرمة معهم) أو انخفاض المدفوعات بموجب عقود الحفر هذه تأثير سلبي جوهري على أعمالنا ووضعنا المالي ونتائج عملياتنا. وبالمثل، فإن أي فشل في تجديد اتفاقية إطار خدمات الحفر الخاصة بنا مع أدنوك أو تغيير مستقبلي في هيكل الملكية لأي عميل من العميلين الرئيسيين يترتب عليه فقدان شركة أدنوك السيطرة عليهما قد يؤثر على اتفاقياتنا الحالية معهما، وبالتالي يكون لذلك تأثير سلبي جوهري على أعمالنا ووضعنا المالي ونتائج عملياتنا.

بالإضافة إلى ذلك، نتعرض لمخاطر الطرف الآخر نتيجة عقود الحفر المبرمة معهم. تعتمد قدرة أي طرف آخر على أداء التزاماته بموجب عقده المبرم معنا على عدد من العوامل الخارجة عن سيطرتنا، من بينها الأوضاع الاقتصادية العامة، وحالة قطاع الحفر البري والبحري، والأسعار السائدة للنفط والغاز الطبيعي، لا سيما الوضع المالي العام للطرف الآخر، ومعدلات التكاليف اليومية المستلمة، إضافة إلى مستوى النفقات اللازمة لاستمرار أعمال الحفر. وفي حال اخفاق الطرف الآخر في الوفاء بالتزاماته المقررة بموجب اتفاقية مبرمة معنا، فقد نتكبد خسائر، الأمر الذي قد يكون له تأثير سلبي جوهري على أعمالنا ووضعنا المالي وعلى نتائج عملياتنا.

تغطي ترتيباتنا التعاقدية مع شركة أدنوك البرية وشركة أدنوك البحرية عمومًا فترة أقصر من تلك المحددة في الاتفاقية الإطارية لخدمات منصات الحفر، وتحتوي على بنود لانتهاء العلاقة الاتفاقية، مما قد يؤدي إلى عقود قصيرة الأجل أكثر فاعلية لخدمات منصات الحفر ويمكن أن يكون لها تأثير سلبي جوهري على أعمالنا ووضعنا المالي وقرارات العمليات.

تضع الاتفاقية الإطارية لخدمات منصات الحفر المبرمة بيننا وبين أدنوك الأسس التي نقدم على أساسها، أو نوفر، خدمات منصة الحفر لشركات أدنوك العاملة في مجال الاستكشاف والإنتاج أو بالنيابة عنها. يرجى مراجعة بند "معاملات الأطراف ذات العلاقة - الاتفاقية الإطارية لخدمات منصات الحفر". تحدد الاتفاقية الإطارية لخدمات منصات الحفر الحد الأدنى من الشروط الأساسية المتفق عليها والعوائد التي قد نحققها، باستثناء ما هو منصوص عليه بخلاف ذلك في أي عقود شركة تشغيل حالية يتم إبرامها مع شركات أدنوك العاملة في مجال الاستكشاف والإنتاج. يرجى مراجعة بند "العقود الجوهرية - العقود المبرمة مع عملائنا" وبند "معاملات الأطراف ذات العلاقة - الاتفاقيات الرئيسية". حيث أن عقود الشركات العاملة هذه تتخذ الأشكال التالية:

- الاتفاقيات الرئيسية، والتي تتكون من اتفاقية شركة أدنوك الرئيسية البرية واتفاقية شركة أدنوك البحرية الرئيسية ("الاتفاقيات الرئيسية") مع شركة أدنوك البرية وشركة أدنوك البحرية، على التوالي؛
- و
- "العقود الثانوية" فيما يتعلق بكل منصة حفر صادرة وفقًا لبنود وشروط الاتفاقيات الرئيسية؛ و
- "أوامر المهام" فيما يتعلق بالأعمال والخدمات المقدمة المتعلقة بهذه الحفارات، الصادرة بموجب أحكام وشروط الاتفاقيات الرئيسية.

تغطي عقود الشركة العاملة لدينا فترات أقصر من المدة الأساسية البالغة 15 عامًا المنصوص عليها في الاتفاقية الإطارية لخدمات منصات الحفر. في حين تم تجديد أو تمديد جميع عقود شركائنا العاملة لفترات

إضافية وتظل سارية وفاعلة، إلا أنها تمنح شركة أدنوك البرية وشركة أدنوك البحرية الحق في إنهاء توفير خدمات منصة الحفر بدون ابداء سبب قبل نهاية الشروط الخاصة بكل منهما.

الإنهاء المبكر لأي من الاتفاقيات الرئيسية أو "العقود الثانوية" أو "أوامر المهام"، أو الفشل في تجديد هذه الاتفاقيات، قد يؤثر على ترتيبات منصات الحفر الحالية لدينا مع شركات أدنوك العاملة في مجال الاستكشاف والإنتاج وقد يكون له تأثير سلبي جوهري على أعمالنا المالية. يرجى مراجعة بند "معاملات الأطراف ذات العلاقة - الاتفاقيات الرئيسية".

تعتمد استراتيجيتنا على خطط إمارة أبو ظبي للنمو في قطاع النفط والغاز. وقد يكون لأي تغييرات في هذه الخطط تأثير سلبي جوهري على أعمالنا ونتائج عملياتنا ووضعنا المالي وتوقعاتنا المستقبلية.

في نوفمبر من عام 2020، اعتمد المجلس الأعلى للبترول السابق (حالياً المجلس الأعلى للشؤون المالية والاقتصادية) ميزانية بقيمة 448 مليار درهم إماراتي (والذي يمثل حوالي 122 مليار دولار أمريكي) للإنفاق على النفط والغاز الطبيعي على مدار السنوات الخمس المقبلة وتحقيق الاكتفاء الذاتي من الغاز بحلول عام 2030. وبناءً عليه، تخطط شركة أدنوك لرفع الطاقة الإنتاجية اليومية من النفط الخام من حوالي 4 ملايين برميل في عام 2020 ليصل إلى 5 ملايين برميل بحلول عام 2030 وقد اعتمدنا في توقعاتنا واستراتيجيتنا للنمو، بشكل جزئي على خطة للاستفادة من خطط النمو الخاصة بشركة أدنوك التي تهدف لزيادة إنتاج النفط الخام إلى 5 ملايين برميل وإنتاج مليار قدم مكعب من الغاز غير التقليدي يومياً بحلول عام 2030. ومع ذلك، في حالة حدوث أي تغييرات في خطة النمو الخاصة بشركة أدنوك قد تؤدي إلى انخفاض مستويات الأعمال المتوقعة لشركات أدنوك العاملة في مجال الاستكشاف والإنتاج (بما في ذلك العميلين الرئيسيين لدينا)، فقد يكون لذلك تأثير سلبي جوهري على أعمالنا ونتائج عملياتنا ووضعنا المالي وتوقعاتنا المستقبلية. يُرجى مراجعة بند "المخاطر المتعلقة بالقطاع والأعمال الخاصة بنا - يمكن أن يؤثر أي قرار مستقبلي من قبل منظمة أوبك للحد من حصص إنتاج النفط أو تقييده على إنتاج النفط من قبل شركة أدنوك وبالتالي يؤثر سلباً في أعمال الحفر وربما إيراداتنا وتدفقاتنا النقدية وربحيتنا" كما يرجى مراجعة بند "المخاطر المتعلقة بالقطاع والأعمال الخاصة بنا - نحقق حالياً معظم إيراداتنا من عميلين رئيسيين في دولة الإمارات العربية المتحدة، لذا قد يكون لفقدان أي منهما تأثير سلبي جوهري على أعمالنا ووضعنا المالي ونتائج عملياتنا".

يمكن أن تؤثر التقلبات في أسعار النفط والغاز الطبيعي بشكل سلبي على أعمال الحفر وربما على كل من إيراداتنا وتدفقاتنا النقدية وربحيتنا.

تعتمد عملياتنا التشغيلية على مستوى إنفاق شركات أدنوك العاملة في مجال الاستكشاف والإنتاج على أنشطتهم في مجالات الاستكشاف والتطوير والإنتاج. وتؤثر اتجاهات أسعار النفط والغاز الطبيعي على مستويات تلك الأنشطة على المدى القصير والمدى الطويل. وقد شهدت أسعار النفط والغاز الطبيعي، فضلاً عن مستوى أعمال الحفر والاستكشاف والإنتاج، تقلبات شديدة على مدار السنوات القليلة الماضية ومن المتوقع أن تظل متقلبة في المستقبل المنظور. ويعود سبب الانخفاض في أسعار النفط بشكل أساسي إلى عدة أمور من بينها زيادة المعروض من النفط الخام بالنسبة لحجم الطلب. تؤثر الأحداث العسكرية والسياسية والاقتصادية العالمية، بما في ذلك مبادرات منظمة الدول المصدرة للنفط ("أوبك") وأوبك +،

على كل من العرض والطلب على النفط والغاز الطبيعي. بالإضافة إلى ذلك، قد يتأثر أيضًا العرض والطلب على النفط والغاز الطبيعي بأحوال الطقس، واللوائح الحكومية (في كل من الولايات المتحدة وأماكن أخرى)، ومستويات طلب المستهلكين على النفط والغاز الطبيعي، والأوضاع الاقتصادية العامة، ومستويات إنتاج النفط والغاز من قبل الدول غير الأعضاء في منظمة أوبك، والقرارات التي تتخذها الدول صاحبة الإنتاج الأكثر تكلفة بالاستمرار في إنتاج النفط والغاز على الرغم من زيادة العرض ومدى توافر معدات الحفر والطلب عليها وسعة خطوط الأنابيب وتوافر مصادر الطاقة البديلة وأسعارها، وعوامل أخرى خارجة عن سيطرتنا.

بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن يؤثر انخفاض أسعار النفط والغاز الطبيعي أيضًا سلبيًا على نماذج التوقعات النقدية المستخدمة لتحديد ما إذا كانت القيم الدفترية لأصولنا طويلة الأجل تتجاوز التدفقات النقدية المستقبلية، مما قد يؤدي إلى انخفاض قيمة أصولنا طويلة الأجل في المستقبل. ويمكن أن يؤثر انخفاض أسعار النفط والغاز الطبيعي أيضًا في قدرتنا على الاحتفاظ بموظفي منصات الحفر المتمرسين ويؤثر في قدرتنا على الحصول على رأس المال اللازم لتمويل أعمالنا وتنميتها. ولا توجد أي تأكيدات بشأن مستوى الطلب المستقبلي على خدماتنا أو الظروف المستقبلية في قطاعات النفط والغاز الطبيعي وخدمات حقول النفط.

لطالما كان قطاع الحفر ذا طبيعة دورية على مر التاريخ ويتأثر بمستويات أسعار النفط والغاز وتقلباتها، حيث شهد فترات من ارتفاع الطلب وانخفاض توفر منصات الحفر، وارتفاع الأسعار اليومية، تعقبها فترات من انخفاض الطلب، وزيادة توفر منصات الحفر، وانخفاض الأسعار اليومية. ويمكن أن يكون للتغيرات في أسعار السلع تأثير كبير على طلب منصات الحفر، وقد تؤدي فترات ارتفاع عرض منصات الحفر إلى احتدام المنافسة في القطاع وتعطل منصات الحفر لفترات طويلة. بالإضافة إلى ذلك، قد يكون بعض المنافسين أكثر استعدادًا لتحمل فترات انخفاض الاستخدام والمنافسة بشكل أكثر فعالية من حيث السعر. بالإضافة إلى ذلك، نظرًا إلى أن أعمالنا تعتمد على مستوى الأعمال في قطاع النفط والغاز الطبيعي، فإن أي تحسين أو اكتشافات جديدة تشهدها تقنيات الطاقة البديلة التي تؤدي إلى زيادة استخدام أشكال بديلة من الطاقة وانخفاض الطلب على النفط والغاز الطبيعي يمكن أن يكون لها تأثير سلبي جوهري على أعمالنا ووضعنا المالي ونتائج عملياتنا.

إن أي قرار مستقبلي من قبل منظمة أوبك للحد من حصص إنتاج النفط أو تقييده يمكن أن يؤثر على إنتاج النفط من قبل شركة أدنوك وبالتالي من شأنه أن يؤثر سلبيًا على أعمال الحفر وربما على إيراداتنا وتدفقاتنا النقدية وربحيتنا.

على الرغم من خطط إمارة أبوظبي للنمو في قطاع النفط والغاز وخطط شركة أدنوك لزيادة إنتاج النفط الخام والغاز الطبيعي، يمكن لأي قرار مستقبلي من قبل منظمة أوبك للحد من حصص إنتاج النفط أو تقييده أن يؤثر على مستوى إنتاج شركة أدنوك من النفط وبالتالي التأثير سلبيًا على أعمالنا ووضعنا المالي ونتائج عملياتنا. يرجى مراجعة البند ("المخاطر المتعلقة بالقطاع والأعمال الخاصة بنا - تعتمد استراتيجيتنا على خطط إمارة أبوظبي للنمو في قطاع النفط والغاز. وقد يكون لأي تغييرات في هذه الخطط تأثير سلبي جوهري على أعمالنا ونتائج عملياتنا ووضعنا المالي وتوقعاتنا المستقبلية"). في 12 أبريل من عام 2020، وافقت منظمة أوبك + على خفض الإنتاج بمقدار 9.7 مليار برميل يوميًا في مايو ويونيو من عام 2020، وفي 6 يونيو من عام 2020 مددت خفض الإنتاج حتى يوليو من عام 2020. وبتاريخ 15 يوليو 2020، وافقت منظمة أوبك + على خفض سقف إنتاج النفط الحالي بنحو 1.6 مليون برميل يوميًا بدءًا من أغسطس 2020. بتاريخ 19

يوليو 2021، وافقت أوبك+ على تمديد اتفاقية ابريل 2020 حتى تاريخ 31 ديسمبر 2022 مع مزيد من التعديل التصاعدي للإنتاج الكلي بمقدار 500,000 برميل يوميًا. كما وافق أعضاء أوبك+ على تقييم تطورات السوق وأداء أعضاء أوبك+ في شهر ديسمبر 2021 والسعي لإنهاء تعديلات الإنتاج بحلول نهاية شهر سبتمبر 2022، وفقًا لظروف السوق. وفي شهر يوليو 2021، أفادت التقارير بأنه تم التوصل إلى اتفاق بين أعضاء أوبك+ لزيادة إنتاج أوبوبي من 3.176 مليون برميل إلى 3.65 مليون برميل اعتبارًا من شهر ابريل 2022. نظرًا للتقلبات الحالية في أسعار النفط الخام، فلا يمكننا التنبؤ بشكل كامل بمستوى أنشطة الاستكشاف والحفر والإنتاج لعملائنا وما إذا كان بعض عملائنا و / أو الموردين سيكونون قادرين على الحفاظ على عملياتهم والوفاء بالتزاماتهم وتعهداتهم. وإذا انخفضت أسعار النفط و / أو تدهورت الأوضاع الاقتصادية العالمية، فقد يكون هناك تأثير سلبي جوهري على السيولة والعمليات لبعض عملائنا وموردنا وشركاء الأعمال الآخرين، وهو الأمر الذي قد يكون له تأثير جوهري على أعمالنا ووضعنا المالي ونتائج عملياتنا.

نواجه مخاطر متعلقة بإنشاء نماذج أعمال جديدة وتنفيذها.

إننا نهدف إلى استكشاف نماذج أعمال مبتكرة مع العملاء والشركاء من أجل زيادة حصتنا في سلسلة القيمة، مع تحقيق نتائج أفضل لعملائنا في الوقت نفسه ومرونة طويلة الأمد لأعمالنا من خلال زيادة التعاون مع العملاء والتمايز والاستخدام. على الرغم من أن الهدف من نموذج الأعمال المبتكر يتمثل في توفير المزيد من فرص تحقيق الأرباح لنا، كما توجد مخاطر تتعلق بإنشاء نماذج أعمال جديدة وتنفيذها، لا سيما عندما تتضمن نماذج الأعمال وضع المخاطر أو المكافآت أو مخططًا ماليًا يختلف عن نموذج أعمالنا الأساسي. فعلى سبيل المثال، إننا نهدف إلى زيادة عدد منصات الحفر التي تقوم بعمليات حفر غير تقليدية واستهداف أعمال تحقق هامش ربح أعلى، بما في ذلك خدمات حفر وحقول نفط أكثر تكاملًا في إطار استراتيجيتنا المتمثلة في أن نصبح شركة رائدة إقليميًا في مجال التنمية غير التقليدية والحيوية، حيث نرى أن ذلك سيتيح لنا مصادر دخل إضافية. ومع ذلك، فإننا لا نتمتع بأي ميزة قانونية/تنظيمية مقابل منافسينا في تقديم هذه الخدمات في إمارة أبوظبي أو في أي مكان آخر. بالإضافة إلى ذلك، فإن تطوير الحقول غير التقليدية، والتي تعد محركًا رئيسيًا للنمو خاصة لقطاع خدمات حقول النفط، لا يزال في مرحلة التقييم وبالتالي قد لا يؤدي إلى النتائج المتوقعة. وإذا لم ننجح في تنفيذ نماذج أعمالنا الجديدة، فقد يكون لذلك تأثير سلبي جوهري على أعمالنا ووضعنا المالي ونتائج عملياتنا.

نتعرض نتيجةً للتوسع الإقليمي إلى انخفاض هوامش الربح ومزيد من المنافسة والمخاطر.

نحن الشركة الوحيدة المزودة لخدمات تأجير منصات الحفر إلى شركات أدنوك العاملة في مجال الاستكشاف والإنتاج وخدمات أعمال الحفر والإنجاز وما يتصل بها من خدمات أخرى في مجال الاستكشاف والإنتاج. وبالتالي، يجب توفير جميع منصات الحفر المطلوبة لعمليات الاستكشاف من قبلنا أو من خلالنا. لذلك، فإننا نعمل في ظروف السوق "المقيدة" التي تضمن الاستقرار، اعتمادًا على مستوى نشاط عملائنا.

علاوةً على ذلك، قد لا تتحقق الفوائد المتوقعة لأي توسع استراتيجي بالكامل، أو قد يتأخر تحققها عما هو متوقع، وقد يؤدي إلى عواقب تشغيلية ومالية، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، فقدان العملاء أو

الموردين أو الموظفين الرئيسيين، أو التصرف في أصول أو عمليات معينة، مما قد يكون له تأثير سلبي على أعمالنا ووضعنا المالي ونتائج عملياتنا.

بالإضافة إلى ذلك، فإن قطاع الحفر خارج سوق دولة الإمارات العربية المتحدة يتمتع بقدرة تنافسية عالية مع العديد من الشركات العاملة في القطاع. هذا ويتم منح عقود الحفر بشكل عام على أساس العطاءات التنافسية. وغالبًا ما تكون المنافسة السعرية الشديدة هي العامل الأساسي في اختيار مقدم الخدمات المؤهل للمهمة، إلى جانب مراعاة مدى توفر منصة الحفر والجودة والقدرة التقنية للخدمات والمعدات. تتنافس شركات الحفر التعاقدية بشكل رئيسي على المستوى الإقليمي، وقد تختلف المنافسة بشكل كبير من منطقة إلى أخرى في أي وقت معين. بالإضافة إلى ذلك، عند إبرام عقود جديدة مع عملاء خارج دولة الإمارات العربية المتحدة، قد لا نحصل على نفس مستوى الحماية الذي نستفيد منه حاليًا بموجب عقودنا في دولة الإمارات العربية المتحدة، مما قد يعرضنا لمستوى مخاطر أكبر مما نتحمله عادةً في عملياتنا التشغيلية في دولة الإمارات العربية المتحدة. يمكن نقل معظم منصات الحفر والمعدات المتعلقة بالحفر من منطقة إلى أخرى نتيجة التغيرات في مستويات النشاط وأوضاع السوق، مما قد يؤدي إلى زيادة المعروض من منصات الحفر والمعدات المتعلقة بالحفر في مناطق معينة، وبالتالي زيادة المنافسة السعرية. بالإضافة إلى ذلك، تأتي قدرتنا على الحفاظ على سجل قوي من السلامة من بين العوامل المهمة لتحديد منح المهام. إذا لم نتمكن من الحفاظ على قدرتنا التنافسية بناءً على هذه العوامل و / أو العوامل التنافسية الأخرى، فقد لا نتمكن من تقديم عطاءات تنافسية داخل الأسواق الخارجية، مما قد يؤثر سلبًا في أعمالنا ووضعنا المالي ونتائج عملياتنا وتدقيقاتنا النقدية. يرجى مراجعة البند "المخاطر المتعلقة بالقطاع والأعمال الخاصة بنا - نعتمد على شركة بيكر هيويز في تزويدنا بمعدات حصرية معينة لمزاولة أعمالنا ونطلب موافقة بيكر هيويز على استخدام معداتها خارج دولة الإمارات العربية المتحدة". بالإضافة إلى ذلك، لسنا مطالبين في إمارة أبوظبي بالحصول على تراخيص معينة لمزاولة أعمالنا حيث أن سلطة إجراء أعمالنا منصوص عليها بموجب قانون تأسيس الشركة. ومع ذلك، سنكون مطالبين في حالة التوسع الإقليمي بالحصول على تراخيص تشغيل معينة والحفاظ عليها وتجديدها من أجل توفير خدمات الحفر. ولا يوجد ما يضمن أننا سنتمكن من الحصول على جميع التراخيص المطلوبة و / أو الحفاظ عليها و / أو تجديدها، مما قد يؤثر سلبًا في أعمالنا ووضعنا المالي ونتائج عملياتنا.

قد تكون التغطية التأمينية الخاصة بنا غير كافية لتغطية الخسائر المحتملة التي قد نتكبدها في حالة التوسع الإقليمي في الأسواق خارج دولة الإمارات العربية المتحدة.

إننا نوفر جميع أنواع التأمين ونحافظ عليها من خلال إدارة تأمين مركزية على مستوى المجموعة تخضع لإدارة شركة أدنوك. ومع ذلك، ليس لدينا تأمينات تغطي جميع المخاطر التي قد تتعرض لها أعمالنا إذا قمنا بتوسيع عملياتنا على المستوى الإقليمي، وقد لا نتمكن من الحصول على التأمين أو الحفاظ عليه بنطاق التغطية التي نرغب فيه بأسعار معقولة. ونظرًا إلى أوضاع السوق، فقد ارتفعت أقساط التأمين ونسب التحمل لبعض وثائق التأمين الخاصة بنا ويمكن أن تستمر في الارتفاع. وقد تصبح بعض أنواع التغطية التأمينية غير متوفرة أو تصبح متاحة فقط بمبالغ تغطية منخفضة. وإذا كان علينا تحمل مسؤولية كبيرة لم نوفر لها التأمين الكافي، فقد يكون لها تأثير سلبي جوهري على أعمالنا ووضعنا المالي ونتائج عملياتنا. يرجى مراجعة القسم "وصف الأعمال - العمليات - التأمين".

قد يؤدي أي توسع في الأسواق خارج دولة الإمارات العربية المتحدة إلى زيادة مخاطر الامتثال المتعلقة بقوانين مكافحة الرشوة ومكافحة الفساد المعمول بها، والعقوبات التجارية المطبقة.

وقد نخضع نتيجة لأي توسع في الأسواق خارج دولة الإمارات العربية المتحدة لمتطلبات قوانين مكافحة الرشوة ومكافحة الفساد في البلدان الأخرى. وملتزم بمزاولة أعمالنا وفقًا لقوانين مكافحة الرشوة ومكافحة الفساد المعمول بها، وقد اعتمدنا سياسات وإجراءات تهدف لتعزيز الامتثال القانوني والتنظيمي لها.

بالإضافة إلى ذلك، إننا ندعم عملياتنا التجارية بتوفير العمالة والمعدات وقطع الغيار من مجموعة متنوعة من البلدان، بما في ذلك الولايات المتحدة ودول أعضاء في الاتحاد الأوروبي ودول في آسيا والمحيط الهادئ. نظرًا إلى الحركة الدولية للأصول والسلع والأشخاص والأموال التي تنطوي عليها عملياتنا التشغيلية، فإننا نخضع لقوانين ولوائح العقوبات الاقتصادية والتجارية ومراقبة الصادرات. وقد تسعى السلطات المعنية بموجب قوانين ولوائح العقوبات الاقتصادية والتجارية إلى تقييد ممارسات الأعمال وتعديل برامج الامتثال، مما قد يؤدي إلى تقييد أعمالنا وزيادة تكاليف الامتثال، ويؤدي في حالة حدوث أي انتهاكات إلى تعرضنا لغرامات وعقوبات وجزاءات أخرى.

ومع ذلك، إذا أخفقنا في الامتثال للعقوبات المطبقة من خلال برامج الامتثال لمراقبة التجارة الخارجية الخاصة بنا، فقد نتعرض لغرامات كبيرة أو جزاءات أو اتفاقيات تسوية مؤقتة أو عقوبات أو تقليص العمليات في بعض البلدان، مما قد يؤثر سلبيًا في أعمالنا ووضعنا المالي ونتائج عملياتنا. وبالمثل، إن اعتمادنا على مقدمي الخدمات الخارجيين من الباطن لأداء بعض الأجزاء في مشاريعنا يؤدي إلى نشوء مزيد من مخاطر الامتثال، حيث إن عدم امتثال الأطراف الخارجية قد يعرضنا لجزاءات أو عقوبات إضافية.

نعتد على شركة بيكر هيويز لتزويدنا بمعدات حصرية معينة لمزاولة أعمالنا ونحتاج موافقة بيكر هيويز على استخدام معداتها خارج دولة الإمارات العربية المتحدة.

نعتد على شركة بيكر هيويز في تزويدنا بمعدات حصرية خاصة بالحفر الموجه وتسجيل البيانات أثناء الحفر وكابلات الحفر، بالإضافة إلى بعض المواد الكيماوية السائلة الخاصة بالحفر والإكمال وعجائن الإسمنت / المواد الكيميائية للاستخدام في دولة الإمارات العربية المتحدة على النحو المنصوص عليه في الاتفاقية الإطارية التجارية المبرمة مع شركة بيكر هيويز، كما تزودنا شركة بيكر هيويز بخدمات الصيانة والإجراءات التشغيلية فيما يتعلق بالمعدات المذكورة. بالإضافة إلى ذلك، توفر لنا شركة بيكر هيويز كافة البرامج اللازمة لتشغيل المعدات المقدمة. (يرجى مراجعة القسم "العقود الجوهرية - الاتفاقيات المبرمة مع شركة بيكر هيويز"). تقدم شركة بيكر هيويز خدمات معينة وتوفر معدات معينة في مناطق لا نمتلك فيها الخبرة اللازمة. وقد يكون لإخفاق شركة بيكر هيويز في تزويدنا بالمعدات المطلوبة أو عجزها عن ذلك تأثير سلبي على قدرتنا على إدارة أعمالنا، مما قد يؤثر سلبيًا على أعمالنا ووضعنا المالي ونتائج عملياتنا. على الرغم مما تقدم، ابتداء من يوم 1 يناير 2022، إلى الحد الذي نتعذر فيه شركة بيكر هيويز على تزويدنا بأي معدات مطلوبة، فبالتالي يحق لنا الحصول على المعدات المطلوبة من أطراف خارجية.

بالإضافة إلى ذلك، يخضع استخدام معدات خدمات الحفر المتكاملة وقطع الغيار والمواد الاستهلاكية والبرامج التي توفرها إحدى الشركات التابعة لمجموعة بيكر هيويز خارج دولة الإمارات العربية المتحدة لشروط معينة، بما في ذلك تتمتع شركة بيكر هيويز بحقوق تقاسم الأرباح بموجب عقود العملاء ذات الصلة. وإذا استخدمنا أيًا من هذه السلع والخدمات المشمولة بحقوق الملكية خارج دولة الإمارات العربية المتحدة أو سمحنا باستخدامها لأي طرف خارجي بما يتعارض مع أحكام الاتفاقية الإطارية التجارية، سيتعين علينا سداد مدفوعات معينة إلى شركة بيكر هيويز بناءً على سعر هذه السلع ويحق لشركة بيكر هيويز اتخاذ إجراءات معينة مثل رفض تقديم الصيانة و / أو قطع الغيار و / أو أي خدمات ذات صلة فيما يتعلق بهذه السلع، مما قد يحد من قدرتنا على إجراء عملياتنا التشغيلية خارج دولة الإمارات العربية المتحدة، وهو الأمر الذي قد يؤثر بدوره سلبًا على أعمالنا ووضعنا المالي ونتائج عملياتنا.

نعتد على شركة أدنوك في تزويدنا بخدمات معينة لمزاولة أعمالنا، وتتم عملياتنا التشغيلية تحت الاسم التجاري "أدنوك" وفقًا لاتفاقية استخدام العلامة التجارية المبرمة مع شركة أدنوك.

في تاريخ الإدراج أو قبله، سوف نبرم اتفاقية خدمات مساهمين (Shareholder Services Agreement) مع شركة أدنوك والتي بموجبها توافق شركة أدنوك على تزويدنا ببعض خدمات الخزينة والتأمين وغيرها من الخدمات لدعم أعمالنا. وإذا أخفقت شركة أدنوك في تقديم هذه الخدمات، فسيتعين علينا إما التعاقد مع مزود آخر لهذه الخدمات، أو تطوير القدرة على أداء هذه الخدمات داخليًا، وقد يستغرق أي من هذين الخيارين وقتًا طويلًا ويؤدي إلى تحملنا مزيد من التكاليف. وبالتالي، قد يكون لعدم قدرة شركة أدنوك على تزويدنا بهذه الخدمات أو عدم رغبتها في ذلك تأثير سلبي جوهري على أعمالنا ووضعنا المالي ونتائج عملياتنا. يرجى مراجعة القسم "معاملات الأطراف ذات العلاقة - اتفاقية خدمات المساهمين".

بالإضافة إلى ذلك، نعتقد أن نجاح عملياتنا يعتمد جزئيًا على السمعة الإيجابية المستمرة والقيمة السوقية والشهرة المرتبطة بالعلامة التجارية لشركة أدنوك. وترتبط العلامة التجارية لشركة أدنوك، إلى جانب عملياتنا، بعمليات شركة أدنوك والعديد من الشركات الأخرى التابعة لشركة أدنوك. قد يكون لتضاؤل قيمة العلامة التجارية لشركة أدنوك لأي سبب من الأسباب أو أي أحداث أو تطورات سلبية تأثيراً سلبياً على التصور السوقي للعلامة التجارية لشركة أدنوك أو على قيمتها، بما في ذلك بسبب أنشطة الشركات الأخرى التابعة لشركة أدنوك وعملياتها والتي لا نملك السيطرة عليها، تأثير سلبي جوهري على أعمالنا ووضعنا المالي ونتائج عملياتنا. ولا يوجد ما يضمن أننا سننجح في التفاوض بشأن الاستخدام المستمر للاسم التجاري لشركة أدنوك، أو أن الرسوم التي سنلتزم بدفعها إلى شركة أدنوك لن يكون لها تأثير سلبي جوهري على نتائج عملياتنا أو وضعنا المالي. يرجى مراجعة القسم "معاملات الأطراف ذات العلاقة - اتفاقية استخدام العلامة التجارية".

سيتعين علينا تعويض شركة أدنوك بموجب معظم الاتفاقيات المبرمة معها عن الأضرار التي قد تتكبدها فيما يتعلق بأداء خدماتها.

يتعين علينا تعويض شركة أدنوك وشركاتها التابعة ومديريها ومسؤوليها وموظفيها وممثليها عن أي مطالبات أو مطالب تنشأ نتيجة قيامنا بخرق لاتفاقية استخدام العلامة التجارية، بما في ذلك (على سبيل المثال لا الحصر) أي خرق يؤدي إلى الإضرار بسمعة شركة أدنوك أو شهرتها المرتبطة بعلاماتها التجارية.

قد يكون لأي ضرر يلحق بسمعتنا وعلاقتنا التجارية تأثير سلبي على أعمالنا.

تعتمد أعمالنا جزئيًا على الحفاظ على علاقات جيدة مع العملاء والشركاء والموردين والموظفين والجهات التنظيمية. وقد تؤدي ظروف أو أحداث معينة إلى الإضرار بسمعتنا أو الإضرار بعلاقتنا التجارية بشكل علني بالإضافة إلى أنه قد يكون لها تأثير مالي مباشر علينا. وقد يؤدي أي ضرر يلحق بسمعتنا و / أو علاقتنا إلى خسارة أعمال في المستقبل، مما قد يؤثر سلبيًا في أعمالنا ووضعنا المالي ونتائج عملياتنا.

نعتمد على الموردين وشركات التصنيع ومقدمي الخدمات الخارجيين في توفير المعدات والمكونات وقطع الغيار المستخدمة في عمليات الحفر والتحويلات والتحسينات والإنشاءات الخاصة بمنصات الحفر.

إننا نتعرض نتيجة اعتمادنا على الموردين وشركات التصنيع ومقدمي الخدمات الخارجيين في توفير المعدات والخدمات للتقلبات في جودة هذه العناصر وسعرها وتوافرها. وقد لا تتوفر بعض المكونات وقطع الغيار والمعدات التي نستخدمها في عملياتنا إلا من قبل عدد قليل من الموردين أو شركات التصنيع أو مقدمي الخدمات. يقع إخفاق واحد أو أكثر من الموردين أو شركات التصنيع أو مقدمي الخدمات الخارجيين في توفير المعدات أو المكونات أو قطع الغيار أو الخدمات، سواء كان ذلك بسبب قيود السعة، أو تعطل الإنتاج أو التسليم، أو زيادة الأسعار، أو مشكلات مراقبة الجودة، أو عمليات الاسترداد، أو نقص توافر قطع الغيار والمعدات، خارج سيطرتنا ويمكن أن يؤدي إلى تعطيل عملياتنا بشكل جوهري أو يؤدي إلى تأخير عقود الحفر أو إعادة التفاوض عليها أو إلغائها، مما يتسبب في خسارة أعمال الحفر المتراكمة المتعاقد عليها و / أو الإيرادات، وكذلك زيادة تكاليف التشغيل.

تعتمد عملياتنا التشغيلية أيضًا على قطع الغيار والمعدات الاستهلاكية لصيانة أسطولنا وإصلاحه، كما نعتمد أيضًا على توريد الخدمات الإضافية، بما في ذلك القوارب وطائرات الهليكوبتر الخاصة بالتوريدات. ويمكن أن يؤثر النقص في المواد أو عيوب التصنيع أو التأخير في تسليم قطع الغيار أو المعدات أو المواد الأخرى الضرورية أو عدم توفر الخدمات الإضافية بشكل سلبي على عملياتنا المستقبلية ويؤدي إلى زيادة وقت تعطل منصات الحفر والتأخير في إصلاح أسطولنا وصيانته.

بالإضافة إلى ذلك، قد يتأثر الموردون وشركات التصنيع ومقدمو الخدمات سلبيًا بالتغيرات في أوضاع القطاع أو الأوضاع الاقتصادية العالمية. وإذا قام بعض الموردين وشركات التصنيع ومقدمي الخدمات بتقليص أعمالهم أو إيقافها نتيجة لأي أوضاع من هذا القبيل، فقد يؤدي ذلك إلى انخفاض الإمدادات أو المعدات المتاحة لنا أو انقطاعها و / أو زيادة كبيرة في سعر هذه الإمدادات والمعدات، مما قد يؤثر سلبيًا في أعمالنا ووضعنا المالي ونتائج عملياتنا.

قد يؤدي تدهور الأداء الآمن الخاص بنا إلى انخفاض الطلب على خدماتنا.

تخضع معايير الوقاية من الحوادث في قطاع النفط والغاز الطبيعي لسياسات وإجراءات السلامة وممارسات السلامة المعمول بها ومتطلبات السلامة الخاصة بالعملاء وتشريعات الصحة والسلامة. وتعتبر السلامة عاملاً

رئيسيًا يجب أن يضعه العملاء في الاعتبار عند اختيار شركة الحفر. وقد يؤدي تدهور أداء السلامة لدينا إلى انخفاض الطلب على الخدمات، وقد يكون لذلك تأثير سلبي جوهري على أعمالنا ووضعنا المالي ونتائج عملياتنا. نخضع لقوانين وقواعد وتشريعات وإرشادات الصحة والسلامة المختلفة التي يمكن أن تعرضنا لمسؤولية جوهرية أو تزيد من التكاليف التي نتحملها أو تؤدي إلى انخفاض الطلب على خدماتنا.

تنطوي أعمالنا على العديد من مخاطر التشغيل، والتي قد تعرضنا لأضرار بالسمعة، وكذلك مطالبات المسؤولية في بعض الحالات.

تخضع عملياتنا التشغيلية للمخاطر المعتادة الكامنة في حفر آبار النفط والغاز، مثل الانفجارات، وتلف المكامن، وفقدان الإنتاج، وفقدان السيطرة على البئر، وفقدان أعمدة الحفر أو التصاقها، وتعطل المعدات، والحرائق، والانفجارات، والتلوث، مما قد يؤدي إلى الإضرار بسمعتنا (يرجى مراجعة "المخاطر المتعلقة بالاستثمار- المخاطر المتعلقة بالأعمال والقطاع الخاصة بنا - قد يكون للضرر الذي يلحق بسمعتنا وعلاقتنا التجارية تأثير سلبي على أعمالنا"). يتطلب الحفر التعاقد استخدام المعدات الثقيلة وينطوي على التعرض لظروف خطيرة، مما قد يعرضنا لمطالبات المسؤولية من قبل الموظفين والعملاء والأطراف الأخرى. ويمكن أن تسبب هذه المخاطر إصابات شخصية أو خسائر في الأرواح، أو تلفًا شديدًا للممتلكات والمعدات، أو تحطمها، أو تلوثًا أو ضررًا بيئيًا، ومطالبات من قبل أطراف خارجية أو العملاء وتعليق العمليات. ويخضع أسطولنا البحري أيضًا للمخاطر الكامنة في العمليات البحرية، سواء أثناء التواجد في الموقع أو أثناء التعبئة، مثل الانقلاب، والغرق، والتأريض، والتصادم، والقرصنة، والأضرار الناجمة عن الأحوال الجوية القاسية وغزو الكائنات البحرية. وقد يتم تعليق العمليات أيضًا بسبب أعطال الآلات، وظروف الحفر غير الطبيعية، وإخفاق مقدمي الخدمات من الباطن في أداء أو توريد السلع أو الخدمات أو نقص الموظفين، مما قد يكون له تأثير سلبي على أعمالنا ووضعنا المالي ونتائج عملياتنا.

نتوقع أن نحتاج إلى قروض أو تسهيلات ائتمانية إضافية (additional debt financing) لتحقيق خطة أعمالنا ولا يوجد ما يضمن أننا سنتمكن من الحصول على هذا التمويل بشروط مناسبة، أو الحصول عليه على الإطلاق.

نتوقع أن نحتاج إلى قروض أو تسهيلات ائتمانية إضافية (additional debt financing) لتحقيق خطة أعمالنا ولا يوجد ما يضمن أننا سنتمكن من الحصول على هذا التمويل بشروط مناسبة، أو الحصول عليه على الإطلاق. ومع ذلك، قد تكون قدرتنا على الوصول إلى بالدينا أسواق المالية والحصول على قروض أو تسهيلات ائتمانية محدودة أو تتأثر سلبيًا بعدة أمور من بينها أسعار النفط والغاز، وهيكل رأس المال الحالي الخاص بنا، إلى جانب تصنيفاتنا الائتمانية، ومعدلات الفائدة، وقوة قطاع الحفر والنفط والغاز والاقتصاد العالمي بشكل عام وتصورات السوق ذات الصلة. بالإضافة إلى ذلك، فإن العديد من العوامل التي تؤثر في قدرتنا على الوصول إلى أسواق رأس المال، مثل سيولة أسواق المال وحالة الاقتصاد وقطاع النفط والغاز، تقع خارج سيطرتنا. ولا يمكن تقديم أي ضمان بأننا سنكون قادرين على الوصول إلى الأسواق المالية أو الحصول على القروض أو التسهيلات الائتمانية بشروط مقبولة لنا، أو على الإطلاق، عند الاقتضاء، مما قد يؤثر سلبيًا على أعمالنا وعلى وضع السيولة لدينا ونتائج عملياتنا.

يلزم توفير نفقات رأسمالية تشغيلية كبيرة للحفاظ على الإمكانيات التشغيلية لأسطولنا، وقد يتعين علينا تخصيص نفقات رأسمالية كبيرة لتنفيذ خطط النمو، مما قد يؤثر سلباً على أعمالنا ووضعنا المالي ونتيجة العمليات.

يجب أن نخصص نفقات رأسمالية وتشغيلية كبيرة للحفاظ على الإمكانيات التشغيلية لأسطولنا واستبدالها على المدى الطويل. على سبيل المثال، أصبح جزء من أسطولنا متقادم نسبياً وبالتالي سيتعين علينا استبداله بمرور الوقت. تشمل النفقات الرأسمالية المتعلقة بالصيانة والاستبدال النفقات الرأسمالية للصيانة (بما في ذلك استبيانات التصنيف الخاصة) والنفقات الرأسمالية المرتبطة بتعديل منصة الحفر الحالية، بما في ذلك تحديث تقنياتها، وإطالة العمر الإنتاجي لمنصات الحفر الحالية، والحصول على منصة حفر جديدة أو استبدال منصات الحفر الحالية في نهاية عمرها الإنتاجي إلى الحد الذي يتم فيه تكبد هذه النفقات للحفاظ على القدرة التشغيلية لأسطولنا أو استبدالها. ويمكن أن تختلف هذه النفقات بشكل كبير على أساس ربع سنوي ومن سنة إلى أخرى، ويمكن أن تزيد نتيجة للتغيرات التي تطرأ على ما يلي:

- تكلفة العمالة والمواد؛
- متطلبات العملاء؛
- حجم الأسطول؛
- تكلفة استبدال منصات الحفر؛
- تكلفة قطع الغيار لمنصات الحفر الحالية؛
- الموقع الجغرافي لمنصات الحفر؛
- مدة عقود الحفر؛
- اللوائح الحكومية والمعايير الفنية المتعلقة بالسلامة أو الأمن أو البيئة؛ و
- معايير الصناعة/ القطاع.

أن التغييرات في تقنية الحفر البري والبحري ومتطلبات العملاء لمعدات جديدة أو مطورة والمنافسة داخل القطاع قد تتطلب أن نخصص نفقات رأسمالية كبيرة من أجل الحفاظ على قدرتنا التنافسية. بالإضافة إلى ذلك، قد يتعين علينا إنفاق نفقات رأسمالية إضافية غير متوقعة نتيجة التغييرات في اللوائح الحكومية أو معايير السلامة أو المعدات، وكذلك الامتثال للمعايير التي تفرضها السلطات المختصة. ونتيجة لذلك، قد يتعين علينا إيقاف منصات الحفر لفترات طويلة، وبالتالي نتكبد خسائر في الإيرادات، وذلك من أجل إجراء هذه التعديلات أو إضافة هذه المعدات. كما أن أوضاع السوق في المستقبل قد لا تجدي هذه النفقات أو لا تتمكن من تشغيل منصات الحفر القديمة بشكل مربح خلال الفترة المتبقية من أعمارها الاقتصادية.

عدم الامتثال للقوانين الحكومية والبيئية أو التغييرات التي تطرأ عليها قد يؤدي إلى تأثير سلبي على أعمالنا.

تخضع العديد من جوانب عملياتنا لقوانين ولوائح مختلفة في دولة الإمارات العربية المتحدة، بما في ذلك تلك المتعلقة بممارسات الحفر والقوانين واللوائح الشاملة والمتغيرة باستمرار التي تتعلق بالسلامة وحماية صحة الإنسان والبيئة. وتنطبق القوانين البيئية على قطاع النفط والغاز بما في ذلك تلك التي تنظم الانبعاثات الهوائية، والتصريفات في الماء، ونقل النفايات والمواد الصلبة والخطرة وتخزينها واستخدامها ومعالجتها والتخلص منها والتعرض لها. ويمكن أن يكون لهذه القوانين تأثير سلبي جوهري على قطاع الحفر، بما في ذلك عملياتنا التشغيلية، وقد يتطلب الامتثال لهذه القوانين تكبد نفقات رأسمالية كبيرة، مثل تركيب معدات باهظة الثمن أو إجراء تغييرات تشغيلية، وقد تؤثر على قيم إعادة البيع أو العمر الإنتاجي لمنصات الحفر الخاصة بنا. وفي حال لم نمتثل لهذه القوانين واللوائح، فقد نتعرض لعقوبات شديدة و / أو تأخير في السماح بالمشاريع أو تنفيذها. وقد تؤدي انتهاكات القوانين البيئية أيضًا إلى تحمل مسؤوليات عن الإصابات الشخصية وتلف الممتلكات والموارد الطبيعية وغير ذلك من التكاليف والمطالبات.

من المتوقع أن يتم سن تشريعات أو لوائح إضافية وإجراء تغييرات على التشريعات واللوائح الحالية، ولا يمكن التنبؤ بتأثيرها على عملياتنا. في حال سن قوانين جديدة أو اتخاذ إجراءات حكومية أخرى تحظر أو تقيد عمليات الحفر في المناطق التي نعمل فيها أو تفرض متطلبات حماية بيئية إضافية من شأنها أن تؤدي إلى زيادة التكاليف على قطاع النفط والغاز بشكل عام، أو قطاع الحفر بشكل خاص، فقد يؤدي ذلك إلى تأثير سلبي جوهري على أعمالنا أو توقعاتنا المستقبلية.

تخضع مشاريع وعمليات أحواض بناء السفن لدينا للتأخيرات وتجاوز للتكاليف.

ستخضع منصات الحفر الخاصة بنا لمشاريع أحواض بناء السفن من وقت لآخر، والتي تشمل الصيانة والفحص تحت الماء وعمليات فحص "التصنيف" (يرجى مراجعة القسم "المخاطر المتعلقة بالاستثمار - إذا أخفقت أي من منصات الحفر البحرية الخاصة بنا في الحفاظ على شهادة التصنيف أو أخفقت في أي مسح مطلوب، قد تصبح منصة الحفر غير قادرة على العمل، مما يؤدي إلى انخفاض الإيرادات والربحية"). تخضع مشاريع أحواض بناء السفن هذه لمخاطر التأخير أو تجاوز التكلفة التي تنطوي عليها أي مشروع تشييد من هذا القبيل نتيجة لعوامل عديدة، منها ما يلي:

- مدى توافر أحواض بناء السفن، والإخفاقات والصعوبات؛
- نقص المعدات والمواد أو العمالة الماهرة؛
- التأخيرات غير المجدولة في تسليم المواد والمعدات المطلوبة؛
- مشاكل التصميم والهندسة، بما في ذلك تلك المتعلقة بتشغيل المعدات المصممة حديثًا؛
- الأضرار الكامنة أو التدهور في الهيكل والمعدات والآلات بما يتجاوز التقديرات والافتراضات الهندسية؛
- أوامر التغيير الفعلية أو المفترضة غير المتوقعة؛
- النزاعات مع أحواض بناء السفن والموردين؛

- إخفاق أو تأخير الموردين أو مقدمي الخدمات الخارجيين؛
- توافر الموردين لإعادة اعتماد المعدات نتيجة تحديث اللوائح؛
- الإضرابات والنزاعات العمالية ووقف العمل؛
- تأخيرات قبول العملاء؛
- الأحوال الجوية السيئة، بما في ذلك الأضرار الناجمة عن هذه الأحوال؛
- الأعمال الإرهابية والحروب والقرصنة والاضطرابات المدنية؛
- الزيادات غير المتوقعة في التكلفة؛ و
- صعوبة الحصول على التصاريح أو الموافقات اللازمة.

قد تساهم هذه العوامل في الاختلاف في التكلفة وفي حدوث تأخيرات في تسليم منصات الحفر التي تخضع لمشاريع بناء السفن. وقد يؤدي التأخير في تسليم هذه الوحدات إلى تأخير بدء تنفيذ العقود، مما يؤدي إلى خسارة الإيرادات، كما قد يتسبب في إنهاء عقد الحفر لمنصة الحفر أو تقصير مدته وفقًا لشروط تأخر التسليم المعمول بها. في حالة إنهاء أي من عقود الحفر، قد لا نتمكن من الحصول على عقد بديل بشروط مواتية، إن وجد.

أثر جائحة فيروس كورونا على أعمالنا ونتائج عملياتنا ووضعنا المالي.

يستمر تأثير جائحة فيروس كورونا في الانتشار مما يخلق حالة من عدم التيقن الفعلي في سوق النفط والغاز في دولة الإمارات العربية المتحدة والمنطقة والعالم. وبالتالي، فإن عملياتنا عرضة لانخفاض أسعار النفط وانخفاض الطلب نتيجة لجائحة فيروس كورونا. هذا وقد اتخذنا خطوات للتخفيف من تأثير جائحة فيروس كورونا على أعمالنا، ومع ذلك، لا يوجد ما يضمن أن هذه التدابير ستكون كافية لمعالجة التأثير الكامل لجائحة فيروس كورونا. تأثر قطاع الجزر البحرية لدينا بجائحة فيروس كورونا من حيث تكديس بعض الأصول، بما في ذلك تعطل بعض الآلات / المعدات وتقليل أفراد الطاقم على منصات الحفر. واجه قطاع الجزر البحرية قيودًا تشغيلية مثل تكديس عدد كبير من الأصول للامتثال لمتطلبات الإنتاج المنقحة لعملائنا. يرجى مراجعة القسم "الأعمال - تأثير جائحة فيروس كورونا". بالإضافة إلى ذلك، تكبدنا تكاليف متزايدة تتعلق بفحص تفاعل البوليمراز المتسلسل ("PCR") لموظفينا، والنفقات الناشئة عن فترات الحجر الصحي، ومدفوعات العمل الإضافي والإقامة الإضافية، بالإضافة إلى المصاريف المتعلقة بسفر موظفين إضافيين لتلبية دورات التناوب في منصات الحفر الخاصة بنا، كما تعين علينا تكبد تكاليف إضافية تتعلق بالمخزون الخاص بخدمات الحفر والإكمال لتعويض أي اضطرابات أعمال محتملة بسبب قيود الإغلاق.

هذا وقد يستمر تأثير جائحة فيروس كورونا على سلوك المستهلك وتفضيلاته على المدين المتوسط والطويل حتى بعد زوال الجائحة، وقد يؤدي ذلك إلى انخفاض الطلب على خدماتنا ويؤثر في قدرتنا على الحصول على عقود جديدة أو تجديد العقود الحالية. وقد يكون لأي مما سبق، بما في ذلك طول فترة السفر أو القيود التجارية أو قيود أخرى مماثلة، بالإضافة إلى أي تدهور ناتج عن الأوضاع الاقتصادية العامة أو تغير سلوك العملاء، تأثير سلبي جوهري على أعمالنا ونتائج عملياتنا ووضعنا المالي.

قد لا نكون قادرين على مواكبة أي تغيير رئيسي كبير في التطور التكنولوجي. وقد تتسبب التقنيات الجديدة في تقييد أساليب الحفر ومعداته عن المنافسة وقد يصبح من الضروري تكبد مزيد من النفقات الرأسمالية من أجل مواكبة الاتجاهات المستجدة في قطاع الحفر. ولا يمكن ضمان تحقيق النمو من خلال بناء منصات حفر جديدة وتطوير منصات الحفر الحالية.

يتأثر سوق خدماتنا بالتطورات التقنية الهامة التي أدت إلى تحسينات كبيرة في وظائف المعدات وأدائها عبر القطاع ومن المرجح أن تستمر في ذلك. وبالتالي، سيعتمد نجاحنا وربحنا في المستقبل جزئيًا على قدرتنا على القيام بما يلي:

- توفير الخدمات الحالية ومنصات الحفر والمعدات؛
- تلبية احتياجات عملائنا المتطورة بشكل متزايد؛
- توقع التغييرات الرئيسية في معايير التكنولوجيا والقطاع والاستجابة للتطورات التقنية في الوقت المناسب.

على الرغم من قيامنا باتخاذ تدابير لضمان تطويرنا لتكنولوجيا الحفر المتقدمة الخاصة بالنفط والغاز الطبيعي واستخدامنا لها، فإن التغييرات في التكنولوجيا أو التحسينات التي يدخلها المنافسون يمكن أن تضعف قدرة معداتنا على المنافسة. لا يوجد ما يضمن أن يتوفر لدينا ما يلي:

- التمتع بموارد رأسمالية كافية لتحسين منصات الحفر الحالية أو بناء منصات حفر جديدة متطورة تقنيًا؛
- تجنب التجاوز في التكاليف الكامنة في مشاريع التصنيع الكبيرة الناتجة عن عوامل عديدة مثل النقص أو التأخير غير المجدول في تسليم المعدات أو المواد، وعدم كفاية العمالة الماهرة، والزيادات غير المتوقعة في تكاليف المعدات والمواد والعمالة، ومشاكل التصميم والهندسة، والمشاكل المالية أو غيرها من الصعوبات.
- التوزيع الملائم لمنصات الحفر غير المستخدمة أو المكسدة أو الجديدة أو المطورة؛
- الإدارة الفعالة للحجم المتزايد أو النمو المستقبلي لمؤسستنا وأسطول الحفر؛
- الحفاظ على أطقم العمل اللازمة لتشغيل منصات الحفر الحالية أو الإضافية؛ أو

- التمكن بنجاح من تحسين وضعنا المالي أو نتائج عملياتنا أو أعمالنا أو توقعاتنا نتيجة لتحسين منصات الحفر الحالية أو بناء منصات حفر جديدة.

في حالة نجاحنا في تطوير تقنيات جديدة لاستخدامها في أعمالنا، فلا يوجد ما يضمن توفر الطلب مستقبلاً على تلك التقنيات. وقد يتردد العملاء أو لا يرغبون في تبني تقنياتنا الجديدة، كما قد نواجه صعوبات في التفاوض على شروط مرضية لخدماتنا التكنولوجية أو قد لا نتمكن من الحصول على أسعار كافية لتحقيق العوائد المتوقعة على استثماراتنا في البحث والتطوير في مجال التقنيات الجديدة.

إذا لم ننجح في تطوير منصات الحفر والمعدات الحالية أو بناء منصات جديدة في الوقت المناسب وبطريقة فعالة من حيث التكلفة ومناسبة لاحتياجات العملاء، فقد ينخفض الطلب على خدماتنا وقد نفقد حصتنا في السوق. وقد لا تعمل تقنية أو أكثر من التقنيات التي قد ننفذها في المستقبل كما نتوقع، مما قد يؤثر سلباً على أعمالنا ووضعنا المالي ونتائج عملياتنا وسمعتنا. بالإضافة إلى ذلك، يمكن للتقنيات أو الخدمات أو المعايير الجديدة أن تجعل بعض خدماتنا أو منصات الحفر أو المعدات متقدمة، مما قد يقلل من قدرتنا التنافسية ويكون له تأثير سلبي جوهري على أعمالنا ووضعنا المالي ونتائج عملياتنا.

إذا أخفقت أي من منصات الحفر البحرية الخاصة بنا في الحفاظ على شهادة التصنيف أو أخفقت في أي مسح مطلوب، قد تصبح منصة الحفر غير قادرة على العمل، مما يؤدي إلى انخفاض الإيرادات والربحية.

يجب "تصنيف" أي منصة حفر بحرية من قبل مؤسسة تصنيف. وتشهد مؤسسة التصنيف أن منصة الحفر "متوافقة"، مما يعني أن منصة الحفر قد تم بناؤها وصيانتها وفقاً لقواعد مؤسسة التصنيف وتتوافق مع القواعد واللوائح المعمول بها في بلد تسجيل منصة الحفر والاتفاقيات الدولية التي يكون هذا البلد طرفاً فيها. بالإضافة إلى ذلك، عندما يتعين إجراء مسوحات بموجب الاتفاقيات الدولية والقوانين والمراسيم المطبقة لدولة العلم، تجري مؤسسة التصنيف تلك المسوحات تنفيذاً لأمر رسمي، بالنيابة عن السلطات المعنية. ورغم أن أكثر من نصف منصات الحفر البحرية الخاصة بنا يقل عمرها عن عشرة أعوام، فإن سبع منصات منها يزيد عمرها عن 30 عامًا. ورغم أننا نجري صيانة دورية لمنصات الحفر الخاصة بنا، فإنه في حال لم نحافظ أي منصة حفر على تصنيفها و / أو تخفق في أي مسح سنوي أو مسح خاص، فقد يؤثر ذلك على تراخيص الملاحة الممنوحة لمنصات الحفر البحرية الخاصة بنا ولن نتمكن منصات الحفر من الاستمرار في مزاولة أعمالها وستتوقف عن العمل وتصبح غير مؤهلة للتأمين عليها. وفي حال عدم القدرة على الاستمرار في إجراء العمليات أو الاستخدام، فقد يكون لذلك تأثير سلبي جوهري على أعمالنا ووضعنا المالي ونتائج عملياتنا.

قد تكون قدرتنا محدودة فيما يتعلق بنقل منصات الحفر بين المناطق الجغرافية، وقد تكون مدة عمليات التنقل ومخاطرها وتكاليفها ذات الصلة كبيرة بالنسبة لنا.

يُعد قطاع الحفر البحري سوقاً عالمياً حيث يمكن نقل منصات الحفر من منطقة إلى أخرى، اعتماداً على القدرة التقنية لمنصة الحفر على الانتقال والعمل في بيئات مختلفة، بالإضافة إلى الامتثال التنظيمي لمنصات الحفر للمتطلبات الفنية المحلية. ومع ذلك، فإن عملية نقل منصات الحفر مكلفة وتستغرق وقتاً طويلاً ويمكن أن تتأثر بعدة عوامل منها، على سبيل المثال لا الحصر، اللوائح الحكومية والممارسات الجمركية،

وتوافر القاطرات وسفن السحب الجاف، والأحوال الجوية، والتيارات، وعدم الاستقرار السياسي، والاضطرابات المدنية، والأعمال العسكرية، وبالتالي قد تصبح منصات الحفر عالقة. وتفرض بعض البلدان متطلبات فنية صارمة على منصات الحفر، مما يتطلب تعديلاً مادياً جوهرياً لها قبل استخدامها. وقد تتطلب هذه التعديلات نفقات رأسمالية كبيرة، مما قد يؤدي إلى اقتصار استخدام منصات الحفر على تلك البلدان في المستقبل. بالإضافة إلى ذلك، تنطوي عملية التعبئة دائماً على مخاطر تتمثل في الإضرار بالمنصة. وقد يؤدي عدم نقل منصة الحفر وفقاً للمواعيد النهائية التي حددها عميل معين إلى فقدان الرسوم أو تكبد تعويضات مقطوعة أو إلغاء العقد أو إنهائه. ولا تنص مصفوفة التكاليف الحالية لدينا دائماً على تكاليف التعبئة (فيما يتعلق بنقل منصات الحفر خارج إمارة أبوظبي)، والتي نهدف إلى التخفيف منها من خلال وضع نموذج جديد للتكاليف التشغيلية لضمان إدراج تكاليف التعبئة ضمن الأسعار اليومية. وفي بعض الحالات، قد لا نحصل على أي عوض مقابل الوقت الذي تكون فيه منصة الحفر خارج الخدمة أثناء التعبئة. بالإضافة إلى ذلك، قد نقرر نقل منصة الحفر إلى موقع جغرافي آخر دون وجود عقد مع العميل على أمل الحصول على عقود مستقبلية هناك. وإذا لم يتم الحصول على عقود من العملاء، فسنتحمل تلك التكاليف. وبالتالي، من المحتمل أن يكون لأنشطة التعبئة والانتقال تأثير سلبي جوهري على أعمالنا ووضعنا المالي ونتائج عملياتنا.

تنطوي عملية إعادة تفعيل منصات الحفر المكدسة على مخاطر منها التأخير وتجاوز التكاليف، مما قد يكون له تأثير سلبي على مواردنا النقدية المتاحة ونتائج العمليات.

إننا نتوقع إعادة تفعيل منصات الحفر المكدسة حالياً بمجرد التعاقد عليها، وقد نفكر في إعادة تفعيل منصات حفر إضافية استعداداً للعوائد الاقتصادية الإيجابية المتوقعة من إعادة التفعيل. وتخضع مشاريع إعادة التفعيل لمخاطر التنفيذ، بما في ذلك تجاوز التكلفة أو التأخير، مما قد يؤثر سلباً على أعمالنا ووضعنا المالي ونتائج عملياتنا، كما يمكن أن تتجاوز النفقات الرأسمالية والتكاليف المؤجلة لإعادة تفعيل منصات الحفر المكدسة نفقاتنا الرأسمالية المخطط لها. وقد يؤدي عدم اكتمال عملية إعادة التفعيل في الوقت المحدد، في بعض الأحوال، إلى تأخير عقد الحفر أو إعادة التفاوض بشأنه أو إلغائه كما يمكن أن يقوض الترتيبات المخطط لها المتعلقة بدء العمليات في الموعد المحدد، مما يعرضنا لتحمل غرامات تعاقدية. ويمكن أن يتأثر مشروع إعادة التفعيل الناجح في حال استخدام إجراءات حفظ غير صحيحة أو غير ملائمة خلال فترة التكديس، مما يتسبب في زيادة التكاليف و / أو التأخير في إعادة التفعيل بما يتجاوز الميزانية المحددة.

لدينا قيمة دفترية ضخمة للأصول طويلة الأجل، والتي تخضع لاختبار انخفاض القيمة (إذا كانت هناك مؤشرات على انخفاض القيمة)، وقد يتعين تسجيل خسائر انخفاض قيمة على الأصول طويلة الأجل.

بلغت القيمة الدفترية لممتلكاتنا ومعداتنا بالدولار الأمريكي 3,253 مليون و3,180 مليون، بما يمثل نسبة 59.9% ونسبة 63.6% من إجمالي أصولنا في 30 يونيو 2021 و30 يونيو 2020، على التوالي. وفقاً لسياساتنا المحاسبية الهامة، نقوم بمراجعة ممتلكاتنا ومعداتنا لفحص انخفاض القيمة عندما تشير الأحداث أو تغيرات الأوضاع إلى أن إجمالي القيمة الدفترية لأصولنا المحتفظ بها والمستخدمة قد لا يمكن استردادها. وقد تقودنا التوقعات المستقبلية للأسعار اليومية المنخفضة أو معدلات استخدام منصات الحفر أو تغيرات أوضاع السوق إلى الاعتقاد بأن القيمة الدفترية لأصولنا طويلة الأجل أصبحت غير قابلة للاسترداد. وإذا وجدنا أن

القيمة الدفترية غير قابلة للاسترداد، فقد يتعين علينا تسجيل خسائر نتيجة انخفاض قيمة مجموعة الأصول طويلة الأجل، مما قد يؤثر سلبيًا على أعمالنا ووضعنا المالي ونتائج عملياتنا.

يمكن أن يكون لتنظيم غازات الاحتباس الحراري وتغير المناخ تأثير سلبي على أعمالنا ووضعنا المالي ونتائج عملياتنا.

في عام 2015، تم اعتماد الأجندة الخضراء لدولة الإمارات العربية المتحدة 2015-2030 كإطار تنفيذي لاستراتيجية الإمارات للتنمية الخضراء. وفي عام 2016، تم تشكيل مجلس الإمارات للتغير المناخي والبيئة وصدقت دولة الإمارات على اتفاقية باريس للمناخ. وتهدف خطة المناخ إلى إدارة الانبعاثات، لضمان أن الإجراءات المناخية تعزز تحقيق الأهداف الاقتصادية لدولة الإمارات العربية المتحدة مع تلبية الأهداف المتعلقة بتغير المناخ من خلال فصل الانبعاثات عن النمو الاقتصادي. وتماشياً مع رؤية 2021 والأجندة الوطنية، تحتاج دولة الإمارات العربية المتحدة إلى إنتاج ما نسبته 27% من متطلبات الطاقة من مصادر الطاقة النظيفة، وخفض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري للفرد، وتحقيق متوسط استهلاك من النفط يبلغ 5 أطنان للفرد بحلول عام 2021. وتهدف هذه الإجراءات إلى الحد من الاعتماد على النفط والطلب المستقبلي عليه، مما قد يكون له تأثير جوهري على أعمالنا. وقد تؤثر القوانين واللوائح والمعاهدات والاتفاقيات الدولية المتعلقة بغازات الاحتباس الحراري وتغير المناخ بشكل سلبي على أعمالنا وموردنا وعملائنا، وقد تؤدي إلى ارتفاع تكاليف الامتثال وزيادة قيود التشغيل، ويمكن أن تحد من التنقيب في قطاع النفط والغاز وقطاع الغاز الطبيعي، وكل ذلك سيكون له تأثير سلبي على أعمالنا ووضعنا المالي ونتائج عملياتنا.

تخضع عملياتنا لمخاطر التقاضي والإجراءات القانونية والتنظيمية الأخرى.

قد نتعرض في المستقبل، من وقت لآخر، للدخول في مسائل مختلفة تتعلق بنزاعات قضائية، وقد تشمل، من بين أمور أخرى، نزاعات على العقود، ومطالبات الإصابة الشخصية، والمطالبات أو الإجراءات البيئية، والمطالبات المتعلقة بالأسبستوس، ومسائل التوظيف، والمطالبات الحكومية المتعلقة بالواجبات وغيرها من الدعاوى القضائية التي تنشأ في سياق أعمالنا المعتاد. ولا يمكننا التنبؤ على نحو قاطع بنتيجة أو تأثير أي مطالبة أو غيرها من مسائل التقاضي، وقد يكون للنتيجة النهائية لأي دعوى قضائية أو التكاليف المحتملة لحلها تأثير سلبي جوهري علينا. وقد يكون التأمين غير قابل للتطبيق أو غير كافٍ في كل الحالات، وقد لا تحافظ شركات التأمين على قدرتها على الوفاء بالتزاماتها، وقد لا تتوفر وثائق تأمين. وفي حال لم يتم حل مسألة أو أكثر من مسائل التقاضي الحالية أو المستقبلية لصالحنا ولم يشملها التأمين، فقد يكون لذلك تأثير سلبي جوهري على أعمالنا ووضعنا المالي ونتائج عملياتنا.

قد لا تتيح لنا بعض عقود الحفر استرداد التكلفة الزائدة بالكامل في حالة زيادة النفقات.

تنص بعض عقود الحفر الخاصة بنا على معدلات تكلفة يومية ثابتة على مدار مدة العقد. ومن أجل التخفيف من آثار التضخم على الإيرادات المحققة من العقود المحددة المدة، قمنا بإدراج أحكام الزيادة التلقائية فيها وسنستمر في إدراجها في عقود الحفر الجديدة الخاصة بنا، حيث تسمح لنا هذه الأحكام بتعديل الأسعار اليومية بناءً على بعض المؤشرات المنشورة وتكاليفنا التاريخية. وتهدف هذه الأحكام لتعويضنا عن زيادات

معينة في التكاليف، بما في ذلك الأجور والتأمين وتكاليف الصيانة. ومع ذلك، قد تنتج الزيادات الفعلية في التكلفة عن أحداث أو حالات لا تنعكس بأي تغييرات مقابلة على المؤشرات المطبقة. علاوة على ذلك، قد تكون بعض المؤشرات غير محدثة في وقت التعديل، كما أن التعديلات لا يتم إجراؤها إلا على فترات منتظمة. ولهذه الأسباب، قد يختلف التوقيت والمبلغ المستلم نتيجة التعديلات عن توقيت ومبلغ النفقات المرتبطة بزيادة التكلفة الفعلية، مما قد يؤثر سلبيًا في أعمالنا ووضعنا المالي ونتائج عملياتنا. وعلى الرغم مما تقدم، قد لا تتضمن بعض عقود الحفر المستقبلية أحكام من ذلك القبيل، مما قد يعرض نتائج عملياتنا لتأثيرات التضخم على نفقاتنا.

تتضمن مصاريف التشغيل والصيانة الخاصة بنا تكاليف ثابتة قد لا تنخفض بما يتناسب مع انخفاض استخدام منصات الحفر والأسعار اليومية أو لا تتغير بما يتناسب مع تغيرات إيرادات التشغيل.

تشمل مصاريف التشغيل الخاصة بخدمات الحفر كل التكاليف المباشرة وغير المباشرة المرتبطة بتشغيل معدات الحفر وصيانتها ودعمها، والتي لا تتأثر غالبًا بالتغيرات في الأسعار اليومية والاستخدام. خلال فترات انخفاض الإيرادات و / أو النشاط، قد لا تنخفض بعض التكاليف الثابتة (مثل الاستهلاك) وغالبًا ما نتحمل تكاليف إضافية. بالإضافة إلى ذلك، لا تتغير نفقات التشغيل والصيانة بالضرورة بما يتناسب مع التغيرات في إيرادات التشغيل. فخلال أوقات انخفاض الاستخدام، قد لا تنخفض التكاليف بشكل فوري لأننا قد نتحمل تكاليف إضافية مرتبطة بالصيانة والتكديس منخفض التكلفة لمنصة الحفر، أو قد لا نتمكن من تقليل تكلفة عمليات الدعم لدينا في منطقة معينة بشكل كامل بسبب الحاجة إلى دعم منصات الحفر المتبقية في تلك المنطقة. وفقًا لذلك، قد لا يتم تعويض انخفاض الإيرادات نتيجة انخفاض معدات التكلفة اليومية و / أو الاستخدام بانخفاض تكاليف خدمات الحفر والحلول، مما قد يكون له تأثير سلبي جوهري على أعمالنا ووضعنا المالي ونتائج عملياتنا.

قد يؤدي عدم تعيين موظفين رئيسيين والاحتفاظ بهم وكذلك عدم القدرة على جذب المواهب إلى الإضرار بالعمليات.

إننا نعتمد على الجهود المستمرة للموظفين ذوي المهارات العالية لتنفيذ العمليات وتقديم الخدمات الفنية والدعم لأعمالنا. في السابق، اشتدت المنافسة على الموظفين اللازمين لعمليات الحفر مع زيادة عدد منصات الحفر التي تم تفعيلها أو إضافتها إلى الأساطيل أو قيد الإنشاء، مما أدى إلى نقص في الموظفين المؤهلين في القطاع وخلق ضغط تصاعدي على الأجور وارتفاع معدل الدوران. وقد نتعرض لنقص في أصحاب الخبرات المشاركين في عملياتنا نتيجة لأي زيادة في معدل الدوران، مما قد يؤدي إلى زيادة أوقات التوقف عن العمل والمزيد من حوادث التشغيل، مما قد يؤدي بدوره إلى انخفاض الإيرادات وزيادة التكاليف. وفي حال احتدام المنافسة المتزايدة على الموظفين المؤهلين في المستقبل، فقد نشهد زيادات في التكاليف أو قيود على العمليات التشغيلية.

ويمكن أن تزداد تكاليف العمالة وقيود التشغيل التي نعمل بموجبها نتيجة للتغيرات في قوانين ولوائح العمل.

هناك عدد من العوامل التي يمكن أن تزيد من تكاليف العمالة ومن المحتمل أن تؤثر في تكاليف العمليات الأخرى. وخلال الفترات التاريخية للنمو داخل القطاع، زادت تكلفة الموظفين المؤهلين والمعدات بشكل كبير. وحتى خلال فترات انخفاض النمو في القطاع، قد تزداد تكاليف الموظفين والتشغيل المتعلقة بعمليات معينة نتيجة للمتطلبات المحلية التي تزداد صرامة، والتي تشترط الحصول على موظفين وخدمات ومعدات من دولة الإمارات العربية المتحدة.

تخضع أنظمة تكنولوجيا المعلومات لمخاطر وتهديدات الأمن السيبراني (cybersecurity).

نحن نعتمد على التقنيات الرقمية لإجراء عملياتنا البحرية والبرية، وتحصيل المدفوعات من العملاء والدفع للموردين والموظفين. هذا وتزداد التهديدات التي تتعرض لها أنظمة تكنولوجيا المعلومات الخاصة بنا والمرتبطة بمخاطر الأمن السيبراني (cybersecurity) والحوادث أو الهجمات الإلكترونية. بالإضافة إلى ذلك، قد تظل أي خروقات في أنظمتنا غير معلومة لنا لبعض الوقت. وتشمل المخاطر المرتبطة بهذه التهديدات تعطل بعض الأنظمة على منصاتنا، والإعاقات الأخرى لقدرتنا على إجراء عملياتنا، وفقدان الملكية الفكرية أو معلومات الملكية أو بيانات العملاء، وتعطيل عمليات عملائنا، وفقدان أنظمة توصيل بيانات العملاء أو تلفها، وزيادة التكاليف لمنع أحداث الأمن السيبراني (cybersecurity) أو الاستجابة لها أو التخفيف من حدتها. وفي حالة وقوع أي حادثة إلكترونية من هذا القبيل، فقد يكون لها تأثير سلبي جوهري على أعمالنا ووضعنا المالي ونتائج عملياتنا.

لا نمتلك الأرض التي تقع عليها أصولنا، وبالتالي نتعرض لاحتمال فقدان استخدام الأرض الضروري أو زيادة التكاليف للاحتفاظ بها والذي قد يؤثر سلباً في نتائج عملياتنا ووضعنا المالي.

نستخدم كل العقارات، بما فيها الأراضي الصناعية والمكاتب ومساحة المستودعات وأماكن إيواء موظفينا، عن طريق الاستئجار إما من حكومة أبوظبي أو من كيانات مملوكة لحكومة أبوظبي وبشكل رئيسي من شركة أدنوك. ونتعرض لاحتمالية أن تؤدي زيادات الإيجار بموجب أي من عقود الإيجار أو عقود الإيجار من الباطن إلى زيادة تكاليف التشغيل. وفي حال عدم قدرتنا على الحفاظ على الحق في استخدام الممتلكات التي نزاول عليها أعمالنا بشروط مقبولة، أو زيادة التكاليف للحفاظ على هذه الحقوق، فقد يكون لذلك تأثير سلبي جوهري على أعمالنا ووضعنا المالي ونتائج عملياتنا. يرجى مراجعة قسم "الأعمال - الممتلكات" وقسم "معاملات الأطراف ذات العلاقة".

نظراً للقيود المفروضة على الأراضي الممنوحة لنا والمنصوص عليها في اتفاقياتنا المبرمة مع شركة أدنوك، لا يمكننا بيع الأرض التي نجري عليها عملياتنا أو نقلها أو رهنها أو اتخاذ أي إجراءات أخرى من شأنها تسهيل قيمتها أو مطالبة شركة أدنوك بذلك، ولا تُدرج أي قيمة لهذه الأرض في قائمة المركز المالي الخاصة بنا.

قد لا ننجح في تعزيز النزاهة والثقة والكفاءة في الرقابة الداخلية على التقارير المالية

إننا نعتمد في أعمالنا على الضوابط والإجراءات الداخلية التي تنظم بيانات العملاء والإدارة والتمويل والمديونية الائتمانية المستحقة والجوانب الأخرى لأعمالنا.

لم يسجل المدققين الماليين لدينا أي ثغرات جوهرية في ضوابطنا الداخلية فيما يتعلق بعمليات تدقيق التقارير المالية. وعلى الرغم من ذلك، لا يمكن أن يكون هناك تأكيد بأن هذه الضوابط والإجراءات ستكون كافية لاستيفاء متطلباتنا بشكل عام أو لاستيفاء المتطلبات المتعلقة بالشركة المساهمة العامة.

هذا وفي حال ظهور نقاط ضعف جوهرية في رقابتنا الداخلية على التقارير المالية مستقبلاً، فقد تحتوي بياناتنا المالية على أخطاء جوهرية، وسيتعين علينا القيام بإعادة إصدار نتائجنا المالية مما قد يفقد المستثمرين الثقة في بياناتنا المالية التي تم إصدارها. بالإضافة إلى ذلك، قد يتأثر السعر السوقي لأسهمنا سلباً، إذا لم نتمكن من إصدار بيانات مالية دقيقة في الوقت المناسب.

المخاطر المتعلقة بالإمارات العربية المتحدة ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

قد تؤثر الأوضاع الاقتصادية والمالية والسياسية العامة، لا سيما في إمارة أبوظبي وغيرها من المناطق في دولة الإمارات العربية المتحدة التي تجري فيها معظم عملياتنا، بشكل سلبي جوهرى على نتائج عملياتنا ووضعنا المالي.

قد تؤثر الأوضاع الاقتصادية والمالية والسياسية العامة، لا سيما في إمارة أبوظبي وغيرها من المناطق في دولة الإمارات العربية المتحدة التي تجري فيها معظم عملياتنا، بشكل سلبي جوهرى على أعمالنا ونتائج عملياتنا ووضعنا المالي وتوقعاتنا المستقبلية. يمكن أن يساهم تراجع ثقة المستهلك و / أو إنفاق المستهلكين، والتغيرات في البطالة، أو التغيرات التضخمية، أو الانكماشية الكبيرة أو الأحداث التنظيمية أو الجيوسياسية المضطربة، في زيادة التقلبات وتقليل التوقعات للاقتصاد وأسواقنا، بما في ذلك سوق منتجاتنا وخدماتنا، ويؤدي إلى ضغوط بشأن الطلب أو التكلفة، مما قد يكون له تأثير سلبي جوهرى على أعمالنا ونتائج عملياتنا ووضعنا المالي وتوقعاتنا المستقبلية. وقد يتأثر اقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة سلباً نتيجة صعوبة الأوضاع الاقتصادية العالمية والصدمات الخارجية، بما في ذلك تقلبات الأسواق المالية والاضطرابات التجارية والسياسات التجارية الحمائية أو التهديدات المرتبطة بذلك. على وجه الخصوص، يمكن أن يؤدي التحول العالمي في السياسات، بما في ذلك التوجه نحو سياسة حماية الإنتاج الوطني، مع انخفاض النمو العالمي بسبب انخفاض التجارة والهجرة وتدفعات الاستثمار عبر الحدود، إلى إبطاء النمو غير النفطي في الإمارات العربية المتحدة وإمارة أبوظبي. ويمكن أن تؤثر هذه الأوضاع على كل قطاعات أعمالنا، ويمكن أن تشمل الأمثلة على هذه الأوضاع ما يلي:

- تدهور عام أو طويل الأمد في الاقتصاد الكلي الإقليمي أو العام أو تعرضه للصدمات؛
- التغييرات التنظيمية التي يمكن أن تؤثر في الأسواق التي نعمل فيها؛ و
- الضغوط الاقتصادية الانكماشية، والتي يمكن أن تعيق قدرتنا على العمل بشكل مربح نظراً للتحديات الكامنة في إجراء التعديلات الانكماشية المقابلة في هيكل التكلفة الخاص بنا.

وتتسم طبيعة هذه الأنواع من المخاطر بعدم إمكانية توقعها، لذا يصعب التخطيط لها أو التخفيف من حدتها، مما يفاقم تأثيرها المحتمل على أعمالنا ونتائج عملياتنا ووضعنا المالي وتوقعاتنا المستقبلية. يرجى

مراجعة القسم " -المخاطر المتعلقة بالقطاع والأعمال الخاصة بنا- أثر جائحة فيروس كورونا على أعمال الشركة ونتائج عملياتها ووضعها المالي".

يتأثر اقتصاد أبوظبي بشكل كبير بالتقلبات في الأسعار الدولية للنفط الخام، وقد تأثر اقتصادها في الماضي تأثيراً سلبياً بفترات طويلة من انخفاض أسعار النفط الخام ومن المرجح أن يستمر تأثيره في المستقبل.

يتأثر اقتصاد إمارة أبوظبي بشكل كبير بأسعار النفط الخام العالمية ويعتمد بشكل كبير على عائدات المواد الهيدروكربونية. استحوذ قطاع المواد الهيدروكربونية على نسبة 50% من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي لإمارة أبوظبي في عام 2020 مقارنة بنسبة 40.8% في عام 2019 ونسبة 41.7% في عام 2018، ويعكس النمو بشكل عام زيادة أسعار النفط الخام (المصدر: مركز الإحصاء - أبوظبي 2020). وتقلبت أسعار النفط الخام فيما مضى استجابةً لمجموعة متنوعة من العوامل الخارجة عن سيطرتنا، بما في ذلك (على سبيل المثال لا الحصر):

- التطورات الاقتصادية والسياسية في كل من المناطق المنتجة للنفط في العالم لا سيما الشرق الأوسط (يرجى مراجعة القسم " -قد تؤثر الأوضاع الاقتصادية والمالية والسياسية العامة، لا سيما في أبوظبي وغيرها من المناطق في دولة الإمارات العربية المتحدة التي تجري فيها معظم عملياتنا، بشكل سلبي جوهري على نتائج عملياتنا ووضعنا")؛
- مستوى العرض والطلب على المستوى العالمي والإقليمي والتوقعات المتعلقة بمستوى العرض والطلب في المستقبل لمنتجات النفط والغاز؛
- قدرة أعضاء أوبك وأوبك + على الاتفاق على مستويات وأسعار إنتاج عالمية محددة والحفاظ عليها، (يرجى مراجعة القسم " -المخاطر المتعلقة بالقطاع والأعمال الخاصة بنا- يمكن أن تؤثر التقلبات في أسعار النفط والغاز الطبيعي بشكل سلبي على أعمال الحفر وربما إيراداتنا وتدفقاتنا النقدية وربحيتنا - وكذلك - يمكن أن يؤثر أي قرار مستقبلي من قبل منظمة أوبك للحد من حصص إنتاج النفط أو تقييده على مستوى إنتاج شركة أدنوك من النفط، مما يؤثر سلباً على عقود الحفر الخاصة بنا")؛
- تأثير اللوائح البيئية الدولية التي تهدف للحد من انبعاثات الكربون والأحوال الجوية والبيئية العالمية (يرجى مراجعة " -المخاطر المتعلقة بالقطاع والأعمال الخاصة بنا- قد يؤدي عدم الامتثال للقوانين الحكومية والبيئية أو التغييرات التي تطرأ عليها إلى تأثير سلبي على أعمالنا")؛ و
- الأسعار والتوافر والاتجاهات المتعلقة باستخدام أنواع الوقود والتقنيات البديلة (يرجى مراجعة القسم " -المخاطر المتعلقة بالقطاع والأعمال الخاصة بنا- يمكن أن تؤثر التقلبات في أسعار النفط والغاز الطبيعي بشكل سلبي على أعمال الحفر وربما إيراداتنا وتدفقاتنا النقدية وربحيتنا").

لا تزال العديد من القطاعات الاقتصادية داخل إمارة أبوظبي ودولة الإمارات العربية المتحدة، بما في ذلك دبي، تعتمد جزئياً بشكل مباشر أو غير مباشر على أسعار النفط الخام، لذلك قد يكون للفترات الطويلة من انخفاض أسعار النفط الخام تأثير سلبي على الوضع الاقتصادي لإمارة أبوظبي وغيرها من الإمارات. على سبيل المثال، قد تقرر أبوظبي أو دبي أو الحكومات الإماراتية الأخرى خفض النفقات الحكومية نظراً إلى ضغوط الميزانية الناجمة عن انخفاض أسعار النفط الخام، مما قد يؤدي بدوره إلى خفض الإنفاق المالي على البنية

التحتية والمشاريع الأخرى التي تخلق تدفقات إيرادات لكل من الكيانات العامة والخاصة. وقد تواجه المؤسسات المالية المحلية انخفاض في السيولة (إذا تم سحب ودائع كبيرة للحكومة والشركات المملوكة للحكومة لتمويل العجز) أو ارتفاع في خسائر القروض أو انخفاض القيمة. علاوة على ذلك، قد تتأثر الأعمال التجارية التي تعتمد على الاستهلاك المنزلي، بما في ذلك المنتجات الاستهلاكية والتعليم والرعاية الصحية والإسكان، سلبيًا بسبب انخفاض مستويات النشاط الاقتصادي الناتج عن فترات طويلة من انخفاض أسعار النفط الخام.

في 6 مارس 2020، اجتمعت منظمة أوبك مع منظمة أوبك + لمناقشة الحاجة إلى خفض إمدادات النفط لتحقيق التوازن في أسواق النفط في ظل ارتفاع مخاوف الطلب نتيجة لانتشار ما أطلقت عليه منظمة الصحة العالمية لاحقًا جائحة فيروس كورونا. ولم يتم التوصل إلى اتفاق بين أعضاء منظمة أوبك + في هذا الاجتماع، وفي 7 مارس 2020، خفضت أرامكو السعودية، وهي شركة سعودية متعددة الجنسيات للبتروول والغاز الطبيعي، أسعار البيع الرسمية، حيث منحت الأولوية للحفاظ على حصتها في السوق على الآثار المتعلقة بالأسعار. نتيجة لذلك، انخفضت أسعار النفط الخام بشكل جوهري. في 12 أبريل 2020، وافقت منظمة أوبك + على خفض الإنتاج بقيمة 9.7 مليار برميل يوميًا في مايو ويونيو 2020، وفي 6 يونيو 2020 مددت فترة خفض الإنتاج حتى يوليو 2020. وفي 15 يوليو 2020، وافقت منظمة أوبك + على خفض سقف إنتاج النفط الحالي بنحو 1.6 مليون برميل يوميًا بدءًا من أغسطس 2020. نتيجة للمناقشات والاتفاقيات السابقة لمنظمة أوبك +، استقرت أسعار النفط الخام، على الرغم من أنه من المتوقع أن تستمر في التعرض لتقلبات كبيرة وقد تنخفض نظرًا لمخاوف الطلب المستمرة، خاصة إذا كانت هناك موجات إضافية من جائحة فيروس كورونا أو عودة ظهوره. بالإضافة إلى ذلك، وفقًا لوكالة فيتش، من المرجح أن تواجه منظمة أوبك + التحدي المستمر المتمثل في محاولة الموازنة بين الحاجة إلى ارتفاع أسعار النفط وبين خطر فقدان حصتها في السوق لصالح النفط الصخري الأمريكي نتيجة لما سبق. في نوفمبر 2020، ذكرت فيتش أن عمليات الإغلاق الأوروبية المتجددة من المرجح أن تؤدي إلى تأخر تعافي الطلب في سوق النفط العالمية. علاوة على ذلك، أفادت فيتش في يناير 2021 أنه على الرغم من استمرار ضعف الطلب بسبب جائحة فيروس كورونا، فقد ارتفعت أسعار النفط بشكل كبير منذ أكتوبر 2020 بسبب تخفيضات إنتاج منظمة أوبك +، وانخفاض مخزونات النفط وزيادة تفاؤل المستثمرين، ويعزى ذلك إلى إطلاق اللقاح في العديد من البلدان. في 4 مارس، قامت منظمة أوبك + بتدوير حصص الإنتاج الحالية حتى أبريل 2021 (حيث سُمح لكازاخستان وروسيا بزيادات هامشية في الإنتاج) والتزمت المملكة العربية السعودية بالاستمرار في تخفيض الإنتاج بشكل طوعي. وفقًا لوكالة فيتش، من المفترض أن يؤدي ذلك إلى تسريع تطبيع المخزون ودعم الأسعار. بمجرد أن يتم تطبيع المخزون، تتوقع فيتش أن تقوم منظمة أوبك + بتعديل إنتاجها بما يتماشى مع الطلب لتجنب حدوث عجز أو فائض كبير. وبتاريخ 19 يوليو 2021، وافقت أوبك+ على تمديد اتفاقية إبريل 2020 حتى تاريخ 31 ديسمبر 2022 مع مزيد من التعديل التصاعدي للإنتاج الكلي بمقدار 500,000 برميل يوميًا. كما وافق أعضاء أوبك+ على تقييم تطورات السوق وأداء أعضاء أوبك+ في شهر ديسمبر 2021 والسعي لإنهاء تعديلات الإنتاج بحلول نهاية شهر سبتمبر 2022، وفقًا لظروف السوق. وفي شهر يوليو 2021، أفادت التقارير بأنه تم التوصل إلى اتفاق بين أعضاء أوبك+ لزيادة إنتاج أوبوبي من 3.176 مليون برميل إلى 3.65 مليون برميل اعتبارًا من شهر إبريل 2022.

نظرًا إلى تخفيف إجراءات الإغلاق والقيود المفروضة على السفر والنقل الدولي والمحلي على مستوى العالم، قد تزيد الدول المنتجة للنفط من الإنتاج لتلبية الطلب المتعافي، مما قد يؤدي إلى مزيد من التقلبات في أسعار النفط الخام على مستوى العالم لا سيما الإمارات العربية المتحدة. يرجى مراجعة البند "المخاطر المتعلقة بالقطاع والأعمال الخاصة بنا" - أثر جائحة فيروس كورونا على أعمال الشركة ونتائج عملياتها ووضعها المالي".

يمكن أن يكون لأي من العوامل الموضحة أعلاه، بما في ذلك التطورات الأخرى المتعلقة بجائحة فيروس كورونا (وإمكانية حدوث موجات إضافية أو تجددتها) واتفاقيات أوبك أو أوبك +، تأثير سلبي جوهري على الوضع الاقتصادي والسياسي والمالي لإمارة أبوظبي (والإمارات العربية المتحدة بشكل عام، بما في ذلك دبي)، مما قد يكون له تأثير سلبي جوهري على أعمالنا ونتائج عملياتنا ووضعنا المالي وتوقعاتنا المستقبلية وأسعار تداول الأسهم.

قد يؤثر استمرار حالة عدم الاستقرار والاضطراب في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، أو تصاعد النزاع المسلح، بشكل سلبي جوهري على نتائج عملياتنا ووضعنا المالي.

على الرغم من أن أبوظبي والإمارات العربية المتحدة تتمتعان ببيئة سياسية مستقرة وعلاقات دولية سليمة بشكل عام، فمنذ عام 2011 كانت هناك اضطرابات سياسية في عدد من البلدان في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، بما فيها البحرين ومصر وإيران والعراق وليبيا وسوريا وتونس واليمن. وتضمنت هذه الاضطرابات مظاهرات عامة ووصلت في الحالات القصوى إلى الصراع المسلح والحروب الأهلية، وأدت إلى عدد من التغييرات في الأنظمة وزيادة حالة عدم اليقين السياسي في كل أنحاء المنطقة. ولا يمكن التنبؤ بحدوث حالات أو أحداث مثل الحرب أو الأعمال العدائية الأخرى، أو ما يترتب على ذلك من آثار على إمارة أبوظبي والإمارات العربية المتحدة. تخضع منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا حاليًا لعدد من النزاعات المسلحة بما في ذلك تلك التي تشهدها في اليمن وسوريا (التي تشارك فيها جهات فاعلة متعددة من الدول وغير الدول، مثل الولايات المتحدة وروسيا وتركيا وإيران) والعراق وفلسطين، وكذلك صراعات مع المسلحين المرتبطين بالدولة الإسلامية.

تأثرت أبوظبي ودبي والإمارات الأخرى وستظل تتأثر بالتطورات السياسية التي تشهدها دولة الإمارات العربية المتحدة ومنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا أو التي تؤثر عليها، وقد تؤثر ردود فعل المستثمرين على التطورات في أي بلد في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا على الأوراق المالية للمصدرين في أسواق أخرى، بما في ذلك الإمارات العربية المتحدة. في 14 سبتمبر 2019، تعرضت منشأة المعالجة في بقيق وحقل خريص النفطي في المملكة العربية السعودية لأضرار جسيمة جراء الهجمات التي شنتها طائرات بدون طيار وصواريخ، مما تسبب في انخفاض كبير وفوري في إنتاج النفط لشركة أرامكو السعودية. في يناير 2020، حدثت مواجهة مباشرة بين الولايات المتحدة وإيران عندما قتلت غارة جوية بطائرة مسيرة أحد كبار القادة العسكريين الإيرانيين في العراق، أعقبها هجوم إيراني باستخدام صواريخ باليستية على قاعدة عسكرية أمريكية في العراق. في سياق هذه المواجهة، أكدت الحكومة الإيرانية أنها لن تلتزم بعد الآن ببنود خطة العمل الشاملة المشتركة فيما يتعلق ببرنامج الطاقة النووية الإيراني. في 11 أبريل 2021، حدث انقطاع كبير في التيار الكهربائي في مجمع نطنز جنوب طهران، بإيران، نتيجة انفجار قتل إنه نتج عن هجوم على مجمع نطنز. على الرغم من أن دولة الإمارات العربية المتحدة لم تشهد هجمات إرهابية أو نزاعًا مسلحًا مثل تلك التي تشهدها عدد من الدول

الأخرى في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، فإنه لا يوجد ما يضمن أن المتطرفين أو الجماعات الإرهابية لن يشرعوا في أنشطة إرهابية أو عنيفة أخرى في الإمارات العربية المتحدة، أو لن تتأثر بأي تصعيد للنزاع المسلح الإقليمي. قد يكون لأي حوادث إرهابية تشهدها أبوظبي أو الإمارات العربية المتحدة أو تؤثر فيهما وتزايد حالة عدم الاستقرار الجيوسياسي الإقليمي (سواء كان ذلك يشمل أبوظبي أو الإمارات العربية المتحدة أم لا)، أو أي تصاعد للصراع العسكري في المنطقة، تأثير سلبي جوهري على مستوى جاذبية أبوظبي ودولة الإمارات العربية المتحدة للاستثمار الأجنبي ورأس المال، وقدرتهما على الانخراط في التجارة الدولية، وقطاع السياحة فيهما، وبالتالي على مواقعهما الاقتصادية والخارجية والمالية، مما قد يؤثر سلبيًا في أعمالنا ونتائج عملياتنا ووضعنا المالي وتوقعاتنا المستقبلية وأسعار تداول الأسهم.

علاوةً على ذلك، تعتمد دولة الإمارات العربية المتحدة على العمالة الوافدة، بما في ذلك العمال غير المهرة وكذلك المهنيين ذوي المهارات العالية في مجموعة من قطاعات الصناعة، وقد بذلت جهودًا كبيرة في السنوات الأخيرة لجذب أعداد كبيرة من الشركات الأجنبية والسياح إلى الدولة. ومن شأن هذه الخطوات أن تجعل الإمارات العربية المتحدة أكثر عرضة للخطر في حالة زيادة عدم الاستقرار الإقليمي، أو بدء المقاتلين الأجانب عملياتهم في الإمارة، أو انخراط الجماعات المتطرفة أو الإرهابية في أنشطة داخل الدولة. بالإضافة إلى ذلك، في ظل سعي الحكومة لزيادة تنوع اقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة في قطاعات أخرى، بما فيها السياحة، من المرجح أن يزداد التعرض للاتجاهات الاقتصادية والتطورات الجيوسياسية الإقليمية والعالمية الشاملة.

قد تقوم إمارة أبوظبي ودولة الإمارات العربية المتحدة بسن قوانين ولوائح جديدة، بما في ذلك إدخال ضريبة دخل الشركات، والتي يمكن أن تؤثر سلبيًا على الطريقة التي يمكننا بها إدارة أعمالنا ونتائج عملياتنا ووضعنا المالي.

تتميز اقتصادات الأسواق الناشئة بشكل عام ودولة الإمارات العربية المتحدة على وجه الخصوص ببيئات تشريعية وتنظيمية أقل شمولية مقارنةً بالمناطق الأكثر تقدمًا. ورغم تطوّر هذه الاقتصاديات، ومع رغبة بعض البلدان في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، بما فيها دولة الإمارات العربية المتحدة، في الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، فإن حكومات تلك البلدان قد بدأت في تنفيذ قوانين ولوائح جديدة يمكن أن تؤثر على الطريقة التي ندير بها أعمالنا ويكون لها تأثير سلبي جوهري على أعمالنا ونتائج عملياتنا ووضعنا المالي وتوقعاتنا المستقبلية، ونتوقع أن تواصل تنفيذها لتلك القوانين واللوائح.

قد تتسبب أي تغييرات تطرأ على السياسات الاستثمارية أو المناخ السياسي السائد في الإمارات العربية المتحدة عمل تغييرات باللوائح الحكومية فيما يتعلق بما يلي:

- ضوابط الأسعار؛
- ضوابط عمليات التصدير والاستيراد؛
- الدخل والضرائب الأخرى؛
- قيود الملكية على الأجانب؛

- ضوابط الصرف الأجنبي والعملات؛ و
- سياسات مزايا العمالة والرفاهية.

لا نخضع حاليًا لضريبة دخل الشركات في دولة الإمارات العربية المتحدة، على الرغم من إيلاء بعض الاعتبار لتطبيق ضريبة دخل الشركات في إمارة أبو ظبي. يرجى مراجعة القسم "الضرائب—الضرائب في دولة الإمارات العربية المتحدة". ولا يوجد ما يضمن أن فرض ضريبة دخل الشركات أو أي تغييرات أخرى على القوانين الحالية لن ترفع من التكاليف التي نتكبدتها أو تؤثر بشكل سلبي وجوهري على أعمالنا ونتائج عملياتنا ووضعنا المالي وتوقعاتنا المستقبلية.

قد تؤدي مبادرة التوطين في دولة الإمارات العربية المتحدة إلى زيادة التكاليف وقد تحد من قدرتنا على خفض القوى العاملة لدينا.

التوطين هو مبادرة أطلقتها حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة لتوظيف مواطنيها بطريقة هادفة وفعالة في القطاعين العام والخاص وتقليل اعتمادها على العمالة الأجنبية. وبموجب المبادرة، يتم تشجيع الشركات على توظيف المواطنين الإماراتيين في الإدارة والمناصب الإدارية والفنية. ومع ذلك، فإن تكلفة توظيف المواطنين الإماراتيين عادة ما تكون أعلى بكثير من تكلفة توظيف العمال الأجانب. بالإضافة إلى ذلك، فإن تحقيق أهداف التوطين الخاصة بنا والحفاظ عليها يحد مما نتمتع به من مرونة لخفض القوى العاملة لدينا، مما يقوّض قدرتنا على خفض التكاليف في العديد من مجالات عملياتنا وقد يصبح ذلك أكثر صعوبة نتيجة لجائحة فيروس كورونا (خاصة في حال حدوث موجات أخرى له أو عودة ظهوره). يرجى مراجعة القسم "— المخاطر المتعلقة بالقطاع والأعمال الخاصة بنا— أثر جائحة فيروس كورونا على أعمال الشركة ونتائج عملياتها ووضعها المالي". ونتيجة لذلك، لا يوجد ما يضمن أن تحقيق أهداف التوطين والحفاظ عليها لن يكون له تأثير سلبي وجوهري على أعمالنا ونتائج عملياتنا ووضعنا المالي وتوقعاتنا المستقبلية.

قد يؤثر خفض التصنيف الائتماني لإمارة أبو ظبي بشكل سلبي علينا.

كما في تاريخ هذه النشرة، تمتلك شركة أدنوك ما نسبته 95% من رأس مالنا المصدر، ستستمر شركة أدنوك بعد الطرح مباشرة في الاحتفاظ بنسبة 87.5% من رأسمالنا على فرض قيام المساهم البائع ببيع كامل الأسهم المعروضة وعلى فرض أنه لم يتم زيادة حجم الطرح. هذا وتملك حكومة أبو ظبي شركة أدنوك. تتمتع إمارة أبو ظبي بتصنيف طويل الأجل للديون بالعملة الأجنبية عند مستوى "AA" مع نظرة مستقبلية مستقرة من ستاندرد آند بورز للخدمات المالية، وتصنيف قدرة المصدر على الوفاء بالالتزامات طويلة الأجل بالعملة الأجنبية عند مستوى "AA" مع نظرة مستقبلية مستقرة من فيتش للتصنيف، وتصنيف ائتمان طويل الأجل عند مستوى "Aa2" من موديز إنفستور سيرفيس. ويمكن أن يكون لأي تخفيض في أي وقت للتصنيف الائتماني الذي تمنحه أي وكالة تصنيف لإمارة أبو ظبي أو سحبه تأثير سلبي وجوهري على تكلفة الاقتراض ويمكن أن يحد من وصولها إلى أسواق الدين الرأسمالية، مما قد يؤثر سلبيًا على الشركات المملوكة لحكومة أبو ظبي، بما في ذلك شركة أدنوك وشركتنا، أو الشركات التي تزاوّل أعمال ضخمة في دولة الإمارات العربية المتحدة. ولا يوجد ما يضمن أن التصنيفات الائتمانية لإمارة أبو ظبي ستبقى لأي فترة زمنية معينة أو أن أي تصنيف

ائتماني لن يتم تخفيضه أو سحبه بالكامل من قبل أي من وكالات التصنيف في المستقبل. وقد يكون لأي تخفيض للتصنيف أو سحبه تأثير سلبي جوهري على تكاليف الاقتراض ووصولنا إلى أسواق الدين الرأسمالية، مما قد يؤثر سلبيًا في قدرتنا على النمو وتنفيذ استراتيجيتنا، ويؤدي إلى تأثير سلبي جوهري على أعمالنا ونتائج عملياتنا ووضعنا المالي وتوقعاتنا المستقبلية.

قد يتأثر وضعنا المالي ونتائج عملياتنا بشكل سلبي جوهري إذا تغير سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الدرهم الإماراتي.

إن معظم إيراداتنا وبعض نفقاتنا مقومة بالدولار الأمريكي، كما أن كل ديوننا بموجب اتفاقية تسهيل ائتمانية/ القرض لأجل مقومة بالدولار الأمريكي. وعلى الرغم من ارتباط الدرهم الإماراتي بالدولار الأمريكي بسعر 3.6725 درهم إماراتي مقابل 1.00 دولار أمريكي منذ عام 1997، لا يوجد ما يضمن أن مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي سيواصل الحفاظ على هذا السعر الثابت في المستقبل، خاصة إذا استمرت زيادة الطلب على الدولار الأمريكي نتيجة لوباء فيروس كورونا المستجد وأي موجات أخرى له أو عودة ظهوره. وقد يتم تعديل السعر الثابت الحالي بطريقة تعرضنا لتقلبات الأسعار أو زيادة التزامات السداد بموجب القرض لأجل والتسهيلات الائتمانية المتجددة التي لا يمكننا التحوط ضدها من خلال مبادلات أسعار الفائدة الخاصة بنا أو بأي طريقة أخرى. وقد يؤدي أي تغيير في سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الدرهم الإماراتي إلى زيادة التكاليف التي ندفعها مقابل منتجاتنا أو لخدمة مديونيتنا، أو قد يتسبب في تقلب نتائج عملياتنا ووضعنا المالي بسبب آثار تحويل العملة، ويمكن أن يكون لأي من ذلك تأثير سلبي جوهري على أعمالنا ونتائج عملياتنا ووضعنا المالي وتوقعاتنا المستقبلية.

المخاطر المتعلقة بالطرح والأسهم

ستواصل شركة أدنوك بعد الطرح السيطرة علينا وعلى إدارتنا وعملياتنا.

كما في تاريخ هذه النشرة، تمتلك شركة أدنوك ما نسبته 95% من رأس مالنا المصدر، وعلى فرض قيام شركة أدنوك ببيع كامل الأسهم المعروضة وعلى فرض أن حجم الطرح لم يتم زيادته ستستمر شركة أدنوك بعد الطرح مباشرة في الاحتفاظ بنسبة 87.5% من رأسمالنا، على فرض قيام المساهم البائع ببيع كامل الأسهم المعروضة. ونتيجة لذلك، ستكون شركة أدنوك قادرة على ممارسة السيطرة على إدارتنا وعملياتنا والمسائل التي تتطلب موافقة مساهميننا، مثل ما يتعلق بدفع أرباح الأسهم وانتخاب أعضاء مجلس إدارتنا وغير ذلك من المسائل. ولا يوجد ضمان بأن مصالح شركة أدنوك سوف تتوافق مع مصالح جميع مشتري الأسهم. في تاريخ الإدراج أو قبله، سوف نبرم اتفاقية علاقة ("اتفاقية العلاقة") مع شركة أدنوك لإثبات الشروط الأساسية لعلاقتنا بشركة أدنوك. يرجى مراجعة القسم "معاملات الأطراف ذات العلاقة" و "المساهم الرئيسي والبائع - اتفاقية العلاقة".

علاوة على ذلك، فإن ملكية الأسهم الكبيرة لأدنوك قد تؤدي إلى (1) تأخير أو منع أي تغيير في السيطرة على الشركة (بما في ذلك منع أي طرف خارجي من تقديم عرض استحواذ للشركة)، و (2) حرمان المساهمين من فرصة الحصول على علاوة مقابل أسهمهم كجزء من عملية بيع بالشركة، و (3) التأثير على سيولة الأسهم،

وقد يكون لأي مما سبق تأثير سلبي جوهري على السعر السوقي للأسهم. بالإضافة إلى ذلك، ممن الممكن أن تتنافس أعمالنا بشكل مباشر أو غير مباشر مع أعمال أدنوك، وقد تتخذ أدنوك قرارات فيما يتعلق بتلك الأعمال التي تتعارض مع مصالح مساهمينا الآخرين.

يؤدي عرض كميات كبيرة من الأسهم للبيع من جانب أدنوك إلى انخفاض سعر الأسهم.

قد يؤدي بيع شركة أدنوك لعدد كبير من الأسهم عقب إتمام الطرح إلى انخفاض سعر السهم لدينا بشكل كبير، وقد افقت شركة أدنوك في اتفاقية التعهد بتغطية الاكتتاب على بعض القيود المفروضة على قدرتها على بيع أسهمها ونقلها والتصرف فيها بأي طريقة أخرى لمدة 12 شهراً (اثنا عشر شهراً) من تاريخ الإغلاق، إلا في أحوال محدودة معينة، ما لم تحصل على موافقة المنسقين الدوليين المشتركين لعملية الطرح (على ألا يتم حجب أو تأخير هذه الموافقة بشكل غير معقول). يرجى مراجعة القسم " - ترتيبات متعلقة بفترة الحظر ". ومع ذلك، لا نستطيع التنبؤ بما إن كان سيتم بيع عدد كبير من الأسهم (بالإضافة إلى الأسهم المتوفرة في الطرح) في السوق المفتوحة عقب إتمام الطرح. وأي بيع لعدد كبير من الأسهم في السوق العامة، أو حتى تصور احتمالية وقوع هذه المبيعات، قد يكون له تأثير سلبي جوهري على السعر السوقي للأسهم.

قد لا ينتج عن الطرح سوق نشط أو سائل للأسهم، وقد تشهد أسعار تداول الأسهم تقلبات ومن ثم تنخفض. بالإضافة إلى ذلك، فإن حجم سوق أبوظبي للأوراق المالية أصغر بكثير من أسواق الأوراق المالية الأخرى، مما قد يؤثر أيضاً على تسهيل الأسهم.

لم تكن ثمة سوق عامة لتداول الأسهم قبل الطرح، ولا يمكننا ضمان وجود سوق تداول نشطة أو استمرارها بعد انتهاء الطرح أو عدم انخفاض السعر السوقي للأسهم إلى أقل من سعر الطرح بعد انتهاء الطرح. قد يتعرض سعر تداول الأسهم إلى تقلبات كبيرة نتيجة للعديد من العوامل إلى جانب تقلبات سوق الأسهم والأوضاع الاقتصادية العامة أو التغييرات التي تطرأ على التوجهات السياسية، وهو ما يمكن أن يؤثر سلباً على السعر السوقي للأسهم، بغض النظر عن الأداء الفعلي للشركة أو الأوضاع في دولة الإمارات العربية المتحدة.

قدّمت الشركة بطلب إدراج الأسهم في سوق أبوظبي للأوراق المالية. وقد تأسس سوق أبوظبي للأوراق المالية في عام 2000، ولكن لا يوجد ما يضمن نجاحها في المستقبل وتوفر السيولة في السوق للأسهم. وتجدر الإشارة إلى أن سوق أبوظبي للأوراق المالية أصغر إلى حد كبير من حيث الحجم ومقدار التداول عن غيره من أسواق الأوراق المالية القائمة، كتلك الموجودة في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة. كما في 30 يونيو 2021، كان يوجد 78 شركة لديها أوراق مالية متداولة في سوق أبوظبي للأوراق المالية بقيمة سوقية إجمالية تقارب 1.191 مليار درهم إماراتي. بلغ إجمالي حجم التداول المنتظم في سوق أبوظبي للأوراق المالية 64 مليار درهم في عام 2020. كما أن عمولات الوساطة وتكاليف المعاملات الأخرى في سوق أبوظبي للأوراق المالية أعلى بشكل عام من تلك المطبقة في دول أوروبا الغربية.

ويمكن لهذه العوامل بوجه عام أن تقلل من السيولة وتزيد من تقلبات أسعار الأسهم في سوق أبوظبي للأوراق المالية، وهو ما يمكن أن يُسهم بدوره في زيادة تقلبات أسعار الأسهم ويضعف من قدرة حامل الأسهم على

بيع أي أسهم بسوق أبوظبي للأوراق المالية بالحجم والسعر والوقت الذي يرغب به والذي كان في إمكانه تحقيقه في أسواق أكثر سيولة.

قد لا نوزع أرباحًا نقدية على الأسهم. ونتيجة لذلك، فقد لا تحصل على أي عائد على استثمارك ما لم تقم ببيع الأسهم بسعر أعلى من سعر الشراء.

وعلى الرغم من التزامنا سداد توزيعات الأرباح فيما يخص الأسهم، فليس هناك ما يضمن قيامنا بذلك. وأي قرار يصدر بشأن الإعلان عن توزيعات الأرباح وسدادها في المستقبل سيكون وفقاً لتقدير مجلس إدارتنا، كما سيعتمد على اللوائح والقوانين السارية ونتائج عملياتنا ووضعنا المالي والمتطلبات النقدية والقيود التعاقدية (وخصوصًا تلك الواردة في القروض/التسهيلات الائتمانية) ومشروعاتنا وخططنا المستقبلية، وغير ذلك من العوامل التي قد يعتبرها مجلس الإدارة ذات صلة. ونتيجة لذلك، فقد لا تحصل على أي عائد على استثمارك في الأسهم ما لم تقم ببيع الأسهم بسعر أعلى من سعر الشراء. يُرجى مراجعة القسم "سياسة توزيع الأرباح".

قد يكون من الصعب على المساهمين تنفيذ أحكام ضدنا في دولة الإمارات العربية المتحدة، أو ضد مدراءنا وإدارتنا العليا

الشركة قائمة كشركة مساهمة عامة مؤسسة بدولة الإمارات العربية المتحدة. جميع مدراءنا وجميع مسؤولينا يقيمون خارج الولايات المتحدة والمملكة المتحدة والمنطقة الاقتصادية الأوروبية ("EEA") بالإضافة إلى ذلك، تقع جميع أصولنا وأغلبية أصول مدراءنا وإدارتنا العليا خارج الولايات المتحدة والمملكة المتحدة والمنطقة الاقتصادية الأوروبية. نتيجة لذلك، قد لا يكون من الممكن للمستثمرين تنفيذ الإعلان القضائي خارج دولة الإمارات العربية المتحدة على الشركة أو مدراءنا والإدارة العليا أو لتنفيذ الأحكام الصادرة ضدهم في محاكم خارج دولة الإمارات العربية المتحدة، بما في ذلك الأحكام المستندة إلى أحكام المسؤولية المدنية الخاصة بقوانين الأوراق المالية للولايات المتحدة أو المملكة المتحدة أو المنطقة الاقتصادية الأوروبية

قد لا يتمكن المساهمون في بعض الولايات القضائية خارج دولة الإمارات العربية المتحدة، بما في ذلك الولايات المتحدة، من ممارسة حقوقه الأولوية الخاصة بهم إذا قمنا بزيادة رأس المال.

بموجب النظام الأساسي المقرر اعتماده فيما يتعلق بالطرح، يحق للمساهمين عمومًا الاكتتاب في أسهمنا العادية بعدد يكفي للحفاظ على نسب ملكيتهم النسبية ودفع مقابلها قبل إصدار أي أسهم عادية جديدة مقابل عوض نقدي. وقد لا يتمكن المساهمون الأمريكيون من ممارسة حقوق الأولوية الخاصة بهم ما لم يكن بيان التسجيل بموجب قانون الأوراق المالية ساريًا فيما يتعلق بهذه الحقوق والأسهم العادية ذات الصلة أو ما لم يحصلوا على إعفاء من متطلبات التسجيل المنصوص عليها في قانون الأوراق المالية. وتوجد قيود مماثلة في بعض الولايات القضائية الأخرى خارج دولة الإمارات العربية المتحدة. ولا نعتزم حاليًا تسجيل الأسهم بموجب قانون الأوراق المالية أو قوانين أي بلدان أخرى، ولا يمكن تقديم أي ضمان بتوفر الإعفاء من متطلبات التسجيل لتمكين المساهمين الأمريكيين أو غيرهم من ممارسة حقوق الأولوية الممنوحة لهم أو أننا سنستخدم الإعفاء في حالة إتاحتها. وفي حال لم يتمكن المساهمون الأمريكيون أو غيرهم من ممارسة حقوق

الأولوية الممنوحة لهم، ستنقضي تلك الحقوق وسيتم تخفيض الحصص النسبية لهؤلاء المساهمين الأمريكيين أو غيرهم.

الضرائب في دولة الإمارات العربية المتحدة

التعليقات التالية عامة في طابعها وتستند إلى النظام الضريبي الحالي المعمول به في دولة الإمارات العربية المتحدة والممارسات الحالية للسلطات الإماراتية كما في تاريخ نشرة الاكتتاب. لا يتوخى من التعليقات أنها تحليل شامل لجميع التبعات الضريبية المطبقة على جميع أنواع المساهمين ولا تتعلق بأي نظام ضريبي خارج دولة الإمارات العربية المتحدة. كل مساهم مسؤول عن وضعه الضريبي الخاص، وفي حال كان لديك شكوك بشأن وضعك الضريبي، فيجب عليك طلب المشورة المهنية المستقلة دون تأخير.

الضرائب على الشركة والأفراد

لا يوجد تشريع ضريبي على الشركات على المستوى الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة. ومع ذلك، فقد تم سن تشريعات خاصة بضرائب الشركات في بعض الإمارات (بما في ذلك إمارة أبوظبي) من خلال المراسيم الخاصة بهم. لا يتم حاليًا تطبيق هذه المراسيم الضريبية إلا على شركات النفط الأجنبية وفروع البنوك الأجنبية. ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أنه لا يوجد ضمان بأن الضرائب لن يتم فرضها على الكيانات الاعتبارية الأخرى في وقت ما في المستقبل حيث لا يوجد تشريع محدد يمنح إعفاءً من الضرائب للكيانات التي ليست شركات نفط أجنبية وفروع البنوك الأجنبية. وفقًا للممارسة المذكورة أعلاه، لا تخضع الشركة حاليًا لضريبة دخل الشركات المطبقة في دولة الإمارات العربية المتحدة أو في أبوظبي.

لا توجد حاليًا ضريبة شخصية مفروضة على الأفراد في دولة الإمارات العربية المتحدة.

الضرائب على شراء الأسهم

ومن المرجح أن يتم وصف إتمام الطرح لأغراض ضريبية في دولة الإمارات العربية المتحدة بأنه شراء الأسهم من جانب المساهمين. في حال كان المساهم مقيمًا لأغراض ضريبية خارج دولة الإمارات العربية المتحدة و / أو يخضع للضريبة في بلد آخر، فقد يتم تمييز الطرح بشكل مختلف وقد يخضع للضريبة في تلك الولاية القضائية الأخرى.

لا توجد ضرائب على التحويل في دولة الإمارات العربية المتحدة على شراء الأسهم. ووفقًا لذلك، لا ينبغي أن يؤدي شراء الأسهم إلى أي التزامات ضريبية في دولة الإمارات العربية المتحدة للمساهمين من الأفراد أو الشركات الكائنة في دولة الإمارات العربية المتحدة. قد يخضع المقيمون الخاضعون للضريبة من خارج دولة الإمارات العربية المتحدة، أو المقيمون الخاضعون لضريبة مزدوجة، والأفراد والشركات، للضرائب في ولايات قضائية

خارج دولة الإمارات العربية المتحدة فيما يتعلق بملكية الأسهم أو الدخل الناتج عنها بناءً على اللوائح الضريبية المحلية.

الضرائب على أرباح الأسهم وأرباح رأس المال بعد البيع

واستنادًا إلى الممارسات الضريبية في دولة الإمارات العربية المتحدة الموضحة أعلاه، فيجب ألا يؤدي شراء الأسهم إلى أي التزامات ضريبية في دولة الإمارات العربية المتحدة للمساهمين من الأفراد أو الشركات المقيمة في دولة الإمارات العربية المتحدة، بشرط ألا يخضعوا للضريبة في دولة الإمارات العربية المتحدة بموجب كونها شركة نפט أجنبية أو فرعًا لبنك أجنبي. قد يخضع المقيمون الخاضعون للضريبة من خارج دولة الإمارات العربية المتحدة، أو المقيمون الخاضعون لضريبة مزدوجة، والأفراد والشركات، للضرائب في ولايات قضائية خارج دولة الإمارات العربية المتحدة فيما يتعلق بملكية الأسهم أو الدخل الناتج عنها بناءً على اللوائح الضريبية المحلية.

بناءً على نفس المبادئ الموضحة أعلاه، يجب ألا يخضع المساهمون المقيمون في دولة الإمارات العربية المتحدة الذين لا يخضعون للضريبة في دولة الإمارات العربية المتحدة أو ولايات قضائية خارج دولة الإمارات العربية المتحدة (الشركات والأفراد على حد سواء) للضريبة حاليًا عند استلام دخل الأرباح من الأسهم والمكاسب من البيع المستقبلي للأسهم.

المساهمون الخاضعون للضريبة في دولة الإمارات العربية المتحدة بحكم كونهم شركة نפט أجنبية أو فرعًا لبنك أجنبي، أو مقيمين خاضعين للضرائب في ولايات قضائية خارج دولة الإمارات العربية المتحدة، بالإضافة إلى ضريبة المساهمين المقيمين في الإمارات العربية المتحدة ولكنهم يخضعون أيضًا للضريبة في ولايات قضائية خارج دولة الإمارات العربية المتحدة (سواء الشركات أو الأفراد)، فإنه يجب عليهم استشارة مستشاري الضرائب الخاصين بهم فيما يتعلق بفرض الضرائب على دخل توزيعات الأرباح والمكاسب على البيع المستقبلي للأسهم بموجب القوانين المحلية المعمول بها في تلك الولايات القضائية.

لا توجد حاليًا ضريبة استقطاع في دولة الإمارات العربية المتحدة، وعلى هذا النحو، يجب أن تكون أي مدفوعات أرباح تقدمها الشركة لا تشمل أي ضريبة استقطاع في دولة الإمارات العربية المتحدة أو إمارة أبوظبي، ما لم يتغير النظام الضريبي المعمول به.

ومن المهم ملاحظة أن المعاملات الضريبية للشركات في دولة الإمارات العربية المتحدة كما هو موضح أعلاه قد تكون عرضة للتغيير في المستقبل. وفي هذا الشأن، هذا وقد خضع قانون ضريبة الشركات الجديد للمناقشة. ومع ذلك، فقد أكدت وزارة المالية الإماراتية أنه لن يتم فرض ضريبة على الشركات خلال السنوات القليلة المقبلة.

ضريبة القيمة المضافة في الإمارات العربية المتحدة

اعتمدت دولة الإمارات العربية المتحدة ضريبة إنتاج، سارية اعتبارًا من 1 أكتوبر 2017، وطبقت ضريبة القيمة المضافة، التي كانت سارية اعتبارًا من 1 يناير 2018. تفرض ضريبة الإنتاج ضريبة بنسبة 50% على المشروبات الغازية وضريبة بنسبة 100% على منتجات التبغ ومشروبات الطاقة. في 27 أغسطس 2017، صدر قانون ضريبة القيمة المضافة في 28 نوفمبر 2017 بموجب قرار مجلس الوزراء رقم 52 بالمرسوم الاتحادي بقانون رقم (8) لسنة 2017. توفر اللوائح التنفيذية المزيد من التفاصيل حول المنتجات والخدمات الخاضعة لضريبة القيمة المضافة وأي منتجات محددة حصلت على إعفاء صفري أو استثناء. تحدد اللائحة التنفيذية لقانون ضريبة القيمة المضافة شروط ومعايير هذه المعاملة الضريبية. تحدد الاتفاقية الإطارية لضريبة القيمة المضافة لدول مجلس التعاون الخليجي، وهي اتفاقية على مستوى الدول بين جميع دول مجلس التعاون الخليجي، مبادئ عامة يجب أن تتبعها جميع دول مجلس التعاون الخليجي في قوانين ضريبة القيمة المضافة الخاصة بها مع منح الدول الأعضاء بعض الحرية التقديرية لتبني معاملة مختلفة لضريبة القيمة المضافة فيما يتعلق ببعض الأمور. سوف تُشرع كل دولة من دول مجلس التعاون الخليجي تشريعاتها المحلية الخاصة بضريبة القيمة المضافة بناءً على المبادئ الأساسية في هذا الإطار المشترك.

تطبق ضريبة القيمة المضافة على بيع السلع وتقديم الخدمات في دولة الإمارات العربية المتحدة وعلى الواردات إلى دولة الإمارات العربية المتحدة. ما لم يندرج توريد السلع والخدمات ضمن فئة معفاة على وجه التحديد أو خاضعة لنسبة صفر من ضريبة القيمة المضافة. سيتم تطبيق ضريبة القيمة المضافة بالسعر القياسي. معدل ضريبة القيمة المضافة القياسي في دولة الإمارات العربية المتحدة هو نسبة 5%.

إن الحد الأدنى للتسجيل الإلزامي هو 375,000 درهم إماراتي والحد الأدنى للتسجيل الاختياري هي 187,500 درهم إماراتي. يجب على الشركات التسجيل لضريبة القيمة المضافة في حال كان حجم الأعمال السنوية يتجاوز الحد الأدنى للتسجيل الإلزامية ويتوفر خيار للتسجيل في ضريبة القيمة المضافة في حال كان العرض الخاضع للضريبة والواردات أقل من الحد الأدنى للتسجيل الإلزامية، ولكن يتجاوز عتبة التسجيل الطوعي.

سوف يخضع توريد السلع أو الخدمات من قبل الشركات المسجلة في ضريبة القيمة المضافة لضريبة القيمة المضافة إما بالسعر القياسي أو المعدل الصفري. يحق للشركات المطالبة بائتمان لضريبة القيمة المضافة المدفوعة على مشترياتها في حال كانت تتعلق بتوريد خاضع للضريبة القياسية أو خاضع للضريبة بالمعدل الصفري. ومع ذلك، لا يمكن استرداد أي ضريبة قيمة مضافة متكبدة فيما يتعلق بتوريد معفى من ضريبة القيمة المضافة.

تحدد المادة 42 من اللائحة التنفيذية نطاق الخدمات المالية المصنفة على أنها معفاة، وعلى هذا الأساس، لن يتم تطبيق ضريبة القيمة المضافة على أي تحويل الأسهم. ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أن الرسوم المتعلقة بنقل ملكية الأسهم سوف تُصنف بشكل قياسي بنسبة 5%.

ترتيبات متعلقة بفترة الحظر

وفقًا لشروط اتفاقية التعهد بتغطية الاكتتاب، وافق المساهم البائع بصورة تعاقدية، ولمدة 12 شهرًا بعد تاريخ إدراج الأسهم، على عدم (1) إصدار، سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة، أو طرح/ عرض، أو رهن، أو

بيع، أو التعاقد لبيع، أو بيع أو منح أي خيار أو حق أو ضمان، أو التعاقد للشراء، أو ممارسة أي خيار للبيع، أو شراء أي خيار، أو التعاقد لبيع أو إقراض أو نقل أو التصرف، بشكل مباشر أو غير مباشر، من أي من الأسهم أو أي أسهم أخرى في الشركة، أو أي أوراق مالية قابلة للتحويل أو التبادل أو يمكن ممارستها مقابل أي أسهم أو ضمانات أو حقوق أخرى لشراء الأسهم أو أي أوراق مالية أو منتج مالي يتم تحديد قيمته بشكل مباشر أو غير مباشر بالرجوع إلى سعر الأسهم، أو طلب أو مطالبة الشركة بتقديم أي بيان تسجيل بموجب قانون الأوراق المالية أو أي وثيقة مشابهة لدى أي جهة أخرى لتنظيم الأوراق المالية أو سوق أو سلطة إدراج فيما يتعلق بأي مما سبق ذكره، (2) إبرام أي اتفاقية مبادلة/مقايضة، أو أي اتفاقية أو معاملة / صفقة تنقل، بصورة كلية أو جزئية، وبشكل مباشر أو غير مباشر، التبعات الاقتصادية لملكية الأسهم، وذلك سواء كان من المقرر تسوية أي معاملة من هذا القبيل عن طريق تسليم الأسهم أو الأوراق المالية الأخرى، في صورة نقد أو في أي صورة أخرى، أو (3) الإعلان/ الإفصاح بصورة علنية عن نية تنفيذ أي معاملة من هذا القبيل دون الحصول على موافقة خطية مسبقة من المنسقين الدوليين المشتركين، ويجب عدم حجب هذه الموافقة أو تأخيرها بشكل غير معقول.

القسم الثالث: الإفصاحات المالية

ملخص البيانات المالية للشركة وملخص الملاحظات الرئيسية والمؤشرات الرئيسية للسنوات المنتهية في 31 ديسمبر 2019 (مع أرقامها المقارنة في 31 ديسمبر 2018) و31 ديسمبر 2020 وكما في فترة الستة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2021 (مع البيانات المالية المقارنة في فترة الستة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2020)

يجب أن يتم قراءة المناقشات والتحليلات التالية بالتزامن مع البيانات المالية المدققة الخاصة بالشركة، والايضاحات المتعلقة بها، الواردة في هذه النشرة للسنوات المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2019 (مع البيانات المالية المقارنة كما في للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018) و2020 والبيانات المالية المرحلية المراجعة للشركة كما في فترة الستة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2021 (مع أرقامها المقارنة في فترة الستة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2020)، كما يجب على المستثمرين قراءة المخاطر المرتبطة بشراء أسهم الطرح والواردة في القسم الخاص بـ "المخاطر المتعلقة بالاستثمار".

إن نسبة صافي الربح قبل خصم الفائدة والضرائب والإهلاك والاستهلاكات، وصافي الدين تعتبر خارج نطاق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية وتم احتسابها من قبل الشركة بناء على البيانات المالية المستخرجة من البيانات المالية للشركة.

1. المعلومات المالية وبيانات التشغيل المختارة:

توضح المعلومات المالية المختارة المبينة أدناه معلوماتنا المالية التاريخية والمعلومات التشغيلية غير المدققة الأخرى كما في السنوات المنتهية في 31 ديسمبر 2018 و31 ديسمبر 2019 و31 ديسمبر 2020 وكما في فترة الستة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2021.

واستمدت المعلومات المالية المبينة أدناه تحت العناوين "بيان الربح أو الخسارة" و " بيان المركز المالي" و "بيان التغييرات في حقوق الملكية" و "بيان التدفقات النقدية" من البيانات المالية أينما وردت في هذه النشرة ويجب قراءتها بالتزامن معها.

2. معلومات بيان الربح او الخسارة

للفترة الستة أشهر المنتهية في 30 يونيو				للسنوات المنتهية في 31 ديسمبر					
2020		2021		2018		2019		2020	
ألف درهم	ألف دولار أمريكي	ألف درهم	ألف دولار أمريكي	ألف درهم	ألف دولار أمريكي	ألف درهم	ألف دولار أمريكي	ألف درهم	ألف دولار أمريكي
3,679,257	1,001,840	4,125,962	1,123,475	7,203,076	1,961,355	7,571,655	2,061,717	7,704,391	2,097,860
(2,124,174)	(578,400)	(2,510,870)	(683,695)	(4,048,615)	(1,102,414)	(4,643,212)	(1,264,319)	(4,744,657)	(1,291,942)
1,555,083	423,440	1,615,092	439,780	3,154,461	858,941	2,928,443	797,398	2,959,734	805,918
(402,330)	(109,552)	(582,238)	(158,540)	(664,640)	(180,978)	(714,422)	(194,533)	(790,708)	(215,305)
15,682	4,270	33,089	9,010	50,028	13,622	110,165	29,997	10,632	2,895
(57,390)	(15,627)	(31,811)	(8,662)	(25,004)	(6,808)	(181,820)	(49,509)	(89,881)	(24,474)
1,111,045	302,531	1,034,132	281,588	2,514,845	684,777	2,142,366	583,354	2,089,777	569,034
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
1,111,045	302,531	1,034,132	281,588	2,514,845	684,777	2,142,366	583,354	2,089,777	569,034

الإيرادات
تكاليف مباشرة
إجمالي الربح
مصاريف عمومية وإدارية
إيرادات أخرى، صافي
تكاليف تمويل، صافي
ربح السنة/الفترة
الدخل الشامل الآخر للسنة/ الفترة
مجموع الدخل الشامل للسنة/ الفترة

3. معلومات بيان المركز المالي

كما في 30 يونيو 2021		2018		كما في 31 ديسمبر 2019		2020	
الف درهم	الف دولار أمريكي	الف درهم	الف دولار أمريكي	الف درهم	الف دولار أمريكي	الف درهم	الف دولار أمريكي
11,946,106	3,252,854	11,979,983	3,262,078	11,910,232	3,243,086	11,977,624	3,261,436
158,637	43,196	-	-	58,542	15,941	144,333	39,301
31,084	8,464	1,101,900	300,041	539,690	146,954	1,498	408
12,861	3,502	29,860	8,131	21,119	5,751	15,608	4,250
12,148,689	3,308,016	13,111,743	3,570,250	12,529,583	3,411,731	12,139,063	3,305,395
598,114	162,863	309,796	84,356	456,036	124,176	650,227	177,053
453,884	123,590	122,066	33,238	231,855	63,133	511,565	139,296
5,188,842	1,412,891	2,367,717	644,715	6,202,782	1,688,981	3,314,802	902,601
1,539,681	419,246	1,191,995	324,573	491,409	133,808	3,501,600	953,465
7,780,522	2,118,590	3,991,574	1,086,882	7,382,082	2,010,097	7,978,194	2,172,415
19,929,211	5,426,606	17,103,317	4,657,132	19,911,665	5,421,828	20,117,257	5,477,810
400,001	108,918	400,000	108,918	400,000	108,918	400,001	108,918
10,005,656	2,724,481	10,069,237	2,741,794	12,022,496	3,273,654	11,542,275	3,142,893
10,405,658	2,833,399	10,469,237	2,850,711	12,422,496	3,382,572	11,942,276	3,251,811
5,508,750	1,500,000	5,509,500	1,500,204	5,509,500	1,500,204	5,508,750	1,500,000
55,807	15,196	-	-	58,743	15,995	104,259	28,389
405,991	110,549	284,799	77,549	321,315	87,492	317,524	86,460
5,970,549	1,625,745	5,794,299	1,577,753	5,889,558	1,603,692	5,930,533	1,614,849
1,360,151	370,361	736,154	200,450	1,447,151	394,051	1,519,640	413,789
81,816	22,278	-	-	12,378	3,370	43,053	11,723
2,111,037	574,823	103,627	28,217	140,082	38,143	681,756	185,638
3,553,004	967,462	839,781	228,667	1,599,611	435,565	2,244,448	611,150
9,523,553	2,593,207	6,634,080	1,806,421	7,489,169	2,039,256	8,174,981	2,225,999
19,929,211	5,426,606	17,103,317	4,657,132	19,911,665	5,421,828	20,117,257	5,477,810

الموجودات
الموجودات غير المتداولة
ممتلكات ومعدات
حق استخدام الموجودات
دفعة متقدمة إلى جهة ذات علاقة
دفعات متقدمة
مجموع الموجودات غير المتداولة
الموجودات المتداولة
المخزون
دم مدينة تجارية وأخرى
مستحق من جهات ذات علاقة
التقدم والمدفوعات المتأجل
مجموع الموجودات المتداولة
مجموع الموجودات
حقوق الملكية والمطلوبات
حقوق الملكية
رأس المال
أرباح مستبقاة
مجموع حقوق الملكية
المطلوبات غير المتداولة
قروض
التزامات عقود الإيجار
مخصص مكافآت نهاية الخدمة للموظفين
مجموع المطلوبات غير المتداولة
المطلوبات المتداولة
دم دائنة تجارية وأخرى
التزامات عقود الإيجار
مستحق إلى جهات ذات علاقة
مجموع المطلوبات المتداولة
مجموع المطلوبات
مجموع حقوق الملكية والمطلوبات

4. معلومات بيان التدفقات النقدية

للسنوات المنتهية في 31 ديسمبر

2018		2019		2020	
ألف درهم	ألف دولار أمريكي	ألف درهم	ألف دولار أمريكي	ألف درهم	ألف دولار أمريكي
2,514,845	684,777	2,142,366	583,354	2,089,777	569,034
1,396,884	380,363	1,376,951	374,936	1,311,218	357,037
35,129	9,565	27,614	7,519	33,703	9,177
-	-	55,526	15,119	46,608	12,691
-	-	-	-	(9,317)	(2,537)
12,840	3,496	829	-	153,206	41,717
1,668	454	3,689	1,004	(7,121)	(1,939)
32,192	8,766	195,846	53,328	2,262	616
(7,188)	(1,957)	(14,026)	(3,819)	(3,202)	(872)
3,986,370	1,085,465	3,788,795	1,031,666	3,710,217	1,010,270
(40,576)	(11,049)	(147,069)	(40,046)	(187,055)	(50,934)
(14,853)	(4,044)	8,741	2,380	5,512	1,501
(5,614)	(1,529)	(109,789)	(29,895)	(279,709)	(76,163)
(701,805)	(191,097)	(3,835,065)	(1,044,265)	2,734,779	744,664
(201,661)	(54,911)	345,803	94,416	84,416	22,986
(129,024)	(35,132)	36,455	9,926	541,672	147,494
(17,738)	(4,830)	(19,010)	(5,176)	(41,095)	(11,190)
2,875,099	782,872	68,861	18,750	6,568,736	1,788,628
(176,930)	(48,177)	(122,554)	(33,371)	(538,260)	(146,565)
(1,101,900)	(300,041)	(260,931)	(71,050)	(316,353)	(86,141)
7,188	1,957	14,026	3,819	3,202	872
(1,271,642)	(346,261)	(369,459)	(100,601)	(851,410)	(231,834)
(1,149,649)	(313,043)	-	-	-	-
5,509,500	1,500,204	-	-	-	-
-	-	(15,035)	(4,094)	(43,302)	(11,791)
(5,773,953)	(1,572,213)	(189,107)	(51,493)	(2,570,750)	(700,000)
(6,826)	(1,859)	(195,846)	(53,328)	(93,083)	(25,346)
(1,420,928)	(386,910)	(399,988)	(108,914)	(2,707,136)	(737,137)
182,529	49,702	(700,586)	(190,765)	3,010,190	819,657
1,009,466	274,872	1,191,995	324,573	491,410	133,808
1,191,995	324,573	491,409	133,808	3,501,600	953,465
-	-	86,156	23,460	119,492	32,537
-	-	823,141	224,136	854,543	232,687
184,585	50,261	365,194	99,440	-	-
25,366	6,907	-	-	-	-
56,148	15,289	-	-	-	-

التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية

ربح السنة

تعديلات /

استهلاك ممتلكات ومعدات

استهلاك حق استخدام الموجودات

مخصص مكافآت نهاية خدمة الموظفين

عكس مخصص مكافآت نهاية خدمة الموظفين

إشعارات صادر إلى جهة ذات علاقة

(عكس) / مخصص بضاعة بطيئة الحركة ومتقادمة

خسارة استهلاك ممتلكات ومعدات

تكاليف تمويل

إيرادات تمويل

التغيرات في رأس المال العامل

زيادة في مخزون

نقص / (زيادة) في دفعات مقدمة

زيادة في ذمم مدينة تجارية وأخرى

نقص / (زيادة) في مستحق من جهات ذات علاقة

زيادة / (نقص) في ذمم دائنة تجارية وأخرى

زيادة / (نقص) في مستحق إلى جهات ذات علاقة

مكافآت نهاية خدمة الموظفين المتوقعة

صافي النقد الناتج من الأنشطة التشغيلية

التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية

إضافات إلى ممتلكات ومعدات

دفعة مقدمة إلى جهة ذات علاقة

إيرادات تمويل مستلمة

صافي النقد المستخدم في الأنشطة الاستثمارية

التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية

تسديد قرض إلى جهة ذات علاقة

قروض

الجزء الرئيسي المتفوع لإلتزامات عقود الإيجار

توزيعات أرباح متفوعة

تكاليف تمويل متفوعة

صافي النقد المستخدم في الأنشطة التمويلية

صافي الزيادة (النقص) في النقد ومرافقات النقد

النقد ومرافقات النقد في بداية السنة

النقد ومرافقات النقد في نهاية السنة

معاملات غير نقدية:

الاعتراف بموجودات حق الاستخدام بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 16

إضافات وتعديل حق استخدام الموجودات والتزامات عقود الإيجار

إضافات إلى ممتلكات ومعدات مقابل السلف المتفوعة إلى جهة ذات علاقة

إضافات إلى ممتلكات ومعدات مقابل ذمم دائنة

فائدة مستحقة

تحويلات من مخزون إلى ممتلكات ومعدات

للسنة أشهر المنتهية في

2020		2021	
الف درهم	الف دولار أمريكي	الف درهم	الف دولار أمريكي
1,111,045	302,531	1,034,132	281,588
634,300	172,716	713,596	194,308
19,699	5,364	54,952	14,963
27,452	7,475	98,478	26,815
(992)	(270)	22,167	6,036
59,252	16,134	33,416	9,099
(1,862)	(507)	(1,605)	(437)
1,848,894	503,443	1,955,136	532,372
(46,824)	(12,750)	29,946	8,154
2,666	726	2,747	748
(177,510)	(48,335)	57,680	15,706
2,129,058	579,730	(441,765)	(120,290)
(225,267)	(61,339)	168,307	45,829
69,146	18,828	(2,993)	(815)
(8,766)	(2,387)	(10,011)	(2,726)
3,591,397	977,916	1,759,047	478,978
(70,321)	(19,148)	(900,677)	(245,249)
(219,836)	(59,860)	(138,321)	(37,664)
1,862	507	1,605	437
(288,295)	(78,501)	(1,037,393)	(282,476)
-	-	(80,876)	(22,022)
(2,570,750)	(700,000)	(2,570,750)	(700,000)
(58,488)	(15,926)	(31,947)	(8,699)
(2,629,238)	(715,926)	(2,683,573)	(730,721)
(673,863)	183,489	(1,961,919)	(534,219)
(491,410)	133,808	3,501,600	953,465
1,165,273	317,297	1,539,681	419,246
3,048	830	-	-
60,064	16,355	69,256	18,858

التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية

ربح السنة
تعديلات /
استهلاك ممتلكات ومعدات
استهلاك حق استخدام الموجودات
مخصص مكافآت نهاية خدمة الموظفين
مخصص / (عكس) مخزون بطوء الحركة والمتقادم
تكاليف تمويل
إيرادات تمويل

التغيرات في رأس المال العامل

نقص / (زيادة) في مخزون
نقص دفعات مقدمة
نقص / (زيادة) في ذمم مديونة تجارية وأخرى
(زيادة) / نقص في مستحق من جهات ذات علاقة
زيادة / (نقص) في ذمم دائنة تجارية وأخرى
(نقص) / زيادة في مستحق إلى جهات ذات علاقة
مكافآت نهاية خدمة الموظفين المتوقعة
صافي النقد الناتج من الأنشطة التشغيلية
التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية
دفعات لشراء ممتلكات ومعدات
دفعة مقدمة إلى جهة ذات علاقة
إيرادات تمويل مستلمة

صافي النقد المستخدم في الأنشطة الاستثمارية

التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية
المبلغ الرئيسي المقفوع وجزء الفائدة على التزامات الإيجار
توزيعات أرباح مقفوعة
تكاليف تمويل مقفوعة

صافي النقد المستخدم في الأنشطة التمويلية

صافي / (النقص) الزيادة في النقد ومردقات النقد

النقد ومردقات النقد في بداية الفترة

النقد ومردقات النقد في نهاية الفترة

معاملات غير نقدية:

تحويل قطع غيار رأسمالية من مخزون إلى ممتلكات ومعدات
إضافات وتعديل حق استخدام الموجودات والتزامات عقود الإيجار

5. معلومات بيان التغيرات في حقوق الملكية

بيان التغيرات في حقوق الملكية لفترة الستة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2021

مجموع حقوق الملكية	مجموع حقوق الملكية	أرباح مستبقاة	أرباح مستبقاة	رأس المال	رأس المال	
ألف درهم	ألف دولار أمريكي	ألف درهم	ألف دولار أمريكي	ألف درهم	ألف دولار أمريكي	
12,423,249	3,382,777	12,023,247	3,273,859	400,001	108,918	الرصيد في 1 يناير 2020 (مدقق)
1,111,045 (2,570,750)	302,531 (700,000)	1,111,045 (2,570,750)	302,531 (700,000)	- -	- -	مجموع الدخل الشامل للفترة
10,963,544	2,985,308	10,563,542	2,876,390	400,001	108,918	توزيعات أرباح الرصيد في 30 يونيو 2020 (غير مدقق)
11,942,276	3,251,811	11,542,275	3,142,893	400,001	108,918	الرصيد في 1 يناير 2021 (مدقق)
1,034,132 (2,570,750)	281,588 (700,000)	1,034,132 (2,570,750)	281,588 (700,000)	- -	- -	مجموع الدخل الشامل للفترة
10,405,658	2,833,399	10,005,656	2,724,481	400,001	108,918	توزيعات أرباح الرصيد في 30 يونيو 2021 (غير مدقق)

بيان التغيرات في حقوق الملكية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020

مجموع حقوق الملكية	مجموع حقوق الملكية	أرباح مستبقاة	أرباح مستبقاة	رأس المال	رأس المال	
ألف درهم	ألف دولار أمريكي	ألف درهم	ألف دولار أمريكي	ألف درهم	ألف دولار أمريكي	
10,469,985	2,850,915	10,069,984	2,741,997	400,001	108,918	في 1 يناير 2019
2,142,371 (189,108)	583,355 (51,493)	2,142,371 (189,108)	583,355 (51,493)	- -	- -	مجموع الدخل الشامل للسنة
12,423,249	3,382,777	12,023,247	3,273,859	400,001	108,918	توزيعات أرباح مدفوعة
2,089,777 (2,570,750)	569,034 (700,000)	2,089,777 (2,570,750)	569,034 (700,000)	- -	- -	في 1 يناير 2020 مجموع الدخل الشامل للسنة
11,942,276	3,251,811	11,542,275	3,142,893	400,001	108,918	توزيعات أرباح مدفوعة في 31 ديسمبر 2020

بيان التغيرات في حقوق الملكية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019

مجموع حقوق الملكية	مجموع حقوق الملكية	أرباح مستبقاة	أرباح مستبقاة	رأس المال	رأس المال	
ألف درهم	ألف دولار أمريكي	ألف درهم	ألف دولار أمريكي	ألف درهم	ألف دولار أمريكي	
13,728,345	3,738,147	13,328,345	3,629,229	400,000	108,918	في 1 يناير 2018
2,514,845 (5,773,953)	684,777 (1,572,213)	2,514,845 (5,773,953)	684,777 (1,572,213)	- -	- -	مجموع الدخل الشامل للسنة
10,469,237	2,850,711	10,069,237	2,741,794	400,000	108,918	توزيعات أرباح مطبوعة
2,142,366 (189,107)	583,354 (51,493)	2,142,366 (189,107)	583,354 (51,493)	- -	- -	في 1 يناير 2019 مجموع الدخل الشامل للسنة
12,422,496	3,382,572	12,022,496	3,273,654	400,000	108,918	توزيعات أرباح مطبوعة في 31 ديسمبر 2019

6. معلومات مالية أخرى

للسنة أشهر المنتهية في 30 يونيو				للسنوات المنتهية في 31 ديسمبر					
2020		2021		2018		2019		2020	
ألف دولار أمريكي	ألف درهم	ألف دولار أمريكي	ألف درهم	ألف دولار أمريكي	ألف درهم	ألف دولار أمريكي	ألف درهم	ألف دولار أمريكي	ألف درهم
1,822,434	496,238	1,834,491	499,521	3,936,733	1,071,949	3,728,751	1,015,317	3,524,579	959,722
(4,343,477)	(1,182,703)	(3,969,069)	(1,080,754)	(4,317,505)	(1,175,427)	(5,018,091)	(1,366,192)	(2,007,150)	(546,535)

الأرباح قبل
العوائد
والضرائب
والإهلاك
والإطفاء
(1)

صافي
الدين (2)

(1) في هذه النشرة، تقدم الأرباح قبل اقتطاع العوائد والضرائب والإهلاك والاستهلاك كإجراء لتقييم الأداء المالي لأعمالنا. يُطلق على الأرباح قبل اقتطاع العوائد والضرائب والإهلاك "مقياس الأداء البديلة" لأنها تستبعد المبالغ التي تم تضمينها، وتتضمن المبالغ المستبعدة، المقياس الأكثر قابلية للمقارنة مباشرة والمجمعة والمقدمة وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، وهو ربح الفترة. يستخدم المستثمرون أحياناً المعلومات المتعلقة بالأرباح قبل اقتطاع العوائد والضرائب والإهلاك والاستهلاك، لتقييم كفاءة عمليات الشركة وقدرتها على توظيف أرباحها من أجل سداد الديون ونفقات رأس المال ومتطلبات رأس المال العامل. نحن نستخدم الأرباح قبل العوائد والضرائب والإهلاك والاستهلاك في تقييم نمونا وأدائنا التشغيلي ونحن نستخدم هذه الأرباح في تقييم النمو الذي نحرزه وكذلك أدائنا التشغيلي. ولا توجد مبادئ متعارف عليها تحكم حسابات هذه الأرباح، ويمكن أن تختلف المعايير التي تستند إليها هذه الأرباح من شركة إلى أخرى. ولا توفر هذه الأرباح في حد ذاتها أساساً كافياً لمقارنة أدائنا بأداء الشركات الأخرى ولا يُنظر إليها بمعزل عن غيرها أو باعتبارها بديلاً للأرباح التشغيلية أو أي مقياس آخر كمؤشر على الأداء التشغيلي، أو أي مقياس آخر كمؤشر لأداء التشغيل، أو كبديل للنقد المتولد من الأنشطة التشغيلية كمقياس للمسؤولية بالإضافة إلى ذلك، لا يُستخدم هذا الإجراء بدلاً من نتائجنا المالية السابقة ولا يُعتبر بديلاً عنها. وقد قدمنا هذا المقياس خارج نطاق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية لأننا نعتقد أنه مفيد للمستثمرين والمحللين الماليين في تسليط الضوء على الاتجاهات التي تسود أعمالنا بوجه عام. وشرة قيود على هذه الأرباح كأداة تحليلية. ومن بين هذه القيود ما يلي: (أ) أنها لا تعكس النفقات النقدية أو المتطلبات المستقبلية للنفقات الرأسمالية أو الالتزامات التعاقدية؛ و(ب) أنها لا تعكس التغييرات التي تطرأ على احتياجات رأس المال العامل لدينا أو متطلباتها النقدية؛ و(ج) أنها لا تعكس مصروفات الفائدة الكبيرة أو المتطلبات النقدية اللازمة لخدمة مدفوعات الفائدة أو الدفعات الرئيسية فيما يتعلق بديوننا؛ و(د) على الرغم من أن الإهلاك والاستهلاك يمثلان رسوماً غير نقدية، فغالباً ما يتعين استبدال الأصول التي تخضع للإهلاك والاستهلاك في المستقبل، ولا تعكس الأرباح قبل العوائد والضرائب والإهلاك والاستهلاك أي متطلبات نقدية لهذا الاستبدال؛ و(هـ) أنها لم يتم تعديلها لجميع بنود الدخل أو المصروفات غير النقدية التي تتعكس في بيانات التدفقات النقدية لدينا. ويوضح الجدول الوارد أدناه نسوية لهذه الأرباح مع الربح لكل الفترات المذكورة.

للسنة أشهر المنتهية في 30 يونيو				للسنوات المنتهية في 31 ديسمبر					
2020		2021		2018		2019		2020	
ألف درهم	ألف دولار أمريكي	ألف درهم	ألف دولار أمريكي	ألف درهم	ألف دولار أمريكي	ألف درهم	ألف دولار أمريكي	ألف درهم	ألف دولار أمريكي
1,111,045	302,531	1,034,132	281,588	2,514,845	684,777	2,142,366	583,354	2,089,777	569,034
57,390	15,627	31,811	8,662	25,004	6,808	181,820	49,509	89,881	24,474
611,883	166,612	683,831	186,203	1,387,542	377,819	1,383,519	376,724	1,309,988	356,702
42,116	11,468	84,717	23,068	9,342	2,544	21,046	5,731	34,933	9,512
1,822,434	496,238	1,834,491	499,521	3,936,733	1,071,949	3,728,751	1,015,317	3,524,579	959,722

ربح السنة/الفترة
تكلفة تمويل- بالصافي
الإستهلاك المدرج في
التكاليف المباشرة
الإستهلاك المدرج في
مصاريف عمومية
وإدارية
الأرباح قبل العوائد
والضرائب والإستهلاك
والإطفاء

يمثل صافي الدين إجمالي القروض (بما في ذلك القروض المتداولة وغير المتداولة) مطروحاً منها النقد وما في حكمه. ويستخدم المستثمرون صافي الدين في بعض الأحيان لتقييم مستوى مديونية الشركة مع مراعاة النقدية المتوفرة لديها. ونحن نستخدم صافي الدين في تقييم هيكل رأس المال لدينا. لغرض احتساب صافي مبلغ الدين، تم استخدام سعر صرف 1 دولار أمريكي: 3.673 درهم إجمالي القروض للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2018 و2019 والتي بلغت 1.5 مليار دولار أمريكي في نهاية كل فترة.

سياسة توزيع الأرباح

تعتمد قدرتنا على توزيع الأرباح على عدة عوامل، بما في ذلك توفر احتياطات قابلة للتوزيع إلى جانب خططنا للنفقات الرأسمالية وغيرها من المتطلبات النقدية في الفترات المستقبلية، ولا يوجد ما يضمن قيام الشركة بدفع توزيعات أرباح، أو ما يضمن مقدار تلك الأرباح في حالة توزيعها. يرجى الاطلاع على "المخاطر المتعلقة بالاستثمار - المخاطر المتعلقة بالطرح والأسهم - من الممكن ألا نوزع أرباحًا نقدية على الأسهم. ونتيجة لذلك، فقد لا تحصل على أي عائد على استثمارك ما لم تقم ببيع الأسهم بسعر أعلى من سعر الشراء." سوف يعتمد مستوى توزيعات الأرباح أو سدادها على عدة أمور من بينها الأرباح المستقبلية وخطة عمل الشركة، بناءً على تقدير مجلس الإدارة.

مع مراعاة ما سبق، وافق مجلس إدارتنا على توزيع أرباح بقيمة 360.3 مليون دولار أمريكي، بما يعكس توزيعات الأرباح للنصف الأول من عام 2021، ويتم توزيعها على المساهمين الحاليين قبل الطرح العام. ونعتزم دفع الأرباح مرتين في كل سنة مالية بعد الطرح العام، تكون الدفعة الأولى منها في شهر أبريل والدفعة الثانية في شهر أكتوبر من كل عام. ومع مراعاة ما سبق، نتوقع توزيع أرباح ثابتة بمبلغ وقدره 325 مليون دولار أمريكي للنصف الثاني من عام 2021، على أن يتم دفعها في شهر أبريل 2022. وبعد ذلك، نتوقع زيادة مبلغ توزيع الأرباح من 650 مليون دولار أمريكي (توزيعات الأرباح المحسوبة على أساس سنوي للنصف الثاني من عام 2021)، بمعدل نمو قدره 5٪ سنويًا على أساس توزيعات الأرباح لكل سهم على مدار السنوات الخمس المقبلة (2022 - 2026). وقد تم تصميم سياسة توزيع الأرباح لتعكس توقعاتنا لتدفق نقدي قوي وتوقعاتنا لتحقيق الأرباح المحتملة على المدى الطويل، مع السماح لنا بالاحتفاظ برأس مال كافٍ لتمويل متطلبات التشغيل الحالية والاستثمار المستمر لتحقيق النمو على المدى الطويل.

تخضع سياسة توزيع الأرباح هذه لدراسة مجلس الإدارة لمتطلبات الإدارة النقدية لأعمالنا اللازمة للنفقات التشغيلية ونفقات الفائدة والنفقات الرأسمالية المتوقعة. وبالإضافة إلى ذلك، نتوقع أن يدرس مجلس الإدارة كذلك ظروف السوق، وبيئة التشغيل السائدة آنذاك في أسواقنا، وتوقعات مجلس الإدارة لأعمالنا.

الأحداث المادية والعقود الرئيسية التي أبرمتها الشركة (بما في ذلك معاملات الأطراف ذات العلاقة):

فيما يلي ملخص لبعض بنود العقود التي تعتبر جوهرية، ولا تهدف هذه الملخصات إلى وصف جميع الشروط والأحكام السارية لهذه العقود وهي مقيدة في مجملها بالرجوع إلى الاتفاقيات الفعلية.

المساهمين الرئيسيين والمساهم البائع

يوضح الجدول التالي المساهمين الذين يمتلكون أسهمنا (1) كما في تاريخ نشرة الاكتتاب، برأس مال إجمالي قدره 16,000,000,000 سهم بقيمة 0.10 درهم لكل سهم، و(2) بعد إتمام الطرح مباشرة، بافتراض بيع المساهم البائع لجميع الأسهم المطروحة:

عدد الأسهم بعد الطرح مباشرة ⁽¹⁾	النسبة المئوية	عدد الأسهم كما في تاريخ نشرة الاكتتاب الماثلة	النسبة المئوية	المساهم أدنوك
14,000,000,000	87.5%	15,200,000,000	95%	
800,000,000	5%	800,000,000	5%	بيكر هيوز

(1) على افتراض بيع الحد الأقصى لعدد الأسهم المطروحة في الطرح، على فرض قيام المساهم البائع ببيع كامل الأسهم المعروضة وعلى فرض أنه لم يتم زيادة حجم الطرح.

قبل ادراج أسهم الشركة، قمنا بزيادة عدد أسهم الشركة من 4,000,000 إلى 16,000,000,000 من خلال رسملة 1,200,000,000 درهم من الأرباح المحتجزة وتخفيض القيمة الاسمية للسهم الواحد من 100 درهم إلى 0.10 درهم (ويشار إلى هذه العملية بـ "إعادة الرسملة"). لن تؤثر إعادة الرسملة على إجمالي النقد أو إجمالي حقوق المساهمين لدى الشركة.

تملك حكومة أبوظبي شركة أدنوك بالكامل. ولا توجد أي أسهم تمنح حقوق تصويت تختلف عما تمنحه أي أسهم أخرى. كما في تاريخ النشرة الماثلة، أن الشركة ليست على علم بأي ترتيبات قد تؤدي إلى تغيير السيطرة على الشركة.

لجنة المؤسسين

لجنة المؤسسين هي لجنة ينتخبها المؤسسسون لتنفيذ جميع الخطوات والإجراءات اللازمة نيابة عنهم وبالنيابة عن الشركة لاستكمال جميع الإجراءات المطلوبة فيما يتعلق بالطرح، بما في ذلك التعامل مع الجهات المختصة. تتألف لجنة المؤسسين من الأفراد الآتية أسماؤهم كممثلين عن الشركة:

تتألف لجنة المؤسسين من الأشخاص التالية أسماؤهم كممثلين لشركة أدنوك للحفر (ش.م.ع):

1. معالي الدكتور/ سلطان أحمد الجابر (رئيس)؛
2. السيد/ عبد المنعم الكندي (عضو)؛
3. السيد/ ياسر سعيد المزروعى (عضو)؛
4. السيد/ أحمد جاسم الزعابي (عضو)؛
5. السيد/ عبد الرحمن عبدالله الصيعري (عضو)؛
6. السيد/ سالم الدرعي (عضو)؛
7. السيد/ كلاوس فروليش (عضو)؛ و
8. السيد/ محمد سيف العرياني (عضو).

معاملات الأطراف ذات العلاقة

أبرمنا العديد من الاتفاقيات والترتيبات الأخرى مع الأطراف ذات العلاقة التي تضم شركة أدنوك وبعض شركاتها التابعة الأخرى وشركة بيكر هيوز. ويرد وصف لأبرز هذه المعاملات أدناه. للحصول على تفاصيل حول تأثير المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة على مركزنا المالي ونتائجنا المالية للسنوات المنتهية في 31 ديسمبر 2018 و31 ديسمبر 2019 و31 ديسمبر 2020، وللسنة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2021، يرجى الرجوع إلى الإيضاح الخاص بالمعاملات الأطراف ذات العلاقة للقوائم المالية المدرج في موضع آخر من نشرة الاكتتاب الماثلة.

اتفاقية العلاقة

نعززم إبرام اتفاقية العلاقة مع شركة أدنوك في تاريخ الإدراج أو قبله. للحصول على وصف للشروط الرئيسية لهذه الاتفاقية، يرجى مراجعة القسم "اتفاقية العلاقة".

اتفاقية استخدام العلامة التجارية

في أكتوبر 2018، أبرمنا اتفاقية استخدام العلامة التجارية ("اتفاقية استخدام العلامة التجارية") مع شركة أدنوك التي منحتنا بموجبها ترخيصًا محدودًا وغير حصري مقابل رسوم لاستخدام بعض العلامات التجارية والشعار والمواد الخاصة بشركة أدنوك في أفريقيا وأوروبا ودول مجلس التعاون الخليجي، فيما يتعلق بتقديم خدمات معينة خاصة بحفر الآبار والخدمات ذات الصلة التي تقدمها الشركة، كما منحنا شركة أدنوك الحق في الترخيص الفرعي للحقوق والتراخيص الممنوحة بموجب اتفاقية استخدام العلامة التجارية لأطراف معينة (بما في ذلك الشركات التابعة لها وأصحاب الامتياز من الأطراف الخارجية). لا يحمل الترخيص الممنوح بموجب اتفاقية استخدام العلامة التجارية أي رسوم خلال السنوات الأربع الأولى. بعد ذلك، يحق لشركة أدنوك فرض رسوم ترخيص يتم الاتفاق عليها بحسن نية بين الطرفين. وتظل اتفاقية استخدام العلامة التجارية سارية المفعول ما لم يتم إنهاؤها (1) بموجب إشعار كتابي مسبق مدته 12 شهرًا من قبل أي من الطرفين في حالة عدم تمكن الطرفين من الاتفاق على رسوم الترخيص، أو (2) من قبل أدنوك بموجب إشعار خطي مسبق مدته 12 شهرًا تقدمه إلى الشركة.

اتفاقية خدمات المساهمين (Shareholder Services Agreement)

سنبرم اتفاقية خدمات مساهمين مع أدنوك، عند إدراج الأسهم أو قبل ذلك، بدون شروط تفضيلية والتي بموجبها ستزودنا شركة أدنوك، أو ستضمن تزويدنا، ببعض الخدمات الإدارية وغيرها من صور الدعم في العديد من المجالات مثل: الاتصالات، والضرائب، والدعم القانوني والالتزام، والموارد البشرية، والخدمات اللوجستية، وتكنولوجيا المعلومات، والمشتريات، والتأمين، وإدارة المخاطر، وحفظ السجلات، والإبلاغ وغيرها من الخدمات، بالقدر المطلوب والذي نحدده بناءً على متطلبات أعمالنا. ووفقًا لشروط اتفاقية خدمات المساهمين، يحق لنا طلب تقديم خدمات إضافية أو ضمان تقديمها من قبل شركة أدنوك بهدف تكميل قدراتنا الخاصة. وستقوم أدنوك بتقديم، أو ضمان تقديم، هذه الخدمات (أو خدمات إضافية) من خلال الاستعانة

بموظفين مؤهلين تأهيلاً عالياً وذوي خبرة أو مقدمي خدمات من أطراف خارجية (حسب ما هو مناسب للخدمة المتفق عليها أو الخدمة الإضافية). وفي مقابل أداء الخدمات من قبل شركة أدنوك، سندفع إلى شركة أدنوك مبلغًا يساوي التكلفة الفعلية التي تكبدتها شركة أدنوك، شريطة ألا تتجاوز الرسوم في كل سنة من مدة اتفاقية خدمات المساهمين مبلغًا يساوي رسوم الخدمة المحددة في الميزانية بالإضافة إلى 15٪. ولاتفاقية خدمات المساهمين مدة أولية تبلغ أربع سنوات ويمكن إنهاؤها قبل ذلك أو تمديدتها بالاتفاق مع شركة أدنوك.

عقود الايجار المبرمة مع شركة أدنوك

جميع العقارات المستخدمة من قبلنا مؤجرة أو المؤجرة من الباطن من شركة أدنوك، بما في ذلك الأراضي الصناعية والمكاتب ومساحات المستودعات وسكن العاملين. يرجى الاطلاع على "وصف الأعمال - الممتلكات".

عقد إدارة مخاطر مجموعة ضريبة القيمة المضافة لشركة أدنوك

تم الاتفاق على ابرام عقداً لتقاسم ضريبة القيمة المضافة، عند إدراج الأسهم أو قبل ذلك، مع شركة أدنوك (بصفتها "العضو الممثل" لمجموعة أدنوك لضريبة القيمة المضافة) وأعضاء آخرين في مجموعة أدنوك لضريبة القيمة المضافة على النحو الموضح في هذه النشرة. وسنُبرم عقد تقاسم ضريبة القيمة المضافة لتسجيل بعض الأمور المتعلقة بالمسؤولية المشتركة والمتعددة لمجموعة أدنوك لضريبة القيمة المضافة. ووفقاً لعقد تقاسم ضريبة القيمة المضافة، عند تحديد التزام ضريبة القيمة المضافة، لن يتم اعتبار التوريدات (على النحو المحدد أدناه) قد تم إجراؤها تلقائياً من قبل أو إلى العضو الممثل، بل ستُنسب بدلاً من ذلك إلى عضو مجموعة ضريبة القيمة المضافة ذي الصلة الذي كان طرفاً في هذا التوريد. وبموجب عقد تقاسم ضريبة القيمة المضافة، فإننا، بالإضافة إلى أعضاء مجموعة ضريبة القيمة المضافة الآخرين الموقعين على هذا العقد، نوافق ونقر بأننا سنكون مسؤولين بصفة فردية (وليس بصفة مشتركة) عن أي ضريبة قيمة مضافة مفروضة أو تتعلق بأي أخطاء في، أو حذف من، أو أي تقديم متأخر أو غير مكتمل ل، أو أي إخفاق في تقديم، أي إقرار لضريبة القيمة المضافة، وذلك إذا كان هذا الخطأ أو الإغفال أو عدم الالتزام يتعلق بتوريد بضائع أو خدمات على النحو الذي يفسره قانون ضريبة القيمة المضافة واللائحة التنفيذية ذات الصلة ("التوريد" أو "التوريدات") كان عضو مجموعة ضريبة القيمة المضافة ذي الصلة طرفاً فيه أو ناتجاً عن سلوك ذلك العضو. ونوافق أيضاً، بالإضافة إلى أعضاء مجموعة ضريبة القيمة المضافة الموقعين على هذا العقد، على أن العضو الممثل لن يتحمل مسؤولية أي ضريبة قيمة مضافة مفروضة أو تتعلق بأي أخطاء أو إغفال أو عدم التزام فيما يتعلق بأي إقرار لضريبة القيمة المضافة. ونوافق أيضاً، بالإضافة إلى أعضاء مجموعة ضريبة القيمة المضافة الآخرين، على تعويض العضو الممثل وإبراء ذمته من جميع المطالبات والخسائر والتعويضات والتكاليف والمصروفات والمسؤوليات الناشئة فيما يتعلق بضريبة القيمة المضافة أو ذات الصلة بها، وأي إقرار لضريبة القيمة المضافة، وأن دور العضو الممثل كعضو ممثل هو لأغراض قانون ضريبة القيمة المضافة لمجموعة أدنوك لضريبة القيمة المضافة.

اتفاقية قرض المساهمين

لقد أبرمنا تسهيل قرض للمساهمين بقيمة 1,250,000,000 دولار أمريكي (يُشار إليه بلفظ "التسهيل") مع شركة أدنوك بتاريخ 16 أغسطس 2021 (يُشار إليه بلفظ "اتفاقية قرض المساهمين"). يرجى الرجوع إلى القسم "بيان بقروض الشركة والتسهيلات الائتمانية والمديونيات وأهم الشروط المتعلقة بها" من هذه النشرة.

الاتفاقيات الرئيسية

قد أبرمنا اتفاقية رئيسية رقم 15672.00 مع شركة أدنوك البرية بتاريخ 1 أكتوبر 2015 لتوفير خدمات الحفر وصيانة الآبار والمياه ("اتفاقية شركة أدنوك الرئيسية البرية") لفترة مبدئية مدتها ثلاث سنوات، حتى تاريخ 30 سبتمبر 2018. تم تجديد اتفاقية شركة أدنوك البرية الرئيسية لمدد قصيرة إضافية منذ ذلك الحين. يتم إصدار جميع "العقود الثانوية" و "أوامر المهام" بيننا وبين شركة أدنوك البرية بموجب شروط وأحكام اتفاقية شركة أدنوك الرئيسية البرية. وقد أبرمنا اتفاقية رقم 15067 لخدمات الروافع مع شركة أدنوك البرية بتاريخ 15 يوليو 2012 لمدة 10 سنوات.

كما أبرمنا اتفاقية رئيسية رقم 39648 مع شركة أدنوك البحرية في 5 نوفمبر 2002 لتوفير خدمات الحفر وصيانة الآبار ("اتفاقية شركة أدنوك البحرية الرئيسية") لفترة أولية مدتها ثلاث سنوات (اعتبارًا من 1 يوليو 2001). تم تجديد اتفاقية شركة أدنوك البحرية الرئيسية لفترات قصيرة إضافية منذ ذلك الحين. يتم إصدار جميع "العقود الثانوية" و "أوامر المهام" بيننا وبين شركة أدنوك البحرية بموجب شروط وأحكام اتفاقية شركة أدنوك البحرية الرئيسية. وقد أبرمنا اتفاقية رئيسية رقم CTDR UZ900954 لاستئجار منصات الحفر البرية من النوع العنقودي بتاريخ 18 مايو 2011 مع شركة أدنوك البحرية ("اتفاقية مشروع يوزي (UZ)"). لن تنتهي العقود القائمة على اتفاقية مشروع يوزي (UZ) حتى 22 يناير 2023.

تحتوي الاتفاقية الرئيسية لشركة أدنوك البرية والاتفاقية الرئيسية لشركة أدنوك البحرية وعقد مشروع حقل زاكوم العلوي على بعض أحكام الإنهاء المبكر. وعند الإنهاء الغير مسبب، يحق لنا الحصول على:

- 1) تكاليف متراكمة مستحقة:
 - أ- فيما يتعلق بمنصات الحفر المؤجرة بموجب الاتفاقية الرئيسية لشركة أدنوك البحرية وعقد مشروع حقل زاكوم العلوي، فإن الأسعار الاحتياطية/غير التشغيلية اليومية هي:
 - i. 90 يومًا، إذا تم تقديم إخطار إنهاء لمدة 60 يومًا؛
 - ii. 30 يومًا، إذا تم تقديم إخطار إنهاء لمدة 180 يومًا؛
 - ب- وفيما يتعلق بمنصات الحفر المؤجرة بموجب الاتفاقية الرئيسية لشركة أدنوك البرية، تكون لمدة 30 يومًا (أو حتى يتم تأمين خدمات أخرى لمنصة الحفر)؛
- 2) تكاليف النقل المتعلقة بنقل منصات الحفر إلى موقع مختلف؛
- 3) تكاليف إعادة إلى الوطن وتكاليف الإيقاف (إما ك مبلغ مقطوع (في حالة اتفاقية أدنوك البحرية) أو بناءً على التكاليف الفعلية الموثقة (في حالة اتفاقية أدنوك البرية))، شريطة أن تكون هذه التكاليف واجبة السداد إذا لم تتمكن من تأمين عمل آخر لمنصات الحفر المعنية في غضون شهر واحد من تاريخ الإنهاء؛ و

4) بالنسبة إلى منصات الحفر المؤجرة بموجب عقد مشروع حقل زاكوم العلوي، التكاليف المذكورة في البنود (1) (أ) و (2) أعلاه، وتكاليف الإعادة إلى الوطن، وفي حالة بيع منصة الحفر، تتمثل التكاليف في الفارق الناجم عن بيع منصة الحفر بأقل من صافي القيمة الدفترية في وقت الإنهاء. وفي حالة عدم قيامنا ببيع منصة الحفر أو تأمين عمل آخر لها في غضون 24 شهرًا من إنهاء العقد، فلن تتحمل شركة أدنوك البحرية المسؤولية عن دفع هذا الفارق. وتكون شركة أدنوك البحرية مسؤولة عن دفع رسوم الإنهاء المبكر المعمول بها بعد عامين من تاريخ الإنهاء المبكر.

الاتفاقية الإطارية لخدمات منصات الحفر

أبرمنا اتفاقية إطارية لخدمات منصات الحفر ("الاتفاقية الإطارية لخدمات منصات الحفر") مع شركة أدنوك في 8 أكتوبر 2018 لتحديد الأساس الذي سنستمر بناءً عليه في تقديم خدمات منصات الحفر أو توفيرها إلى شركات أدنوك العاملة في مجال الاستكشاف والإنتاج أو نيابةً عنها (أي شركة استكشاف وإنتاج أو حفر حالية ومستقبلية تسيطر عليها شركة أدنوك وتتطلب أداء أي من خدمات منصات الحفر، بما فيها (أ) أدنوك البحرية، و(ب) أدنوك البرية، و(ج) أدنوك للغاز الحامض، و(د) شركة الظفرة، و(هـ) شركة الياسات). باستثناء ما نص عليه في أي عقد حالي لشركة تشغيل مُبرم مع شركات أدنوك العاملة في مجال الاستكشاف والإنتاج، تقضي الأسعار التي نعرضها على خدمات منصات الحفر خلال "المدة الأساسية الأولية لمنصة الحفر" (وهي، فيما يتعلق بأي منصة حفر مملوكة لنا، الفترة التي تبدأ من تاريخ تسليم منصة الحفر من قبلنا إلى إحدى شركات أدنوك العاملة في مجال الاستكشاف والإنتاج وتنقضي بعد مرور 15 عامًا من هذا التاريخ)، باسترداد معدل عائد داخلي لا يقل عن نسبة 11% ولا يزيد عن نسبة 13% فيما يتعلق بأي منصة حفر بحرية ومعدل عائد داخلي لا يقل عن نسبة 10% ولا يزيد عن نسبة 12% فيما يتعلق بأي منصة حفر برية، وذلك على النحو الذي نحدده وفقًا لتقديرنا الخاص، فيما يخص التكاليف الرأسمالية والتشغيلية المتكبدة خلال الفترة ذات الصلة. وبعد انقضاء المدة الأساسية الأولية لمنصة الحفر، تقضي الأسعار التي نعرضها على خدمات منصات الحفر:

(أ) باسترداد التكاليف التشغيلية على أساس التكلفة بالإضافة إلى هامش ربح بما يسمح بتحقيق هامش ربح قبل اقتطاع الفوائد والضرائب لا يقل عن 15% ولا يزيد عن 17% (على النحو الذي نحدده وفقًا لتقديرنا الخاص)، وذلك فيما يتعلق بمنصات الحفر البرية؛ و

(ب) وفيما يتعلق بمنصات الحفر البحرية، باسترداد الأعلى من:

(1) متوسط المعدل في دول مجلس التعاون الخليجي لجميع العقود السارية (على النحو المبين في قاعدة بيانات ريج لوجيكس) وباستثناء أي منصة حفر متعاقد عليها تكون مملوكة لنا (وأي حالات ازدواجية أو انحرافات) بعد تطبيق خصم بنسبة 16%؛ و

(2) التكاليف التشغيلية على أساس التكلفة بالإضافة إلى هامش ربح بما يسمح بتحقيق هامش ربح قبل اقتطاع الفوائد والضرائب لا يقل عن 15% ولا يزيد عن 17% (على النحو الذي نحدده وفقًا لتقديرنا الخاص).

وفقًا للاتفاقية الإطارية لخدمات منصات الحفر، يحق لنا، في أي وقت، مراجعة الأسعار التي نعرضها على أي شركة تشغيل بموجب أي عقود شركة تشغيل مستقبلية للتأكد من أن الحد الأدنى المتفق عليه من معدل

العائد الداخلي (معدل العائد الاسمي الخاص بنا مقابل تقديم الخدمة ذات الصلة) وهوامش الربح قبل الفائدة والضرائب (فيما يتعلق بالخدمة ذات الصلة، يتم الاحتفاظ بأرباحنا قبل الفائدة والضرائب مقسومة على إجمالي الإيرادات) المنصوص عليها في الاتفاقية الإطارية لخدمات منصات الحفر، بشرط أن تتم مراجعة الأسعار المتعلقة بتقديم الخدمات (1) على أساس سنوي على الأقل بالنسبة لمنصات الحفر البحرية، و(2) كل ثلاث سنوات على الأقل بالنسبة لمنصات الحفر البرية. إذا قررنا بناءً على هذه المراجعة أن معدل العائد الداخلي أو هامش الربح قبل الفائدة والضريبة الخاص بنا أقل من الحد الأدنى المتفق عليه، يحق لنا تعديل الأسعار التي نفرضها على الفور على أي شركة أدنوك العاملة في مجال الاستكشاف والإنتاج بموجب أي عقود مستقبلية مبرمة مع شركة تشغيل (ووافقت أدنوك على ضمان أن شركة أدنوك العاملة في مجال الاستكشاف والإنتاج توافق على هذه الأسعار المعدلة) للحفاظ على الحد الأدنى المتفق عليه من معدل العائد الداخلي أو هامش الربح قبل الفائدة والضريبة المنصوص عليها في الاتفاقية الإطارية لخدمات منصات الحفر. تبلغ مدة الاتفاقية الإطارية لخدمات منصات الحفر 40 عامًا من تاريخ السريان، ما لم يتم إنهاؤها مبكرًا (أو تمديدتها) بموجب الاتفاق المتبادل.

الاتفاقية الإطارية لخدمات الحفر المتكاملة

أبرمنا اتفاقية إطارية لخدمات الحفر المتكاملة ("الاتفاقية الإطارية لخدمات الحفر المتكاملة") مع شركة أدنوك في 8 أكتوبر 2018 من أجل تحديد الأساس الذي ستضمن بناءً عليه أدنوك أن تقوم شركات أدنوك العاملة في مجال الاستكشاف والإنتاج (أي شركة استكشاف وإنتاج أو تنقيب أو حفر حالية ومستقبلية تسيطر عليها أدنوك وتطلب أو تستفيد من أي خدمات حفر متكاملة، بما في ذلك (أ) أدنوك البحرية، و(ب) أدنوك البرية، و(ج) أدنوك للغاز الحامض، و(د) شركة الظفرة، و(هـ) شركة الياسات) بشراء خدمات الحفر المتكاملة من شركتنا، والاستعانة بنا لتوفير أو ضمان توفير خدمات الحفر المتكاملة لشركات أدنوك العاملة في مجال الاستكشاف والإنتاج أو بالنيابة عن تلك الشركات. وفقًا لشروط الاتفاقية الإطارية لخدمات الحفر المتكاملة، وافقت أدنوك على ضمان أن تقوم شركات أدنوك العاملة في مجال الاستكشاف والإنتاج بشراء خدمات الحفر المتكاملة (أو أي خدمة مكافئة أو مماثلة لأي خدمة حفر متكاملة أو تؤدي نفس وظيفتها) من شركتنا لتطوير الآبار التقليدية والآبار غير التقليدية، شريطة أن نكون قادرين على توفير خدمات الحفر المتكاملة لشركات أدنوك العاملة في مجال الاستكشاف والإنتاج. بموجب الاتفاقية الإطارية لخدمات الحفر المتكاملة، تتمثل نية الطرفين في أن يكتمل في غضون سبع سنوات مالية كاملة بعد تاريخ السريان (وهو تاريخ الإتمام المحدد في اتفاقية بيع وشراء الأسهم المبرمة بين شركة أدنوك (بصفتها البائع) وشركة بيكر هيويز (بصفتها المشتري) في 8 أكتوبر 2018)، ما لا يقل عن 50% من كل الآبار التقليدية المقرر تطويرها من قبل شركات أدنوك العاملة في مجال الاستكشاف والإنتاج أو بالنيابة عنها من خلال خدمات الحفر المتكاملة المقدمة من جانبنا. تبلغ مدة الاتفاقية الإطارية لخدمات الحفر المتكاملة 40 عامًا من تاريخ السريان، ما لم يتم إنهاؤها مبكرًا (أو تمديدتها) بموجب الاتفاق المتبادل.

اتفاقية العلاقة

سوف نُبرم اتفاقية علاقة مع شركة أدنوك عند الإدراج أو قبله توافق شركة أدنوك بموجبها على اتخاذ إجراءات محددة أو عدم اتخاذها طالما أن الأسهم مدرجة في سوق أبوظبي للأوراق المالية وتمتلك شركة أدنوك أو تسيطر على أكثر من 50٪ من الأسهم. وتتضمن هذه الأمور ما يلي: (أ) عدم اتخاذ إجراءات معينة قد تتعارض مع وضعنا كشركة مستقلة، بما في ذلك (1) لن نتخذ أدنوك أي إجراء من شأنه أن يتعارض مع قدرتنا على الامتثال للالتزاماتنا بموجب قواعد إدراج وقواعد حوكمة معينة في سوق أبوظبي للأوراق المالية وهيئة الأوراق المالية والسلع، و(2) سوف تجري أدنوك جميع الصفقات معنا بشروط تجارية وعلى أساس تجاري وستسمح لنا بتنفيذ أعمالنا بشكل مستقل؛ (ب) عدم الإنهاء، والتجديد بناءً على طلبنا، لأي عقد إيجار عقاري أو اتفاقية استخدام مشترك للأرض، واتفاقية استخدام العلامة التجارية، واتفاقية خدمات المساهمين، في كل حالة على هذا النحو طالما أننا لسنا في حالة تقصير مادي في التزاماتنا بموجب تلك الاتفاقيات؛ و(ج) الاستحواذ على أي عقارات مطلوبة أو تأجيرها لتشغيل أعمالنا، نيابةً عنا وعلى نفقتنا، وإبرام اتفاقية إيجار مقابلة أو اتفاقية إيجار من الباطن أو اتفاقية استخدام مشترك لهذه الأرض، باستثناء أنه في حال توقفت أدنوك عن الاحتفاظ بأغلبية أسهم الشركة، فسوف تستمر في الالتزام بالأحكام الموضحة في البندين (ب) و (ج) كما لو كانت لا تزال تحتفظ بهذه الأغلبية، مع مراعاة أي تعليمات أو توجيهات صادرة من جهة حكومية، إلى الوقت الذي يمكن فيه الدخول في ترتيب بديل يؤدي إلى نفس التأثير. بالإضافة إلى ذلك، سوف توافق شركة أدنوك على عدم السعي إلى حث بعض كبار الموظفين المحددين على المشاركة (سواء كموظف أو مستشار أو غير ذلك) مع شركة أدنوك لمدة اثني عشر شهرًا من تاريخ الإدراج.

وفقًا لاتفاقية العلاقة، سوف نوافق أيضًا على إبرام صفقات مع شركة أدنوك والأعضاء الآخرين في مجموعة أدنوك فقط بموافقة أغلبية أعضاء مجلس الإدارة، بما في ذلك غالبية أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين المستقلين (بخلاف الصفقات التي، وفقًا لتفويض الصلاحية الممنوح لنا، لا تتطلب موافقة مجلس الإدارة). يتطلب أي تطبيق لأحكام اتفاقية العلاقة مع أدنوك موافقة مجلس إدارتنا. وبالرغم من ذلك، فطالما أن أدنوك تمتلك غالبية أسهم الشركة، فسوف توافق على ضمان وجود أغلبية من أعضاء مجلس الإدارة المستقلين غير التنفيذيين المعينين في مجلس الإدارة في جميع الأوقات، وفي حال زيادة الحجم الإجمالي لمجلس الإدارة، يجب أيضًا زيادة عدد أعضاء مجلس الإدارة المستقلين غير التنفيذيين المعينين في المجلس، إذا اقتضى الأمر، بحيث يصل عددهم إلى أكثر من نصف إجمالي عدد أعضاء مجلس الإدارة.

العقود الجوهرية

لقد أبرمنا اتفاقية تسهيل بتاريخ 08 نوفمبر 2018.

الاتفاقيات مع شركة بيكر هيوز

استثمرت شركة بيكر هيوز في أعمالنا واتفقت مع شركة أدنوك على آلية سداد آجلة مربوطة ومتعلقة بتنفيذ "نشاط وجدول زمني" (*activity- and milestone- based deferred consideration mechanism*) اعتبارًا من عام 2023، والمرتبطة بتطوير برنامج شركة أدنوك الجديد للتطوير التقليدي وغير التقليدي. وعليه

فان أي مدفوعات واجبة الدفع من قبلنا او مبالغ مستحقة لنا بموجب آلية المقابل المؤجل هذه ستكون بين شركة أدنوك وشركة بيكر هيوز، ولن ينتج عنها أي مدفوعات لنا أو من قبلنا.

في الوقت نفسه، أبرمت شركة بيكر هيوز سلسلة من الاتفاقيات معنا لتمكيننا من أن نصبح المزود الأول لخدمات الحفر المتكاملة في المنطقة، ولكي نعمل كواجهة وحيدة مع العملاء. أضافت الشراكة مع شركة بيكر هيوز معدات خدمات حقول النفط والخدمات والتكنولوجيا وقدرات القوى العاملة الإضافية إلى إمكانياتنا الحالية في تأجير الحفارات الداخلية وإدارة الحفارات.

الاتفاقية الإطارية التجارية مع شركة بيكر هيوز

في تاريخ 8 أكتوبر 2018، أبرمنا اتفاقية إطارية تجارية مع شركة بيكر هيوز فيما يتعلق بخدمات الحفر المتكاملة (مثل خدمات تأجير منصات الحفر والخدمات المتعلقة بمنصات الحفر وخدمات الحفر والإكمال وخدمات إدارة المشروع). تحدد الاتفاقية الإطارية التجارية، من بين أشياء أخرى، شروط العلاقة بيننا وبين بيكر هيوز، وتنص على سلسلة من الاتفاقيات الإطارية الأخرى التي تحكم جوانب محددة من الترتيبات التجارية بيننا وبين بيكر هيوز، وهي على وجه التحديد:

(1) اتفاقية الشراء الإطارية لشراء السلع؛

(2) الاتفاقية الإطارية لخدمات التجميع والصيانة والإصلاح الإطارية؛

(3) اتفاقية الاستشارات الإطارية لخدمات التدريب والخدمات الاستشارية؛

(4) اتفاقية ترخيص البرامج الإطارية لتوفير / ترخيص البرامج؛ و

(5) اتفاقية دعم البرامج الإطارية لتوفير خدمات البرامج.

(يشار إليها معًا بلفظ "الاتفاقيات الإطارية مع بيكر هيوز") على النحو المبين لكل منها أدناه.

بموجب الاتفاقية الإطارية التجارية، لا يجوز لنا، دون الحصول على موافقة كتابية صريحة مسبقة من شركة بيكر هيوز، ما يلي: (1) إعادة بيع أو عرض إعادة بيع أي من السلع المشمولة بحقوق الملكية سواء داخل دولة الإمارات العربية المتحدة أو خارجها، أو (2) استخدام أو السماح باستخدام السلع المملوكة خارج دولة الإمارات العربية المتحدة، ما لم نقدم خدمات حفر متكاملة باستخدام سلع مشمولة بحقوق ملكية إلى (أ) أدنوك أو أي شخص تسيطر عليه شركة أدنوك، أو (ب) شخص تسيطر عليه حكومة أبوظبي (بخلاف أدنوك) أو تمتلك فيه حكومة أبوظبي بشكل مباشر أو غير مباشر نسبة مئوية محددة من حقوق التصويت. في حال استخدمنا السلع المشمولة بحقوق الملكية أو قدمنا خدمات لأشخاص يقومون باستخدام أي سلع مشمولة بحقوق ملكية أو إدماجها أو الإفصاح عنها خارج دولة الإمارات العربية المتحدة، سيتعين علينا دفع نسبة مئوية محددة من صافي الأرباح لشركة بيكر هيوز فيما يتعلق بالعقد المبرم مع هؤلاء الأشخاص (والتي تختلف اعتمادًا على ما إذا كان العقد قد تم إبرامه مع شخص مدرج في البند (أ) أو البند (ب) أعلاه).

اتفاقية الشراء الإطارية

وفقًا للاتفاقية الإطارية التجارية، أبرمنا اتفاقية شراء إطارية مع شركة بيكر هيوز في 8 أكتوبر 2018. تحدد اتفاقية الشراء الإطارية الشروط والأحكام التي توافق بموجبها شركة بيكر هيوز على توريد السلع إلينا (على سبيل المثال، بعض المعدات الجديدة والحديثة، وقطع الغيار أو المواد الاستهلاكية الجديدة المتعلقة بتقديم خدمات الحفر المتكاملة). اتفاقية الشراء الإطارية هي اتفاقية رئيسية يجوز للطرفين بموجبها تنفيذ أوامر الشراء لتوريد السلع.

الاتفاقية الإطارية لخدمات التجميع والصيانة والإصلاح

أبرمنا اتفاقية إطارية لخدمات التجميع والصيانة والإصلاح ("الاتفاقية الإطارية لخدمات التجميع والصيانة والإصلاح") مع شركة بيكر هيوز في 8 أكتوبر 2018 وفقًا لشروط الاتفاقية الإطارية التجارية لتقديم خدمات الحفر المتكاملة والمنتجات والخدمات المرتبطة بها. وفقًا للمواد ذات الصلة من الاتفاقية الإطارية التجارية، اتفقنا على إبرام الاتفاقية الإطارية لخدمات التجميع والصيانة والإصلاح، فيما يتعلق بخدمات الحفر المتكاملة بشأن بعض السلع المتعلقة بتقديم خدمات الحفر المتكاملة والتي نشترها من شركة بيكر هيوز، طوال مدة الاتفاقية الإطارية التجارية. يجوز للطرفين من وقت لآخر خلال مدة الاتفاقية الإطارية لخدمات التجميع والصيانة والإصلاح تحرير "أوامر الشراء الشاملة" المنفصلة، باستخدام النموذج المرفق بالاتفاقية الإطارية لخدمات التجميع والصيانة والإصلاح، فيما يتعلق بكل خدمة ذات صلة. تشكل "أوامر الشراء الشاملة" جزءًا لا يتجزأ من الاتفاقية الإطارية لخدمات التجميع والصيانة والإصلاح وهي ملزمة للطرفين عند تحريرها. وندفع لشركة بيكر هيوز الرسوم وفقًا لشروط "أمر الشراء الشامل" الساري، مقابل توفير الأعمال. وتظل الاتفاقية الإطارية لخدمات التجميع والصيانة والإصلاح سارية المفعول بالكامل، ما لم يتم إنهاؤها مبكرًا وفقًا لأحكامها. في حال إنهاء الاتفاقية الإطارية التجارية، يجوز لأي من الطرفين، بناءً على إشعار كتابي يقدمه للطرف الآخر، إنهاء الاتفاقية الإطارية لخدمات التجميع والصيانة والإصلاح، بشرط ألا يكون تاريخ سريان الإنهاء قبل تاريخ إنهاء الاتفاقية الإطارية التجارية.

اتفاقية الاستشارات الإطارية

أبرمنا اتفاقية استشارات إطارية ("اتفاقية الاستشارات الإطارية") مع شركة بيكر هيوز في 8 أكتوبر 2018 تنص على تقديم خدمات التدريب والخدمات الاستشارية، فيما يتعلق بخدمات الحفر المتكاملة. بموجب اتفاقية الاستشارات الإطارية، وافقت شركة بيكر هيوز على أداء وإتمام الأعمال والخدمات وأي مخرجات أخرى يجب تنفيذها لصالحنا بموجب أي "أمر شراء شامل"، وفق النموذج المرفق باتفاقية الاستشارات الإطارية. ويتعين على الطرفين إبرام "أوامر شراء شاملة" منفصلة فيما يتعلق بكل خدمة ذات صلة ما لم يتم تغييرها وفقًا لأحكام اتفاقية الاستشارات الإطارية. تشكل "أوامر الشراء الشاملة" جزءًا لا يتجزأ من اتفاقية الاستشارات الإطارية وهي ملزمة للطرفين عند تحريرها. بموجب الاتفاقية الاستشارية الإطارية، يحق لنا أن نطلب من شركة بيكر هيوز تنفيذ تغيير في أي "أمر شراء شامل" متفق عليه فيما يتعلق بالأعمال أو متطلبات الأعمال، طالما كان ذلك ضمن نطاق العمل، من خلال تقديم طلب مكتوب يوضح طبيعة ذلك التغيير. ومع ذلك، لن يؤدي أي تغيير بأي شكل من الأشكال إلى إبطال شروط اتفاقية الاستشارات الإطارية. وندفع لشركة بيكر هيوز الرسوم وفقًا لشروط "أمر الشراء الشامل" الساري، مقابل توفير الأعمال. وتظل اتفاقية الاستشارات الإطارية سارية المفعول بالكامل، ما لم يتم إنهاؤها مبكرًا وفقًا لأحكامها. في حال إنهاء الاتفاقية الإطارية التجارية، يجوز لأي

من الطرفين، بناءً على إشعار كتابي يقدمه للطرف الآخر، إنهاء اتفاقية الاستشارات الإطارية، بشرط ألا يكون تاريخ سريان الإنهاء قبل تاريخ إنهاء الاتفاقية الإطارية التجارية.

الضمان الإطارية

بموجب الاتفاقية الإطارية التجارية والاتفاقيات الإطارية الأخرى المبرمة مع شركة بيكر هيوز، أبرمنا سند ضمان مع شركة بيكر هيوز هولدينج ال ال سي، وهي شركة تابعة لشركة جنرال إلكتريك، ("الشركة الضامنة لبيكر هيوز") حيث تضمن الشركة الضامنة لبيكر هيوز التزامات بيكر هيوز دون قيد أو شرط وبشكل نهائي بموجب الاتفاقيات الإطارية المبرمة مع بيكر هيوز (بما في ذلك التزامات الدفع). يستمر الضمان ويظل ساري المفعول حتى يتم الوفاء بكل الالتزامات والضمانات والواجبات والتعهدات أو تنفيذها بالكامل بموجب الاتفاقية الإطارية التجارية والاتفاقيات الإطارية مع بيكر هيوز.

اتفاقية ترخيص البرامج الإطارية

وفقاً للاتفاقية الإطارية التجارية، أبرمنا في اتفاقية ترخيص برامج إطارية مع شركة بيكر هيوز في 8 أكتوبر 2018. وتحدد الاتفاقية الشروط والأحكام التي تقوم بموجبها شركة بيكر هيوز بترخيص الشركة بالبرامج. وتشتمل البرامج التي ترخصها شركة بيكر هيوز بموجب الاتفاقية على برامج تجارية وبرامج داخلية وبرامج غير تجارية. وتستثني الاتفاقية برامج الأطراف الخارجية (أي البرامج المملوكة والمرخصة من قبل أطراف خارجية لشركة بيكر هيوز)، وفي حال حصولنا على برامج مملوكة لأطراف خارجية كجزء من برامج بيكر هيوز، فلن تتحمل شركة بيكر هيوز أية مسؤولية تجاهنا فيما يتعلق باستخدام برامج الأطراف الخارجية.

اتفاقية دعم البرامج الإطارية

وفقاً للاتفاقية الإطارية التجارية، أبرمنا في اتفاقية دعم البرامج الإطارية مع شركة بيكر هيوز في 8 أكتوبر 2018. وتحدد الاتفاقية الشروط والأحكام التي بموجبها ستقدم شركة بيكر هيوز خدمات برامج معينة فيما يتعلق بالبرامج المقدمة بموجب اتفاقية ترخيص البرامج. تشمل الخدمات خدمات الصيانة وبعض الأعمال المطلوب إجراؤها فيما يتعلق بالبرامج المقدمة بموجب اتفاقية ترخيص البرامج.

العقود المبرمة مع عملائنا

أبرمنا اتفاقية شركة أدنوك البرية الرئيسية واتفاقية شركة أدنوك البحرية الرئيسية فيما يتعلق بتوفير خدمات تأجير منصات الحفر لعملائنا، وهم شركة أدنوك البرية وشركة أدنوك البحرية. يتم تنفيذ خدمات استئجار منصة الحفر التي يتم إجراؤها بموجب الاتفاقيات الرئيسية وفقاً للعقود الثانوية "أو" أوامر المهام" الصادرة

بموجب شروط وأحكام محددة، أو وفقًا لتعديلات محددة على الشروط والأحكام المطبقة على أجزاء محددة من الخدمات المذكورة. يرجى مراجعة بند "معاملات الأطراف ذات العلاقة - الاتفاقيات الرئيسية".

عقود التوريد

إننا نحصل على بعض السلع والمعدات والخدمات، كما نستأجر المعدات والمركبات من موردين خارجيين فيما يتصل بأداء أعمالنا، وتقوم غالبية عقود التوريد لدينا على الأحكام والشروط القياسية الخاصة بنا، والتي تتباين فيما إذا كان الهدف من عقد التوريد يتمثل في توريد السلع أو المعدات، أو تقديم الخدمات، أو تأجير المعدات والمركبات. تمثل غالبية عقود توريد السلع اتفاقيات تسعير سارية لمدد زمنية من عامين إلى ثلاثة أعوام، وتشتمل جميع اتفاقيات التسعير المذكورة على خيار يتيح تمديد الفترة الزمنية بموجب اتفاق متبادل بين الطرفين. تسري غالبية عقود توريد الخدمات لمدد زمنية من ثلاثة إلى أربعة أعوام، ومع هذا، يسري أحد عقود توريد الخدمات المبرم مع شركة أدنوك للتكرير لمدة أولية مقدارها 15 عامًا (مع مراعاة التمديد التلقائي لهذه المدة بعد ذلك). كما تسري أغلبية خدمات تأجير المعدات لمدد من عامين إلى ثلاثة أعوام.

القسم الخامس: تفاصيل أخرى

1. الهيكل الإداري المقترح للشركة

• هيكل مجلس الإدارة

يتكون مجلس الإدارة من سبعة أشخاص، ستة منهم أعضاء مجلس إدارة مستقلين وفقاً للمادة 19 (ثانياً) من قرار رئيس مجلس إدارة الهيئة رقم (3/ر.م) لسنة 2020 بشأن اعتماد دليل حوكمة الشركات المساهمة العامة.

فيما يلي التخصصات والخبرات الادارية لكل عضو من أعضاء مجلس الإدارة:

الاسم	الخبرات
معالي الدكتور/ سلطان أحمد الجابر	يشغل معالي الدكتور سلطان أحمد الجابر منصب العضو المنتدب والرئيس التنفيذي لشركة أدنوك منذ فبراير 2016. وقبل توليه هذا المنصب، شغل معاليه منصب الرئيس التنفيذي لقطاع الطاقة في شركة مبادلة. ويشغل معالي الدكتور الجابر عضوية مجلس الوزراء في الحكومة الاتحادية لدولة الإمارات ومنصب وزير الصناعة والتكنولوجيا المتقدمة منذ يوليو 2020 ومنصب المبعوث الخاص لدولة الإمارات للتغير المناخي وعضوية مجلس إدارة المجلس الأعلى للشؤون المالية والاقتصادية. وإلى جانب مهامه الوزارية، يتولى معالي الدكتور سلطان أحمد الجابر إدارة عدد من الملفات الاستراتيجية ذات الطابع الاقتصادي والسياسي والتنموي التي تشمل قطاعات الطاقة والبنية التحتية والاتصال الاستراتيجي والتنمية المستدامة. في يوليو 2020، تم تعيينه رئيساً لمصرف الإمارات للتنمية الذي يعمل على توفير الخدمات المالية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة في دولة الإمارات. كما يتولى معاليه رئاسة مجلس أمناء جامعة محمد بن زايد للذكاء الاصطناعي وهو عضو نشط في مجلس أمناء أكاديمية الإمارات الدبلوماسية. يحمل معاليه درجة الدكتوراة في الأعمال والاقتصاد من جامعة

<p>كوفين تري بالمملكة المتحدة، ودرجة الماجستير في إدارة الأعمال من جامعة ولاية كاليفورنيا، بالولايات المتحدة الأمريكية، ودرجة البكالوريوس في الهندسة الكيميائية والبترولية من جامعة جنوب كاليفورنيا بالولايات المتحدة الأمريكية.</p>	
<p>شغل السيد/ عبدالمنعم سيف حمود أحمد الكندي منصب رئيس مجلس إدارة الشركة من 2016 إلى تاريخ الإدراج في 2021. كما يشغل السيد/ الكندي منصب الرئيس التنفيذي لدائرة تكنولوجيا الأفراد ودعم الشركات في أدنوك منذ يناير 2020. وقبل ذلك، شغل السيد/ الكندي من مارس 2016 وحتى يناير 2020 منصب الرئيس التنفيذي لدائرة الاستكشاف والإنتاج والتطوير لدى أدنوك. كما يشغل السيد/ الكندي منصب عضو مجلس إدارة في العديد من الشركات التابعة لمجموعة أدنوك. السيد/ الكندي حاصل على درجة الماجستير في إدارة الأعمال من جامعة برونل، بالمملكة المتحدة.</p>	<p>السيد/ عبدالمنعم سيف حمود أحمد الكندي</p>
<p>شغل السيد/ ياسر سعيد أحمد عمران المزروعي منصب الرئيس التنفيذي لدائرة الاستكشاف والإنتاج في أدنوك منذ يناير 2020. كما يشغل منصب الرئيس التنفيذي لأدنوك البرية من مايو 2018 وحتى يناير 2020. كما يشغل السيد/ المزروعي منصب عضو مجلس إدارة في العديد من الشركات التابعة لمجموعة أدنوك. السيد/ المزروعي حاصل على درجة الماجستير في هندسة البترول من جامعة لندن، المملكة المتحدة.</p>	<p>السيد/ياسر سعيد أحمد عمران المزروعي</p>
<p>شغل السيد أحمد جاسم يوسف ناصر الزعابي منصب رئيس الشؤون المالية لمجموعة أدنوك منذ ديسمبر 2019، كما يشغل منصب رئيس دائرة المالية والاستثمار لدى أدنوك من فبراير إلى ديسمبر 2019. كما يشغل منصب عضو مجلس إدارة صندوق خليفة لتطوير المشاريع، وشركة أبوظبي للتكرير (أدنوك للتكرير)، وشركة بترول أبوظبي الوطنية للتوزيع ش.م.ع. (أدنوك للتوزيع) إلى جانب العديد من الشركات التابعة لمجموعة أدنوك. السيد الزعابي حاصل على درجة الماجستير</p>	<p>السيد/أحمد جاسم يوسف ناصر الزعابي</p>

<p>في علوم الاقتصاد مع مرتبة الشرف من جامعة أبردين في المملكة المتحدة.</p>	
<p>شغل السيد/ محمد سيف علي عابد العرياني منصب نائب رئيس أول للاستثمارات الاستراتيجية في أدنوك منذ 2019. السيد/ العرياني حاصل على شهادة محلل مالي معتمد وهو يحمل شهادة البكالوريوس والماجستير في الهندسة الكيميائية من إمبريال كوليدج (جامعة لندن)، المملكة المتحدة.</p>	<p>السيد/ محمد سيف علي عابد العرياني</p>
<p>تشغل السيدة/ منى خليفة محمد هزيم المهيري منصب الرئيس التنفيذي لشركة صناعات الأسمدة بالرويس ذ.م.م. (فرتيل). كما شغلت السيدة/ المهيري العديد من المناصب الإدارية في أدنوك البرية، حيث شغلت منصب نائب رئيس أول (عمليات المحطات وخطوط الأنابيب) من يوليو 2019 إلى يناير 2020. شغلت السيدة/ المهيري في الفترة من 2017 إلى يوليو 2019 منصب نائب رئيس أول (دعم الإستراتيجيات والأعمال) كما شغلت في الفترة من 2015 إلى سبتمبر 2017 منصب نائب رئيس أول (دعم المؤسسات). السيدة/ المهيري حاصلة على درجة البكالوريوس في الهندسة الكيميائية ودرجة الماجستير في إدارة الأعمال من جامعة الإمارات العربية المتحدة، بدولة الإمارات العربية المتحدة.</p>	<p>السيدة/ منى خليفة محمد هزيم المهيري</p>
<p>يشغل السيد/ عمر أحمد حسن صوينع السويدي حاليًا منصب وكيل وزارة في وزارة الصناعة والتكنولوجيا المتقدمة. شغل السيد/ السويدي العديد من المناصب في أدنوك، حيث بدأ عمله كجيولوجي في 1990. وبداية من أكتوبر 2020 إلى فبراير 2021، شغل السيد/ السويدي منصب رئيس دائرة القيمة المحلية المضافة. وقبل ذلك، شغل السيد/ السويدي منصب رئيس دائرة المكتب التنفيذي، من مايو 2017 إلى نوفمبر 2020. والسيد/ السويدي حاصل على درجة البكالوريوس</p>	<p>السيد/ عمر أحمد حسن صوينع السويدي</p>

في الهندسة الجيولوجية من جامعة كولورادو
للتعدين، الولايات المتحدة الأمريكية.

• الإدارة العليا

بالإضافة إلى أعضاء مجلس الإدارة، يتولى الإدارة اليومية لعملياتنا فريق الإدارة العليا وهم على النحو التالي:

الاسم	سنة الميلاد	المنصب	تاريخ التعيين
السيد/ عبدالرحمن عبدالله حسن	1964	الرئيس التنفيذي	2020
بامجبور الصيعري			
السيد/ فؤاد شامخ علي شامخ البادي	1973	نائب رئيس أول للعمليات البرية	2018
السيد/ أحمد راشد جمعة المغني	1970	نائب رئيس أول للإدارة	2020
الحمودي			
السيد/ حمد صالح حمد صالح	1975	نائب رئيس أول للعمليات البحرية	2016
الجنوبي			
السيد/ على عيسى حور القشيري	1973	نائب رئيس أول للشؤون الفنية	2018
المهري			
السيد/ امرى محمود يسرى محمد زين	1969	نائب رئيس أول لإدارة خدمات حقول النفط	2018
الدين			
السيد/ الكسندر كندى اورقوهارت	1971	المدير المالي	2018
السيدة/ الينا رامساي	1983	المستشار القانوني	2018

نوضح أدناه خبرات كل فرد من أفراد فريق الإدارة العليا:

- يتمتع السيد عبد الرحمن عبد الله الصيعري بخبرة تزيد على 42 عامًا في أعمال الحفر البرية والبحرية في شركات أدنوك العاملة في مجال الاستكشاف والإنتاج، وتولى منصب الرئيس التنفيذي للشركة في عام 2020. هذا وشغل السيد الصيعري العديد من المناصب العليا في أدنوك البرية وداخل الشركة في الفترة من عام 1999 إلى عام 2019، بما في ذلك مساعد المدير العام لشركة أدنوك للحفر ونائب المدير العام للعمليات البرية والبحرية من عام 2000 إلى عام 2008. بعد ذلك، تم تعيين السيد الصيعري في منصب نائب الرئيس الأول للعمليات، حيث كان مسؤولاً عن كل عمليات الشركة البرية والبحرية والإشراف عليها بشكل كامل. وتولى السيد الصيعري المسؤولية أيضًا عن عدد من أهداف الكفاءة داخل الشركة، بما في ذلك مبادرات مركزية المعسكرات، وإنشاء مركز تدريب وتحسين حركة

منصات الحفر عبر الأسطول. من عام 2016 إلى عام 2019، كما تم تعيين السيد الصيعري نائباً أول للرئيس لأعمال الحفر في أدنوك البرية، حيث قمنا بالإشراف على كل عمليات الحفر الرئيسية في أكبر حقول الشركة وأكثرها تعقيداً. وخلال فترة تعيينه في شركة أدنوك البرية، شارك السيد الصيعري في بعض الإنجازات الرئيسية التي حققتها الشركة حتى الآن بما فيها استراتيجيات تكديس منصات الحفر، وتعزيز الثقافة القائمة على الأداء، فضلاً عن تنمية المواهب الوطنية الشابة في دولة الإمارات العربية المتحدة.

- انضم إلينا السيد فؤاد البادي في عام 2018 حيث تولى منصب نائب رئيس أول للعمليات (البرية). وقبل ذلك، شغل السيد البادي منصب مدير إدارة الحفر في أدنوك، حيث كان مسؤولاً عن وضع استراتيجيات وسياسات الحفر في أدنوك، والأهداف قصيرة الأجل وطويلة الأجل من أجل تعزيز أعمال الحفر، وتحسين تكلفة الحفر، ورفع جودة الآبار والحد من مخاطر الحفر. قبل ذلك، شغل السيد البادي منصب نائب الرئيس لإدارة الأزمات واستمرارية الأعمال في شركة أدنوك البرية، حيث كان مسؤولاً عن وضع استراتيجية الأعمال والخطط التشغيلية لفريق تحسين الجودة والأداء بالإضافة إلى التحسين المستمر لإدارة الصحة والسلامة والأزمات وفقاً لنظام إدارة أعمال الشركة واستراتيجيتها ورسالتها ورؤيتها. وقبل ذلك، شغل السيد البادي العديد من المناصب العليا في مجموعة شركات أدنوك ومجلس أبوظبي للتوظيف حيث اكتسب خبرة كبيرة في تنفيذ عمليات الحفر والإنتاج بالإضافة إلى إدارة المشاريع. يحمل السيد البادي درجة بكالوريوس العلوم في هندسة البترول من جامعة الإمارات العربية المتحدة.

- انضم إلينا السيد أحمد المغني في عام 2019 حيث تولى منصب نائب رئيس أول الموارد البشرية والخدمات المساندة. وقبل انضمامه إلينا، شغل السيد المغني منصب نائب رئيس أول للاستراتيجية والدعم المؤسسي في شركة أدنوك لمعالجة الغاز، حيث كان مسؤولاً عن إدارة عملية تطوير استراتيجية الشركة وخطط الأعمال طويلة الأجل وبطاقة الأداء المتوازن لدى الشركة بما يتماشى مع رؤية الشركة رسالتها. وقبل ذلك، شغل السيد المغني منصب نائب الرئيس لتقنية المعلومات في شركة أدنوك البرية، حيث كان مسؤولاً عن وضع رؤية الشركة ورسالتها وخططها وبرامجها في مجال المعلومات والتكنولوجيا وفقاً لاستراتيجية الشركة وخطة أعمالها. وقبل ذلك، شغل السيد المغني منصب رئيس قسم الحلول الهندسية والمحطات في شركة أدنوك للغاز الطبيعي المسال، حيث كان مسؤولاً عن التخطيط والتوجيه والإشراف على أنشطة دائرة التصنيع وإدارة المعرفة لحلول نظم المعلومات. يحمل السيد المغني درجة بكالوريوس إدارة الأعمال في نظم المعلومات الإدارية من جامعة توليدو.

- انضم إلينا السيد حمد الجنيني في يناير 2016 بتولي منصب نائب رئيس أول للعمليات، حيث تولى مهمة الإشراف والإدارة على أقسام الخدمات البحرية ومنصة الحفر بالجزر. ويتمتع السيد الجنيني بخبرة كبيرة في عمليات الحفر، حيث تركزت خبرته على عمليات الحفر من ناحية تقديم الخدمات وتشغيلها. وقبل تعيينه لدينا، عمل السيد الجنيني في شركة أدنوك البحرية في منصب مشرف حفر في الموقع لأكثر من 7 سنوات. وشغل السيد الجنيني منذ ذلك الحين العديد من المناصب التشغيلية العليا في أدنوك البحرية، حيث أشرف على عمليات الحفر، بما في ذلك منصب مهندس حفر أول، ومدير هندسة الحفر، ومدير أول لهندسة الحفر. ويحمل السيد الجنيني شهادة جامعية في هندسة البترول من جامعة الإمارات العربية المتحدة وماجستير في إدارة الأعمال من جامعة أبوظبي.

- انضم إلينا السيد علي المهري في عام 2018 في منصب نائب رئيس أول للشؤون الفنية، حيث تولى المسؤولية عن دائرة الهندسة والمشاريع والصيانة وتطوير الأعمال وسلامة الأصول. وقبل ذلك، شغل السيد المهري منصب نائب رئيس لأعمال الحفر في شركة أدنوك البحرية من عام 2017 إلى عام 2018 حيث كان مسؤولاً عن أنشطة الحفر البحرية والجزرية في مناطق الامتيازات الميدانية المختلفة الخاصة بها. ومن عام 2015 إلى عام 2017، شغل السيد المهري منصب نائب رئيس لأعمال الحفر في شركة تطوير حقل زاكوم العلوي (زادكو) حيث كان مسؤولاً عن مشروع تمديد الوصول إلى الحفر (ERD). يحمل السيد المهري درجة البكالوريوس في هندسة البترول من جامعة الإمارات العربية المتحدة.

- انضم إلينا السيد إمري زين الدين في ديسمبر 2018 في منصب نائب أول للرئيس لخدمات حقول النفط. وقبل انضمامه إلينا، شغل السيد زين الدين العديد من المناصب العليا في قسم خدمات حقول النفط في شركة بيكر هيوز من عام 2003 إلى ديسمبر من عام 2018، بما في ذلك منصب المدير والمدير العام لشركة بيكر هيوز التابعة لجنرال إلكتريك (BHGE) في الإمارات العربية المتحدة واليمن من عام 2017 إلى عام 2018، حيث كان مسؤولاً عن أنشطة تلك الشركة لخدمات حقول النفط ومعدات حقول النفط والآلات التوربينية والأعمال الرقمية. قبل ذلك، من عام 2016 إلى عام 2017، شغل السيد زين الدين منصب العضو المنتدب والمدير العام للتسويق الجغرافي في دولة الإمارات العربية المتحدة وقطر والهند. من عام 2014 إلى عام 2016، شغل السيد زين الدين منصب مدير المبيعات والتسويق وتطوير الأعمال لمنطقة الشرق الأوسط وآسيا والمحيط الهادئ حيث كان يقيم في إمارة دبي، بالإمارات العربية المتحدة. وقبل ذلك، من عام 2009 إلى عام 2014، شغل السيد زين الدين مناصب عليا مختلفة في مؤسسة خدمات حقول النفط لدى شركة بيكر هيوز، ومدير الشؤون الفنية والمبيعات للتسويق الجغرافي في دولة مصر حتى عام 2011، حيث كان يقيم في مدينة القاهرة بدولة مصر. ومن عام 2003 إلى عام 2009، شغل السيد زين الدين أيضًا مناصب إدارية مختلفة في مؤسسة خدمات حقول النفط لدى شركة بيكر هيوز. وقبل عمله مع شركة بيكر هيوز، شغل السيد

زين الدين منصب المدير الإقليمي لشركة سميث إنترناشونال في الإمارات العربية المتحدة حيث كان يقيم في أبوظبي من 1997 عام إلى عام 2003. وقبل عمله لدى شركة سميث إنترناشونال، عمل السيد زين الدين كمتخصص بالجيوفيزياء لدى شركة شلمبرجير في القاهرة حتى عام 1997. يحمل السيد زين الدين درجة البكالوريوس مع مرتبة الشرف والماجستير في الجيوفيزياء من جامعة عين شمس، بمصر، حيث شغل أيضًا منصب محاضر مساعد من عام 1991 إلى عام 1996.

- انضم إلينا السيد الكسندر كندى اوركوهارت في عام 2018 في منصب نائب المدير المالي، وشغل منصب المدير المالي منذ عام 2020. وقبل انضمامه إلينا، حظي السيد اوركوهارت بمسيرة مهنية طويلة لدى شركة بريتيش بتروليوم امتدت إلى 23 عامًا حيث شغل مناصب مالية مختلفة عبر شركات بريتيش بتروليوم والمناطق الجغرافية التابعة لها، وكان آخرها نائب رئيس الشؤون المالية لإدارة الاستكشاف العالمية لشركة بريتيش بتروليوم. يحمل السيد اوركوهارت درجة الماجستير في الهندسة من إمبيريال كوليدج، وماجستير إدارة الأعمال من كلية لندن للأعمال، وهو زميل في معهد المحاسبين الإداريين العالميين.

- انضمت إلينا السيدة الاينا رامساى في عام 2018 في منصب مستشار عام وأمين سر مجلس الإدارة. وقبل انضمامها إلينا، شغلت منصب المستشار العام وأمين مجلس الإدارة في الشركة الوطنية للخدمات البترولية منذ عام 2017، حيث كانت مسؤولة عن الشؤون القانونية والمتعلقة بالحوكمة والامتثال على الصعيد الإقليمي لدى الشركة. وقبل ذلك، شغلت السيدة الاينا رامساى العديد من المناصب العليا في شركة ترانس أوشن المحدودة، عبر العديد من الأعمال التجارية والمناطق الجغرافية التابعة لشركة ترانس أوشن، بما في ذلك الجرف القاري البريطاني (UKCS) والشرق الأوسط وشمال إفريقيا وآسيا والمحيط الهادئ. وقبل عمل السيدة الاينا لدى شركة ترانس أوشن، كانت تعمل في مؤسسة وود (Wood plc)، حيث كانت تتولى الإشراف القانوني على قسم التوريدات الهوائية والغازية لدى الشركة في المملكة المتحدة وأوروبا. تحمل السيدة الاينا رامساى درجة البكالوريوس مع مرتبة الشرف في القانون والإدارة، ودرجة البكالوريوس في القانون ودبلوم في الممارسة القانونية من جامعة روبرت جوردون، في اسكتلندا. السيدة الاينا رامساى عضوة نشطة في جمعية القانون في اسكتلندا.

- **هيكل الشركة الإداري:**

لا يوجد لدى الشركة أي شركات تابعة.

- **المراكز الوظيفية لأعضاء الإدارة التنفيذية العليا في الشركات التابعة والشركات المساهمة الأخرى:**

لا يوجد

- المراكز الوظيفية لأعضاء مجلس الإدارة في الشركات التابعة والشركات المساهمة الأخرى:

لا يوجد

- شروط الأهلية والانتخاب والإقالة والأسماء المقترحة بالتشكيل الأولي لمجلس إدارة الشركة:

سيتم انتخاب أعضاء مجلس الإدارة في اجتماع جمعية عمومية عن طريق التصويت التراكمي بالاقتراع السري، وعلى الرغم من ذلك فقد تم تعيين مجلس الإدارة الأول من قبل المؤسسين.

- اختصاصات ومسؤوليات أعضاء مجلس الإدارة:

تتمثل المهام الرئيسية لمجلس الإدارة في توفير القيادة الاستراتيجية وتحديد سياسات الإدارة الأساسية للشركة والإشراف على أداء العمل بها، كما يُعد مجلس الإدارة هو الجهة الرئيسية المنوط بها اتخاذ القرارات لكافة الموضوعات المهمة للشركة سواء فيما يتعلق بالآثار الاستراتيجية أو المالية أو الآثار الأخرى المتعلقة بسمعة الشركة، وإضافة إلى ذلك يمتلك مجلس الإدارة السلطة النهائية لاتخاذ القرارات فيما يتعلق بكافة المسائل باستثناء تلك التي تنفرد بها الجمعية العمومية للمساهمين بموجب القانون أو النظام الأساسي للشركة.

تتضمن المسؤوليات الأساسية لمجلس الإدارة ما يلي:

- تحديد استراتيجية الشركة وميزانيتها وهيكلها؛
- اعتماد السياسات الأساسية للشركة؛
- اتخاذ الإجراءات اللازمة لإعداد التقارير المالية والإشراف عليها وكذلك سياسات إدارة المخاطر وغيرها من الضوابط الداخلية والمالية؛
- اقتراح إصدار أسهم عادية جديدة وإعادة هيكلة الشركة؛
- تعيين الإدارة التنفيذية؛
- تحديد سياسات الأجور والمكافآت بالشركة وضمان استقلالية أعضاء مجلس الإدارة والتعامل مع أي تضارب محتمل للمصالح؛
- الدعوة لاجتماعات المساهمين وضمان التواصل معهم بصورة مناسبة.

يتم تعيين أعضاء مجلس الإدارة من قبل المساهمين لمدة ثلاث سنوات. ويجوز انتخاب أعضاء مجلس الإدارة لأي مدد متتالية.

2. لجان مجلس الإدارة

في ضوء قواعد الحوكمة، سيتم مساعدة مجلس الإدارة من خلال لجنتين على مستوى المجلس: لجنة التدقيق ولجنة الترشيحات والمكافآت:

- لجنة التدقيق

تقدم لجنة التدقيق المساعدة إلى مجلس الإدارة فيما يتعلق بالاضطلاع بمسؤولياته الخاصة في إعداد التقارير المالية وعمليات الرقابة والضوابط الداخلية والخارجية، ومنها مراجعة سلامة البيانات المالية المرحلية والسنوية للشركة ومراقبتها، وكذلك مراجعة نطاق الأعمال التي يقوم بها مدققون خارجيون بخلاف أعمال التدقيق، ومراقبتها وإسداء المشورة المتعلقة بتعيين مدققين خارجيين، والإشراف على علاقة الشركة بالمدققين الخارجيين، ومراجعة مدى فاعلية وكفاءة عمليات التدقيق الخارجية وكذلك مراجعة مدى فاعلية قسم مراجعة الضوابط الداخلية بالشركة، وتبقى المسؤولية النهائية على عاتق مجلس الإدارة فيما يتعلق بمراجعة واعتماد التقارير السنوية وحساب الأرباح والخسائر. ويتعين على لجنة التدقيق أن تعطي الاعتبار الواجب لكافة القوانين واللوائح المعمول بها داخل دولة الإمارات العربية المتحدة والهيئة وسوق أبو ظبي للأوراق المالية، بما في ذلك أحكام قواعد الحوكمة.

تشرط قواعد الحوكمة، كما هو مبين في اختصاصات لجنة التدقيق، أن تتألف لجنة التدقيق من ثلاثة أعضاء على الأقل من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين منهم اثنين على الأقل أعضاء مستقلين، ويجب تعيين أحد الأعضاء المستقلين رئيساً للجنة، وإضافة إلى ذلك، يجب أن تتوفر لدى أحد الأعضاء على الأقل خبرة حديثة وذات صلة في أعمال التدقيق والمحاسبة، ويتأسس لجنة التدقيق أحد الأعضاء المستقلين وستضم اللجنة أعضاء آخرين ينتخبهم مجلس الإدارة.

اتخذت لجنة التدقيق الإجراءات الملائمة لضمان استقلالية مدققي حسابات الشركة الخارجيين عن الشركة على النحو الذي تستلزمه قواعد الحوكمة وحصلت على تأكيد كتابي من مدققي الشركة بامثالهم للإرشادات الخاصة بالاستقلالية الصادرة عن جهات المحاسبة والتدقيق ذات الصلة.

● لجنة الترشيحات والمكافآت

تساعد لجنة الترشيحات والمكافآت مجلس الإدارة في تحمل مسؤولياته المتعلقة بتشكيل المجلس وأي لجان منبثقة عنه، كما تتحمل هذه اللجنة مسؤولية تقييم المهارات والمعرفة والخبرات إضافة إلى حجم مجلس الإدارة وهيكله وتشكيله واللجان المنبثقة عنه، ولا سيما مراقبة حالة استقلال أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين المستقلين. وتتحمل اللجنة أيضاً المسؤولية عن المراجعة الدورية لهيكل مجلس الإدارة وتحديد المرشحين المحتملين تعيينهم كأعضاء بمجلس الإدارة أو أعضاء باللجان حسبما تقتضي الحاجة. وإضافة إلى ما سبق، تساعد لجنة الترشيحات والمكافآت أيضاً مجلس الإدارة في تحديد مسؤولياته المتعلقة بالمكافآت بما في ذلك تقديم التوصيات لمجلس الإدارة بخصوص سياسة الشركة بشأن مكافآت أعضاء مجلس الإدارة التنفيذيين، وتحديد المبادئ الشاملة والمعايير وإطار عمل الحوكمة الخاصة بسياسة المكافآت بالشركة وتحديد حزمة المكافآت والمزايا الفردية لكل أعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا للشركة.

تشرط قواعد الحوكمة، كما هو مبين في اختصاصات لجنة الترشيحات والمكافآت، أن تتألف لجنة الترشيحات والمكافآت على الأقل من ثلاثة أعضاء مجلس إدارة غير تنفيذيين منهم اثنين على الأقل أعضاء مستقلين. ويجب اختيار رئيس لجنة الترشيحات والمكافآت من الأعضاء المستقلين ويرشح مجلس الإدارة باقي الأعضاء.

سيتم تكليف شركة تدقيق مستقلة بوظيفة التدقيق الداخلي، ونتوقع على المدى الطويل إنشاء وظيفة تدقيق داخلي خاصة بنا.

4. حقوق ومسؤوليات المساهمين

- إن حقوق المساهمين الرئيسية وفقاً لقانون الشركات والنظام الأساسي للشركة هي كما يلي:
- الحق في توزيع الأرباح المقررة من الجمعية العمومية؛ و
 - الحق في الأولوية في الاكتتاب بالأسهم الجديدة في حال زيادة رأسمال الشركة والحصول على حصتهم عند التصفية؛ و
 - الحق في حضور اجتماع الجمعية العمومية واستلام نسخة من البيانات المالية للشركة؛ و
 - الحق في طلب إبطال أي قرار تم تمريره في الجمعية العمومية ومقاضاة أعضاء مجلس الإدارة؛ و
 - الحق في الترشح لعضوية مجلس الإدارة؛ و
 - الحق في تعيين مدققي حسابات الشركة وتحديد أتعابهم؛ و
 - الحق في التصرف بالأسهم وفقاً للقانون؛ و
 - تنحصر مسؤولية المساهم في سداد قيمة شراء الأسهم، وليس مديونيات الشركة إلا في حدود القيمة الاسمية غير المدفوعة للأسهم الخاصة به.

5. النظام الأساسي

مرفق طي نشرة الاكتتاب هذه النص الكامل للنظام الأساسي للشركة.

6. الأمور القانونية

- يقراً الملخص التالي في ضوء أحكام النظام الأساسي للشركة ومواد قانون الشركات ذات الصلة.
- النظام الأساسي
- ينص النظام الأساسي للشركة المشار إليه في هذه النشرة على الحقوق والالتزامات المرتبطة بملكية الأسهم تفصيلاً.
- حضور الجمعية العمومية وحقوق التصويت
- يحق لكل مساهم حضور الجمعية العمومية للمساهمين، ويكون له عدد أصوات مساوي لعدد أسهمه.
- سجل الأسهم

عقب الإدراج في سوق أبوظبي للأوراق المالية، يقوم السوق بتجريد الأسهم من صفتها المادية والاحتفاظ بسجل الأسهم لدى سوق أبوظبي للأوراق المالية.

- المعلومات المالية

يحق للمساهم طلب نسخة من القوائم المالية السنوية المدققة للشركة.

- السنة المالية

تبدأ السنة المالية للشركة في يوم 1 يناير وتنتهي في 31 ديسمبر من كل عام.

- الأرباح وعائدات التصفية

تقوم الشركة بتوزيع الأرباح المستحقة للأسهم وفقاً للأنظمة والقرارات الصادرة عن الهيئة ويكون للمساهم المستحق الحق في الأرباح المستحقة على تلك الأسهم. وفي حالة تصفية الشركة، يكون لكل مساهم الحق في جزء من أصول الشركة وذلك وفقاً لنص المادة 169 من قانون الشركات.

- الأرباح المرحلية

يجوز للشركة توزيع أرباح مرحلية على أساس نصف سنوي أو ربع سنوي شريطة الحصول على موافقة المساهمين.

- الجمعية العمومية

يجوز لمجلس الإدارة الدعوة لعقد جمعية عمومية للشركة متى رأى ذلك لازماً. يمكن أيضاً للمساهمين طلب انعقاد جمعية عمومية من مجلس الإدارة إذا تقدم بهذا الطلب عدد من المساهمين يملكون ما لا يقل عن 10 بالمائة (عشرة بالمائة %). وفي أي حال من الأحوال، يجب عقد الجمعية العمومية مرة واحدة سنوياً على الأقل عقب استلام دعوة من مجلس الإدارة خلال (4) أشهر من نهاية السنة المالية في المكان والزمان المحددين في الدعوة لعقد الجمعية.

يجوز إبطال أي قرار تعتمده الجمعية العمومية والذي يصدر لمصلحة فئة معينة من المساهمين أو الإضرار بهم أو لجلب نفع خاص لأعضاء مجلس الإدارة أو لغيرهم دون اعتبار لمصلحة الشركة.

ويترتب على الحكم بالبطلان اعتبار القرار كأن لم يكن بالنسبة إلى جميع المساهمين وعلى مجلس الإدارة نشر الحكم بالبطلان في صحيفتين محليتين يوميتين تصدران باللغة العربية.

وتسقط دعوى البطلان بمضي سنة من تاريخ صدور القرار المطعون فيه، ولا يترتب على رفع الدعوى وقف تنفيذ القرار ما لم تأمر المحكمة بغير ذلك.

- مسؤولية مجلس الإدارة

يكون مجلس الإدارة مسؤول تجاه الشركة والمساهمين وتجاه الغير عن جميع أعمال الغش وإساءة استعمال السلطة، وعن كل مخالفة للقانون أو لنظام الشركة، بالإضافة إلى سوء الإدارة. يكون للشركة الحق في رفع دعوى مسؤولية ضد أعضاء مجلس الإدارة مطالباً بالأضرار التي لحقت بالمساهمين بسبب إساءة استخدام السلطة من قبل مجلس الإدارة، مخالفة القانون أو النظام الأساسي للشركة وسوء الإدارة. ويجب أن يصدر قرار من الجمعية العمومية تعين فيه من يقوم بمباشرة الدعوى باسم الشركة.

لكل مساهم الحق في أن يقيم الدعوى منفرداً في حالة عدم قيام الشركة برفعها إذا كان من شأن الخطأ الذي قام به مجلس الإدارة إلحاق ضرر به كمساهم. ومع ذلك، عليه أن يخطر الشركة بعزمه على رفع الدعوى.

- تعيين رئيس مجلس الإدارة والصلاحيات المفوضة له

ينص النظام الأساسي على أنه يجب على مجلس الإدارة أن ينتخب من بين أعضائه رئيس ونائب رئيس. ويجوز أن يمثل رئيس مجلس الإدارة الشركة أمام المحاكم إضافة إلى توقيع جميع القرارات المعتمدة من مجلس الإدارة. في حالة حدوث تساوي في الأصوات بين أعضاء مجلس الإدارة يكون لرئيس المجلس الصوت المرجح.

7. مدققوا الحسابات المستقلون

ديلويت آند توش (الشرق الأوسط) قامت بتدقيق القوائم المالية للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2020 كما قامت بمراجعة البيانات المالية المرحلية غير المدققة لفترة الستة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2021 كما هو موضح بتقريرهم المرفق أدناه في الملحق رقم 1.

برايس ووترهاوس كوبرز (فرع أبوظبي) قامت بتدقيق القوائم المالية المعاد اصداها عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2019 (مع البيانات المالية المقارنة في 31 ديسمبر 2018) كما جاء في تقريرهم الذي يتضمن فقرة ايضاحية توجه الانتباه إلى ايضاح رقم 2.1.2 وايضاح رقم 27 من البيانات المالية والتي تضمن شرح لتفاصيل التعديلات التي تم اجراؤها على البيانات المالية السابق اصداها للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2019، والتي تتضمن أيضاً فقرة ايضاحية توجه الانتباه إلى ايضاح رقم 2.12 وايضاح رقم 4 الذي يحدد أهم الاعتبارات والأحكام المطبقة من قبل الإدارة في معالجة قرض الأسهم والأرباح المدرج في حقوق الملكية.

وفيما يلي بيان لبيانات الاتصال الخاصة بهم:

فيما يخص البيانات المالية للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2019 (مع البيانات المالية المقارنة في 31 ديسمبر 2018) برايس ووترهاوس كوبرز (فرع أبوظبي)	فيما يخص البيانات المالية للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2020 وفترة الستة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2021 ديلويت آند توش (الشرق الأوسط)
--	--

الطابق 25، برج الخاتم، جزيرة المارية مربعة سوق أبوظبي العالمي ص.ب. 45263 أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة	الطابق 11، برج السلع، مربعة سوق أبوظبي العالمي ص.ب. 990 هاتف رقم: +971 (0)2 408 2424 رقم الفاكس: +971 (0)2 408 2525 أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة
--	---

8. تفاصيل أية برامج تتعلق بتملك موظفي الشركة لأسهمها.

باستثناء طرح الأسهم في الشريحة الثالثة لموظفي شركات مجموعة أدنوك كما هو موضح في هذه النشرة، لا يوجد أية برامج تتعلق بتملك موظفي الشركة لأسهمها.

إقرار لجنة المؤسسين وأعضاء مجلس الإدارة

يقر أعضاء لجنة المؤسسين وأعضاء مجلس إدارة شركة أدنوك للحفر ش.م.ع (شركة مساهمة عامة)، على نحو منفرداً ومتضامناً، بموجب هذه النشرة بالمسؤولية الكاملة فيما يتعلق بصحة البيانات والمعلومات الواردة في هذه النشرة. ونؤكد بعد اتخاذ إجراءات العناية الواجبة على عدم اغفال هذه النشرة لأي حقائق أو معلومات جوهرية يتسبب عدم إدراجها في جعل أي بيان بالنشرة مضللاً أو مؤثراً في قرار الاستثمار الخاص بالمكتتبين.

كما يلتزمون بقواعد الإصدار والإفصاح الصادرة عن الهيئة ويتعهدون بإخطار الهيئة بأي أحداث أو تغييرات جوهرية من شأنها أن تؤثر في الوضع المالي للشركة بدءاً من تاريخ تقديم طلب عرض الأسهم للاكتتاب إلى الهيئة حتى تاريخ بدء عملية الاكتتاب. كما يؤكدون أيضاً أنهم قد اتخذوا إجراءات العناية الواجبة الملائمة في إبرام الاتفاقيات التي تحدد واجبات الأطراف المشاركة في عملية الاكتتاب ومسؤولياتهم وفقاً لأفضل الشروط المتاحة في تاريخ التعاقد ووفقاً للشروط الصادرة عن الهيئة.

ويتعهدون بالإضافة إلى ذلك بإبلاغ الهيئة فور إجراء أي تغيير أو تعديل في معلومات الاكتتاب أو شروطه، والحصول على موافقتها فيما يتعلق بالحملات الإعلانية والنشرات والحملات الترويجية التي قد ترغب الشركة في القيام بها للترويج للاكتتاب وعرضه للجمهور.

ويتعهدون عند إتمام الاكتتاب بدعوة الجمعية العمومية التأسيسية للانعقاد في التاريخ والوقت والمكان المذكورين في هذه النشرة بالإضافة إلى استكمال تسجيل الأسهم المكتتب بها وإدراجها لدى الهيئات المختصة خلال فترة لا تتجاوز الوقت المحدد من قبل الهيئة.

ملحق رقم 1
البيانات المالية

شركة أدنوك للحفر ش.م.ع

تقرير مجلس الإدارة والبيانات المالية المعاد إصدارها
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

شركة أدنوك للحفر ش.م.ع

تقرير مجلس الإدارة والبيانات المالية المعاد إصدارها
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

الصفحات

٢ - ١

تقرير مجلس الإدارة

٦ - ٣

تقرير مدقق الحسابات المستقل

٧

بيان المركز المالي

٨

بيان الدخل الشامل

٩

بيان التغيرات في حقوق الملكية

١١ - ١٠

بيان التدفقات النقدية

٥٥ - ١٢

إيضاحات حول البيانات المالية

شركة أدنوك للحفر ش.م.ع

تقرير مجلس الإدارة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

يطيب لأعضاء مجلس الإدارة تقديم تقريرهم مرفقاً بالبيانات المالية المدققة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩.

النشاط الرئيسي

يتمثل نشاط شركة أدنوك للحفر ش.م.ع ("الشركة") في تقديم خدمات الحفر ودعم المعدات البحرية، وتأجير الحفارات البرية والبحرية للأطراف المشاركة في استكشاف وإنتاج حقول النفط والغاز البرية والبحرية.

خلال السنة، واصلنا تركيزنا على تنمية أعمالنا الأساسية، وتأسيس قسم جديد متكامل لخدمات الحفر، وتعزيز مبادرات التنويع وتسريعها، فضلاً عن متابعة مبادرات التوسع الإقليمي وتوفير التكاليف.

المؤشرات المالية

بيان المركز المالي:

لا يزال المركز المالي للشركة قوياً للغاية حيث بلغ صافي الموجودات في نهاية ٢٠١٩ ما قيمته ١٢,٤ مليار درهم (٢٠١٨): ١٠,٥ مليار درهم) مع زيادة في إجمالي صافي الموجودات نتيجة لأرباح هذه السنة البالغة ٢,١ مليار درهم.

بيان الدخل الشامل:

سجلت الشركة إجمالي إيرادات للسنة بمبلغ ٧,٦ مليار درهم (٢٠١٨: ٧,٢ مليار درهم). وبلغ صافي الربح ٢,١ مليار درهم (٢٠١٨: ٢,٥ مليار درهم)، ويعزى هذا الانخفاض إلى الانخفاض الطفيف في معدلات الرسوم المحملة على أدنوك البرية والبحرية.

التدفقات النقدية:

بلغ صافي النقد الناتج من الأنشطة التشغيلية ٦٩ مليون درهم (٢٠١٨: ٢,٩ مليار درهم)، ويعزى هذا الانخفاض بشكل رئيسي إلى تحويل الفائض النقدي إلى شركة أدنوك بمبلغ ٣,٤ مليار درهم. وبلغ صافي النقد المستخدم في الأنشطة الاستثمارية ٣٦٩ مليون درهم (٢٠١٨: ١,٣ مليار درهم) والذي يتعلق بالإضافة إلى الممتلكات والمعدات، والدفعات المقدمة إلى طرف ذي علاقة، وإيرادات التمويل.

نسبة المديونية:

بلغت نسبة المديونية ٢٩٪ كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ حيث ارتفع إجمالي صافي دين الشركة من ٤,٣ مليار درهم إلى ٥ مليار درهم خلال السنة الحالية. وعلى الرغم من الانخفاض الطفيف في نسبة المديونية خلال السنة، فإن نسبة المديونية الحالية تظهر وضعاً جيداً كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩.

تقرير مجلس الإدارة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ (تابع)

التوقعات المستقبلية

تواصل الشركة متابعة استراتيجيتها للنمو المستدام، مع التركيز على تحقيق نمو مريح في أعمالها الأساسية وقسم خدمات الحفر المتكامل الجديد. كما نواصل تحسين إمكانات النمو التي توفرها دولة الإمارات العربية المتحدة، إضافة إلى تعزيز القدرات التشغيلية للشركة، ومواصلة التركيز على تحسين كفاءة التشغيل وخفض التكلفة. علاوة على ذلك، لدينا مركز مالي قوي يمكن أن يدعم خططنا للتوسعية. وعلى الرغم من الشكوك التي تكتنف الاقتصاد الإقليمي وتقلبات أسواق السلع الأساسية التي تشير إلى وجود تحديات، فإننا لا نزال متفائلين بشأن توقعات الشركة فيما يتعلق بنمو الإيرادات والأرباح في المستقبل. إن قدرتنا على النجاح والبقاء في بيئة الأعمال الحالية الصعبة هي نتاج استراتيجيتنا التي تشمل الرؤية الواضحة وتحسين الجودة ورضا العملاء.

الأحداث اللاحقة

كما في تاريخ هذا التقرير، لم تقع أي أحداث رئيسية، بخلاف تلك المذكورة في الإيضاح رقم ٢٦، والتي قد يكون لها تأثير جوهري على البيانات المالية للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩.

إطار إعداد التقارير المالية

يعتقد أعضاء مجلس إدارة الشركة، وفقاً لأفضل ما وصل إلى علمنا واعتقادنا، أن:

- البيانات المالية، التي أعدتها إدارة الشركة، تعرض بصورة عادلة حالتها ونتائج عملياتها والتدفقات النقدية والتغيرات في حقوق الملكية.
- احتفظت الشركة بدفاتر محاسبية سليمة.
- تم تطبيق السياسات المحاسبية الملائمة بانتظام في إعداد البيانات المالية ما لم ينص على خلاف ذلك، وتستند التقديرات المحاسبية إلى أحكام معقولة ومتوازنة.
- تم إعداد البيانات المالية وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية، وتتوافق، حيثما كان ذلك مناسباً، مع القوانين المحلية.

بالنيابة عن مجلس الإدارة

رئيس مجلس الإدارة

٢٨ أبريل ٢٠٢١

تقرير مدقق الحسابات المستقل إلى السادة المساهمين في شركة أدنوك للحفر ش.م.ع التقرير حول تدقيق البيانات المالية

رأينا

برأينا، تعبّر البيانات المالية بشكل عادل ومن كافة النواحي الجوهرية عن المركز المالي لشركة أدنوك للحفر ش.م.ع ("الشركة") كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩، وعن أدائها المالي وتدفعاتها النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية.

نطاق التدقيق

تتكون البيانات المالية للشركة من:

- بيان المركز المالي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩.
- بيان الدخل الشامل للسنة المنتهية بذلك التاريخ.
- بيان التغيرات في حقوق الملكية للسنة المنتهية بذلك التاريخ.
- بيان التدفقات النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ.
- إيضاحات حول البيانات المالية وتشمل السياسات المحاسبية الهامة والمعلومات التفسيرية الأخرى.

أساس الرأي

لقد أجرينا تدقيقنا وفقاً لمعايير التدقيق الدولية. ويتم إيضاح مسؤولياتنا وفقاً لهذه المعايير بمزيد من التفصيل ضمن فقرة مسؤوليات مدقق الحسابات حول تدقيق البيانات المالية المدرجة ضمن تقريرنا.

ونرى أن إثباتات التدقيق التي حصلنا عليها كافية وملئمة لتوفير أساس لرأينا.

الاستقلالية

إننا مستقلون عن الشركة وفقاً للقواعد الأخلاقية للمحاسبين المهنيين الصادرة عن مجلس المعايير الأخلاقية الدولية للمحاسبين والمتطلبات الأخلاقية التي تتعلق بتدقيقنا على البيانات المالية في دولة الإمارات العربية المتحدة. وقد التزمنا بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لهذه المتطلبات والقواعد.

تأكيد على أمر

١- نلفت الانتباه إلى الإيضاحين ٢-١٢ و ٤ (ز) من البيانات المالية اللذين يوضحان الاعتبارات والأحكام الرئيسية المطبقة من قبل الإدارة في معالجة الأسهم وقروض توزيعات الأرباح، المصنفة كحقوق ملكية.

٢- نلفت الانتباه إلى الإيضاحين ٢-١-٢ و ٢٧ من البيانات المالية اللذين يوضحان تفاصيل التعديلات التي تم إجراؤها على البيانات المالية الصادرة مسبقاً للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩. تم تعديل البيانات المالية السابقة الصادرة في ١٦ فبراير ٢٠٢٠ بشكل أساسي بسبب التغير في المعالجة المحاسبية للإيرادات والتكاليف المباشرة لبعض العقود المبرمة مع أطراف أخرى نيابة عن العملاء من الأطراف ذات العلاقة في مجموعة أدنوك، وبعض التعديلات الأخرى الخاصة بالفترة السابقة، وتحسينات على الإفصاح. يوفر الإيضاحان ٢-١-٢ و ٢٧ مزيداً من التفاصيل حول طبيعة هذه التغيرات. لقد أصدرنا تقرير مدقق الحسابات المستقل غير المتحفظ بشأن البيانات المالية الصادرة مسبقاً في ١٩ مارس ٢٠٢٠. وبعد هذه التغيرات، نقدم هذا التقرير الجديد حول البيانات المالية المعد إصدارها.

إن الرأي الذي نبديه في هذه الأمور لا يعتبر رأياً معدلاً.

تقرير مدقق الحسابات المستقل إلى السادة المساهمين في شركة أدنوك للحفر ش.م.ع (تابع)

التقرير حول تدقيق البيانات المالية (تابع)

المعلومات الأخرى

يتحمل أعضاء مجلس الإدارة المسؤولية عن المعلومات الأخرى. تشتمل المعلومات الأخرى على تقرير مجلس الإدارة (ولكنها لا تشمل البيانات المالية وتقرير مدقق الحسابات حولها).

إن رأينا حول البيانات المالية لا يتطرق إلى المعلومات الأخرى، ولا نبدي أي تأكيد عليها بأي صورة كانت.

وفيما يتعلق بتدقيقنا على البيانات المالية، تقتصر مسؤوليتنا على قراءة المعلومات الأخرى المحددة سلفاً، وفي سبيل ذلك فإننا ننظر في ما إذا كانت المعلومات الأخرى تتعارض بصورة جوهرية مع البيانات المالية أو مع المعلومات التي توصلنا إليها أثناء التدقيق، أو ما إذا كانت تبدو أنها تتضمن أخطاء جوهرية بصورة أو بأخرى.

إذا توصلنا - بناءً على العمل الذي نكون قد قمنا به - إلى وجود أخطاء جوهرية في هذه المعلومات الأخرى، فإننا ملزمون ببيان هذه الحقائق في تقريرنا. وليس لدينا ما ندرجه في التقرير بهذا الشأن.

مسؤوليات الإدارة والقائمين على الحوكمة حول البيانات المالية

إن الإدارة مسؤولة عن إعداد هذه البيانات المالية وعرضها بصورة عادلة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية، وكذلك إعدادها طبقاً للأحكام السارية في النظام الأساسي للشركة، وعن تلك الرقابة الداخلية التي ترى الإدارة أنها ضرورية لكي تتمكن من إعداد بيانات مالية خالية من أي أخطاء جوهرية، سواء كانت ناشئة عن احتيال أو خطأ.

وعند إعداد البيانات المالية، فإن الإدارة تعد مسؤولة عن تقييم مدى قدرة الشركة على الاستمرار كمنشأة عاملة والإفصاح - عند الضرورة - عن الأمور المتعلقة بهذه الاستمرارية، وكذا استخدام مبدأ الاستمرارية المحاسبي إلا إذا كانت الإدارة تعتزم تصفية الشركة أو وقف أنشطتها أو لم يكن لديها أي بديل واقعي سوى القيام بذلك.

يتحمل القائمون على الحوكمة مسؤولية الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية للشركة.

مسؤوليات مدقق الحسابات حول تدقيق البيانات المالية

تتمثل أهدافنا في الحصول على تأكيد معقول حول ما إذا كانت البيانات المالية ككل خالية من الأخطاء الجوهرية، سواء كانت ناشئة عن احتيال أو خطأ، وإصدار تقرير مدقق الحسابات الذي يشمل رأينا. يعد التأكيد المعقول مستوى عالياً من التأكيد، ولكنه ليس ضماناً على أن عملية التدقيق المنفذة وفقاً لمعايير التدقيق الدولية ستكشف دائماً عن أي خطأ جوهري، إن وجد. ويمكن أن تنشأ الأخطاء من الاحتيال أو الخطأ، وتعتبر جوهرية إذا كان من المتوقع إلى حد معقول أن تؤثر تلك الأخطاء، إفراداً أو إجمالاً، على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون على أساس هذه البيانات المالية.

تقرير مدقق الحسابات المستقل إلى السادة المساهمين في شركة أدنوك للحفر ش.م.ع (تابع)

التقرير حول تدقيق البيانات المالية (تابع)

مسؤوليات مدقق الحسابات حول تدقيق البيانات المالية (تابع)

وفي إطار عملية التدقيق المنفذة وفقاً لمعايير التدقيق الدولية، فإننا نمارس الحكم المهني ونتبع مبدأ الشك المهني طوال أعمال التدقيق. كما أننا نلتزم بالتالي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية، سواء كانت ناشئة عن الاحتيال أو الخطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات التدقيق التي تلائم تلك المخاطر، والحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة توفر أساساً لرأينا. إن خطر عدم الكشف عن أي أخطاء جوهرية ناتجة عن الاحتيال يعد أكبر من الخطر الناجم عن الخطأ، حيث أن الاحتيال قد ينطوي على التواطؤ أو التزوير أو الحذف المتعمد أو التحريف أو تجاوز الرقابة الداخلية.
- تكوين فهم حول ضوابط الرقابة الداخلية المتعلقة بأعمال التدقيق من أجل تصميم إجراءات تدقيق ملائمة للظروف، وليس لغرض إبداء رأي حول فعالية الرقابة الداخلية للشركة.
- تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المستخدمة ومعقولية التقديرات المحاسبية وما يتعلق بها من إفصاحات الإدارة.
- معرفة مدى ملاءمة استخدام الإدارة لمبدأ الاستمرارية المحاسبي، واستناداً إلى أدلة التدقيق التي يتم الحصول عليها تحديد ما إذا كان هناك عدم يقين مادي يتعلق بأحداث أو ظروف يمكن أن تثير شكوكاً كبيرة حول قدرة الشركة على الاستمرار كمنشأة عاملة. وإذا توصلنا إلى وجود عدم يقين مادي، فإننا مطالبون بلفت الانتباه في تقرير مدقق الحسابات إلى الإفصاحات ذات الصلة في البيانات المالية، أو تعديل رأينا إذا كانت تلك الإفصاحات غير كافية. إن الاستنتاجات التي نتوصل لها تتوقف على أدلة التدقيق التي يتم الحصول عليها حتى تاريخ تقرير مدقق الحسابات. ومع ذلك، فإن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تدفع الشركة إلى التوقف عن الاستمرار كمنشأة عاملة.
- تقييم العرض الشامل للبيانات المالية ونسقتها ومحتوياتها، بما في ذلك الإفصاحات، وتحديد ما إذا كانت البيانات المالية تمثل المعاملات والأحداث ذات العلاقة على النحو الذي يضمن العرض العادل.
- كما نتواصل مع القائمين على الحوكمة فيما يتعلق، من بين أمور أخرى، بنطاق وتوقيت التدقيق المقرر ونتائج التدقيق الجوهرية، بما في ذلك أي أوجه قصور مهمة نحددها في الرقابة الداخلية أثناء تدقيتنا.

تقرير مدقق الحسابات المستقل إلى السادة المساهمين في شركة أدنوك للحفر ش.م.ع (تابع)

التقرير حول المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

إضافة إلى ذلك ووفقاً لما يقتضيه قرار رئيس جهاز أبوظبي للمحاسبة رقم (١) لسنة ٢٠١٧ بشأن تدقيق البيانات المالية للجهات الخاضعة، نفيديكم بأنه بناءً على الإجراءات المنجزة والمعلومات المقدمة لنا فإنه لم يلفت انتباهنا ما يجعلنا نعتقد بأن الشركة لم تلتزم، من جميع النواحي الجوهرية، بأي من أحكام القوانين واللوائح والتعميمات النافذة التالية بما يؤثر تأثيراً جوهرياً على أنشطتها أو بياناتها المالية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩:

- القانون رقم (١٥) لسنة ٢٠١٧ بشأن تأسيس الشركة والذي يمكن أن يؤثر بشكل جوهري على أنشطتها أو مركزها المالي.
- الأحكام ذات العلاقة من القوانين والقرارات والتعليمات النافذة المنظمة لأعمال الشركة.

برايس ووترهاوس كوبرز

.....

رامي سرحان
سجل مدققي الحسابات المشتغلين رقم ١١٥٢
أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة

بيان المركز المالي

كما في ٣١ ديسمبر		إيضاح	
٢٠١٨	٢٠١٩		
ألف درهم (معاد بيانها)	ألف درهم		
			الموجودات
			موجودات غير متداولة
١١,٩٧٩,٩٨٣	١١,٩١٠,٢٣٢	٥	ممتلكات ومعدات
-	٥٨,٥٤٢	٦	موجودات حق الاستخدام
١,١٠١,٩٠٠	٥٣٩,٦٩٠	١٤	دفعة مقدمة إلى طرف ذي علاقة
٢٩,٨٦٠	٢١,١١٩		دفعات مقدمة
<u>١٣,١١١,٧٤٣</u>	<u>١٢,٥٢٩,٥٨٣</u>		
			موجودات متداولة
٣٠٩,٧٩٦	٤٥٦,٠٣٦	٧	مخزون
١٢٢,٠٦٦	٢٣١,٨٥٥	٨	ذمم مدينة تجارية وأخرى
٢,٣٦٧,٧١٧	٦,٢٠٢,٧٨٢	١٤	مبالغ مستحقة من أطراف ذات علاقة
١,١٩١,٩٩٥	٤٩١,٤٠٩	٩	نقد وما في حكمه
<u>٣,٩٩١,٥٧٤</u>	<u>٧,٣٨٢,٠٨٢</u>		
<u>١٧,١٠٣,٣١٧</u>	<u>١٩,٩١١,٦٦٥</u>		مجموع الموجودات
			حقوق الملكية والمطلوبات
			حقوق الملكية
			رأس المال والاحتياطيات
٤٠٠,٠٠٠	٤٠٠,٠٠٠	١٠	رأس المال
١٠,٠٦٩,٢٣٧	١٢,٠٢٢,٤٩٦		أرباح محتجزة
<u>١٠,٤٦٩,٢٣٧</u>	<u>١٢,٤٢٢,٤٩٦</u>		مجموع حقوق الملكية
			المطلوبات
			مطلوبات غير متداولة
٥,٥٠٩,٥٠٠	٥,٥٠٩,٥٠٠	١١	قروض طويلة الأجل
-	٥٨,٧٤٣	٦	مطلوبات الإيجار
٢٨٤,٧٩٩	٣٢١,٣١٥	١٢	مخصص مكافآت نهاية الخدمة للموظفين
<u>٥,٧٩٤,٢٩٩</u>	<u>٥,٨٨٩,٥٥٨</u>		
			مطلوبات متداولة
٧٣٦,١٥٤	١,٤٤٧,١٥١	١٣	ذمم دائنة تجارية وأخرى
-	١٢,٣٧٨	٦	مطلوبات الإيجار
١٠٣,٦٢٧	١٤٠,٠٨٢	١٤	مبالغ مستحقة إلى أطراف ذات علاقة
<u>٨٣٩,٧٨١</u>	<u>١,٥٩٩,٦١١</u>		
<u>٦,٦٣٤,٠٨٠</u>	<u>٧,٤٨٩,١٦٩</u>		مجموع المطلوبات
<u>١٧,١٠٣,٣١٧</u>	<u>١٩,٩١١,٦٦٥</u>		مجموع حقوق الملكية والمطلوبات

تمت الموافقة على إصدار هذه البيانات المالية من قبل مجلس الإدارة بتاريخ ووقعها بالنيابة عن المجلس:

المدير المالي

الرئيس التنفيذي

رئيس مجلس الإدارة

شركة أدنوك للحفر ش.م.ع

بيان الدخل الشامل

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر		إيضاح	
٢٠١٨	٢٠١٩		
ألف درهم (معاد بيانها)	ألف درهم		
٧,٢٠٣,٠٧٦	٧,٥٧١,٦٥٥	١٥	إيرادات
(٤,٠٤٨,٦١٥)	(٤,٦٤٣,٢١٢)	١٦	تكاليف مباشرة
٣,١٥٤,٤٦١	٢,٩٢٨,٤٤٣		إجمالي الربح
(٦٦٤,٦٤٠)	(٧١٤,٤٢٢)	١٧	مصاريف عمومية وإدارية
٥٠,٠٢٨	١١٠,١٦٥		إيرادات أخرى، بالصافي
٢,٥٣٩,٨٤٩	٢,٣٢٤,١٨٦		ربح التشغيل
(٢٥,٠٠٤)	(١٨١,٨٢٠)	١٩	تكاليف التمويل، بالصافي
٢,٥١٤,٨٤٥	٢,١٤٢,٣٦٦		ربح السنة
-	-		الدخل الشامل الآخر للسنة
٢,٥١٤,٨٤٥	٢,١٤٢,٣٦٦		مجموع الدخل الشامل للسنة
			ربحية السهم من الأرباح المنسوبة إلى حملة الأسهم العادية في الشركة:
٦٢٩	٥٣٦		ربحية السهم الأساسية

شركة أدنوك للحفر ش.م.ع

بيان التغيرات في حقوق الملكية

المجموع ألف درهم	أرباح محتجزة ألف درهم	رأس المال ألف درهم	إيضاح
١٣,٧٢٨,٣٤٥	١٣,٣٢٨,٣٤٥	٤٠٠,٠٠٠	في ١ يناير ٢٠١٨
٢,٥١٤,٨٤٥	٢,٥١٤,٨٤٥	-	مجموع الدخل الشامل للسنة
(٥,٧٧٣,٩٥٣)	(٥,٧٧٣,٩٥٣)	-	توزيعات أرباح مُعلنة
١٠,٤٦٩,٢٣٧	١٠,٠٦٩,٢٣٧	٤٠٠,٠٠٠	في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨
٢,١٤٢,٣٦٦	٢,١٤٢,٣٦٦		مجموع الدخل الشامل للسنة
(١٨٩,١٠٧)	(١٨٩,١٠٧)		توزيعات أرباح مُعلنة
١٢,٤٢٢,٤٩٦	١٢,٠٢٢,٤٩٦	٤٠٠,٠٠٠	في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

بيان التدفقات النقدية

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر		إيضاح
٢٠١٨	٢٠١٩	
ألف درهم (معاد بيانها)	ألف درهم	
٢,٥١٤,٨٤٥	٢,١٤٢,٣٦٦	
التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية		
ربح السنة		
تسويات لـ:		
١,٣٩٦,٨٨٤	١,٣٧٦,٩٥١	٥
-	٢٧,٦١٤	٦
٣٥,١٢٩	٥٥,٥٢٦	١٢
١٢,٨٤٠	٨٢٩	٧
١,٦٦٨	٣,٦٨٩	
٣٢,١٩٢	١٩٥,٨٤٦	١٩
(٧,١٨٨)	(١٤,٠٢٦)	١٩
٣,٩٨٦,٣٧٠	٣,٧٨٨,٧٩٥	
التغيرات في رأس المال العامل:		
(٤٠,٥٧٦)	(١٤٧,٠٦٩)	
(١٤,٨٥٣)	٨,٧٤١	
(٥,٦١٤)	(١٠٩,٧٨٩)	
(٧٠١,٨٠٥)	(٣,٨٣٥,٠٦٥)	
(٢٠١,٦٦١)	٣٤٥,٨٠٣	
(١٢٩,٠٢٤)	٣٦,٤٥٥	
٢,٨٩٢,٨٣٧	٨٧,٨٧١	
(١٧,٧٣٨)	(١٩,٠١٠)	١٢
٢,٨٧٥,٠٩٩	٦٨,٨٦١	
التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية قبل مكافآت		
مخزون		
دفعات مقدمة		
ذمم مدينة تجارية وأخرى		
مبالغ مستحقة من أطراف ذات علاقة		
ذمم دائنة تجارية وأخرى		
مبالغ مستحقة إلى أطراف ذات علاقة		
صافي النقد الناتج من الأنشطة التشغيلية قبل مكافآت		
نهاية الخدمة المدفوعة للموظفين		
مكافآت نهاية الخدمة المدفوعة للموظفين		
صافي النقد الناتج من الأنشطة التشغيلية		
التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية		
إضافات إلى ممتلكات ومعدات		
دفعة مقدمة إلى طرف ذي علاقة		
إيرادات تمويل مقبوضة		
صافي النقد المستخدم في الأنشطة الاستثمارية		
(١٧٦,٩٣٠)	(١٢٢,٥٥٤)	٥
(١,١٠١,٩٠٠)	(٢٦٠,٩٣١)	
٧,١٨٨	١٤,٠٢٦	
(١,٢٧١,٦٤٢)	(٣٦٩,٤٥٩)	
التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية		
سداد قرض من طرف ذي علاقة		
قروض		
مطلوبات إيجار مدفوعة		
توزيعات أرباح مدفوعة		
تكاليف تمويل مدفوعة		
صافي النقد المستخدم في الأنشطة التمويلية		
(١,١٤٩,٦٤٩)	-	
٥,٥٠٩,٥٠٠	-	
-	(١٥,٠٣٥)	
(٥,٧٧٣,٩٥٣)	(١٨٩,١٠٧)	
(٦,٨٢٦)	(١٩٥,٨٤٦)	
(١,٤٢٠,٩٢٨)	(٣٩٩,٩٨٨)	
١٨٢,٥٢٩	(٧٠٠,٥٨٦)	
١,٠٠٩,٤٦٦	١,١٩١,٩٩٥	
١,١٩١,٩٩٥	٤٩١,٤٠٩	٩
صافي (النقص) / الزيادة في النقد وما في حكمه		
النقد وما في حكمه كما في ١ يناير		
النقد وما في حكمه كما في ٣١ ديسمبر		

شركة أدنوك للحفر ش.م.ع

بيان التدفقات النقدية (تابع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر		إيضاح
٢٠١٨	٢٠١٩	
ألف درهم	ألف درهم	
-	٨٦,١٥٦	٢٥
١٨٤,٥٨٥	٣٦٥,١٩٤	
-	٨٢٣,١٤١	
٢٥,٣٦٦	-	
٥٦,١٤٨	-	٢٧

معاملات غير نقدية

الاعتراف بموجودات حق الاستخدام بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٦

إضافات إلى ممتلكات ومعدات مقابل ذمم دائنة

إضافات إلى ممتلكات ومعدات مقابل دفعات مقدمة مدفوعة إلى طرف ذي علاقة

فائدة مستحقة

تحويلات من مخزون إلى ممتلكات ومعدات

شركة أدنوك للحفر ش.م.ع

إيضاحات حول البيانات المالية للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

١ معلومات عامة

تأسست شركة أدنوك للحفر ش.م.ع ("الشركة") رسمياً كشركة مساهمة عامة في سنة ١٩٧٢ بقرار من مجلس الوزراء في حكومة أبوظبي. إن الشركة مسجلة في أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة، وهي شركة تابعة لشركة بترول أبوظبي الوطنية ("أدنوك")، المملوكة بالكامل لحكومة أبوظبي.

بموجب اتفاقية بيع وشراء الأسهم المؤرخة في ٨ أكتوبر ٢٠١٨ بين شركة أدنوك وشركة بيكر هيويز هولدنغ إس بي في ليمتد ("بيكر هيويز") ("الاتفاقية")، وافقت الشركة على بيع ٥٪ من إجمالي رأس مال الشركة المصدر إلى شركة بيكر هيويز.

تتمثل الأنشطة الرئيسية للشركة في تقديم خدمات الحفر ودعم المعدات البحرية وتأجير الحفارات البرية والبحرية للأطراف ذات العلاقة المشاركة في استكشاف حقول النفط والغاز البرية والبحرية.

إن العنوان المسجل للشركة هو ص.ب. ٤٠١٧، أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة. وخلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩، لم تقم الشركة بشراء أي أسهم أو الاستثمار فيها. وعلاوة على ذلك، لم تقدم الشركة أي مساهمات اجتماعية خلال نفس السنة.

٢ ملخص السياسات المحاسبية الهامة

إن السياسات المحاسبية الرئيسية المطبقة في إعداد هذه البيانات المالية مبينة أدناه. لقد تم تطبيق هذه السياسات بشكل ثابت على كافة السنوات المعروضة، ما لم يُذكر خلاف ذلك.

٢-١-١ أساس الإعداد

أهم السياسات المحاسبية المتبعة من قبل الشركة في إعداد هذه البيانات المالية مبينة أدناه. وتم تطبيق هذه السياسات بشكل ثابت على كافة السنوات المعروضة، ما لم يذكر خلاف ذلك. لقد تم إعداد البيانات المالية وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية وطبقاً لمبدأ التكلفة التاريخية.

يقتضي إعداد البيانات المالية بالتوافق مع المعايير الدولية للتقارير المالية استخدام تقديرات محاسبية أساسية محددة، كما يقتضي من الإدارة إبداء رأيها في عملية تطبيق السياسات المحاسبية للشركة. يتم الإفصاح عن المجالات التي تنطوي على درجة عالية من إبداء الرأي أو التعقيد أو المجالات التي تعد فيها الافتراضات والتقديرات هامة للبيانات المالية في الإيضاح رقم ٤.

إيضاحات حول البيانات المالية
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ (تابع)

٢ ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

١-١-٢ أساس الإعداد (تابع)

(أ) المعايير والتعديلات الجديدة المطبقة من قبل الشركة لأول مرة على فترة تقريرها السنوية اعتباراً من ١ يناير ٢٠١٩

● المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٦ صدر في يناير ٢٠١٦ ويتطلب الاعتراف بجميع عقود الإيجار في بيان المركز المالي تقريباً، بعد أن تم وقف العمل بالتمييز بين عقود الإيجار التشغيلية والتمويلية. وبموجب المعيار الجديد، يتم الاعتراف بالأصل المالي (حق استخدام البند المستأجر) والالتزام المالي بدفع الإيجارات، ويستثنى فقط من ذلك عقود الإيجار منخفضة القيمة وقصيرة الأجل. لن تطرأ تغييرات هامة على المعالجة المحاسبية للمؤجرين. سيؤثر المعيار بالأساس على محاسبة عقود الإيجار التشغيلية للشركة.

قد يتم تغطية بعض الالتزامات باستثناء عقود الإيجار قصيرة الأجل ومنخفضة القيمة وقد ترتبط بعض الالتزامات بترتيبات لا تكون مؤهلة كعقود إيجار بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٦.

تم الإفصاح عن تأثير المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٦ على هذه البيانات المالية للشركة في الإيضاح ٢٥.

أصبحت المعايير المعدلة التالية سارية اعتباراً من ١ يناير ٢٠١٩، ولكن لم يكن لها أي تأثير جوهري على المجموعة:

- التفسير رقم ٢٣ الصادر عن لجنة تفسيرات المعايير الدولية للتقارير المالية "الشكوك حول معالجات ضريبة الدخل" (صدر في ٧ يونيو ٢٠١٧ ويسري للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠١٩).
- خصائص الدفع المقدم مع التعويض السلبي - تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ (صدرت في ١٢ أكتوبر ٢٠١٧ وتسري للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠١٩).
- التعديلات على المعيار المحاسبي الدولي رقم ٢٨ "الحصص طويلة الأجل في الشركات الزميلة والمشاريع المشتركة" (صدرت في ١٢ أكتوبر ٢٠١٧ وتسري للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠١٩).
- التحسينات السنوية على المعايير الدولية للتقارير المالية للدورة ٢٠١٥ - ٢٠١٧ - تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٣ والمعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١١ والمعيار المحاسبي الدولي رقم ١٢ والمعيار المحاسبي الدولي رقم ٢٣ (صدرت في ١٢ ديسمبر ٢٠١٧ وتسري للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠١٩).
- التعديلات على المعيار المحاسبي الدولي رقم ١٩ "تعديل الخطة أو تقليصها أو تسويتها" (صدرت في ٧ فبراير ٢٠١٨ وتسري للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠١٩).

(ب) المعايير والتفسيرات الجديدة غير المطبقة حتى تاريخه

● تعريف الأهمية النسبية - التعديلات على المعيار المحاسبي الدولي رقم ١ والمعيار المحاسبي الدولي رقم ٨ (صدرت في ٣١ أكتوبر ٢٠١٨ وتسري للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٢٠). توضح التعديلات تعريف الأهمية النسبية وكيف ينبغي تطبيقها من خلال تضمين إرشادات التعريف التي ظهرت حتى الآن في مكان آخر في المعايير الدولية للتقارير المالية.

٢ ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

١-٢-١ أساس الإعداد (تابع)

(ب) المعايير والتفسيرات الجديدة غير المطبقة حتى تاريخه (تابع)

- تعريف النشاط التجاري - التعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٣ (صدرت في ٢٢ أكتوبر ٢٠١٨ وتسري للاستحواذات من بداية فترة التقرير السنوية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٢٠). تتقح التعديلات تعريف النشاط التجاري. ويجب أن يتضمن النشاط التجاري مدخلات وعملية جوهرية تساهم معاً بشكل كبير في القدرة على إنشاء مخرجات. توفر الإرشادات الجديدة إطاراً لتقييم مدى وجود مدخلات وعملية جوهرية، بما في ذلك شركات المرحلة المبكرة التي لم تنتج مخرجات.
- بيع الموجودات أو مشاركتها بين مستثمر ما وشركته الزميلة أو مشروعه المشترك - التعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٠ والمعيار المحاسبي الدولي رقم ٢٨ (صدرت في ١١ سبتمبر ٢٠١٤ وتسري للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد تاريخ سوف يحدده مجلس معايير المحاسبة الدولية). تتناول هذه التعديلات التناقض بين متطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٠ ومتطلبات المعيار المحاسبي الدولي رقم ٢٨ فيما يتعلق ببيع أو مشاركة الموجودات بين المستثمر وشركته الزميلة أو مشروعه المشترك.
- المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٧ " عقود التأمين " (صدر في ١٨ مايو ٢٠١٧ ويسري للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٢١). يحل المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٧ محل المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٤، والذي يمنح الشركات إعفاءً من الاستمرار في المحاسبة عن عقود التأمين باستخدام الممارسات الحالية.
- التعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٧ وتعديل على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٤ (صدرت في ٢٥ يونيو ٢٠٢٠ وتسري للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٢٣). تشمل التعديلات عددًا من التوضيحات التي تهدف إلى تسهيل تنفيذ المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٧، وتبسيط بعض متطلبات المعيار والتحويل.
- إصلاح معدل الفائدة المعياري (إيبور) - تعديلات المرحلة الأولى على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ والمعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٩ والمعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٧ (صدرت في ٢٦ سبتمبر ٢٠١٩ وتسري للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٢٠). تم تفعيل التعديلات عن طريق استبدال معدلات الفائدة المعيارية مثل معدل ليبور وغيره من المعدلات المعروضة بين البنوك ("إيبور"). توفر التعديلات إعفاءً مؤقتاً من تطبيق متطلبات محاسبة التحوط المحددة على علاقات التحوط المتأثرة بشكل مباشر بإصلاح معدل إيبور.
- إصلاح معدل الفائدة المعياري (إيبور) - تعديلات المرحلة الثانية على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ والمعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٩ والمعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٧ والمعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٤ (صدرت في ٢٧ أغسطس ٢٠٢٠ وتسري للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٢١). تعالج تعديلات المرحلة الثانية القضايا التي تنشأ عن تنفيذ الإصلاحات، بما في ذلك استبدال معيار واحد بأخر بديل. تغطي التعديلات المجالات التالية: (١) المحاسبة عن التغييرات في أساس تحديد التدفقات النقدية التعاقدية نتيجة لإصلاح معدل إيبور، (٢) تاريخ انتهاء إعفاء المرحلة الأولى لمكونات المخاطر غير المحددة تعاقدياً في علاقات التحوط، (٣) استثناءات مؤقتة إضافية من تطبيق متطلبات محاسبة التحوط المحددة، (٤) إفصاحات إضافية للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٧ تتعلق بإصلاح معدل إيبور.
- تصنيف المطلوبات على أنها متداولة أو غير متداولة - التعديلات على المعيار المحاسبي الدولي رقم ١ (صدرت في ٢٣ يناير ٢٠٢٠ وتسري للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٢٢). توضح هذه التعديلات الطفيفة أن المطلوبات يتم تصنيفها على أنها متداولة أو غير متداولة، اعتماداً على الحقوق الموجودة في نهاية فترة التقرير. يتم تصنيف المطلوبات على أنها غير متداولة إذا كان للمنشأة حق جوهري، في نهاية فترة التقرير، لتأجيل النسوية لمدة اثني عشر شهراً على الأقل.

إيضاحات حول البيانات المالية
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ (تابع)

٢ ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

١-٢-١ أساس الإعداد (تابع)

(ب) المعايير والتفسيرات الجديدة غير المطبقة حتى تاريخه (تابع)

- المتحصلات قبل الاستخدام المقصود، والعقود المثقلة - تكلفة الوفاء بالعقد، والإشارة إلى الإطار المفاهيمي - تعديلات طفيفة على المعيار المحاسبي الدولي رقم ١٦ والمعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٧ والمعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٣، والتحسينات السنوية على المعايير الدولية للتقارير المالية ٢٠١٨-٢٠٢٠ - تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١ والمعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ والمعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٦ والمعيار المحاسبي الدولي رقم ٤١ (صدرت في ١٤ مايو ٢٠٢٠ وتسري للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٢٢). يحظر التعديل على المعيار المحاسبي الدولي رقم ١٦ على المنشأة أن تقتطع من تكلفة بند الممتلكات والمنشآت والمعدات أي متحصلات مستلمة من بيع البنود المنتجة أثناء إعداد المنشأة للأصل لاستخدامه المقصود منه. يوضح التعديل على المعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٧ معنى "تكليف الوفاء بالعقد". ويوضح التعديل أن التكلفة المباشرة للوفاء بالعقد تشمل التكاليف الإضافية للوفاء بهذا العقد، وتخصيص التكاليف الأخرى التي تتعلق مباشرة بالوفاء. تم تعديل المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٣ للإشارة إلى الإطار المفاهيمي للتقارير المالية لسنة ٢٠١٨، من أجل تحديد ما يشكل أصلاً أو التزاماً في اندماج الأعمال.

تقوم الشركة حالياً بتقييم تأثير هذه المعايير والتعديلات على البيانات المالية المستقبلية وتعترم تطبيقها، حيثما يكون ملائماً، عندما تصبح سارية المفعول.

هناك بعض المعايير والتفسيرات المحاسبية الجديدة التي تم نشرها ولكنها لا تعتبر إلزامية لفترات التقرير كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩، ولم يتم تطبيقها حتى تاريخه من قبل الشركة. لا يتوقع أن يكون لأي من هذه المعايير أي تأثير جوهري على فترات التقارير الحالية أو المستقبلية للمنشأة أو على معاملاتها المستقبلية المتوقعة.

٢-١-٢ إعادة الإصدار

تم إلغاء البيانات المالية الصادرة مسبقاً للشركة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ بتاريخ ١٩ مارس ٢٠٢٠ وحلت محلها هذه البيانات المالية. كان هذا التعديل ضرورياً لتغيير المعالجة المحاسبية للإيرادات والتكاليف المباشرة لبعض العقود المبرمة مع أطراف أخرى نيابة عن عملاء من الأطراف ذات العلاقة في مجموعة أدنوك، وبعض تعديلات الفترة السابقة الأخرى، وتحسينات على الإفصاح كما هو مفصل في الإيضاح رقم ٢٧.

٢-٢ ممتلكات ومعدات

يتم بيان الممتلكات والمعدات بالتكلفة التاريخية ناقصاً الاستهلاك المتراكم وخسائر الانخفاض في القيمة، إن وجدت. تشمل التكلفة التاريخية على المصاريف المتعلقة مباشرة بالاستحواذ على الموجودات.

لا يتم إدراج التكاليف اللاحقة في القيمة الدفترية للأصل أو احتسابها كأصل منفصل، حسبما يكون ملائماً، إلا عندما يكون من المرجح أن تتدفق إلى الشركة فوائد اقتصادية مستقبلية مرتبطة بالبند ويكون بالإمكان قياس تكلفة البند بشكلٍ موثوق به. يتم إيقاف احتساب القيمة الدفترية للجزء المستبدل. ويتم تحميل كافة تكاليف أعمال التصليح والصيانة الأخرى في بيان الدخل الشامل خلال السنة المالية التي يتم خلالها تكبد هذه التكاليف.

إيضاحات حول البيانات المالية
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ (تابع)

٢ ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

٢-٢ ممتلكات ومعدات (تابع)

يتم حساب الاستهلاك لشطب تكلفة الممتلكات والمعدات على مدى أعمارها الإنتاجية على النحو التالي:

السنوات	
٢٠-١٠	ميانٍ وساحات
٢٠-٨	حفارات ومعدات
١٠-٤	سكن عمال ومعدات
٤	مركبات
٤	أثاث وتجهيزات ومعدات مكتبية

تتم مراجعة القيم المتبقية والأعمار الإنتاجية وطرق حساب الاستهلاك الخاصة بالموجودات، ويتم تعديلها مستقبلاً عند الضرورة، إذا توفر أي مؤشر على حدوث أي تغيير جوهري بعد تاريخ آخر تقرير.

عندما تكون القيمة الدفترية للأصل أكبر من قيمته التقديرية القابلة للاسترداد، يتم خفضها مباشرة إلى القيمة القابلة للاسترداد (إيضاح ٥-٢).

يتم تحميل تكاليف التصليح والصيانة إلى بيان الدخل الشامل عند تكبدها.

يتم تحديد الأرباح والخسائر من عمليات الاستبعاد بمقارنة العوائد مع القيمة الدفترية ويتم احتسابها ضمن بيان الدخل الشامل.

٣-٢ عقود الإيجار بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٦ "عقود الإيجار"

لدى الشركة عقود إيجار مختلفة مثل عقود المكاتب والمعدات والمركبات. عادة ما تكون عقود الإيجار لفترات محددة تتراوح من ستة أشهر إلى ست سنوات، ولكن قد يكون لها خيارات تمديد، كما هو مبين أدناه. قد تحتوي العقود على مكونات إيجارية وغير إيجارية. تقوم الشركة بتخصيص مقدار الثمن في العقد للعناصر الإيجارية وغير الإيجارية بناءً على أسعارها المستقلة ذات العلاقة.

يتم التفاوض حول أحكام عقد الإيجار على أساس فردي وتحتوي على مجموعة واسعة من الأحكام والشروط المختلفة. لا تفرض اتفاقيات الإيجار أي تعهدات باستثناء ضمان الفوائد في الموجودات المستأجرة التي يحتفظ بها المؤجر. ولا يجوز استخدام الموجودات المستأجرة كضمان لأغراض الاقتراض.

حتى السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨، كانت عقود إيجار الممتلكات والمعدات تصنف كعقود إيجار تشغيلي، انظر الإيضاح رقم ٢٥ للحصول على التفاصيل. اعتباراً من ١ يناير ٢٠١٩، يتم الاعتراف بعقود الإيجار باعتبارها موجودات حق الاستخدام ومطلوبات مقابلة في التاريخ الذي تكون فيه الموجودات المستأجرة متاحة لاستخدام الشركة.

إيضاحات حول البيانات المالية
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ (تابع)

٢ ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

٣-٢ عقود الإيجار بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٦ "عقود الإيجار" (تابع)

تقاس الموجودات والمطلوبات الناشئة من عقد الإيجار مبدئياً على أساس القيمة الحالية. وتتضمن مطلوبات الإيجار صافي القيمة الحالية لدفعات الإيجار التالية:

- (١) دفعات ثابتة، ناقصاً أي حوافز إيجار مستحقة.
- (٢) دفعات الإيجار المتغيرة التي تعتمد على مؤشر أو معدل، تقاس مبدئياً باستخدام المؤشر أو المعدل في تاريخ البدء.
- (٣) المبالغ المتوقع دفعها من قبل الشركة بموجب ضمانات القيمة المتبقية.
- (٤) سعر الممارسة لخيار الشراء في حال كانت الشركة متأكدة إلى حد معقول من ممارسة هذا الخيار.
- (٥) دفعات عن غرامات فسخ عقد الإيجار، إذا كانت شروط الإيجار تشير إلى استخدام الشركة لهذا الخيار.

يتم أيضاً تضمين دفعات الإيجار التي يتم إجراؤها بموجب خيارات تمديد معينة بشكل معقول في قياس الالتزام.

تُخصم دفعات الإيجار باستخدام معدل الفائدة المدرج في عقد الإيجار. وإذا تعذر تحديد هذا المعدل بسهولة، وهذا هو الحال عموماً بالنسبة لعقود إيجار الشركة، يُستخدم معدل الاقتراض الإضافي للمستأجر، وهو المعدل الذي يتعين على المستأجر دفعه لاقتراض الأموال اللازمة للحصول على موجودات ذات قيمة مماثلة لموجودات حق الاستخدام في بيئة اقتصادية مماثلة بشروط وأحكام و ضمانات مماثلة.

لتحديد معدل الاقتراض الإضافي، فإن الشركة:

- (١) تستخدم، حيثما أمكن، تمويلاً حديثاً من جهة خارجية حصل عليه المستأجر الفردي كنقطة بداية ويتم تعديله ليعكس التغييرات في شروط التمويل منذ استلام تمويل الجهة الخارجية.
- (٢) تستخدم نهجاً متدرجاً يبدأ بمعدل فائدة خالٍ من المخاطر يتم تعديله بمخاطر الائتمان للإيجارات التي تحتفظ بها الشركة، التي لا تملك تمويلاً حديثاً من جهة خارجية.
- (٣) تجري تعديلات خاصة بعقد الإيجار والبلد والعملة والضمان.

تتعرض الشركة لزيادات مستقبلية محتملة في مدفوعات الإيجار المتغيرة على أساس مؤشر أو معدل، والتي لا يتم تضمينها في مطلوبات الإيجار حتى تصبح نافذة. عندما تسري التعديلات على مدفوعات الإيجار بناءً على مؤشر أو معدل، يتم إعادة تقييم التزام الإيجار وتعديله مقابل أصل حق الاستخدام.

يتم تخصيص دفعات الإيجار بين المبلغ الأصلي وتكلفة التمويل. ويتم تحميل تكلفة التمويل على الربح أو الخسارة على مدى فترة الإيجار للحصول على معدل فائدة دوري ثابت على الرصيد المتبقي من الالتزام لكل فترة.

تقاس موجودات حق الاستخدام بالتكلفة التي تشمل التالي:

- (١) مبلغ القياس المبدئي للالتزام بالإيجار.
- (٢) أي دفعات إيجار مسددة في أو قبل تاريخ بدء العقد ناقصاً أي حوافز إيجار مقبوضة.
- (٣) أي تكاليف أولية مباشرة.
- (٤) تكاليف الترميم.

إيضاحات حول البيانات المالية
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ (تابع)

٢ ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

٣-٢ عقود الإيجار بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٦ "عقود الإيجار" (تابع)

عادة ما يتم استهلاك موجودات حق الاستخدام على مدى العمر الإنتاجي للأصل أو مدة عقد الإيجار، أيهما أقصر، على أساس القسط الثابت. إذا كانت الشركة متأكدة على نحو معقول من ممارسة خيار الشراء، يتم استهلاك موجودات حق الاستخدام على مدى العمر الإنتاجي الأساسي للأصل.

يتم الاعتراف بالدفعات المرتبطة بعقود الإيجار قصيرة الأجل للمعدات والمركبات وجميع عقود الإيجار للموجودات ذات القيمة المنخفضة على أساس القسط الثابت كمصاريف في الربح أو الخسارة. عقود الإيجار قصيرة الأجل هي عقود إيجار لمدة ١٢ شهراً أو أقل. وتشمل الموجودات المنخفضة القيمة أجهزة تقنية المعلومات وبنود الأثاث المكتبي البسيطة.

خيارات التمديد والإنهاء

تندرج خيارات التمديد والإنهاء في عدد من إيجارات الممتلكات والمعدات عبر الشركة. وتستخدم لزيادة المرونة التشغيلية عند إدارة الموجودات المستخدمة في عمليات الشركة. وغالبية خيارات التمديد والإنهاء الموجودة لا تُستخدم إلا بواسطة الشركة وليس المؤجر المعني.

٤-٢ أعمال رأسمالية قيد الإنجاز

تدرج الأعمال الرأسمالية قيد الإنجاز ضمن الممتلكات والمعدات بالتكلفة، على أساس نسبة العمل المنجز بتاريخ التقرير. يتم تحويل الأعمال الرأسمالية قيد الإنجاز إلى فئة الموجودات الملائمة ويتم استهلاكها وفقاً للسياسات المذكورة أعلاه عند اكتمال بناء الموجودات وبداية استخدامها.

٥-٢ الانخفاض في قيمة الموجودات غير المالية

تتم مراجعة الموجودات التي تخضع للاستهلاك أو الإطفاء لتحري الانخفاض في القيمة عندما تشير الأحداث أو التغيرات في الظروف إلى أن القيمة الدفترية قد لا تكون قابلة للاسترداد.

تُحتسب خسارة الانخفاض في القيمة على أساس المبلغ الذي تتجاوز به القيمة الدفترية للأصل قيمته القابلة للاسترداد. إن القيمة القابلة للاسترداد هي القيمة العادلة للأصل ناقصاً تكاليف البيع أو القيمة قيد الاستخدام، أيهما أعلى. ولأغراض تقييم الانخفاض في القيمة، يتم تجميع الموجودات لدى أدنى المستويات التي تتوفر لها تدفقات نقدية يمكن تحديدها بشكل منفصل (وحدات توليد النقد). تتم مراجعة الموجودات غير المالية التي تعرضت لانخفاض في قيمتها لتحري احتمال عكس الانخفاض في القيمة بتاريخ كل تقرير.

٦-٢ المخزون

يتم بيان المخزون بسعر التكلفة أو بصافي القيمة البيعية، أيهما أقل. يتم تحديد التكلفة على أساس المتوسط المرجح، وتتضمن قيمة الفاتورة ومصاريف الشحن وغيرها من المصاريف التي تم تكبيدها في إحضار المخزون إلى موقعه الحالي وحالته الراهنة. يمثل صافي القيمة البيعية سعر البيع المقدر في سياق العمل الاعتيادي، ناقصاً مصاريف البيع المتغيرة المعمول بها.

٢ ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

٧-٢ ذمم مدينة تجارية وأخرى

الذمم المدينة التجارية والأخرى هي المبالغ المستحقة من العملاء والأطراف ذات العلاقة نظير البضائع المباعة أو الخدمات المقدمة في سياق العمل الاعتيادي. تكون هذه الذمم مستحقة السداد بشكل عام خلال سنة واحدة أو أقل، وبالتالي يتم تصنيفها جميعاً على أنها متداولة. وإن لم يكن كذلك، يتم تصنيفها كموجودات غير متداولة. يتم الاعتراف بالذمم المدينة التجارية مبدئياً بقيمة المقابل ما لم تحتوي الذمم على عناصر تمويل جوهرية، وعندها يتم إثباتها بالقيمة العادلة. تحتفظ الشركة بالذمم المدينة التجارية بهدف تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية، وبالتالي تقوم بقياسها لاحقاً بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية.

٨-٢ النقد وما في حكمه

يتكون النقد وما في حكمه من النقد في الصندوق والحسابات الجارية والودائع البنكية التي تبلغ فترات استحقاقها الأصلية ثلاثة أشهر أو أقل، صافية من الودائع الهامشية والسحوبات البنكية على المكشوف، إن وجدت.

٩-٢ ضريبة القيمة المضافة

تمثل ضريبة القيمة المضافة معدلاً معيارياً مقداره ٥٪ يتم فرضه على أي توريد أو استيراد وفقاً للمادة (٢) من المرسوم بالقانون الاتحادي رقم (٨) لسنة ٢٠١٧ بشأن قيمة التوريد أو الاستيراد كما هو محدد في أحكام هذا المرسوم بقانون اتحادي، اعتباراً من ١ يناير ٢٠١٨.

● يتم دفع ضريبة القيمة المضافة المستحقة الدفع للهيئة الاتحادية للضرائب عند تحصيل المستحقات من العملاء. يتم خصم ضريبة القيمة المضافة على المشتريات والتي تمت تسويتها في تاريخ بيان المركز المالي من المبلغ المستحق الدفع.

● تتعلق مبالغ ضريبة القيمة المضافة المستحقة القبض بالمشتريات التي لم تتم تسويتها في تاريخ بيان المركز المالي. وتكون ضريبة القيمة المضافة المستحقة القبض قابلة للاسترداد مقابل ضريبة القيمة المضافة على المبيعات عند سداد المشتريات.

١٠-٢ الأدوات المالية

يتم الاعتراف بالموجودات والمطلوبات المالية في بيان المركز المالي للشركة عندما تصبح الشركة طرفاً في الأحكام التعاقدية لهذه الأدوات.

(أ) الموجودات المالية

تقوم الشركة بتصنيف موجوداتها المالية وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩. تتكون الموجودات المالية للشركة من الذمم المدينة التجارية والأخرى ناقصاً المبالغ المدفوعة مقدماً والدفعات المقدمة والمبالغ المستحقة من الأطراف ذات العلاقة والنقد وما في حكمه.

٢ ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

١٠-٢ الأدوات المالية (تابع)

(أ) الموجودات المالية (تابع)

تصنيف الموجودات المالية

تصنف الشركة موجوداتها المالية كموجودات مالية محتفظ بها بالتكلفة المطفأة. يتم التصنيف على أساس نموذج أعمال الشركة لإدارة الموجودات المالية وخصائص التدفقات النقدية التعاقدية.

تقيس الشركة الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة عندما تكون ضمن نموذج أعمال يهدف إلى الاحتفاظ بالموجودات لجمع التدفقات النقدية التعاقدية وعندما تؤدي الشروط التعاقدية للأصل المالي في تواريخ محددة إلى تدفقات نقدية تمثل فقط دفعات حصرية للمبالغ الأصلية والفوائد على المبالغ الأصلية القائمة.

الاعتراف والقياس

عند الاعتراف المبدئي، تُفاس الموجودات المالية بقيمتها العادلة. يتم الاعتراف بالذمم المدينة التجارية مبدئياً بقيمة المقابل غير المشروط ما لم تحتوي الذمم على عناصر تمويل هامة وعندئذ يتم إثباتها بالقيمة العادلة. يتم إدراج الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة لاحقاً بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية.

الانخفاض في قيمة الموجودات المالية

تعترف الشركة بمخصص الخسارة للخسائر الائتمانية المتوقعة على الموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة. يتم تحديث مبالغ الخسائر الائتمانية المتوقعة في نهاية كل فترة مشمولة بالتقرير لتعكس التغيرات في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف المبدئي بالأدوات المالية المعنية.

تعترف الشركة بالخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر للذمم المدينة التجارية وموجودات العقود باستخدام النهج المبسط. يتم تقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة على هذه الموجودات المالية باستخدام جدول المخصصات استناداً إلى خبرة الشركة الائتمانية السابقة، معدلة لتناسب العوامل الخاصة بالمدينين والظروف الاقتصادية العامة وتقييم لكل من الاتجاه الحالي والمتوقع للشروط في تاريخ التقرير.

تُعرض خسائر الانخفاض في القيمة على الذمم المدينة التجارية وموجودات العقود على أنها صافي خسائر انخفاض القيمة ضمن الأرباح التشغيلية. إن المبالغ المستردة لاحقاً من المبالغ التي سبق حذفها يتم إدراجها مقابل نفس البنود.

بالنسبة للموجودات المالية الأخرى، تعترف الشركة بالخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر عندما تحدث زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف المبدئي. ومن ناحية أخرى، إذا لم تحدث زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان على الأدوات المالية منذ الاعتراف المبدئي، تقوم الشركة بقياس مخصص الخسارة لهذه الأدوات المالية بمبلغ يساوي الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة ١٢ شهراً. يستند تقييم ما إذا كان ينبغي تسجيل الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر الذي يجب الاعتراف بها إلى حدوث زيادات كبيرة في احتمالية التعثر أو مخاطر التعثر التي تظهر منذ الاعتراف المبدئي بدلاً من استناده إلى دليل على تعرض الأصل المالي لانخفاض في قيمته الائتمانية في نهاية فترة التقرير أو إلى حدوث تعثر فعلي.

إيضاحات حول البيانات المالية
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ (تابع)

٢ ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

١٠-٢ الأدوات المالية (تابع)

(أ) الموجودات المالية (تابع)

الانخفاض في قيمة الموجودات المالية (تابع)

تعتبر الشركة الأحداث التالية من بين أحداث التعثر لأهداف إدارة مخاطر الائتمان الداخلية حيث تشير الخبرة السابقة إلى أن الذمم المدينة التي تستوفي، ولكن لا تقتصر على، أحد المعيارين الرئيسيين التاليين يمكن استردادها عموماً:

- عندما يكون هناك خرق للعهود المالية من قبل الطرف المقابل.
- عندما تشير المعلومات المعدة داخلياً أو التي يتم الحصول عليها من مصادر خارجية إلى أنه من غير المحتمل أن يقوم المدين بدفع مجمل التزاماته لدائنيه، بما في ذلك الشركة (دون مراعاة أي ضمانات تحتفظ بها الشركة).

من المفترض أن يكون هناك زيادة في مخاطر الائتمان في حال تأخر المدين لأكثر من ٣٠ يوماً في تسديد الدفعات التعاقدية. تعتبر الشركة أن العميل يتعثر عن السداد عندما يتأخر سداد الأصل المالي لأكثر من ٣٦٥ يوماً ما لم يكن لدى الشركة معلومات معقولة ومثبتة تبرهن على معقولية أحد عوامل التعثر.

يتم شطب الذمم المدينة التجارية عندما لا يوجد توقعات معقولة للتحويل. وتتضمن المؤشرات التي تشير إلى عدم وجود توقعات معقولة للتحويل، من بين أمور أخرى، فشل المدين في الاتفاق على خطة سداد مع المجموعة، والفشل في أداء دفعات تعاقدية لفترة أكبر من ٣٦٥ يوماً.

الموجودات المالية التي انخفضت قيمتها الائتمانية

تنخفض القيمة الائتمانية للأصل المالي عند وقوع حدث أو أكثر له تأثير سلبي على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة لذلك الأصل المالي. يتضمن الدليل على انخفاض القيمة بيانات يمكن ملاحظتها حول أي من الأحداث التالية:

- (أ) صعوبة مالية كبيرة تواجه المصدر أو المقترض.
- (ب) خرق بنود العقد مثل أحداث التعثر أو التأخر في السداد.
- (ج) تنازل (تنازلات) من جانب المقرض (المقرضين) للمقترض لأسباب تعاقدية أو اقتصادية تتعلق بالعجز المالي للمقترض، وما كان للمقرض (المقرضين) قبول ذلك في ظل ظروف أخرى.
- (د) وجود احتمال بدخول المدين في إجراءات إفلاس أو إعادة هيكلة مالية أخرى.
- (هـ) عدم وجود سوق نشطة لذلك الأصل المالي بسبب الصعوبات المالية.

٢ ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

١٠-٢ الأدوات المالية (تابع)

(أ) الموجودات المالية (تابع)

إلغاء الاعتراف

يُلغى الاعتراف بالأصل المالي (أو إن أمكن جزء من الأصل المالي أو مجموعة من الموجودات المالية المماثلة) في أي من الحالات التالية:

- تنتهي حقوق استلام التدفقات النقدية من الأصل.
- أن تقوم الشركة بتحويل حقوقها في استلام التدفقات النقدية من الأصل أو أن تتحمل التزامات بسداد التدفقات النقدية المستلمة بالكامل دون أي تأخير ملموس تجاه أي طرف آخر في ضوء ترتيبات "تمرير المدفوعات" وإما (أ) أن تكون الشركة قد حوّلت كافة المخاطر والمزايا المرتبطة بالأصل بشكلٍ كامل أو (ب) لم تقم بتحويل كافة المخاطر والمزايا المرتبطة بالأصل بشكلٍ كامل، ولكنها تكون قد حولت حق السيطرة على الأصل.

(ب) المطلوبات المالية

التصنيف والاعتراف المبدئي والقياس اللاحق

تتألف المطلوبات المالية في الأساس من قروض وضم دائنة تجارية وأخرى ومبالغ مستحقة إلى أطراف ذات علاقة. تقاس المطلوبات المالية مبدئياً بالقيمة العادلة وتدرج لاحقاً بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية. يتم تصنيف المطلوبات المالية للشركة كمطلوبات مالية بالتكلفة المطفأة.

إلغاء الاعتراف

يلغى الاعتراف بالمطلوبات المالية عندما يتم الوفاء بالالتزام المحدد في العقد أو إلغاؤه أو انقضاء أجله. يعتبر التغيير الجوهري في شروط أداة الدين كإطفاء للمطلوبات المالية الأصلية والاعتراف بمطلوبات مالية جديدة.

تقوم الشركة بإجراء تعديلات جوهرية على شروط التزام قائم أو جزء منه كإطفاء للالتزام المالي الأصلي والاعتراف بالالتزام مالي جديد. من المفترض أن تختلف الشروط بشكل جوهري إذا كانت القيمة الحالية المخصومة للتدفقات النقدية بموجب الشروط الجديدة، بما في ذلك أي رسوم مدفوعة بعد خصم أي رسوم مقبوضة ومخصومة باستخدام معدل الفائدة الفعلي الأصلي، تختلف بنسبة ١٠٪ على الأقل عن القيمة الحالية المخصومة للتدفقات النقدية المتبقية من الالتزام المالي الأصلي. إذا لم يكن التعديل جوهرياً، فإن الفرق بين: (١) القيمة الدفترية للالتزام قبل التعديل و(٢) القيمة الحالية للتدفقات النقدية بعد التعديل، يتم الاعتراف به في بيان الدخل الشامل كأرباح أو خسائر تعديل.

٢ ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

١١-٢ مقاصة الأدوات المالية

تتم مقاصة الموجودات والمطلوبات المالية وبيان صافي القيمة في بيان المركز المالي في حالة واحدة فقط وهي أن يتوفر حق قانوني حالي واجب النفاذ بمقاصة المبالغ المحتسبة ويكون هناك نية للتسوية على أساس الصافي أو بيع الموجودات وتسوية المطلوبات في نفس الوقت.

١٢-٢ أدوات حقوق الملكية وتوزيعات الأرباح

تصنف الأسهم وقروض توزيعات الأرباح كحقوق ملكية. يتم بيان التكاليف الإضافية التي تعزى مباشرة إلى إصدار أسهم جديدة ضمن حقوق الملكية كخصم من المتحصلات، بالصافي من الضريبة.

يتم الاعتراف بالتزام مقابل أي توزيعات أرباح مستحقة الدفع أو قروض توزيعات الأرباح فقط إذا تم توفير النقد الحر للتوزيع. يُعرف النقد الحر بأنه مبلغ النقد الحر الذي تولده الشركة بعد وضع مخصصات واحتياطيات معقولة لخدمة الدين (باستثناء أي قرض توزيعات أرباح) والمصروفات الرأسمالية ومتطلبات رأس المال العامل للشركة.

راجع الإيضاح رقم ٤ (ز) للأحكام حول تصنيف الأسهم وقروض توزيعات الأرباح.

١٣-٢ قروض

يُعتبر القروض مبدئياً بالقيمة العادلة صافية من تكاليف المعاملة المتكبدة. يتم إدراج القروض لاحقاً بالتكلفة المطفأة مع الاعتراف بأي فرق بين المتحصلات (صافية من تكاليف المعاملة) والقيمة المستردة في بيان الدخل الشامل على مدى فترة القروض باستخدام طريقة الفائدة الفعلية.

تحتسب الرسوم المدفوعة لإبرام تسهيلات القروض كتكاليف معاملة للقرض شريطة وجود احتمال بسحب بعض التسهيلات أو جميعها. وفي هذه الحالة، يتم تأجيل احتساب الرسوم حتى وقوع عملية السحب. وفي حال عدم توفر دليل على احتمال سحب بعض التسهيلات أو جميعها، تتم رسملة الرسوم وتدرج ضمن المبالغ المدفوعة مقدماً عن خدمات السبولة، ويتم إطفائها على مدى فترة التسهيلات المتعلقة بها.

١٤-٢ مخصص منافع الموظفين

يتم رصد مخصص للالتزام المقدر بمستحقات الموظفين من الإجازات السنوية نتيجة للخدمات المقدمة من قبل الموظفين المستحقين حتى تاريخ التقرير.

يتم أيضاً رصد مخصص لكامل مبلغ مكافآت نهاية الخدمة المستحقة للموظفين من غير مواطني دولة الإمارات العربية المتحدة وفقاً لقانون العمل لدولة الإمارات العربية المتحدة وذلك عن فترات خدمتهم حتى تاريخ التقرير.

يتم بيان المخصص المتعلق بالإجازات السنوية وتذاكر السفر كمطلوب متداول ويدرج ضمن بند "ذمم دائنة تجارية وأخرى"، بينما يتم عرض المخصص المتعلق بمكافآت نهاية الخدمة كمطلوب غير متداول.

٢ ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

١٥-٢ ذمم دائنة تجارية وأخرى

الذمم الدائنة التجارية والأخرى هي عبارة عن التزامات بسداد قيمة البضائع أو الخدمات التي يتم الحصول عليها في سياق العمل الاعتيادي من الموردين. يتم تصنيف الذمم الدائنة التجارية كمطلوبات متداولة إذا كان تاريخ استحقاق الدفعات خلال سنة واحدة أو أقل، وإلا يتم تصنيفها كمطلوبات غير متداولة. تُحتسب الذمم الدائنة التجارية والأخرى مبدئياً بالقيمة العادلة وتُفاس لاحقاً بالتكلفة المطفاة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية.

١٦-٢ مخصصات

تُحتسب المخصصات عندما يترتب على الشركة التزام (قانوني أو ضمني) نتيجة لحدث سابق ويكون من المرجح ومن الممكن قياس تكاليف تسوية الالتزام بشكل موثوق به

يتم قياس المخصصات بالقيمة الحالية للنفقات المتوقعة طلبها لتسوية الالتزام باستخدام معدل يعكس تقييمات السوق الحالية للقيمة الزمنية للمال والمخاطر المصاحبة للالتزام. تحتسب الزيادة في المخصص نتيجة لمرور الوقت كمصرف فائدة.

١٧-٢ الإيرادات

تعترف الشركة بالإيرادات عندما يتم تحويل السيطرة على سلعة أو خدمة متعهد بها في العقد إلى العميل. يتم الحصول على السيطرة عندما يكون لدى العميل القدرة على توجيه الاستخدام والحصول بشكل جوهري على جميع المنافع المتبقية من تلك السلعة أو الخدمة. قد يختلف توقيت الاعتراف بالإيرادات عن توقيت إصدار الفواتير للعملاء وتؤدي هذه الفروق الزمنية إلى إدراج ذمم مدنية أو موجودات عقود أو مطلوبات عقود، حسب الاقتضاء، في بيان المركز المالي للشركة.

تعد خدمات الحفر التي تقدمها الشركة بموجب كل عقد من عقود الحفارات التزام أداء منفرداً يتم الوفاء به بمرور الوقت ويشتمل على سلسلة من الإضافات الزمنية المميزة أو فترات الخدمة التي تقدم فيها خدمات الحفر، على سبيل المثال الخدمات اليومية.

يتم الاعتراف بالمقابل المتغير كإيرادات فقط إلى الحد الذي يحتمل معه عدم حدوث عكس جوهري خلال مدة العقد. عند تحديد ما إذا كان يجب الاعتراف بالمقابل المتغير، تأخذ الإدارة في الاعتبار ما إذا كانت هناك عوامل خارج سيطرة الشركة يمكن أن تؤدي إلى عكس جوهري للإيرادات بالإضافة إلى احتمال وحجم العكس المحتمل للإيرادات.

الإيرادات من الحفارات المملوكة

تتحقق الإيرادات من الحفارات التي يتم إدارتها إما مباشرة بواسطة الشركة أو من خلال مقاولين من أطراف أخرى من خلال الأسعار اليومية المفروضة على عملائها، وهم بشكل رئيسي أطراف ذات علاقة، لتقديم خدمات الحفر.

تتضمن عقود الشركة مع العملاء أسعاراً يومية متعددة، ويمكن أن يختلف سعر اليوم الفعلي المحقق خلال فترة ما بناءً على العمليات الفعلية. عادةً ما يتم تحديد فواتير الأسعار اليومية المقدمة للعميل بناءً على الأسعار المتغيرة المنطبقة على أنشطة معينة يتم تأديتها.

٢ ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

١٧-٢ الإيرادات (تابع)

الإيرادات من الحفارات المملوكة (تابع)

قد تكسب الشركة رسوماً إجمالية تتعلق بالتعبئة والتسريح في بعض عقود الحفر.

إن رسوم التعبئة قابلة للفوترة بشكل عام للعميل في المرحلة الأولية من العقد وتولد مطلوبات عقود (إيرادات مؤجلة) حتى يتم الاعتراف بها كإيرادات. لا تعتبر هذه الأنشطة منفصلة في سياق العقد، وعليه، يتم تسجيل الإيرادات ذات الصلة كالتزام عقد ويتم استهلاكها على أساس القسط الثابت على مدى مدة العقد المحدد.

يتم استحقاق الإيرادات المحققة من تسريح الحفار كإيرادات تشغيلية على مدى مدة العقد إذا كانت غير مشروطة وإذا لم يكن هناك خطر كبير لاحتمالية العكس التراكمي الجوهرية للإيرادات في المستقبل. في معظم العقود، هناك عدم يقين بشأن مبلغ إيرادات التسريح المتوقعة بسبب الأحكام التعاقدية التي تنص على شروط معينة يجب أن تكون موجودة عند إتمام العقد حتى يتم استلام هذه الإيرادات. لذلك، يتم تسجيل رسوم التسريح عندما يصبح من المحتمل ألا يكون هناك عكس جوهري تراكمي للإيرادات. يتعلق المقابل المتغير بشكل عام بفترات خدمة مميزة خلال مدة العقد ويتم الاعتراف به في الفترة التي يتم فيها أداء الخدمات.

الإيرادات عندما تعمل الشركة كوكيل

في بعض العقود مع عملائها، تبرم الشركة ترتيبات متبادلة مع مقاولين آخرين وعمالها لتقديم خدمات الحفر. طبيعة هذه العقود هي أن الشركة لا تتحكم في خدمات الحفر الأساسية التي يتم تقديمها لعملائها، وعلى هذا النحو تعمل الشركة بتمثابة الوكيل لترتيب تلك الخدمات نيابة عن عملائها. ويتم الاعتراف بالإيرادات المكتسبة من خلال هذه الترتيبات على أساس الصافي.

١٨-٢ معاشات الموظفين

تقوم الشركة بدفع اشتراكات التقاعد نيابة عن مواطني دولة الإمارات العربية المتحدة وفقاً لقانون إمارة أبوظبي رقم (٢) لسنة ٢٠٠٠. يتم التعامل مع الاشتراكات كمدفوعات في خطة اشتراكات التقاعد المحددة. خطة الاشتراكات المحددة هي خطة المعاشات التقاعدية التي يتم في إطارها دفع اشتراكات ثابتة إلى صندوق مستقل يتولى أمور معاشات التقاعد.

لا تترتب على الشركة أي التزامات قانونية أو ضمنية بدفع المزيد من الاشتراكات في حال عدم امتلاك صندوق معاشات ومكافآت التقاعد لإمارة أبوظبي أموالاً كافية لسداد مستحقات كافة الموظفين المتعلقة بخدماتهم في الفترات الحالية والسابقة. يتم الاعتراف بالاشتراكات كمصاريف لمكافآت الموظفين عند استحقاقها. يتم الاعتراف بالاشتراكات المدفوعة مقدماً ضمن الموجودات إذا كان من الممكن استرجاع المبالغ النقدية المدفوعة أو تخفيض الدفعات المستقبلية.

٢ ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

١٩-٢ تكاليف القروض

يتم تسجيل القروض المحملة بالفائدة من طرف ذي علاقة بقيمة المتحصلات المقبوضة، ناقصاً أي دفعات تم سدادها.

تتم رسملة تكاليف القروض المنسوبة إلى اقتناء أو تشييد الموجودات المؤهلة كجزء من تكلفة هذه الموجودات. الأصل المؤهل هو الأصل الذي يتطلب فترة زمنية طويلة ليكون جاهزاً للاستخدام المحدد له. يتم الاعتراف بجميع تكاليف القروض الأخرى كأرباح أو خسائر في الفترة التي يتم تكبدها فيها.

٢٠-٢ تحويل العملات الأجنبية

(أ) العملة الوظيفية وعملة العرض

تقاس البنود المدرجة في البيانات المالية باستخدام عملة البيئة الاقتصادية الرئيسية التي تعمل الشركة ضمنها ("العملة الوظيفية"). إن البيانات المالية معروضة ب درهم الإمارات العربية المتحدة، وهو العملة الوظيفية وعملة العرض للشركة.

يتم تقريب جميع المبالغ إلى ألف درهم ("ألف درهم") ما لم يذكر غير ذلك.

(ب) المعاملات والأرصدة

يتم تحويل المعاملات الناشئة بالعملات الأجنبية إلى العملة الوظيفية باستخدام أسعار الصرف السائدة بتاريخ المعاملات. كما يتم احتساب أرباح وخسائر صرف العملات الأجنبية، الناتجة عن تسوية هذه المعاملات وعن تحويل الموجودات والمطلوبات النقدية المقومة بالعملات الأجنبية بأسعار الصرف السائدة في نهاية السنة، في بيان الدخل الشامل.

٣ إدارة المخاطر المالية

١-٣ عوامل المخاطر المالية

تتعرض الشركة من خلال أنشطتها لمخاطر مالية متنوعة وهي: مخاطر السوق (تشمل مخاطر صرف العملات الأجنبية ومخاطر الأسعار ومخاطر أسعار الفائدة للتدفقات النقدية والقيمة العادلة) ومخاطر الائتمان ومخاطر السيولة.

إن أعضاء مجلس إدارة الشركة مسؤولون بصورة عامة عن وضع إطار إدارة مخاطر المجموعة ومتابعته. كما أنشأ مجلس الإدارة لجنة إدارة المخاطر، وهي مسؤولة عن تطوير ومراقبة سياسات إدارة مخاطر الشركة. وتقدم اللجنة تقارير منتظمة إلى مجلس الإدارة عن أنشطتها.

إيضاحات حول البيانات المالية
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ (تابع)

٣ إدارة المخاطر المالية (تابع)

١-٣ عوامل المخاطر المالية (تابع)

إن سياسات إدارة المخاطر لدى الشركة مصممة بهدف تحديد وتحليل المخاطر التي تواجهها الشركة، ووضع سقف ووضوابط ملائمة لها، ومراقبتها مع الالتزام بتلك السقف. وتتم مراجعة سياسات وأنظمة إدارة المخاطر بصورة منتظمة بما يعكس آثار التغيرات في ظروف السوق وأنشطة الشركة.

تتولى لجنة التدقيق لدى الشركة الإشراف على كيفية مراقبة إدارة الشركة لمدى الالتزام بسياسات وإجراءات إدارة مخاطر الشركة، كما تقوم بمراجعة مدى ملاءمة الإطار العام لإدارة المخاطر على ضوء المخاطر التي تواجهها الشركة. يقوم قسم التدقيق الداخلي للشركة بمساعدة لجنة التدقيق في القيام بدورها الإشرافي. ويضطلع قسم التدقيق الداخلي بأعمال مراجعة منتظمة ومتخصصة لإجراءات إدارة المخاطر وأنظمتها الرقابية ويتم تقديم تقارير بنتائج المراجعة إلى لجنة التدقيق.

(أ) مخاطر السوق

(١) مخاطر صرف العملات الأجنبية

تعتبر مخاطر صرف العملات الأجنبية محدودة حيث إن معاملات الشركة تتم أساساً بالدرهم الإماراتي أو الدولار الأمريكي. وبما أن الدرهم الإماراتي مربوط بالدولار الأمريكي بسعر صرف ٣,٦٧٢٥، فإن الأرصدة بالدولار الأمريكي لا تمثل مخاطر كبيرة للعملة.

(٢) مخاطر الأسعار

لا تواجه الشركة أي تعرض هام لمخاطر أسعار السلع.

(٣) مخاطر أسعار الفائدة للتدفقات النقدية والقيمة العادلة

مخاطر أسعار الفائدة هي المخاطر المتعلقة بتقلب القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية للأداة المالية بسبب التغيرات في أسعار الفائدة. تتعرض المجموعة إلى مخاطر أسعار الفائدة على مطلوباتها المحملة بالفائدة والتي تحمل معدلات فائدة متغيرة (قروض بنكية).

يوضح الجدول التالي مدى الحساسية للتغيرات المعقولة المحتملة في أسعار الفائدة مع ثبات كافة المتغيرات الأخرى، على ربح الشركة.

التأثير على الربح ألف درهم	
	٢٠١٩
(٥,٥٨١)	زيادة في نقاط الأساس بواقع + ١٠ نقطة أساسية
٥,٥٨١	نقص في نقاط الأساس بواقع - ١٠ نقطة أساسية
	٢٠١٨
(٥,٥١٠)	زيادة في نقاط الأساس بواقع + ١٠ نقطة أساسية
٥,٥١٠	نقص في نقاط الأساس بواقع - ١٠ نقطة أساسية

شركة أدنوك للحفر ش.م.ع

إيضاحات حول البيانات المالية للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ (تابع)

٣ إدارة المخاطر المالية (تابع)

١-٣ عوامل المخاطر المالية (تابع)

(أ) مخاطر السوق (تابع)

(٣) مخاطر أسعار الفائدة للتدفقات النقدية والقيمة العادلة (تابع)

لا تختلف القيم العادلة للأدوات المالية للشركة بصورة جوهرية عن قيمها الدفترية.

(ب) مخاطر الائتمان

تعرض الشركة نفسها لمخاطر الائتمان، وهي المخاطر المتعلقة بتسبب أحد أطراف الأداة المالية في خسارة مالية للطرف الآخر من خلال إخفاقه في الوفاء بالتزاماته.

تنشأ مخاطر الائتمان من الحسابات الجارية والودائع لدى البنوك والمؤسسات المالية والذمم المدينة التجارية والمبالغ المستحقة من الأطراف ذات العلاقة والذمم المدينة الأخرى. تقوم الشركة بتقييم الجدارة الائتمانية للعميل بالأخذ بعين الاعتبار مركزه المالي وتاريخه السابق وعوامل أخرى. يتم تحديد سقف للمخاطر لكل عميل بناءً على تقييم الإدارة لكل حالة على حدة. وتتم مراقبة مدى الالتزام بالسقوف الائتمانية بطريقة منتظمة من قبل الإدارة.

بالنسبة للبنوك، لا يتم قبول سوى الأطراف المصنفة تصنيفاً مستقلاً والبنوك التي تتمتع بتاريخ ائتماني جيد. بالنسبة للذمم المدينة التجارية، تقوم الشركة بتقييم الجدارة الائتمانية للعملاء، مع الأخذ في الاعتبار مركزهم المالي وخبراتهم السابقة وعوامل أخرى. يتم وضع حدود المخاطر الفردية وفقاً للحدود المقررة من قبل الإدارة. يتم مراقبة التزام العملاء بالسقوف الائتمانية بانتظام. راجع الإيضاح رقم ١٤ لمعرفة تركيز مخاطر الائتمان على المبالغ المستحقة من أطراف ذات علاقة - ذمم مدينة تجارية.

فيما يلي الحد الأقصى لتعرض الشركة لمخاطر الائتمان في تاريخ التقرير:

٣١ ديسمبر ٢٠١٨ ألف درهم	٣١ ديسمبر ٢٠١٩ ألف درهم	
١,١٩١,٩٩٥	٤٩١,٤٠٩	نقد وما في حكمه
١٢٣	١٢,٣٣٣	ذمم مدينة تجارية
١,٥٩٩,٦٨٩	١,٠٨٠,١٩٠	مبالغ مستحقة من أطراف ذات علاقة - ذمم مدينة تجارية
٧٦٨,٠٢٨	٥,١٢٢,٥٩٢	مبالغ مستحقة من أطراف ذات علاقة - ذمم مدينة أخرى
٧٩,٤٢١	٩٢,٠٣١	ذمم مدينة أخرى
<u>٣,٦٣٩,٢٥٦</u>	<u>٦,٧٩٨,٥٥٥</u>	

شركة أدنوك للحفر ش.م.ع

إيضاحات حول البيانات المالية للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ (تابع)

٣ إدارة المخاطر المالية (تابع)

١-٣ عوامل المخاطر المالية (تابع)

(ب) مخاطر الائتمان (تابع)

يتم الاحتفاظ بالحسابات الجارية والودائع قصيرة الأجل لدى المؤسسات المالية ذات الجودة الائتمانية العالية. يعرض الجدول المبين أدناه تحليلاً للنقد وما في حكمه استناداً إلى تصنيف وكالة التقييم في نهاية فترة التقرير وفقاً لتصنيف موديز أو ما يعادله للعلاقات المصرفية الرئيسية.

اسم البنك	التصنيف الائتماني (موديز)	٢٠١٩ ألف درهم	٢٠١٨ ألف درهم
بنك أبوظبي الأول	A3	٤٨١,١٧٦	٢١٠,٣٧٩
بنك الاتحاد الوطني	Baa3	٦,٢٥٥	٩٧٧,٧٨٦
مصرف أبوظبي الإسلامي	Ba1	٣,٠٥٥	٣,٠٤٠
		<u>٤٩٠,٤٨٦</u>	<u>١,١٩١,٢٠٥</u>

الانخفاض في قيمة الموجودات المالية

لدى المجموعة أربعة أنواع من الموجودات المالية التي تخضع لنموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة:

- ذمم مدينة تجارية ومبالغ مستحقة من أطراف ذات علاقة من معاملات الإيرادات (ذمم مدينة تجارية).
- مبالغ مستحقة من أطراف ذات علاقة (بخلاف معاملات الإيرادات).
- أرصدة نقدية وبنكية (بما في ذلك النقد وما في حكمه والهوامش والودائع الثابتة).
- ذمم مدينة أخرى

ذمم مدينة تجارية ومبالغ مستحقة من أطراف ذات علاقة وإيرادات غير مفوترة

كما ذكر في إيضاح ١٠-٢، تخضع الذمم المدينة التجارية والمبالغ المستحقة من أطراف ذات علاقة للشركة لنموذج الائتمان المتوقع.

بالنسبة للذمم المدينة التجارية (بما في ذلك المبالغ المستحقة من الأطراف ذات العلاقة والإيرادات غير المفوترة)، تطبق الشركة النهج المبسط لرصد مخصص للخسائر الائتمانية المتوقعة المنصوص عليها في المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩، والذي يسمح باستخدام مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر لجميع الذمم المدينة التجارية استناداً إلى مصفوفة مخصصات. لقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة، تم تجميع الذمم المدينة التجارية على أساس خصائص مخاطر الائتمان المشتركة وعدد أيام التأخر عن السداد.

إيضاحات حول البيانات المالية
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ (تابع)

٣ إدارة المخاطر المالية (تابع)

١-٣ عوامل المخاطر المالية (تابع)

(ب) مخاطر الائتمان (تابع)

ذمم مدينة تجارية ومبالغ مستحقة من أطراف ذات علاقة وإيرادات غير مفوترة (تابع)

تعتمد معدلات الخسارة المتوقعة على معدلات تعثر الذمم المدينة خلال فترة ٣٦ شهرًا قبل ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ أو ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ على التوالي والخصائر الائتمانية التاريخية المقابلة خلال هذه الفترة. يتم تعديل معدلات الخسارة التاريخية لتعكس المعلومات الحالية والمستقبلية على عوامل الاقتصاد الكلي التي تؤثر على قدرة العملاء على تسوية الذمم المدينة. حددت الشركة إجمالي الناتج المحلي والتصنيف الائتماني على أنهما أكثر العوامل أهمية، وبالتالي تقوم بتعديل معدلات الخسارة التاريخية بناءً على التغيرات المتوقعة في هذه العوامل.

بناءً على تقييم انخفاض القيمة الذي نفذته الإدارة، ليس هناك ضرورة لرصد مخصص فيما يتعلق بالذمم المدينة التجارية والمبالغ المستحقة من الأطراف ذات العلاقة من معاملات الإيرادات، حيث تعتبر هذه الأرصدة ذات مخاطر ائتمانية منخفضة ولم تتعرض الشركة لأي عجز جوهري عن السداد من هذه الأطراف ذات العلاقة. راجع الإيضاح رقم ١٤ للحصول على معلومات حول الأرصدة والمعاملات.

مبالغ أخرى مستحقة من أطراف ذات علاقة وأرصدة نقدية وبنكية وذمم مدينة أخرى

فيما يتعلق بمخاطر الائتمان الناشئة عن الموجودات المالية الأخرى للشركة، والتي تتكون من مبالغ مستحقة من أطراف ذات علاقة وأرصدة نقدية وبنكية، تطبق الشركة النموذج العام لتحديد الانخفاض في القيمة.

تعتبر المبالغ المستحقة من الأطراف ذات العلاقة (بخلاف معاملات الإيرادات) والأرصدة النقدية والبنكية والذمم المدينة الأخرى ذات مخاطر ائتمانية منخفضة، لذلك تم استخدام نموذج الخسارة المتوقعة لمدة ١٢ شهرًا لتقييم الانخفاض في القيمة. بناءً على تقييم انخفاض القيمة الذي نفذته الإدارة، ليس هناك ضرورة لرصد مخصص فيما يتعلق بهذه الأرصدة لجميع السنوات المعروضة.

راجع الإيضاح رقم ١٤ لمزيد من المعلومات حول الأطراف ذات العلاقة.

(ج) مخاطر السيولة

مخاطر السيولة هي المخاطر المتعلقة بمواجهة الشركة صعوبة في الوفاء بالتزاماتها المرتبطة بمطلوباتها المالية التي تتم تسويتها من خلال تقديم النقد أو أصل مالي آخر. يتمثل منهج الشركة فيما يتعلق بإدارة السيولة في التأكد، بقدر الإمكان، من أن الشركة سوف تتوفر لها السيولة النقدية الكافية للوفاء بمطلوباتها عند استحقاقها، في كل من الظروف العادية والاستثنائية، دون التعرض لخسائر غير مقبولة أو أضرار خطيرة تؤثر على سمعة الشركة.

شركة أدنوك للحفر ش.م.ع

إيضاحات حول البيانات المالية للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ (تابع)

٣ إدارة المخاطر المالية (تابع)

١-٣ عوامل المخاطر المالية (تابع)

(ج) مخاطر السيولة (تابع)

تعمل الشركة على ضمان امتلاكها نقدية كافية عند الطلب للوفاء بالمصاريف التشغيلية المتوقعة لفترة قصيرة الأجل بما في ذلك الوفاء بالالتزامات المالية، ويستثنى من ذلك التأثير المحتمل للظروف القصوى التي لا يمكن توقعها بشكل معقول مثل الكوارث الطبيعية. أبرمت الشركة اتفاقية إدارة الأموال (اتفاقية إدارة الخزينة) مع شركتها الأم، مقر أدنوك الرئيسي، حيث يتم وضع فائض أموال الشركة في حساب الأموال الفائضة في مقر أدنوك الرئيسي. والأموال الموجودة في حساب الأموال الفائضة متاحة لتلبية احتياجات السيولة للشركة وتستحق الدفع عند طلب الشركة في غضون ٣٠ يومًا (إيضاح ١٤).

فيما يلي آجال الاستحقاق التعاقدية للمطلوبات المالية، بما في ذلك مدفوعات الفوائد المقدرة وباستثناء تأثير اتفاقيات المقاصة:

إيضاح	القيمة الدفترية	التدفقات النقدية التعاقدية الصادرة	سنة واحدة أو أقل	أكثر من سنة واحدة
	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم
في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩				
٦	٧١,١٢١	(٧٢,١١٥)	(١٠,١٧٥)	(٦١,٩٤٠)
١١	٥,٥٠٩,٥٠٠	(٦,٢٨٧,٤٤١)	(١٩٤,٤٨٥)	(٦,٠٩٢,٩٥٦)
١٣	١,٤٤٧,١٥١	(١,٤٤٧,١٥١)	(١,٤٤٧,١٥١)	-
١٤	١٤٠,٠٨٢	(١٤٠,٠٨٢)	(١٤٠,٠٨٢)	-
	٧,١٦٧,٨٥٤	(٧,٩٤٦,٧٨٩)	(١,٧٩١,٨٩٣)	(٦,١٥٤,٨٩٦)
في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨				
١٣	٧٣٦,١٥٤	(٧٣٦,١٥٤)	(٧٣٦,١٥٤)	-
١١	٥,٥٠٩,٥٠٠	(٦,٤٨١,٩٢٧)	(١٩٤,٤٨٥)	(٦,٢٨٧,٤٤١)
١٤	١٠٣,٦٢٧	(١٠٣,٦٢٧)	(١٠٣,٦٢٧)	-
	٦,٣٤٩,٢٨١	(٧,٣٢١,٧٠٨)	(١,٠٣٤,٢٦٦)	(٦,٢٨٧,٤٤١)

شركة أدنوك للحفر ش.م.ع

إيضاحات حول البيانات المالية للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ (تابع)

٣ إدارة المخاطر المالية (تابع)

٢-٣ إدارة مخاطر رأس المال

تتمثل أهداف الشركة عند إدارة رأس المال في حماية قدرتها على الاستمرار كمنشأة عاملة بهدف توفير العوائد للمساهمين والمزايا لأصحاب المصلحة الآخرين والمحافظة على هيكل رأس المال الأمثل الذي يعمل على خفض تكلفة رأس المال. إن سياسات الشركة مبنية على تقييم الإدارة للخيارات المتوفرة، بالتعاون مع المساهمين.

ومن أجل الحفاظ على هيكل رأس المال أو تعديله، فقد تقوم الشركة بتعديل مبالغ توزيعات الأرباح المدفوعة إلى المساهمين أو إصدار أسهم جديدة.

تراقب الشركة رأس المال على أساس نسبة المديونية. يتم حساب هذه النسبة بقسمة صافي الدين على مجموع حقوق الملكية زائداً صافي الدين. يُحتسب صافي الدين على أساس مجموع القروض (شاملة القروض المتداولة وغير المتداولة كما هو وارد في بيان المركز المالي) مخصوماً منها النقد وما في حكمه، بينما يتم حساب مجموع رأس المال على أساس مجموع حقوق الملكية كما هو وارد في بيان المركز المالي زائداً صافي الدين.

كانت نسب المديونية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ و٢٠١٨ على النحو التالي:

٢٠١٨	٢٠١٩	
ألف درهم	ألف درهم	
٥,٥٠٩,٥٠٠	٥,٥٠٩,٥٠٠	قروض
(١,١٩١,٩٩٥)	(٤٩١,٤٢٩)	ناقصاً: النقد وما في حكمه
٤,٣١٧,٥٠٥	٥,٠١٨,٠٧١	صافي الدين
١٠,٤٦٩,٢٣٧	١٢,٤٢٢,٤٩٦	حقوق الملكية
١٤,٧٨٦,٧٤٢	١٧,٤٤٠,٥٦٧	رأس المال
%٢٩	%٢٩	نسبة المديونية

٤ الأحكام والمصادر الرئيسية المتعلقة بالتقديرات والشكوك

يتم تقييم التقديرات والأحكام بصورة منتظمة وتستند على الخبرة السابقة وعوامل أخرى بما في ذلك توقعات الأحداث المستقبلية التي يعتقد أنها معقولة في ظل الظروف المحيطة.

تقوم الشركة بإعداد تقديرات وافتراسات تتعلق بالمستقبل. ومن النادر أن تتوافق التقديرات المحاسبية الناتجة، بحكم طبيعتها، مع النتائج الفعلية ذات الصلة. إن التقديرات والافتراضات التي لها مخاطر كبيرة في التسبب بإحداث تعديل جوهري على القيم الدفترية للموجودات والمطلوبات في غضون السنة المالية القادمة هي:

إيضاحات حول البيانات المالية
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ (تابع)

٤ الأحكام والمصادر الرئيسية المتعلقة بالتقديرات والشكوك (تابع)

(أ) الأعمار الإنتاجية والقيم المتبقية

يتم تقييم الأعمار الإنتاجية والقيم المتبقية للموجودات باستخدام المؤشرات التالية للوصول إلى الاستخدام المستقبلي المحتمل والقيمة من الاستبعاد:

يتم تقييم الأعمار الإنتاجية والقيم المتبقية للموجودات باستخدام المؤشرات التالية للوصول إلى الاستخدام المستقبلي المحتمل والقيمة من الاستبعاد:

- حالة الأصل استناداً إلى تقييم الخبراء المعينين من قبل الشركة.
- طبيعة الأصل وقابليته للتأثر وقدرته على التكيف مع التغييرات التقنية وتلك المتعلقة بالعمليات
- طبيعة العمليات التي يُستخدم فيها الأصل
- توفر التمويل اللازم لاستبدال الأصل
- التغييرات السوقية المتعلقة بالأصل

(ب) الانخفاض في قيمة الأرصدة المستحقة بواسطة أطراف ذات علاقة

كما هو مذكور في الإيضاح رقم ١٤، فإن الشركة لديها تعرضات هامة لأطراف ذات علاقة. تتركز أعمال الشركة في صناعة النفط، وسيكون هذا هو الاعتبار الأكثر أهمية في تقييم انخفاض قيمة هذه الأرصدة. ومع ذلك، طبقت الإدارة حكماً مفاده أنه نظراً للجدارة الائتمانية القوية للأطراف المقابلة، فمن غير المتوقع أن يؤدي تأثير أسعار النفط في هذه المرحلة إلى تأثير جوهري.

(ج) مخصص مخزون بطيء الحركة ومتقادم

قامت الإدارة بتقييم المخزون عندما يصبح متقادمًا وأي مؤشرات أخرى تشير إلى وجود انخفاض في صافي القيمة الممكن تحقيقها. يتم تقدير صافي القيمة الممكن تحقيقها ويتم تخفيض المخزون إلى هذه القيمة. عند إجراء التقييم، تراعي الإدارة عمر وحالة المخزون. بلغ مخصص المخزون المتقادم وبطيء الحركة في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ مبلغ ٨١,٩٥٥ درهم (٢٠١٨): ٨٢,٩٣٦ درهم).

(د) الانخفاض في قيمة الموجودات غير المالية

تقوم الشركة بمراجعة وفحص القيمة الدفترية للموجودات غير المالية عندما تشير الأحداث أو التغييرات في الظروف إلى وجود انخفاض في الفوائد المحتملة المستقبلية من الخدمة والتي يتوقع الحصول عليها من الأصل على نحو معقول. وإذا كانت هناك أي مؤشرات على احتمال وجود انخفاض في القيمة، تجري الشركة فحوصات انخفاض القيمة التي تتطلب تحديد القيمة العادلة للأصل وقيمه المستردة من الخدمة. يتوقف تقدير معطيات هذه الحسابات على تقديرات وافتراضات الاستخدام.

وقد يكون لأي تغييرات لاحقة على العوامل التي تدعم هذه التقديرات والافتراضات تأثير على القيمة الدفترية المسجلة للأصل المعني.

خلال ٢٠١٩، لم تكن هناك مؤشرات على انخفاض القيمة، حيث لا يلزم إجراء اختبار الانخفاض في القيمة.

٤ الأحكام والمصادر الرئيسية المتعلقة بالتقديرات والشكوك (تابع)

(هـ) رسمة صيانة الموجودات الرأسمالية

تستخدم الإدارة حكمها بالرجوع إلى المعيار المحاسبي الدولي رقم ١٦ (الممتلكات والمنشآت والمعدات) عند إدراج تكاليف الصيانة في رأس المال أو المصاريف اعتماداً على ما إذا كان نشاط الصيانة سيؤدي إلى زيادة في عمر الأصل أو كفاءته.

(و) تعريف عقد الإيجار ومدة الإيجار

نظراً لطبيعة الأعمال التي تقوم بها الشركة، تم النظر في ما إذا كان توفير خدمات الحفر يحتوي على عقد إيجار أو ينبغي اعتباره مجرد عقد خدمة. طبقت الإدارة حكمها وأخذت في الاعتبار شروط وأحكام العقود بالإضافة إلى ممارسات الصناعة. وقد تم التوصل إلى أن مثل هذه العقود لا تنقل الحق في توجيه استخدام الأصل وبالتالي لا تحتوي العقود على عقد إيجار. ومن الأدلة الأخرى التي تدعم ذلك الممارسات السائدة في الصناعة للمنشآت المماثلة التي تقدم مثل هذه الخدمات.

عند تحديد فترة الإيجار، فإن الإدارة تنظر في كافة الوقائع والظروف التي تخلق حافزاً اقتصادياً لممارسة خيار التمديد، أو عدم ممارسة خيار الفسخ. تحتوي بعض عقود الإيجار على خيارات تمديد (أو فترات بعد خيارات الفسخ) وقد طبقت الإدارة حكمها في تحديد ما إذا كان من المؤكد إلى حد معقول تمديد عقد الإيجار (أو عدم فسخه).

إذا كان هناك حدث هام أو تغيير هام في الظروف، تقوم الإدارة بإعادة تقييم عقود الإيجار. خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩، لم يقع حدث جوهري أو تغيير كبير في الظروف يتسبب بإعادة تقييم مدة عقد الإيجار من قبل الإدارة.

(ز) تصنيف الأسهم وقروض توزيعات الأرباح

يوفر النظام الأساسي واتفاقية المساهمين حقاً للمساهمين في الحصول على توزيعات أرباح عندما يكون للشركة أرباح قابلة للتوزيع تساوي أو تزيد عن توزيعات الأرباح المستهدفة (كما هو محدد في اتفاقية المساهمين). يُسمح بدفع توزيعات الأرباح من النقد الحر، وإذا تم تحديد أن النقد الحر أقل من قيمة توزيعات الأرباح المستهدفة / الأرباح القابلة للتوزيع، فسيقوم المساهمون بتقديم قرض لتغطية توزيعات الأرباح. لا تسمح اتفاقية المساهمين للمساهمين برفض تقديم قرض توزيعات الأرباح ومع ذلك يستمرون في الحصول على دفعات أرباح نقدية.

يتم تقديم قروض توزيعات الأرباح على أساس خال من الفوائد، كما يتم استبعاد سداد قروض توزيعات الأرباح من تعريف النقد الحر. ونتيجة لذلك، يتم سداد قروض توزيعات الأرباح وفقاً لتقدير مجلس الإدارة ويجب أن يتم ذلك من خلال النقد الحر أو غير ذلك.

للوصول إلى حكم بشأن ما إذا كان ينبغي تصنيف الأسهم وقروض توزيعات الأرباح كمطلوبات أو كحصاص ملكية، أخذت الإدارة في الاعتبار السلطة التقديرية الواسعة لمجلس الإدارة لتحديد ما إذا كان أي جزء من المبلغ النقدي المتاح للشركة يشكل نقداً حراً. في حالة عدم وجود نقد حر، على النحو الذي يحدده مجلس الإدارة، فإن الشركة ليست ملزمة تعاقدياً بإجراء توزيعات أرباح أو دفع قرض توزيعات الأرباح. وعليه، خلصت الإدارة إلى أن شروط اتفاقية المساهمين لا تمثل التزاماً تعاقدياً على الشركة بدفع النقد، وبالتالي يجب تصنيف الأسهم وقروض توزيعات الأرباح على أنها حقوق ملكية ضمن البيانات المالية.

٤ الأحكام والمصادر الرئيسية المتعلقة بالتقديرات والشكوك (تابع)

(ح) تعديلات العقود

تقوم الشركة، من وقت لآخر وفي سياق العمل الاعتيادي، بتعديل عقود الإيرادات الخاصة بها مع الأطراف ذات العلاقة. إن الحكم الهام مطلوب لتحديد ما إذا كانت هذه التعديلات هي تعديلات عقود أو عقود منفصلة وبالتالي ما إذا كان يجب الاعتراف بالإيرادات على أنها تعويض تراكمي أو مستقبلي.

إيضاحات حول البيانات المالية للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ (تابع)

٥ ممتلكات ومعدات

التكلفة	مبانٍ وساحات	حفارات ومعدات	سكن عمال ومعدات	مركبات	أثاث وتجهيزات ومعدات مكتبية	أعمال إنشائية قيد الإنجاز	المجموع
	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم
في ١ يناير ٢٠١٨	٣٢٦,٨٦٨	١٨,٣٣٩,٠٠٨	٩٣٣,٢٩٩	١٥٧,٤٥٤	١٦٩,٠٧٦	-	١٩,٩٢٥,٧٠٥
إضافات خلال السنة	٥٩٧	١٥٦,٢٥٥	٣,٦٨١	١,٣٧٧	١٥,٠٢٠	-	١٧٦,٩٣٠
استبعاذات	-	(١٣,١٨١)	-	-	-	-	(١٣,١٨١)
تحويلات من قطع غيار رأسمالية (إيضاح ٢٧)	-	٥٦,١٤٨	-	-	-	-	٥٦,١٤٨
في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ (معاد بيانها)	٣٢٧,٤٦٥	١٨,٥٣٨,٢٣٠	٩٣٦,٩٨٠	١٥٨,٨٣١	١٨٤,٠٩٦	-	٢٠,١٤٥,٦٠٢
إضافات خلال السنة	-	٧٠٦,٩٥٧	٤٤,٤٢٢	٥٦	٦,٧٣٣	٥٥٢,٧٢١	١,٣١٠,٨٨٩
استبعاذات	-	(١٤٦,٦٢١)	(١٠,٩٧٧)	(١,٠٥٤)	(١,١٢٩)	-	(١٥٩,٧٨١)
في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩	٣٢٧,٤٦٥	١٩,٠٩٨,٥٦٦	٩٧٠,٤٢٥	١٥٧,٨٣٣	١٨٩,٧٠٠	٥٥٢,٧٢١	٢١,٢٩٦,٧١٠
الاستهلاك المتراكم							
في ١ يناير ٢٠١٨	١٨٢,١٤٥	٥,٩٤٥,٣٧١	٣٧١,٧٧٠	١٤٢,٣١١	١٣٨,٦٥١	-	٦,٧٨٠,٢٤٨
المحمل للسنة	١١,١٨٩	١,٣٠٥,٣٤٦	٥٨,٥٠٥	٧,٦٢٩	١٤,٢١٥	-	١,٣٩٦,٨٨٤
استبعاذات	-	(١١,٥١٣)	-	-	-	-	(١١,٥١٣)
في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨	١٩٣,٣٣٤	٧,٢٣٩,٢٠٤	٤٣٠,٢٧٥	١٤٩,٩٤٠	١٥٢,٨٦٦	-	٨,١٦٥,٦١٩
المحمل للسنة	١١,١٢٥	١,٢٨٤,٩٦٧	٦٥,١٠٤	٥,٢٦٦	١٠,٤٨٩	-	١,٣٧٦,٩٥١
استبعاذات	-	(١٤٤,٣٣٠)	(٩,٩١٣)	(١,٠٥٤)	(٧٩٥)	-	(١٥٦,٠٩٢)
في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩	٢٠٤,٤٥٩	٨,٣٧٩,٨٤١	٤٨٥,٤٦٦	١٥٤,١٥٢	١٦٢,٥٦٠	-	٩,٣٨٦,٤٧٨
صافي القيمة الدفترية							
في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩	١٢٣,٠٠٦	١٠,٧١٨,٧٢٥	٤٨٤,٩٥٩	٣,٦٨١	٢٧,١٤٠	٥٥٢,٧٢١	١١,٩١٠,٢٣٢
في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ (معاد بيانها)	١٣٤,١٣١	١١,٢٩٩,٠٢٦	٥٠٦,٧٠٥	٨,٨٩١	٣١,٢٣٠	-	١١,٩٧٩,٩٨٣

شركة أدنوك للحفر ش.م.ع

إيضاحات حول البيانات المالية
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ (تابع)

٥ ممتلكات ومعدات (تابع)

الاستهلاك موزع على النحو التالي:

٢٠١٨	٢٠١٩	
ألف درهم	ألف درهم	
١,٣٨٧,٥٤٢	١,٣٦٥,٧٠٦	تكاليف مباشرة (إيضاح ١٦)
٩,٣٤٢	١١,٢٤٥	مصاريف بيع و عمومية وإدارية (إيضاح ١٧)
<u>١,٣٩٦,٨٨٤</u>	<u>١,٣٧٦,٩٥١</u>	

٦ موجودات حق الاستخدام ومطلوبات الإيجار

(١) المبالغ المعترف بها في بيان المركز المالي

كما في ١ يناير ٢٠١٩	كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩	
ألف درهم	ألف درهم	
٥٨,٧٨١	٤٨,٩٨٠	موجودات حق الاستخدام:
٢٧,٠٥٥	٩,٤٦٨	مبانٍ وساحات
٣٢٠	٩٤	مركبات
<u>٨٦,١٥٦</u>	<u>٥٨,٥٤٢</u>	سكن عمال ومعدات
٢٧,٣٧٥	١٢,٣٧٨	مطلوبات الإيجار:
٥٨,٧٨١	٥٨,٧٤٣	الرصيد المتداول
<u>٨٦,١٥٦</u>	<u>٧١,١٢١</u>	الرصيد غير المتداول

(٢) المبالغ المعترف بها في بيان الدخل الشامل

٢٠١٩	
ألف درهم	
٩,٨٠١	تكلفة الاستهلاك:
١٧,٥٨٧	مبانٍ وساحات
٢٢٦	مركبات
<u>٢٧,٦١٤</u>	سكن عمال ومعدات
١٧,٨١٣	تكاليف مباشرة (إيضاح ١٦)
٩,٨٠١	مصاريف بيع و عمومية وإدارية (إيضاح ١٧)
<u>٢٧,٦١٤</u>	

بلغ مجموع مصاريف الفوائد المدرج خلال السنة ٩٤٤ ألف درهم.

شركة أدنوك للحفر ش.م.ع

إيضاحات حول البيانات المالية للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ (تابع)

٧ مخزون

٢٠١٨	٢٠١٩	
ألف درهم	ألف درهم	
(معاد بيانها)		
٣٧٣,٢٢٧	٥٠٥,٥٧١	المخزون في المستودعات
١٩,٥٠٥	٣٢,٤٢٠	المخزون في الحفارات
(٨٢,٩٣٦)	(٨١,٩٥٥)	مخصص المخزون البطيء الحركة أو المتقادم
<u>٣٠٩,٧٩٦</u>	<u>٤٥٦,٠٣٦</u>	

فيما يلي الحركة في مخصص المخزون بطيء الحركة أو المتقادم خلال السنة:

٢٠١٨	٢٠١٩	
ألف درهم	ألف درهم	
٩٩,١٠٨	٨٢,٩٣٦	في ١ يناير
١٢,٨٤٠	٨٢٩	المحمل خلال السنة
(٢٩,٠١٢)	(١,٨١٠)	حذف
<u>٨٢,٩٣٦</u>	<u>٨١,٩٥٥</u>	كما في ٣١ ديسمبر

يمثل المخزون قطع الغيار والمواد الاستهلاكية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ و٢٠١٨.

٨ ذمم مدينة تجارية وأخرى

٢٠١٨	٢٠١٩	
ألف درهم	ألف درهم	
١٢٣	١٢,٣٣٣	ذمم مدينة تجارية
٥,٣٧٧	٩٧,٦٤١	دفعات مقدمة للموردين
٦٤,٩٣٩	٧٧,٤٠٤	سلفيات للموظفين
٢٨,٩٧٧	٢١,٧٠٧	إيرادات مستحقة
٨,١٦٨	٨,١٤٣	مبالغ التأمين المدفوعة مقدماً
١٤,٤٨٢	١٤,٦٢٧	ذمم مدينة أخرى
<u>١٢٢,٠٦٦</u>	<u>٢٣١,٨٥٥</u>	

٩ نقد وما في حكمه

٢٠١٨	٢٠١٩	
ألف درهم	ألف درهم	
٢١٧,٠٦٦	٤٩٠,٤٨٦	حسابات جارية
٧٩٠	٩٢٣	نقد في الصندوق
٩٧٤,١٣٩	-	ودائع قصيرة الأجل
<u>١,١٩١,٩٩٥</u>	<u>٤٩١,٤٠٩</u>	

كانت الودائع قصيرة الأجل لدى البنوك التي لديها آجال استحقاق أصلية تقل عن ثلاثة أشهر وتحمل معدلات فائدة بقيمة لا شيء في ٢٠١٩ (٢,١٪ إلى ٢,٤٪ سنوياً في ٢٠١٨).

شركة أدنوك للحفر ش.م.ع

إيضاحات حول البيانات المالية للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ (تابع)

١٠ رأس المال

٢٠١٨	٢٠١٩	
ألف درهم	ألف درهم	
٤٠٠,٠٠٠	٤٠٠,٠٠٠	رأس المال المصرح به والمصدر والمدفوع بالكامل ٤,٠٠٠,٠٠٠ سهم قيمة السهم الواحد منها ١٠٠ درهم

إن الشركة لم تقم بشراء أي أسهم خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩. وتم الإفصاح عن تفاصيل سياسة توزيعات الأرباح والأحكام الرئيسية ذات العلاقة في الإيضاحين ٢-١٢ و ٤ (ج) على التوالي.

١١ قروض

٢٠١٨	٢٠١٩	
ألف درهم	ألف درهم	
٥,٥٠٩,٥٠٠	٥,٥٠٩,٥٠٠	قرض مجمع
٥,٥٠٩,٥٠٠	٥,٥٠٩,٥٠٠	

خلال ٢٠١٨، حصلت الشركة على قرض مشترك من عدة بنوك، كما هو موضح أدناه، لتمويل دفعات توزيعات أرباح المساهمين التي تم الإعلان عنها ودفعها خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ (إيضاح ٢٠).

يحمل التسهيل هامشاً ثابتاً بنسبة ٩,٠٪ وسعر فائدة ليبور لمدة سنة أشهر بنسبة ٦٣,٢٪. ويستحق القرض في مبلغ مقطوع بعد ٥ سنوات من تاريخ طلب الاستخدام مع كل بنك معني.

٢٠١٨	٢٠١٩	
ألف درهم	ألف درهم	
١,٣٧٧,٣٧٥	١,٣٧٧,٣٧٥	بنك أبوظبي الأول (إيضاح ١٤)
١,٣٧٧,٣٧٥	١,٣٧٧,٣٧٥	مؤسسة سوميتومو ميتسوي المصرفية
٧٣٤,٦٠٠	٧٣٤,٦٠٠	بنك الاتحاد الوطني ش.م.ع (إيضاح ١٤)
٦٤٢,٧٧٥	٦٤٢,٧٧٥	بنك أبوظبي التجاري (إيضاح ١٤)
٢٧٥,٤٧٥	٢٧٥,٤٧٥	بنك أوف أمريكا ميريل لينش انترناشيونال ليمنتد
٢٧٥,٤٧٥	٢٧٥,٤٧٥	سي تي بنك
٢٧٥,٤٧٥	٢٧٥,٤٧٥	بنك ميزوهو
٢٧٥,٤٧٥	٢٧٥,٤٧٥	سجيتسي اس اي
٢٧٥,٤٧٥	٢٧٥,٤٧٥	يوني كريديت بنك النمسا ايه جي
٥,٥٠٩,٥٠٠	٥,٥٠٩,٥٠٠	

يبين الجدول أدناه تحليل صافي الدين والحركات في صافي الدين لكل فترة من الفترات المعروضة:

٢٠١٨	٢٠١٩	
ألف درهم	ألف درهم	
٢١٧,٨٥٦	٤٩١,٤٠٩	نقد وما في حكمه
٩٧٤,١٣٩	-	ودائع هامشية
-	(١٢,٣٧٨)	مطلوبات الإيجار - مستحقة السداد قبل سنة واحدة
-	(٥٨,٧٤٣)	مطلوبات الإيجار - مستحقة السداد بعد سنة واحدة
(٥,٥٠٩,٥٠٠)	(٥,٥٠٩,٥٠٠)	قروض لأجل - مستحقة السداد بعد سنة واحدة
(٤,٣١٧,٥٠٥)	(٥,٠٨٩,٢١٢)	

شركة أدنوك للحفر ش.م.ع

إيضاحات حول البيانات المالية
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ (تابع)

١١ قروض (تابع)

المجموع	الأنشطة التمويلية		الموجودات			صافي الدين
	قروض لأجل - مستحقة السداد بعد سنة واحدة	مطلوبات الإيجار - مستحقة السداد بعد سنة واحدة	مطلوبات الإيجار - مستحقة السداد قبل سنة واحدة	نقد وما في حكمه	هامشية ودائع	
ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	
٥,١٨٣,٦٦٧	٤,٥٤٧,١٧٤	-	-	٦٣٦,٤٩٣	-	١ يناير ٢٠١٨
(٩,٥٠١,١٧٢)	(١٠,٠٥٦,٦٧٤)	-	-	(٤١٨,٦٣٧)	٩٧٤,١٣٩	التدفقات النقدية
(٤,٣١٧,٥٠٥)	(٥,٥٠٩,٥٠٠)	-	-	٢١٧,٨٥٦	٩٧٤,١٣٩	٣١ ديسمبر ٢٠١٨
(٦٨٥,٥٥١)	-	-	١٥,٠٣٥	٢٧٣,٥٥٣	(٩٧٤,١٣٩)	التدفقات النقدية
(٨٦,١٥٦)	-	(٥٨,٧٤٣)	(٢٧,٤١٣)	-	-	حركات غير نقدية
(٥,٠٨٩,٢١٢)	(٥,٥٠٩,٥٠٠)	(٥٨,٧٤٣)	(١٢,٣٧٨)	٤٩١,٤٠٩	-	٣١ ديسمبر ٢٠١٩

شركة أدنوك للحفر ش.م.ع

إيضاحات حول البيانات المالية
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ (تابع)

١٢ مخصص مكافآت نهاية الخدمة للموظفين

الحركة في مخصص مكافآت نهاية الخدمة للموظفين كالتالي:

٢٠١٨	٢٠١٩	
ألف درهم	ألف درهم	
٢٦٧,٤٠٨	٢٨٤,٧٩٩	في ١ يناير
٣٥,١٢٩	٥٥,٥٢٦	المحمل خلال السنة
(١٧,٧٣٨)	(١٩,٠١٠)	المسدد خلال السنة
٢٨٤,٧٩٩	٣٢١,٣١٥	كما في ٣١ ديسمبر

١٣ ذمم دائنة تجارية وأخرى

٢٠١٨	٢٠١٩	
ألف درهم	ألف درهم	
٤٧٦,٥٥٢	١,٢٤٧,٥٧٢	مصاريف مستحقة
١٦٠,٨٢١	١٤٣,٥٥١	ذمم دائنة تجارية
٤٦,٠٨٦	١٣,٩٣٦	محتجزات دائنة
٣٧,٧٦٢	٢٦,٦٤٤	منافع مستحقة للموظفين
١,٣٨٤	١,٨٩١	معاشات مستحقة الدفع
١٣,٥٤٩	١٣,٥٥٧	ذمم دائنة أخرى
٧٣٦,١٥٤	١,٤٤٧,١٥١	

يبلغ متوسط فترة الائتمان على المشتريات ٦٠ يوماً. ولدى الشركة سياسات لإدارة المخاطر المالية تضمن سداد كافة الذمم الدائنة خلال الإطار الزمني المحدد للسداد.

١٤ أرصدة ومعاملات الأطراف ذات العلاقة

تتمثل الأطراف ذات العلاقة في المساهمين وأعضاء مجلس الإدارة وكبار موظفي إدارة الشركة، والمنشآت الخاضعة للسيطرة الكاملة أو المشتركة من قبل هذه الأطراف أو التي يمارسون عليها نفوذاً فعالاً، وحكومة أبوظبي وأطرافها ذات العلاقة. تتم الموافقة على سياسات تسعير وشروط هذه المعاملات من قبل إدارة الشركة.

معاملات الشركة مع الكيانات الأخرى المملوكة أو المسيطر عليها بشكل مباشر أو غير مباشر من قبل حكومة أبوظبي مدرجة في بيان المركز المالي كما يلي:

٢٠١٨	٢٠١٩	
ألف درهم	ألف درهم	
١,٥٩٩,٦٨٩	١,٠٨٠,١٩٠	الأرصدة المتداولة
٧٦٨,٠٢٨	٥,١٢٢,٥٩٢	مبالغ مستحقة من أطراف ذات علاقة (أ)
٢,٣٦٧,٧١٧	٦,٢٠٢,٧٨٢	أرصدة أخرى مستحقة من أطراف ذات علاقة (ب)
١,١٠١,٩٠٠	٥٣٩,٦٩٠	الأرصدة غير المتداولة
٣,٤٦٩,٦١٧	٦,٧٤٢,٤٧٢	دفعة مقدمة إلى طرف ذي علاقة (ج)

شركة أدنوك للحفر ش.م.ع

إيضاحات حول البيانات المالية
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ (تابع)

١٤ أرصدة ومعاملات الأطراف ذات العلاقة (تابع)

(أ) مبالغ مستحقة من أطراف ذات علاقة

٢٠١٨	٢٠١٩	
ألف درهم	ألف درهم	
٨٨٢,٤٨٤	٦٠٧,٠٤٦	أدنوك البحرية (أدما وزادكو)
٦٨٣,٧٩١	٤٧٠,٥٣٧	أدنوك البرية (أدكو)
٢٨,٤٦١	٩٢٤	أدنوك للغاز الحامض
٤,٩٣٦	١,١٩٧	شركة بترول أبوظبي الوطنية (أدنوك)
١٧	-	شركة بترول أبوظبي الوطنية للتوزيع
-	١٧	أدنوك لمعالجة الغاز
-	٤٦٩	أدنوك للتكرير
<u>١,٥٩٩,٦٨٩</u>	<u>١,٠٨٠,١٩٠</u>	

في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩، واجهت الشركة تركيزاً هاماً في مخاطر الائتمان، حيث يمثل عميلان ٩٩٪ (٢٠١٨: عميلان ٩٨٪) من الذمم المدينة من الأطراف ذات العلاقة القائمة بذلك التاريخ. إن الأسعار متفق عليها تعاقدياً بين الطرفين.

اعتبرت الإدارة أن تركيز مخاطر الائتمان لن يؤدي إلى أي خسارة للشركة مع الأخذ في الاعتبار التاريخ الائتماني لهؤلاء العملاء وحقيقة أن هذه الأرصدة مستحقة من شركات شقيقة مملوكة لشركة أدنوك "الشركة الأم".

كانت الخسائر الائتمانية المتوقعة التي تم تحديدها نتيجة لتطبيق نموذج المخاطر الائتمانية المتوقعة على المبالغ المستحقة من أرصدة الأطراف ذات العلاقة غير جوهرية، وبالتالي لم تقم الشركة بتكوين مخصص للخسائر الائتمانية المتوقعة.

كما في ٣١ ديسمبر، كانت أعمار أرصدة الأطراف ذات العلاقة كما يلي:

٢٠١٨	٢٠١٩	
ألف درهم	ألف درهم	
٩٣٢,١٩٦	٦٢١,٢٠٩	غير متأخرة السداد
٢٠٢,٠٥٢	١١١,٥١٤	مستحقة من ٣١ إلى ٦٠ يوماً
١٤٥,٨٨٦	٢٤٥,٤٠٦	مستحقة من ٦١ إلى ٩٠ يوماً
٣١٩,٥٥٥	١٠٢,٠٦١	مستحقة لأكثر من ٩١ يوماً
<u>١,٥٩٩,٦٨٩</u>	<u>١,٠٨٠,١٩٠</u>	

إن القيم الدفترية للمبالغ المستحقة من أطراف ذات علاقة للشركة تقارب قيمتها العادلة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩. كما أن المبالغ المستحقة من أطراف ذات علاقة مقومة بالدرهم الإماراتي.

شركة أدنوك للحفر ش.م.ع

إيضاحات حول البيانات المالية
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ (تابع)

١٤ أرصدة ومعاملات الأطراف ذات العلاقة (تابع)

(ب) أرصدة أخرى مستحقة من أطراف ذات علاق

٢٠١٨	٢٠١٩	
ألف درهم	ألف درهم	
		أرصدة أخرى مستحقة من أطراف ذات علاقة (بما في ذلك الإيرادات غير المفوترة)
٤٠٦,٢٣٧	٨١٥,٠٣٤	أدنوك البحرية (أدما وزادكو) - إيرادات غير مفوترة
٢٨٣,٧٥٢	٧٤٤,٣١٣	أدنوك البرية (أدكو) - إيرادات غير مفوترة
٧٥,١٠٣	٣,٥٦٢,٦٤٨	شركة بترول أبوظبي الوطنية (أدنوك)
٢,٩٣٦	٤٤٤	أدنوك للغاز الحامض
-	١٥٣	الظفرة
<u>٧٦٨,٠٢٨</u>	<u>٥,١٢٢,٥٩٢</u>	

خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩، كان لدى الشركة رصيد مستحق من الشركة الأم، أدنوك، يبلغ ٣,٥٦٢,٦٤٨ درهم يتعلق بالفائض النقدي الذي تم تحويله إلى أدنوك وفقاً لاتفاقية إدارة الخزينة المبرمة بين الطرفين بتاريخ ٨ مايو ٢٠٠٨.

لا يحمل هذا الرصيد أي فائدة ويتم دفعه بناءً على طلب الشركة خلال ٣٠ يوماً. وتم تحصيل المبلغ بالكامل من أدنوك بعد نهاية السنة.

فيما يتعلق بالأرصدة الأخرى من الأطراف ذات العلاقة، لم يتم الاعتراف بخسارة ائتمانية متوقعة لأن المبالغ لم تكن جوهريّة.

(ج) دفعة مقدمة إلى طرف ذي علاقة

٢٠١٨	٢٠١٩	
ألف درهم	ألف درهم	
١,١٠١,٩٠٠	٥٣٩,٦٩٠	بيكر هيويز

خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩، دفعت الشركة دفعة مقدمة بقيمة ٧١ مليون دولار أمريكي لشركة بيويز كجزء من اتفاقية زينيث لتوسيع خدمات الحفر للشركة.

٢٠١٨	٢٠١٩	
ألف درهم	ألف درهم	
٥٣,٧٨١	٤٥,٣٩١	مبالغ مستحقة إلى أطراف ذات علاقة
٣٥,٠٢٤	٤٤,٢٠٤	شركة بترول أبوظبي الوطنية للتوزيع
٨,٩٧٤	٤٢,٩٧٢	شركة بترول أبوظبي الوطنية (أدنوك)
٤,٦٣٣	٦,٨٩٦	شركة الخدمات البترولية (إسناد)
١,٢١٥	٦١٩	شركة أبوظبي لتكرير النفط (تكرير)
-	-	أدنوك البرية (أدكو)
-	-	أدنوك البحرية (أدما وزادكو)
<u>١٠٣,٦٢٧</u>	<u>١٤٠,٠٨٢</u>	

إن الأرصدة المتداولة المستحقة من / إلى الأطراف ذات العلاقة غير محملة بالفائدة ومستحقة القبض / الدفع عند الطلب.

شركة أدنوك للحفر ش.م.ع

إيضاحات حول البيانات المالية
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ (تابع)

١٤ أرصدة ومعاملات الأطراف ذات العلاقة (تابع)

قرض من أطراف ذات علاقة

٢٠١٨	٢٠١٩	
ألف درهم	ألف درهم	
١,٣٧٧,٣٧٥	١,٣٧٧,٣٧٥	بنك أبوظبي الخليجي الأول (إيضاح ١١)
٧٣٤,٦٠٠	٧٣٤,٦٠٠	بنك الاتحاد الوطني ش.م.ع (إيضاح ١١)
٦٤٢,٧٧٥	٦٤٢,٧٧٥	بنك أبوظبي التجاري (إيضاح ١١)
٢,٧٥٤,٧٥٠	٢,٧٥٤,٧٥٠	

إن الأطراف ذات العلاقة المذكورة أعلاه هي جزء من المقرضين بموجب التسهيل المشترك.

المعاملات المبرمة مع الأطراف ذات العلاقة خلال السنة كانت كالتالي:

٢٠١٨	٢٠١٩	
ألف درهم (معاد بيانها)	ألف درهم	
٣,٨٠٤,٣٧٢	٤,١٠١,٩٥١	إيرادات
٣,٣٩٣,٨١٠	٣,٤٦٢,٩٦٣	أدنوك البرية (أدكو)*
٤,٨١٧	٥,٩٠٤	أدنوك البحرية (أدما وزادكو)*
٧٧	-	شركة أبوظبي لتطوير الغاز المحدودة (الحصن للغاز)*
-	٤٦٩	شركة بترول أبوظبي الوطنية للتوزيع*
-	٣٥١	أدنوك للتكرير*
-	١٧	الظفرة*
٧,٢٠٣,٠٧٦	٧,٥٧١,٦٥٥	أدنوك لمعالجة الغاز (جاسكو)*

٢٠١٨	٢٠١٩	
٢٩٢,٥٢٤	٣٣٦,٢٩٢	مشتريات
٧٣,٠٤٠	١٢٩,٤٢٠	شركة بترول أبوظبي الوطنية للتوزيع*
٢١,٨٤٦	٧١,٦٧٠	شركة بترول أبوظبي الوطنية (أدنوك)**
٤,٩٠٩	٩,٦٥٤	شركة الخدمات البترولية (إسناد)*
١,٢٥٥	٣,٢٩١	شركة أبوظبي لتكرير النفط (تكرير)*
٣٩٣,٥٧٤	٥٥٠,٣٢٧	أدنوك البرية (أدكو)*

* تعتبر هذه المنشآت منشآت شقيقة للشركة وتحت الإدارة المشتركة.

** هذه هي المنشأة الأم للشركة.

تعويضات كبار موظفي الإدارة

تعويضات كبار موظفي الإدارة كالتالي:

٢٠١٨	٢٠١٩	
ألف درهم	ألف درهم	
٨,٠٤٠	١١,٣٧٣	تعويضات كبار موظفي الإدارة
٨,٠٤٠	١١,٣٧٣	
٧	٧	أعضاء مجلس الإدارة
٤	٤	كبار موظفي الإدارة

شركة أدنوك للحفر ش.م.ع

إيضاحات حول البيانات المالية
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ (تابع)

١٤ أرصدة ومعاملات الأطراف ذات العلاقة (تابع)

تعويضات كبار موظفي الإدارة (تابع)

تشمل تعويضات كبار موظفي الإدارة الرواتب والمنافع الأخرى.

خلال السنة الحالية، لم تقدم الشركة أي قروض لأعضاء مجلس الإدارة والأطراف ذات العلاقة.

١٥ إيرادات

(أ) فصل الإيرادات من العقود مع العملاء

تحقق الشركة إيراداتها من تحويل خدمات الحفر بمرور الزمن، من خط الإنتاج الرئيسي التالي:

٢٠١٨	٢٠١٩	
ألف درهم	ألف درهم	
(معاد بيانها)		
٧,١٨٠,٨٦٢	٧,٥٤٣,١٧٧	التعاقدية
٢٢,٢١٤	٢٨,٤٧٨	خدمات الحفر - الحفارات المملوكة
٧,٢٠٣,٠٧٦	٧,٥٧١,٦٥٥	خدمات الحفر - عقود الطرف الآخر

١٦ تكاليف مباشرة

٢٠١٨	٢٠١٩	
ألف درهم	ألف درهم	
(معاد بيانها)		
١,٥٤٠,٨٨٠	١,٦٥٢,٥٨٢	تكاليف الموظفين (إيضاح ١٨)
١,٣٨٧,٥٤٢	١,٣٦٥,٧٠٦	استهلاك ممتلكات ومعدات (إيضاح ٥)
٨٧٨,٢٢٤	١,٢٠٠,٤٩٤	إصلاحات وصيانة
-	١٧,٨١٣	استهلاك موجودات حق الاستخدام (إيضاح ٦)
١٩٩,٢٩٢	١٨٧,٣٧٢	تأجير معدات
٤٢,٦٧٧	٥٩,٦٣٥	تكاليف مباشرة أخرى
-	١٥٩,٦١٠	كيماويات
٤,٠٤٨,٦١٥	٤,٦٤٣,٢١٢	

شركة أدنوك للحفر ش.م.ع

إيضاحات حول البيانات المالية
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ (تابع)

١٧ مصاريف عمومية وإدارية

٢٠١٨	٢٠١٩	
ألف درهم	ألف درهم	
٣٩٧,١٧٤	٤٦٢,٧١٢	تكاليف الموظفين (إيضاح ١٨)
٩,٣٤٢	١١,٢٤٥	استهلاك ممتلكات ومعدات (إيضاح ٥)
-	٩,٨٠١	استهلاك موجودات حق الاستخدام (إيضاح ٦)
٢٥٨,١٢٤	٢٣٠,٦٦٤	مصاريف عمومية وإدارية أخرى
<u>٦٦٤,٦٤٠</u>	<u>٧١٤,٤٢٢</u>	

١٨ تكاليف الموظفين

٢٠١٨	٢٠١٩	
ألف درهم	ألف درهم	
١,٤٢٥,٥٨٤	١,٤٩٩,١٦٥	رواتب وبدلات
٣٥,١٢٩	٥٥,٥٢٦	مكافآت نهاية الخدمة
٥٥,٩٨٠	٥٧,٨٠٩	معاشات
٤٢١,٣٦١	٥٠٢,٧٩٤	مكافآت موظفين أخرى
<u>١,٩٣٨,٠٥٤</u>	<u>٢,١١٥,٢٩٤</u>	

تكاليف الموظفين موزعة كما يلي:

١,٥٤٠,٨٨٠	١,٦٥٢,٥٨٢	تكاليف مباشرة (إيضاح ١٦)
٣٩٧,١٧٤	٤٦٢,٧١٢	مصاريف عمومية وإدارية (إيضاح ١٧)
<u>١,٩٣٨,٠٥٤</u>	<u>٢,١١٥,٢٩٤</u>	

١٩ تكاليف التمويل، بالصافي

٢٠١٨	٢٠١٩	
ألف درهم	ألف درهم	
٧,١٨٨	١٤,٠٢٦	إيرادات التمويل
(٣٢,١٩٢)	(١٩٥,٨٤٦)	ناقصًا: تكاليف التمويل
<u>(٢٥,٠٠٤)</u>	<u>(١٨١,٨٢٠)</u>	

٢٠ توزيعات أرباح مُعلنة

كما في ٢٨ فبراير ٢٠١٩، وافق المساهمون على إعلان توزيعات أرباح بمبلغ ١٨٩,١٠٧ ألف درهم (٢٠١٨):
٥,٧٧٣,٩٥٣ ألف درهم) وفقًا لاتفاقية المساهمين في الأجزاء ذات العلاقة وذلك بمبلغ ١٧٩,٦٥٠ ألف درهم (٢٠١٨):
٥,٧٧٣,٩٥٣ ألف درهم) لشركة أدنوك ومبلغ ٩,٤٥٧ ألف درهم (٢٠١٨): لا شيء درهم) لشركة بيكر هيوز هولدنغ إس
بي في ليمتد.

شركة أدنوك للحفر ش.م.ع

إيضاحات حول البيانات المالية
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ (تابع)

٢١ ربحية السهم

تُحتسب ربحية السهم الأساسية للسنة بقسمة ربح السنة على المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية القائمة خلال السنة.

٢٠١٨	٢٠١٩	
ألف درهم	ألف درهم	ربح السنة العائد إلى مساهمي الشركة
٢,٥١٤,٨٤٥	٢,١٤٢,٣٦٦	عدد الأسهم خلال السنة (ألف سهم)
٤,٠٠٠	٤,٠٠٠	ربحية السهم الأساسية
٦٢٩	٥٣٦	

لا يوجد لدى الشركة أسهم عادية محتملة مخفضة، لذلك فإن ربحية السهم المخفضة تساوي ربحية السهم الأساسية.

٢٢ تقارير القطاعات

يتم بيان المعلومات المتعلقة بالقطاعات التشغيلية للشركة أدناه وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٨ "القطاعات التشغيلية". يتطلب المعيار تحديد القطاعات التشغيلية على أساس التقارير الداخلية المعدة حول مكونات الشركة التي تتم مراجعتها بانتظام من قبل الرئيس التنفيذي، بصفته المسؤول الرئيسي عن اتخاذ القرارات بشأن العمليات التشغيلية، وذلك بهدف تخصيص الموارد اللازمة لكل قطاع وتقييم أدائه. إن المعلومات المقدمة إلى الرئيس التنفيذي لأغراض تخصيص الموارد وتقييم أداء القطاع تركز على الأداء المالي لكل قطاع أعمال والممتلكات والمعدات فقط. لا يتم الإبلاغ عن أي معلومات تتضمن موجودات القطاعات (باستثناء الممتلكات والمعدات) والمطلوبات إلى الرئيس التنفيذي. يستخدم الرئيس التنفيذي بشكل رئيسي مقياس الأرباح قبل الفوائد والضرائب والاستهلاك والإطفاء (انظر أدناه) لتقييم أداء القطاعات التشغيلية.

لأغراض الإدارة، تم تنظيم الشركة في أربعة قطاعات تشغيلية، وكلها تستند إلى وحدات العمل:

قطاع **الحفر البري** هو أكبر قطاع ويمثل الأعمال التجارية مع شركة أدنوك البرية ويتكون من الحفارات البرية وآبار المياه وحفارات تجديد الآبار.

قطاع **الحفر البحري** ويتضمن الحفارات البرجية وهو ثاني أكبر قطاع ويتكون من عشرين حفاراً برجياً مملوكاً وبعض الحفارات المؤجرة بما يلبي احتياجات الحفر لدى شركة أدنوك البحرية.

قطاع **حفارات الجزر البحرية** هي ثالث أكبر قطاع يمثل جزء الجزيرة من متطلبات أدنوك البحرية.

قطاع **خدمات حقول النفط** وتأسس من خلال الشراكة مع بيكر هيوز في أواخر ٢٠١٨ ويقدم خدمات أخرى.

تعمل الشركة بشكل أساسي في دولة الإمارات العربية المتحدة، وبالتالي لا تولد إيرادات أو تمتلك أي موجودات جوهرية غير متداولة خارج الدولة.

شركة أدنوك للحفر ش.م.ع

إيضاحات حول البيانات المالية للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ (تابع)

٢٢ تقارير القطاعات (تابع)

تمثل الإيرادات المدرجة أعلاه الإيرادات المحققة من العملاء الخارجيين فقط. لم تكن هناك مبيعات بين القطاعات في السنة الحالية أو السابقة.

الأرباح قبل الفوائد والضرائب والاستهلاك والإطفاء هي مقياس الربحية الذي تتم مراجعته من قبل المسؤول الرئيسي عن اتخاذ القرارات التشغيلية.

للإيرادات من العملاء الرئيسيين، يرجى الرجوع إلى الإيضاح رقم ١٤.

٣١ ديسمبر ٢٠١٩	الحفر البري ألف درهم	الحفر البحري ألف درهم	الجزر البحرية ألف درهم	خدمات حقول النفط ألف درهم	المجموع ألف درهم
إيرادات	٣,٩٢٩,٤٣٩	٢,٤٦٨,٥١٥	٨١٦,٣٠٩	٣٥٧,٣٩٢	٧,٥٧١,٦٥٥
تكاليف مباشرة	(٢,٥٨١,٩٠٧)	(١,١٩٥,٠٩٨)	(٥٠٢,٠٨٦)	(٣٦٤,١٢١)	(٤,٦٤٣,٢١٢)
إجمالي الربح	١,٣٤٧,٥٣٢	١,٢٧٣,٤١٧	٣١٤,٢٢٣	(٦,٧٢٩)	٢,٩٢٨,٤٤٣
مصاريف عمومية وإدارية	(٤٢٢,٤٨٨)	(١٩٧,٠٠٨)	(٩٤,٩٢٦)	-	(٧١٤,٤٢٢)
إيرادات أخرى، بالصافي	٥٧,١٧٣	٣٥,٩١٧	١١,٨٧٥	٥,٢٠٠	١١٠,١٦٥
تكاليف التمويل، بالصافي	(١٠٧,٥٢٣)	(٥٠,١٣٧)	(٢٤,١٦٠)	-	(١٨١,٨٢٠)
ربح السنة	٨٧٤,٦٩٤	١,٠٦٢,١٨٩	٢٠٧,٠١٢	(١,٥٢٩)	٢,١٤٢,٣٦٦

يتم تحليل الأرباح قبل الفوائد والضرائب والاستهلاك والإطفاء للسنة على النحو التالي:

الأرباح قبل الفوائد والضرائب والاستهلاك والإطفاء المدرج في التكاليف المباشرة الاستهلاك المدرج في مصاريف عمومية وإدارية مجموع الاستهلاك تكاليف التمويل ربح السنة	١,٦٤٢,٥١٥	١,٦٣٣,٨٢٩	٤٢٣,٧١٥	٢٨,٦٩٢	٣,٧٢٨,٧٥١
	(٦٤٧,٦٢٧)	(٥١٥,٩٠٩)	(١٨٩,٧٥١)	(٣٠,٢٣٢)	(١,٣٨٣,٥١٩)
	(١٢,٦٦٦)	(٥,٥٩٣)	(٢,٧٨٧)	-	(٢١,٠٤٦)
	(٦٦٠,٢٩٣)	(٥٢١,٥٠٢)	(١٩٢,٥٣٨)	(٣٠,٢٣٢)	(١,٤٠٤,٥٦٥)
	(١٠٧,٥٢٣)	(٥٠,١٣٧)	(٢٤,١٦٠)	-	(١٨١,٨٢٠)
	٨٧٤,٦٩٩	١,٠٦٢,١٩٠	٢٠٧,٠١٧	(١,٥٤٠)	٢,١٤٢,٣٦٦

٣١ ديسمبر ٢٠١٨

إيرادات	٣,٧٧٨,٣٦٧	٢,٥٤٧,٨٣٧	٨٣٥,١٥٦	٤١,٧١٦	٧,٢٠٣,٠٧٦
تكاليف مباشرة	(٢,٣٥١,١٨٦)	(١,١٥٩,٨٢٠)	(٤٩٧,٠٣٢)	(٤٠,٥٧٧)	(٤,٠٤٨,٦١٥)
إجمالي الربح	١,٤٢٧,١٨١	١,٣٨٨,٠١٧	٣٣٨,١٢٤	١,١٣٩	٣,١٥٤,٤٦١
مصاريف عمومية وإدارية	(٣٦٣,٨٦٨)	(١٩٦,٧٣٦)	(١٠٤,٠٣٦)	-	(٦٦٤,٦٤٠)
إيرادات أخرى، بالصافي	٢٦,٢٤٠	١٧,٦٩٤	٥,٧٩٩	٢٩٥	٥٠,٠٢٨
تكاليف التمويل، بالصافي	(١٣,٦٨٧)	(٧,٤٠٠)	(٣,٩١٧)	-	(٢٥,٠٠٤)
ربح السنة	١,٠٧٥,٨٦٦	١,٢٠١,٥٧٥	٢٣٥,٩٧٠	١,٤٣٤	٢,٥١٤,٨٤٥

شركة أدنوك للحفر ش.م.ع

إيضاحات حول البيانات المالية
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ (تابع)

٢٢ تقارير القطاعات (تابع)

يتم تحليل الأرباح قبل الفوائد والضرائب والاستهلاك والإطفاء للسنة على النحو التالي:

٣١ ديسمبر ٢٠١٨	الحفر البري ألف درهم	الحفر البحري ألف درهم	الجزر البحرية ألف درهم	خدمات حقول النفط ألف درهم	المجموع ألف درهم
الأرباح قبل الفوائد والضرائب والاستهلاك والإطفاء	١,٧٣٧,٨٤٢	١,٧٤٣,٥٥٦	٤٤٣,٦٣١	١١,٧٠٤	٣,٩٣٦,٧٣٣
الاستهلاك المدرج في التكاليف المباشرة	(٦٤٣,١٦٩)	(٥٣١,٩١٤)	(٢٠٢,٢٨١)	(١٠,١٧٨)	(١,٣٨٧,٥٤٢)
الاستهلاك المدرج في مصاريف عمومية وإدارية	(٥,١١٦)	(٢,٦٦٦)	(١,٤٦٥)	(٩٥)	(٩,٣٤٢)
مجموع الاستهلاك	(٦٤٨,٢٨٥)	(٥٣٤,٥٨٠)	(٢٠٣,٧٤٦)	(١٠,٢٧٣)	(١,٣٩٦,٨٨٤)
تكاليف التمويل	(١٣,٦٨٧)	(٧,٤٠٠)	(٣,٩١٧)	-	(٢٥,٠٠٤)
ربح السنة	١,٠٧٥,٨٧٠	١,٢٠١,٥٧٦	٢٣٥,٩٦٨	١,٤٣١	٢,٥١٤,٨٤٥

يمثل الجدول التالي موجودات القطاع للقطاعات التشغيلية بالشركة المراجعة من قبل المسؤول الرئيسي عن اتخاذ القرارات التشغيلية

٣١ ديسمبر ٢٠١٩	الحفر البري ألف درهم	الحفر البحري ألف درهم	الجزر البحرية ألف درهم	خدمات حقول النفط ألف درهم	المجموع ألف درهم
ممتلكات ومعدات	٤,١٩٢,٥٤٨	٥,٨١٣,٠٧٢	١,١١٥,٧٤٢	٧٨٨,٨٧٠	١١,٩١٠,٢٣٢
٣١ ديسمبر ٢٠١٨	٤,٢١٧,١٣٩	٥,٨٤٧,١٢٣	١,١٢٢,٢٧٨	٧٩٣,٤٤٣	١١,٩٧٩,٩٨٣
ممتلكات ومعدات					

٢٣ التزامات ومطلوبات طارئة

٢٠١٨	٢٠١٩	التزامات رأسمالية - شراء الحفارات ضمانات بنكية قائمة
ألف درهم	ألف درهم	
١٢١,٦٦٦	٢٩٣,٥٤٢	
١٧٥	١٧٥	

تم إصدار الالتزامات والضمانات البنكية والاعتمادات المستندية المذكورة أعلاه في سياق العمل الاعتيادي.

إيضاحات حول البيانات المالية
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ (تابع)

٢٤ الأدوات المالية حسب الفئة

٢٠١٨	٢٠١٩	
ألف درهم	ألف درهم	
		الموجودات المالية
		ذمم مدينة تجارية وأخرى
١,١٧٢	٢٦,٩٦٠	مبالغ مستحقة من أطراف ذات علاقة
١,٥٩٩,٦٨٩	٤,٥٣٢,٣٨٠	نقد وما في حكمه
١,١٩١,٩٩٥	٤٩١,٤٠٩	
<u>٢,٧٩٢,٨٥٦</u>	<u>٥,٠٥٠,٧٤٩</u>	
		المطلوبات المالية
		قروض طويلة الأجل
٥,٥٠٩,٥٠٠	٥,٥٠٩,٥٠٠	ذمم دائنة تجارية وأخرى
٧٣٦,١٥٤	١,٤٤٧,١٥١	مبالغ مستحقة إلى أطراف ذات علاقة
١٠٣,٦٢٧	١٤٠,٠٨٢	
<u>٦,٣٤٩,٢٨١</u>	<u>٧,٠٩٦,٧٣٣</u>	

لغرض الإفصاح عن الأدوات المالية، تم استبعاد موجودات غير مالية بقيمة ٢,٤١٤,٩٨٧ ألف درهم (٢٠١٨: ١,٩٩٠,٨٢٢ ألف درهم) من الذمم المدينة التجارية والأخرى والمبالغ المستحقة من الأطراف ذات العلاقة. يتم قياس جميع الأدوات المالية بالتكلفة المطفأة.

٢٥ التغيير في السياسات المحاسبية

يبين هذا الإيضاح أثر تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٦، عقود الإيجار، على المعلومات المالية للشركة. كما هو مبين في الإيضاح رقم ٢-٣، طبقت الشركة المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٦ اعتباراً من ١ يناير ٢٠١٩، ولم تعد بيان الأرقام المقارنة لفترة التقرير في عام ٢٠١٨، على النحو المسموح به بموجب الأحكام الانتقالية المحددة في المعيار. وبالتالي يتم الاعتراف بعمليات إعادة التصنيف والتعديلات الناشئة عن قواعد الإيجار الجديدة في الميزانية العمومية الافتتاحية اعتباراً من ١ يناير ٢٠١٩، ولذا لا يمكن مقارنتها بالمعلومات المعروضة لعام ٢٠١٨ بموجب المعيار المحاسبي الدولي رقم ١٧ "عقود الإيجار". يتم الإفصاح عن السياسات المحاسبية الجديدة في الإيضاح ١-٢-١.

عند تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٦ اعتباراً من ١ يناير ٢٠١٩، سجلت الشركة مطلوبات الإيجار فيما يتعلق بعقود الإيجار المصنفة سابقاً على أنها "عقود إيجار تشغيلية" بموجب مبادئ المعيار المحاسبي الدولي رقم ١٧ "عقود الإيجار". تقاس هذه المطلوبات بالقيمة الحالية لدفعات الإيجار المتبقية، المخصومة بمعدل الاقتراض الإضافي للمستأجر كما في ١ يناير ٢٠١٩. بلغ المتوسط المرجح لمعدل الاقتراض الإضافي للمستأجر المطبق على مطلوبات الإيجار في ١ يناير ٢٠١٩ ما نسبته ١,٥٪.

بالنسبة للإيجارات المصنفة سابقاً كعقود إيجار تمويلي، قامت المنشأة بالاعتراف بالقيمة الدفترية لأصل والتزام عقد الإيجار فوراً قبل التحول بالقيمة الدفترية لحق استخدام الأصل والتزام عقد الإيجار في تاريخ التطبيق المبدئي. يتم تطبيق مبادئ القياس للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٦ فقط بعد ذلك التاريخ. تم الاعتراف بعمليات إعادة القياس على مطلوبات الإيجار كتعديلات على موجودات حق الاستخدام ذات الصلة فوراً بعد تاريخ التطبيق المبدئي، إن وجدت.

إيضاحات حول البيانات المالية
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ (تابع)

٢٥ التغيير في السياسات المحاسبية (تابع)

(١) الحلول العملية المطبقة

عند تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٦ لأول مرة، استخدمت الشركة الحلول العملية التالية التي يسمح بها المعيار:

- (١) تطبيق معدل خصم واحد لمجموعة من عقود الإيجار ذات خصائص مشابهة إلى حد معقول.
- (٢) الاعتماد على التقييمات السابقة حول ما إذا كانت عقود الإيجار مثقلة بالالتزامات كبديل لإجراء مراجعة انخفاض القيمة - لم تكن هناك عقود مثقلة بالالتزامات كما في ١ يناير ٢٠١٩.
- (٣) المحاسبة عن عقود الإيجار التشغيلي التي تقل فترة إيجارها المتبقية عن ١٢ شهراً كما في ١ يناير ٢٠١٩ باعتبارها عقود إيجار قصيرة الأجل.
- (٤) استبعاد التكاليف الأولية المباشرة لقياس موجودات حق الاستخدام كما في تاريخ التطبيق المبدئي.
- (٥) استخدام الإدراك المتأخر في تحديد مدة عقد الإيجار إذا تضمن العقد خيارات لتمديد الإيجار أو إنهائه.

اختارت الشركة أيضاً أن لا تعيد تقييم ما إذا كان العقد يعد، أو يتضمن، إيجاراً في تاريخ التطبيق المبدئي. وبدلاً من ذلك، وبالنسبة للعقود التي أبرمت قبل تاريخ التحول، اعتمدت الشركة على تقييمها حول تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم ١٧ والتفسير رقم ٤ "تحديد ما إذا كان الترتيب يحتوي على إيجار".

(٢) تسوية التزامات الإيجار التشغيلي بموجب المعيار المحاسبي الدولي رقم ١٧ مع مطلوبات الإيجار بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٦ كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩:

كما في
١ يناير ٢٠١٩
ألف درهم
-
٨٦,١٥٦
<hr/>
٨٦,١٥٦

التزامات الإيجار التشغيلي المفصح عنها كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨
زائداً / (ناقصاً): التعديلات نتيجة للمعالجة المختلفة لخيارات التمديد والإنهاء

كما في
١ يناير ٢٠١٩
ألف درهم
٢٧,٣٧٥
٥٨,٧٨١
<hr/>
٨٦,١٥٦

ومنها:
مطلوبات إيجار متداولة
مطلوبات إيجار غير متداولة

فيما يلي أثر التغيير في السياسة المحاسبية على البنود التالية في بيان المركز المالي الموجز في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩:

- موجودات حق الاستخدام - زيادة بمبلغ ٨٦,١٥٦ ألف درهم.
- مطلوبات الإيجار - زيادة بمبلغ ٨٦,١٥٦ ألف درهم.

إيضاحات حول البيانات المالية
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ (تابع)

٢٦ أحداث لاحقة

(أ) تفشي فيروس كوفيد-١٩

بعد تفشي فيروس كورونا ٢٠١٩ ("تفشي فيروس كوفيد-١٩") في أوائل عام ٢٠٢٠، تم اتخاذ سلسلة من الإجراءات الوقائية والرقابية واستمر تنفيذها في جميع أنحاء العالم، كما أثرت على الأنشطة التجارية والاقتصادية إلى حد ما. ومع تزايد عدم اليقين في السوق فيما يتعلق بتأثير تفشي فيروس كوفيد-١٩، ستولي الشركة اهتماماً كبيراً لمدى تطور تفشي فيروس كوفيد-١٩ وستقيم التأثير على مركزها المالي المستقبلي ونتائجها التشغيلية. وكما في تاريخ التصريح بإصدار البيانات المالية، لم تكن الشركة على علم بأي آثار سلبية جوهرية على البيانات المالية لسنة ٢٠١٩ نتيجة لتفشي فيروس كوفيد-١٩.

(ب) تعديلات العقود

خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠، تم الانتهاء من بعض مفاوضات العقود مع شركة أدنوك البحرية والتي نتج عنها إصدار إشعار دائن بمبلغ ١٥٣,٢٠٦ ألف درهم. خلصت الإدارة إلى أن المفاوضات قد انتهت في السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠، وفي ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ لم يكن من المحتمل بشكل كبير إصدار أي إشعارات دائنة في المستقبل بناءً على الخدمات السابقة. وعليه، أدى الإشعار الدائن إلى تخفيض الإيرادات للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ بمبلغ ١٥٣,٢٠٦ ألف درهم. وفيما لو خلصت الإدارة إلى أنه كان من المحتمل بشكل كبير أنه في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩، سيكون هناك عكس مستقبلي في الإيرادات التراكمية المعترف بها، لكانت الإيرادات للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ قد انخفضت بمبلغ معين بناءً على أفضل تقدير للإدارة للعكوسات المستقبلية المحتملة بذلك التاريخ.

(ج) إعلان توزيعات الأرباح

١- في ١٦ فبراير ٢٠٢٠، وافق مجلس الإدارة على إعلان توزيعات أرباح بمبلغ ٢,٥٧٠,٧٥٠ ألف درهم (٧٠٠,٠٠٠ ألف دولار أمريكي) وفقاً لاتفاقية المساهمين في حصص المساهمة ذات العلاقة وذلك بمبلغ ٢,٤٤٢,٢١٢ ألف درهم (٦٦٥,٠٠٠ ألف دولار أمريكي) لشركة أدنوك ومبلغ ١٢٨,٥٣٨ ألف درهم (٣٥,٠٠٠ ألف دولار أمريكي) لشركة بيكر هيوز هولدنغ إس بي في ليمتد. وتم دفع توزيعات الأرباح بالكامل خلال السنة.

٢- في ١٦ مارس ٢٠٢١، وافق مجلس الإدارة على إعلان توزيعات أرباح بمبلغ ٢,٥٧٠,٧٥٠ ألف درهم (٧٠٠,٠٠٠ ألف دولار أمريكي) وفقاً لاتفاقية المساهمين في حصص المساهمة ذات العلاقة وذلك بمبلغ ٢,٤٤٢,٢١٢ ألف درهم (٦٦٥,٠٠٠ ألف دولار أمريكي) لشركة أدنوك ومبلغ ١٢٨,٥٣٨ ألف درهم (٣٥,٠٠٠ ألف دولار أمريكي) لشركة بيكر هيوز هولدنغ إس بي في ليمتد.

إيضاحات حول البيانات المالية
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ (تابع)

٢٧ إعادة بيان الأرقام المقارنة

وفقاً لإيضاح إعادة الإصدار ٢-١-٢، تم إعادة بيان أرقام المقارنة لتعكس بعض التعديلات الخاصة بالفترة السابقة. يوضح الإيضاح تفاصيل التعديلات والبنود المتأثرة في بيان الدخل الشامل وبيان المركز المالي وبيان التدفقات النقدية.

الإيرادات

قامت الإدارة بإعادة تقييم المعالجة المحاسبية للعقود مع العملاء من الأطراف ذات العلاقة التي يتم فيها استخدام أطراف أخرى لتقديم خدمات الحفر. يتم إبرام هذه العقود مع أطراف أخرى، نيابة عن العملاء من الأطراف ذات العلاقة في مجموعة أدنوك. خلصت الإدارة مسبقاً إلى أن الشركة كانت تعمل بمثابة الطرف الأصيل في هذه الترتيبات وسجلت الإيرادات والتكاليف المتعلقة بهذه العقود على أساس إجمالي. وعند إعادة تقييم هذه العقود، نظرت الإدارة في بعض جوانب الترتيبات، على وجه الخصوص، الترتيبات المتبادلة والترتيبات ثلاثية الأطراف، بين الأطراف الأخرى والعملاء من الأطراف ذات العلاقة. لا تمنح شروط وأحكام هذه الترتيبات الشركة حق السيطرة على خدمات الحفر التي يتم تقديمها للعملاء من الأطراف ذات العلاقة. وبالتالي، تعمل الشركة بمثابة الوكيل حيث تقوم بترتيب شراء خدمات الحفر بدلاً من السيطرة على خدمات الحفر.

وعليه، تم تعديل أرقام المقارنة للإيرادات والتكاليف المباشرة في بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر. ولم يكن هناك أي تأثير على بيان المركز المالي أو بيان التدفقات النقدية في الفترة السابقة.

كما هو مدرج مسبقاً ألف درهم	التعديل ألف درهم	كما أعيد بيانه ألف درهم
--------------------------------	---------------------	----------------------------

بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل
الأخر للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨

٧,٢٠٣,٠٧٦	(٥٢٠,٢٦٠)	٧,٧٢٣,٣٣٦	إيرادات
(٤,٠٤٨,٦١٥)	٥٢٠,٢٦٠	(٤,٥٦٨,٨٧٥)	تكاليف مباشرة

دفعة مقدمة إلى طرف ذي علاقة

يتعلق هذا الرصيد بدفعة مقدمة لشراء الموجودات التي تم إدراجها ضمن الأرصدة المتداولة على أنها "مبالغ مستحقة من أطراف ذات علاقة". تعد الأرصدة غير متداولة وبالتالي تم تصحيحها وإعادة تصنيفها إلى الموجودات غير المتداولة من الموجودات المتداولة. ولم يكن للتعديل أي تأثير على الرصيد في ١ يناير ٢٠١٨. راجع ١ أدناه لمعرفة تأثير التعديل.

إعادة تصنيف المخزون

كانت هناك بعض الأرصدة غير المتداولة ضمن أرصدة المخزون، وبالتالي لا تعتبر مخزوناً. كان يجب احتساب هذه الأرصدة كممتلكات ومعدات، وبالتالي تم تصحيحها وإعادة تصنيفها إلى ممتلكات ومنشآت ومعدات كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ و ١ يناير ٢٠١٨. راجع ٢ أدناه لمعرفة تأثير التعديل.

شركة أدنوك للحفر ش.م.ع

إيضاحات حول البيانات المالية
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ (تابع)

٢٧ إعادة بيان الأرقام المقارنة (تابع)

كما هو مدرج مسبقاً ألف درهم	التعديل ألف درهم	كما أعيد بيانه ألف درهم
بيان المركز المالي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨		
موجودات غير متداولة		
١١,٩٢٣,٨٣٥	٥٦,١٤٨	١١,٩٧٩,٩٨٣
ممتلكات ومعدات ^٢		
-	١,١٠١,٩٠٠	١,١٠١,٩٠٠
دفعة مقدمة إلى طرف ذي علاقة ^١		
موجودات متداولة		
٣٦٥,٩٤٤	(٥٦,١٤٨)	٣٠٩,٧٩٦
مخزون ^٢		
٣,٤٦٩,٦١٧	(١,١٠١,٩٠٠)	٢,٣٦٧,٧١٧
مبالغ مستحقة من أطراف ذات علاقة ^١		
بيان التدفقات النقدية للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨		
مبالغ مستحقة من أطراف ذات علاقة		
(١,٨٠٣,٧٠٥)	١,١٠١,٩٠٠	(٧٠١,٨٠٥)
صافي النقد الناتج من الأنشطة التشغيلية		
١,٧٧٣,١٩٩	١,١٠١,٩٠٠	٢,٨٧٥,٠٩٩
دفعة مقدمة إلى طرف ذي علاقة		
-	(١,١٠١,٩٠٠)	(١,١٠١,٩٠٠)
صافي النقد المستخدم في الأنشطة الاستثمارية		
(١٦٩,٧٤٢)	(١,١٠١,٩٠٠)	(١,٢٧١,٦٤٢)

لم يكن لإعادة التصنيف أعلاه أي تأثير على الربح المسجل في بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨.

كما هو مدرج مسبقاً ألف درهم	التعديل ألف درهم	كما أعيد بيانه ألف درهم
بيان المركز المالي كما في ١ يناير ٢٠١٨		
موجودات غير متداولة		
١٣,١٤٥,٤٥٧	٤٨,٣١٨	١٣,١٩٣,٧٧٥
ممتلكات ومعدات ^٢		
موجودات متداولة		
٣٣٨,٢٠٨	(٤٨,٣١٨)	٢٨٩,٨٩٠
مخزون ^٢		

لم يكن لإعادة تصنيف الدفعة المقدمة إلى طرف ذي علاقة من مبالغ مستحقة من أطراف ذات علاقة أي تأثير على الأرصدة كما في ١ يناير ٢٠١٨.

شركة أدنوك للحفر ش.م.ع

إيضاحات حول البيانات المالية
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ (تابع)

٢٧ إعادة بيان الأرقام المقارنة (تابع)

تغيرات الإفصاحات

عند إعادة إصدار البيانات المالية، تم تحسين بعض الإفصاحات فيما يتعلق بالأدوات المالية والإيرادات والأطراف ذات العلاقة. بالإضافة إلى ذلك، تم إدراج الإفصاحات المتعلقة بتقارير القطاعات وربحية السهم.

شركة أدنوك للحفر ش.م.ع.

التقارير والبيانات المالية
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

شركة أدنوك للحفر ش.م.ع.

التقارير والبيانات المالية
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

صفحة	
٢-١	تقرير مجلس الإدارة
٥ - ٣	تقرير مدقق الحسابات المستقل
٦	بيان المركز المالي
٧	بيان الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر
٨	بيان التغيرات في حقوق الملكية
٩	بيان التدفقات النقدية
٤٣ - ١٠	إيضاحات تتعلق بالبيانات المالية

شركة أدنوك للحفر ش.م.ع.

١

تقرير مجلس الإدارة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

يسر مجلس الإدارة أن يقدم تقريره السنوي مصحوباً بالبيانات المالية المدققة لشركة أدنوك للحفر ش.م.ع. ("الشركة") للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠.

النشاط الرئيسي

تقوم الشركة بتوفير خدمات الحفر ودعم المعدات البحرية وتأجير منصات الحفر البرية والبحرية للأطراف المشاركة في استكشاف وإنتاج النفط والغاز البرية والبحرية.

واصلت الشركة تقديم أداء قوي وأظهرت مرة أخرى المرونة والقدرة في بيئة صعبة مما يسלט الضوء على قدرات الإشراف التي تتمتع بها الشركة.

خلال السنة، بقي تركيزنا على تنمية أعمالنا الأساسية، وبدء قسم جديد متكامل لخدمات الحفر، وتعزيز مبادرات التنويع وتسريعها، فضلاً عن متابعة مبادرات التوسع الإقليمي وتوفير التكاليف.

المؤشرات المالية

بيان المركز المالي:

لا يزال المركز المالي للشركة قوياً للغاية حيث تظهر صافي الأصول كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ بمبلغ ٣,٢٥١,٨١١ ألف دولار أمريكي (٢٠١٩: ٣,٣٨٢,٧٧٧ ألف دولار أمريكي) مع انخفاض في إجمالي صافي الأصول نتيجة الإعلان عن توزيعات الأرباح ودفعتها بمبلغ ٧٠٠,٠٠٠ ألف دولار أمريكي.

بيان الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر:

حققت الشركة إيرادات للسنة بمبلغ ٢,٠٩٧,٨٦٠ ألف دولار أمريكي (٢٠١٩: ٢,٠٦١,٧١٧ ألف دولار أمريكي). بلغ ربح السنة ٥٦٩,٠٣٤ ألف دولار أمريكي (٢٠١٩: ٥٨٣,٣٥٥ ألف دولار أمريكي). وتعود الزيادة في الإيرادات إلى خدمات الحفر الإضافية المقدمة إلى أدنوك البرية والبحرية.

بيان التدفقات النقدية:

بلغ صافي النقد الناتج من الأنشطة التشغيلية ١,٧٨٨,٦٢٨ ألف دولار أمريكي (٢٠١٩: ١٨,٧٥٤ ألف دولار أمريكي)، وتعود الزيادة بشكل رئيسي إلى انخفاض في أرصدة الجهات ذات العلاقة. بلغ صافي النقد المستخدم في الأنشطة الاستثمارية ٢٣١,٨٣٤ ألف دولار أمريكي (٢٠١٩: ١٠٠,٦٠٢ ألف دولار أمريكي) والتي تتعلق بالإضافة إلى الممتلكات والمعدات، والسلف المقدمة إلى جهة ذات علاقة وإيرادات التمويل.

نظرة مستقبلية

تواصل الشركة متابعة استراتيجيتها للنمو المستدام، مع التركيز على تحقيق نمو مربح في أعمالها الأساسية وقسم خدمات الحفر المتكامل الجديد. نواصل تحسين إمكانات النمو التي توفرها دولة الإمارات العربية المتحدة. نواصل أيضاً تعزيز القدرات التشغيلية للشركة ونواصل التركيز على تحسين كفاءة التشغيل والتكلفة. علاوة على ذلك، لدينا مركز مالي قوي يمكنه دعم خطط التوسع لدينا. على الرغم من عدم اليقين حول الاقتصاد الإقليمي وتقلبات أسواق السلع، إلا أننا لا نزال متفائلين بشأن توقعات الشركة فيما يتعلق بنمو الإيرادات والأرباح في المستقبل. إن قدرتنا على النجاح والبقاء في بيئة الأعمال الحالية الصعبة هذه هي نتيجة الاستراتيجية التي تشمل الرؤية وتحسين الجودة ورضا العملاء.

تقرير مجلس الإدارة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

أحداث لاحقة

كما في تاريخ هذا التقرير، لم تقع أحداث رئيسية قد يكون لها تأثير هام على البيانات المالية للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠.

إطار إعداد التقارير المالية:

يعتقد أعضاء مجلس إدارة الشركة، على حد علمهم، بما يلي:

- البيانات المالية، التي تم إعدادها من قبل إدارة الشركة، تظهر بصورة عادلة وضعها ونتائج عملياتها والتدفقات النقدية والتغيرات في حقوق الملكية؛
- احتفظت الشركة بدفاتر محاسبية مناسبة؛
- تم تطبيق سياسات محاسبية مناسبة بشكل ثابت في إعداد البيانات المالية ما لم يذكر خلاف ذلك، وتستند التقديرات المحاسبية على أحكام معقولة؛ و
- تم إعداد البيانات المالية وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية، وتتوافق، حيثما كان ذلك مناسباً، مع القوانين المحلية.

بالنيابة عن مجلس الإدارة

رئيس مجلس الإدارة

أبوظبي
الإمارات العربية المتحدة
××× مايو ٢٠٢١

تقرير مدقق الحسابات المستقل إلى مساهمي شركة أدنوك للحفر ش.م.ع.

تقرير حول تدقيق البيانات المالية

الرأي

قمنا بتدقيق البيانات المالية لشركة أدنوك للحفر ش.م.ع. ("الشركة")، والتي تشمل بيان المركز المالي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠، وكل من بيان الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر وبيان التغيرات في حقوق الملكية وبيان التدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات حول البيانات المالية والتي تشمل ملخص للسياسات المحاسبية الهامة.

في رأينا، إن البيانات المالية المرفقة تظهر بصورة عادلة، من جميع النواحي الجوهرية، المركز المالي للشركة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية.

اساس الرأي

لقد قمنا بتدقيقنا وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق. إن مسؤولياتنا بموجب تلك المعايير موضحة في فقرة مسؤولية مدقق الحسابات حول تدقيق البيانات المالية من تقريرنا. كما أننا مستقلون عن الشركة وفق معايير السلوك الدولية لمجلس المحاسبين "قواعد السلوك للمحاسبين المهنيين" إلى جانب متطلبات السلوك الأخلاقي الأخرى في دولة الإمارات العربية المتحدة المتعلقة بتدقيقنا للبيانات المالية للشركة، هذا، وقد التزمنا بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى. ونعتقد بأن بيانات التدقيق الثبوتية التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتوفر أساساً لرأينا.

أمر آخر

تم تدقيق البيانات المالية للشركة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ من قبل مدقق حسابات آخر الذي أبدى رأي غير معدل حول تلك البيانات في ١٩ مارس ٢٠٢٠. لاحقاً لذلك التاريخ، تم إعادة إصدار البيانات المالية وأبدى مدقق الحسابات الآخر رأي غير معدل حول البيانات المالية المعاد إصدارها في ٢٠٢١. تضمنت البيانات المالية المعاد إصدارها بعض التعديلات الموضحة في الإيضاح ٢-١-٢.

معلومات أخرى

إن الإدارة هي المسؤولة عن المعلومات الأخرى. تتكون المعلومات الأخرى من تقرير مجلس الإدارة، الذي حصلنا عليه قبل تاريخ تقرير مدقق الحسابات. إن المعلومات الأخرى لا تتضمن البيانات المالية وتقرير تدقيقنا حولها.

إن رأينا حول البيانات المالية لا يشمل المعلومات الأخرى، ولا نعبر بأي شكل عن تأكيد أو استنتاج بشأنها.

تتمثل مسؤوليتنا بالنسبة لأعمال تدقيقنا للبيانات المالية في الاطلاع على المعلومات الأخرى، وفي سبيل ذلك نقوم بتحديد فيما إذا كانت هذه المعلومات الأخرى غير متوافقة جوهرياً مع البيانات المالية أو المعلومات التي حصلنا عليها أثناء قيامنا بأعمال التدقيق، أو إذا اتضح بطريقة أخرى أنها تتضمن أخطاءً مادية.

إذا استنتجنا وجود أي أخطاء مادية في المعلومات الأخرى، فإنه يتعين علينا الإفصاح عن ذلك، استناداً إلى الأعمال التي قمنا بها فيما يتعلق بهذه المعلومات الأخرى التي حصلنا عليها قبل تاريخ هذا التقرير. ليس لدينا ما نُفصح عنه في هذا الشأن.

تقرير مدقق الحسابات المستقل إلى مساهمي شركة أدنوك للحفر ش.م.ع. (يتبع)

مسؤوليات الإدارة والقائمين على الحوكمة في اعداد البيانات المالية

إن الإدارة مسؤولة عن إعداد هذه البيانات المالية وعرضها بصورة عادلة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية وطبقاً لأحكام النظام الأساسي للشركة، وكذلك عن وضع نظام الرقابة الداخلية التي تجدها الإدارة ضرورية لتمكنها من اعداد البيانات المالية بصورة عادلة خالية من أخطاء جوهرية، سواء كانت ناشئة عن احتيال أو خطأ.

عند إعداد البيانات المالية، ان الإدارة مسؤولة عن تقييم قدرة الشركة على الاستمرار كمنشأة مستمرة والافصاح متى كان مناسباً، عن المسائل المتعلقة بالاستمرارية واعتماد مبدأ الاستمرارية المحاسبي، ما لم تنوي الإدارة تصفية الشركة أو وقف عملياتها، أو لا يوجد لديها بديل واقعي الا القيام بذلك.

ويعتبر القائمين على الحوكمة مسؤولين عن الاشراف على مسار إعداد التقارير المالية للشركة.

مسؤوليات مدقق الحسابات حول تدقيق البيانات المالية

إن غايتنا تتمثل بالحصول على تأكيد معقول فيما إذا كانت البيانات المالية خالية بصورة عامة من أخطاء جوهرية، سواء كانت ناشئة عن احتيال أو عن خطأ، وإصدار تقرير المدقق الذي يشمل رأينا. ان التأكيد المعقول هو مستوى عالٍ من التأكيد، ولا يضمن أن عملية التدقيق التي تمت وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق سوف تكشف دائماً أي خطأ جوهري في حال وجوده. وقد تنشأ الأخطاء عن الاحتيال أو عن الخطأ، وتعتبر جوهرية بشكل فردي أو مُجمَع فيما إذا كان من المتوقع تأثيرها على القرارات الاقتصادية المتخذة من قبل المستخدمين بناءً على هذه البيانات المالية.

كجزء من عملية التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية، فإننا نمارس التقدير المهني ونحافظ على الشك المهني طوال فترة التدقيق. كما نقوم أيضاً:

- بتحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية، سواء كانت ناشئة عن احتيال أو عن خطأ، بالتصميم والقيام بإجراءات التدقيق بما ينسجم مع تلك المخاطر والحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة توفر أساساً لرأينا. ان مخاطر عدم اكتشاف خطأ جوهري ناتج عن الاحتيال تفوق تلك الناتجة عن الخطأ، حيث يشمل الاحتيال التواطؤ، التزوير، الحذف المتعمد، سوء التمثيل أو تجاوز نظام الرقابة الداخلي.
- بالاطلاع على نظام الرقابة الداخلي ذات الصلة بالتدقيق من أجل تصميم إجراءات تدقيق مناسبة حسب الظروف، ولكن ليس بغرض إبداء رأي حول فعالية الرقابة الداخلية.
- بتقييم ملاءمة السياسات المحاسبية المتبعة ومعقولية التقديرات المحاسبية والإيضاحات المتعلقة بها المعدة من قبل الإدارة.
- باستنتاج مدى ملاءمة استخدام الإدارة لمبدأ الاستمرارية المحاسبي، وبناءً على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، في حال وجود حالة جوهرية من عدم اليقين متعلقة بأحداث أو ظروف قد تثير شكوكاً جوهرية حول قدرة الشركة على الاستمرار. وفي حال الاستنتاج بوجود حالة جوهرية من عدم اليقين، يتوجب علينا لفت الانتباه في تقريرنا إلى الإيضاحات ذات الصلة الواردة في البيانات المالية، أو، في حال كانت هذه الإيضاحات غير كافية يتوجب علينا تعديل رأينا. هذا ونعتمد في استنتاجاتنا على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقريرنا. ومع ذلك، قد تؤدي الأحداث أو الظروف المستقبلية بالشركة إلى توقف أعمال الشركة على أساس مبدأ الاستمرارية.
- بتقييم العرض الشامل للبيانات المالية وهيكلها والبيانات المتضمنة فيها، بما في ذلك الإيضاحات، وفيما إذا كانت البيانات المالية تظهر العمليات والأحداث ذات العلاقة بطريقة تحقق العرض العادل.

نقوم بالتواصل مع القائمين على الحوكمة فيما يتعلق على سبيل المثال لا الحصر بنطاق وتوقيت ونتائج التدقيق الهامة، بما في ذلك أي خلل جوهري في نظام الرقابة الداخلي يتبين لنا من خلال تدقيقنا.

تقرير مدقق الحسابات المستقل إلى مساهمي
شركة أدنوك للحفر ش.م.ع. (يتبع)

افصاح حول متطلبات قانونية وتنظيمية أخرى

إضافة إلى ذلك، ووفقاً لمتطلبات مرسوم رئيس جهاز أبوظبي للمحاسبة رقم (١) لسنة ٢٠١٧ بشأن تدقيق البيانات المالية للجهات الخاضعة، نقر بأننا، بناءً على الإجراءات التي تم تنفيذها والمعلومات المقدمة لنا، لم يلفت إنتباهنا، ما يجعلنا نعتقد أن الشركة لم تمتثل لأي من أحكام القوانين والأنظمة والتعاميم التالية حسب الاقتضاء، والتي من شأنها التأثير جوهرياً على أنشطتها أو على البيانات المالية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠:

- الأحكام السارية للقانون رقم ١٥ لسنة ٢٠١٧ بشأن إنشاء الشركة مما قد يؤثر جوهرياً على أنشطتها أو مركزها المالي؛ و
- الأحكام ذات الصلة بالقوانين المعمول بها، القرارات والتعاميم التي تنظم عمليات الشركة.

ديلويت آند توش (الشرق الأوسط)

راما بادمانابها أشاريا

رقم القيد ٧٠١

٢٠٢١ مايو

أبوظبي

الإمارات العربية المتحدة

٢٠١٩ ألف دولار أمريكي	٢٠٢٠ ألف دولار أمريكي	إيضاحات	
			الموجودات
			الموجودات غير المتداولة
٣,٢٤٣,٠٨٢	٣,٢٦١,٤٣٦	٥	ممتلكات ومعدات
١٥,٩٤١	٣٩,٣٠١	٦	حق إستخدام الموجودات
١٤٦,٩٥٤	٤٠٨	١٤	دفعات مقدمة لجهة ذات علاقة
٥,٧٥١	٤,٢٥٠		مبالغ مدفوعة مقدماً
٣,٤١١,٧٢٨	٣,٣٠٥,٣٩٥		مجموع الموجودات غير المتداولة
			الموجودات المتداولة
١٢٤,١٨٠	١٧٧,٠٥٣	٧	مخزون
٦٣,١٣٣	١٣٩,٢٩٦	٨	ذمم مدينة تجارية وأخرى
١,٦٨٨,٩٨٢	٩٠٢,٦٠١	١٤	مستحق من جهات ذات علاقة
١٣٣,٨٠٨	٩٥٣,٤٦٥	٩	النقد ومرادفات النقد
٢,٠١٠,١٠٣	٢,١٧٢,٤١٥		مجموع الموجودات المتداولة
٥,٤٢١,٨٣١	٥,٤٧٧,٨١٠		مجموع الموجودات
			حقوق الملكية والمطلوبات
			حقوق الملكية
١٠٨,٩١٨	١٠٨,٩١٨	١٠	رأس المال
٣,٢٧٣,٨٥٩	٣,١٤٢,٨٩٣		أرباح مستتقة
٣,٣٨٢,٧٧٧	٣,٢٥١,٨١١		مجموع حقوق الملكية
			المطلوبات غير المتداولة
١,٥٠٠,٠٠٠	١,٥٠٠,٠٠٠	١١	قروض
١٥,٩٩٦	٢٨,٣٨٩	٦	مطلوبات عقود الإيجار
٨٧,٤٩٦	٨٦,٤٦٠	١٢	مخصص مكافآت نهاية الخدمة للموظفين
١,٦٠٣,٤٩٢	١,٦١٤,٨٤٩		مجموع المطلوبات غير المتداولة
			المطلوبات المتداولة
٣٩٤,٠٤٨	٤١٣,٧٨٩	١٣	ذمم دائنة تجارية وأخرى
٣,٣٧٠	١١,٧٢٣	٦	مطلوبات عقود الإيجار
٣٨,١٤٤	١٨٥,٦٣٨	١٤	مستحق لجهات ذات علاقة
٤٣٥,٥٦٢	٦١١,١٥٠		مجموع المطلوبات المتداولة
٢,٠٣٩,٠٥٤	٢,٢٢٥,٩٩٩		مجموع المطلوبات
٥,٤٢١,٨٣١	٥,٤٧٧,٨١٠		مجموع حقوق الملكية والمطلوبات

المدير المالي

الرئيس التنفيذي

رئيس مجلس الإدارة

بيان الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

٢٠١٩	٢٠٢٠	إيضاحات	
ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي		
٢,٠٦١,٧١٧	٢,٠٩٧,٨٦٠	١٥	إيرادات
(١,٢٦٤,٣١٩)	(١,٢٩١,٩٤٢)	١٦	تكاليف مباشرة
<u>٧٩٧,٣٩٨</u>	<u>٨٠٥,٩١٨</u>		إجمالي الربح
(١٩٤,٥٣٣)	(٢١٥,٣٠٥)	١٧	مصاريف عمومية وإدارية
٢٩,٩٩٩	٢,٨٩٥		إيرادات أخرى، صافي
(٤٩,٥٠٩)	(٢٤,٤٧٤)	١٩	تكاليف تمويل، صافي
<u>٥٨٣,٣٥٥</u>	<u>٥٦٩,٠٣٤</u>		ربح السنة
-	-		الدخل الشامل الآخر
<u>٥٨٣,٣٥٥</u>	<u>٥٦٩,٠٣٤</u>		مجموع الدخل الشامل للسنة
<u>٠,١٤٦</u>	<u>٠,١٤٢</u>	٢٥	العائد للسهم: الأساسي والمخفض

بيان التغيرات في حقوق الملكية
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

مجموع حقوق الملكية ألف دولار أمريكي	أرباح مستبقة ألف دولار أمريكي	رأس المال ألف دولار أمريكي	
٢,٨٥٠,٩١٥	٢,٧٤١,٩٩٧	١٠٨,٩١٨	في ١ يناير ٢٠١٩
٥٨٣,٣٥٥	٥٨٣,٣٥٥	-	مجموع الدخل الشامل للسنة
(٥١,٤٩٣)	(٥١,٤٩٣)	-	توزيعات أرباح مدفوعة
٣,٣٨٢,٧٧٧	٣,٢٧٣,٨٥٩	١٠٨,٩١٨	في ١ يناير ٢٠٢٠
٥٦٩,٠٣٤	٥٦٩,٠٣٤	-	مجموع الدخل الشامل للسنة
(٧٠٠,٠٠٠)	(٧٠٠,٠٠٠)	-	توزيعات أرباح مدفوعة
٣,٢٥١,٨١١	٣,١٤٢,٨٩٣	١٠٨,٩١٨	في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

شركة أدنوك للحفر ش.م.ع.

٩

بيان التدفقات النقدية
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

٢٠١٩	٢٠٢٠	
ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	
٥٨٣,٣٥٥	٥٦٩,٠٣٤	التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية
		ربح السنة
		تعديلات لـ:
٣٧٤,٩٣٦	٣٥٧,٠٣٧	إستهلاك ممتلكات ومعدات
٧,٥١٩	٩,١٧٧	إستهلاك حق استخدام الموجودات
١٥,١١٩	١٢,٦٩١	مخصص مكافآت نهاية الخدمة للموظفين
-	(٢,٥٣٧)	عكس مخصص مكافآت نهاية الخدمة للموظفين
-	٤١,٧١٧	إشعار دائن صادر إلى جهة ذات علاقة
٢٢٦	(١,٩٣٩)	(عكس)/ مخصص بضاعة بطيئة الحركة ومقادمة
١,٠٠٦	٦١٦	خسارة من إستبعاد ممتلكات ومعدات
٥٣,٣٢٨	٢٥,٣٤٦	تكاليف تمويل
(٣,٨١٩)	(٨٧٢)	إيرادات تمويل
١,٠٣١,٦٧٠	١,٠١٠,٢٧٠	
		التغيرات في رأس المال العامل
(٤٠,٠٤٦)	(٥٠,٩٣٤)	زيادة في مخزون
٢,٣٨٠	١,٥٠١	نقص في دفعات مقدمة
(٢٩,٨٩٥)	(٧٦,١٦٣)	زيادة في ذمم مدينة تجارية وأخرى
(١,٠٤٤,٢٦٥)	٧٤٤,٦٦٤	(نقص)/ زيادة في مستحق من جهات ذات علاقة
٩٤,١٦٠	٢٢,٩٨٦	زيادة في ذمم دائنة تجارية وأخرى
٩,٩٢٦	١٤٧,٤٩٤	زيادة في مستحق إلى جهات ذات علاقة
(٥,١٧٦)	(١١,١٩٠)	مكافآت نهاية الخدمة المدفوعة للموظفين
١٨,٧٥٤	١,٧٨٨,٦٢٨	صافي النقد الناتج من الأنشطة التشغيلية
		التدفقات النقدية من الأنشطة الإستثمارية
(٣٣,٣٧١)	(١٤٦,٥٦٥)	إضافات لممتلكات ومعدات
(٧١,٠٥٠)	(٨٦,١٤١)	دفعة مقدمة إلى جهة ذات علاقة
٣,٨١٩	٨٧٢	إيرادات تمويل مستلمة
(١٠٠,٦٠٢)	(٢٣١,٨٣٤)	صافي النقد المستخدم في الأنشطة الإستثمارية
		التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية
(٤,٠٩٤)	(١١,٧٩١)	تسديد المبلغ الأساسي لإلتزامات عقود الإيجار
(٥١,٤٩٣)	(٧٠٠,٠٠٠)	توزيعات أرباح مدفوعة
(٥٣,٣٢٨)	(٢٥,٣٤٦)	تكاليف تمويل مدفوعة
(١٠٨,٩١٥)	(٧٣٧,١٣٧)	صافي النقد المستخدم في الأنشطة التمويلية
(١٩٠,٧٦٣)	٨١٩,٦٥٧	صافي الزيادة/ (النقص) في النقد ومرادفات النقد
٣٢٤,٥٧١	١٣٣,٨٠٨	النقد ومرادفات النقد في بداية السنة
١٣٣,٨٠٨	٩٥٣,٤٦٥	النقد ومرادفات النقد في نهاية السنة
		معاملات غير نقدية:
٢٢٤,١٣٧	٢٣٢,٦٨٧	إضافات إلى ممتلكات ومعدات مقابل دفعات مقدمة إلى جهة ذات علاقة
٢٣,٤٦٠	٣٢,٥٣٧	إضافات وتعديلات إلى حق استخدام الموجودات ومطلوبات عقود الإيجار

تشكل الإيضاحات المرفقة جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية.

إيضاحات تتعلق بالبيانات المالية
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

١ معلومات عامة

إن شركة أدنوك للحفر ش.م.ع. ("الشركة") هي رسمياً شركة مساهمة عامة تأسست في سنة ١٩٧٢ بقرار من مجلس الوزراء في حكومة أبوظبي. إن الشركة مسجلة في أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة، وهي شركة تابعة لشركة بترول أبوظبي الوطنية ("أدنوك")، المملوكة بالكامل لحكومة أبوظبي. الشركة معفاة من أحكام قانون الشركات التجارية الاتحادي رقم ٢ لسنة ٢٠١٥.

بموجب اتفاقية بيع وشراء الأسهم المؤرخة ٨ أكتوبر ٢٠١٨ بين أدنوك وبيكر هيوز القابضة إس بي في ليمتد ("الاتفاقية")، قامت الشركة ببيع ٥٪ من إجمالي رأس مال الشركة المصدر للشركة إلى بيكر هيوز القابضة إس بي في ليمتد.

تتمثل الأنشطة الرئيسية للشركة بتوفير خدمات الحفر ودعم المعدات البحرية وتأجير منصات الحفر البرية والبحرية للأطراف المشاركة في استكشاف وإنتاج النفط والغاز البرية والبحرية.

إن عنوان المكتب المسجل للشركة هو ص.ب. ٤٠١٧، أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة.

٢ تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدّلة

١/٢ المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدّلة التي تم تطبيقها ولكن لا تؤثر على البيانات المالية

تم تطبيق التعديلات والتفسيرات التالية على المعايير الدولية للتقارير المالية والتي أصبحت سارية المفعول للفترة السنوية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٢٠ في هذه البيانات المالية. لم يكن لتطبيق هذه التعديلات على المعايير الدولية للتقارير المالية أي تأثير جوهري على المبالغ المدرجة للفترة الحالية والسابقة ولكنها قد تؤثر على محاسبة المعاملات أو الترتيبات المستقبلية.

يسري تطبيقها للفترة
السنوية التي تبدأ من أو بعد

المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدّلة

١ يناير ٢٠٢٠

تعريف المادية - تعديلات على المعيار المحاسبي الدولي رقم ١
عرض البيانات المالية والمعايير المحاسبي الدولي رقم ٨ السياسات
المحاسبية والتغييرات في التقديرات والأخطاء

يوضح التعريف الجديد بأن تكون "المعلومات هي جوهريّة إذا كان الإهمال أو الخطأ أو التعتيم عليها قد يؤثر بشكل معقول على القرارات التي يتخذها المستخدمون الأساسيون للبيانات المالية للأغراض العامة على أساس تلك البيانات المالية، والتي تقدم معلومات مالية عن منشأة محددة".

١ يناير ٢٠٢٠

تعريف الأعمال - تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٣
إنماج الأعمال

توضح التعديلات أنه لكي يتم اعتبار الأنشطة كأعمال تجارية، يجب أن تتضمن مجموعة متكاملة من الأنشطة والأصول، كحد أدنى، مدخلات وعملية جوهريّة تساهم معاً بشكل كبير في القدرة على إنشاء مخرجات. يوضح مجلس معايير المحاسبة الدولية أيضاً أن الأعمال يمكن أن توجد بدون إدراج جميع المدخلات والعمليات اللازمة لتكوين المخرجات. أي أن المدخلات والعمليات المطبقة على هذه المدخلات يجب أن يكون لها "القدرة على المساهمة في تكوين المخرجات" بدلاً من "القدرة على تكوين المخرجات".

إيضاحات تتعلق بالبيانات المالية
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ (يتبع)

٢ تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدّلة (يتبع)

١/٢ المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدّلة التي تم تطبيقها ولكن لا تؤثر على البيانات المالية (يتبع)

يسري تطبيقها للفترات
السنوية التي تبدأ من أو بعد

المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدّلة

١ يناير ٢٠٢٠

تعديلات على المراجع للإطار المفاهيمي في معايير المعيار الدولي
للتقارير المالية

١ يناير ٢٠٢٠

تعديلات على المعايير الدولية للتقارير المالية أرقام ٣،٢، ٦، ١٤،
والمعايير المحاسبية الدولية أرقام ١، ٨، ٣٤، ٣٧ و ٣٨ وتفسيرات
لجنة تفسيرات المعايير الدولية للتقارير المالية أرقام ١٢، ١٩، ٢٠ و
٢٢، والتفسير رقم ٣٢ لتحديث تلك الأحكام فيما يتعلق بالمراجع إلى
والإقتباس من الإطار أو للإشارة إلى ذلك عندما يتم الإشارة إلى
إصدار مختلف من الإطار المفاهيمي.

١ يناير ٢٠٢٠

المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٧ الأدوات المالية: الإفصاحات
والمعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ - الأدوات المالية

التعديلات المتعلقة بمسائل ما قبل الاستبدال في سياق إعادة تشكيل
إيجور

١ يناير ٢٠٢٠

كوفيد - ١٩ - إمتيازات الإيجار ذات العلاقة - تعديلات على
المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٦

يوفر التعديل للمستأجرين إعفاء من تقييم ما إذا كانت إمتيازات الإيجار
المتعلقة بكوفيد - ١٩ هو تعديل لعقد الإيجار.

إيضاحات تتعلق بالبيانات المالية
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ (يتبع)

٢ تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة (يتبع)

٢/٢ المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة المصدرة والتي لم يحن موعد تطبيقها بعد ولم يتم تطبيقها بشكل مبكر

لم تقم الشركة بتطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة المصدرة التالية والتي لم يحن موعد تطبيقها بعد:

يسري تطبيقها للفترات
السنوية التي تبدأ من أو بعد

المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة

١ يناير ٢٠٢٣

تعديلات على المعيار المحاسبي الدولي رقم ١- تصنيف المطلوبات كمتداولة أو غير متداولة

تؤثر التعديلات على المعيار المحاسبي الدولي رقم ١ فقط في عرض المطلوبات كمتداولة أو غير متداولة في بيان المركز المالي وليس مبلغ أو توقيت الاعتراف بأي أصل أو التزام أو دخل أو مصروفات أو المعلومات التي تم الإفصاح عنها حول تلك البنود.

توضح التعديلات أن تصنيف المطلوبات كمتداولة أو غير متداولة يعتمد على الحقوق القائمة في نهاية فترة التقرير، وتحدد أن التصنيف لا يتأثر بالتوقعات حول ما إذا كانت المنشأة ستمارس حقها في تأجيل تسوية الالتزام، موضحاً أن الحقوق قائمة إذا تم الامتثال للمواثيق في نهاية فترة التقرير، وقدم تعريفاً لـ "التسوية" لتوضيح أن التسوية تشير إلى التحويل إلى الطرف المقابل من النقد أو أدوات حقوق الملكية أو الموجودات أو الخدمات الأخرى.

يتم تطبيق التعديلات بأثر رجعي للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٢٣، مع السماح بالتطبيق المبكر.

١ يناير ٢٠٢٢

تعديلات على المعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٧ - العقود المثقلة بالالتزامات - تكلفة تنفيذ العقد

تحدد التعديلات أن "تكلفة الوفاء" بالعقد تشمل "التكاليف التي تتعلق مباشرة بالعقد". يمكن أن تكون التكاليف التي تتعلق مباشرة بالعقد إما تكاليف إضافية للوفاء بهذا العقد (على سبيل المثال العمالة والمواد المباشرة) أو تخصيص التكاليف الأخرى المرتبطة مباشرة بتنفيذ العقود (على سبيل المثال تخصيص مصاريف الإستهلاك لبند من الممتلكات والآلات والمعدات المستخدمة في تنفيذ العقد).

يتم تطبيق التعديلات على العقود التي لم تستوفي بها المنشأة بعد جميع التزاماتها في بداية فترة التقرير السنوي التي تطبق فيها المنشأة التعديلات أولاً. لم يتم إعادة بيان المقارنات.

وبدلاً من ذلك، يجب على المنشأة الاعتراف بالأثر التراكمي لتطبيق التعديلات مبدئياً كتعديل للرصيد الافتتاحي للأرباح المستبقاة (أو أي مكون آخر من حقوق الملكية، حسب الاقتضاء)، في تاريخ التطبيق الأولي. تسري التعديلات على فترات التقارير السنوية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٢٢، مع السماح بالتطبيق المبكر.

إيضاحات تتعلق بالبيانات المالية
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ (يتبع)

٢ تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة (يتبع)

٢/٢ المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة المصدرة والتي لم يحن موعد تطبيقها بعد (يتبع)

يسري تطبيقها للفترات
السنوية التي تبدأ من أو بعد

المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة

١ يناير ٢٠٢٢

دورة التحسينات السنوية على المعايير الدولية للتقارير المالية ٢٠١٨-٢٠٢٠

تتضمن التحسينات السنوية تعديلات على أربعة معايير والتي تم تطبيق منها ما يلي على الشركة:

المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩/الأدوات المالية والمعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٦ عقود الإيجار.

١ يناير ٢٠٢٢

المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ الأدوات المالية

يوضح التعديل أنه عند تطبيق اختبار "نسبة ١٠%" لتقييم ما إذا كان سيتم إلغاء الاعتراف بالتزام مالي، تقوم المنشأة بإدراج فقط الرسوم المدفوعة أو المستلمة بين المنشأة (المقترض) والمقرض، بما في ذلك الرسوم المدفوعة أو المستلمة من قبل المنشأة أو المقرض نيابة عن الطرف الآخر.

يتم تطبيق التعديل بأثر مستقبلي على التعديلات والتبادلات التي تحدث في أو بعد التاريخ الذي تطبق فيه المنشأة التعديل للمرة الأولى.

يسري التعديل للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٢٢، مع السماح بالتطبيق المبكر.

١ يناير ٢٠٢٢

المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٦ عقود الإيجار

يزيل التعديل التوضيح المتعلق باسترداد التحسينات على المأجور. نظرًا لأن التعديل على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٦ يتعلق فقط بمثال توضيحي، فلا يوجد تاريخ فعلي مذكور.

١ يناير ٢٠٢٢

المعيار المحاسبي الدولي رقم ٤١ الزراعة

يزيل التعديل متطلبات المعيار المحاسبي الدولي رقم ٤١ للمنشآت لاستبعاد التدفقات النقدية الضريبية عند قياس القيمة العادلة. يعمل هذا على مواعمة قياس القيمة العادلة في المعيار المحاسبي الدولي رقم ٤١ مع متطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٣ قياس القيمة العادلة لاستخدام التدفقات النقدية المتسقة داخليًا ومعدلات الخصم وتمكين المعدّين من تحديد ما إذا كانوا سيستخدمون التدفقات النقدية قبل الضريبة أو ما بعد الضريبة ومعدلات الخصم لمعظم قياسات القيمة العادلة المناسبة. يتم تطبيق التعديل بأثر مستقبلي، أي لقياس القيمة العادلة في أو بعد التاريخ الذي تقوم فيه المنشأة بتطبيق التعديل مبدئيًا.

يسري التعديل للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٢٢، مع السماح بالتطبيق المبكر.

إيضاحات تتعلق بالبيانات المالية
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ (يتبع)

٢ تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة (يتبع)

٢/٢ المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة المصدرة والتي لم يحن موعد تطبيقها بعد (يتبع)

يسري تطبيقها للفترات
السنوية التي تبدأ من أو بعد

١ يناير ٢٠٢٢

المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة

تعديلات على المعيار المحاسبي الدولي رقم ١٦ - ممتلكات وآلات
ومعدات: العائدات قبل الاستخدام المقصود

تمنع التعديلات أن تخصم من تكلفة أي بند من بنود الممتلكات والآلات والمعدات أي عائدات من بيع الأصناف المنتجة أثناء إحضار ذلك الأصل إلى الموقع والحالة اللازمة له ليكون قادرًا على العمل بالطريقة المقصودة من قبل الإدارة. وبدلاً من ذلك، تعترف المنشأة بعائدات بيع هذه البنود، وتكلفة إنتاج تلك البنود، في الربح أو الخسارة. تقوم المنشأة بقياس تكلفة هذه البنود وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم ٢ المخزون.

توضح التعديلات أيضاً معنى "اختبار ما إذا كان الأصل يعمل بشكل صحيح". حالياً، يحدد المعيار المحاسبي الدولي رقم ١٦ ذلك كتقييم ما إذا كان الأداء التقني والمادي للأصل يمكن استخدامه في إنتاج أو توريد السلع أو الخدمات، أو تأجيرها للآخرين، أو لأغراض إدارية.

إذا لم يتم عرضها بشكل منفصل في بيان الدخل الشامل، يجب أن تفصح البيانات المالية عن مبالغ العائدات والتكلفة المدرجة في الربح أو الخسارة والتي تتعلق ببنود منتجة ليست من مخرجات الأنشطة العادية للمنشأة، وأي بند (بنود) في بيان الدخل الشامل يشمل هذه العائدات والتكلفة.

يتم تطبيق التعديلات بأثر رجعي، ولكن فقط على بنود الممتلكات والآلات والمعدات التي يتم إحضارها إلى الموقع والحالة اللازمة لها لتكون قادرة على العمل بالطريقة التي تقصدها الإدارة في أو بعد بداية الفترة الأولى المعروضة في البيانات المالية التي تطبق فيها المنشأة التعديلات أولاً.

يجب على المنشأة الاعتراف بالأثر التراكمي للتطبيق المبدئي للتعديلات كتعديل للرصيد الافتتاحي للأرباح المستتقة (أو أي مكون آخر من حقوق الملكية، حسب الاقتضاء) في بداية تلك الفترة الأولى المعروضة.

تسري التعديلات على فترات التقارير السنوية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٢٢، مع السماح بالتطبيق المبكر.

تتوقع الإدارة أن هذه المعايير والتفسيرات والتعديلات الجديدة سيتم تطبيقها في البيانات المالية للشركة عندما تكون قابلة للتطبيق، وقد لا يكون لتطبيق هذه المعايير والتفسيرات والتعديلات الجديدة، أي تأثير جوهري على البيانات المالية للشركة في فترة التطبيق المبدئي.

إيضاحات تتعلق بالبيانات المالية للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ (يتبع)

٣ ملخص بأهم السياسات المحاسبية

إن السياسات المحاسبية الرئيسية المطبقة في إعداد هذه البيانات المالية موضحة أدناه. تم تطبيق هذه السياسات بشكل مستمر على جميع السنوات المعروضة، ما لم يذكر خلاف ذلك.

بيان التوافق

تم إعداد البيانات المالية وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية والتفسيرات الصادرة عن لجنة تفسيرات المعايير الدولية للتقارير المالية المطبقة على الشركات التي تقدم تقاريرها بموجب المعايير الدولية للتقارير المالية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية.

أساس الإعداد

تم إعداد البيانات المالية بالدولار الأمريكي، وهو العملة الوظيفية وعملة العرض للشركة، وقد تم تقريب جميع القيم إلى أقرب ألف دولار أمريكي (ألف دولار أمريكي) ما لم يذكر خلاف ذلك.

خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠، قامت الشركة بتغيير عملة العرض إلى الدولار الأمريكي بينما تم عرض البيانات المالية في السنة السابقة بالدرهم الإماراتي.

تم إعداد البيانات المالية وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية. إن التكلفة التاريخية بصفة عامة تمثل القيمة العادلة للثمن المحدد المقدمة مقابل تبادل الموجودات.

إن السياسات المحاسبية الهامة المتبعة مبينة أدناه:

ممتلكات ومعدات

تدرج الممتلكات والألات والمعدات بالتكلفة ناقصاً للإستهلاك المتراكم وخسائر انخفاض القيمة، إن وجدت. تشمل التكلفة التاريخية على المصاريف المنسوبة بشكل مباشر إلى الإستهلاك على الأصل.

يتم إدراج التكاليف اللاحقة في القيمة المدرجة للأصل أو الإعتراف بها كأصل منفصل حسبما يكون ملائماً فقط عندما يكون المحتمل أن ينتج فوائد اقتصادية مستقبلية للشركة من الأصل المعني ويكون بالإمكان قياس التكلفة بشكل موثوق. يتم رسمة المصاريف المنكبدة لاستبدال بند من أحد بنود الممتلكات والمعدات الذي يتم احتسابه بصورة منفصلة ويتم شطب القيمة المدرجة للبند المستبدل. يتم رسمة المصاريف اللاحقة الأخرى فقط عندما تزيد المنافع المستقبلية لبند الممتلكات والمعدات ذات الصلة. يتم الاعتراف بجميع المصاريف الأخرى في بيان الربح أو الخسارة عند تكبدها.

يتم احتساب الاستهلاك على أساس الأعمار الإنتاجية المقدرة للأصول ذات الصلة على أساس القسط الثابت الذي يبدأ عندما تكون الأصول جاهزة للاستخدام المقصود. يتم مراجعة الأعمار الإنتاجية المقدرة والقيم المتبقية وطرق الاستهلاك في تاريخ كل بيان مركز مالي، مع احتساب تأثير أي تغييرات في التقدير على أساس مستقبلي. يتم احتساب الاستهلاك باستخدام طريقة القسط الثابت لتوزيع تكلفتها على قيمها المتبقية على مدى الأعمار الإنتاجية المقدرة كما يلي:

السنوات

٢٠-١٠

٢٠-٨

١٠-٤

٤

٤

مباني وساحات

حفارات ومعدات الحفر

معسكرات ومعدات

سيارات

أثاث، تجهيزات ومعدات

إيضاحات تتعلق بالبيانات المالية
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ (يتبع)

٣ ملخص بأهم السياسات المحاسبية (يتبع)

ممتلكات ومعدات (يتبع)

يتم تخفيض القيمة المدرجة للأصل مباشرة إلى القيمة الممكن استردادها إذا كانت القيمة المدرجة للأصل أكبر من قيمته القابلة للاسترداد.

يتم إدراج مصاريف الإصلاح والصيانة في بيان الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر عند تكبدها.

يتم شطب بند من بنود الممتلكات والمعدات عند الاستبعاد أو عندما لا يكون من المتوقع أن تنشأ منافع اقتصادية مستقبلية من استمرار استخدام الأصل. إن الربح أو الخسارة الناتجة من استبعاد أو تقاعد أحد الممتلكات والمعدات يتم تحديدها كالفرق بين عوائد البيع والقيمة المدرجة للأصل ويتم الاعتراف بها في الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر.

أعمال رأسمالية قيد التنفيذ

يتم إدراج الأعمال الرأسمالية قيد التنفيذ ضمن الممتلكات والمعدات بالتكلفة على أساس النسبة المئوية المنجزة في تاريخ التقرير. يتم تحويل الأعمال الرأسمالية قيد التنفيذ إلى فئة الأصول المناسبة ويتم استهلاكها وفقاً للسياسات المذكورة أعلاه عند اكتمال إنشاء الأصل وتشغيله وإتاحته للاستخدام.

انخفاض قيمة الموجودات غير المالية

تعمل الشركة في نهاية كل فترة تقرير على مراجعة القيم المدرجة لموجوداتها وذلك لتحديد إن كان هنالك ما يشير إلى أن هذه الموجودات قد تعرضت إلى خسائر انخفاض القيمة. إذا وجد ما يشير إلى ذلك يتم تقدير القيمة القابلة للاسترداد للأصل وذلك لتحديد خسائر انخفاض القيمة (إن وجدت). في حال عدم التمكن من تقدير القيمة القابلة للاسترداد لأصل محدد، تقوم الشركة بتقدير القيمة القابلة للاسترداد للوحدة المنتجة للنقد التي يعود إليها الأصل نفسه. عندما يمكن تحديد أسس توزيع معقولة وثابتة، يتم توزيع الأصول المشتركة إلى وحدات منتجة للنقد محددة، أو يتم توزيعهم إلى أصغر مجموعة من الوحدات المنتجة للنقد التي يمكن تحديد أسس توزيع معقولة وثابتة لها.

إن القيمة القابلة للاسترداد هي القيمة العادلة للأصل ناقصاً تكلفة البيع وقيمة الاستخدام، أيهما أعلى. عند تقييم قيمة الاستخدام، يتم خصم التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة إلى قيمها الحالية باستخدام معدل خصم ما قبل الضريبة يعكس تقييمات السوق الحالية للقيمة الزمنية للأموال والمخاطر الخاصة بالأصل حيث لم يتم تعديل تقديرات التدفقات النقدية المستقبلية بخصوصها.

في حال تم تقدير القيمة القابلة للاسترداد لأصل (أو الوحدة المنتجة للنقد) بما يقل عن القيمة المدرجة، يتم تخفيض القيمة المدرجة للأصل (أو الوحدة المنتجة للنقد) إلى القيمة القابلة للاسترداد. يتم الاعتراف بخسائر الانخفاض مباشرة في الربح أو الخسارة.

في حالة استرجاع خسائر انخفاض القيمة لاحقاً، يتم زيادة القيمة المدرجة للأصل (أو الوحدة المنتجة للنقد) إلى القيمة المعدلة القابلة للاسترداد، بحيث لا تزيد القيمة المدرجة المعدلة عن القيمة المدرجة للأصل (أو الوحدة المنتجة للنقد) فيما لو لم يتم احتساب خسائر انخفاض القيمة في السنوات السابقة. يتم تسجيل استرجاع خسائر انخفاض القيمة مباشرة في الربح أو الخسارة.

المخزون

يتم إدراج المخزون بالتكلفة وصافي القيمة القابلة للتحقق، أيهما أقل. يتم تحديد التكلفة على أساس المتوسط المرجح وتتضمن قيمة الفاتورة والشحن والمصاريف الأخرى المتكبدة لإحضار المخزون إلى موقعه وحالته الحالية. إن صافي القيمة القابلة للتحقق هو سعر البيع المقدر في سياق الأعمال الاعتيادية، ناقصاً مصاريف البيع المتغيرة ذات الصلة.

إيضاحات تتعلق بالبيانات المالية للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ (يتبع)

٣ ملخص بأهم السياسات المحاسبية (يتبع)

ضريبة القيمة المضافة

تمثل ضريبة القيمة المضافة معدلاً قياسياً يبلغ ٥٪ يتم فرضه على أي توريد أو استيراد وفقاً للمادة (٢) من المرسوم بقانون اتحادي رقم (٨) لسنة ٢٠١٧ بشأن قيمة التوريد أو الاستيراد. كما هو محدد في أحكام هذا المرسوم بقانون، اعتباراً من ١ يناير ٢٠١٨.

- ضريبة القيمة المضافة الدائنة، مستحقة الدفع للهيئة الاتحادية للضرائب عند تحصيل الذمم المدينة من العملاء. يتم خصم ضريبة القيمة المضافة على المشتريات، التي تمت تسويتها في تاريخ بيان المركز المالي، من المبلغ المستحق الدفع.
- ضريبة القيمة المضافة المدينة، تتعلق بالمشتريات التي لم يتم تسويتها في تاريخ بيان المركز المالي، يمكن استرداد ضريبة القيمة المضافة المستحقة مقابل ضريبة المبيعات عند تسديد المشتريات.

عقود الإيجار

الشركة كمتأجر

تقوم الشركة بتقييم ما إذا كان العقد هو أو يحتوي على عقد إيجار، عند بدء العقد. تعترف الشركة بحق استخدام الأصل والتزامات الإيجار المقابلة فيما يتعلق بجميع ترتيبات عقد الإيجار التي تكون فيها المستأجر، باستثناء عقود الإيجار قصيرة الأجل (المحددة كعقود إيجار مدتها ١٢ شهراً أو أقل) وعقود الإيجار الأصول منخفضة القيمة. بالنسبة لهذه العقود، تعترف الشركة بمدفوعات الإيجار كمصروفات تشغيلية على أساس القسط الثابت على مدى فترة عقد الإيجار ما لم يكن هناك أساس منظم آخر أكثر تمثيلاً للنمط الزمني الذي يتم فيه استهلاك المنافع الاقتصادية من الأصول المؤجرة.

يتم قياس التزام عقود الإيجار مبدئياً بالقيمة الحالية لمدفوعات الإيجار التي لم يتم دفعها في تاريخ البدء، ويتم خصمها باستخدام السعر الضمني في عقد الإيجار. إذا تعذر تحديد هذا المعدل بسهولة، فإن الشركة تستخدم سعر الإقتراض الإضافي.

تشمل مدفوعات الإيجار المدرجة في قياس التزام الإيجار ما يلي:

- مدفوعات ثابتة (بما في ذلك مدفوعات ثابتة بالجوهر)، مطروحة منها حوافز الإيجار المستحقة؛
- مدفوعات الإيجار المتغيرة التي تستند إلى مؤشر أو معدل، والتي يتم قياسها مبدئياً باستخدام المؤشر أو السعر في تاريخ البدء؛
- المبالغ المتوقعة أن يدفعها المستأجر بموجب ضمانات القيمة المتبقية؛
- سعر الممارسة لخيار الشراء إذا كان المستأجر على يقين معقول من ممارسة هذا الخيار؛ و
- دفع غرامات إنهاء العقد، إذا كان عقد الإيجار يعكس قيام المستأجر بممارسة هذا الخيار.

يتم عرض التزامات الإيجار في بند منفصل في بيان المركز المالي.

يتم قياس التزامات عقود الإيجار لاحقاً من خلال زيادة القيمة المدرجة لعكس الفائدة على التزامات الإيجار (باستخدام طريقة الفائدة الفعلية) ومن خلال تخفيض القيمة المدرجة لتعكس مدفوعات الإيجار التي تم إجراؤها.

تقوم الشركة بإعادة قياس التزام الإيجار (وإجراء تعديل مماثل لحق استخدام الأصل ذي الصلة) كلما:

- تغيرت مدة الإيجار أو أن هناك حدث أو تغيير هام في الظروف التي تؤدي إلى تغيير في تقييم ممارسة خيار الشراء، وفي هذه الحالة يتم إعادة قياس التزام التأجير من خلال خصم مدفوعات الإيجار المعدلة باستخدام سعر الخصم المعدل.
- تغيرت مدفوعات الإيجار نتيجة التغييرات في المؤشر أو المعدل أو تغيير في المدفوعات المتوقعة بموجب قيمة متبقية مضمونة، وفي هذه الحالات يتم إعادة قياس التزام الإيجار من خلال مدفوعات الإيجار المخصومة المعدلة باستخدام معدل خصم بدون تغيير (ما لم تتغير مدفوعات الإيجار نتيجة التغيير في سعر الفائدة العائم، وفي هذه الحالة يتم استخدام سعر الخصم المعدل).
- تم تعديل عقد الإيجار ولا يتم احتساب تعديل عقد الإيجار كعقد إيجار منفصل، وفي هذه الحالة يتم إعادة قياس التزام الإيجار بناءً على مدة عقد الإيجار المعدل من خلال مدفوعات الإيجار المخصومة المعدلة باستخدام سعر الخصم المعدل.

إيضاحات تتعلق بالبيانات المالية
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ (يتبع)

٣ ملخص بأهم السياسات المحاسبية (يتبع)

عقود الإيجار (يتبع)

الشركة كمتأجر (يتبع)

يتم إستهلاك حق إستخدام الموجودات على مدى الفترة الأقصر من مدة الإيجار والعمر الإنتاجي للأصل ذات العلاقة. إذا كان عقد الإيجار ينقل ملكية الأصل الأساسي أو أن تكلفة حق الاستخدام، يعكس أن الشركة تتوقع ممارسة خيار الشراء، فإن قيمة حق الاستخدام ذات الصلة يتم إستهلاكها على مدى العمر الإنتاجي للأصل ذات العلاقة. يبدأ الاستهلاك في تاريخ بدء عقد الإيجار.

يتم عرض حق إستخدام الموجودات كبند منفصل في بيان المركز المالي.

تطبق الشركة المعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٦ لتحديد ما إذا كان حق إستخدام الأصل قد انخفضت قيمته ويتم إحتساب أي خسائر محددة في انخفاض القيمة كما هو موضح في سياسة "إنخفاض قيمة الموجودات الملموسة وغير الملموسة".

كوسيلة عملية، يسمح المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٦ للمستأجر بعدم فصل المكونات غير المؤجرة، وبدلاً من ذلك يتم إحتساب أي عقد إيجار ومكونات غير إيجار مرتبطة به كترتيب واحد.

مكافآت الموظفين

يتم عمل مخصص للإلتزامات المقدرة لإستحقاقات الموظفين المتعلقة بالإجازات السنوية وتذاكر السفر المتعلقة بها بناءً على الخدمات المقدمة من قبل الموظفين حتى نهاية فترة التقرير. يتم احتساب مخصص الإلتزامات المقدرة كمكافأة الموظفين وفقاً لقانون العمل في دولة الإمارات العربية المتحدة عن فترات خدمتهم حتى نهاية فترة التقرير.

فيما يتعلق بالموظفين من دولة الإمارات العربية المتحدة، تقوم الشركة بتقديم مساهمات إلى صندوق معاشات ومكافآت التقاعد لإمارة أبوظبي ("الصندوق") المحتسبة وفقاً لأنظمة الصندوق. فيما يتعلق بالموظفين من دول مجلس التعاون الخليجي، تقوم المجموعة بتقديم مساهمات إلى صناديق التقاعد أو الهيئات في بلدانهم. يتم تسجيل التزامات الشركة على مدى فترة الخدمة.

يتم الإفصاح عن المخصص المتعلق بالإجازة السنوية وتذاكر السفر كالتزام متداول، في حين يتم الإفصاح عن المخصص المتعلق بمكافأة نهاية الخدمة كالتزام غير متداول.

المخصصات

يتم الاعتراف بالمخصصات عندما يكون على الشركة التزم حالي (قانوني أو استدلالي) ناتج عن أحداث سابقة، ويكون من المحتمل تسديد الإلتزام ويمكن تقدير مبلغ الإلتزام بشكل موثوق.

يتم قياس المخصصات بالقيمة الحالية للنفقات المتوقعة أن تكون مطلوبة لتسوية الإلتزام باستخدام معدل يعكس تقييمات السوق الحالية للقيمة الزمنية للمال والمخاطر الخاصة بالإلتزام. يتم الاعتراف بالزيادة في المخصص بسبب مرور الوقت كمصاريف فوائد.

إيضاحات تتعلق بالبيانات المالية
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ (يتبع)

٣ ملخص بأهم السياسات المحاسبية (يتبع)

الإيرادات

يتم الاعتراف بالإيرادات من العقود المبرمة مع العملاء عندما يتم تحويل السيطرة على السلع أو الخدمات إلى العميل بمبلغ يعكس البديل الذي تتوقع الشركة الحصول عليه مقابل تلك السلع أو الخدمات.

خدمات الحفر

تمثل خدمات الحفر عقود الحفر التي تشمل مجموعات الحفارات، بما في ذلك الأطقم ومعدات الدعم، لعملائها. قد تكون العقود لبئر واحد أو آبار متعددة أو محددة المدة.

إن خدمات الحفر التي تقدمها الشركة بموجب كل عقد من عقود جهاز الحفر هي التزام أداء واحد يتم الوفاء به مع مرور الوقت وتتكون من سلسلة من فترات الخدمة الزمنية المميزة التي تقدم خلالها الشركة خدمات الحفر.

يتم تقييم البديل المتغير إلى حد أن يكون من المحتمل عدم حدوث انعكاس جوهري خلال مدة العقد. عند تحديد ما إذا كان يجب الاعتراف بالبديل المتغير، تأخذ الإدارة في الاعتبار ما إذا كانت هناك عوامل خارج سيطرة الشركة يمكن أن تؤدي إلى انعكاس جوهري للإيرادات بالإضافة إلى احتمال وحجم الانعكاس المحتمل للإيرادات.

إيرادات من السلع والخدمات القابلة للاسترداد

تمثل الإيرادات من السلع والخدمات القابلة للاسترداد هامش الربح على بعض المعدات والمواد والإمدادات وخدمات الطرف الآخر والمصاريف الأخرى المستحوذة بناءً على طلب العميل.

عملات أجنبية

لغرض هذه البيانات المالية، يعتبر الدولار الأمريكي (الدولار الأمريكي) هو العملة الوظيفية وعملة العرض للشركة.

يتم تسجيل المعاملات بالعملة بخلاف العملة المستخدمة وهي الدولار الأمريكي (الدولار الأمريكي) على أساس أسعار الصرف السائدة بتاريخ تلك المعاملات. بنهاية كل فترة تقرير، يتم إعادة تحويل البنود المالية المدرجة بالعملة الأجنبية على أساس أسعار الصرف السائدة بنهاية فترة التقرير. يتم إعادة تحويل البنود غير المالية بالعملة الأجنبية والتي تظهر بقيمتها العادلة على أساس أسعار الصرف السائدة عند تحديد القيمة العادلة لها. لا يتم إعادة تحويل البنود غير المالية بالعملة الأجنبية والتي يتم قياسها وفقاً للتكلفة التاريخية.

يتم الاعتراف بفروقات تحويل العملات في الربح أو الخسارة وقت حدوثها.

الأدوات المالية

يتم الاعتراف بالموجودات المالية والمطلوبات المالية في بيان المركز المالي للشركة عندما تصبح الشركة طرفاً في الأحكام التعاقدية للأداة.

يتم قياس الموجودات المالية والمطلوبات المالية مبدئياً بالقيمة العادلة. يتم إضافة تكاليف المعاملات التي تعود مباشرة إلى شراء أو إصدار موجودات مالية أو مطلوبات مالية (باستثناء الموجودات المالية والمطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة) أو خصمها من القيمة العادلة للموجودات المالية أو المطلوبات المالية، أيهما أنسب، عند الاعتراف المبدئي. يتم الاعتراف بتكاليف المعاملة العائدة مباشرة إلى اقتناء موجودات مالية أو مطلوبات مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة مباشرة في بيان الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر.

الموجودات المالية

يتم قياس جميع الموجودات المالية المعترف بها بالكامل لاحقاً إما بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة على أساس تصنيف الموجودات المالية. لا يوجد لدى الشركة حالياً أي موجودات مالية يتم قياسها بالقيمة العادلة.

إيضاحات تتعلق بالبيانات المالية
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ (يتبع)

٣ ملخص بأهم السياسات المحاسبية (يتبع)

الأدوات المالية (يتبع)

الموجودات المالية (يتبع)

موجودات مالية مصنفة بالتكلفة المطفأة

يتم قياس الموجودات المالية التي تستوفي الشروط التالية لاحقاً بالتكلفة المطفأة:

- الأصل المالي المحتفظ به ضمن نموذج الأعمال الذي يهدف إلى الاحتفاظ بالموجودات المالية لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية؛ و
- الشروط التعاقدية للأصل المالي ينتج عنها تدفقات نقدية في تواريخ محددة تكون هي فقط مدفوعات أصل الدين والفائدة على المبلغ الأصلي القائم.

التكلفة المطفأة وطريقة الفائدة الفعلية

إن التكلفة المطفأة للأصل المالي هي القيمة التي يتم من خلالها قياس الأصل المالي عند الاعتراف المبدئي ناقصاً الدفعات الرئيسية، بالإضافة إلى الإطفاء المتراكم باستخدام طريقة الفائدة الفعلية لأي فرق بين المبلغ المبدئي ومبلغ الاستحقاق، ويتم تعديلها لأي مخصص خسارة.

إن طريقة الفائدة الفعلية هي طريقة لاحتساب التكلفة المطفأة لأداة الدين وتوزيع دخل الفوائد خلال الفترة المعنية.

يتم الاعتراف بإيرادات الفوائد باستخدام طريقة الفائدة الفعلية لأدوات الدين المقاسة لاحقاً بالتكلفة المطفأة. بالنسبة للموجودات المالية غير المشتراة أو الناشئة ذات مخاطر ائتمانية منخفضة، يتم احتساب إيرادات الفوائد من خلال تطبيق معدل الفائدة الفعلي على إجمالي القيمة المدرجة للموجودات المالية، باستثناء الموجودات المالية التي أصبحت فيما بعد منخفضة القيمة (انظر أدناه). بالنسبة للموجودات المالية التي أصبحت فيما بعد منخفضة القيمة، يتم الاعتراف بإيرادات الفوائد من خلال تطبيق معدل الفائدة الفعلي على التكلفة المطفأة للأصل المالي. إذا تحسنت، مخاطر الائتمان على الأداة المالية ذات مخاطر ائتمانية منخفضة في فترات التقرير اللاحقة، بحيث لم يعد الأصل المالي يعاني من مخاطر ائتمانية منخفضة، يتم الاعتراف بإيرادات الفوائد من خلال تطبيق معدل الفائدة الفعلي على إجمالي القيمة المدرجة للأصل المالي.

بالنسبة للموجودات المالية المشتراة أو الناشئة ذات مخاطر ائتمانية منخفضة، تقوم الشركة بالاعتراف بإيرادات الفوائد من خلال تطبيق معدل الفائدة الفعلي المعدل على التكلفة المطفأة للأصل المالي منذ الاعتراف المبدئي. لا يعود الاحتساب إلى الأساس الإجمالي حتى إذا تحسنت مخاطر الائتمان للموجودات المالية لاحقاً بحيث لم يعد الأصل المالي ذات قيمة ائتمانية منخفضة.

يتم الاعتراف بإيرادات الفوائد في بيان الربح أو الخسارة والدخل والشامل الآخر.

انخفاض قيمة الموجودات المالية

تعترف الشركة بمخصص خسارة للخسائر الائتمانية المتوقعة في الذمم المدينة التجارية ومستحق من جهات ذات علاقة. يتم تحديث مبلغ خسائر الائتمان المتوقعة في تاريخ كل تقرير لتعكس التغيرات في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف المبدئي بالأداة المالية المعنية.

وتعترف الشركة بشكل دائم بخسارة الائتمان المتوقعة على مدى العمر الزمني للذمم المدينة التجارية ومستحق من جهات ذات علاقة. يتم تقدير خسائر الائتمان المتوقعة على هذه الموجودات المالية باستخدام مخصص ماتريكس بناءً على خبرة الشركة السابقة في مجال خسارة الائتمان، وتعديلها وفقاً للعوامل الخاصة بالمدينين، والظروف الاقتصادية العامة، وتقييم كل من الاتجاه الحالي والمتوقع للظروف في تاريخ التقرير، بما في ذلك القيمة الزمنية للأموال حسبما يكون ملائماً.

بالنسبة لجميع الأدوات المالية الأخرى، تعترف الشركة بخسارة الائتمان المتوقعة على مدى العمر الزمني عندما تكون هناك زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف المبدئي. ومع ذلك، إذا لم تزد مخاطر الائتمان للأداة المالية بشكل جوهري منذ الاعتراف المبدئي، تقوم الشركة بقياس مخصص الخسارة لتلك الأداة المالية بمبلغ يعادل خسارة الائتمان الموقعة لفترة ١٢ شهراً.

إيضاحات تتعلق بالبيانات المالية
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ (يتبع)

٣ ملخص بأهم السياسات المحاسبية (يتبع)

الأدوات المالية (يتبع)

الموجودات المالية (يتبع)

انخفاض قيمة الموجودات المالية (يتبع)

يستند تقييم ما إذا كان ينبغي الاعتراف بخسارة الائتمان المتوقعة على مدى العمر الزمني على الزيادات الهامة أو احتمالات حدوث مخاطر تخلف عن السداد منذ الاعتراف المبدئي بدلاً من الاعتراف بوجود أصل مالي تم انخفاض قيمته الائتمانية بتاريخ التقرير.

تمثل خسارة الائتمان المتوقعة على مدى العمر الزمني خسائر الائتمان المتوقعة التي تنتج عن جميع أحداث التخلف عن السداد المحتملة على مدى العمر المتوقع لأداة مالية. في المقابل، تمثل خسارة الائتمان المتوقعة على فترة ١٢ شهر جزء من خسارة الائتمان المتوقعة على مدى العمر الزمني والذي من المتوقع أن ينتج عن أحداث التخلف عن السداد على الأداة المالية المحتملة خلال ١٢ شهر بعد تاريخ التقرير.

(١) الزيادة الهامة في مخاطر الائتمان

عند تقييم ما إذا كانت مخاطر الائتمان على الأداة المالية قد ارتفعت بشكل هام منذ الاعتراف المبدئي، تقوم الشركة بمقارنة مخاطر حدوث التخلف عن السداد على الأداة المالية في تاريخ التقرير مع خطر التخلف عن سداد الأداة المالية في تاريخ الاعتراف المبدئي. عند إجراء هذا التقييم، تأخذ الشركة بالاعتبار كل من المعلومات الكمية والنوعية التي تكون معقولة وقابلة للدعم، بما في ذلك الخبرة التاريخية والمعلومات المستقبلية المتاحة دون تكلفة أو جهد كبير.

تقوم الشركة بشكل منتظم بمراقبة فعالية المعايير المستخدمة لتحديد ما إذا كانت هناك زيادة هامة في مخاطر الائتمان وتقوم بمراجعتها حسب الاقتضاء لضمان أن تكون المعايير قادرة على تحديد الزيادة الهامة في مخاطر الائتمان قبل أن يصبح المبلغ متأخر السداد.

تفترض الشركة أن مخاطر الائتمان على الأدوات المالية لم ترتفع بشكل هام منذ الاعتراف المبدئي إذا تم تحديد أن الأداة المالية لديها مخاطر ائتمانية منخفضة في تاريخ التقرير. يتم تحديد الأدوات المالية على أنها ذات مخاطر ائتمانية منخفضة إذا:

- (١) كانت الأداة المالية لديها مخاطر منخفضة للتخلف عن السداد؛
- (٢) أن يكون لدى المدين قدرة قوية على الوفاء بالتزامات التدفق النقدي التعاقدية في الأجل القريب؛ و
- (٣) قد تؤدي التغيرات السلبية في الظروف الاقتصادية والأعمال على المدى الطويل، ولكن ليس بالضرورة، إلى تقليل قدرة المقترض على الوفاء بالتزامات التدفق النقدي التعاقدية.

(٢) تعريف التخلف عن السداد

تعتبر الشركة ما يلي بمثابة حدث تخلف عن السداد لأغراض إدارة مخاطر الائتمان الداخلية حيث تشير الخبرة التاريخية إلى أن الأصول المالية التي تستوفي بأي من المعايير التالية غير قابلة للاسترداد بشكل عام:

- عندما يكون هناك خرق للعهد المالية من قبل المدين؛ أو
- تشير المعلومات التي تم تطويرها داخلياً أو التي تم الحصول عليها من مصادر خارجية إلى أنه من غير المحتمل أن يدفع المدين للدائنين بالكامل، بما في ذلك الشركة (دون الأخذ بالاعتبار أي ضمانات تملكها الشركة).

بغض النظر عن التحليل الوارد أعلاه، تعتقد الشركة أن التخلف عن السداد قد حدث عندما يتجاوز تاريخ استحقاق الأصل المالي أكثر من ٣٦٥ يوماً ما لم يكن لدى الشركة معلومات معقولة وقابلة للدعم لإثبات أن معيار آخر للتخلف عن السداد هو الأنسب.

(٢) سياسة الشطب

تقوم الشركة بشطب الأصل المالي عندما تكون هناك معلومات تشير إلى أن الطرف المقابل يواجه صعوبة مالية شديدة وليس هناك أي احتمال واقعي لاسترداد الأموال.

إيضاحات تتعلق بالبيانات المالية للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ (يتبع)

٣ ملخص بأهم السياسات المحاسبية (يتبع)

الأدوات المالية (يتبع)

الموجودات المالية (يتبع)

إلغاء الإعتراف بالموجودات المالية

تقوم الشركة بإلغاء الإعتراف بأصل مالي فقط عند انتهاء الحقوق التعاقدية المتعلقة باستلام التدفقات النقدية من الأصل أو عندما تحول الشركة الأصل المالي، وبشكل جوهري كافة مخاطر ومنافع الملكية المتعلقة بها إلى منشأة أخرى. أما في حالة عدم قيام الشركة بتحويل أو الاحتفاظ بشكل جوهري لكافة مخاطر ومنافع الملكية واستمرارها بالسيطرة على الأصل المحول فإن الشركة تقوم بالاعتراف بحصتها المستبقاة في الأصل المحول والمطلوبات المتعلقة به في حدود المبالغ المتوقع دفعها. إذا قامت الشركة بالاحتفاظ بشكل جوهري بكافة مخاطر ومنافع ملكية الأصل المالي المحول، فإن الشركة تستمر بالاعتراف بالأصل المالي وكذلك الاعتراف بالاقتراض المضمون للعائدات المستلمة.

عند إلغاء الاعتراف بأصل مالي تم قياسه بالتكلفة المطفأة، يتم الاعتراف بأي فرق بين المبلغ المدرج للأصل وإجمالي البديل المستلم أو الذي سوف يتم استلامه في الربح أو الخسارة.

المطلوبات المالية وأدوات حقوق الملكية

التصنيف كدين أو حقوق ملكية

يتم تصنيف أدوات الدين وأدوات حقوق الملكية إما كمطلوبات مالية أو حقوق ملكية بما يتماشى مع جوهر الترتيب التعاقدية.

أدوات حقوق الملكية

إن أداة حقوق الملكية هي أي عقد يبرهن على حصة متبقية في موجودات منشأة ما بعد طرح كافة مطلوباتها. تم تسجيل أدوات الملكية التي أصدرتها الشركة بالمبالغ المستلمة بعد تنزيل تكاليف الإصدار المباشرة.

يتم الاعتراف بتوزيع الأرباح على مساهمي الشركة كالتزام في البيانات المالية للشركة في الفترة التي يتم فيها اعتماد توزيعات الأرباح من قبل مساهمي الشركة.

المطلوبات المالية التي تم قياسها لاحقاً بالتكلفة المطفأة

يتم قياس جميع المطلوبات المالية لاحقاً بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية.

إن طريقة الفائدة الفعلية هي طريقة لإحتساب التكلفة المطفأة للمطلوبات المالية وتوزيع مصاريف الفوائد على الفترة المرتبطة بها. إن معدل الفائدة الفعلي هو المعدل الذي يخصم تماماً الدفعات النقدية المستقبلية المقدرة (ويضم جميع الرسوم المدفوعة والمقبوضة، والعلاوات والتي تعتبر جزءاً لا يتجزأ من معدل الفائدة الفعلي وكذلك تكاليف المعاملات والعلاوات والخصومات الأخرى) في إطار العمر الزمني المتوقع لأداة الدين أو فترة أقصر، إذا كان ذلك مناسباً، إلى التكلفة المطفأة للإلتزام المالي.

إلغاء الإعتراف بالمطلوبات المالية

تقوم الشركة بإلغاء الاعتراف بالالتزام المالي عندما فقط عندما يتم إستيفاء الإلتزام أو إلغائه أو إنتهاء صلاحيته. يتم الإعتراف بالفرق بين القيمة المدرجة للالتزام المالي الذي تم إلغاء الاعتراف به والمبلغ المدفوع والمستحق في الربح أو الخسارة.

مقاصة الأدوات المالية

تتم مقاصة الموجودات المالية والمطلوبات المالية ويتم إدراج صافي المبلغ في بيان المركز المالي فقط عند وجود حق قانوني ملزم بمقاصة المبالغ المعترف بها وهناك نية إما تسويتها على أساس صاف أو لتحقيق الأصل، وتسوية المطلوبات في وقت واحد.

إيضاحات تتعلق بالبيانات المالية للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ (يتبع)

٣ ملخص بأهم السياسات المحاسبية (يتبع)

معاشات الموظفين

تقدم الشركة مساهمات معاشات التقاعد بالنيابة عن مواطني دولة الإمارات العربية المتحدة وفقاً لقانون إمارة أبوظبي رقم ٢ لسنة ٢٠٠٠. ويتم معاملة المساهمات كمدفوعات لخطة مساهمات معاشات تقاعد محددة. إن خطة المساهمة المحددة هي خطة معاشات تقاعدية يتم بموجبها دفع مساهمات ثابتة في صندوق منفصل لمنشأة معاشات التقاعد.

لا يوجد على الشركة التزامات قانونية أو ضمنية لدفع مزيد من المساهمات إذا كان صندوق معاشات ومكافآت التقاعد لإمارة أبوظبي لا يحتفظ بأصول كافية لدفع جميع المزايا المتعلقة بخدمة الموظفين لجميع الموظفين في الفترات الحالية والسابقة. يتم الاعتراف بالمساهمات كمصاريف مزايا الموظفين عند استحقاقها. يتم الاعتراف بالمساهمات المدفوعة مقدماً كأصل إلى الحد الذي يتوفر فيه استرداد نقدي أو تخفيض في المدفوعات المستقبلية.

٤ أحكام محاسبية حساسة ومصادر رئيسية للتقدير غير المؤكد

يتطلب إعداد البيانات المالية وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية من الإدارة القيام بتقديرات وافترضات تؤثر على المبالغ المدرجة للموجودات والمطلوبات والإيرادات والمصاريف والإفصاح عن الموجودات الطارئة والمطلوبات الطارئة. قد تحدث أحداث مستقبلية ستؤدي إلى تغيير الافتراضات المستخدمة في الوصول إلى التقديرات. يتم عكس آثار أي تغيير في التقديرات في البيانات المالية عندما تصبح قابلة للتحديد بشكل معقول.

يتم تقييم التقديرات والأحكام بشكل مستمر، وتستند إلى الخبرة السابقة وعوامل أخرى، بما في ذلك توقعات الأحداث المستقبلية التي يتوقع أن تكون معقولة في ظل هذه الظروف.

الأحكام المحاسبية الحساسة

خلال تطبيق السياسات المحاسبية للشركة، اتخذت الإدارة الأحكام التالية، بخلاف تلك التي تشمل التقديرات والتي لها تأثير ملموس على المبالغ المدرجة في البيانات المالية.

عرض الإيرادات

إن عقود إيجار الحفارات من طرف ثالث هي تلك التي يتم إبرامها مع أطراف أخرى لصالح الجهات ذات العلاقة. في مثل هذه العقود، لا تملك الشركة السيطرة على الحفارات أو الخدمات التي يقدمها الطرف الآخر ولا تقوم بتسليم الحفارات قبل إستخدامها من قبل الجهات ذات الصلة. بالإضافة إلى ذلك، تقوم الشركة بإبرام ترتيبات متبادلة مع الجهات ذات العلاقة على نفس الشروط التي تقوم بها مع الأطراف الأخرى (والذي تم الاعتراف به تعاقدياً من قبل الأطراف الأخرى). وبالتالي، استنتجت الإدارة إلى أنها تعمل كوكيل في هذه الترتيبات. وفقاً لذلك، يتم عرض الإيرادات والتكلفة المتعلقة بهذه الخدمات على أساس الصافي. لو استنتجت الإدارة إلى أنها كانت تعمل كمدير في هذه المعاملات، لكانت الإيرادات والتكاليف المباشرة ستزيد بمبلغ ٣٠٦,٣٥٥ ألف دولار أمريكي في السنة الحالية (٢٠١٩: ٢٠٥,١١٩ ألف دولار أمريكي).

تعديل العقود

تقوم الشركة، من وقت لآخر وفي سياق الأعمال الاعتيادية، بتعديل عقود الإيرادات مع الجهات ذات العلاقة. يتطلب إصدار حكم هام لتحديد ما إذا كان من المحتمل للغاية، بناءً على حالة المفاوضات الجارية، حدوث انعكاس جوهري في مبلغ الإيرادات المتراكمة المعترف بها في نهاية هذه المفاوضات.

في السنة الحالية، تم الانتهاء من بعض مفاوضات العقود (التي بدأت قبل ١ يناير ٢٠٢٠) مع شركة أدنوك البحرية، مما أدى إلى إصدار إشعار دائن بمبلغ ٤١,٧١٧ ألف دولار أمريكي. إن الإشعارات الدائنة المتعلقة بالخدمات في السنوات السابقة هي نتيجة التخفيض بأثر رجعي في بعض أسعار الحفر. استنتجت الإدارة إلى أن المفاوضات قد انتهت في السنة الحالية وفي ٣١ ديسمبر ٢٠١٩، لم يكن من المحتمل للغاية إصدار أي إشعارات دائنة في المستقبل بناءً على الخدمات السابقة. وبناءً عليه، خفضت إشعار دائن إيرادات السنة الحالية بمقدار ٤١,٧١٧ ألف دولار أمريكي. لو كانت الإدارة إستنتجت إلى أنه كان من المحتمل للغاية أنه في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩، سيكون هناك انعكاس مستقبلي في الإيرادات المتراكمة المعترف بها، لكانت ستخفض إيرادات السنة السابقة بمبلغ يعكس أفضل تقدير للإدارة للانعكاسات المستقبلية المحتملة في ذلك التاريخ.

إيضاحات تتعلق بالبيانات المالية للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ (يتبع)

٤ أحكام محاسبية حساسة ومصادر رئيسية للتقدير غير المؤكد (يتبع)

الأحكام المحاسبية الحساسة (يتبع)

تحديد مدة عقد الإيجار

يتم إبرام بعض عقود الإيجار مع جهة ذات علاقة والتي تتضمن على بنود للتجديد السنوي التلقائي لفترة الإيجار ما لم يقدم أي من الطرفين إشعارًا بعدم تمديد عقد الإيجار. عند تحديد مدة عقد الإيجار، تأخذ الإدارة في الاعتبار جميع الحقائق والظروف التي تخلق حافزًا اقتصاديًا لعدم ممارسة خيار الإنهاء. يتم إدراج الفترات بعد خيارات الإنهاء فقط في مدة عقد الإيجار إذا كان من المؤكد بشكل معقول أنه لن يتم إنهاء عقد الإيجار. تأخذ الإدارة في الاعتبار جميع الحقائق والظروف التي تخلق حافزًا اقتصاديًا لعدم إنهاء عقد الإيجار لتحديد شروط الإيجار المناسبة.

خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠، لم تحدث أي أحداث هامة أو تغيير جوهري في الظروف التي أدت إلى قيام الإدارة بإعادة تقييم مدة عقد الإيجار لهذه العقود.

تصنيف رأس المال

يمنح النظام الأساسي واتفاقية المساهمين حق للمساهمين في الحصول على مدفوعات أرباح محددة عندما يكون لدى الشركة أرباح قابلة للتوزيع تساوي أو تزيد عن الأرباح المستهدفة (كما هو محدد في اتفاقية المساهمين) والنقد غير المقيد المتاح.

يتم تعريف النقد غير المقيد على أنه النقد الذي تحققه الشركة بعد تكوين مخصصات معقولة لخدمة الدين (ولكن باستثناء أي قرض توزيعات الأرباح) والنفقات الرأسمالية للشركة ومتطلبات رأس المال العامل). استنتجت الإدارة إلى أن لديها السلطة التقديرية الكاملة لتحديد ما سيكون عليه النقد غير المقيد في كل سنة لأن لديها سلطة تقديرية كاملة فيما يتعلق بالنفقات الرأسمالية وتحديد الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال العامل حيث أن أي من هذه المقاييس غير محدودة أو مقيدة في اتفاقية المساهمين.

تم تحديد توزيعات الأرباح المستهدفة في اتفاقية المساهمين وهو مضاعف ثابت لسعر الشراء الذي يدفعه مساهم الأقلية للإستحواذ على حصة ملكية بنسبة ٥٪ في الشركة.

إذا تم تحديد أن النقد غير المقيد أقل من قيمة التوزيعات المستهدفة أو الأرباح القابلة للتوزيع، فلن تكون الإدارة مطالبة بدفع توزيعات الأرباح. بدلاً من ذلك، ستمنح الشركة للمساهمين قرض توزيع الأرباح بدلاً من توزيعات الأرباح. إن قروض توزيع الأرباح بدون فوائد ولا تؤدي إلى حصول الشركة أي أموال نقدية من المساهمين بدلاً من ذلك، فهي تمثل حقوق المساهمين في الحد الأدنى من الأرباح الموزعة غير المدفوعة المحتسبة على أساس معادلة التوزيعات المستهدفة. كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ و ٢٠١٩، لم يتم إصدار أي قروض توزيعات أرباح حيث تم دفع جميع توزيعات الأرباح المستهدفة.

للوصول إلى حكم بشأن ما إذا كان ينبغي تصنيف الأسهم كمطلوبات أو حصص حقوق ملكية، أخذت الإدارة بالإعتبار السلطة التقديرية الواسعة لمجلس الإدارة لتحديد ما إذا كان أي جزء من المبلغ النقدي المتاح للشركة يشكل نقدًا غير مقيد كما هو موضح أعلاه. وبناءً على ذلك، استنتجت الإدارة إلى أن شروط اتفاقية المساهمين لا تمثل التزامًا تعاقديًا على الشركة لتسليم النقد، وبالتالي يجب تصنيف الأسهم وأي توزيعات أرباح غير مدفوعة تم تحويلها إلى قرض توزيعات كحقوق ملكية.

رسمه التكاليف المتعلقة بصيانة البنود الرأسمالية

تستخدم الإدارة حكمها بالرجوع إلى المعيار المحاسبي الدولي رقم ١٦ ممتلكات وآلات ومعدات في رسملة التكاليف المتعلقة بصيانة البنود الرأسمالية أو تسجيلها كمصاريف بناءً على ما إذا كانت تكاليف الصيانة سينتج عنها زيادة في العمر أو كفاءة الأصل.

إيضاحات تتعلق بالبيانات المالية
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ (يتبع)

٤ أحكام محاسبية حساسة ومصادر رئيسية للتقدير غير المؤكد (يتبع)

المصادر الرئيسية للتقدير غير المؤكد

إنخفاض قيمة ممتلكات ومعدات

يتم تقييم الممتلكات والآلات والمعدات لتحديد انخفاض القيمة بناءً على تقييم التدفقات النقدية للوحدات المنتجة للنقد الفردية عندما يكون هناك مؤشر على انخفاض القيمة. لم تحدد الإدارة أي مؤشرات لانخفاض القيمة للسنة الحالية أو السابقة للممتلكات والمعدات.

مخصص مخزون بطيء الحركة أو متقادم

عندما يصبح المخزون قديم أو متقادم، يتم عمل تقدير لصافي القيمة القابلة للتحقق. يتم تصنيف بنود المخزون على أساس تقادمها، وبناءً عليه يتم الاعتراف لكل فئة كمخصص للمخزون المتقادم وبييء الحركة. بلغ مخصص المخزون المتقادم وبييء الحركة في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ مبلغ ٢٠,٣٧٧ ألف دولار أمريكي (٢٠١٩: ٢٢,٣١٦ ألف دولار أمريكي).

كوفيد-١٩

في مارس ٢٠٢٠، أعلنت منظمة الصحة العالمية عن وجود سلالة جديدة من فيروس كورونا (كوفيد - ١٩) كتفشي جائحة بعد اكتشاف زيادة في التعرض والإصابات في جميع أنحاء العالم. ولاحقاً تفشي الفيروس في الإمارات العربية المتحدة، فرضت الحكومة قيوداً على حركة الأشخاص والبضائع بما في ذلك إغلاق كل من الرحلات الداخلية والخارجية من وإلى الدولة.

يأتي تفشي الوباء مع عواقب بشرية واقتصادية لا يمكن التنبؤ بها ولا يزال تطورها غير معروف في تاريخ إصدار هذه البيانات المالية. نظراً لتطور الوضع بسرعة، لا يزال التأثير على أنشطة وعمليات الشركة غير مؤكد للغاية.

تقوم الشركة بشكل مستمر بإجراء تقييم لـ كوفيد - ١٩ على عملياتها واستمرارية الأعمال والسيولة والالتزامات القانونية.

لم يكن لهذا الوباء أي تأثير هام على مخصص خسارة الذمم المدينة التجارية والمستحق من جهات ذات علاقة. سوف تستمر الشركة في مراقبة تأثير كوفيد - ١٩ عن كثب وقد يؤدي استمرار الحالة و / أو تفشي المرض لفترة طويلة إلى مزيد من المخصصات و / أو انخفاض القيمة في الفترات المستقبلية.

لدى الشركة خطة موثقة لاستمرارية الأعمال تم تفعيلها لضمان استمرار لعملياتها التجارية بشكل آمن ومستقر وكذلك سلامة موظفيها وعملائها. كما قامت الشركة بإدخال تدابير استباقية شاملة لمعالجة الأمور التشغيلية والمالية الرئيسية والتخفيف من حدتها الناشئة عن الوضع الحالي، كما قامت بإدارة العديد من مجالات المخاطر التشغيلية التي تم تحديدها وتنفيذ العديد من الإجراءات التي تضمن استمرارية العمليات.

إيضاحات تتعلق بالبيانات المالية
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ (يتبع)

٥ ممتلكات ومعدات

المجموع ألف دولار أمريكي	أعمال رأسمالية قيد التنفيذ ألف دولار أمريكي	أثاث وتجهيزات ومعدات ألف دولار أمريكي	سيارات ألف دولار أمريكي	معسكرات ومعدات ألف دولار أمريكي	حفارات ومعدات الحفر ألف دولار أمريكي	مباني وساحات ألف دولار أمريكي	التكلفة
٥,٤٨٥,٥٢٩	-	٥٠,١٢٨	٤٣,٢٥٠	٢٥٥,١٣٤	٥,٠٤٧,٨٥٠	٨٩,١٦٧	في ١ يناير ٢٠١٩
٣٥٦,٩٤٤	١٥٠,٥٠٣	١,٨٣٤	١٥	١٢,٠٩٦	١٩٢,٤٩٦	-	إضافات خلال السنة
(٤٣,٥٠٧)	-	(٣٠٧)	(٢٨٧)	(٢,٩٨٩)	(٣٩,٩٢٤)	-	إستبعادات
٥,٧٩٨,٩٦٦	١٥٠,٥٠٣	٥١,٦٥٥	٤٢,٩٧٨	٢٦٤,٢٤١	٥,٢٠٠,٤٢٢	٨٩,١٦٧	في ١ يناير ٢٠٢٠
٣٧٦,٠٠٧	٢٥٤,٦٩١	١,٥٢٨	١٤٥	-	١١٩,٣٧٠	٢٧٣	إضافات خلال السنة
(٢,٦٣٠)	-	(١٦)	-	-	(١,٨٧١)	(٧٤٣)	إستبعادات
-	(١٠٣,٧٦١)	٩,٨٠٤	٧٨	-	٩٣,٨٧٩	-	تحويلات
-	١,٧٦١	١٣,١٥٧	(١٤,٧٥١)	(٢٦٤,٢٤١)	٢٦٤,٣٢٣	(٢٤٩)	إعادة تصنيف
٦,١٧٢,٣٤٣	٣٠٣,١٩٤	٧٦,١٢٨	٢٨,٤٥٠	-	٥,٦٧٦,١٢٣	٨٨,٤٤٨	في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠
٢,٢٢٣,٤٥١	-	٤١,٦٢٥	٤٠,٨٢٨	١١٧,١٦٢	١,٩٧١,١٩٢	٥٢,٦٤٤	الإستهلاك المتراكم
٣٧٤,٩٣٦	-	٢,٨٥٧	١,٤٣٤	١٧,٧٢٧	٣٤٩,٨٨٩	٣,٠٢٩	في ١ يناير ٢٠١٩
(٤٢,٥٠٣)	-	(٢١٧)	(٢٨٧)	(٢,٦٩٩)	(٣٩,٣٠٠)	-	محمل للسنة
٢,٥٥٥,٨٨٤	-	٤٤,٢٦٥	٤١,٩٧٥	١٣٢,١٩٠	٢,٢٨١,٧٨١	٥٥,٦٧٣	في ١ يناير ٢٠٢٠
٣٥٧,٠٣٧	-	٦,٣٤١	٧٧٠	-	٣٤٧,١٦٦	٢,٧٦٠	محمل للسنة
(٢,٠١٤)	-	(١٦)	-	-	(١,٧٠١)	(٢٩٧)	حذوفات نتيجة إستبعادات
-	-	١٢,٩٤٦	(١٤,٥٥٠)	(١٣٢,١٩٠)	١٣٣,٧٩٤	-	إعادة تصنيف
٢,٩١٠,٩٠٧	-	٦٣,٥٣٦	٢٨,١٩٥	-	٢,٧٦١,٠٤٠	٥٨,١٣٦	في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠
٣,٢٦١,٤٣٦	٣٠٣,١٩٤	١٢,٥٩٢	٢٥٥	-	٢,٩١٥,٠٨٣	٣٠,٣١٢	القيمة المدرجة
٣,٢٤٣,٠٨٢	١٥٠,٥٠٣	٧,٣٩٠	١,٠٠٣	١٣٢,٠٥١	٢,٩١٨,٦٤١	٣٣,٤٩٤	في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

في السنة الحالية، لم تعد الإدارة تأخذ بالإعتبار المعسكرات والمعدات كبنء منفصل من الممتلكات والمعدات وقامت بإعادة توزيع التكاليف السابقة والاسءهلاء المتراكم إلى فئات أخرى (بشكل أساسي معدات الحفر والحفارات). تم إجراء تعديلات غير هامة أخرى لإعادة تصنيف بعض السيارات إلى أثاء وتركيبات ومعدات مكتبية.

إيضاحات تتعلق بالبيانات المالية
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ (يتبع)

٥ ممتلكات ومعدات (يتبع)

تم توزيع الإستهلاك المحمل كما يلي:

٢٠١٩	٢٠٢٠	
ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	
٣٧١,٨٧٤	٣٤٨,٥٧٣	تكاليف مباشرة (إيضاح ١٦)
٣,٠٦٢	٨,٤٦٤	مصاريف عمومية وإدارية (إيضاح ١٧)
<u>٣٧٤,٩٣٦</u>	<u>٣٥٧,٠٣٧</u>	

تشتمل الممتلكات والمعدات الموجودة التي لا تزال قيد الاستخدام والتي تم استهلاكها بالكامل بمبلغ ٧٧٦,٣١١ ألف دولار أمريكي (٢٠١٩: ١٦٩,١٠٨ ألف دولار أمريكي).

٦ حق استخدام الموجودات

المبالغ المعترف بها في بيان المركز المالي:

٢٠١٩	٢٠٢٠	
ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	
٢٣,٤٦٠	١٥,٩٤١	حق استخدام الموجودات
—	١٥,٩٦٠	في ١ يناير
—	١٦,٥٧٧	إضافات خلال السنة
(٧,٥١٩)	(٩,١٧٧)	تعديل عقد الإيجار
		الإستهلاك للسنة
<u>١٥,٩٤١</u>	<u>٣٩,٣٠١</u>	في ٣١ ديسمبر
٢٣,٤٦٠	١٩,٣٦٦	إلتزامات عقود الإيجار
—	١٥,٩٦٠	في ١ يناير
—	١٦,٥٧٧	إضافات خلال السنة
٢٥٧	٥٢١	تعديل عقد الإيجار
(٤,٣٥١)	(١٢,٣١٢)	الفائدة المتراكمة
		المدفوعات
<u>١٩,٣٦٦</u>	<u>٤٠,١١٢</u>	في ٣١ ديسمبر
٣,٣٧٠	١١,٧٢٣	مدرجة كما يلي:
١٥,٩٩٦	٢٨,٣٨٩	متداولة
		غير متداولة
<u>١٩,٣٦٦</u>	<u>٤٠,١١٢</u>	

إيضاحات تتعلق بالبيانات المالية
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ (يتبع)

٦ حق استخدام الموجودات (يتبع)

المبالغ المعترف بها في الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر

٢٠١٩	٢٠٢٠	
ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	
٤,٨٥٠	٨,١٢٩	تكاليف مباشرة (إيضاح ١٦)
٢,٦٦٩	١,٠٤٨	مصاريف عمومية وإدارية (إيضاح ١٧)
<u>٧,٥١٩</u>	<u>٩,١٧٧</u>	

خلال السنة، وافقت الشركة والمؤجر على تعديل مدفوعات الإيجار السنوية للسنوات الخمس المتبقية لاستئجار مبنى المكاتب. اعتبرت الشركة ذلك أنه تعديل لعقد الإيجار وقامت بإعادة قياس التزام الإيجار بحيث تعكس مدفوعات الإيجار المعدلة المخصصة بمعدل الاقتراض الإضافي المعدل بنسبة ١,٥٪. نتج عن ذلك تعديل عقد إيجار بمبلغ ١٦,٥٧٧ ألف دولار أمريكي.

٧ مخزون

٢٠١٩	٢٠٢٠	
ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	
١٣٧,٦٦٨	١٨٨,٥٨٦	مخزون في المستودعات
٨,٨٢٨	٨,٨٤٤	مخزون على الحفارات
(٢٢,٣١٦)	(٢٠,٣٧٧)	مخصص مخزون بطيء الحركة ومتقادم
<u>١٢٤,١٨٠</u>	<u>١٧٧,٠٥٣</u>	

فيما يلي الحركة في مخصص المخزون بطيء الحركة والمتقادم:

٢٠١٩	٢٠٢٠	
ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	
٢٢,٥٨٣	٢٢,٣١٦	في ١ يناير
٢٢٦	(١,٩٣٩)	(المعكوس) / المحمل خلال السنة
(٤٩٣)	-	شطب
<u>٢٢,٣١٦</u>	<u>٢٠,٣٧٧</u>	في ٣١ ديسمبر

إيضاحات تتعلق بالبيانات المالية
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ (يتبع)

٨ ذمم مدينة تجارية وأخرى

٢٠١٩	٢٠٢٠	
ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	
٣,٣٥٨	٢٠,٠٢٨	ذمم مدينة تجارية
٢٦,٥٨٧	٤٤,٥١٤	دفعات مقدمة إلى موردين
٢١,٠٧٧	٢٣,١٩٥	سلف للموظفين
٥,٩١١	١٠,١٥٩	إيرادات مستحقة
٢,٢١٧	٥,٣٠٦	مصاريف تأمين مدفوعة مقدماً
٣,٩٨٣	٣٦,٠٩٤	ذمم مدينة أخرى
<u>٦٣,١٣٣</u>	<u>١٣٩,٢٩٦</u>	

٩ النقد ومرادفات النقد

٢٠١٩	٢٠٢٠	
ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	
١٣٣,٥٥٦	٩٥٣,١٥٢	نقد لدى البنوك
٢٥٢	٣١٣	نقد في الصندوق
<u>١٣٣,٨٠٨</u>	<u>٩٥٣,٤٦٥</u>	

يتضمن النقد لدى البنوك مبلغ ٩٣٤,٠٤٣ ألف دولار أمريكي (٢٠١٩: لا شيء) محتفظ بها من قبل أدنوك. إن النقد التي المحتفظ به من قبل أدنوك هي أموال محتفظ بها بالنيابة عن الشركة ومتاحة عند الطلب.

١٠ رأس المال

٢٠١٩	٢٠٢٠	
ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	
<u>١٠٨,٩١٨</u>	<u>١٠٨,٩١٨</u>	المصرح به، الصادر والمدفوع بالكامل: ٤,٠٠٠,٠٠٠ سهم بقيمة ١٠٠ درهم للسهم (دولار أمريكي: ٢٧,٢٢٩٤)

إيضاحات تتعلق بالبيانات المالية
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ (يتبع)

١١ قروض

٢٠١٩	٢٠٢٠	غير متداولة
ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	قرض مشترك
١,٥٠٠,٠٠٠	١,٥٠٠,٠٠٠	

خلال سنة ٢٠١٨، حصلت الشركة على قرض مشترك من عدة بنوك، كما هو موضح أدناه، لتمويل مدفوعات أرباح الأسهم للمساهمين والتي تم الإعلان عنها ودفعها خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ وكذلك في سنة ٢٠٢٠.

تتكون القروض المعروضة في بيان المركز المالي مما يلي:

٢٠١٩	٢٠٢٠	سنة الإستحقاق	معدل الفائدة	العملة	النوع
ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي				
١,٥٠٠,٠٠٠	١,٥٠٠,٠٠٠	٢٠٢٣	ليبور + ٠,٩%	دولار أمريكي	قرض مشترك

يحمل التسهيل هامش ثابت بنسبة ٠,٩% وسعر فائدة ليبور لسته أشهر. يستحق القرض على شكل مبلغ مقطوع بعد ٥ سنوات من تاريخ طلب إستخدام التسهيل مع كل بنك من البنوك المعنية.

٢٠١٩	٢٠٢٠	
ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	
٣٧٥,٠٠٠	٣٧٥,٠٠٠	بنك أبوظبي الأول (إيضاح ١٤)
٣٧٥,٠٠٠	٣٧٥,٠٠٠	مؤسسة سوميتومو ميتسوي المصرفية
٣٧٥,٠٠٠	٣٧٥,٠٠٠	بنك أبوظبي التجاري (إيضاح ١٤)
٧٥,٠٠٠	٧٥,٠٠٠	بنك أوف أمريكا ميريل لينش إنترناشيونال ليمند
٧٥,٠٠٠	٧٥,٠٠٠	سي تي بنك
٧٥,٠٠٠	٧٥,٠٠٠	بنك ميزوهو
٧٥,٠٠٠	٧٥,٠٠٠	سجيتسي اس اي
٧٥,٠٠٠	٧٥,٠٠٠	يوني كريديت بنك النمسا ايه جي
١,٥٠٠,٠٠٠	١,٥٠٠,٠٠٠	

يظهر الجدول أدناه تحليل لصافي الدين وحركات صافي الدين لكل سنة من السنوات المعروضة:

٢٠١٩	٢٠٢٠	
ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	
١٣٣,٨٠٨	٩٥٣,٤٦٥	النقد ومرادفات النقد
(٥,٧٥١)	(٤,٢٥٠)	رسوم ترتيب القرض المدفوع مقدماً
(١,٥٠٠,٠٠٠)	(١,٥٠٠,٠٠٠)	قروض مستحقة السداد بعد سنة
(١,٣٧١,٩٤٣)	(٥٥٠,٧٨٥)	

إيضاحات تتعلق بالبيانات المالية
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ (يتبع)

١١ قروض (يتبع)		الموجودات		الأنشطة التمويلية	
٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	وديعة هامشية ألف دولار أمريكي	النقد ومرادفات النقد ألف دولار أمريكي	قروض لأجل مستحقة بعد سنة ألف دولار أمريكي	رسوم ترتيب القرض المدفوع مقدماً ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي
صافي الدين في ١ يناير ٢٠٢٠	-	١٣٣,٨٠٨	(١,٥٠٠,٠٠٠)	(٥,٧٥١)	(١,٣٧١,٩٤٣)
التدفقات النقدية	-	٨١٩,٦٥٧	-	-	٨١٩,٦٥٧
حركات غير نقدية	-	-	-	١,٥٠١	١,٥٠١
في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	-	٩٥٣,٤٦٥	(١,٥٠٠,٠٠٠)	(٤,٢٥٠)	(٥٥٠,٧٨٥)
٣١ ديسمبر ٢٠١٩	وديعة هامشية ألف دولار أمريكي	النقد ومرادفات النقد ألف دولار أمريكي	قروض لأجل مستحقة بعد سنة ألف دولار أمريكي	رسوم ترتيب القرض المدفوع مقدماً ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي
صافي الدين في ١ يناير ٢٠١٩	-	٣٢٤,٥٧١	(١,٥٠٠,٠٠٠)	(٨,١٣١)	(١,١٨٣,٥٦٠)
التدفقات النقدية	-	(١٩٠,٧٦٣)	-	-	(١٩٠,٧٦٣)
حركات غير نقدية	-	-	-	٢,٣٨٠	٢,٣٨٠
في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩	-	١٣٣,٨٠٨	(١,٥٠٠,٠٠٠)	(٥,٧٥١)	(١,٣٧١,٩٤٣)

١٢ مخصص مكافأة نهاية خدمة الموظفين

فيما يلي الحركة في مخصص مكافأة نهاية خدمة الموظفين:

٢٠١٩	٢٠٢٠	
ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	
٧٧,٥٥٣	٨٧,٤٩٦	في ١ يناير
١٥,١١٩	١٢,٦٩١	محمل خلال السنة
(٥,١٧٦)	(١١,١٩٠)	المدفوع خلال السنة
-	(٢,٥٣٧)	المعكوس خلال السنة
٨٧,٤٩٦	٨٦,٤٦٠	في ٣١ ديسمبر

إيضاحات تتعلق بالبيانات المالية
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ (يتبع)

١٣ ذمم دائنة تجارية وأخرى

٢٠١٩	٢٠٢٠	
ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	
٣٣٩,٧٠٦	٣٢٢,٥٩٥	مصاريف مستحقة
٣٩,٠٨٨	٦٦,٣٦١	ذمم دائنة تجارية
٣,٧٩٥	٣,٨١٨	محتجزات دائنة
٧,٢٥٥	١٤,٦٧٨	مستحقات لمكافآت الموظفين
٥١٥	٣,٧٠٧	معاشات تقاعدية دائنة
٣,٦٨٩	٢,٦٣٠	ذمم دائنة أخرى
<u>٣٩٤,٠٤٨</u>	<u>٤١٣,٧٨٩</u>	

إن متوسط فترة الائتمان على المشتريات هو ٦٠ يومًا. لدى الشركة سياسات لإدارة المخاطر المالية لضمان سداد جميع الذمم الدائنة ضمن الإطار الزمني للائتمان.

١٤ معاملات وأرصدة مع جهات ذات علاقة

تتمثل الجهات ذات العلاقة في المساهمين، أعضاء مجلس الإدارة وموظفي الإدارة الرئيسيين في الشركة، والمنشآت الخاضعة للسيطرة أو للسيطرة المشتركة أو التي تتأثر بشكل جوهري من قبل هذه الجهات وحكومة إمارة أبوظبي والجهات ذات العلاقة. يتم اعتماد سياسات التسعير وشروط هذه المعاملات من قبل إدارة الشركة.

فيما يلي معاملة الشركة مع المنشآت الأخرى المملوكة أو الخاضعة للسيطرة، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر من قبل حكومة أبوظبي، والمدرجة في بيان المركز المالي:

٢٠١٩	٢٠٢٠	
ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	
٢٩٤,١٣٠	١٣٦,٩٢٤	مستحق من جهات ذات علاقة (أ)
١,٣٩٤,٨٥٢	٧٦٥,٦٧٧	أرصدة أخرى مستحقة من جهات ذات علاقة (ب)
<u>١,٦٨٨,٩٨٢</u>	<u>٩٠٢,٦٠١</u>	
		(أ) مستحق من جهات ذات علاقة
١٦٥,٢٩٥	١٣٥,٥٦٩	أدنوك البحرية
٣٢٦	٩٣٣	شركة بترول أبوظبي الوطنية (أدنوك)
١٢٨	١٢٨	شركة أدنوك للتكرير
-	١٢٦	شركة بترول أبوظبي الوطنية للتوزيع
٢٥٢	٩٦	أدنوك للغاز الحامض
-	٥٤	الظفرة مشروع مشترك
٥	١٨	أدنوك لمعالجة الغاز
١٢٨,١٢٤	-	أدنوك البرية
<u>٢٩٤,١٣٠</u>	<u>١٣٦,٩٢٤</u>	

في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠، كان لدى الشركة تركيز هام لمخاطر الائتمان، حيث يمثل أحد العملاء ٩٩% (٢٠١٩: عميلان يمثلان ٩٩%) من المستحق من الجهات ذات العلاقة القائمة في ذلك التاريخ.

إيضاحات تتعلق بالبيانات المالية
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ (يتبع)

١٤ معاملات وأرصدة مع جهات ذات علاقة (يتبع)

إن الإدارة على ثقة من أن هذا التركيز لمخاطر الائتمان لن يؤدي إلى أي خسارة للشركة نظراً إلى التاريخ الائتماني لهؤلاء العملاء وحقيقة أن هذه الأرصدة مستحقة من شركات شقيقة مملوكة بأغليبيتها لشركة أدنوك، المملوكة بالكامل لحكومة أبوظبي. منحت وكالة فيتش للتصنيف الائتماني مجموعة أدنوك تصنيف ائتماني مستقل عند AA+ وتصنيف افتراضي للمصدر طويل الأجل عند AA مع نظرة مستقبلية مستقرة، بما يتماشى مع التصنيف السيادي لإمارة أبوظبي.

إن المستحق من أرصدة الجهات ذات العلاقة التي تقل عن شهر واحد من تاريخ الفاتورة لا تعتبر منخفضة القيمة. كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠، لم تكن أرصدة الجهات ذات العلاقة بمبلغ ٨٩,٨٨٠ ألف دولار أمريكي (٢٠١٩: ١٦٩,١٥١ ألف دولار أمريكي) متأخرة السداد أو منخفضة القيمة.

كما في ٣١ ديسمبر، كانت أعمار أرصدة الجهات ذات العلاقة كما يلي:

٢٠١٩	٢٠٢٠	
ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	
١٦٩,١٥١	٨٩,٨٨٠	غير مستحقة السداد
٣٠,٣٦٥	١٣	مستحقة من ٣١ إلى ٦٠ يوم
٦٦,٨٢٣	٩,٢٤٢	مستحقة من ٦١ إلى ٩٠ يوم
٢٧,٧٩١	٣٧,٧٨٩	مستحقة لأكثر من ٩١ يوم
<u>٢٩٤,١٣٠</u>	<u>١٣٦,٩٢٤</u>	

(ب) أرصدة أخرى مستحقة من جهات ذات علاقة (١)

٢٠٢٠	٢٠١٩	
٥٧٥,٧٦٨	٢٠٢,٦٧٢	أدنوك البرية
١٨٩,٣٣٢	٢٢١,٩٢٩	أدنوك البحرية (٢)
٤٨٢	١٢١	أدنوك للغاز الحامض
٩٥	٤٢	الظفرة مشروع مشترك
-	٩٧٠,٠٨٨	شركة بترول أبوظبي الوطنية (أدنوك)
<u>٧٦٥,٦٧٧</u>	<u>١,٣٩٤,٨٥٢</u>	
٤٠٨	١٤٦,٩٥٤	دفعة مقدمة إلى جهة ذات علاقة بيكر هيويز القابضة اس بي في المحدودة

تمثل الدفعة المقدمة إلى جهة ذات علاقة المبلغ المدفوع مقدماً كجزء من اتفاقية الإطار التجاري لتوسيع قدرات خدمات الحفر للشركة.

(١) تمثل الأرصدة الأخرى المستحقة من الجهات ذات العلاقة الإيرادات الناتجة من تقديم خدمات الحفر ولكن لم يتم إصدار فواتير بها بعد. سيتم إعداد الفواتير بناءً على شروط العقد. تتعلق هذه الحقوق بشكل رئيسي بحقوق الشركة مقابل خدمات الحفر المقدمة لعملاء الشركة ولكن لم يتم إصدار فواتير بها في تاريخ التقرير.

(٢) يتم عرض هذا الرصيد بالصافي بعد خصم مبلغ ٤١,٧١٧ ألف دولار أمريكي (٢٠١٩: لا شيء) لإشعار دائن صادر في السنة الحالية (إيضاح ١٥).

إيضاحات تتعلق بالبيانات المالية
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ (يتبع)

١٤ معاملات وأرصدة مع جهات ذات علاقة (يتبع)

٢٠١٩	٢٠٢٠	
ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	
١٦٩	١٠٢,٦٥٥	مستحق إلى جهات ذات علاقة
١٢,٣٦٠	٤٤,٨٥٢	أدنوك البرية
١٢,٠٣٦	٣٤,٥٩٣	شركة بترول أبوظبي الوطنية للتوزيع
-	٣,٥٣٨	شركة بترول أبوظبي الوطنية (أدنوك)
١١,٧٠١	-	أدنوك للخدمات اللوجستية
١,٨٧٨	-	شركة الخدمات البترولية (إسناد)
		أدنوك للتكرير
٣٨,١٤٤	١٨٥,٦٣٨	

إن الأرصدة المستحقة إلى / من جهات ذات علاقة لا تحمل فائدة وهي مستحقة الدفع / مستحقة القبض عند الطلب.

قرض من جهات ذات علاقة (إيضاح ١١)

٢٠١٩	٢٠٢٠	
٣٧٥,٠٠٠	٣٧٥,٠٠٠	بنك أبوظبي الأول
٣٧٥,٠٠٠	٣٧٥,٠٠٠	بنك أبوظبي التجاري
٧٥٠,٠٠٠	٧٥٠,٠٠٠	

فيما يلي الأرصدة الهامة مع جهات ذات علاقة خلال السنة:

٢٠١٩	٢٠٢٠	
ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	
١,١١٢,٠٩٢	١,١٥٦,٨٩٩	إيرادات
٨٩٨,٧٢٦	٨٨١,٦٦٩	أدنوك البرية
-	٩٠٠	أدنوك البحرية
-	٤٩٨	شركة بترول أبوظبي الوطنية (أدنوك)
٩٦	٥١	أدنوك للغاز الحامض
١,٦٠٨	-	الظفرة مشروع مشترك
١٢٨	-	شركة أبوظبي لتطوير الغاز المحدودة
٥	-	أدنوك للتكرير
		أبوظبي لمعالجة الغاز
٢,٠١٢,٦٥٥	٢,٠٤٠,٠١٧	

إيضاحات تتعلق بالبيانات المالية
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ (يتبع)

١٤ معاملات وأرصدة مع جهات ذات علاقة (يتبع)

٢٠١٩	٢٠٢٠	
ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	
٣٥,٢٤٠	٣٣,١٩١	مشتريات
-	١٥,٠٧٥	شركة بترول أبوظبي الوطنية (أدنوك)
٩١,٥٧٠	٤٢,٥٧١	أدنوك للخدمات اللوجستية
٥٩٧	٢٣	شركة بترول أبوظبي الوطنية للتوزيع
٢,٦٢٩	-	أدنوك البرية
١٩,٥١٥	-	أدنوك للتكرير
		شركة الخدمات البترولية (إسناد)
<u>١٤٩,٥٥١</u>	<u>٩٠,٨٦٠</u>	
		دفعات عقود الإيجار
٤,٣١٣	١٢,١١٣	شركة بترول أبوظبي الوطنية (أدنوك)
<u>٣,٠٩٧</u>	<u>٢,٩٦٠</u>	تعويضات موظفي الإدارة الرئيسيين
		تعويضات موظفي الإدارة الرئيسيين
٧	٧	أعضاء مجلس الإدارة
<u>٤</u>	<u>٦</u>	موظفي الإدارة الرئيسيين

إيضاحات تتعلق بالبيانات المالية
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ (يتبع)

١٥ إيرادات

تستمد الشركة إيراداتها من تحويل خدمات الحفر مع مرور الوقت. من خط الإنتاج الرئيسي التالي:

٢٠١٩	٢٠٢٠	
ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	
٢,٠٥٣,٩٦٣	٢,٠٨٠,٤٦٢	خدمات الحفر
٧,٧٥٤	١٧,٣٩٨	تسهيل تأجير الحفارات
<u>٢,٠٦١,٧١٧</u>	<u>٢,٠٩٧,٨٦٠</u>	

تتضمن إيرادات خدمات الحفر للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ خصم بمبلغ ٤١,٧١٧ ألف دولار أمريكي (٢٠١٩: لا شيء) يتعلق بإشعارات دائنة صادرة عن الشركة إلى جهة ذات علاقة مقابل خدمات سابقة تم أداؤها. إن الإشعارات الدائنة الصادرة ناتجة عن مفاوضات تجارية مع الجهة ذات العلاقة والتي تم إتمامها خلال السنة (راجع إيضاح ٤).

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠، لا يوجد لدى الإدارة التزامات أداء غير مستوفاة سيتم الاعتراف بها كإيرادات خلال السنة المالية القادمة. لا يتضمن المبلغ المذكور أعلاه البديل المتغير المقيد.

١٦ تكاليف مباشرة

٢٠١٩	٢٠٢٠	
ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	
٤٤٩,٩٨٨	٤٢٩,٠٠٨	تكاليف موظفين (إيضاح ١٨)
٣٧١,٨٧٤	٣٤٨,٥٧٣	إستهلاك ممتلكات ومعدات (إيضاح ٥)
٣٢٦,٨٨٧	٣٢٨,٨٠٩	إصلاحات وصيانة
٤,٨٥٠	٨,١٢٩	إستهلاك حق استخدام الموجودات (إيضاح ٦)
٥١,٠٢٠	١٢,٨٨٧	تأجير معدات
١٦,٢٣٨	١١٧,٣٤٥	تكاليف أخرى مباشرة
٤٣,٤٦٢	٤٧,١٩١	مواد كيميائية
<u>١,٢٦٤,٣١٩</u>	<u>١,٢٩١,٩٤٢</u>	

١٧ مصاريف عمومية وإدارية

٢٠١٩	٢٠٢٠	
ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	
١٢٥,٩٩٤	١٧٨,٤٩٢	تكاليف موظفين (إيضاح ١٨)
٣,٠٦٢	٨,٤٦٤	إستهلاك ممتلكات ومعدات (إيضاح ٥)
٢,٦٦٩	١,٠٤٨	إستهلاك حق استخدام الموجودات (إيضاح ٦)
٦٢,٨٠٨	٢٧,٣٠١	مصاريف أخرى
<u>١٩٤,٥٣٣</u>	<u>٢١٥,٣٠٥</u>	

إيضاحات تتعلق بالبيانات المالية
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ (يتبع)

١٨ تكاليف موظفين

٢٠١٩	٢٠٢٠	
ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	
٤٠٨,٢١٤	٤٠٨,٦٠٣	رواتب وبدلات
١٥,١١٩	١٢,٦٩١	مكافآت نهاية خدمة الموظفين (إيضاح ١٢)
١٥,٧٤١	٢٢,٥٢٤	معاشات تقاعدية
١٣٦,٩٠٨	١٦٣,٦٨٢	مزايأ أخرى
<u>٥٧٥,٩٨٢</u>	<u>٦٠٧,٥٠٠</u>	

١٩ تكاليف تمويل، صافي

٢٠١٩	٢٠٢٠	
ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	
٣,٨١٩	٨٧٢	إيرادات تمويل
(٥٣,٣٢٨)	(٢٥,٣٤٦)	ناقص: تكاليف تمويل
<u>(٤٩,٥٠٩)</u>	<u>(٢٤,٤٧٤)</u>	

٢٠ توزيعات أرباح

في ١٦ فبراير ٢٠٢٠، وافق مجلس الإدارة على إعلان توزيع أرباح بمبلغ ٧٠٠,٠٠٠ ألف دولار أمريكي (٢٠١٩: ٥١,٤٩٣ ألف دولار أمريكي) وفقاً لاتفاقية المساهمين على أساس حصة المساهمة ذات الصلة كما يلي، مبلغ ٦٦٥,٠٠٠ ألف دولار أمريكي (٢٠١٩: ٤٨,٩١٨ ألف دولار أمريكي) لـ أدنوك و ٣٥,٠٠٠ ألف دولار أمريكي (٢٠١٩: ٢,٥٧٥ ألف دولار أمريكي) لشركة بيكر هيوز القابضة إس بي في ليمتد. تم دفع توزيعات الأرباح بالكامل خلال السنة.

في ١٦ مارس ٢٠٢١، وافق مجلس الإدارة على إعلان توزيع أرباح بمبلغ ٧٠٠,٠٠٠ ألف دولار أمريكي وفقاً لاتفاقية المساهمين على أساس حصص المساهمة ذات الصلة كما يلي، مبلغ ٦٦٥,٠٠٠ ألف دولار أمريكي لشركة أدنوك و ٣٥,٠٠٠ ألف دولار أمريكي لشركة بيكر هيوز القابضة اس بي في ليمتد.

٢١ إلتزامات ومطلوبات طارئة

٢٠١٩	٢٠٢٠	
ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	
٧٩,٩٣٠	٦٦,٣٥٠	اللتزامات رأسمالية - شراء الحفارات
<u>٤٨</u>	<u>٤٨</u>	ضمانات بنكية

إيضاحات تتعلق بالبيانات المالية
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ (يتبع)

٢٢ أدوات مالية حسب الفئة

٢٠١٩	٢٠٢٠	
ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	
		الموجودات المالية
		ذمم مدينة تجارية وأخرى
٧,٣٤١	٥٦,١٢٢	مستحق من جهات ذات علاقة
٢٩٤,١٣٠	١٣٦,٩٢٤	النقد ومرادفات النقد
١٣٣,٨٠٨	٩٥٣,٤٦٥	
<hr/>	<hr/>	
٤٣٥,٢٧٩	١,١٤٦,٥١١	
<hr/>	<hr/>	
		المطلوبات المالية
		قروض
١,٥٠٠,٠٠٠	١,٥٠٠,٠٠٠	ذمم دائنة تجارية وأخرى
٣٩٤,٠٤٨	٤١٣,٧٨٩	مستحق إلى جهات ذات علاقة
٣٨,١٤٤	١٨٥,٦٣٨	التزامات عقود الإيجار
١٩,٣٦٦	٤٠,١١٢	
<hr/>	<hr/>	
١,٩٥١,٥٥٨	٢,١٣٩,٥٣٩	
<hr/>	<hr/>	

٢٣ أدوات مالية

إدارة مخاطر رأس المال

إن أنشطة الشركة تعرضها لمجموعة متنوعة من المخاطر المالية: مخاطر السوق (بما في ذلك مخاطر الصرف الأجنبي، مخاطر الأسعار، التدفقات النقدية ومخاطر سعر الفائدة على القيمة العادلة)، مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة. يركز برنامج إدارة المخاطر الشامل للشركة على الأسواق المالية التي لا يمكن التنبؤ بها ويسعى إلى تقليل الآثار السلبية المحتملة على الأداء المالي للشركة.

مخاطر السوق

مخاطر صرف العملات الأجنبية

إن مخاطر صرف العملات الأجنبية محدودة لأن معاملات الشركة تتم بشكل أساسي بالدرهم الإماراتي أو الدولار الأمريكي. نظرًا لأن الدرهم الإماراتي مربوط بالدولار الأمريكي، فإن الأرصدة بالدرهم الإماراتي لا تمثل مخاطر عملة هامة.

مخاطر السعر

لا تتعرض الشركة لمخاطر أسعار السلع الأساسية بشكل مباشر. قد يؤدي انخفاض أسعار النفط إلى انخفاض مستوى طلب خدمات الحفر المستقبلية من قبل العملاء الذين لديهم تعرض هام لأسعار النفط والغاز.

إيضاحات تتعلق بالبيانات المالية
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ (يتبع)

٢٣ أدوات مالية (يتبع)

مخاطر التدفق النقدي والقيمة العادلة لسعر الفائدة

يوضح الجدول التالي الحساسية للتغيرات المعقولة الممكنة في أسعار الفائدة، مع ثبات جميع المتغيرات الأخرى، في أرباح الشركة.

التأثير على الربح
ألف دولار أمريكي

٢٠٢٠

١٠+ زيادة في نقاط الأساس

(١,٥٠٠)

١٠- زيادة في نقاط الأساس

١,٥٠٠

٢٠١٩

١٠+ زيادة في نقاط الأساس

(١,٥٠٠)

١٠- زيادة في نقاط الأساس

١,٥٠٠

لا تختلف القيم العادلة للأدوات المالية للشركة بشكل جوهري عن قيمها المدرجة.

مخاطر الائتمان

تتشأ مخاطر الائتمان من الأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية، وكذلك التعرض لمخاطر الائتمان للعملاء، بما في ذلك الذمم المدينة القائمة، مستحق من شركات المجموعة والمعاملات الملتزم بها. تقوم الإدارة بتقييم الجودة الائتمانية لعملائها، مع الأخذ في الاعتبار الوضع المالي والخبرة السابقة وعوامل أخرى. تستند حدود المخاطر الفردية إلى تقييم الإدارة على أساس كل حالة على حدة. يتم مراقبة استخدام حدود الائتمان بانتظام.

إن سياسة الشركة هي وضع النقد ومرادفات النقد والودائع لأجل لدى بنوك ومؤسسات مالية ذات سمعة جيدة، كما لا تتوقع إدارة الشركة أي خسائر ناتجة من عدم أداء أطرافها المقابلة الأخرى حيث تعتقد أنه تم تكوين مخصص مناسب مقابل الذمم المدينة منخفضة القيمة.

يتم مراقبة أرصدة الذمم المدينة التجارية للشركة بشكل مستمر، مما يؤدي إلى عدم وجود تعرض هام للشركة للديون المعدومة. إن الحد الأقصى للتعرض هو القيمة المدرجة للذمم المدينة التجارية كما هو موضح في الإيضاح رقم ٨.

إيضاحات تتعلق بالبيانات المالية
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ (بتبع)

٢٣ أدوات مالية (بتبع)

مخاطر السيولة

إن مخاطر السيولة هي مخاطر عدم قدرة الشركة على الوفاء بالالتزامات المرتبطة بمطلوباتها المالية التي يتم تسويتها عن طريق تقديم النقد أو أي أصل مالي آخر. يتمثل نهج الشركة في إدارة السيولة في التأكد، قدر الإمكان، من أنه سيكون لديها دائماً سيولة كافية للوفاء بالتزاماتها عند استحقاقها، في ظل الظروف العادية والظروف المجهدة، دون تكبد خسائر غير مقبولة أو المخاطرة بسمعة الشركة.

تضمن الشركة أن لديها نقداً كافياً عند الطلب لمقابلة المصاريف التشغيلية المتوقعة لفترة قصيرة، بما في ذلك خدمة الالتزامات المالية؛ هذا يستثني التأثير المحتمل للظروف القصوى التي لا يمكن توقعها بشكل معقول، مثل الكوارث الطبيعية. يلخص الجدول أدناه قائمة استحقاق المطلوبات المالية للشركة في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ و ٢٠١٩ بناءً على المدفوعات التعاقدية غير المخصصة.

إيضاحات	القيمة المدرجة	التدفقات النقدية التعاقدية	سنة أو أقل	أكثر من سنة
	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي
<u>٣١ ديسمبر ٢٠٢٠</u>				
٦	٤٠,١١٢	٤٠,٢٣١	١٤,٦٩١	٢٥,٥٤٠
١١	١,٥٠٠,٠٠٠	١,٥٤٧,١٠٤	١٥,٧٠١	١,٥٣١,٤٠٣
١٣	٤١٣,٧٨٩	٤١٣,٧٨٩	٤١٣,٧٨٩	-
١٤	١٨٥,٦٣٨	١٨٥,٦٣٨	١٨٥,٦٣٨	-
	<u>٢,١٣٩,٥٣٩</u>	<u>٢,١٨٦,٧٦٢</u>	<u>٦٢٩,٨١٩</u>	<u>١,٥٥٦,٩٤٣</u>
<u>٣١ ديسمبر ٢٠١٩</u>				
٦	١٩,٣٦٦	١٩,٦٣٧	٢,٧٧١	١٦,٨٦٦
١١	١,٥٠٠,٠٠٠	١,٧١٢,٠٣٣	٥٢,٩٥٧	١,٦٥٩,٠٧٦
١٣	٣٩٤,٠٤٨	٣٩٤,٠٤٨	٣٩٤,٠٤٨	-
١٤	٣٨,١٤٤	٣٨,١٤٤	٣٨,١٤٤	-
	<u>١,٩٥١,٥٥٨</u>	<u>٢,١٦٣,٨٦٢</u>	<u>٤٨٧,٩٢٠</u>	<u>١,٦٧٥,٩٤٢</u>

إدارة مخاطر رأس المال

تتمثل أهداف الشركة عند إدارة رأس المال في حماية قدرة الشركة على الاستمرار كمنشأة مستمرة من أجل توفير عوائد لمساهميها ومزايا لأصحاب المصلحة الآخرين والحفاظ على هيكل رأس المال الأمثل لتقليل تكلفة رأس المال. تعتمد السياسات على تقييم الإدارة للخيارات المتاحة بالاشتراك مع المساهمين.

من أجل الحفاظ على هيكل رأس المال أو تعديله، يجوز للشركة تعديل مبلغ توزيعات الأرباح المدفوعة للمساهمين أو إصدار أسهم جديدة.

تقوم الشركة بمراقبة رأس المال على أساس نسبة المديونية. يتم احتساب هذه النسبة على أساس قسمة صافي الدين على إجمالي حقوق الملكية زائد صافي الدين. يتم احتساب صافي الدين كإجمالي القروض (بما في ذلك القروض المتداولة وغير المتداولة كما هو موضح في بيان المركز المالي) ناقصاً النقد ومرادفات النقد. يتم احتساب إجمالي رأس المال كإجمالي حقوق الملكية كما هو موضح في بيان المركز المالي زائد صافي الدين.

إيضاحات تتعلق بالبيانات المالية
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ (يتبع)

٢٤ تقارير القطاع

إن المعلومات المتعلقة بقطاعات تشغيل الشركة مبنية أدناه وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٨ قطاعات التشغيل. يتطلب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٨ تحديد قطاعات التشغيل على أساس التقارير الداخلية حول مكونات الشركة التي تتم مراجعتها بانتظام من قبل الرئيس التنفيذي، بصفته الرئيس المسؤول عن اتخاذ القرار التشغيلي، من أجل تخصيص الموارد للقطاع وتقييم أداء القطاع. تركز المعلومات المقدمة إلى الرئيس التنفيذي لغرض تخصيص الموارد وتقييم أداء القطاع على الأداء المالي لكل قطاع من قطاعات الأعمال والممتلكات والمعدات فقط. لا يتم تقديم تقرير عن أي معلومات تتضمن أصول القطاع (باستثناء الممتلكات والمعدات) والمطلوبات إلى الرئيس التنفيذي.

لأغراض إدارية، تم تنظيم الشركة إلى أربعة قطاعات تشغيلية، يشار إليها جميعاً باسم "وحدات الأعمال":

البري القطاع البري هو أكبر قطاع مع حفارات برية وآبار مياه وأعمال حفارات موزعة بشكل رئيسي عبر أدنوك البرية مع عدد قليل من الحفارات المخصصة أيضاً لامتيازات أخرى داخل مجموعة أدنوك.

جاكوب البحرية مع جاكوب المملوكة وبعض الإيجارات في الغالب لتلبية احتياجات أدنوك البحرية مع عدد قليل من الحفارات المخصصة أيضاً لامتيازات أخرى داخل مجموعة أدنوك.

حفارات الجزر البحرية هي ثالث أكبر قطاع يمثل الجزء الخاص بالجزيرة من أدنوك البحرية.

تم إنشاء قطاع خدمات حقول النفط من خلال الشراكة مع بيكر هيوز في أواخر سنة ٢٠١٨ ويقدم خدمات أخرى.

تعمل الشركة بشكل رئيسي في دولة الإمارات العربية المتحدة، وبالتالي لم يتم تقديم أي تحليل جغرافي إضافي للإيرادات والأرباح والموجودات والمطلوبات.

تمثل الإيرادات المذكورة أعلاه الإيرادات الناتجة من العملاء الخارجيين فقط. لم تكن هناك مبيعات بين القطاعات في السنة الحالية أو السابقة.

إن الأرباح قبل الفوائد والضرائب والاستهلاك والإطفاء هو مقياس الربحية الذي تتم مراجعته من قبل الرئيس المسؤول عن إتخاذ القرار التشغيلي وهو ربح السنة قبل تكلفة التمويل، صافي (كلاهما كما هو معروض في بيان الربح والخسارة والدخل الشامل الآخر) والاستهلاك (إيضاح ١٦ و ١٧).

راجع إيضاح ١٤ لتحليل الإيرادات من العملاء الرئيسيين.

إيضاحات تتعلق بالبيانات المالية
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ (يتبع)

٢٤ تقارير القطاع (يتبع)

المجموع ألف دولار أمريكي	قطاع خدمات حقول النفط ألف دولار أمريكي	حفارات الجزر البحرية ألف دولار أمريكي	جاكوب البحرية ألف دولار أمريكي	البري ألف دولار أمريكي	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠
٢,٠٩٧,٨٦٠ (١,٢٩١,٩٤٢)	٢٢٢,٦١٥ (٢٠٣,٦٥٢)	٢٠٢,٦١٢ (١١٠,٤١٦)	٥٩٦,٦٩٤ (٣٣٠,٢٧٩)	١,٠٧٥,٩٣٩ (٦٤٧,٥٩٥)	إيرادات تكاليف مباشرة
٨٠٥,٩١٨	١٨,٩٦٣	٩٢,١٩٦	٢٦٦,٤١٥	٤٢٨,٣٤٤	إجمالي الربح
(٢١٥,٣٠٥) ٢,٨٩٥	-	(١٠,٣٣٥)	(٨٤,٤٠٠)	(١٢٠,٥٧٠)	مصاريف عمومية وإدارية
(٢٤,٤٧٤)	٣٣٨	٢٧٦	٨١٤	١,٤٦٧	إيرادات أخرى، صافي تكاليف تمويل، صافي
٥٦٩,٠٣٤	١٩,٣٠١	٨٠,٩٦٢	١٧٣,٢٣٥	٢٩٥,٥٣٦	ربح السنة

يتم تحليل الأرباح قبل الفوائد والضرائب والاستهلاك والإطفاء للسنة كما يلي:

٩٥٩,٧٢٢	٣٧,٦١٦	١٢٥,١٢٧	٣٢٠,١٠٠	٤٧٦,٨٧٩	الأرباح قبل الفوائد والضرائب والاستهلاك والإطفاء
(٣٥٦,٧٠٢)	(١٨,٣١٥)	(٤٢,٥٣٣)	(١٣٣,٥٤٣)	(١٦٢,٣١١)	الإستهلاك المدرج في التكاليف المباشرة (إيضاح ١٦)
(٩,٥١٢)	-	(٤٥٧)	(٣,٧٢٨)	(٥,٣٢٧)	الإستهلاك المدرج في مصاريف عمومية وإدارية (إيضاح ١٧)
(٣٦٦,٢١٤)	(١٨,٣١٥)	(٤٢,٩٩٠)	(١٣٧,٢٧١)	(١٦٧,٦٣٨)	مجموع الإستهلاك
(٢٤,٤٧٤)	-	(١,١٧٥)	(٩,٥٩٤)	(١٣,٧٠٥)	تكاليف تمويل، صافي
٥٦٩,٠٣٤	١٩,٣٠١	٨٠,٩٦٢	١٧٣,٢٣٥	٢٩٥,٥٣٦	ربح السنة

٣١ ديسمبر ٢٠١٩

٢,٠٦١,٧١٧ (١,٢٦٤,٣١٩)	٩٧,٣١٦ (٩٩,١٤٨)	٢٢٢,٢٧٦ (١٣٦,٧١٥)	٦٧٢,١٦٢ (٣٢٥,٤١٨)	١,٠٦٩,٩٦٣ (٧٠٣,٠٣٨)	إيرادات تكاليف مباشرة
٧٩٧,٣٩٨	(١,٨٣٢)	٨٥,٥٦١	٣٤٦,٧٤٤	٣٦٦,٩٢٥	إجمالي الربح
(١٩٤,٥٣٣) ٢٩,٩٩٩	- ١,٤١٦	(٢٥,٨٤٨)	(٥٣,٦٤٤) ٩,٧٨٠	(١١٥,٠٤١) ١٥,٥٦٨	مصاريف عمومية وإدارية إيرادات أخرى، صافي
(٤٩,٥٠٩)	-	(٦,٥٧٩)	(١٣,٦٥٢)	(٢٩,٢٧٨)	تكاليف تمويل، صافي
٥٨٣,٣٥٥	(٤١٦)	٥٦,٣٦٩	٢٨٩,٢٢٨	٢٣٨,١٧٤	ربح السنة

إيضاحات تتعلق بالبيانات المالية
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ (يتبع)

٢٤ تقارير القطاع (يتبع)

يمثل الجدول التالي أصول القطاعات لقطاعات التشغيل في الشركة كما تمت مراجعتها من قبل الرئيس المسؤول عن إتخاذ القرار التشغيلي:

٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	البري ألف دولار أمريكي	جاكوب البحرية ألف دولار أمريكي	حفارات الجزر البحرية ألف دولار أمريكي	قطاع خدمات حقول النفط ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي
ممتلكات ومعدات	١,٠٣١,٩٧١	١,٥٢٠,٥٣٨	٢٦٥,٤٦٠	٤٤٣,٤٦٧	٣,٢٦١,٤٣٦
٣١ ديسمبر ٢٠١٩	١,١٤١,٦١٥	١,٥٨٢,٨٦٥	٣٠٣,٨١٠	٢١٤,٧٩٢	٣,٢٤٣,٠٨٢
ممتلكات ومعدات					

٢٥ العائد الأساسي والمخفض للسهم

يتم إحتساب العائد الأساسي والمخفض للسهم بقسمة الربح العائد لمساهمي الشركة على المتوسط المرجح لعدد الأسهم المصدرة خلال السنة.

٢٠٢٠	٢٠١٩	
٥٦٩,٠٣٤	٥٨٣,٣٥٥	الربح العائد لمساهمي الشركة (ألف دولار أمريكي)
٤,٠٠٠,٠٠٠	٤,٠٠٠,٠٠٠	المتوسط المرجح لعدد الأسهم لغرض الربح الأساسي للسهم (إيضاح ١٠)
٠,١٤٢	٠,١٤٦	العائد للسهم (ألف دولار أمريكي)

لا توجد أوراق مالية مخفضة، وبالتالي فإن العائد على السهم المخفض هو نفس العائد على السهم الأساسي.

٢٦ إعتامد البيانات المالية

تم اعتماد البيانات المالية وإجازة إصدارها من قبل مجلس الإدارة بتاريخ ×× مايو ٢٠٢١.

شركة أدنوك للحفر ش.م.ع.

تقرير المراجعة والمعلومات المالية
الموجزة لفترة الستة أشهر
المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢١

شركة أدنوك للحفر ش.م.ع.

تقرير المراجعة والمعلومات المالية
الموجزة لفترة الستة أشهر المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢١

صفحة

١	تقرير مراجعة المعلومات المالية الموجزة
٢	بيان المركز المالي الموجز
٣	بيان الربح او الخسارة والدخل الشامل الآخر الموجز
٤	بيان التغيرات في حقوق الملكية الموجز
٥	بيان التدفقات النقدية الموجز
٦ - ٢٠	إيضاحات تتعلق بالمعلومات المالية الموجزة

تقرير مراجعة المعلومات المالية المرحلية إلى مساهمي شركة أدنوك للحفر ش.م.ع.

مقدمة

قمنا بمراجعة بيان المركز المالي الموجز المرفق لشركة أدنوك للحفر ش.م.ع. ("الشركة")، كما في ٣٠ يونيو ٢٠٢١ وكل من بيان الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر الموجز وبيان التغيرات في حقوق الملكية الموجز وبيان التدفقات النقدية الموجز لفترة الستة أشهر المنتهية في ذلك التاريخ. إن الإدارة مسؤولة عن إعداد هذه المعلومات المالية المرحلية وعرضها بصورة عادلة وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٤ "التقارير المالية المرحلية" الصادر عن مجلس المعايير المحاسبية الدولية. إن مسؤوليتنا هي إبداء استنتاج حول هذه المعلومات المالية المرحلية استناداً إلى مراجعتنا.

نطاق المراجعة

لقد قمنا بمراجعتنا وفقاً للمعيار الدولي حول عمليات المراجعة رقم ٢٤١٠، "مراجعة المعلومات المالية المرحلية التي يقوم بها مدقق الحسابات المستقل للمنشأة". تتضمن مراجعة المعلومات المالية المرحلية القيام بإجراء الإستفسارات، بشكل رئيسي من الأشخاص المسؤولين عن الأمور المالية والمحاسبية، وإتباع إجراءات تحليلية وإجراءات مراجعة أخرى. إن نطاق المراجعة أقل جوهرية من نطاق القيام بالتدقيق وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق، وبالتالي، فإنها لا تمكننا من الحصول على تأكيد حول جميع الأمور الهامة التي يمكن أن يبينها التدقيق. لذا، فإننا لا نبدي رأي تدقيق بشأنها.

الاستنتاج

استناداً إلى مراجعتنا، لم يتبين لنا ما يدعونا إلى الاعتقاد بأن المعلومات المالية المرحلية المرفقة لم يتم إعدادها، من جميع النواحي الجوهرية، وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٤ الصادر عن مجلس المعايير المحاسبية الدولية.

ديلويت أند توش (الشرق الأوسط)

موقع من قبل:

راما بادمانابها أشاريا

رقم القيد ٧٠١

٢٥ يوليو ٢٠١

أبوظبي

الإمارات العربية المتحدة

بيان المركز المالي الموجز
كما في ٣٠ يونيو ٢٠٢١

٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ ألف دولار أمريكي (مدقق)	٣٠ يونيو ٢٠٢١ ألف دولار أمريكي (غير مدقق)	إيضاحات	
			الموجودات
			الموجودات غير المتداولة
٣,٢٦١,٤٣٦	٣,٢٥٢,٨٥٤	٥	ممتلكات ومعدات
٣٩,٣٠١	٤٣,١٩٦	٦	حق إستخدام الموجودات
٤٠٨	٨,٤٦٤	١٢	دفعات مقدمة لجهة ذات علاقة
٤,٢٥٠	٣,٥٠٢		دفعات مقدمة
٣,٣٠٥,٣٩٥	٣,٣٠٨,٠١٦		مجموع الموجودات غير المتداولة
			الموجودات المتداولة
١٧٧,٠٥٣	١٦٢,٨٦٣	٧	مخزون
١٣٩,٢٩٦	١٢٣,٥٩٠	٨	ذمم مدينة تجارية وأخرى
٩٠٢,٦٠١	١,٤١٢,٨٩١	١٢	مستحق من جهات ذات علاقة
٩٥٣,٤٦٥	٤١٩,٢٤٦	٩	النقد ومرادفات النقد
٢,١٧٢,٤١٥	٢,١١٨,٥٩٠		مجموع الموجودات المتداولة
٥,٤٧٧,٨١٠	٥,٤٢٦,٦٠٦		مجموع الموجودات
			حقوق الملكية والمطلوبات
			حقوق الملكية
١٠٨,٩١٨	١٠٨,٩١٨		رأس المال
٣,١٤٢,٨٩٣	٢,٧٢٤,٤٨١		أرباح مستبقة
٣,٢٥١,٨١١	٢,٨٣٣,٣٩٩		مجموع حقوق الملكية
			المطلوبات غير المتداولة
١,٥٠٠,٠٠٠	١,٥٠٠,٠٠٠	١٠	قروض
٢٨,٣٨٩	١٥,١٩٦	٦	التزامات عقود الإيجار
٨٦,٤٦٠	١١٠,٥٤٩		مخصص مكافآت نهاية الخدمة للموظفين
١,٦١٤,٨٤٩	١,٦٢٥,٧٤٥		مجموع المطلوبات غير المتداولة
			المطلوبات المتداولة
٤١٣,٧٨٩	٣٧٠,٣٦١	١١	ذمم دائنة تجارية وأخرى
١١,٧٢٣	٢٢,٢٧٨	٦	التزامات عقود الإيجار
١٨٥,٦٣٨	٥٧٤,٨٢٣	١٢	مستحق لجهات ذات علاقة
٦١١,١٥٠	٩٦٧,٤٦٢		مجموع المطلوبات المتداولة
٢,٢٢٥,٩٩٩	٢,٥٩٣,٢٠٧		مجموع المطلوبات
٥,٤٧٧,٨١٠	٥,٤٢٦,٦٠٦		مجموع حقوق الملكية والمطلوبات



المدير المالي



الرئيس التنفيذي

بيان الربح او الخسارة والدخل الشامل الآخر الموجز
لفترات الثلاثة أشهر والستة أشهر المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢١

الستة أشهر المنتهية في ٣٠ يونيو		الثلاثة أشهر المنتهية في ٣٠ يونيو		إيضاحات	
٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠٢١		
ألف دولار أمريكي (غير مدقق)	ألف دولار أمريكي (غير مدقق)	ألف دولار أمريكي (غير مدقق)	ألف دولار أمريكي (غير مدقق)		
١,٠٠١,٨٤٠ (٥٧٨,٤٠٠)	١,١٢٣,٤٧٥ (٦٨٣,٦٩٥)	٥٠٥,٨١٣ (٢٧٣,١٢٣)	٦٠٠,٨٣٤ (٣٥٠,٨٩٧)	١٣	إيرادات تكاليف مباشرة
٤٢٣,٤٤٠	٤٣٩,٧٨٠	٢٣٢,٦٩٠	٢٤٩,٩٣٧		إجمالي الربح
(١٠٩,٥٥٢) ٤,٢٧٠ (١٥,٦٢٧)	(١٥٨,٥٤٠) ٩,٠١٠ (٨,٦٦٢)	(٦٣,٢٢٧) ٩٠٠ (٧,٩٠٨)	(٨١,١٧٠) ٧,٥٢٧ (٤,٥٢٢)	١٤	مصاريف عمومية وإدارية إيرادات أخرى - صافي تكاليف تمويل - صافي
٣٠٢,٥٣١	٢٨١,٥٨٨	١٦٢,٤٥٥	١٧١,٧٧٢		ربح الفترة
-	-	-	-		الدخل الشامل الآخر للفترة
٣٠٢,٥٣١	٢٨١,٥٨٨	١٦٢,٤٥٥	١٧١,٧٧٢		مجموع الدخل الشامل للفترة
٠,٠٧٥٦	٠,٠٧٠٤	٠,٠٤٠٦	٠,٠٤٢٩	١٩	العائد للسهم: الأساسي والمخفض

تشكل الإيضاحات المرفقة جزءاً لا يتجزأ من هذه المعلومات المالية الموجزة.

بيان التغيرات في حقوق الملكية الموجز
لفترة الستة أشهر المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢١

مجموع حقوق الملكية ألف دولار أمريكي	أرباح مستبقة ألف دولار أمريكي	رأس المال ألف دولار أمريكي	
٣,٣٨٢,٧٧٧	٣,٢٧٣,٨٥٩	١٠٨,٩١٨	الرصيد في ١ يناير ٢٠٢٠ (مدقق)
٣٠٢,٥٣١	٣٠٢,٥٣١	-	مجموع الدخل الشامل للفترة
(٧٠٠,٠٠٠)	(٧٠٠,٠٠٠)	-	توزيعات أرباح (إيضاح ١٥)
٢,٩٨٥,٣٠٨	٢,٨٧٦,٣٩٠	١٠٨,٩١٨	الرصيد في ٣٠ يونيو ٢٠٢٠ (غير مدقق)
٣,٢٥١,٨١١	٣,١٤٢,٨٩٣	١٠٨,٩١٨	الرصيد في ١ يناير ٢٠٢١ (مدقق)
٢٨١,٥٨٨	٢٨١,٥٨٨	-	مجموع الدخل الشامل للفترة
(٧٠٠,٠٠٠)	(٧٠٠,٠٠٠)	-	توزيعات أرباح (إيضاح ١٥)
٢,٨٣٣,٣٩٩	٢,٧٢٤,٤٨١	١٠٨,٩١٨	الرصيد في ٣٠ يونيو ٢٠٢١ (غير مدقق)

شركة أدنوك للحفر ش.م.ع.

بيان التدفقات النقدية الموجز
لفترة الستة أشهر المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢١

الستة أشهر المنتهية في		
٢٠٢٠	٢٠٢١	
ألف دولار أمريكي (غير مدقق)	ألف دولار أمريكي (غير مدقق)	
٣٠٢,٥٣١	٢٨١,٥٨٨	التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية
		ربح الفترة
		تعديلات لـ:
١٧٢,٧١٦	١٩٤,٣٠٨	إستهلاك ممتلكات ومعدات
٥,٣٦٤	١٤,٩٦٣	إستهلاك حق إستخدام الموجودات
٧,٤٧٥	٢٦,٨١٥	مخصص مكافآت نهاية خدمة الموظفين المحمل
(٢٧٠)	٦,٠٣٦	المخصص/ (المعكوس) لمخصص بضاعة بطيئة الحركة ومتقدمة
١٦,١٣٤	٩,٠٩٩	تكاليف تمويل
(٥٠٧)	(٤٣٧)	إيرادات تمويل
٥٠٣,٤٤٣	٥٣٢,٣٧٢	
(١٢,٧٥٠)	٨,١٥٤	التغيرات في رأس المال العامل
٧٢٦	٧٤٨	نقص / (زيادة) في مخزون
(٤٨,٣٣٥)	١٥,٧٠٦	نقص في دفعات مقدمة
٥٧٩,٧٣٠	(١٢٠,٢٩٠)	نقص / (زيادة) في ذمم مدينة تجارية وأخرى
(٦١,٣٣٩)	٤٥,٨٢٩	(زيادة) / نقص في مستحق من جهات ذات علاقة
١٨,٨٢٨	(٨١٥)	زيادة / (نقص) في ذمم دائنة تجارية وأخرى
(٢,٣٨٧)	(٢,٧٢٦)	(نقص) / (زيادة) في مستحق إلى جهات ذات علاقة
٩٧٧,٩١٦	٤٧٨,٩٧٨	مكافآت نهاية الخدمة المدفوعة للموظفين
		صافي النقد الناتج من الأنشطة التشغيلية
(١٩,١٤٨)	(٢٤٥,٢٤٩)	التدفقات النقدية من الأنشطة الإستثمارية
(٥٩,٨٦٠)	(٣٧,٦٦٤)	دفعات لشراء ممتلكات ومعدات
٥٠٧	٤٣٧	دفعة مقدمة إلى جهة ذات علاقة
(٧٨,٥٠١)	(٢٨٢,٤٧٦)	إيرادات تمويل مستلمة
		صافي النقد المستخدم في الأنشطة الإستثمارية
-	(٢٢,٠٢٢)	التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية
(٧٠٠,٠٠٠)	(٧٠٠,٠٠٠)	دفعات المبلغ الأساسي وجزء الفائدة على التزامات عقود الإيجار
(١٥,٩٢٦)	(٨,٦٩٩)	توزيعات أرباح مدفوعة
(٧١٥,٩٢٦)	(٧٣٠,٧٢١)	تكاليف تمويل مدفوعة
١٨٣,٤٨٩	(٥٣٤,٢١٩)	صافي النقد المستخدم في الأنشطة التمويلية
١٣٣,٨٠٨	٩٥٣,٤٦٥	صافي (النقص) / الزيادة في النقد ومرادفات النقد
٣١٧,٢٩٧	٤١٩,٢٤٦	النقد ومرادفات النقد في بداية الفترة
٨٣٠	-	النقد ومرادفات النقد في نهاية الفترة
١٦,٣٥٥	١٨,٨٥٨	معاملات غير نقدية:
		تحويل قطع غيار رأسمالية من مخزون إلى ممتلكات ومعدات
		إضافات وتعديلات على حق إستخدام الموجودات والتزامات عقود الإيجار

تشكل الإيضاحات المرفقة جزءاً لا يتجزأ من هذه المعلومات المالية الموجزة.

إيضاحات تتعلق بالمعلومات المالية الموجزة
لفترة الستة أشهر المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢١

١ معلومات عامة

إن شركة أدنوك للحفر ش.م.ع. ("الشركة") هي رسمياً شركة مساهمة عامة تأسست في سنة ١٩٧٢ بقرار من مجلس الوزراء في حكومة أبوظبي. إن الشركة مسجلة في أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة، وهي شركة تابعة لشركة بترول أبوظبي الوطنية ("أدنوك")، المملوكة بالكامل لحكومة أبوظبي.

بموجب اتفاقية بيع وشراء الأسهم المؤرخة في ٨ أكتوبر ٢٠١٨ بين أدنوك وبيكر هيوز القابضة إس بي في ليمتد، وافقت أدنوك على بيع ٥٪ من إجمالي رأس المال المصدر للشركة إلى بيكر هيوز القابضة إس بي في ليمتد.

إن عنوان المكتب المسجل للشركة هو ص.ب. ٤٠١٧، أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة.

تتمثل الأنشطة الرئيسية للشركة بتوفير خدمات الحفر ودعم المعدات البحرية وتأجير منصات الحفر البرية والبحرية بالنيابة عن الأطراف المشاركة في استكشاف وإنتاج النفط والغاز البرية والبحرية.

٢ تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة

تتوافق السياسات المحاسبية المستخدمة في إعداد هذه المعلومات المالية الموجزة مع تلك المستخدمة في إعداد البيانات المالية السنوية للشركة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠، والإيضاحات المرفقة حولها، باستثناء تطبيق بعض المعايير الجديدة والمعدلة، والتي أصبحت سارية المفعول في الفترة الحالية كما هو موضح أدناه.

١/٢ المعايير الجديدة والمعدلة المطبقة من قبل الشركة

في الفترة الحالية، قامت الشركة بتطبيق التعديلات التالية على المعايير الدولية للتقارير المالية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية والتي أصبحت سارية المفعول للفترة السنوية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٢١. لم يكن لتطبيق هذه التعديلات على المعايير الدولية للتقارير المالية أي تأثير هام على المبالغ المدرجة للفترة الحالية ولكنها قد تؤثر على محاسبة المعاملات أو الترتيبات المستقبلية للشركة.

• إعادة تشكيل معيار سعر الفائدة - المرحلة ٢

تقدم التعديلات في إعادة تشكيل معيار سعر الفائدة - المرحلة ٢ (تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩، المعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٩، المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٧، المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٤ والمعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٦) وسيلة عملية للتعديلات التي يتطلبها إعادة التشكيل، وتوضيح أن محاسبة التحوط لا يتم إيقافها فقط نتيجة إعادة تشكيل ايبور، وإدخال الإفصاحات التي تسمح للمستخدمين بفهم طبيعة ومدى المخاطر الناتجة عن إعادة تشكيل ايبور الذي تتعرض له المنشأة وكيفية إدارة المنشأة لتلك المخاطر بالإضافة إلى تقديم المنشأة في التحول من ايبورز إلى معدلات مرجعية بديلة، وكيف تدير المنشأة هذا التحول.

• كوفيد - ١٩ - امتيازات الإيجار ذات العلاقة (تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٦)

يوفر التعديل للمستأجرين إعفاء من تقييم ما إذا كانت امتيازات الإيجار المتعلقة بكوفيد - ١٩ هو تعديل لعقد الإيجار. لم يكن لهذه التعديلات أي تأثير هام على المعلومات المالية الموجزة للشركة.

باستثناء مما ذكر أعلاه، لا توجد أية معايير هامة أخرى من المعايير الدولية للتقارير المالية أو تعديلات كانت سارية المفعول للمرة الأولى للسنة المالية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٢١.

إيضاحات تتعلق بالمعلومات المالية الموجزة
لفترة السنة أشهر المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢١ (يتبع)

٢ تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة (يتبع)

٢/٢ المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة المصدرة والتي لم يحن موعد تطبيقها بعد ولم يتم تطبيقها بشكل مبكر

لم تقم الشركة بتطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة المصدرة التالية والتي لم يحن موعد تطبيقها بعد:

- تصنيف المطلوبات كمتداولة أو غير متداولة - تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١ (يسري تطبيقه من ١ يناير ٢٠٢٣). تهدف التعديلات إلى تعزيز الاتساق في تطبيق المتطلبات من خلال مساعدة الشركات على تحديد ما إذا كان يجب تصنيف الديون والمطلوبات الأخرى التي لها تاريخ تسوية غير مؤكد كمتداولة (مستحقة أو يحتمل أن تكون مستحقة السداد خلال سنة واحدة) أو غير متداولة في بيان المركز المالي.
- تعديلات على المراجع حول الإطار المفاهيمي - تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٣ (يسري تطبيقه من ١ يناير ٢٠٢٢). تهدف التعديلات إلى تحديث مرجع قديم للإطار المفاهيمي في المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٣ دون تغيير هام في متطلبات المعيار.
- ممتلكات وآلات ومعدات - عائدات قبل الاستخدام المقصود - تعديلات على المعيار المحاسبي الدولي رقم ١٦ (يسري تطبيقه من ١ يناير ٢٠٢٢). تمنع التعديلات أن تخصم من تكلفة أي بند من بنود الممتلكات والآلات والمعدات أي عائدات من بيع الأصناف المنتجة أثناء إحضار ذلك الأصل إلى الموقع والحالة اللازمة له ليكون قادرًا على العمل بالطريقة المقصودة من قبل الإدارة. وبدلاً من ذلك، تعترف المنشأة بعائدات بيع هذه البنود، وتكلفة إنتاج تلك البنود، في الربح أو الخسارة.
- عقود مثقلة بالالتزامات - تكلفة تنفيذ العقد - تعديلات على المعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٧ (يسري تطبيقه من ١ يناير ٢٠٢٢). تحدد التعديلات أن "تكلفة الوفاء" بالعقد تشمل "التكاليف التي تتعلق مباشرة بالعقد". يمكن أن تكون التكاليف التي تتعلق مباشرة بالعقد إما تكاليف إضافية للوفاء بهذا العقد (على سبيل المثال العمالة والمواد المباشرة) أو تخصيص التكاليف الأخرى المرتبطة مباشرة بتنفيذ العقود (على سبيل المثال تخصيص مصاريف الإستهلاك لبند من الممتلكات والمنشآت والمعدات المستخدمة في تنفيذ العقد).
- تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٠ البيانات المالية الموحدة والمعيار المحاسبي الدولي رقم ٢٨ استثمارات في شركات زميلة ومشاريع مشتركة (٢٠١١) المتعلقة بمعالجة بيع أو المساهمة في الأصول بين المستثمر والشركات الزميلة أو المشاريع المشتركة. (تم تأجيل تاريخ التطبيق إلى أجل غير مسمى. لا يزال التطبيق مسموح به).
- دورة التحسينات السنوية ٢٠١٨-٢٠٢٠ على المعايير الدولية للتقارير المالية (يسري تطبيقها من ١ يناير ٢٠٢٢). تشمل دورة التحسينات السنوية تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١: تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية للمرة الأولى (يسري تطبيقه من ١ يناير ٢٠٢٢)، المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ الأدوات المالية (يسري تطبيقه من ١ يناير ٢٠٢٢)، المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٦ عقود الإيجار (لم يتم بعد تحديد تاريخ التطبيق) والمعيار المحاسبي الدولي رقم ٤١ الزراعة (يسري تطبيقه من ١ يناير ٢٠٢٢).
- الإفصاح عن السياسات المحاسبية - التعديلات على المعيار المحاسبي الدولي رقم ١ والمعيار الدولي للتقارير المالية بيان الممارسة ٢ (يسري تطبيقه من ١ يناير ٢٠٢٣). تتطلب التعديلات أن تفصح المنشأة عن سياساتها المحاسبية الجوهرية، بدلاً من سياساتها المحاسبية الهامة. توضح التعديلات الأخرى كيف يمكن للمنشأة تحديد السياسة المحاسبية الجوهرية. يتم إضافة أمثلة على متى يحتمل أن تكون السياسة المحاسبية جوهرية. لدعم التعديل، وضع مجلس الإدارة أيضاً إرشادات وأمثلة لشرح وإثبات تطبيق "عملية الأهمية النسبية المكونة من أربع خطوات" الموضحة في بيان الممارسة ٢ الخاص بالمعيار الدولي للتقارير المالية.

إيضاحات تتعلق بالمعلومات المالية الموجزة لفترة الستة أشهر المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢١ (يتبع)

٢ تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة (يتبع)

٢/٢ المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة المصدرة والتي لم يحن موعد تطبيقها بعد ولم يتم تطبيقها بشكل مبكر (يتبع)

• تعريف التقديرات المحاسبية - تعديلات على المعيار المحاسبي الدولي رقم ٨ (يسري تطبيقه من ١ يناير ٢٠٢٣). تستبدل التعديلات تعريف التغيير في التقديرات المحاسبية بتعريف التقديرات المحاسبية. بموجب التعريف الجديد، فإن التقديرات المحاسبية هي "المبالغ النقدية في البيانات المالية التي تخضع لعدم التأكد من القياس". تقوم المنشآت بتطوير التقديرات المحاسبية إذا كانت السياسات المحاسبية تتطلب قياس بنود في البيانات المالية بطريقة تنطوي على عدم التأكد من القياس. توضح التعديلات أن التغيير في التقدير المحاسبي الناتج عن معلومات جديدة أو تطورات جديدة لا يعد تصحيحاً لخطأ.

تتوقع الإدارة أنه سيتم تطبيق هذه المعايير والتفسيرات والتعديلات الجديدة في البيانات المالية للشركة عندما تكون قابلة للتطبيق، ومن غير المتوقع أن يكون لتطبيق هذه المعايير الجديدة والتعديلات أي تأثير هام على البيانات المالية للشركة في فترة التطبيق الأولى.

لا توجد هناك معايير وتعديلات جديدة أخرى يتم تطبيقها على المعايير المنشورة أو تفسيرات صادرة عن لجنة تفسيرات المعايير الدولية للتقارير المالية ومن المتوقع أن يكون لها تأثير هام على المعلومات المالية الموجزة للشركة.

٣ ملخص بأهم السياسات المحاسبية

١/٣ بيان الالتزام

تم إعداد هذه البيانات المالية الموجزة لفترة الستة أشهر المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢١ وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٤ *التقارير المالية المرحلية* الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية.

لا تتضمن المعلومات المالية الموجزة جميع المعلومات والإفصاحات اللازمة للبيانات المالية السنوية وينبغي أن تقرأ جنباً إلى جنب مع البيانات المالية للشركة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠. بالإضافة لذلك، إن النتائج لفترة الستة أشهر المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢١ لا تعتبر بالضرورة مؤشر على النتائج التي يمكن توقعها للسنة المالية التي ستنتهي في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١.

٢/٣ أساس الإعداد

تم إعداد المعلومات المالية الموجزة بالدولار الأمريكي، وهو العملة الوظيفية وعملة العرض للشركة، وقد تم تقريب جميع القيم إلى أقرب ألف دولار أمريكي (ألف دولار أمريكي) ما لم يذكر خلاف ذلك. عندما يتم تصنيف البيانات كـ "ممدقة" تشير إلى أن المعلومات المالية قد تم استخراجها من البيانات المالية الممدقة للشركة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠. تم إعداد هذه المعلومات المالية وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية. إن التكلفة التاريخية بصفة عامة تمثل القيمة العادلة للثمن المحدد المقدمة مقابل تبادل الموجودات عند الإستحواذ عليها.

٤ أحكام محاسبية حساسة ومصادر رئيسية للتقدير غير المؤكد

يتطلب إعداد هذه المعلومات المالية الموجزة من الإدارة إصدار أحكام وتقديرات وافتراسات تؤثر على تطبيق السياسات المحاسبية والمبالغ المدرجة للموجودات والمطلوبات والإيرادات والمصاريف. قد تختلف النتائج الفعلية عن هذه التقديرات. تتم مراجعة التقديرات والإفتراسات ذات العلاقة بشكل مستمر. يتم الاعتراف بالتعديلات على التقديرات المحاسبية في الفترة التي يتم فيها تعديل التقدير وفي أي فترات مستقبلية متأثرة.

عند إعداد هذه المعلومات المالية الموجزة، فإن الأحكام الهامة التي وضعتها الإدارة لتطبيق السياسات المحاسبية للشركة والمصادر الرئيسية للتقدير غير المؤكد متوافقة مع تلك التي تم تطبيقها في البيانات المالية السنوية للشركة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠.

إيضاحات تتعلق بالمعلومات المالية الموجزة
لفترة السنة أشهر المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢١ (يتبع)

٥ ممتلكات ومعدات

٣٠ يونيو ٢٠٢١	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	
ألف دولار أمريكي (غير مدققة)	ألف دولار أمريكي (مدققة)	
٣,٢٦١,٤٣٦	٣,٢٤٣,٠٨٢	صافي القيمة الدفترية في بداية الفترة/ السنة
١٨٥,٧٢٦	٣٧٦,٠٠٧	إضافات
-	(٦١٦)	إستبعاد - صافي
(١٩٤,٣٠٨)	(٣٥٧,٠٣٧)	إستهلاك
<u>٣,٢٥٢,٨٥٤</u>	<u>٣,٢٦١,٤٣٦</u>	صافي القيمة الدفترية في نهاية الفترة/ السنة

تشتمل الممتلكات والمعدات أعمال رأسمالية قيد التنفيذ والسلف الرأسمالية بمبلغ ٢١٧,٦٠٧ ألف دولار أمريكي كما في ٣٠ يونيو ٢٠٢١ (٣١ ديسمبر ٢٠٢٠: ٣٠٣,١٩٤ ألف دولار أمريكي).

٦ حق إستخدام الموجودات والتزامات عقود الإيجار

حق إستخدام الموجودات

٣٠ يونيو ٢٠٢١	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	
ألف دولار أمريكي (غير مدققة)	ألف دولار أمريكي (مدققة)	
٣٩,٣٠١	١٥,٩٤١	الرصيد في بداية الفترة/ السنة
١١,١١٥	١٥,٩٦٠	إضافات خلال الفترة/ السنة
٧,٧٤٣	١٦,٥٧٧	تعديل عقد الإيجار
(١٤,٩٦٣)	(٩,١٧٧)	الإستهلاك المحمل للفترة/ السنة
<u>٤٣,١٩٦</u>	<u>٣٩,٣٠١</u>	الرصيد في نهاية الفترة/ السنة

تتعلق الإضافات خلال الفترة باتفاقية إيجار الأرض التي تنتهي صلاحيتها في ديسمبر ٢٠٢٥. يتعلق تعديل عقد الإيجار للفترة بتمديد عقود إيجار المركبات التي كان من المقرر أن تنتهي صلاحيتها في يناير ٢٠٢٠ وتم تمديدها إلى يناير ٢٠٢٢. خلال السنة السابقة، وافقت الشركة والمؤجر على تعديل مدفوعات الإيجار السنوية للسنوات الخمس المتبقية لاستئجار مبنى المكاتب.

إيضاحات تتعلق بالمعلومات المالية الموجزة
لفترة السنة أشهر المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢١ (يتبع)

٦ حق استخدام الموجودات والتزامات عقود الإيجار (يتبع)

التزامات عقود الإيجار

٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ ألف دولار أمريكي (مدققة)	٣٠ يونيو ٢٠٢١ ألف دولار أمريكي (غير مدققة)	
١٩,٣٦٦	٤٠,١١٢	الرصيد في بداية الفترة/ السنة
١٥,٩٦٠	١١,١١٥	إضافات
٥٢١	٥٢٦	الفائدة المتراكمة
١٦,٥٧٧	٧,٧٤٣	تعديل عقد الإيجار
(١٢,٣١٢)	(٢٢,٠٢٢)	المدفوعات
<u>٤٠,١١٢</u>	<u>٣٧,٤٧٤</u>	الرصيد في نهاية الفترة/ السنة
١١,٧٢٣	٢٢,٢٧٨	مدرجة كما يلي:
٢٨,٣٨٩	١٥,١٩٦	متداولة
<u>٤٠,١١٢</u>	<u>٣٧,٤٧٤</u>	غير متداولة

٧ مخزون

٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ ألف دولار أمريكي (مدققة)	٣٠ يونيو ٢٠٢١ ألف دولار أمريكي (غير مدققة)	
١٩٧,٤٣٠	١٨٩,٢٧٦	مخزون
(٢٠,٣٧٧)	(٢٦,٤١٣)	مخصص مخزون بطيء الحركة ومتقادم
<u>١٧٧,٠٥٣</u>	<u>١٦٢,٨٦٣</u>	

فيما يلي الحركة في مخصص المخزون بطيء الحركة والمتقادم:

٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ ألف دولار أمريكي (مدققة)	٣٠ يونيو ٢٠٢١ ألف دولار أمريكي (غير مدققة)	
٢٢,٣١٦	٢٠,٣٧٧	الرصيد في بداية الفترة/ السنة
(١,٩٣٩)	٦,٠٣٦	المحمل/ (المعكوس) خلال الفترة/ السنة
<u>٢٠,٣٧٧</u>	<u>٢٦,٤١٣</u>	الرصيد في نهاية الفترة/ السنة

إيضاحات تتعلق بالمعلومات المالية الموجزة
لفترة الستة أشهر المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢١ (يتبع)

٨ ذمم مدينة تجارية وأخرى

٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ ألف دولار أمريكي (مدققة)	٣٠ يونيو ٢٠٢١ ألف دولار أمريكي (غير مدققة)	
٢٠,٠٢٨	٥,٥٨٢	ذمم مدينة تجارية
١٠,١٥٩	٤٦,٤٩٩	إيرادات مستحقة
٣٤,٢٨٧	٢٦,٣٣٤	ضريبة القيمة المضافة المدينة
٦٧,٧٠٩	٢٦,٤١٤	دفعات مقدمة
٥,٣٠٦	١٢,٥٥١	مصارييف مدفوعة مقدماً
١,٨٠٧	٦,٢١٠	ذمم مدينة أخرى
<u>١٣٩,٢٩٦</u>	<u>١٢٣,٥٩٠</u>	

٩ النقد ومرادفات النقد

٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ ألف دولار أمريكي (مدققة)	٣٠ يونيو ٢٠٢١ ألف دولار أمريكي (غير مدققة)	
٣١٣	٣٤٢	نقد في الصندوق
٩٥٣,١٥٢	٤١٨,٩٠٤	نقد لدى البنك - حسابات جارية
<u>٩٥٣,٤٦٥</u>	<u>٤١٩,٢٤٦</u>	

يتضمن النقد لدى البنك مبلغ ٤١٦,٩١٠ ألف دولار أمريكي (٣١ ديسمبر ٢٠٢٠: ٩٥١,٩٩٣ ألف دولار أمريكي) محتفظ به من قبل أدنوك. إن النقد المحتفظ به من قبل أدنوك هي أموال محتفظ بها بالنيابة عن الشركة ومتاحة عند الطلب.

١٠ قروض

٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ ألف دولار أمريكي (مدققة)	٣٠ يونيو ٢٠٢١ ألف دولار أمريكي (غير مدققة)	
١,٥٠٠,٠٠٠	١,٥٠٠,٠٠٠	غير متداولة قرض مشترك
<u>١,٥٠٠,٠٠٠</u>	<u>١,٥٠٠,٠٠٠</u>	

تتكون القروض المعروضة في بيان المركز المالي الموجز مما يلي:

النوع	العملة	معدل الفائدة	سنة الإستحقاق	٣٠ يونيو ٢٠٢١ ألف دولار أمريكي (غير مدققة)	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ ألف دولار أمريكي (مدققة)
قرض مشترك	دولار أمريكي	ليبور لمدة شهر + ٠,٩%	٢٠٢٣	١,٥٠٠,٠٠٠	١,٥٠٠,٠٠٠
				<u>١,٥٠٠,٠٠٠</u>	<u>١,٥٠٠,٠٠٠</u>

إيضاحات تتعلق بالمعلومات المالية الموجزة
لفترة الستة أشهر المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢١ (يتبع)

١٠ قروض (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ ألف دولار أمريكي (مدققة)	٣٠ يونيو ٢٠٢١ ألف دولار أمريكي (غير مدققة)	
٣٧٥,٠٠٠	٣٧٥,٠٠٠	بنك أبوظبي الأول (إيضاح ١٢)
٣٧٥,٠٠٠	٣٧٥,٠٠٠	بنك أبوظبي التجاري (إيضاح ١٢)
٣٧٥,٠٠٠	٣٧٥,٠٠٠	مؤسسة سوميتومو ميتسوي المصرفية
٧٥,٠٠٠	٧٥,٠٠٠	بنك أوف أمريكا ميريل لينش إنترناشيونال ليمتد
٧٥,٠٠٠	٧٥,٠٠٠	سي تي بنك
٧٥,٠٠٠	٧٥,٠٠٠	بنك ميزوهو
٧٥,٠٠٠	٧٥,٠٠٠	سجيتسي اس اي
٧٥,٠٠٠	٧٥,٠٠٠	يوني كريديت بنك النمسا ايه جي
<u>١,٥٠٠,٠٠٠</u>	<u>١,٥٠٠,٠٠٠</u>	

١١ ذمم دائنة تجارية وأخرى

٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ ألف دولار أمريكي (مدققة)	٣٠ يونيو ٢٠٢١ ألف دولار أمريكي (غير مدققة)	
٣٢٢,٥٩٥	٢٦٠,٠٥٤	مصاريف مستحقة
٦٦,٣٦١	٩١,٠٣٨	ذمم دائنة تجارية
٣,٨١٨	٨,٦٥٤	محتجزات دائنة
١٤,٦٧٨	٥,٩٧٠	مستحقات الموظفين
٣,٧٠٧	٤,٠٩٣	معاشات تقاعدية دائنة
٢,٦٣٠	٥٥٢	ذمم دائنة أخرى
<u>٤١٣,٧٨٩</u>	<u>٣٧٠,٣٦١</u>	

لدى الشركة سياسات لإدارة المخاطر المالية لضمان سداد جميع الذمم الدائنة في غضون ٦٠ يوماً من فترة الائتمان.

١٢ معاملات وأرصدة مع جهات ذات علاقة

تتمثل الجهات ذات العلاقة في المساهمين، أعضاء مجلس الإدارة وموظفي الإدارة الرئيسيين في الشركة، والمنشآت الخاضعة للسيطرة أو للسيطرة المشتركة أو التي تتأثر بشكل جوهري من قبل هذه الجهات وحكومة إمارة أبوظبي والجهات ذات العلاقة. يتم اعتماد سياسات التسعير وشروط هذه المعاملات من قبل إدارة الشركة.

إيضاحات تتعلق بالمعلومات المالية الموجزة
لفترة الستة أشهر المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢١ (يتبع)

١٢ معاملات وأرصدة مع جهات ذات علاقة (يتبع)

تتكون الأرصدة مع الجهات ذات العلاقة في نهاية فترة التقرير مما يلي:

٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ ألف دولار أمريكي (مدققة)	٣٠ يونيو ٢٠٢١ ألف دولار أمريكي (غير مدققة)	
١٣٦,٩٢٤	١١٢,٧٧٨	مستحق من جهات ذات علاقة (أ)
٧٦٥,٦٧٧	١,٣٠٠,١١٣	أرصدة أخرى مستحقة من جهات ذات علاقة (ب)
<u>٩٠٢,٦٠١</u>	<u>١,٤١٢,٨٩١</u>	
١٣٥,٥٦٩	١١٢,٤٩٩	(أ) مستحق من جهات ذات علاقة
١٢٨	١٢٨	أدنوك البحرية
٩٣٣	٧٢	أدنوك للتكرير
٩٦	٥٥	شركة بترول أبوظبي الوطنية (أدنوك)
٥٤	٢١	أدنوك للغاز الحامض
١٨	٣	الظفرة مشروع مشترك
١٢٦	-	أدنوك لمعالجة الغاز
<u>١٣٦,٩٢٤</u>	<u>١١٢,٧٧٨</u>	شركة بترول أبوظبي الوطنية للتوزيع

في ٣٠ يونيو ٢٠٢١، كان لدى الشركة تركيز هام لمخاطر الائتمان، حيث يمثل أحد العملاء ٩٩٪ (٢٠٢٠: عميل واحد يمثل ٩٩٪) من المستحق من الجهات ذات العلاقة القائمة في ذلك التاريخ.

كانت أعمار أرصدة الجهات ذات العلاقة كما يلي:

٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ ألف دولار أمريكي (مدققة)	٣٠ يونيو ٢٠٢١ ألف دولار أمريكي (غير مدققة)	
٨٩,٨٨٠	٣,٢٣٤	غير مستحقة السداد
١٣	٦٩,٥٨٥	مستحقة من ٣١ إلى ٦٠ يوم
٩,٢٤٢	٩,٧٤١	مستحقة من ٦١ إلى ٩٠ يوم
٣٧,٧٨٩	٣٠,٢١٨	مستحقة لأكثر من ٩١ يوم
<u>١٣٦,٩٢٤</u>	<u>١١٢,٧٧٨</u>	

إيضاحات تتعلق بالمعلومات المالية الموجزة
لفترة الستة أشهر المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢١ (يتبع)

١٢ معاملات وأرصدة مع جهات ذات علاقة (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ ألف دولار أمريكي (مدققة)	٣٠ يونيو ٢٠٢١ ألف دولار أمريكي (غير مدققة)	
		(ب) أرصدة أخرى مستحقة من جهات ذات علاقة
		أدنوك البرية
٥٧٥,٧٦٨	٩٩٢,٧٥٣	أدنوك البحرية (١)
١٨٩,٣٣٢	٢٧١,١٤٣	شركة بترول أبوظبي الوطنية (أدنوك)
-	٣٥,٢٧٥	أدنوك للغاز الحامض
٤٨٢	٧٢٧	الظفرة مشروع مشترك
٩٥	٢١٥	
<hr/>	<hr/>	
٧٦٥,٦٧٧	١,٣٠٠,١١٣	
<hr/>	<hr/>	
٤٠٨	٨,٤٦٤	دفعة مقدمة إلى جهة ذات علاقة - غير متداولة بيكر هيويز القابضة اس بي في المحدودة
<hr/>	<hr/>	

تمثل الدفعة المقدمة إلى جهة ذات علاقة المبلغ المدفوع مقدماً كجزء من اتفاقية الإطار التجاري لتوسيع قدرات خدمات الحفر للشركة.

(١) تم عرض الرصيد كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ بالصافي بعد خصم مبلغ ٤١,٧١٧ ألف دولار أمريكي يتعلق بإشعار دائن تم إصداره إلى جهة ذات علاقة في الفترة السابقة (إيضاح ١٣).

٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ ألف دولار أمريكي (مدققة)	٣٠ يونيو ٢٠٢١ ألف دولار أمريكي (غير مدققة)	
		مستحق إلى جهات ذات علاقة
		أدنوك البرية
١٠٢,٦٥٥	٤٦٤,١٠٤	شركة بترول أبوظبي الوطنية للتوزيع
٤٤,٨٥٢	٧٨,٥٦٧	شركة بترول أبوظبي الوطنية (أدنوك)
٣٤,٥٩٣	٢٧,١٥٣	أدنوك للخدمات اللوجستية
٣,٥٣٨	٤,٩٩٩	
<hr/>	<hr/>	
١٨٥,٦٣٨	٥٧٤,٨٢٣	
<hr/>	<hr/>	

إن الأرصدة المستحقة إلى / من جهات ذات علاقة لا تحمل فائدة وهي مستحقة الدفع / مستحقة القبض عند الطلب.

٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ ألف دولار أمريكي (مدققة)	٣٠ يونيو ٢٠٢١ ألف دولار أمريكي (غير مدققة)	
		قرض من جهات ذات علاقة (إيضاح ١٠)
		بنك أبوظبي الأول
٣٧٥,٠٠٠	٣٧٥,٠٠٠	بنك أبوظبي التجاري
٣٧٥,٠٠٠	٣٧٥,٠٠٠	
<hr/>	<hr/>	
٧٥٠,٠٠٠	٧٥٠,٠٠٠	
<hr/>	<hr/>	

إيضاحات تتعلق بالمعلومات المالية الموجزة
لفترة الستة أشهر المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢١ (يتبع)

١٢ معاملات وأرصدة مع جهات ذات علاقة (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	٣٠ يونيو ٢٠٢١
ألف دولار أمريكي (مدققة)	ألف دولار أمريكي (غير مدققة)
٩٥١,٩٩٣	٤١٦,٩١٠
١,٠١٩	١,٨٦٩
١٤٠	١٢٥
<u>٩٥٣,١٥٢</u>	<u>٤١٨,٩٠٤</u>

النقد ومرادفات النقد (إيضاح ٩)
شركة بترول أبوظبي الوطنية (أدنوك)
بنك أبوظبي الأول
بنك أبوظبي التجاري

فيما يلي الأرصدة الهامة مع جهات ذات علاقة خلال الفترة:

الستة أشهر المنتهية في ٣٠ يونيو

٢٠٢٠	٢٠٢١
ألف دولار أمريكي (غير مدققة)	ألف دولار أمريكي (غير مدققة)
٥٥٥,٤٥٨	٦٢٦,٣١١
٤٣٦,٤٩٨	٤٣٠,٧٩٨
٣,٧٧٩	٣٦,٥٩٢
١٢٣	٢٤٦
٤٨	١٢٠
<u>٩٩٥,٩٠٦</u>	<u>١,٠٩٤,٠٦٧</u>

إيرادات

أدنوك البرية
أدنوك البحرية
شركة بترول أبوظبي الوطنية (أدنوك)
أدنوك للغاز الحامض
الظفرة مشروع مشترك

مشتريات

شركة بترول أبوظبي الوطنية للتوزيع
شركة بترول أبوظبي الوطنية (أدنوك)
أدنوك للخدمات اللوجستية

سلف

إصدار سلفة إلى بيكر هيويز القابضة اس بي في المحدودة

عقود الإيجار

دفعات عقود الإيجار إلى جهة ذات علاقة

تعويضات موظفي الإدارة الرئيسيين

تعويضات موظفي الإدارة الرئيسيين

أعضاء مجلس الإدارة

موظفي الإدارة الرئيسيين

٣٠,٠١٨	٣٢,١٨٣
١٦,٢٥٥	٢١,٤٢٥
٥٤	٩٢٧
<u>٤٦,٣٢٧</u>	<u>٥٤,٥٣٥</u>
<u>٥٩,٨٦٠</u>	<u>٣٧,٦٦٤</u>
<u>—</u>	<u>١٥,٩٥٩</u>
<u>١,٤٥٤</u>	<u>٢,٦٢٧</u>
<u>٧</u>	<u>٧</u>
<u>٦</u>	<u>٦</u>

إيضاحات تتعلق بالمعلومات المالية الموجزة
لفترة الستة أشهر المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢١ (يتبع)

١٣ إيرادات

تستمد الشركة إيراداتها من تحويل خدمات الحفر مع مرور الوقت. من خط الإنتاج الرئيسي التالي:

الستة أشهر المنتهية في ٣٠ يونيو		الثلاثة أشهر المنتهية في ٣٠ يونيو		
٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠٢١	
ألف دولار أمريكي (غير مدققة)	ألف دولار أمريكي (غير مدققة)	ألف دولار أمريكي (غير مدققة)	ألف دولار أمريكي (غير مدققة)	
٩٩٥,٤٧٤	١,١٢٠,٤٦٧	٥٠٣,١٢٤	٥٩٨,١٧٦	خدمات الحفر
٦,٣٦٦	٣,٠٠٨	٢,٦٨٩	٢,٦٥٨	تسهيل تأجير الحفارات
<u>١,٠٠١,٨٤٠</u>	<u>١,١٢٣,٤٧٥</u>	<u>٥٠٥,٨١٣</u>	<u>٦٠٠,٨٣٤</u>	

كما في ٣٠ يونيو ٢٠٢١، لا يوجد لدى الإدارة التزامات أداء غير مستوفاة سيتم الاعتراف بها كإيرادات خلال الفترة المالية القادمة.

تتضمن إيرادات خدمات الحفر لفترة الستة أشهر المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٠ خصم بمبلغ ٤١,٧١٧ ألف دولار أمريكي) يتعلق بإشعار دائن صادر عن الشركة إلى جهة ذات علاقة مقابل خدمات سابقة تم أداؤها. إن الإشعار الدائن الصادر ناتج عن مفاوضات تجارية مع الجهة ذات العلاقة والتي تم إتمامها خلال تلك الفترة. لم يتم إصدار مثل هذه الإشعارات الدائنة في الفترة الحالية.

١٤ تكاليف تمويل - صافي

الستة أشهر المنتهية في ٣٠ يونيو		الثلاثة أشهر المنتهية في ٣٠ يونيو		
٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠٢١	
ألف دولار أمريكي (غير مدققة)	ألف دولار أمريكي (غير مدققة)	ألف دولار أمريكي (غير مدققة)	ألف دولار أمريكي (غير مدققة)	
٥٠٧	٤٣٧	٧٠	٢٤٣	إيرادات تمويل
(١٦,١٣٤)	(٩,٠٩٩)	(٧,٩٧٨)	(٤,٧٦٥)	ناقص: تكاليف تمويل
<u>(١٥,٦٢٧)</u>	<u>(٨,٦٦٢)</u>	<u>(٧,٩٠٨)</u>	<u>(٤,٥٢٢)</u>	

إيضاحات تتعلق بالمعلومات المالية الموجزة
لفترة الستة أشهر المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢١ (يتبع)

١٥ توزيعات أرباح

في ١٦ مارس ٢٠٢١، وافق مجلس الإدارة على إعلان توزيع أرباح بمبلغ ٧٠٠,٠٠٠ ألف دولار أمريكي (٢٠٢٠: ٧٠٠,٠٠٠ ألف دولار أمريكي) وفقاً لاتفاقية المساهمين على أساس حصة المساهمة ذات الصلة بمبلغ ٦٦٥,٠٠٠ ألف دولار أمريكي (٢٠٢٠: ٦٦٥,٠٠٠ ألف دولار أمريكي) لـ أدنوك و ٣٥,٠٠٠ ألف دولار أمريكي (٢٠٢٠: ٣٥,٠٠٠ ألف دولار أمريكي) لشركة بيكر هيوز القابضة إس بي في ليمتد. تم دفع توزيعات الأرباح بالكامل في ٢٢ مارس ٢٠٢١.

١٦ إلتزامات ومطلوبات طارئة

لدى الشركة الإلتزامات والمطلوبات الطارئة التالية القائمة في ٣٠ يونيو ٢٠٢١ و ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠:

٣٠ يونيو ٢٠٢١ ألف دولار أمريكي (غير مدققة)	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ ألف دولار أمريكي (مدققة)	
٤٨	٤٨	خطابات الاعتماد وخطابات الضمان
١٢١,٨٠٩	٦٦,٣٥٠	الإلتزامات رأسمالية
<u>١٢١,٨٥٧</u>	<u>٦٦,٣٩٨</u>	

تتعلق الإلتزامات الرأسمالية بالمشاريع الجارية والمقترحة لشراء الحفارات، الأسمت، خطوط الأسلاك، أنظمة الحفر، الأنابيب المرنة، وغيرها من المشاريع الكبرى في جميع القطاعات التشغيلية. تعود الزيادة في الإلتزامات الرأسمالية في الفترة إلى استئناف المشاريع والأنشطة الرأسمالية التي تم تأجيلها كجزء من استجابة الشركة لوباء كوفيد -١٩ في سنة ٢٠٢٠. كذلك راجع إيضاح ٢٠ للتفاصيل المتعلقة بتأثير كوفيد - ١٩.

١٧ نتائج موسمية

لا تتعرض الشركة بشكل خاص لموسمية العمليات. يتم توزيع الإيرادات والأرباح التشغيلية بالتساوي على مدار السنة.

١٨ تقارير القطاع

إن المعلومات المتعلقة بقطاعات تشغيل الشركة مبينة أدناه وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٨ *قطاعات التشغيل*. يتطلب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٨ تحديد قطاعات التشغيل على أساس التقارير الداخلية حول مكونات الشركة التي تتم مراجعتها بانتظام من قبل الرئيس التنفيذي، بصفته الرئيس المسؤول عن اتخاذ القرار التشغيلي، من أجل تخصيص الموارد للقطاع وتقييم أداء القطاع. تركز المعلومات المقدمة إلى الرئيس التنفيذي لغرض تخصيص الموارد وتقييم أداء القطاع على الأداء المالي لكل قطاع من قطاعات الأعمال والممتلكات والمعدات فقط. لا يتم تقديم تقرير عن أي معلومات تتضمن أصول القطاع (باستثناء الممتلكات والمعدات) والمطلوبات إلى الرئيس التنفيذي.

لأغراض إدارية، تم تنظيم الشركة إلى أربع قطاعات تشغيلية، يشار إليها جميعاً باسم "وحدات الأعمال":

البري القطاع البري هو أكبر قطاع مع حفارات برية وآبار مياه وأعمال حفارات موزعة بشكل رئيسي عبر أدنوك البرية مع عدد قليل من الحفارات المخصصة أيضاً لامتيازات أخرى داخل مجموعة أدنوك.

جاكوب البحرية مع جاكوب المملوكة وبعض الإيجارات في الغالب لتلبية احتياجات أدنوك البحرية مع عدد قليل من الحفارات المخصصة أيضاً لامتيازات أخرى داخل مجموعة أدنوك.

حفارات الجزر البحرية هي ثالث أكبر قطاع يمثل الجزء الخاص بالجزيرة من أدنوك البحرية.

تم إنشاء قطاع خدمات حقول النفط من خلال الشراكة مع بيكر هيوز في أواخر سنة ٢٠١٨ ويقدم خدمات أخرى.

إيضاحات تتعلق بالمعلومات المالية الموجزة
لفترة الستة أشهر المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢١ (يتبع)

١٨ تقارير القطاع (يتبع)

تعمل الشركة فقط في دولة الإمارات العربية المتحدة، وبالتالي لم يتم تقديم أي تحليل جغرافي إضافي للإيرادات والأرباح والموجودات والمطلوبات.

تمثل الإيرادات المذكورة أعلاه الإيرادات الناتجة من العملاء الخارجيين فقط. لم تكن هناك مبيعات بين القطاعات في الفترة الحالية أو السابقة.

إن الأرباح قبل الفوائد والضرائب والاستهلاك والإطفاء هو مقياس الربحية الذي تتم مراجعته من قبل الرئيس المسؤول عن إتخاذ القرار التشغيلي وهو ربح السنة قبل تكلفة التمويل، صافي (كلاهما كما هو معروض في بيان الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر) والاستهلاك.

راجع إيضاح ١٢ لتحليل الإيرادات من العملاء الرئيسيين.

٣٠ يونيو ٢٠٢١ (غير مدقق)	البري ألف دولار أمريكي	جاكوب البحرية ألف دولار أمريكي	حفارات الجزر البحرية ألف دولار أمريكي	قطاع خدمات حقول النفط ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي
إيرادات	٥٦٧,٥٠٤	٢٩٣,٣٧٢	١٠٥,٦١٣	١٥٦,٩٨٦	١,١٢٣,٤٧٥
تكاليف مباشرة (باستثناء الإستهلاك)	(٢٥٣,١٨٤)	(٧٩,٨٤٥)	(٣٠,٤٨٢)	(١٣٣,٩٨١)	(٤٩٧,٤٩٢)
إجمالي الربح	٣١٤,٣٢٠	٢١٣,٥٢٧	٧٥,١٣١	٢٣,٠٠٥	٦٢٥,٩٨٣
مصاريف عمومية وإدارية (باستثناء الإستهلاك)	(٧٧,٢٧٤)	(٤٢,٦٧٩)	(١٥,٥١٩)	-	(١٣٥,٤٧٢)
إيرادات أخرى، صافي	٥,٤٧٠	٢,٥٧٦	٩٤٤	٢٠	٩,٠١٠
الأرباح قبل الفوائد والضرائب والاستهلاك والإطفاء	٢٤٢,٥١٦	١٧٣,٤٢٤	٦٠,٥٥٦	٢٣,٠٢٥	٤٩٩,٥٢١

يتم تسوية الأرباح قبل الفوائد والضرائب والاستهلاك والإطفاء مع ربح الفترة كما يلي:

الأرباح قبل الفوائد والضرائب والاستهلاك والإطفاء	البري ألف دولار أمريكي	جاكوب البحرية ألف دولار أمريكي	حفارات الجزر البحرية ألف دولار أمريكي	قطاع خدمات حقول النفط ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي
الإستهلاك المدرج في التكاليف المباشرة	(٧٨,٦٣٦)	(٦٧,٢١٢)	(٢١,٧٢٠)	(١٨,٦٣٥)	(١٨٦,٢٠٣)
الإستهلاك المدرج في مصاريف عمومية وإدارية	(١٣,٩٦٤)	(٦,٦٧٦)	(٢,٤٢٨)	-	(٢٣,٠٦٨)
مجموع الإستهلاك	(٩٢,٦٠٠)	(٧٣,٨٨٨)	(٢٤,١٤٨)	(١٨,٦٣٥)	(٢٠٩,٢٧١)
تكلفة تمويل، صافي	(٥,٢٠١)	(٢,٥٤١)	(٩٢٠)	-	(٨,٦٦٢)
ربح الفترة	١٤٤,٧١٥	٩٦,٩٩٥	٣٥,٤٨٨	٤,٣٩٠	٢٨١,٥٨٨

إيضاحات تتعلق بالمعلومات المالية الموجزة
لفترة السنة أشهر المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢١ (يتبع)

١٨ تقارير القطاع (يتبع)

البري ألف دولار أمريكي	جاكوب البحرية ألف دولار أمريكي	حفارات الجزر البحرية ألف دولار أمريكي	قطاع خدمات حقول النفط ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي
٥١٤,٠٣٧	٢٨٢,٧٦٩	١٠٦,٦٨١	٩٨,٣٥٣	١,٠٠١,٨٤٠
(٢٣٠,٤٢٥)	(٧٨,٤٠٤)	(٣٢,٧٢٩)	(٧٠,٢٣٠)	(٤١١,٧٨٨)
إيرادات				
تكاليف مباشرة (باستثناء الإستهلاك)				
٢٨٣,٦١٢	٢٠٤,٣٦٥	٧٣,٩٥٢	٢٨,١٢٣	٥٩٠,٠٥٢
إجمالي الربح				
(٥٥,٥٧٩)	(٣١,١٧٠)	(١١,٣٣٥)	-	(٩٨,٠٨٤)
مصاريف عمومية وإدارية (باستثناء الإستهلاك)				
٢,٥٦٢	١,٢٥٣	٤٥٥	-	٤,٢٧٠
إيرادات أخرى، صافي				
٢٣٠,٥٩٥	١٧٤,٤٤٨	٦٣,٠٧٢	٢٨,١٢٣	٤٩٦,٢٣٨
الأرباح قبل الفوائد والضرائب والإطفاء				

يتم تسوية الأرباح قبل الفوائد والضرائب والإستهلاك والإطفاء مع ربح الفترة كما يلي:

البري ألف دولار أمريكي	جاكوب البحرية ألف دولار أمريكي	حفارات الجزر البحرية ألف دولار أمريكي	قطاع خدمات حقول النفط ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي
٢٣٠,٥٩٥	١٧٤,٤٤٨	٦٣,٠٧٢	٢٨,١٢٣	٤٩٦,٢٣٨
(٧٣,١٠٣)	(٦٤,٥٥٧)	(٢١,٤٥١)	(٧,٥٠١)	(١٦٦,٦١٢)
الإستهلاك المدرج في التكاليف المباشرة				
(٦,٧٢٠)	(٣,٤٨٣)	(١,٢٦٥)	-	(١١,٤٦٨)
الإستهلاك المدرج في مصاريف عمومية وإدارية				
(٧٩,٨٢٣)	(٦٨,٠٤٠)	(٢٢,٧١٦)	(٧,٥٠١)	(١٧٨,٠٨٠)
مجموع الإستهلاك				
(٩,٣٧٥)	(٤,٥٨٥)	(١,٦٦٧)	-	(١٥,٦٢٧)
تكلفة تمويل، صافي				
١٤١,٣٩٧	١٠١,٨٢٣	٣٨,٦٨٩	٢٠,٦٢٢	٣٠٢,٥٣١
ربح الفترة				

يمثل الجدول التالي موجودات القطاعات لقطاعات تشغيل الشركة كما تمت مراجعتها من قبل صانع القرار التشغيلي الرئيسي:

البري ألف دولار أمريكي	جاكوب البحرية ألف دولار أمريكي	الجزر البحرية ألف دولار أمريكي	قطاع خدمات حقول النفط ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي
١,٠٩٢,١٢٧	١,٤٦٠,٥٧٧	٢٤٩,٣٧٨	٤٥٠,٧٧٢	٣,٢٥٢,٨٥٤
ممتلكات ومعدات				
١,٠٣١,٩٧١	١,٥٢٠,٥٣٨	٢٦٥,٤٦٠	٤٤٣,٤٦٧	٣,٢٦١,٤٣٦
ممتلكات ومعدات				

٣٠ يونيو ٢٠٢١ (غير مدقق)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ (مدقق)

إيضاحات تتعلق بالمعلومات المالية الموجزة
لفترة الستة أشهر المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢١ (يتبع)

١٩ العائد الأساسي والمخفض للسهم

يتم احتساب العائد الأساسي والمخفض للسهم بقسمة الربح العائد لمساهمي الشركة على المتوسط المرجح لعدد الأسهم المصدرة خلال الفترة.

الستة أشهر المنتهية في ٣٠ يونيو		الثلاثة أشهر المنتهية في ٣٠ يونيو		
٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠٢١	
ألف دولار أمريكي (غير مدقق)	ألف دولار أمريكي (غير مدقق)	ألف دولار أمريكي (غير مدقق)	ألف دولار أمريكي (غير مدقق)	
٣٠٢,٥٣١	٢٨١,٥٨٨	١٦٢,٤٥٥	١٧١,٧٧٢	الربح العائد لمساهمي الشركة (ألف دولار أمريكي)
٤,٠٠٠,٠٠٠	٤,٠٠٠,٠٠٠	٤,٠٠٠,٠٠٠	٤,٠٠٠,٠٠٠	المتوسط المرجح لعدد الأسهم لغرض الربح الأساسي للسهم
٠,٠٧٥٦	٠,٠٧٠٤	٠,٠٤٠٦	٠,٠٤٢٩	العائد للسهم (ألف دولار أمريكي)

لا توجد أوراق مالية مخفضة، وبالتالي فإن العائد على السهم المخفض هو نفس العائد على السهم الأساسي.

٢٠ تأثير جائحة كوفيد-١٩

في يناير ٢٠٢٠، أعلنت منظمة الصحة العالمية عن حالة طوارئ صحية عالمية بسبب سلالة جديدة من الفيروس التاجي نشأت في ووهان، الصين (تقسي كوفيد - ١٩). لاحقاً في (مارس ٢٠٢٠)، صنفت منظمة الصحة العالمية أن تقسي كوفيد-١٩ هو جائحة نتيجة الزيادة السريعة في التعرض والعدوى في جميع أنحاء العالم. وقد استلزمت الطبيعة الوبائية لهذا المرض فرض قيود عالمية على السفر وإغلاقات كاملة في معظم بلدان العالم، مما كان له آثار سلبية على الاقتصاد العالمي والحياة الاجتماعية.

ونتيجة لذلك، نشأ عدم اليقين على مستوى الاقتصاد الكلي فيما يتعلق بالأسعار والطلب على النفط والغاز والمنتجات. تواصلت الشركة تقييم تأثير كوفيد-١٩ بانتظام على أعمالها، ولا يزال الربع الثاني يمثل تحدياً من منظور تشغيلي حيث تواصلت الشركة تكبد تكاليف إضافية مباشرة وغير مباشرة للوباء المستمر، وخاصة التكاليف المتعلقة بالقوى العاملة المتعلقة بتدابير الحجر الصحي داخل الدولة والتأمين لأفراد الطاقم العالق خارج الدولة.

خلال سنة ٢٠٢١، بدأت القيود العالمية في التراجع، وتعتقد الإدارة أن الشركة تستعد لتكثيف العمليات لتظهر بشكل أقوى بعد الوباء من خلال النظر في التغييرات الأساسية في طرق إدارة الأعمال، بما في ذلك تطوير استراتيجيات احتواء التكلفة، وتنويع سلاسل التوريد، وإجراء تعديلات تشغيلية أخرى مثل تحسينات القوى العاملة الديناميكية للتقليل من التأثير على عملياتها.

٢١ إتماد المعلومات المالية الموجزة

تم إتماد المعلومات المالية الموجزة من قبل مجلس الإدارة وإجازة إصدارها بتاريخ ٢٥ يوليو ٢٠٢١.

ملحق رقم 2
النظام الأساسي

<p align="center">Articles of Association of ADNOC Drilling Company PJSC (the "Company")</p>	<p align="center">النظام الأساسي شركة أدنوك للحفر ش.م.ع. ("الشركة")</p>
<p align="center">Introduction</p>	<p align="center">مقدمة</p>
<p>On 2021 Law No. 2021 of 2021 was issued amending Law No. 21 of 2018 that was issued on 6 November 2018, replacing Law No. 4 of 1981 in respect of the incorporation of ADNOC Drilling Company (the "Law of Establishment"), a public joint stock company registered with the commercial register in Abu Dhabi under the commercial licence number CN-2688881 issued by Abu Dhabi Department of Economic Development.</p>	<p>بتاريخ 2021 صدر القانون رقم لسنة 2021 معدلاً للقانون رقم 21 لسنة 2018 الذي صدر بتاريخ 6 نوفمبر 2018 ملغياً القانون رقم 4 لسنة 1981 بشأن تأسيس شركة أدنوك للحفر ("قانون التأسيس")، شركة مساهمة عامة ومقيدة في السجل التجاري في أبوظبي بموجب رخصة تجارية رقم CN-2688881 الصادرة من دائرة التنمية الاقتصادية بأبوظبي.</p>
<p>Pursuant to a written resolution of the Shareholders (defined below) dated 2 June 2021, the Shareholders approved, among other matters, the listing of all the Company's shares on the Market (defined below) and the sale by way of offer to the public of part of the share capital of the Company held by the Founder. In addition, the same written resolution of the Shareholders approved the appointment of the Founder Committee to supervise the Company's offering of its shares for public subscription.</p>	<p>وبموجب قرار كتابي من المساهمون (كما هو معرف أدناه) بتاريخ 2 يونيو 2021، وافق المساهمون على إدراج أسهم الشركة في السوق (كما هو معرف أدناه) وبيع المؤسس لجزء من أسهمه في الشركة وذلك عن طريق الاكتتاب العام. إضافة لذلك وبموجب نفس القرار الكتابي فقد تمت الموافقة على تعيين لجنة تأسيس للإشراف على عملية طرح أسهم الشركة للاكتتاب العام.</p>
<p>It has been agreed that the following shall be the Articles of Association of the Company:</p>	<p>وقد تم الاتفاق على النظام الأساسي التالي للشركة:</p>
<p align="center">PART ONE <i>ESTABLISHING THE COMPANY</i></p>	<p align="center">الباب الأول في تأسيس الشركة</p>
<p>The following terms and expressions, when mentioned in the provisions of these Articles, shall have the following meanings:</p>	<p>يقصد بالألفاظ والمعاني أدناه، عند ورودها في النظام الأساسي، المعاني المرادف لكل منها:</p>
<p>Abu Dhabi: means the Emirate of Abu Dhabi.</p>	<p>أبوظبي: تعني إمارة أبو ظبي.</p>
<p>Articles or Articles of Association: means these articles of association of the Company as amended from time to time.</p>	<p>النظام أو النظام الأساسي: هذا النظام الأساسي للشركة كما يتم تعديله من حين لآخر.</p>
<p>Auditor: means the auditor of the Company from time to time.</p>	<p>مدقق الحسابات: يعني مدقق حسابات الشركة من وقت إلى آخر.</p>
<p>Authority: means the Securities and Commodities Authority in the UAE.</p>	<p>الهيئة: هيئة الأوراق المالية والسلع بدولة الإمارات العربية المتحدة.</p>
<p>Board Director: means a person or entity appointed to perform the function of member of the Board of Directors, and Board Directors shall be construed accordingly.</p>	<p>عضو مجلس الإدارة: الشخص الطبيعي أو الاعتباري الذي يتم تعيينه لشغل عضوية مجلس إدارة الشركة، و يتم تفسير أعضاء مجلس الإدارة على هذا الأساس.</p>
<p>Board of Directors: means the board of directors of the Company.</p>	<p>مجلس الإدارة: مجلس إدارة الشركة.</p>

Chairperson: means the chairperson of the Board of Directors appointed from time to time in accordance with the provisions of these Articles.	رئيس مجلس الإدارة: رئيس مجلس الإدارة والذي يتم تعيينه من وقت لآخر بموجب أحكام هذا النظام.
Chief Executive Officer: means the chief executive officer of the Company.	الرئيس التنفيذي: الرئيس التنفيذي للشركة.
Competent Authority: means the Abu Dhabi Department of Economic Development, concerned with issuing the licence for carrying out activities in Abu Dhabi.	السلطة المختصة: دائرة التنمية الاقتصادية المختصة بإصدار ترخيص مزاولة النشاط في أبوظبي.
Conflict of Interest: means a situation in which the partiality in taking a decision is affected due to (i) a personal, material or moral interest, (ii) the interests of Related Parties interfering or seeming to interfere with the interests of the Company as a whole, or (iii) a person taking advantage of their professional or official position in any way with a view to achieving a personal benefit.	تعارض المصالح: الحالة التي يتأثر فيها الحياد اللازم لاتخاذ القرار بسبب (1) مصلحة شخصية أو مادية أو معنوية (2) تداخل أو ظهور تداخل مصالح الأطراف ذات العلاقة مع مصالح الشركة في مجملها أو (3) عند استغلال شخص لصفته مهنية أو رسمية بطريقة ما لتحقيق منفعة شخصية.
Control: means the power to influence or control - directly or indirectly - the appointment of the majority of the members of the board of directors of a company or the decisions issued by the board of directors or by the general assembly of a company through the ownership of a percentage of shares or through an agreement or arrangement resulting in the same effect.	السيطرة: القدرة على التأثير أو التحكم، بشكل مباشر أو غير مباشر، في تعيين أغلبية أعضاء مجلس إدارة شركة أو القرارات الصادرة منه أو من الجمعية العمومية للشركة، وذلك من خلال ملكية نسبة من الأسهم أو الحصص أو باتفاق أو ترتيب آخر يؤدي إلى ذات التأثير.
Corporate Governance Rules: means the set of corporate governance rules, regulations, principles, standards and procedures issued from time to time by the Authority.	قواعد حوكمة الشركات: مجموعة قرارات ولوائح وضوابط ومعايير وإجراءات حوكمة الشركات التي تصدرها الهيئة من حين لآخر.
Cumulative Voting: means the voting process pursuant to which each Shareholder has a number of votes equal to the number of shares held by such Shareholder, and whereby, when voting in favour of Board Director appointments, such votes may be cast in favour of a single nominated Board Director or distributed in favour of more than one (1) nominated Board Director, provided that the number of votes cast by a Shareholder shall not exceed the number of the shares held by such Shareholder under any circumstances whatsoever.	التصويت التراكمي: عملية التصويت التي بموجبها يكون لكل مساهم عدد من الأصوات يساوي عدد الأسهم التي يملكها، بحيث يقوم بالتصويت بها لمرشح واحد لعضوية مجلس الإدارة أو توزيعها بين من يختارهم من المرشحين على أن لا يتجاوز عدد الأصوات التي يمنحها للمرشحين الذين اختارهم عدد الأصوات التي بحوزته بأي حال من الأحوال.
Dirham: means the official currency in the UAE.	درهم: العملة الرسمية لدولة الإمارات العربية المتحدة.
Employees Share Option Plan: has the meaning given in Article 16.6 of these Articles.	برنامج أسهم أتابة وتحفيز العاملين: له المعنى الوارد في المادة 16-6 من هذا النظام.
Founder: means Abu Dhabi National Oil Company, the majority shareholder in the Company prior to its public offering.	المؤسس: شركة بترول أبوظبي الوطني، المساهم الأكبر في الشركة قبل طرحها للاكتتاب العام.
General Assembly: means each meeting of the Shareholders (including the annual General Assembly) duly convened and held in accordance with these Articles, and General Assemblies shall be construed accordingly.	الجمعية العمومية: كل اجتماع يعقده المساهمين تتم الدعوة إليه ويُعقد أصولاً بموجب هذا النظام (بما في ذلك الجمعية العمومية السنوية)، ويتم تفسير الجمعيات العمومية على هذا الأساس.
Law: means the Federal Law No. (2) of 2015 concerning Commercial Companies and any regulations or decrees	القانون: القانون الاتحادي رقم (2) لسنة 2015 في شأن الشركات التجارية وأي لوائح وقرارات تصدر تنفيذاً له وحسبما يتم تعديله أو استكماله أو إحلاله

to be enacted for its implementation or as amended, completed, substituted or re-enacted in full by subsequent laws to the extent (where the context permits) applicable to the provisions of these Articles.	أو إعادة إصداره أو سنّه بشكل كامل بواسطة قوانين لاحقة وذلك إلى الحد (حيثما يسمح السياق بذلك) الذي يسري على أحكام هذا النظام.
Law of Establishment: has the meaning given in the Introduction above.	قانون التأسيس: له المعنى الوارد في المقدمة أعلاه.
Listing Rules: means the rules and requirements of listing under the Law, the regulations and resolutions issued in accordance therewith or for its implementation, including the internal regulations of the Market.	قواعد الإدراج: قواعد ومتطلبات الإدراج الواردة في القانون والأنظمة والقرارات الصادرة بمقتضاه أو تنفيذاً له، بما في ذلك اللوائح الداخلية الخاصة بالسوق.
Management: means the executive management of the Company comprising the Chief Executive Officer and any direct reports to the Chief Executive Officer.	الإدارة: الإدارة التنفيذية للشركة والتي تتكون من الرئيس التنفيذي وأي من الذين يقدمون تقاريرهم مباشرة للرئيس التنفيذي.
Market: means the Abu Dhabi Securities Exchange, on which the shares of the Company shall be listed.	السوق: سوق أبوظبي للأوراق المالية الذي سيتم إدراج أسهم الشركة به.
Related Parties: means, subject to Article 33.3 of these Articles, entities and persons classified as such pursuant to the resolutions or regulations issued by the Authority.	الأطراف ذات العلاقة: مع مراعاة أحكام المادة 33-3 من هذا النظام الأساسي، الأشخاص والجهات التي يتم تحديدها كأطراف ذات علاقة وفقاً للقرارات أو الأنظمة الصادرة عن الهيئة.
Secretary: means the secretary of the Board of Directors from time to time.	المقرر: مقرر مجلس الإدارة من وقت إلى آخر.
Shareholder: means a holder of shares in the Company, and Shareholders shall be construed accordingly.	المساهم: حامل أسهم في الشركة، و يتم تفسير المساهمون على هذا الأساس.
Special Resolution: means a resolution passed by the Shareholders owning not less than three (3) quarters of the shares represented in the General Assembly.	القرار الخاص: القرار الصادر بأغلبية أصوات المساهمين الذين يملكون ما لا يقل عن ثلاثة أرباع الأسهم الممثلة في اجتماع الجمعية العمومية للشركة.
UAE: means the United Arab Emirates.	الدولة: دولة الإمارات العربية المتحدة.
UAE Nationals: means persons who are nationals of the UAE.	مواطني الدولة: مواطني دولة الإمارات العربية المتحدة.
Article (1)	المادة (1)
The name of the Company is ADNOC Drilling Company PJSC.	يكون اسم الشركة هو شركة أدنوك للحفر ش.م.ع.
Article (2)	المادة (2)
The head office of the Company and its legal place of business shall be in Abu Dhabi. The Board of Directors may establish branches, offices and agencies on behalf of the Company inside or outside of the UAE.	يكون مركز الشركة الرئيسي ومحلها القانوني في أبوظبي، ويجوز لمجلس الإدارة أن ينشئ فروعاً ومكاتب وتوكيلات نيابة عن الشركة في داخل الدولة وخارجها.
Article (3)	المادة (3)
3.1 The term of the Company is one hundred (100) Gregorian years commencing on the date of the Company's establishment, unless a Special Resolution is issued by the General Assembly to dissolve the Company before the end of the term.	1-3 المدة المحددة للشركة هي (100) مائة سنة ميلادية تبدأ من تاريخ تأسيس الشركة إلا إذا أصدرت الجمعية العمومية قرار خاص بحل الشركة قبل نهاية تلك المدة.

3.2	The term of the Company shall be automatically renewed for similar successive terms unless a Special Resolution of the General Assembly is issued to amend the term of the Company or terminate the same.	2-3 وتجدد المدة المحددة للشركة بعد ذلك تلقائياً لمدد متعاقبة ومماثلة ما لم يصدر قرار خاص من الجمعية العمومية بتعديل مدة الشركة أو إنهائها.
Article (4)		المادة (4)
4.1	The objects of the Company shall be in compliance with the provisions of the applicable laws, decrees, rules and regulations in force in Abu Dhabi and the UAE, and shall include:	1-4 تكون الأغراض التي أسست من أجلها الشركة متفقة مع أحكام القوانين والقرارات المعمول بها في أبوظبي والدولة وتشمل:
(i)	importing, exporting, procuring, acquiring, owning, leasing, renting, transferring, selling, marketing, operating, maintaining, financing and disposing of drilling and workover rigs and maintenance, stimulation and accommodation services barges, as well as any equipment, assets, materials and machinery required to perform well services;	(i) استيراد وتصدير وشراء واقتناء وامتلاك وتأجير ونقل وبيع وتسويق وتشغيل وصيانة وتمويل والتخلص من منصات الحفر وصيانة الآبار وتحفيزها وخدمات الإقامة، وكذلك أي معدات، وأصول والمواد والآلات المطلوبة لأداء خدمات الآبار؛
(ii)	performing drilling works and associated well services in relation to the development, completion and treatment of onshore, offshore and island wells, both conventional and unconventional, for the exploration and extraction of petroleum, natural gas and water;	(ii) القيام بأعمال الحفر وخدمات الآبار المرتبطة بها فيما يتعلق بتطوير وإنجاز ومعالجة الآبار البرية والبحرية والجزرية، التقليدية وغير التقليدية، لاستكشاف واستخراج النفط والغاز الطبيعي والمياه؛
(iii)	drilling works and related services pertaining to the development of discovered fields;	(iii) أعمال الحفر والخدمات المتعلقة بتطوير الحقول المكتشفة؛
(iv)	producing, trading, buying, selling, distributing, marketing, managing and maintaining chemical substances and other products used in or required by the oil and gas industry, and procuring, constructing, owning, leasing, transferring, selling, operating, maintaining, financing and disposing of any facilities or assets required for such purposes;	(iv) إنتاج وتجارة وشراء وبيع وتوزيع وتسويق وإدارة وصيانة المواد الكيميائية وغيرها من المنتجات المستخدمة في أو التي تتطلبها صناعة النفط والغاز، وشراء وبناء وامتلاك وتأجير ونقل وبيع وتشغيل وصيانة والتمويل والتخلص من أي منشآت أو أصول مطلوبة لهذه الأغراض؛
(v)	establishing, acquiring, dissolving or disposing of subsidiaries, businesses, joint ventures, partnerships or assets, provision of manpower and entering into contractual relationships, each in relation to the above activities;	(v) إنشاء أو الحصول على أو حل أو التخلص من الشركات التابعة أو الأعمال التجارية أو المشاريع المشتركة أو الشراكات أو الأصول، وتوفير القوى العاملة إتمام علاقات تعاقدية، في كل حالة بما يتعلق بالأنشطة المذكورة أعلاه؛
(vi)	any other activities directly or indirectly related to, connected to or incidental to the above activities; including, but not limited to, rig manufacturing and engineering related activities;	(vi) أي أنشطة أخرى مرتبطة بشكل مباشر أو غير مباشر بالأنشطة المذكورة أعلاه أو عرضية لها؛ بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، تصنيع أجهزة الحفر والأنشطة ذات الصلة الهندسية؛
(vii)	all of the above activities may be conducted inside and/or outside of the UAE; and	(vii) يجوز إجراء جميع الأنشطة المذكورة أعلاه داخل و / أو خارج الدولة؛ و
(viii)	any other activity required by the Company, (together the "Company Operations")	(viii) أي نشاط آخر تقتضيه أعمال الشركة. يشار إليها إجمالاً ("أنشطة الشركة").
4.2	In the exercise of the Company Operations, the Company may carry out activities, including but not limited to:	2-4 يجوز للشركة في ممارسة أنشطتها تنفيذ الخدمات التالية على سبيل المثال لا الحصر:

(i) rig hire services, including the provision of any rig, equipment and personnel required for drilling, testing, completion, development and/or workover of any oil and gas well and island well - both conventional and unconventional;	(i) خدمات تأجير الحفارات، بما في ذلك توفير أي حفار ومعدات وموظفين مطلوبين للحفر والاختبار والاستكمال والتطوير و/أو صيانة أي بئر نفط وغاز وبئر جزيرة - تقليدية وغير تقليدية؛
(ii) the provision of operational support and the provision of any other equipment and/or services which are not related to (i) above, from time to time;	(ii) توفير الدعم التشغيلي وتوفير أي معدات و/أو خدمات أخرى لا تتعلق بـ (i) أعلاه، من وقت لآخر؛
(iii) the provision of accommodation, barge and/or caravans, as well as storage tanks and any other equipment required for the purposes of the same;	(iii) توفير أماكن الإقامة و/أو البارجة و/أو الكرفانات، وكذلك صهاريج التخزين وأي معدات أخرى مطلوبة لتلك الأغراض؛
(iv) importing, procuring, acquiring, owning, leasing, transferring, selling, marketing, operating, maintaining, financing and disposing of drilling and workover rigs and maintenance and simulation and accommodation barge services, as well providing any equipment, assets, materials and machinery required to perform well services;	(iv) استيراد وشراء وحيازة وإمتلاك وتأجير ونقل وبيع وتسويق وتشغيل وصيانة وتمويل والتخلص من منصات الحفر وصيانة الآبار وخدمات الصيانة والمحاكاة والإقامة، بالإضافة إلى توفير أي معدات وأصول ومواد والآلات المطلوبة لأداء خدمات الآبار؛
(v) performing drilling works and associated well services (which shall include but not be limited to mud services, cementing services, tubular running services, coiled tubing, directional drilling, e-line logging, fishing, liner hanger, casing, slick line and/or fracturing/stimulation) in relation to the development, completion and treatment of onshore, offshore and island wells, both conventional and unconventional, for the exploration and extraction of petroleum, natural gas and water;	(v) أداء أعمال الحفر وخدمات الآبار المرتبطة بها (والتي تشمل على سبيل المثال لا الحصر خدمات الطين، وخدمات الإسمنت، وخدمات التشغيل الأنبوبي، والأنابيب الملتفة، والحفر الموجه، وتسجيل الخط الإلكتروني، والصيد، والـ liner hanger، والـ casing، والـ slick line و/أو التكسير) فيما يتعلق بتطوير وإنجاز ومعالجة الآبار البرية والبحرية والجزرية، التقليدية وغير التقليدية، لاستكشاف واستخراج البترول والغاز الطبيعي والمياه؛
(vi) drilling works and related services pertaining to the development of the discovered fields;	(vi) أعمال الحفر والخدمات المتعلقة بتطوير الحقول المكتشفة؛
(vii) producing, trading, buying, selling, distributing, marketing, managing and maintaining chemical substances and other products used in or required by the oil and gas industry, and procuring, constructing, owning, leasing, transferring, selling, operating, maintaining, financing and disposing of any facilities or assets required for such purposes;	(vii) إنتاج المواد الكيميائية والمنتجات الأخرى المستخدمة في أو التي تتطلبها صناعة النفط والغاز، والاتجار بها وشراؤها وبيعها وتوزيعها وتسويقها وإدارتها وصيانتها، وشراء وبناء وإمتلاك وتأجير ونقل وبيع وتشغيل وصيانة والتمويل والتخلص من أي منشآت أو أصول مطلوبة من أجل هذه الأغراض؛
(viii) project management services relating to the overall coordination and integration of such services;	(viii) خدمات إدارة المشروع المتعلقة بتنسيق ودمج الخدمات؛
(ix) establishing, acquiring, dissolving or disposing of subsidiaries, businesses, joint ventures, partnerships or assets, provision of manpower and entering into contractual relationships, each in relation to the above activities; and/or	(ix) إنشاء أو الحصول على أو حل أو التخلص من الشركات التابعة أو الأعمال التجارية أو المشاريع المشتركة أو الشراكات أو الأصول، وتوفير القوى العاملة والدخول في علاقات تعاقدية، فيما يتعلق بالأنشطة المذكورة أعلاه؛ و/أو
(x) any other activities directly or indirectly related to, connected to or incidental to the above activities.	(x) أي أنشطة أخرى مرتبطة بشكل مباشر أو غير مباشر بالأنشطة المذكورة أعلاه أو مرتبطة بها أو عرضية لها.

4.3	The Company shall carry out and perform the Company Operations and activities provided always that:	3-4 سوف تنفذ الشركة وتجري أنشطة الشركة شريطة أن:
(i)	the Company shall act in accordance with decisions of the Shareholders of the Company as made in accordance with these Articles of Association or any other agreement between the Shareholders;	(1) تتصرف الشركة وفقاً لقرارات مساهمي الشركة كما تم إجراؤها وفقاً لهذا النظام الأساسي أو أي اتفاقية أخرى بين المساهمين؛
(ii)	the Company may own any installation, equipment or materials erected or used for Company Operations or the facilities used for such Company Operations, provided that certain assets may be registered in the name of the Company;	(2) يجوز للشركة امتلاك أي منشآت أو معدات أو مواد تم إنشاؤها أو استخدامها لأنشطة الشركة أو المرافق المستخدمة لأنشطة الشركة، شريطة أن يتم تسجيل أصول معينة باسم الشركة؛
(iii)	all Company Operations conducted by the Company shall be on a profit-making basis.	(3) تكون جميع أنشطة الشركة التي تجريها الشركة بهدف الربح.
4.4	The above objectives shall be interpreted liberally and in their widest meaning and shall not be narrowly interpreted.	4-4 تُفسر أغراض الشركة والموضحة في الفقرات المذكورة أعلاه بشكل متحرر وتكون لها أوسع المعاني دون أي تقييد.
PART TWO <i>THE CAPITAL OF THE COMPANY</i>		الباب الثاني في رأس مال الشركة
Article (5)		المادة (5)
The issued capital of the Company is 1,600,000,000 Dirham, divided into 16,000,000,000 shares. The nominal value of each share is 0.10 Dirham. All the shares of the Company shall rank equally with one another in all aspects.		حدد رأس مال الشركة المصدر بمبلغ 1,600,000,000 درهم مقسم إلى 16,000,000,000 سهم، بقيمة اسمية 0.10 درهم لكل سهم. تكون جميع أسهم الشركة متساوية في التصنيف مع بعضها البعض من كافة الجوانب.
Article (6)		المادة (6)
All of the shares in the Company are nominal shares. The percentage of the shareholding of UAE Nationals at any time during the existence of the Company must not be less than fifty one percent (51%) of the share capital of the Company.		جميع أسهم الشركة اسمية ويجب ألا تقل نسبة الأسهم المملوكة لمواطني الدولة في أي وقت طوال مدة بقاء الشركة عن (51%) واحد وخمسين بالمائة من رأس مال الشركة.
Article (7)		المادة (7)
One hundred percent (100%) of the total nominal value of the shares shall be paid up in full on subscription.		تُدفع (100%) مائة بالمائة من كامل القيمة الاسمية للأسهم عند الاكتتاب.
Article (8)		المادة (8)
The Shareholders shall only be liable for the Company's liabilities and losses to the extent of the unpaid amount (if any) of the shares held by each of them. Such Shareholder liabilities may only be increased pursuant to the unanimous approval of the Shareholders.		لا يلتزم المساهمون بأية التزامات أو خسائر على الشركة إلا في حدود المبلغ غير المدفوع (إن وجد) مما يملكون من أسهم ولا يجوز زيادة التزامات المساهمين إلا بموافقتهم الجماعية.
Article (9)		المادة (9)

<p>Ownership of any share in the Company shall be deemed an acceptance by the Shareholder to be bound by these Articles and the resolutions of the General Assemblies. A Shareholder may not request a refund for amounts paid to the Company in consideration of his/her shareholding in the capital.</p>	<p>يترتب على ملكية السهم قبول المساهم بنظام الشركة الأساسي وقرارات جمعياتها العمومية. ولا يجوز للمساهم أن يطلب استرداد ما دفعه للشركة كحصة في رأس المال.</p>
<p>Article (10)</p>	<p>المادة (10)</p>
<p>The shares are not divisible (i.e. a share may not be divided among more than one (1) person).</p>	<p>يكون السهم غير قابل للتجزئة (بمعنى أنه لا يجوز تجزئة السهم على أكثر من شخص).</p>
<p>Article (11)</p>	<p>المادة (11)</p>
<p>Each share shall entitle its holder to a proportion equal to that of the other shares without distinction (i) in the ownership of the assets of the Company upon dissolution, (ii) in the profits of the Company as stated hereinafter, (iii) in the rights to attend General Assembly meetings and (iv) in voting on the resolutions thereof.</p>	<p>كل سهم يخول مالكة الحق في حصة معادلة لحصة غيره بلا تمييز (أ) في ملكية موجودات الشركة عند تصفيتها و(ب) في أرباح الشركة المبينة فيما بعد و(ج) في حق حضور جلسات الجمعيات العمومية و(د) في التصويت على قراراتها.</p>
<p>Article (12)</p>	<p>المادة (12)</p>
<p>12.1 The Company shall list its shares on a licensed financial market in the UAE. The Board of Directors may list the shares, or instruments representing the shares, with other financial markets abroad. When the shares of the Company are listed with financial markets in the UAE or abroad, the Company must abide by the laws, rules and regulations applicable in such markets including the laws, rules and regulations relating to the issuance and registration of the Company's shares, trading of those shares and transfer of title thereof and any rights arising therefrom without the need to amend these Articles where the provisions are contradictory to those of the applicable laws and regulations.</p>	<p>1-12 تقوم الشركة بإدراج أسهمها في أحد أسواق الأوراق المالية المرخصة في الدولة. كما يجوز لمجلس الإدارة إدراج الأسهم أو صكوك تمثل الأسهم في الأسواق المالية الأخرى خارج الدولة. وفي حالة إدراج أسهم الشركة في الأسواق المالية في الدولة أو في الخارج، فعلى الشركة أن تتبع القوانين والأنظمة واللوائح المعمول بها في تلك الأسواق بما في ذلك قوانين وأنظمة ولوائح إصدار وتسجيل أسهم الشركة وتداولها ونقل ملكيتها وترتيب حقوق عليها وذلك دون الحاجة إلى تعديل الأحكام الواردة في هذا النظام الأساسي في حالة تعارضها مع هذه القوانين أو الأنظمة أو اللوائح.</p>
<p>12.2 The Company's shares may be sold, transferred, pledged, or otherwise disposed of, in accordance with the provisions of these Articles and all such transactions shall be registered in a special register referred to as the "Share Register". Upon listing the Company's shares on the Market in accordance with the Listing Rules, such transactions shall be registered in accordance with the regulations for selling, purchasing, clearing, settling and recording, applicable in the Market.</p>	<p>2-12 يجوز بيع أسهم الشركة أو التنازل عنها أو رهنها أو التصرف أو التعامل فيها على أي وجه بمقتضى وطبقاً لأحكام هذا النظام الأساسي. ويتم تسجيل أي من هذه التعاملات في الأسهم في سجل خاص يسمى "سجل الأسهم"، وعند إدراج أسهم الشركة في السوق وفقاً لتقاعده الإدراج، فإن تسجيل أي من التعاملات المذكورة أعلاه في هذه المادة في أسهم الشركة يتم وفقاً لأنظمة البيع والشراء والمقاصة والتسويات والقيود المتبعة لدى ذلك السوق.</p>
<p>12.3 In the event of the death of a Shareholder, his/her heir(s) shall be the only person(s) to be approved by the Company as having rights or interests in the shares of the deceased Shareholder. Such heir(s), for so long as they</p>	<p>3-12 في حالة وفاة أحد المساهمين، يكون وريثه هو الشخص الوحيد الذي توافق الشركة بأن له حقوق ملكية أو مصلحة في أسهم المتوفى ولذلك الوريث طالما أنه حامل الأسهم الحق في الأرباح والامتيازات الأخرى التي كان للمتوفى حق فيها. و يكون للوريث بعد تسجيله في الشركة وفقاً لأحكام هذا النظام ذات الحقوق كمساهم التي كان يتمتع بها</p>

<p>hold the shares, shall be entitled to such dividends and other privileges as the deceased Shareholder would have been entitled in relation to such shares. Such heir(s), after being registered as a Shareholder in accordance with these Articles, shall have the same rights in his/her capacity as a Shareholder in the Company as the deceased Shareholder had in relation to such shares. The estate of the deceased Shareholder shall not be exempted from any obligation regarding any share held by him/her at the time of death.</p>	<p>المتوفى فيما يخص هذه الأسهم. ولا تعفى تركة المساهم المتوفى من أي التزام فيما يخص بأي سهم كان يملكه وقت الوفاة.</p>
<p>12.4 Any person who becomes entitled to rights to a share or shares in the Company as a result of the death or bankruptcy of any Shareholder, or pursuant to an attachment order issued by any competent court of law, should within thirty (30) days:</p>	<p>12-4 يجب على أي شخص يصبح له الحق في أية أسهم في الشركة نتيجة لوفاة أو إفلاس أي مساهم أو بمقتضى أمر حيز صادر عن أية محكمة مختصة أن يقوم خلال ثلاثين (30) يوماً:</p>
<p>(i) produce evidence of such right to the Board of Directors; and</p>	<p>(1) بتقديم البينة على هذا الحق إلى مجلس الإدارة، و</p>
<p>(ii) select either to be registered as a Shareholder or to nominate another person to be registered as a Shareholder of the relevant share(s).</p>	<p>(2) أن يختار إما أن يتم تسجيله كمساهم أو أن يسمى شخصاً ليتم تسجيله كمساهم فيما يختص بذلك السهم.</p>
<p>Article (13)</p>	<p>المادة (13)</p>
<p>When the Company completes the listing of its shares on the Market in accordance with the Listing Rules, it shall replace its share register system and the applied system of its ownership transfer with an electronic system for the registration of the shares and transfers thereof as applicable in the Market. The data electronically recorded thereon is final and binding and cannot be challenged, transferred or altered except in accordance with the regulations and procedures followed in the Market.</p>	<p>تستبدل الشركة، عند اكتمال إدراج أسهمها في السوق وفقاً لقواعد الإدراج، سجل الأسهم ونظام نقل ملكية الأسهم المعمول به بنظام إلكتروني لتسجيل الأسهم وفيد نقل ملكيته وفقاً للنظام المعمول به في السوق الخاص بقيد وتسجيل الأسهم. وتعتبر البيانات الواردة في هذا النظام الإلكتروني نهائية وملزمة ولا يجوز الطعن فيها أو طلب نقلها أو تغييرها إلا وفقاً للنظم والإجراءات المتبعة في السوق.</p>
<p>Article (14)</p>	<p>المادة (14)</p>
<p>A Shareholder's heirs or creditors may not, for whatsoever reason, request the attachment of the Company's books or assets. They also may not request to divide those assets or sell them in one lot because the shares are not divisible, nor to interfere in any way whatsoever in the management of the Company. Those heirs and creditors must, when exercising their rights, rely on the Company's books, inventories, balance sheets and resolutions of the General Assembly.</p>	<p>لا يجوز لورثة المساهم أو لدائنيه، لأي سبب كان، أن يطلبوا وضع الأختام على دفاتر الشركة أو ممتلكاتها ولا أن يطلبوا قسمتها أو بيعها جملة لعدم إمكان القسمة ولا أن يتدخلوا بأية طريقة كانت في إدارة الشركة. ويجب عليهم، لدى استعمال حقوقهم، التعويل على قوائم جرد الشركة وحساباتها الختامية وعلى قرارات جمعياتها العمومية.</p>
<p>Article (15)</p>	<p>المادة (15)</p>
<p>The Company shall pay dividends on each share to the last holder of such share whose name is registered in the share register on the date specified by the General Assembly for payment of such dividends. Such holder shall have the sole right to the profits due on those</p>	<p>تدفع الشركة حصص الأرباح المستحقة عن كل سهم لآخر مالك له مقيد اسمه في سجل الأسهم بالشركة في التاريخ الذي تقرره الجمعية العمومية لدفع تلك الأرباح. ويكون له وحده الحق في استلام المبالغ المستحقة عن ذلك السهم سواء كانت حصصاً في الأرباح أو نصيباً في موجودات الشركة في حال تصفيتها.</p>

<p>shares whether these profits represent dividends or entitlements to a part of the Company's assets in the event of liquidation.</p>	
<p style="text-align: center;">Article (16)</p>	<p style="text-align: center;">المادة (16)</p>
<p>16.1 Subject to the provisions of the Law and obtaining the approval of the Authority, the share capital of the Company may be increased by issuing new shares of the same nominal value as the original shares or of the same nominal value plus a premium. The share capital of the Company may also be reduced after obtaining the approval of the Authority.</p>	<p>1-16 مع مراعاة أحكام القانون وبعد الحصول على موافقة الهيئة، يجوز زيادة رأس مال الشركة بإصدار أسهم جديدة بنفس القيمة الاسمية للأسهم الأصلية أو بإضافة علاوة إصدار إلى القيمة الاسمية. كما يجوز تخفيض رأس مال الشركة بعد الحصول على موافقة الهيئة.</p>
<p>16.2 New shares may not be issued at less than the nominal value thereof. If such shares are issued at a premium, such premium shall be added to the legal reserves even if, by doing so, the legal reserves exceed half of the issued share capital.</p>	<p>2-16 لا يجوز إصدار الأسهم الجديدة بأقل من قيمتها الاسمية، وإذا تم إصدارها بأكثر من ذلك، أضيف الفرق إلى الاحتياطي القانوني، ولو جاوز الاحتياطي القانوني بذلك نصف رأس مال الشركة المصدر.</p>
<p>16.3 An increase or a reduction of the share capital shall require approval by a Special Resolution of the General Assembly, pursuant to a recommendation of the Board of Directors in both cases, and after reviewing the Auditor's report in case of a reduction. In the case of an increase, the resolution must state the amount of the increase, the value of the shares to be issued and any pre-emption rights offered to existing Shareholders. In the case of a reduction in the share capital, the resolution must state the amount reduced and the method of its implementation.</p>	<p>3-16 أي زيادة في رأس مال الشركة أو تخفيضه تتطلب موافقة بقرار خاص من الجمعية العمومية بناءً على اقتراح من مجلس الإدارة في الحالتين، وبعد سماع تقرير مدقق الحسابات في حالة أي تخفيض، وعلى أن يبين في حالة الزيادة، مقدارها وسعر إصدار الأسهم الجديدة وحق المساهمين القدامى في أولوية الاكتتاب في هذه الزيادة. ويبين في حالة التخفيض مقدار هذا التخفيض وكيفية تنفيذه.</p>
<p>16.4 Any issue of new shares must first be offered to the existing Shareholders for subscription, in proportion to their existing shareholdings, before being offered to any third party, subject to the other provisions of this Article 16. Subscription for new shares shall be governed by the same rules of subscription as the existing shares.</p>	<p>4-16 في حالة إصدار أسهم جديدة يجب أن يتم عرضها على المساهمين الحاليين للاكتتاب فيها بما يتناسب مع حصصهم، قبل أن يتم عرضها على الغير، وفقاً لأحكام هذه المادة 16. يكون للمساهمين حق الأولوية في الاكتتاب بالأسهم الجديدة ويسري على الاكتتاب في هذه الأسهم القواعد الخاصة بالاكتتاب في الأسهم الأصلية.</p>
<p>16.5 In accordance with articles 223, 224, 225 and 292 of the Law, the Company may increase its capital without applying the pre-emption rights of the existing Shareholders: (a) for the purpose of the entry of a strategic partner; (b) for the purpose of capitalising the Company's debts, (c) for the purpose of converting bonds or sukuk issued by the Company into shares, and/or (d) acquiring an existing company and issuing new shares in the Company to the partners or Shareholders of that acquired company, provided that the Company obtains all the required approvals from the Authority and the General Assembly approves the relevant increase in capital by way of Special Resolution.</p>	<p>5-16 وفقاً لأحكام المواد (223 و224 و225 و292) من القانون يجوز زيادة رأس مال الشركة دون تطبيق حقوق الأولوية للمساهمين القائمين: (أ) لأغراض إدخال مساهم استراتيجي في الشركة، و/أو (ب) لتحويل ديون الشركة إلى رأس مال، و/أو (ج) تحويل السندات أو الصكوك المصدرة من الشركة إلى أسهم و/أو (د) الاستحواذ على شركة قائمة وإصدار أسهم جديدة في الشركة لصالح الشركاء أو المساهمين في تلك الشركة المستحوذ عليها، وبشرط الحصول على جميع الموافقات اللازمة من الهيئة و الجمعية العمومية و الموافقة على زيادة رأس المال من خلال قرار خاص للجمعية العمومية.</p>

16.6 The Company may by Special Resolution increase its share capital without triggering the pre-emption rights of existing Shareholders noted above, in order to implement a share incentive scheme for its employees ("Employees Share Option Plan") in light of the resolutions issued by the Authority in this respect.	6-16 يجوز أيضا للشركة عن طريق إصدار قرار خاص بزيادة رأس المال المصدر الخاص بها دون تفعيل حقوق الأولوية للمساهمين القائمين المشار إليهم أعلاه في الاكتتاب بالأسهم الجديدة، لتطبيق برنامج تحفيز موظفي الشركة ("برنامج أسهم ائابة وتحفيز العاملين") بتملك أسهم فيها في ضوء القرارات المنظمة الصادرة عن الهيئة بهذا الشأن.
16.7 The Board of Directors shall present any Employees Share Option Plan to the General Assembly for approval by way of Special Resolution. Board Directors shall not be allowed to participate in an Employees Share Option Plan. The share capital of the Company may be increased in a five (5) year period by no more than ten percent (10%) of the issued capital for the purpose of establishing and implementing such Employees Share Option Plan. The time, number and terms upon which such shares are allocated to establish or implement the Employees Share Option Plan shall be determined by the Board of Directors from time to time.	7-16 ويعرض مجلس الإدارة أي برنامج أسهم ائابة وتحفيز العاملين بتملك أسهم فيها على الجمعية العمومية للموافقة بموجب قرار خاص. ولا يجوز لأعضاء مجلس الإدارة المشاركة في برنامج أسهم ائابة وتحفيز العاملين. كما يجوز زيادة رأسمال الشركة خلال مدة خمس (5) سنوات بنسبة لا تزيد عن (10%) عشرة بالمائة من رأس المال المصدر لغرض تطبيق برنامج أسهم ائابة وتحفيز العاملين. ويحدد مجلس الإدارة من وقت لآخر وقت وعدد وشروط تخصيص الأسهم لتطبيق برنامج أسهم ائابة وتحفيز العاملين.
PART THREE <u>LOAN DEBENTURES</u>	الباب الثالث في سندات القرض
Article (17)	المادة (17)
17.1 Subject to the provisions of the Law, the General Assembly may resolve by a Special Resolution, and after obtaining the approval of the Authority, to issue tradable or non-tradable bonds or sukuk of any nature of equal value per issue whether they are convertible to shares or otherwise. The Special Resolution shall determine the value of the bonds or sukuk, the terms of issuance and their convertibility into shares. The General Assembly may also resolve to delegate to the Board of Directors the power to determine the date of issuance of such bonds or sukuks, pursuant to the terms and regulations issued by the Authority.	1-17 مع مراعاة أحكام القانون، للجمعية العمومية للشركة بقرار خاص، وبعد موافقة الهيئة، أن تقرر إصدار سندات قرض من أي نوع أو صكوك إسلامية بقيم متساوية لكل إصدار سواء كانت قابلة أو غير قابلة للتداول وسواء كانت قابلة أو غير قابلة للتحويل إلى أسهم في الشركة. ويبين القرار الخاص قيمة السندات أو الصكوك وشروط إصدارها ومدى قابليتها للتحويل إلى أسهم، ولها أن تصدر قراراً بتفويض الصلاحية إلى مجلس الإدارة في تحديد موعد إصدار السندات أو الصكوك وفقاً للشروط واللوائح الصادرة من الهيئة.
17.2 Any bond or sukuk issued by the Company shall remain nominal until fully paid up. The Company may not issue "bearer" bonds or sukuks. Bonds or sukuks issued in connection with a single loan shall give equal rights to the holders of such bonds or sukuks. Any condition to the contrary shall be invalid.	2-17 أي سند أو صك تصدره الشركة يظل إسمياً حتى اكتمال سداد قيمته ولا يجوز إصدار السندات أو الصكوك لحاملها. ويُمنح لأصحاب السندات أو الصكوك التي تصدر بمناسبة قرض واحد حقوقاً متساوية ويقع باطلاً كل شرط يخالف ذلك.
PART FOUR <u>BOARD OF DIRECTORS</u>	الباب الرابع في مجلس الإدارة
Article (18)	المادة (18)

18.1	The Company shall be managed by a Board of Directors consisting of seven Board Directors to be elected by the General Assembly via secret Cumulative Voting. A Secretary, who is not a Board Director, shall be appointed by the Board of Directors.	1-18 يتولى إدارة الشركة مجلس إدارة مكون من سبعة أعضاء تنتخبهم الجمعية العمومية بالتصويت السري التراكمي. ويعين مجلس الإدارة مقررًا له من غير أعضائه.
18.2	In all cases, the majority of the Board Directors, including the Chairperson, shall be UAE Nationals.	2-18 ويجب، في جميع الأحوال، أن تكون أغلبية أعضاء مجلس الإدارة، بما فيهم رئيس مجلس الإدارة، من مواطني الدولة.
Article (19)		المادة (19)
The Board Directors may be experienced persons who are not shareholders.		يجوز أن يكون أعضاء مجلس الإدارة من ذوي الخبرة من غير المساهمين.
Article (20)		المادة (20)
The Company shall abide by the Corporate Governance Rules with respect to nomination for Board membership. Any candidate for Board membership shall provide the Company with the following:		تلتزم الشركة بقواعد حوكمة الشركات بشأن الترشيح لعضوية مجلس الإدارة ويتعين على المرشح لعضوية مجلس الإدارة أن يقدم للشركة ما يلي:
(i)	a curriculum vitae stating their professional experience and academic qualifications and determining the position he/she is nominated to (executive/non-executive/independent);	(1) السيرة الذاتية موضحاً بها الخبرات العملية والمؤهل العلمي مع تحديد صفة العضوية التي يترشح لها (تنفيذي/غير تنفيذي/مستقل)؛
(ii)	an undertaking to abide by the Law and these Articles and to exercise his/her duties as a prudent person.	(2) إقرار بالتزامه/التزامها بأحكام القانون والنظام الأساسي للشركة، وأنه سوف يبذل عناية الشخص الحريص في أداء عمله؛
(iii)	a list of the companies and entities for which he/she works or in which he/she is a member of the board, in addition to any other competing activity he/she carries out, whether directly or indirectly.	(3) بيان بأسماء الشركات والمؤسسات التي يزاول/تزاوّل العمل فيها أو يشغل/تشغل عضوية مجالس إدارتها وكذلك أي عمل يقوم به بصورة مباشرة أو غير مباشرة بشكل منافس للشركة؛
(iv)	For representatives of corporate bodies, an official letter from the corporate body listing the names of its candidates for the Board of Directors' membership; and	(4) في حال ممثلي الشخص الاعتباري يتعين إرفاق كتاب رسمي من الشخص الاعتباري محدد فيه أسماء ممثليه المرشحين لعضوية مجلس الإدارة؛ و
(v)	A list of the commercial companies in which he/she is a partner or a shareholder, in addition to the number of shares or stocks he/she owns.	(5) بيان بالشركات التجارية التي يساهم أو يشارك في ملكيتها وعدد الأسهم أو الحصص فيها.
Article (21)		المادة (21)
21.1	Every Board Director shall hold his/her position for a term of three (3) years. At the end of such term, the Board of Directors shall be reconstituted. A Board Director whose term of membership is completed may be re-elected.	1-21 يتولى كل عضو مجلس إدارة منصبه لمدة ثلاث (3) سنوات. وفي نهاية هذه المدة، يعاد تشكيل مجلس الإدارة. ويجوز إعادة انتخاب أعضاء مجلس الإدارة الذين انتهت مدة عضويتهم.
21.2	The Board of Directors may appoint new Board Directors to fill the positions that become vacant during the year provided that such appointment is presented to the General Assembly in its first subsequent meeting to ratify such appointment or to appoint other Board Directors. If the vacant	2-21 لمجلس الإدارة أن يعين أعضاء جدد في المراكز التي تخلو في أثناء السنة على أن يعرض هذا التعيين على الجمعية العمومية في أول اجتماع لها لإقرار تعيينهم أو تعيين غيرهم. فإذا بلغت أو تعدت المراكز الشاغرة في أثناء السنة ربع عدد أعضاء مجلس الإدارة أو أكثر، وجب على مجلس الإدارة دعوة الجمعية العمومية للاجتماع خلال ثلاثين (30) يوماً على الأكثر من تاريخ شغل آخر منصب لانتخاب

<p>positions during the year reach or exceed one (1) quarter of the number of the Board of Directors, the Board of Directors must call for a General Assembly to convene no later than thirty (30) days from the date of the last position becoming vacant in order to elect new Board Directors to fill the vacant positions. In all cases, the new Board Director shall complete the term of his/her predecessor and such Board Director may be re-elected once again.</p>	<p>من يملأ المراكز الشاغرة. وفي جميع الأحوال، يكمل عضو مجلس الإدارة الجديد مدة سلفه ويكون هذا العضو قابلاً للانتخاب مرة أخرى.</p>
<p>Article (22)</p>	<p>المادة (22)</p>
<p>22.1 The Board of Directors shall elect by secret ballot, from amongst its members, a Chairperson and a vice-Chairperson. The Chairperson shall represent the Company before the courts and execute resolutions adopted by the Board of Directors. The vice-Chairperson shall act on behalf of the Chairperson in his/her absence or if the latter is otherwise incapacitated. It shall not be permissible for the same individual to contemporaneously hold the position of Chairperson and managing director or any other executive function in the Company. The Company must also have a secretary to the Board of Directors who may not be one of the Board Directors, who shall satisfy the requirements of the Corporate Governance Rules issued by the Authority and report directly to the Board of Directors. The Secretary may only be dismissed by resolution of the Board of Directors.</p>	<p>1-22 ينتخب مجلس الإدارة بالتصويت السري من بين أعضائه رئيس مجلس الإدارة ونائباً لرئيس مجلس الإدارة. يمثل رئيس مجلس الإدارة الشركة أمام القضاء، وعليه تنفيذ القرارات الصادرة عن مجلس الإدارة. ويقوم نائب رئيس مجلس الإدارة مقام رئيس مجلس الإدارة عند غيابه أو قيام مانع لديه ولا يجوز الجمع بين منصب رئيس مجلس الإدارة ومنصب العضو المنتدب أو أي وظيفة تنفيذية أخرى بالشركة. كما يجب أن يكون للشركة مقرر لمجلس الإدارة من غير أعضائه تتوافر فيه المتطلبات المحددة في دليل الحوكمة الصادر عن الهيئة ويتبع مجلس الإدارة مباشرة، ولا يجوز عزله إلا بموجب قرار من مجلس الإدارة.</p>
<p>22.2 The Board of Directors may form one or more committees from amongst its members and/or other persons as may be designated by the Board of Directors, and delegate to such committees certain specified powers and authorities as the Board of Directors may determine.</p>	<p>2-22 يحق لمجلس الإدارة أن يُشكل من بين أعضائه و/أو الغير لجنة أو أكثر يعهد إليها صلاحيات واختصاصات وسلطات معينة على النحو الذي يقرره مجلس الإدارة.</p>
<p>Article (23)</p>	<p>المادة (23)</p>
<p>23.1 The Board of Directors shall have all the powers to manage the Company and the authority to perform all deeds and acts on behalf of the Company and to carry out all the functions required by its objectives. Such powers and authorities shall not be restricted except as stipulated in the Law, the Law of Establishment, these Articles or as to be resolved by the General Assembly. The Board of Directors is further hereby expressly authorised, for the purpose of Article 154 of the Law, to conclude any loan agreements for periods in excess of three (3) years, to sell or mortgage the Company's real estate and assets, to release the Company's debtors and to conduct</p>	<p>1-23 لمجلس الإدارة كافة السلطات في إدارة الشركة والقيام بكافة الأعمال والتصرفات نيابة عن الشركة وممارسة كافة الصلاحيات المطلوبة لتحقيق أغراضها. ولا يحد من هذه السلطات والصلاحيات إلا ما نص عليه القانون أو قانون التأسيس أو هذا النظام الأساسي أو ما ورد بقرار من الجمعية العمومية. وعلاوة على ذلك يُحوّل مجلس الإدارة صراحةً بموجب هذا النظام ولأغراض المادة 154 من القانون عقد القروض لأجل تزيد على ثلاث (3) سنوات وكذلك بيع أو رهن عقارات وأصول الشركة وإبراء ذمة مديني الشركة من التزاماتهم وإجراء الصلح والاتفاق على التحكيم ورفع القضايا وتسويتها.</p>

	conciliation and agree to arbitration, and to file lawsuits and to settle the same.	
23.2	The Board of Directors shall issue regulations relating to the administrative and financial affairs of the Company, and to personnel/employee affairs and their financial entitlements. The Board of Directors shall also issue regulations to organise its business, meetings and allocation of its authorities and responsibilities.	2-23 ويضع مجلس الإدارة اللوائح المتعلقة بالشؤون الإدارية والمالية وشؤون عمال/موظفي الشركة ومستحقاتهم المالية. كما يضع مجلس الإدارة لائحة خاصة بتنظيم أعماله واجتماعاته وتوزيع الاختصاصات والمسئوليات.
	Article (24)	المادة (24)
	The Board of Directors may resolve to grant the right to solely represent the Company to the Chief Executive Officer and/or any Board Director under the conditions, limits and terms included in the relevant Board of Directors resolution and the provisions of the Law.	يجوز لمجلس الإدارة أن يصدر قراراً بمنح حق صفة تمثيل الشركة على انفراد للرئيس التنفيذي و/أو أي من أعضاء مجلس الإدارة وذلك في حدود الشروط والأحكام التي يتضمنها ذلك القرار وأحكام القانون.
	Article (25)	المادة (25)
	The Board of Directors shall hold a minimum of four (4) meetings each year and shall hold its meetings at the head office of the Company, or at any other place inside the UAE as the Board Directors shall agree upon. The meetings of the Board of Directors can be held through audio or video conferencing facilities. The invitation shall be sent one week before the meeting and shall be sent together with the agenda. Each Board Director may add urgent items to the agenda.	يعقد مجلس الإدارة (4) أربع اجتماعات سنوياً على الأقل في المركز الرئيسي للشركة أو في أي مكان آخر داخل الدولة يوافق عليه أعضاء مجلس الإدارة. ويجوز أن تعقد اجتماعات مجلس الإدارة عن طريق وسائل الاتصال المسموعة أو المرئية. وتوجه الدعوة قبل أسبوع على الأقل من الموعد المحدد مشفوعة بجدول الأعمال، ولكل عضو مجلس إدارة الحق في إضافة أي موضوع يرى ضرورة بحثه في الاجتماع.
	Article (26)	المادة (26)
26.1	A meeting of the Board of Directors shall not be valid unless a notice is given to each Board Director and attended by a majority of the Board Directors in person. Attendance in person shall be satisfied if a Board Director is physically present or is present through video-conferencing or any other method as may be permitted by the Authority. A Board Director may appoint another Board Director in writing to attend and vote on his/her behalf. In such a case, such Board Director shall have two (2) votes. A Board Director may not act on behalf of more than one (1) Board Director and no Board Director shall vote by way of correspondence.	1-26 لا يكون اجتماع مجلس الإدارة صحيحاً ومكتمل النصاب إلا بعد دعوة جميع أعضائه وبحضور أغليبتهم شخصياً. ويكون الحضور شخصياً من خلال التواجد الفعلي أو التواجد من خلال التقنية الصوتية أو تقنية الصوت والفيديو أو أي وسيلة أخرى تسمح بها الهيئة، ويجوز لعضو مجلس الإدارة أن ينيب عنه غيره من أعضاء مجلس الإدارة خطياً في الحضور والتصويت. وفي هذه الحالة، يكون لهذا العضو صوتان. ولا يجوز أن ينوب عضو مجلس الإدارة عن أكثر من عضو واحد من أعضاء مجلس الإدارة كما لا يجوز التصويت بالمراسلة.
26.2	The resolutions of the Board of Directors are adopted by a majority of the votes of the Board Directors present or represented. In case of a tie, the Chairperson or the person acting on his/her behalf shall have a casting vote.	2-26 وتصدر قرارات مجلس الإدارة بأغلبية أصوات أعضاء مجلس الإدارة الحاضرين والممثلين. وإذا تساوت الأصوات، رجح الجانب الذي منه الرئيس أو من يقوم مقامه.
26.3	The details of items discussed in a meeting of the Board of Directors or its committee(s) and decisions thereof, including any reservations or any dissenting opinions, shall be recorded by the Secretary or the committee in the minutes of such meetings provided all the present Board	3-26 تسجل تفاصيل المسائل التي نظر فيها والقرارات التي تم اتخاذها في محاضر اجتماعات مجلس الإدارة أو لجانه من قبل مقرر مجلس الإدارة أو اللجنة بما في ذلك أية تحفظات لأعضاء مجلس الإدارة أو آراء مخالفة عبروا عنها. ويجب توقيع كافة أعضاء مجلس الإدارة الحاضرين أو أعضاء اللجان على محاضر اجتماعات مجلس الإدارة قبل اعتمادها، على أن ترسل نسخ من هذه المحاضر لأعضاء مجلس

<p>Directors or committee members sign the minutes prior to endorsement. Copies of the said minutes of meeting shall be sent to the Board Directors or committee members following endorsement for their records. The minutes of meetings of the Board of Directors or its committee(s) shall be kept with the Secretary. In the event that a Board Director refuses to sign, his/her refusal, with reasoning thereof, should be noted in the minutes.</p>	<p>الإدارة أو أعضاء اللجان بعد اعتمادها للاحتفاظ بها. وتحفظ محاضر اجتماعات مجلس الإدارة ولجانته من قبل مقرر مجلس الإدارة. وفي حالة امتناع أحد أعضاء مجلس الإدارة عن التوقيع، يثبت إعتراضه في المحضر وتُذكر أسباب الاعتراض في حال إبدائها.</p>
<p>26.4 Without prejudice to the minimum number of Board of Directors' meetings set out above, the Board of Directors may approve certain resolutions by circulation, taking into consideration that: (1) the majority of the Board Directors agree and approve that the circumstances are sufficiently urgent to justify the issuance of a resolution by circulation, and (2) the Board Directors are provided with the resolution by circulation in writing for their approval attaching all related documents.</p>	<p>4-26 دون الإخلال بالالتزام لمجلس الإدارة بالحد الأدنى لعدد اجتماعاته الواردة أعلاه، يجوز لمجلس الإدارة الموافقة على بعض قراراته بالتمرير مع مراعاة: (1) موافقة أعضاء مجلس الإدارة بالأغلبية على وجود حالة طارئة تستدعي إصدار القرار بالتمرير، و(2) تسليم أعضاء مجلس الإدارة القرار بالتمرير مكتوباً خطياً للموافقة عليه مصحوباً بكافة المستندات والوثائق اللازمة لمراجعته.</p>
<p>26.5 The Chairperson, the Secretary and the Company's general legal counsel are hereby authorised either solely or jointly to provide certified copies of extracts taken from the minutes of any Board of Directors' meeting, by signing such extracts, identifying that it is a certified true copy of the original and providing for the date of such certification. Any party dealing with the Company may rely absolutely on such certified copy as being a true and accurate copy of the original document.</p>	<p>5-26 يُحوّل كلاً من رئيس مجلس الإدارة والمقرر والمستشار القانوني العام للشركة، سواء منفردين أو مجتمعين بتقديم نسخ مصدق عليها لمستخرجات من محضر أي اجتماع لمجلس الإدارة وذلك بتوقيع تلك المستخرجات والإشارة إلى أنها نسخة طبق الأصل من المحضر الأصلي مع ذكر تاريخ التصديق عليها. ويجوز لأي طرف يتعامل مع الشركة التعويل بشكل مطلق على تلك النسخة المصدق عليها باعتبارها نسخة طبق الأصل ودقيقة من المستند الأصلي.</p>
<p>Article (27)</p>	<p>المادة (27)</p>
<p>27.1 The Board of Directors shall review the Conflicts of Interest of the Board Directors. The Board of Directors shall resolve on such matter in the presence of a majority of the Board Directors with the Board Director having a Conflict of Interest being barred from voting on the same.</p>	<p>1-27 ينظر مجلس الإدارة في تعارض المصالح الموجود لدى أعضاء مجلس الإدارة. ويصدر مجلس الإدارة قراره بحضور أغلبية أعضاء مجلس الإدارة. ولا يجوز لعضو مجلس الإدارة ذو المصلحة المتعارضة الاشتراك في التصويت على هذا القرار.</p>
<p>27.2 Each Board Director shall notify the Board of Directors of his/her Conflicts of Interest, or any Conflict of Interest of an entity that he/she represents, in respect of a transaction or dealing that the Company is a party to. Any Conflict of Interest of a Board Director shall be referred to the Board of Directors for approval and must also be approved on an annual basis by the General Assembly. The declaration of such Board Director shall be noted in the minutes of the meeting and he/she may not vote on any resolution concerning such transaction or dealing to which the Company is a party.</p>	<p>2-27 على كل عضو مجلس إدارة يكون هناك أي تعارض في المصالح مع الجهة التي يمثلها فيما يتعلق بصفقة أو معاملة تكون الشركة أحد أطرافها. أي تعارض في المصالح لأي عضو مجلس إدارة يعرض على مجلس الإدارة لإتخاذ قرار بشأنه وكما يجب أن تتم الموافقة عليه بشكل سنوي من قبل الجمعية العمومية للشركة. أن يبلّغ مجلس الإدارة ذلك وأن يثبت إقراره في محضر الجلسة، ولا يجوز له الاشتراك في التصويت الخاص بالقرار الصادر في شأن هذه الصفقة أو المعاملة و التي يكون الشركة طرفاً فيها.</p>

27.3 If a Board Director fails to notify the Board of Directors of his/her Conflict of Interest in respect of a transaction or dealing that the Company is a party to, the Company or any of its Shareholders may apply to the competent court to annul such transaction or dealing and oblige the contravening Board Director to return to the Company any profit or benefit made on such contract.	3-27 إذا تخلف عضو مجلس الإدارة عن إبلاغ مجلس الإدارة عن تعارض المصالح لديه في صفقة أو تعامل تكون الشركة أحد أطرافها جاز للشركة أو لأي من مساهميها عندئذ التقدم للمحكمة المختصة لإبطال تلك الصفقة أو التعامل والزام عضو مجلس الإدارة المخالف بأداء أي ربح أو منفعة تحققت له من التعاقد ورده للشركة. و التي يكون الشركة طرفاً فيها.
Article (28)	المادة (28)
The position of a Board Director shall become vacant in the event of the following occurring to such Board Director:	يشغر منصب عضو مجلس الإدارة في حالة وقوع أي من الأحداث التالية:
(i) death, incapacity or inability for any other reason to carry on the duties of a Board Director;	(1) الوفاة أو الإصابة بعارض من عوارض الأهلية أو العجز بأي صورة أخرى عن أداء مهام عضو مجلس إدارة، أو
(ii) conviction of any dishonouring offense;	(2) الإدانة بأية جريمة مخلة بالشرف والأمانة، أو
(iii) bankruptcy or ceasing to pay commercial debts, even if bankruptcy is not declared;	(3) الإفلاس أو التوقف عن دفع الديون التجارية حتى لو لم يقترن ذلك بإشهار الإفلاس، أو
(iv) resignation from the Board of Directors by written notice sent to the Chairperson to this effect;	(4) الاستقالة من المنصب بموجب إشعار خطي يُرسل للرئيس مجلس الإدارة بهذا المعنى، أو
(v) dismissal by a resolution of the General Assembly; or	(5) صدور قرار من الجمعية العمومية بالعزل، أو
(vi) absence for three (3) successive or five (5) non-successive Board of Directors meetings without an excuse that is approved by the Board of Directors.	(6) الغياب عن حضور إجتماعات مجلس الإدارة ثلاث (3) جلسات متتالية أو خمس (5) جلسات متقطعة، خلال مدة مجلس الإدارة دون عذر يقبله مجلس الإدارة.
Article (29)	المادة (29)
The Board of Directors shall appoint the Management, including the Chief Executive Officer, and determine their authorities, the conditions of their engagement, their salaries and remunerations. Members of the Management are not allowed to work for any other company, save as otherwise permitted by the Board of Directors.	لمجلس الإدارة الحق في تعيين الإدارة، ويشمل ذلك الرئيس التنفيذي، وله أن يحدد صلاحياتهم وشروط خدماتهم ورواتبهم ومكافأاتهم، ولا يجوز لأعضاء الإدارة العمل لأي شركة أخرى إلا إذا سمح لهم بذلك من قبل مجلس الإدارة.
Article (30)	المادة (30)
Without prejudice to the provisions of Article 31 of these Articles, the Board Directors shall not be personally liable or obligated for the liabilities of the Company as a result of performing their duties as Board Directors to the extent that they have not exceeded their authority.	مع مراعاة أحكام المادة 31 من هذا النظام الأساسي، لا يكون أعضاء مجلس الإدارة مسئولين مسئولية شخصية فيما يتعلق بالتزامات الشركة الناتجة عن قيامهم بواجباتهم كأعضاء مجلس إدارة وذلك بالقدر الذي لا يتجاوزون فيه حدود سلطاتهم.
Article (31)	المادة (31)
31.1 The Board Directors and the Management shall be held liable towards the Company, the Shareholders and third parties for all acts of fraud, abuse of their delegated powers, and for any breach of the Law or these Articles. Any	1-31 يكون مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية مسؤولين تجاه الشركة والمساهمين والغير عن جميع أعمال الغش وإساءة استعمال السلطة، وعن كل مخالفة للقانون وهذا النظام الأساسي، ويبطل كل شرط يقضي بغير ذلك. لا يكون أعضاء مجلس الإدارة مسؤولين مسؤولية شخصية فيما يتعلق بالتزامات الشركة الناتجة عن قيامهم بواجباتهم

<p>provision to the contrary shall be invalid. Board Directors shall not be personally liable in connection with the undertakings of the Company by reason of their having carried out their duties as Board Directors to the extent they do not exceed the scope of their authorities.</p>	<p>كأعضاء مجلس إدارة وذلك بالقدر الذي لا يتجاوزون فيه حدود سلطاتهم.</p>
<p>31.2 The liability of the Board Directors referred to in the previous paragraph of this Article shall be joint if the mismanagement resulted from a unanimous resolution of the Board Directors. However, where the relevant resolution was adopted by a majority vote, the dissenting Board Directors shall not be liable provided that they have recorded their objection in the minutes of the meeting. A Board Director who was absent from the meeting in which the resolution was adopted shall not be relieved from liability unless it can be proven that he or she had no knowledge of the resolution or that he or she knew about the resolution but had not been able to object to it. The Management shall bear the liability specified in this Article if the error resulted from a decision issued by it.</p>	<p>2-31 تقع المسؤولية المنصوص عليها في هذه المادة على جميع أعضاء مجلس الإدارة إذا نشأ الخطأ عن قرار صدر بإجماع الآراء، أما إذا كان القرار محل المساءلة صادراً بالأغلبية فلا يُسأل عنه المعارضون متى كانوا قد اثبتوا إعتراضهم بمحضر الجلسة، فإذا تغيب أحد الأعضاء عن الجلسة التي صدر فيها القرار فلا تنتفي مسؤوليته إلا إذا ثبت عدم علمه بالقرار أو علمه به مع عدم إستطاعته الإعتراض عليه، وتقع المسؤولية المنصوص عليها في هذه المادة على الإدارة التنفيذية إذا نشأ الخطأ بقرار صادر عنها.</p>
<p>31.3 The Company shall (to the extent of its assets) indemnify each Board Director and manager in the Company against any liability (with the exception of criminal liability) incurred by them arising from or in relation to or in connection with the performance of their duties to the Company provided that such person was acting in good faith, and in a manner they reasonably believed to be in the best interests of the Company, and provided further that no indemnification shall be made in respect of any claim, issue or matter as to which such person shall have been adjudged by a competent court to be liable to the Company.</p>	<p>3-31 تكون الشركة في حدود موجوداتها مسؤولة عن تعويض أي عضو في مجلس الإدارة، وأي مدير في الشركة عن أية مسؤولية يتحملها (باستثناء المسؤولية الجنائية) نتيجة للقيام بواجباته أو متصلة بذلك أو لها علاقة بالقيام به، شريطة أن يكون ذلك الشخص قد قام بذلك بحسن نية ونتيجة لاعتقاده المعقول أن ما قام به إنما هو لصالح ولا يتعارض مع مصالح الشركة. مع مراعاة أن ذلك الشخص لا يستحق أي تعويض بخصوص أية مطالبة أو مسألة ثبتت مسؤوليته عنها تجاه الشركة بمقتضى حكم صادر من محكمة مختصة.</p>
<p>Article (32)</p>	<p>المادة (32)</p>
<p>32.1 The Company may not provide any loans to any Board Director or execute guarantees or provide any securities in connection with any loans granted to them. A loan shall be deemed as granted to a Board Director if granted to his/her spouse, children or relative up to the second degree.</p>	<p>1-32 لا يجوز للشركة تقديم قروض لأي من أعضاء مجلس الإدارة أو عقد كفالات أو تقديم أية ضمانات تتعلق بقروض ممنوحة لهم، ويعتبر قرضاً مقدماً لعضو مجلس الإدارة كل قرض مقدم إلى زوجه أو أبنائه أو أي قريب له حتى الدرجة الثانية.</p>
<p>32.2 No loan may be granted to a company where a Board Director or his/her spouse, children or relatives up to the second degree holds, jointly or severally, twenty percent (20%) or more of the share capital of that company.</p>	<p>2-32 لا يجوز تقديم قرض إلى شركة يملك عضو مجلس الإدارة أو زوجه أو أبنائه أو أي من أقاربه، سواء مجتمعين أو منفردين، حتى الدرجة الثانية (20%) عشرين بالمائة أو أكثر من رأس مالها.</p>
<p>Article (33)</p>	<p>المادة (33)</p>
<p>33.1 The Related Parties shall not use any information in their possession due to their membership of the Board of Directors or</p>	<p>1-33 يحظر على الأطراف ذات العلاقة أن يستغلّ أبياً منهم ما اتصل به من معلومات بحكم عضويته في مجلس الإدارة أو وظيفته في الشركة في تحقيق مصلحة له أو للغير أي كانت نتيجة التعامل في الأوراق</p>

<p>employment at the Company to achieve any interest whatsoever for them or for third parties as a result of dealing in the securities of the Company or any other transactions. Such Related Party may not have a direct or indirect interest with any party entering into transactions intended to influence the price of the securities of the Company or issued thereby.</p>	<p>المالية للشركة أو غيرها من المعاملات، كما لا يجوز للأطراف ذات العلاقة أن يكون لهم مصلحة مباشرة أو غير مباشرة مع أي طرف يقوم بعمليات يراد بها إحداث تأثير في أسعار الأوراق المالية الخاصة بالشركة أو التي أصدرتها الشركة.</p>
<p>33.2 Subject to Article 33.3, the Company shall not:</p> <p>(i) conclude any transactions with Related Parties whose value does not exceed five percent (5%) of the issued share capital of the Company without the approval of the Board of Directors; and</p> <p>(ii) conclude any transactions with Related Parties whose value exceeds five percent (5%) of the issued share capital of the Company without the approval of the General Assembly.</p> <p>Further, the Company may not conclude transactions whose value exceeds five percent (5%) of the issued share capital of the Company unless such transaction has been evaluated by an assessor approved by the Authority.</p> <p>The Related Party, who has an interest in a transaction to be entered into with the Company may not vote in the decision relating to such transaction, either at the meeting of the Board of Directors or the General Assembly.</p> <p>The Auditor shall state in his annual report any Conflicts of Interest, Related Parties transactions and financial dealings that have taken place between the Company and any Related Parties, and the procedures followed in this respect.</p>	<p>2-33 مع مراعاة المادة 3-33، لا يجوز للشركة:</p> <p>(1) عقد أي صفقات مع الأطراف ذات العلاقة إلا بموافقة مجلس الإدارة فيما لا يجاوز (5%) خمسة بالمائة من رأسمال الشركة المصدر؛</p> <p>(2) عقد أي صفقات مع الأطراف ذات العلاقة إلا بموافقة الجمعية العمومية للشركة فيما زاد على (5%) خمسة بالمائة من رأسمال الشركة المصدر.</p> <p>ولا يجوز للشركة عقد صفقات مع الأطراف ذات العلاقة فيما يجاوز (5%) خمسة بالمائة من رأسمال الشركة المصدر إلا بعد تقييمها بواسطة مقيم معتمد لدى الهيئة.</p> <p>ولا يحق لطرف من الأطراف ذات العلاقة، ذا مصلحة في صفقة يتم إبرامها مع الشركة التصويت على قرار يتعلق بتلك الصفقة، سواء في اجتماع مجلس الإدارة أو الجمعية العمومية.</p> <p>ويتعين على مدقق حسابات الشركة أن يشتمل تقريره السنوي على بيان بكافة صفقات تعارض المصالح والتعاملات المالية التي تمت بين الشركة وأياً من الأطراف ذات العلاقة والإجراءات التي اتُخذت بشأنها.</p>
<p>33.3 Articles 27.1, 27.2, 27.3, 33.2 and 46.1 shall not apply to transactions, or decisions relating to transactions, entered or to be entered into between the Company and the Founder, or between the Company and any other company that is directly or indirectly owned or under the Control of the Founder, or federal or local government in the UAE, or any transaction that could be challenged on the grounds of a Conflict of Interest arising out of the appointment by the Founder of a Board Director. Any such transactions entered into by the Company shall be exempt from the relevant provisions of the Law and any other related party transaction rules set out in the Chairman of the Authority's Board Resolution No. 3 RM of 2020, as may be amended from time to time.</p>	<p>3-33 إن المواد 1-27 و 2-27 و 3-27 و 2-33 و 1-46 عالياً لا تنطبق على الصفقات أو القرارات المتعلقة بها التي تبرمها الشركة مع المؤسس و/أو شركة مملوكة أو تحت سيطرة المؤسس أو الحكومة الاتحادية أو المحلية بشكل مباشر أو غير مباشر، أو أي معاملات التي يمكن الطعن فيها على أساس تعارض المصالح الناشئة عن تعيين المؤسس لعضو مجلس الإدارة. ويتم استثناء تلك الصفقات والمعاملات من الأحكام المعنية من القانون ومن أي قواعد أخرى تتعلق بمعاملات الأطراف ذات العلاقة تم الإشارة إليها قرار رئيس مجلس إدارة الهيئة رقم 3/ر.م. لسنة 2020 كما يتم تعديله من حين لآخر.</p>
<p>Article (34)</p>	<p>المادة (34)</p>
<p>No attendance allowance shall be paid to Board Directors. The remuneration of the Board Directors in aggregate shall not exceed ten percent (10%) of the net</p>	<p>لا يجوز صرف بدل حضور لأعضاء مجلس الإدارة، وتتكون مكافأة أعضاء مجلس الإدارة من نسبة مئوية من الربح الصافي على أن لا تتجاوز (10%)</p>

profits of the Company's relevant financial year. In addition, the Company may reimburse any Board Director for his/her expenses.	عشرة بالمائة من تلك الأرباح للسنة المالية المعنية، كما يجوز للشركة تعويض أي عضو مجلس إدارة عن مصاريفه.
Article (35)	المادة (35)
The General Assembly may dismiss all or any of the Board Directors and open the nomination for Board membership and elect new Board Directors in accordance with the Corporate Governance Rules. Dismissed or removed Board Directors may not be re-nominated or be proposed as a Board Director candidate within three (3) years from the date of dismissal or removal.	يكون للجمعية العمومية حق عزل كل أو بعض أعضاء مجلس الإدارة المنتخبين وفتح باب الترشيح وانتخاب أعضاء جدد بدلاً منهم وفقاً لقواعد حوكمة الشركات. ولا يجوز ترشيح أو إعادة ترشيح أعضاء مجلس الإدارة الذين تم عزلهم إلا بعد مضي (3) ثلاث سنوات من تاريخ العزل.
PART FIVE The General Assembly	الباب الخامس في الجمعية العمومية
Article (36)	المادة (36)
A General Assembly shall be duly convened in Abu Dhabi by having Shareholders owning more than fifty percent (50%) of the share capital of the Company in attendance. If the quorum is not met in the first meeting, an invitation for a second General Assembly meeting shall be sent and such meeting is to be convened no earlier than five (5) days and no more than fifteen (15) days from the date of the first meeting. The second General Assembly meeting shall then be duly convened regardless of the number of Shareholders attending.	تتعقد الجمعية العمومية أصولاً في أبوظبي بحضور مساهمين يمثلون ما يزيد عن (50%) خمسين بالمائة من رأس مال الشركة، فإذا لم يتوافر النصاب في الاجتماع الأول، وجب دعوة الجمعية العمومية إلى اجتماع ثانٍ يعقد بعد مضي مدة لا تقل عن (5) خمسة أيام ولا تتجاوز (15) خمسة عشر يوماً من تاريخ الاجتماع الأول ويُعتبر الاجتماع الثاني صحيحاً أيّاً كان عدد المساهمين الحاضرين.
Article (37)	المادة (37)
37.1 Each Shareholder shall have the right to attend a General Assembly, and such Shareholder shall have a number of votes equivalent to the number of his or her shares. A Shareholder may authorise another person to attend the General Assembly on his or her behalf provided that such person is not a Board Director, employee in the Company or a brokerage company or any of its employees. Such authorisation shall be considered valid if it is confirmed by a special written proxy according to those conditions set out by the Board of Directors. The number of shares held by the representative as a proxy for several Shareholders may not exceed 5% of the Company's share capital. Incapacitated Shareholders shall be represented by their legal representatives.	1-37 لكل مساهم الحق في حضور الجمعية العمومية للمساهمين ويكون له عدد من الأصوات يعادل عدد أسهمه. ولكل مساهم أن ينيب عنه غيره في حضور الجمعية العمومية من غير أعضاء مجلس الإدارة أو العاملين بالشركة أو شركة وساطة في الأوراق المالية أو العاملين بها. ويشترط لصحة النيابة أن تكون ثابتة بتوكيل كتابي خاص وفق الشروط التي يحددها مجلس الإدارة. يجب ألا يكون الوكيل لعدد من المساهمين حائزاً بهذه الصفة على أكثر من (5%) من رأس مال الشركة، ويمثل ناقصي الأهلية وفاقديها النائبون عنهم قانوناً.
37.2 A corporate person may delegate to a representative or those in charge of its management or any of its employees pursuant to a resolution of its board of directors or its equivalent the power to represent such corporate person in the General Assembly of the Company. The delegated person shall have	2-37 للشخص الاعتباري أن يفوض أحد ممثليه أو القائمين على إدارته أو موظفيه بموجب قرار مجلس إدارته أو من يقوم مقامه ليمثله في حضور أية جمعية عمومية للشركة، ويكون للشخص المفوض الصلاحيات المقررة بموجب قرار التفويض.

the powers as determined in the delegating resolution.	
Article (38)	المادة (38)
38.1 Invitations to the Shareholders to attend the General Assembly shall be by announcement in two (2) daily local newspapers issued in Arabic and English, and by registered mail, email or sms (if available) at least twenty one (21) days before the date set for the meeting after obtaining the approval from the Authority. The invitation should contain the agenda of the General Assembly meeting. A copy of the invitation shall be sent to the Authority and the Competent Authority.	1-38 توجه الدعوة إلى المساهمين لحضور إجتماعات الجمعية العمومية بإعلان في صحيفتين يوميتين محليتين تصدران باللغة العربية والانجليزية، ورسالة عبر البريد الإلكتروني أو برسالة نصية هاتفية قصيرة أو بكتب مسجلة وذلك قبل الموعد المحدد للاجتماع بواحد وعشرين (21) يوماً على الأقل، وذلك بعد الحصول على موافقة الهيئة، ويجب أن تتضمن الدعوة جدول أعمال ذلك الاجتماع. وترسل صورة من أوراق الدعوة إلى كل من الهيئة والسلطة المختصة.
38.2 General Assembly meetings and Shareholders' participation and voting within such meeting may be conducted using electronic means that allow for remote participation, in accordance with the requirements set by the Authority.	2-38 يجوز عقد اجتماعات الجمعية العمومية واشتراك المساهم في مداولاتها والتصويت على قراراتها بواسطة وسائل التقنية الحديثة للحضور عن بعد، وفقاً للضوابط التي تضعها الهيئة في هذا الشأن.
Article (39)	المادة (39)
A General Assembly shall be called by:	تتعقد الجمعية العمومية بدعوة من:
(i) the Board of Directors at least once (1) annually during the four (4) months following the end of the financial year;	(1) مجلس الإدارة مرة على الأقل في السنة خلال الأشهر الأربعة التالية؛ لنهاية السنة المالية؛
(ii) the Board of Directors, whenever it deems fit, or upon a request of the Auditor, or if one or more Shareholders holding not less than ten percent (10%) of the share capital request a meeting, then the Board of Directors shall call for a General Assembly within five (5) days from the date of submitting the request. In such case, the meeting shall be held within a period not more than 30 days from the date of the invitation;	(2) مجلس الإدارة، كلما رأى وجهاً لذلك أو بناء على طلب مدقق الحسابات، أو إذا طلب مساهم أو أكثر يملكون (10%) عشرة بالمائة من رأس المال كحد أدنى عقد الجمعية العمومية، وجب على مجلس الإدارة دعوة الجمعية العمومية خلال (5) خمسة أيام من تاريخ تقديم الطلب؛ على أن يعقد الاجتماع خلال مدة لا تتجاوز (30) ثلاثين يوماً من تاريخ الدعوة للاجتماع؛
(iii) the Auditor, directly, if the Board of Directors omits to send an invitation to convene the General Assembly within five (5) days from the date of the request for a meeting submitted by the Auditor to the Board of Directors; or	(3) مدقق الحسابات مباشرة إذا اغفل مجلس الإدارة توجيه الدعوة لعقد الجمعية العمومية في الأحوال التي يوجب القانون فيها دعوتها أو خلال خمسة أيام من تاريخ تقديم مدقق الحسابات طلب توجيه الدعوة لمجلس الإدارة ولم يتم بذلك؛ أو
(iv) the Authority, after five (5) days from its request to the Board of Directors, may call for the General Assembly in the following events:	(4) الهيئة، في الأحوال التالية، وبعد خمسة أيام من تاريخ طلبها، مجلس الإدارة الدعوى للجمعية العمومية:
(a) the lapse of thirty (30) days after the fixed date for the meeting to be held (i.e. four (4) months after the end of the financial year) without the Board of Directors sending an invitation;	(أ) إذا مضى (30) ثلاثون يوماً على الموعد المحدد لانعقادها (وهو مضي أربعة أشهر على انتهاء السنة المالية) دون أن يقوم مجلس الإدارة بدعوتها لانعقاد؛
(b) if the number of Board Directors is less than the minimum required for its quorum;	(ب) إذا نقص عدد أعضاء مجلس الإدارة عن الحد الأدنى لصحة انعقاده؛

(c) discovery of any violation of the Law or these Articles, or any defect in the management of the Company; or	(ج) إذا تبين لها في أي وقت وقوع مخالفات للقانون أو لنظام الشركة أو وقوع خلل في إدارتها؛ أو
(d) if the Board of Directors fails to call for a meeting of the General Assembly despite the call from one or more Shareholders representing ten percent (10%) of the share capital of the Company.	(د) إذا تقاعس مجلس الإدارة عن دعوتها للانعقاد رغم طلب مساهم أو أكثر يمثلون (10%) عشرة بالمائة من رأس مال الشركة.
Article (40)	المادة (40)
The following matters shall be included on the agenda of the annual General Assembly:	يدخل في جدول أعمال الجمعية العمومية في اجتماعها السنوي المسائل الآتية:
(i) to review and approve the report of the Board of Directors on the activity of the Company, its financial standing throughout the year and the report of the Auditor;	(1) سماع تقرير مجلس الإدارة عن نشاط الشركة ومركزها المالي خلال السنة وتقرير مدقق الحسابات والتصديق عليهما؛
(ii) to consider and approve the balance sheet and the account of profits and losses;	(2) مناقشة ميزانية الشركة وحساب الأرباح والخسائر والتصديق عليهما؛
(iii) to elect the Board Directors if necessary;	(3) إنتخاب أعضاء مجلس الإدارة عند الاقتضاء؛
(iv) to appoint and determine the remuneration of the Auditor;	(4) تعيين مدققي الحسابات وتحديد أتعابهم؛
(v) to consider the proposals of the Board of Directors concerning the distribution of profits;	(5) النظر في مقترحات مجلس الإدارة بشأن توزيع الأرباح؛
(vi) to consider the proposals of the Board of Directors concerning the remuneration of the Board Directors and to determine such remuneration;	(6) النظر في مقترحات مجلس الإدارة بشأن مكافأة أعضاء مجلس الإدارة وتحديدها؛
(vii) to dismiss or discharge the liability of the Board Directors and to file the liability claim against them, as the case may be; and	(7) عزل أعضاء مجلس الإدارة أو إبراء ذمتهم ورفع دعوى المسؤولية عليهم حسب الأحوال؛ و
(viii) to dismiss or discharge the liability of the Auditor and to file the liability claim against them, as the case may be.	(8) عزل مدققي الحسابات أو إبراء ذمتهم ورفع دعوى المسؤولية عليهم حسب الأحوال.
Article (41)	المادة (41)
41.1 Shareholders who wish to attend the General Assembly shall register their names in an electronic register made available by the Management at the meeting place within ample time before the meeting. The register shall include the name of the Shareholder, or his representative, the number of shares he holds or represents and the names of the represented Shareholders and the appropriate proxies. The Shareholder or the proxy shall be given a card to attend the meeting, which shall state the number of votes held or represented by him/her. An extract of this register showing the number of shares represented at the meeting and the percentage of attendance shall be printed and	1-41 سجل المساهمون الذين يرغبون في حضور الجمعية العمومية أسماءهم في السجل الإلكتروني الذي تعده الإدارة لهذا الغرض في مكان الاجتماع قبل الوقت المحدد لانعقاد ذلك الاجتماع بوقت كاف. ويجب أن يتضمن السجل اسم المساهم أو من ينوب عنه وعدد الأسهم التي يملكها أو عدد الأسهم التي يمثلها وأسماء مالكيها مع تقديم سند الوكالة. ويعطى المساهم أو النائب بطاقة لحضور الاجتماع يذكر فيها عدد الأصوات التي يمثلها أصالة أو وكالة. ويستخرج من هذا السجل خلاصة مطبوعة بعدد الأسهم التي مثلت في الاجتماع ونسبة الحضور ويتم إلحاقها بمحضر اجتماع الجمعية العمومية بعد توقيعه من قبل كل من رئيس الاجتماع ومقرر الجلسة ومدقق الحسابات.

	attached to the minutes of the General Assembly after being signed by the chairperson of the meeting, the secretary and the Auditor.	
41.2	Registration shall close at the time when the chairperson of the meeting announces whether or not the quorum for such meeting has been met. No registration of any Shareholder or proxy shall be accepted thereafter and votes of those late Shareholders or proxies would not count and their views would not be taken into account in that meeting. If any of the attending Shareholders, or their representatives, withdraws from a quorate General Assembly meeting, such withdrawal shall not affect the validity of such meeting, provided that the majority required pursuant to the Law for adopting resolutions shall be calculated on the basis of the remaining shares represented at the meeting.	2-41 ويقفل باب التسجيل لحضور اجتماعات الجمعية العمومية عندما يعلن رئيس الاجتماع اكتمال النصاب المحدد لذلك الاجتماع أو عدم اكتماله، ولا يجوز بعد ذلك قبول تسجيل أي مساهم أو نائب عنه لحضور ذلك الاجتماع كما لا يجوز الاعتداد بصوته أو برأيه في المسائل التي تطرح في ذلك الاجتماع. إذا انسحب أي من المساهمين أو ممثليهم من اجتماع الجمعية العمومية بعد اكتمال نصاب انعقادها فإن ذلك الانسحاب لا يؤثر على صحة انعقاد الجمعية العمومية، على أن يتبع في إصدار القرارات الأغلبية المقررة في قانون الشركات للأسهم المتبقية والممثلة في الاجتماع.
	Article (42)	المادة (42)
	The register of the Shareholders shall be closed in accordance with the procedures for transacting, set-off, settlement, transfer of title, custody of securities and the relevant rules prevailing in the Market.	يغلق سجل المساهمين طبقاً للنظام الخاص بالتداول والمقاصة والتسويات ونقل الملكية وحفظ الأوراق المالية والقواعد المعنية السائدة في السوق.
	Article (43)	المادة (43)
	The provisions of the Law shall apply to the quorum required for convening the General Assembly and to the required majority to adopt resolutions therein.	تسري على النصاب الواجب توفره لصحة انعقاد الجمعية العمومية وعلى الأغلبية اللازمة لاتخاذ القرارات أحكام القانون.
	Article (44)	المادة (44)
44.1	The General Assembly shall be chaired by the Chairperson. In the absence of the Chairperson, the vice-chairperson or a Board Director appointed by the Board of Directors for that purpose shall chair the meeting.	1-44 يرأس الجمعية العمومية رئيس مجلس الإدارة، وعند غيابه، يرأسها نائب رئيس مجلس الإدارة أو عضو مجلس الإدارة الذي يعينه مجلس الإدارة لذلك.
44.2	If the said individuals are not present, the General Assembly shall appoint one (1) of the Shareholders to chair the meeting and shall appoint a secretary for the meeting.	2-44 وفي حال غياب المذكورين عن حضور الاجتماع، تُعيّن الجمعية العمومية من بين المساهمين رئيساً للاجتماع كما تُعيّن الجمعية العمومية مقرر للاجتماع.
44.3	The chairperson of the General Assembly shall appoint a teller for the meeting.	3-44 وتعيّن الجمعية العمومية جامعاً للأصوات.
44.4	The Company shall keep minutes of the meetings of the General Assembly and register attendance in special books to be kept for this purpose and signed by the chairperson of the relevant meeting, the secretary, the tellers and the Auditor. The individuals who sign the minutes of the meeting shall be held liable for the accuracy of information contained therein.	4-44 وتدوّن الشركة محاضر اجتماعات الجمعية العمومية وإثبات الحضور في دفاتر تحفظ لهذا الغرض وتوقع من قبل رئيس الاجتماع المعني ومقرر الجمعية وجامعي الأصوات ومدقق الحسابات ويكون الموقعون على محاضر الاجتماعات مسئولين عن صحة البيانات الواردة فيها.
	Article (45)	المادة (45)

<p>Voting at a General Assembly shall be in such manner as specified by the chairperson of the General Assembly, unless the General Assembly decides on a different manner of voting. Voting must be by secret ballot if it relates to the dismissal or impeachment of Board Directors.</p>	<p>يكون التصويت في الجمعية العمومية بالطريقة التي يعيها رئيس الجمعية إلا إذا قررت ووافقت الجمعية العمومية طريقة معينة للتصويت. وإذا تعلق الأمر بعزل أو بمساءلة أعضاء مجلس الإدارة، فإن ذلك يكون بالتصويت السري.</p>
<p>Article (46)</p>	<p>المادة (46)</p>
<p>46.1 Board Directors may not participate in the vote at the General Assembly meeting relating to exonerating them from liability for mismanagement or conferring a private benefit upon them or which relates to a conflict of interest or dispute between them and the Company.</p>	<p>1-46 لا يجوز لأعضاء مجلس الإدارة الاشتراك في التصويت على قرارات الجمعية العمومية الخاصة بإبراء ذمتهم من المسؤولية عن إدارتهم أو التي تتعلق بمنفعة خاصة لهم أو المتعلقة بتعارض المصالح أو بخلاف قائم بينهم وبين الشركة.</p>
<p>46.2 A Shareholder having the right to attend the General Assembly may not participate in voting in his personal capacity or by proxy on matters related to a personal benefit or an existing dispute between such Shareholder and the Company.</p>	<p>2-46 لا يجوز لمن له حق حضور إجتماعات الجمعية العمومية أن يشترك في التصويت سواء بصفته الشخصية أو عن من يمثله في المسائل التي تتعلق بمنفعة خاصة أو بخلاف قائم بينه وبين الشركة.</p>
<p>Article (47)</p>	<p>المادة (47)</p>
<p>The General Assembly may, through a Special Resolution, decide to do the following:</p>	<p>يجوز للجمعية العمومية بموجب قرار خاص أن تقرر القيام بما يلي:</p>
<p>(i) increase the share capital in any way or reduce the share capital;</p>	<p>(1) زيادة رأس المال بأي طريقة أو تخفيضه.</p>
<p>(ii) approve the dissolution of the Company or its merger with another company;</p>	<p>(2) الموافقة على حل الشركة أو إدماجها في شركة أخرى.</p>
<p>(iii) sell or otherwise dispose of all or substantially all of the business ventures, undertakings or assets of the Company;</p>	<p>(3) بيع أو التصرف بأي وجه، في جميع أو جزء كبير من أعمال الشركة أو مشاريعها أو أصولها. الذي قامت به الشركة أو أعماله أو أصوله سواء بشكل كامل أو جزء كبير منه.</p>
<p>(iv) extend the term of the Company;</p>	<p>(4) إطالة مدة الشركة.</p>
<p>(v) issue sukuk or bonds by the Company;</p>	<p>(5) إصدار صكوك أو سندات من قبل الشركة</p>
<p>(vi) upon the expiry of two (2) fiscal years from the date of its incorporation and after making profits, the Company may make contributions for the purpose of community services provided that such contribution may not exceed two per cent (2%) of the average net profit during the two fiscal years preceding the year of contribution;</p>	<p>(6) بعد انقضاء سنتين ماليتين على تأسيسها وتحقيقها أرباح، للشركة أن تقدم مساهمات طوعية لأغراض خدمة المجتمع، ويجب ألا تزيد على اثنان بالمائة (2%) من متوسط الأرباح الصافية للشركة خلال السنتين المالييتين السابقتين للسنة التي تقدم فيها تلك المساهمة الطوعية؛</p>
<p>(vii) amend these Articles, subject to the following restrictions:</p>	<p>(7) تعديل النظام الأساسي إلا ان حقها هذا ليس مطلقاً وانما هو مقيد بالقيود التالية:</p>
<p>(a) the amendments should not increase the Shareholders' obligations; and</p>	<p>(أ) ألا تؤدي التعديلات إلى زيادة أعباء المساهمين؛ و</p>
<p>(b) the amendments should not cause transfer of the head office out of Abu Dhabi.</p>	<p>(ب) ألا تؤدي التعديلات إلى نقل مركز الشركة الرئيسي إلى خارج أبوظبي.</p>

Article (48)	المادة (48)
The owners of shares registered on the working day preceding the holding of the General Assembly shall be deemed to be the holders of the right to vote in that General Assembly.	يكون مالك السهم المسجل في يوم العمل السابق لانعقاد الجمعية العمومية هو صاحب الحق في التصويت في تلك الجمعية العمومية.
Article (49)	المادة (49)
49.1 Subject to the provisions of the Law and the Resolutions issued hereunder and the Articles of Association, the General Assembly shall have the responsibility to consider any issue put to it in connection with the Company. Subject to Article 49.2, the General Assembly may not consider other than the issues listed in the agenda.	1-49 مع مراعاة أحكام القانون والقرارات الصادرة بموجبه والنظام الأساسي تختص الجمعية العمومية بالنظر في جميع المسائل المتعلقة بالشركة، و مع مراعاة المادة 49-2 لا يجوز للجمعية العمومية المداولة في غير المسائل المدرجة بجدول الأعمال.
49.2 Notwithstanding the provisions of the above paragraph, the General Assembly shall be permitted to discuss important matters revealed during the meeting, or matters requested by the Authority to be discussed or if a Shareholder(s) representing at least five percent 5% of the share capital of the Company ask, at the start of the General Assembly, to have a specific matter included in the agenda. In such circumstances, the chairperson of the meeting shall comply with the request, pursuant to terms determined by the Authority.	2-49 استثناء من أحكام الفقرة السابقة، يجوز للجمعية العمومية حق المداولة في الوقائع الخطيرة التي تكتشف أثناء الاجتماع، وإذا طلبت الهيئة أو مساهم أو عدد من المساهمين يمثل خمسة بالمائة (5%) من رأس مال الشركة على الأقل وذلك قبل البدء في مناقشة جدول أعمال الجمعية العمومية إدراج مسائل معينة في جدول الأعمال وجب على رئيس الاجتماع إجابة الطلب وفقاً للشروط التي تحددها الهيئة في هذا الشأن.
PART SIX AUDITORS	الباب السادس مدقق الحسابات
Article (50)	المادة (50)
50.1 The Company shall have one or more Auditor(s) appointed by the General Assembly for a renewable term of one (1) year, upon nomination by the Board of Directors. The fees of the Auditor shall be determined by the General Assembly. The Auditor shall monitor the financial accounts for the year for which he was appointed. The Auditor should be registered with the Authority and be licensed to practice in the UAE.	1-50 يكون للشركة مدقق حسابات أو أكثر تعينه الجمعية العمومية، وتقدر أتعابه بناءً على ترشيح من مجلس الإدارة لمدة سنة قابلة للتجديد من تاريخ تعيينه وتحدد الجمعية العمومية أتعاب مدقق الحسابات. ويتوجب على مدقق الحسابات مراقبة حسابات السنة المالية التي عين لها ويشترط به أن يكون مسجلاً لدى الهيئة ومرخص له بمزاولة المهنة في الدولة.
50.2 The Auditor shall carry out his duties from the date of the General Assembly appointing him until the following annual General Assembly is concluded.	2-50 يتولى مدقق الحسابات مهامه من نهاية اجتماع الجمعية العمومية التي يتم تعيينه فيها إلى نهاية اجتماع الجمعية العمومية السنوية التالية.
50.3 The appointment of the Auditor shall not exceed the term specified in the Law.	3-50 لا تزيد مدة تعين مدقق الحسابات عن المدة التي يحددها القانون.
Article (51)	المادة (51)
51.1 The Auditor shall be independent from the Company and the Board of Directors and shall not be a business partner, agent or relative up	1-51 يجب أن يكون مدقق الحسابات مستقلاً عن الشركة ومجلس إدارتها. ولا يجوز له أن يكون شريكاً أو وكيلاً لأحد مؤسسي الشركة أو لأحد أعضاء مجلس الإدارة أو قريباً له حتى الدرجة الرابعة. كما لا يجوز

	to the fourth degree of any of the Founder or Board Directors. The Auditor shall not be a Shareholder or be a Board Director or occupy any technical, administrative, operational or executive position at the Company.	لمدقق الحسابات أن يكون مساهماً أو أن يشغل منصب عضو مجلس الإدارة أو أي منصب فني أو إداري أو تشغيلي أو تنفيذي في الشركة.
51.2	The Company must take reasonable steps to verify the independence of the Auditor and that the Auditor does not suffer from any Conflict of Interest.	2-51 وعلى الشركة أن تتخذ خطوات معقولة للتأكد من استقلالية مدقق الحسابات، وأن لا تعاني كافة الأعمال التي يقوم بها من تضارب المصالح.
	Article (52)	المادة (52)
52.1	The Auditor shall have the authorities and the obligations provided for in the Law. The Auditor must have the right to review, at all times, all the Company books, records, instruments and all other documents of the Company. The Auditor has the right to request clarifications as he deems necessary for the performance of his duties and he may investigate the assets and liabilities of the Company. If the Auditor is unable to perform these authorities, he must confirm the same in a written report to be submitted to the Board of Directors. If the Board of Directors fails to enable the Auditor to perform his duties, the Auditor must send a copy of the report to the Authority and the Competent Authority and present it to the General Assembly.	1-52 يكون لمدقق الحسابات الصلاحيات وعليه التقيد بالالتزامات المنصوص عليها في القانون. ولمدقق الحسابات الحق في الإطلاع في كافة الأوقات على جميع دفاتر الشركة وسجلاتها ومستنداتها وغير ذلك من وثائق وله أن يطلب الإيضاحات التي يراها لازمة لأداء مهامه وله كذلك أن يتحقق من موجودات الشركة والتزاماتها. وإذا لم يتمكن مدقق الحسابات من استعمال هذه الصلاحيات، يثبت ذلك كتابةً في تقرير يُقدم إلى مجلس الإدارة. فإذا لم يقم مجلس الإدارة بتمكين المدقق من أداء مهمته، وجب على المدقق أن يرسل صورة من التقرير إلى الهيئة والسلطة المختصة وأن يعرضه على الجمعية العمومية.
52.2	The Auditor shall audit the accounts of the Company, inspect the balance sheet and the profit and loss account, review the Company's transactions with Related Parties, and ensure the application of the provisions of the Law and these Articles. The Auditor shall submit a report on the results of such inspection to the General Assembly and forward a copy to the Authority and the Competent Authority. When preparing his report, the Auditor shall verify the following:	2-52 يتولى مدقق الحسابات تدقيق حسابات الشركة وفحص الميزانية وحساب الأرباح والخسائر ومراجعة صنفات الشركة مع الأطراف ذات العلاقة والتأكد من تطبيق أحكام القانون وهذا النظام، وعليه تقديم تقرير بنتائج هذا الفحص إلى الجمعية العمومية وإرسال صورة منه إلى الهيئة والسلطة المختصة. كما يجب عليه عند إعداد تقريره، التأكد مما يأتي:
(i)	the overall accuracy of the accounting records kept by the Company; and	(1) مدى صحة السجلات المحاسبية التي تحتفظ بها الشركة، و
(ii)	the extent of conformity of Company records with accounting records.	(2) مدى تطابق حسابات الشركة مع السجلات المحاسبية.
52.3	Subsidiaries of the Company and their auditors shall provide any information or clarifications as requested by the Auditor for the purposes of the audit.	3-52 تلتزم الشركات التابعة للشركة ومدققي حساباتها بتقديم أي معلومات أو توضيحات يطلبها مدقق الحسابات لأغراض التدقيق.
	Article (53)	المادة (53)
53.1	The Auditor must submit to the General Assembly a report containing all of the particulars set out in Articles 245, 246 and 250 of the Law. The Auditor must attend the General Assembly to present his report to the Shareholders clarifying any interference or	1-53 يقدم مدقق الحسابات إلى الجمعية العمومية العادية تقريراً يشتمل على البيانات المنصوص عليها في المواد 245 و246 و250 من القانون. وعليه أن يحضر اجتماع الجمعية العمومية ليتلو تقريره على المساهمين موضحاً أية معوقات أو تدخلات من مجلس الإدارة واجهته أثناء تادية أعماله، وأن يتسم تقريره بالاستقلالية والحيادية وأن يدل

	difficulties from the Board of Directors during the performance of his duties. The report of the Auditor shall be independent and unbiased and present the opinion of the Auditor concerning all matters related to his duties, particularly the Company's balance sheet, its financial positions and any violations thereto.	برأيه في كل ما يتعلق بعمله وبوجه خاص في ميزانية الشركة وملاحظاته على حسابات الشركة ومركزها المالي وأية مخالفات بها.
53.2	The Auditor shall note in his report and the balance sheet the charitable contributions made by the Company for the purposes of serving the society, if any, during the relevant financial year. The report and the balance sheet should also indicate the beneficiary of such contributions.	2-53 وعلى مدقق الحسابات أن يذكر في تقريره وفي الميزانية العمومية للشركة المساهمات الخيرية التي قامت بها الشركة خلال السنة المالية لأغراض خدمة المجتمع "إن وجدت" وأن يحدد الجهة المستفيدة من هذه المساهمات الطوعية.
53.3	The Auditor, who acts in the capacity of an agent of the Shareholders, shall be liable for the accuracy of the particulars stated in his report. Each Shareholder may discuss the report of the Auditor and request clarifications on matters included therein during the meeting of the General Assembly.	3-53 يكون المدقق مسئولاً عن صحة البيانات الواردة في تقريره بوصفه وكيلًا عن مجموع المساهمين، ولكل مساهم أثناء عقد الجمعية العمومية أن يناقش تقرير المدقق وأن يستوضحه عما ورد فيه.
	PART SEVEN <i>THE FINANCE OF THE COMPANY</i>	الباب السابع مالية الشركة
	Article (54)	المادة (54)
54.1	The Board of Directors shall maintain duly organised accounting books which reflect the accurate and fair position of the Company's financial status in accordance with generally accepted accounting principles internationally applied. No Shareholder will be entitled to inspect those books unless a specific authorisation to this effect is obtained from the Board of Directors.	1-54 على مجلس الإدارة أن يحتفظ بدفاتر حسابات منتظمة حسب الأصول لإعطاء صورة صحيحة وعادلة عن وضع أعمال الشركة ولتفسير تعاملاتها. تحفظ هذه الدفاتر طبقاً للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها والمطبقة دولياً. ولا يحق لأي مساهم في الشركة فحص دفاتر الحسابات تلك إلا بموجب تفويض بهذا المعنى صادر عن مجلس الإدارة.
54.2	The financial year of the Company shall start on the first day of January and shall end on the last day of December of every year.	2-54 تبدأ السنة المالية للشركة في أول يناير وتنتهي في آخر يوم من شهر ديسمبر من كل سنة.
	Article (55)	المادة (55)
55.1	The balance sheet for the financial year must have been audited at least one month before the annual General Assembly meeting, and the Board of Directors must prepare a report on the Company's activities and its financial position at the end of the financial year and the recommendations on distribution of the net profits, and send a copy of the annual financial statements and the profit and loss account with a copy from the report of the auditor, the Board of Directors report, and the governance report to the Authority, along with a draft of the annual General Assembly invitation to the shareholders of the Company to approve the	1-55 يتعين أن تكون الميزانية العمومية عن السنة المالية قد تم تدقيقها قبل الاجتماع السنوي للجمعية العمومية بشهر على الأقل، وعلى المجلس إعداد تقرير عن نشاط الشركة ومركزها المالي في ختام السنة المالية والطريقة التي يقترحها لتوزيع الأرباح الصافية وترسل صورة من البيانات المالية السنوية وحساب الأرباح والخسائر. مع نسخة من تقرير مدقق الحسابات وتقرير مجلس الإدارة وتقرير الحوكمة إلى الهيئة مع إرفاق مسودة من دعوة الجمعية العمومية السنوية لمساهمي الشركة للموافقة على نشر الدعوة في الصحف اليومية قبل موعد انعقاد اجتماع الجمعية العمومية بواحد وعشرون يوماً. 2-55 تنشر البيانات المالية السنوية للشركة وفق الضوابط التي تحددها الهيئة، وتودع نسخة منها لدى كل من الهيئة والسلطة المختصة.

<p>publication of the invitation in the daily local newspapers twenty-one (21) days before the date set for the General Assembly meeting.</p> <p>55.2 The annual financial statements of the Company are published pursuant to the regulations issued by the Authority, and a copy of such report shall be provided to the Authority and the Competent Authority.</p>	
Article (56)	المادة (56)
<p>The Board of Directors may deduct a percentage of the annual gross profits for the depreciation of the Company's assets or for compensation for the depletion in their value. These amounts shall only be utilised upon the decision of the Board of Directors and should not be distributed to the Shareholders.</p>	<p>لمجلس الإدارة أن يقتطع من الأرباح السنوية غير الصافية نسبة يحددها لاستهلاك موجودات الشركة أو التعويض عن انخفاض قيمتها، ويتم التصرف في هذه الأموال فقط بناءً على قرار من مجلس الإدارة ولا يجوز توزيعها على المساهمين.</p>
Article (57)	المادة (57)
<p>The annual net profits of the Company shall be distributed after deducting all general expenses and other costs as follows:</p>	<p>توزع الأرباح السنوية الصافية للشركة بعد خصم جميع المصروفات العمومية والتكاليف الأخرى وفقاً لما يلي:-</p>
<p>(i) ten percent (10%) of the net profits shall be deducted and allocated as the legal reserve. Such deduction shall cease to occur when the total amount of the reserve is equal to at least fifty percent (50%) of the capital of the Company. If the reserve falls below this threshold, the deduction and allocation shall resume;</p>	<p>(1) تقتطع (10%) عشرة بالمائة من صافي الأرباح تخصص لحساب الاحتياطي القانوني. ويوقف هذا الاقتطاع متى بلغ مجموع الاحتياطي قدراً يوازي (50%) خمسين بالمائة على الأقل من رأس مال الشركة. وإذا نقص الاحتياطي عن ذلك، تعين العودة إلى الاقتطاع؛</p>
<p>(ii) a percentage not exceeding ten percent (10%) of the net profits shall be allocated as a compensation for the Board Directors, after deducting amortisations and reserves. The compensation shall be determined by the General Assembly, upon the recommendation of the Board of Directors. Penalties imposed by the Authority or the Competent Authority on the Company due to violations by the Board of Directors of the Law or these Articles during the fiscal year that just ended shall be deducted from the remuneration of the Board of Directors. The General Assembly may resolve not to deduct such penalties if it finds that the penalties are not imposed due to any negligence or error on the part of the Board of Directors; and</p>	<p>(2) تخصص نسبة لا تزيد على (10%) عشرة بالمائة من الربح الصافي للسنة المالية المنتهية كمكافأة لأعضاء مجلس الإدارة وذلك بعد خصم كافة الاستهلاكات والاحتياطيات. ويقترح مجلس الإدارة المكافأة وتعرض على الجمعية العمومية للنظر فيها، وتخصم من تلك المكافأة الغرامات التي تكون قد وقعت على الشركة من الهيئة أو السلطة المختصة بسبب مخالفتها لمجلس الإدارة للقانون أو للنظام الأساسي خلال السنة المالية المنتهية. وللجمعية العمومية عدم خصم تلك الغرامات أو بعضها إذا تبين لها أن تلك الغرامات ليست ناتجة عن تقصير أو خطأ من مجلس الإدارة؛ و</p>
<p>(iii) the remaining amounts of the net profits are distributed among the Shareholders or shall be moved to the subsequent year, pursuant to a recommendation made by the Board of Directors, or instalments allocated to form an additional reserve, all in accordance with the General Assembly resolutions.</p>	<p>(3) يوزع الباقي من صافي الأرباح بعد ذلك على المساهمين أو يرسل بناءً على اقتراح مجلس الإدارة إلى السنة المقبلة أو يخصص لإنشاء احتياطي غير عادي وفقاً لما تقرره الجمعية العمومية العادية.</p>
Article (58)	المادة (58)

<p>The legal reserve shall be used by a resolution of the Board of Directors in the best interests of the Company. The legal reserve may not be distributed among the Shareholders. However, any amount in excess of fifty percent (50%) of the paid up capital can be used to distribute dividends which shall not exceed ten percent (10%) of the paid up capital among the Shareholders during years where distribution of such percentage is not possible.</p>	<p>يتم التصرف في المال الاحتياطي بناء على قرار مجلس الإدارة في الأوجه التي تحقق مصالح الشركة. لا يجوز توزيع الاحتياطي القانوني على المساهمين، وإنما يجوز استعمال ما زاد منه على نصف رأس المال المدفوع لتأمين توزيع أرباح لا تزيد على (10%) عشرة بالمائة من رأس المال المدفوع على المساهمين في السنوات التي لا تسمح بتوزيع هذه النسبة.</p>
<p align="center">Article (59)</p>	<p align="center">المادة (59)</p>
<p>59.1 Dividends shall be paid to the Shareholders in accordance with the regulations as to trading, clearing, settlement, transfer of ownership and custody of securities and the applicable regulations of the financial market where the Company's shares are listed.</p> <p>59.2 The Company may distribute quarterly and/or semi-annual dividends to the Shareholders from operating profits and/or accumulated profits. The Board of Directors shall be authorised to adopt and implement resolutions relating to the distribution of the dividends in accordance with the dividend distribution policy approved by the General Assembly.</p>	<p>1-59 تدفع حصص الأرباح إلى المساهمين طبقاً للنظام الخاص بالتداول والمقاصة والتسويات في نقل ملكية وحفظ الأوراق المالية والقواعد المعيّنة في السوق المالي المدرج فيه أسهم الشركة.</p> <p>2-59 يجوز للشركة توزيع أرباح ربع سنوية و/أو نصف سنوية على المساهمين من الأرباح التشغيلية و/أو الأرباح المتراكمة للشركة. ويكون مجلس الإدارة مفوضاً باعتماد واتخاذ وتنفيذ القرارات المتعلقة بتوزيع الأرباح وفق السياسة توزيع الأرباح المعتمدة من الجمعية العمومية</p>
<p align="center">PART EIGHT <i>DISPUTES</i></p>	<p align="center">الباب الثامن <i>المنازعات</i></p>
<p align="center">Article (60)</p>	<p align="center">المادة (60)</p>
<p>Civil liability against members of the Board of Directors may not be waived by resolution of the General Assembly. If the action giving rise to the liability is presented to the General Assembly in a report by the Board of Directors or the Auditor and was ratified by the General Assembly, civil claims shall be time barred by the expiry of one (1) year from the date of convening that General Assembly. However, if the alleged action constitutes a criminal offence, the proceedings for liability shall not be time barred except by the lapse of the public case.</p>	<p>لا يترتب على أيّ قرار يصدر عن الجمعية العمومية سقوط دعوى المسؤولية المدنية ضد أعضاء مجلس الإدارة. وإذا كان الفعل الموجب للمسئولية قد عرض على الجمعية العمومية بتقرير من مجلس الإدارة أو مدقق الحسابات وصاقت عليه، فإن دعوى المسؤولية تسقط بمضي سنة من تاريخ انعقاد الجمعية. ومع ذلك، إذا كان الفعل المنسوب إلى أعضاء مجلس الإدارة يكون جريمة جنائية، فلا تسقط دعوى المسؤولية إلا بسقوط الدعوى العمومية.</p>
<p align="center">PART NINE <i>DISSOLUTION OF THE COMPANY</i></p>	<p align="center">الباب التاسع <i>في حل الشركة وتصفيتها</i></p>
<p align="center">Article (61)</p>	<p align="center">المادة (61)</p>
<p>The Company shall be dissolved for any of the following reasons:</p>	<p>تحل الشركة لأحد الأسباب التالية:</p>
<p>(i) expiry of the Company's term unless it is renewed in accordance with the provisions of these Articles;</p>	<p>(1) انتهاء المدة المحددة للشركة ما لم تجدد وفقاً للقواعد الواردة بهذا النظام الأساسي؛</p>
<p>(ii) fulfilment of the objectives for which the Company was established;</p>	<p>(2) انتهاء الغرض الذي أسست الشركة من أجله؛</p>

(iii) a Special Resolution of the General Assembly to terminate the term of the Company;	(3) صدور قرار خاص من الجمعية العمومية بإنهاء مدة الشركة؛
(iv) merging the Company with another company;	(4) اندماج الشركة في شركة أخرى؛
(v) the issuance of a court order dissolving the Company; or	(5) صدور حكم قضائي بحل الشركة؛ أو
(vi) the depletion of all or most of the Company's assets, making it impossible to beneficially invest the remainder.	(6) هلاك جميع أموال الشركة أو معظمها بحيث يتعذر استثمار الباقي استثماراً مجدداً.
Article (62)	المادة (62)
In the event the Company's accumulated losses reach 50% of the issued share capital of the Company, the Board of Directors must, within 30 (thirty) days of the date of disclosure of the Company's interim or annual financial statements to the Authority, invite the General Assembly to convene to adopt a Special Resolution to dissolve the Company before the expiry of its term or to allow it to continue its business activities.	إذا بلغت الخسائر المتراكمة للشركة نصف رأس مالها المصدر وجب على مجلس الإدارة خلال 30 (ثلاثين) يوماً من تاريخ الإفصاح للهيئة عن القوائم المالية الدورية أو السنوية دعوة الجمعية العمومية للانعقاد لاتخاذ قرار خاص بحل الشركة قبل الأجل المحدد لها أو استمرارها في مباشرة نشاطها.
Article (63)	المادة (63)
At the end of the term of the Company or, in the event of its dissolution, before the expiry of such term, the General Assembly shall, upon recommendation by the Board of Directors, determine the method of liquidation, appoint one or more liquidators and specify the duties of the liquidator(s). The authority of the Board of Directors shall terminate with the appointment of the liquidator(s). The authority of the General Assembly shall remain in force for the duration of the liquidation process and shall last until the liquidators are absolved of their obligations.	عند انتهاء مدة الشركة أو حلها قبل الأجل المحدد، تعين الجمعية العمومية، بناءً على طلب مجلس الإدارة، طريقة التصفية وتعين مصفياً أو أكثر وتحدد سلطتهم. وتنتهي وكالة مجلس الإدارة بتعيين المصفين وتبقى سلطة الجمعية العمومية قائمة طوال مدة التصفية إلى أن يتم إخلاء عهدة المصفين.
PART TEN FINAL PROVISIONS	الباب العاشر الأحكام الختامية
Article (64)	المادة (64)
The Board of Directors may implement an Employees Share Option Plan, and for the purpose of encouraging the Company's employees and attracting and retaining talented employees to work in the Company, and in addition to any other allocations made to the employees who are founding Shareholders, the Company's Board may have the right to implement the Employees Share Option Plan as per the following terms and conditions.	يجوز لمجلس الإدارة تنفيذ برنامج أسهم ائابة وتحفيز العاملين، ولغرض تحفيز موظفي الشركة واستقطاب والمحافظة على موظفين موهوبين للعمل بالشركة فإنه إضافة إلى أية تخصصات تمنح للموظفين الذين يكونوا مساهمين مؤسسين، يحق لمجلس إدارة الشركة تطبيق برنامج خيار شراء أسهم الشركة طبقاً للشروط والإجراءات التالية:
(i) The Company's capital shall be increased no more than ten percent (10%) of the issued capital during every five (5) years to apply the Employees Share Option Plan, and the Board of Directors shall define the number of shares offered to each employee, the price of the share option and the share option period.	(1) يجوز زيادة رأس مال الشركة بنسبة لا تزيد عن (10%) عشرة بالمائة من رأس المال المصدر كل خمس (5) سنوات وذلك لغرض تطبيق برامج خيار شراء أسهم الشركة ويحدد مجلس الإدارة عدد الأسهم الممنوحة لكل موظف وسعر خيار الشراء وفترة الخيار.

(ii) The Employees Share Option Plan shall not be applied unless approved by the General Assembly through a Special Resolution.	(2) لا يجوز تطبيق برنامج خيار شراء أسهم الشركة إلا بعد إقراره من قبل الجمعية العمومية للشركة بقرار خاص.
Article (65)	المادة (65)
Without prejudice to Article 68 below, the provisions of the Law shall apply to any matter not specifically covered in the Law of Establishment or these Articles.	دون الإخلال بأحكام المادة 69 أدناه، تطبق أحكام القانون فيما لم يرد في شأنه نص خاص في قانون التأسيس أو هذا النظام الأساسي.
Article (66)	المادة (66)
The Company shall be bound by the Corporate Governance Rules which shall be considered as an integral part of these Articles.	يسري على الشركة قواعد حوكمة الشركات، ويعتبر جزءاً لا يتجزأ من النظام الأساسي ومكملاً له.
Article (67)	المادة (67)
In case there is any contradiction between the provisions of these Articles in the Arabic and English texts, the Arabic text shall prevail save as otherwise set out herein.	عند وجود تعارض بين نصوص المواد باللغتين العربية والإنجليزية، يغلب جانب النص العربي.
Article (68)	المادة (68)
The Company is exempted from Articles 117(1), 118, 149, 152(2), 207 and 279(1)(a) of the Law.	الشركة مستثناة من أحكام المواد 117/1 و 118 و 149 و 152/2 و 207 و 279/1(أ) من القانون.
Article (69)	المادة (69)
These Articles of Association shall be deposited and published in accordance with the Law.	يودع هذا النظام الأساسي وينشر طبقاً للقانون.
Signatures	التوقيعات

ملحق رقم 3

الفروع المشاركة لبنوك تلقي الاككتاب

الفروع المشاركة لبنك تلقي الاككتاب - بنك أبوظبي التجاري ش.م.ع.

#	اسم الفرع	موقع الفرع - المنطقة	أوقات عمل الفرع	أوقات استقبال طلبات الاككتاب	عنوان الفرع
1.	فرع برج الخالدية	أبوظبي	من 08:00 صباحاً إلى 03:00 عصرًا، من السبت إلى الخميس	من 08:00 صباحاً إلى 01:00 ظهراً، من السبت إلى الخميس	شارع الكورنيش مقابل فندق قصر الإمارات، برج الخالدية المبنى 1 ص.ب: 59919 أبوظبي
2.	فرع منطقة مركز أبوظبي الوطني للمعارض - أدنيك	أبوظبي	من 08:00 صباحاً إلى 03:00 عصرًا، من السبت إلى الخميس	من 08:00 صباحاً إلى 01:00 ظهراً، من السبت إلى الخميس	مركز العاصمة، شارع الكرامة، برج أبوظبي ون، الطابق الأرضي 939 ص.ب: أبوظبي
3.	فرع دلما مول	أبوظبي	من 10:00 صباحاً إلى 09:00 مساءً، من السبت إلى الخميس	من 08:00 صباحاً إلى 01:00 ظهراً، من السبت إلى الخميس	طريق المصفح الرئيسي، شارع الوزن، دلما مول، الطابق الأول 39260 ص.ب: أبوظبي
4.	فرع الشهامة	أبوظبي	من 08:00 صباحاً إلى 03:00 عصرًا، من السبت إلى الخميس	من 08:00 صباحاً إلى 01:00 ظهراً، من السبت إلى الخميس	طريق الشيخ مكتوم بن راشد - طريق دبي - أبوظبي - مبنى بنك أبوظبي التجاري 76122 ص.ب: أبوظبي
5.	فرع استاد هزاع بن زايد	أبوظبي	من 08:00 صباحاً إلى 07:00 مساءً، من السبت إلى الخميس	من 08:00 صباحاً إلى 01:00 ظهراً، من السبت إلى الخميس	الطوية، شارع حمدان بن محمد، استاد هزاع بن زايد 87532 ص.ب: العين، أبوظبي
6.	فرع مدينة زايد	الظفرة، أبوظبي	من 08:00 صباحاً إلى 03:00 عصرًا، من السبت إلى الخميس	من 08:00 صباحاً إلى 01:00 ظهراً، من السبت إلى الخميس	مدينة زايد، طريق طريف - ليوا، مبنى بنك أبوظبي التجاري 50013 ص.ب: أبوظبي
7.	فرع شارع الرقة	دبي	من 08:00 صباحاً إلى 03:00 عصرًا، من السبت إلى الخميس	من 08:00 صباحاً إلى 01:00 ظهراً، من السبت إلى الخميس	منطقة المرقبات، شارع الرقة، بالقرب من محطة مترو الرقة، مبنى بنك أبوظبي التجاري

5550					
دبي					
منطقة الخليج التجاري، تقاطع شارع السعادة وشارع الخليج التجاري، برج بوابة الخليج	من 08:00 صباحاً إلى 01:00 ظهراً، من السبت إلى الخميس	من 08:00 صباحاً إلى 03:00 عصرًا، من السبت إلى الخميس	دبي	فرع الخليج التجاري	8.
ص.ب: 33040					
دبي					
شارع الشيخ محمد بن زايد، الطابق الأرضي، بالقرب من المدخل أ	من 08:00 صباحاً إلى 01:00 ظهراً، من السبت إلى الخميس	من 10:00 صباحاً إلى 09:00 مساءً، من السبت إلى الخميس	الشارقة	فرع الزاهية سيتي سنتر	9.
ص.ب: 23657					
الشارقة					
منطقة الراشدية، شارع الاتحاد، مبنى بنك أبوظبي التجاري	من 08:00 صباحاً إلى 01:00 ظهراً، من السبت إلى الخميس	من 08:00 صباحاً إلى 03:00 عصرًا، من السبت إلى الخميس	عجمان	فرع عجمان	10.
ص.ب: 1843					
عجمان					
المنطقة الصناعية - المقطع 2، شارع الملك فيصل، مبنى نستو هايبر ماركت ص.ب: 214	م من 08:00 صباحاً إلى 01:00 ظهراً، من السبت إلى الخميس	من 08:00 صباحاً إلى 03:00 عصرًا، من السبت إلى الخميس	أم القوين	فرع أم القوين	11.
أم القوين					
منطقة دفن النخيل، شارع بن ضاهر، النعيم مول	من 08:00 صباحاً إلى 01:00 ظهراً، من السبت إلى الخميس	من 08:00 صباحاً إلى 03:00 عصرًا، من السبت إلى الخميس	رأس الخيمة	فرع رأس الخيمة	12.
ص.ب: 1633					
رأس الخيمة					
شارع حمد بن عبد الله، بالقرب من محطة أدنوك، مبنى بنك أبوظبي التجاري	من 08:00 صباحاً إلى 01:00 ظهراً، من السبت إلى الخميس	من 08:00 صباحاً إلى 03:00 عصرًا، من السبت إلى الخميس	الفجيرة	فرع الفجيرة	13.
ص.ب: 770					
الفجيرة					

الفروع المشاركة لبنك تلقي الاككتاب - مصرف أبوظبي الإسلامي ش.م.ع.

#	اسم الفرع	موقع الفرع - المنطقة	أوقات عمل الفرع (من السبت إلى الخميس)	أوقات استقبال طلبات الاككتاب (من السبت إلى الخميس)	عنوان الفرع
1	فرع البطين	أبوظبي	من الساعة الثامنة صباحاً إلى الثانية ظهراً	من الساعة التاسعة صباحاً وحتى الساعة الواحدة ظهراً	أبوظبي - البطين شارع الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود - بجانب البنك المركزي
2	فرع النجدة	أبوظبي	من الساعة الثامنة صباحاً إلى الثانية ظهراً	من الساعة التاسعة صباحاً وحتى الساعة الواحدة ظهراً	بجانب الماربه مول (تقاطع شارع النجدة وشارع حمدان)
3	فرع القيادة العامة لشرطة ابوظبي	أبوظبي	من الساعة الثامنة صباحاً إلى الثانية ظهراً	من الساعة التاسعة صباحاً وحتى الساعة الواحدة ظهراً	فرع القيادة العامة لشرطة ابوظبي (الفرع الرئيسي) - شارع السعادة مقابل جامعة الشيخ خليفة
4	فرع الشيخ زايد الرئيسي	أبوظبي	من الساعة الثامنة صباحاً إلى الثانية ظهراً	من الساعة التاسعة صباحاً وحتى الساعة الواحدة ظهراً	شارع الشيخ راشد بن سعيد (شارع المطار قديماً) - مقابل فندق جراند هيلتون كابيتل
5	فرع دائرة القضاء أبوظبي	أبوظبي	من الساعة الثامنة صباحاً إلى الثانية ظهراً	من الساعة التاسعة صباحاً وحتى الساعة الواحدة ظهراً	شارع الخليج العربي - مبنى دائرة القضاء - الطابق الأرضي (GR-A-051)
6	فرع مجمع الشيخ خليفة للطاقة	أبوظبي	من الساعة الثامنة صباحاً إلى الثانية ظهراً	من الساعة التاسعة صباحاً وحتى الساعة الواحدة ظهراً	مبنى مجمع الشيخ خليفة للطاقة - شارع الكورنيش
7	فرع المارينا مول	أبوظبي	من الساعة العاشرة صباحاً إلى الثالثة والنصف ظهراً من الساعة الرابعة عصراً وحتى الساعة التاسعة مساءً	من الساعة العاشرة صباحاً إلى الثانية ظهراً من الساعة الرابعة عصراً وحتى الساعة التاسعة مساءً	شارع الكورنيش - مارينا مول - الطابق الأول بجانب باس للعطور
8	فرع النايش تاورز	أبوظبي	من الساعة العاشرة صباحاً إلى الثالثة والنصف ظهراً من الساعة الرابعة عصراً وحتى الساعة التاسعة مساءً	من الساعة العاشرة صباحاً إلى الثانية ظهراً من الساعة الرابعة عصراً وحتى الساعة التاسعة مساءً	شارع الكورنيش - نايشن تاورز مول - الدور الأول
9	فرع بني ياس	أبوظبي	من الساعة الثامنة صباحاً إلى الثانية ظهراً	من الساعة التاسعة صباحاً وحتى الساعة الواحدة ظهراً	شارع المفرق - دبي، مقابل مستشفى المفرق - بني ياس

منطقة مصفح الصناعية -منطقة 9	من الساعة التاسعة صباحاً وحتى الساعة الواحدة ظهراً	من الساعة الثامنة صباحاً إلى الثانية ظهراً	أبو ظبي	فرع مصفح	10
منطقة مدينة خليفة أ – شارع رقم 21 / 16 الجنوب الشرقي	من الساعة التاسعة صباحاً وحتى الساعة الواحدة ظهراً	من الساعة الثامنة صباحاً إلى الثانية ظهراً	أبو ظبي	فرع خليفة أ	11
منطقة الشهامة القديمة بجانب مركز الشرطة	من الساعة التاسعة صباحاً وحتى الساعة الواحدة ظهراً	من الساعة الثامنة صباحاً إلى الثانية ظهراً	أبو ظبي	فرع الشهامة	12
منطقة السلع، مقابل مدرسة الأريج	من الساعة التاسعة صباحاً وحتى الساعة الواحدة ظهراً	من الساعة الثامنة صباحاً إلى الثانية ظهراً	أبو ظبي المنقطة الغربية	فرع السلع	13
مدينة زايد، المنطقة الغربية	من الساعة التاسعة صباحاً وحتى الساعة الواحدة ظهراً	من الساعة الثامنة صباحاً إلى الثانية ظهراً	أبو ظبي المنقطة الغربية	فرع مدينة زايد	14
منطقة غيائي، المنقطة الغربية	من الساعة التاسعة صباحاً وحتى الساعة الواحدة ظهراً	من الساعة الثامنة صباحاً إلى الثانية ظهراً	أبو ظبي المنقطة الغربية	فرع غيائي	15
منطقة المرفأ، المنطقة الغربية	من الساعة التاسعة صباحاً وحتى الساعة الواحدة ظهراً	من الساعة الثامنة صباحاً إلى الثانية ظهراً	أبو ظبي المنقطة الغربية	فرع المرفأ	16
مركز الرويس التجاري – الدور الأول، منطقة الرويس	من الساعة العاشرة صباحاً إلى الثانية ظهراً وحتى الساعة الرابعة مساءً	من الساعة العاشرة صباحاً إلى الثالثة والنصف ظهراً من الساعة الرابعة عصراً وحتى الساعة التاسعة مساءً	أبو ظبي المنقطة الغربية	فرع الرويس مول	17
مدينة العين، شارع عود التوبة رقم 133	من الساعة التاسعة صباحاً وحتى الساعة الواحدة ظهراً	من الساعة الثامنة صباحاً إلى الثانية ظهراً	العين	فرع عود التوبة – للسيدات	18
مدينة العين، منطقة مزيد – مركز البوادي التجاري، الدور الأرضي	من الساعة العاشرة صباحاً إلى الثانية ظهراً وحتى الساعة التاسعة مساءً	من الساعة العاشرة صباحاً إلى الثالثة والنصف ظهراً من الساعة الرابعة عصراً وحتى الساعة التاسعة مساءً	العين	فرع البوادي مول	19
مدينة العين، المنطقة الوسطى – شارع الشيخ زايد بن سلطان بجانب برج الساعة	من الساعة التاسعة صباحاً وحتى الساعة الواحدة ظهراً	من الساعة الثامنة صباحاً إلى الثانية ظهراً	العين	فرع العين الرئيسي	20
مدينة العين – شارع اليحر الرئيسي	من الساعة التاسعة صباحاً وحتى الساعة الواحدة ظهراً	من الساعة الثامنة صباحاً إلى الثانية ظهراً	العين	فرع اليحر	21
مدينة العين، مركز الهيلي التجاري – الطابق الأرضي	من الساعة العاشرة صباحاً إلى الثانية ظهراً من الساعة الرابعة عصراً	من الساعة العاشرة صباحاً إلى الثالثة والنصف ظهراً	العين	فرع الهيلي مول	22

	وحتى الساعة التاسعة مساءً	من الساعة الرابعة عصراً وحتى الساعة التاسعة مساءً			
23	مركز الطوار - شارع النهدة - مقابل وزارة التربية والتعليم	من الساعة التاسعة صباحاً وحتى الساعة الواحدة ظهراً	من الساعة الثامنة صباحاً إلى الثانية ظهراً	دبي	فرع الطوار
24	منطقة أبو هيل - شارع الوحيدة، هور العنز	من الساعة التاسعة صباحاً وحتى الساعة الواحدة ظهراً	من الساعة الثامنة صباحاً إلى الثانية ظهراً	دبي	فرع الممزر
25	منطقة الجميرا - شارع شاطئ الجميرا	من الساعة التاسعة صباحاً وحتى الساعة الواحدة ظهراً	من الساعة الثامنة صباحاً إلى الثانية ظهراً	دبي	فرع الثاني من ديسمبر
26	شارع الشيخ زايد - مبنى الإمارات أبتيريوم	من الساعة التاسعة صباحاً وحتى الساعة الواحدة ظهراً	من الساعة الثامنة صباحاً إلى الثانية ظهراً	دبي	فرع شارع الشيخ زايد
27	مدينة دبي للإنترنت - مبنى أرنكو	من الساعة التاسعة صباحاً وحتى الساعة الواحدة ظهراً	من الساعة الثامنة صباحاً إلى الثانية ظهراً	دبي	فرع مدينة دبي للإنترنت - أرنكو
28	شارع الشيخ حمد بن عبد الله	من الساعة التاسعة صباحاً وحتى الساعة الواحدة ظهراً	من الساعة الثامنة صباحاً إلى الثانية ظهراً	الساحل الشرقي	فرع الفجيرة
29	مقابل مركز المنار التجاري، شارع المنتصر	من الساعة التاسعة صباحاً وحتى الساعة الواحدة ظهراً	من الساعة الثامنة صباحاً إلى الثانية ظهراً	الساحل الشرقي	فرع راس الخيمة الرئيسي
30	شارع الشيخ زايد مقابل شرطة دبا - الفجيرة	من الساعة التاسعة صباحاً وحتى الساعة الواحدة ظهراً	من الساعة الثامنة صباحاً إلى الثانية ظهراً	الساحل الشرقي	فرع دبا
31	شارع الوحدة - بناية خميس خلفان الزحمي ، بلوك 19	من الساعة التاسعة صباحاً وحتى الساعة الواحدة ظهراً	من الساعة الثامنة صباحاً إلى الثانية ظهراً	الساحل الشرقي	فرع كلباء
32	شارع الذيد الرئيسي، الدوار الكبير مقابل المسجد	من الساعة التاسعة صباحاً وحتى الساعة الواحدة ظهراً	من الساعة الثامنة صباحاً إلى الثانية ظهراً	الساحل الشرقي	فرع الذيد
33	شارع الكورنيش، منطقة البنوك	من الساعة التاسعة صباحاً وحتى الساعة الواحدة ظهراً	من الساعة الثامنة صباحاً إلى الثانية ظهراً	الساحل الشرقي	فرع خورفكان
34	شارع الملك فيصل - مقابل مركز أم القيوين التجاري	من الساعة التاسعة صباحاً وحتى الساعة الواحدة ظهراً	من الساعة الثامنة صباحاً إلى الثانية ظهراً	الشارقة والإمارات الشمالية	فرع أم القيوين الرئيسي
35	منطقة المصلى - مقابل مبنى الاتصالات	من الساعة التاسعة صباحاً وحتى الساعة الواحدة ظهراً	من الساعة الثامنة صباحاً إلى الثانية ظهراً	الشارقة والإمارات الشمالية	فرع الشارقة الرئيسي
36	مركز الرحمانية التجاري - الطابق الأول	من الساعة العاشرة صباحاً إلى الثانية ظهراً من الساعة الرابعة عصراً	من الساعة العاشرة صباحاً إلى الثالثة والنصف ظهراً من الساعة الرابعة	الشارقة والإمارات الشمالية	فرع الرحمانية مول

	وحتى الساعة التاسعة مساءً	عصراً وحتى الساعة التاسعة مساءً		
--	------------------------------	---------------------------------------	--	--

الفروع المشاركة لبنك تلقي الاككتاب - بنك أبوظبي الأول ش.م.ع

#	اسم الفرع	موقع الفرع - المنطقة	أوقات عمل الفرع	أوقات استقبال طلبات الاككتاب	عنوان الفرع
1	مجمع الأعمال - أبو ظبي	أبو ظبي	من الساعة الثامنة صباحاً حتى الساعة الثانية بعد الظهر (من يوم السبت إلى الأربعاء) يوم الخميس من الساعة الثامنة صباحاً وحتى الساعة الواحدة بعد الظهر	من يوم السبت إلى الخميس، من الساعة الثامنة صباحاً وحتى الساعة الواحدة بعد الظهر	خليفة بارك، القرم، ص.ب: 6316
2	العين الجديد	العين- أبو ظبي	من الساعة الثامنة صباحاً حتى الساعة الثانية بعد الظهر (من يوم السبت إلى الأربعاء) يوم الخميس من الساعة الثامنة صباحاً وحتى الساعة الواحدة بعد الظهر	من يوم السبت إلى الخميس، من الساعة الثامنة صباحاً وحتى الساعة الواحدة بعد الظهر	العين، ص.ب: 18781
3	برج بنك أبو ظبي الأول	أبو ظبي	من الساعة الثامنة صباحاً حتى الساعة الثالثة بعد الظهر (من يوم السبت إلى الخميس)	من يوم السبت إلى الخميس، من الساعة الثامنة صباحاً وحتى الساعة الواحدة بعد الظهر	تقاطع شارع الشيخ خليفة وشارع بني ياس، ص.ب: 2993
4	البطين	أبو ظبي	من الساعة الثامنة صباحاً حتى الساعة الثالثة بعد الظهر (من يوم السبت إلى الخميس)	من يوم السبت إلى الخميس، من الساعة الثامنة صباحاً وحتى الساعة الواحدة بعد الظهر	شارع رقم 9، بجوار محطة حافلات البطين ومول البطين، ص.ب: 7644
5	شارع الشيخ راشد	أبو ظبي	من الساعة الثامنة صباحاً حتى الساعة الثانية بعد الظهر (من يوم السبت إلى الخميس)	من يوم السبت إلى الخميس، من الساعة الثامنة صباحاً وحتى الساعة الواحدة بعد الظهر	شارع المطار- بناية أوتيل رامي، أبو ظبي
6	بر دبي	دبي	من الساعة الثامنة صباحاً حتى الساعة الثانية بعد الظهر (من يوم السبت إلى الأربعاء) يوم الخميس من الساعة الثامنة صباحاً وحتى الساعة الواحدة بعد الظهر	من يوم السبت إلى الخميس، من الساعة الثامنة صباحاً وحتى الساعة الواحدة ظهراً	مبنى عبدالله الرستماني، شارع خالد بن الوليد، بر دبي، ص.ب: 115689
7	شارع الشيخ زايد	دبي	من الساعة الثامنة صباحاً حتى الساعة	من يوم السبت إلى الخميس، من الساعة الثامنة صباحاً وحتى الساعة الواحدة ظهراً	القوز، بجوار الماس الذهبي، ص.ب: 52053

		الثانية بعد الظهر (من يوم السبت إلى الأربعاء)			
		يوم الخميس من الساعة الثامنة صباحاً وحتى الساعة الواحدة بعد الظهر			
شارع شاطئ جميرا - ام سقيم - بناية لينك انترناشيونال	من يوم السبت إلى الخميس، من الساعة الثامنة صباحاً وحتى الساعة الواحدة بعد الظهر	من الساعة الثامنة صباحاً حتى الساعة الثانية بعد الظهر (من يوم السبت إلى الأربعاء)	دبي	فرع الجميرة	8
		يوم الخميس من الساعة الثامنة صباحاً وحتى الساعة الواحدة بعد الظهر			
شارع أبوبكر الصديق - ديرة	من يوم السبت إلى الخميس، من الساعة الثامنة صباحاً وحتى الساعة الواحدة بعد الظهر	من الساعة الثامنة صباحاً حتى الساعة الثانية بعد الظهر (من يوم السبت إلى الأربعاء)	دبي	فرع ديرة	9
		يوم الخميس من الساعة الثامنة صباحاً وحتى الساعة الواحدة بعد الظهر			
بوابة رقم 5- قرب غرفة التجارة والصناعة	من يوم السبت إلى الخميس، من الساعة الثامنة صباحاً وحتى الساعة الواحدة بعد الظهر	من الساعة الثامنة صباحاً حتى الساعة الثانية بعد الظهر (من يوم السبت إلى الأربعاء)	دبي	فرع جبل علي	10
		يوم الخميس من الساعة الثامنة صباحاً وحتى الساعة الواحدة بعد الظهر			
شارع كورنيش القواسم - قرب مستشفى ان ام سي رويال ، رأس الخيمة	من يوم السبت إلى الخميس، من الساعة الثامنة صباحاً وحتى الساعة الواحدة بعد الظهر	من الساعة الثامنة صباحاً حتى الساعة الثانية بعد الظهر (من يوم السبت إلى الأربعاء)	رأس الخيمة	فرع رأس الخيمة (بنك أبو ظبي الوطني سابقاً)	11
		يوم الخميس من الساعة الثامنة صباحاً وحتى الساعة الواحدة بعد الظهر			
مقابل مسرح بلازا، شارع حمدان بن عبدالله، ص.ب: 79	من يوم السبت إلى الخميس، من الساعة الثامنة صباحاً وحتى الساعة الواحدة ظهراً	من الساعة الثامنة صباحاً حتى الساعة الثانية بعد الظهر (من يوم السبت إلى الأربعاء)	الفجيرة	الفجيرة	12
		يوم الخميس من الساعة الثامنة صباحاً وحتى الساعة الواحدة بعد الظهر			

الريم بلازا، الطابق الأرضي، كورنيش البحيرة، الشارقة، ص.ب: 1109	من يوم السبت إلى الخميس، من الساعة الثامنة صباحاً وحتى الساعة الواحدة بعد الظهر	من الساعة الثامنة صباحاً حتى الساعة الثانية بعد الظهر (من يوم السبت إلى الأربعاء) يوم الخميس من الساعة الثامنة صباحاً وحتى الساعة الواحدة بعد الظهر	الشارقة	الشارقة	13
مبنى رقم 211، شارع الملك فيصل، منطقة الميدان، أم القيوين، ص.ب: 733	من يوم السبت إلى الخميس، من الساعة الثامنة صباحاً وحتى الساعة الواحدة بعد الظهر	من الساعة الثامنة صباحاً حتى الساعة الثانية بعد الظهر (من يوم السبت إلى الأربعاء) يوم الخميس من الساعة الثامنة صباحاً وحتى الساعة الواحدة بعد الظهر	أم القيوين	أم القيوين	14
مركز اللولو، شارع الاتحاد، عجمان	من يوم السبت إلى الخميس، من الساعة الثامنة صباحاً وحتى الساعة الواحدة بعد الظهر	من الساعة الثامنة صباحاً حتى الساعة الثانية بعد الظهر (من يوم السبت إلى الأربعاء) يوم الخميس من الساعة الثامنة صباحاً وحتى الساعة الواحدة بعد الظهر	عجمان	عجمان	15
شارع السلام - أبوظبي	من يوم السبت إلى الخميس، من الساعة الثامنة صباحاً وحتى الساعة الواحدة بعد الظهر	من الساعة الثامنة صباحاً حتى الساعة الثانية بعد الظهر (من يوم السبت إلى الأربعاء) يوم الخميس من الساعة الثامنة صباحاً وحتى الساعة الواحدة بعد الظهر	أبوظبي	شارع السلام	16
بجانب سبينييس - شارع الخالدية - أبوظبي	من يوم السبت إلى الخميس، من الساعة الثامنة صباحاً وحتى الساعة الواحدة بعد الظهر	من الساعة الثامنة صباحاً حتى الساعة الثالثة بعد الظهر (من يوم السبت إلى الخميس)	أبوظبي	الخبيرة	17
العين، عود التوبة، ص.ب: 18781	من يوم السبت إلى الخميس، من الساعة الثامنة صباحاً وحتى الساعة الواحدة بعد الظهر	من الساعة الثامنة صباحاً حتى الساعة الثانية بعد الظهر (من يوم السبت إلى الأربعاء) يوم الخميس من الساعة الثامنة صباحاً وحتى الساعة الواحدة بعد الظهر	العين- أبوظبي	عود التوبة	18
			أبوظبي	الرويس	19

السوق المركزي - مجمع أدنوك للاسكان - الرويس	من يوم السبت إلى الخميس، من الساعة الثامنة صباحاً وحتى الساعة الواحدة بعد الظهر	من الساعة الثامنة صباحاً حتى الساعة الثانية بعد الظهر (من يوم السبت إلى الأربعاء) يوم الخميس من الساعة الثامنة صباحاً وحتى الساعة الواحدة بعد الظهر			
المقر الرئيسي - شركة أدنوك - شارع الكورنيش - أبوظبي	من يوم السبت إلى الخميس، من الساعة الثامنة صباحاً وحتى الساعة الواحدة بعد الظهر	من الساعة الثامنة صباحاً حتى الساعة الثالثة بعد الظهر (من يوم السبت إلى الخميس)	أبوظبي	أدنوك - المقر الرئيسي	20
مكتب زادكو - شارع الكورنيش - أبوظبي	من يوم السبت إلى الخميس، من الساعة الثامنة صباحاً وحتى الساعة الواحدة بعد الظهر	من الساعة الثامنة صباحاً حتى الساعة الثالثة بعد الظهر (من يوم السبت إلى الخميس)	أبوظبي	فرع زادكو - مجمع خليفة للطاقة	21

الفروع المشاركة لبنك تلقي الاككتاب - بنك الإمارات دبي الوطني ش.م.ع

#	اسم الفرع	موقع الفرع - المنطقة	أوقات عمل الفرع	أوقات استقبال طلبات الاكتاب	عنوان الفرع
1	فرع المكتب الرئيسي للمجموعة	دبي	من الاحد الى الخميس 8:00 صباحاً - 3:00 ظهراً	من الاحد الى الخميس 8:00 صباحاً - 1:00 ظهراً	الطابق الارضي، المبنى الرئيسي لبنك الامارات دبي الوطني، شارع بني ياس، ديرة، دبي
2	فرع جميرا	دبي	من السبت الى الخميس 8:00 صباحاً - 2:00 ظهراً	من السبت الى الخميس 8:00 صباحاً - 1:00 ظهراً	مبنى بنك الإمارات دبي الوطني، تقاطع طريق الوصل، أم سقيم 3، جميرا، دبي
3	فرع القصيص	دبي	من السبت الى الخميس 8:00 صباحاً - 2:00 ظهراً	من السبت الى الخميس 8:00 صباحاً - 1:00 ظهراً	الطابق الارضي، فندق حياة الريفينسي، شارع الكورنيش، ديرة، دبي
4	فرع الكرامة	دبي	من السبت الى الخميس 8:00 صباحاً - 2:00 ظهراً	من السبت الى الخميس 8:00 صباحاً - 1:00 ظهراً	شارع زعبيل، بجانب مكتب بريد الامارات، الكرامة، دبي
5	فرع الحميرية	دبي	من السبت الى الخميس 8:00 صباحاً - 2:00 ظهراً	من السبت الى الخميس 8:00 صباحاً - 1:00 ظهراً	الطابق الأرضي، جمعية الاتحاد التعاونية، مجمع الحميرية للتسوق، هور العنز دبي
6	فرع جبل علي	دبي	من السبت الى الخميس 8:00 صباحاً - 2:00 ظهراً	من السبت الى الخميس 8:00 صباحاً - 1:00 ظهراً	المنطقة الحرة جبل علي، بجانب بنك دبي التجاري و HSBC
7	فرع الراشدية	دبي	من السبت الى الخميس 8:00 صباحاً - 2:00 ظهراً	من السبت الى الخميس 8:00 صباحاً - 1:00 ظهراً	زاوية شارع A33 و 12، بالقرب من محطة الامارات للوقود، الراشدية، دبي
8	فرع المنخول	دبي	من السبت الى الخميس 8:00 صباحاً - 2:00 ظهراً	من السبت الى الخميس 8:00 صباحاً - 1:00 ظهراً	مبنى نشوان، شارع المنخول، دبي
9	فرع عود ميثاء	دبي	من السبت الى الخميس 8:00 صباحاً - 2:00 ظهراً	من السبت الى الخميس 8:00 صباحاً - 1:00 ظهراً	الطابق الارضي مبنى جلف ريزيدنس، شارع عود ميثاء، دبي
10	فرع شارع الشيخ زايد	دبي	من السبت الى الخميس 8:00 صباحاً - 2:00 ظهراً	من السبت الى الخميس 8:00 صباحاً - 1:00 ظهراً	الطابق الارضي، برج سعيد، شارع الشيخ زايد، دبي

11	فرع البرشاء	دبي	من السبت الى الخميس 8:00 صباحاً - 2:00 ظهراً	من السبت الى الخميس 8:00 صباحاً - 1:00 ظهراً	مبنى بنك الإمارات دبي الوطني، البرشاء 2، دبي
12	فرع برج العرب	دبي	من السبت الى الخميس 8:00 صباحاً - 2:00 ظهراً	من السبت الى الخميس 8:00 صباحاً - 1:00 ظهراً	أم سقيم 3، مقابل فندق جميرا بيتش، شارع جميرا، دبي
13	فرع أبوظبي الرئيسي	أبوظبي	من السبت الى الخميس 8:00 صباحاً - 2:00 ظهراً	من السبت الى الخميس 8:00 صباحاً - 1:00 ظهراً	الطابق الأرضي، بناية النيم، شارع الشيخ خليفة، أبوظبي
14	فرع شارع الكترا	أبوظبي	من السبت الى الخميس 8:00 صباحاً - 8:00 مساءً	من السبت الى الخميس 8:00 صباحاً - 1:00 ظهراً	شارع زايد الثاني، مقابل مستشفى لايف لاين، أبوظبي
15	فرع المرور	أبوظبي	من السبت الى الخميس 8:00 صباحاً - 2:00 ظهراً	من السبت الى الخميس 8:00 صباحاً - 1:00 ظهراً	طريق المطار الجديد، المرور، أبوظبي
16	فرع العين الرئيسي	العين	من السبت الى الخميس 8:00 صباحاً - 2:00 ظهراً	من السبت الى الخميس 8:00 صباحاً - 1:00 ظهراً	شارع الشيخ خليفة بن زايد، (مقابل مستشفى براجيل)، العين
17	فرع الشارقة الرئيسي	الشارقة	من السبت الى الخميس 8:00 صباحاً - 2:00 ظهراً	من السبت الى الخميس 8:00 صباحاً - 1:00 ظهراً	الطابق الأرضي، بناية بنك الإمارات دبي الوطني، طريق الهجرة، منطقة القاسمية، الشارقة
18	فرع عجمان	عجمان	من السبت الى الخميس 8:00 صباحاً - 2:00 ظهراً	من السبت الى الخميس 8:00 صباحاً - 1:00 ظهراً	مبنى بنك الإمارات دبي الوطني، شارع الشيخ راشد بن حميد، الصوان، عجمان
19	فرع أم القيوين	أم القيوين	من السبت الى الخميس 8:00 صباحاً - 2:00 ظهراً	من السبت الى الخميس 8:00 صباحاً - 1:00 ظهراً	طريق الملك فيصل، الراس ب، أم القيوين، بالقرب من مستشفى أم القيوين، أم القيوين
20	فرع الفجيرة الرئيسي	الفجيرة	من السبت الى الخميس 8:00 صباحاً - 2:00 ظهراً	من السبت الى الخميس 8:00 صباحاً - 1:00 ظهراً	شارع الشيخ حمد بن عبدالله، تاون سنتر 3، الفجيرة، مقابل فندق الديار سيجي، الفجيرة
21	فرع رأس الخيمة الرئيسي	رأس الخيمة	من السبت الى الخميس 8:00 صباحاً - 2:00 ظهراً	من السبت الى الخميس 8:00 صباحاً - 1:00 ظهراً	طريق المنتصر، تقاطع شارع المعمورة، رأس الخيمة